

د. نبيل حشاد

الجات ومنظمة التجارة العالمية
أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى

الاعمال العلمية

النظام الجديد للتجارة العالمية

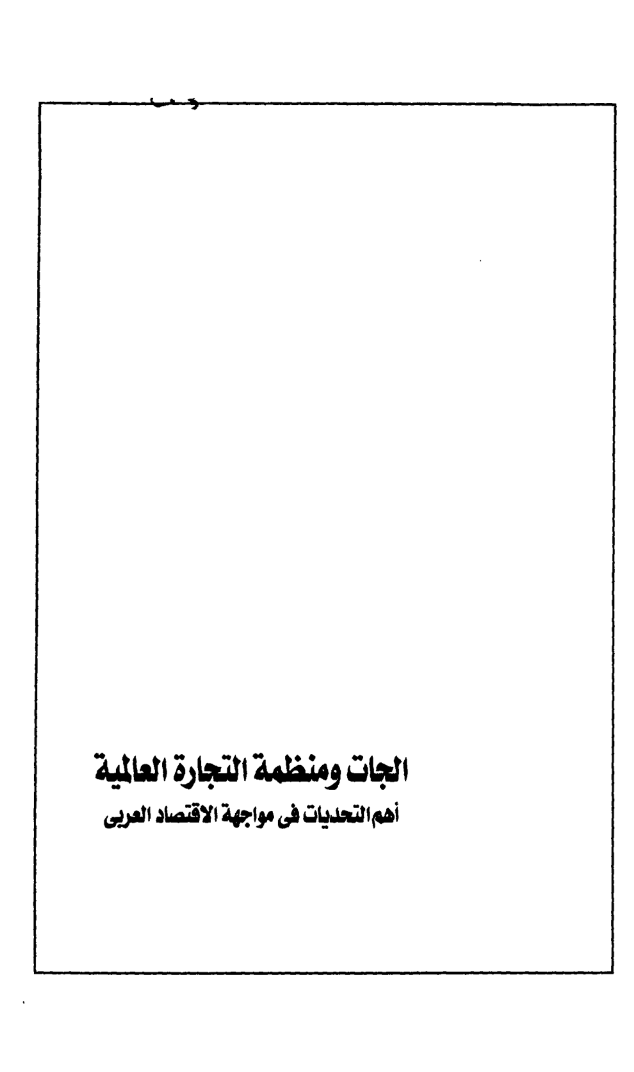


الهيئة المصرية
العامة للكتاب

إهـــــــداء٢٠٠٧

الدكتور/ احمد البنا

جمهورية مصر العربية



الجات ومنظمة التجارة العالمية

أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى

لوحة الغلاف

اسم العمل الفنى : **النظام الجديد للتجارة**

التقنية : كولاج

المقاس : ٢٥ × ٢٥ سم

قام الفنان برسم خارطة الكرة الأرضية، ثم أتى بالسلاسل ليقيدها، وقد أغلق السلاسل بقفل لإحكام الغلق، ثم أشار بعدة أسهم لمجموعة من المبانى داخل مثلث محكم، ثم قام بعمل خط علوى كأنه ترمومتر يرتكز عليه تمثال الحرية، تداخلات عديدة وألوان وظلال، ولم يترك الفنان موضوعه وإنما أطره داخل مساحة زرقاء مربعة، ذات أضلاع وزوايا متساوية، تنم عن الرتابة والملل كأنه يبدى رأيه الصريح فى موضوع الجات؛ وفى منظمة التجارة العالمية، محذراً الأمة العربية فى مواجهتها للتحديات.

محمود الهندى

الجات ومنظمة التجارة العالمية

أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى

د. نبيـل حشــاد



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠١

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(الأعمال العلمية)

الجات ومنظمة التجارة العالمية

أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى

د. نبيل حشاد

الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنان : محمود الهندى

المشرف العام :
د . سمير سرحان

الجهات المشاركة :
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة الإدارة المحلية
وزارة الشباب
التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم :

كان الكتاب وسيظل حلم كل راغب فى المعرفة واقتناؤه غاية كل متشوق للثقافة مدرك لأهميتها فى تشكيل الوجدان والروح والفكر، هكذا كان حلم صاحبة فكرة القراءة للجميع ووليدها «مكتبة الأسرة» السيدة سوزان مبارك التى لم تبخل بوقت أو جهد فى سبيل إثراء الحياة الثقافية والاجتماعية لمواطنيها.. جاهدت وقادت حملة تنوير جديدة واستطاعت أن توفر لشباب مصر كتاباً جاداً وبسعر فى متناول الجميع ليشبع نهمه للمعرفة دون عناء مادى وعلى مدى السنوات السبع الماضية نجحت مكتبة الأسرة أن تتربع فى صدارة البيت المصرى بثراء إصداراتها المعرفية المتنوعة فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية.. وهناك الآن أكثر من ٢٠٠٠ عنواناً وما يربو على الأربعين مليون نسخة كتاب بين أيادى أفراد الأسرة المصرية أطفالاً وشباباً وشيوخًا تتوجها موسوعة «مصر القديمة» للعالم الأثرى الكبير سليم حسن (١٨ جزء). وتنضم إليها هذا العام موسوعة «قصة الحضارة» فى (٢٠ جزء).. مع السلاسل المعتادة لمكتبة الأسرة لترفع وتوسع من موقع الكتاب فى البيت المصرى تنهل منه الأسرة المصرية زاداً ثقافياً باقياً على مر الزمن وسلاحاً فى عصر المعلومات.

د. سمير سرحان

المقدمة

شهدت الجات خلال مسيرتها ثمانى جولات من المفاوضات، أسفرت عن نتائج هامة وخصوصاً الجولات الثلاث الأخيرة (جولة كيندى وجولة طوكيو وجولة أورجواى)، وقد أثرت جولتا كيندى وطوكيو على اتجاهات ومعدلات التجارة الدولية فى عقود الستينات والسبعينات والثمانينات. أما جولة أورجواى فإنها تعتبر أهم الجولات التى شهدتها الجات نظراً لأنها شملت معظم جوانب التجارة الدولية، مثل التجارة الدولية فى السلع وخصوصاً السلع الزراعية والمنسوجات، وكذلك التجارة الدولية فى قطاع الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والأمور المتعلقة بالاستثمار وإرساء قواعد عامة للتجارة الدولية، وأخيراً الموافقة على إنشاء منظمة التجارة الدولية (World Trade Organization)، وهى المنظمة التى نادت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإنشائها منذ عام ١٩٤٧ ولكن رفضها الكونجرس الأمريكى.

تعتبر النتائج التى توصل إليها أعضاء الجات فى جولة أورجواى أهم ما توصلت إليها الجات منذ انشائها، نظراً لأن تلك النتائج سوف تحدد مستقبل التجارة الدولية وسوف تغير خريطة التجارة العالمية وسوف تؤثر تأثيراً مباشراً وغير مباشر على اقتصاديات الدول المختلفة، حيث إن هناك بعض الدول التى ستفيد اقتصادياتها، وخصوصاً الدول المتقدمة بدرجة كبيرة، وسوف تستفيد بعض الدول النامية من تلك الاتفاقية، بينما سوف تتأثر اقتصاديات بعض الدول تأثراً سلبياً.

أصبحت نتائج جولة أورجواى مثارا للجدل بين المسئولين والمتخصصين فى الدول المختلفة، وخصوصاً فيما يتعلق بمستقبل الدول النامية، ومن بينها الدول العربية فى ظل اتفاقية الجات، حيث يرى البعض أن اتفاقية أورجواى سوف تؤدى إلى إنعاش الاقتصاد الدولى، وسوف تستفيد منه الدول الأعضاء فى الجات سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية، بينما يرى البعض أن اتفاقية أورجواى سوف تؤدى إلى استفادة الدول المتقدمة، وذلك على حساب الدول النامية.

تعتبر التجارة الخارجية للدول العربية من أهم العناصر الاقتصادية التى تؤثر فى حجم النشاط الاقتصادى، ومما لا شك فيه أن حجم التجارة الخارجية للدول العربية يتأثر بشكل ملحوظ بالظروف الاقتصادية الدولية، وخصوصاً فى أسواق الطاقة الدولية، حيث تعتبر صادرات الدول العربية من مصادر الطاقة المكون الرئيسى فى

صادرات الدول العربية، ولذا فإن التغييرات المتوقع حدوثها فى مجال التجارة العالمية بعد اتفاق جولة أورجواى سوف تنعكس بشكل مباشر على التجارة الخارجية للدول العربية، وخصوصاً أن معظم الدول العربية ليست أعضاء فى الجات، وبالتالى فإن الدول الأعضاء فى الجات من المتوقع أن تعامل التجارة الخارجية للدول العربية غير المنضمة للجات معاملة غير تفضيلية ولن تحظى هذه الدول بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية، ولذا فقد سارعت بعض الدول العربية بتقديم طلبات انضمام لعضوية الجات، ومن المتوقع أن تتزايد طلبات انضمام الدول العربية إلى الجات فى المستقبل القريب.

اختلفت الآراء فيما يتعلق بانعكاسات اتفاقية أورجواى على اقتصاديات الدول العربية، فهناك من يرى أن نتائج الاتفاقية سوف تؤثر سلبياً على اقتصاديات الدول العربية، وهناك من يرى أن اقتصاديات الدول العربية سوف تستفيد من الجات.

يأتى هذا الكتاب فى وقت تزايدت فيه الاسئلة والاستفسارات والحيرة المشوبة بالحذر والذعر من آثار الجات على اقتصاديات الدول العربية، ولعل هذا الكتاب يجيب على أسئلة السائلين والمحتارين.

يتناول الكتاب نشأة الجات وأهدافها، بالإضافة الى نتائج الجولات الثلاث الأخيرة من جولات الجات وهى (جولة كيندى وجولة طوكيو وجولة أورجواى) وسوف يتم التركيز على جولة أورجواى، باعتبار أن نتائجها هى أهم النتائج التى من المتوقع أن تؤثر تأثيراً على الاقتصاد العالمى.

ونظرا لأهمية نتائج جولة أورجواى، فقد تم إفراد فصل مستقل لهذه النتائج، وهى دخول الأسواق، والخدمات، وإجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية بالإضافة الى القواعد.

أما بالنسبة للمؤسسات، والتى تتكون من منظمة التجارة العالمية وهيئة حل المنازعات فقد أفردنا فصلا مستقلا لكل منهما؛ نظرا لأهميتهما فى إدارة التجارة الدولية اعتباراً من عام ١٩٩٥، وتعتبر منظمة التجارة العالمية بمثابة الضلع الثالث للمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، حيث يمثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى الضلعين الآخرين.

وفى سبيل تحقيق الهدف الرئيسى من هذا الكتاب، ألا وهو تقييم آثار الجات على الاقتصاد العالمى وبصفة خاصة اقتصاديات الدول العربية وموقعها من النظام الاقتصادى العالمى الجديد، رأينا أن يتضمن الكتاب بعض الدراسات الجادة التى قام

بها الاقتصاديون والمتخصصون لدراسة آثار الجات على الاقتصاديات العربية؛ لذا فقد أفردنا ثلاثة فصول مستقلة تدرس آثار جولة أورجواى على اقتصاديات الدول العربية، وتم تصنيف هذه الدراسات إلى دراسات كلية تتناول الاقتصاد الكلى، ودراسات قطاعية تتناول أثر الجات على بعض القطاعات الاقتصادية والمالية، وأخيراً دراسات قطرية وإقليمية.

آمل أن يجد القارىء ضالته المنشودة فى الإجابة عن الأسئلة المحيرة بخصوص الجات وأبعادها، وأن يكون هذا الكتاب مساهمة متواضعة فى إثراء المكتبة الاقتصادية العربية.

إلا أنه بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى عام ١٩٩٦، تسارعت الأحداث على خريطة الاقتصاد العالمى والعربى، وظهر العديد من الدراسات وخصوصاً فى مجال العولمة والنظام الجديد (للتجارة العالمية)، وقد كانت تلك التطورات حافزاً للمؤلف: لإعادة النظر فى الطبعة الأولى للكتاب وتطويرها بما يتسق والتطورات الاقتصادية العالمية والعربية، حتى يكون الكتاب متسقا مع الحاضر والمستقبل، ويلبى حاجة القارىء وتتوقه إلى معرفة آخر التطورات وأهمها فى مجال النظام الجديد للتجارة -العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العربى.

لهذا الغرض، تمت إضافة ستة فصول جديدة للكتاب. **الفصل الأول** يتناول العولمة ودور النظام الجديد للتجارة العالمية، وذلك باعتبار أن النظام الجديد للتجارة العالمية يعتبر المحور الرئيسى للعولمة الاقتصادية، **والفصل الثانى** يتطرق الى اتفاقيات التجارة الاقليمية وموقعها من النظام الجديد للتجارة العالمية: وذلك نظرا لتنامى ظاهرة الاتفاقيات التجارية الاقليمية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية بالإضافة الى ارتباطها الوثيق بالنظام الجديد للتجارة العالمية.

الفصل الثالث الذى تمت إضافته الى الكتاب هو آلية مراجعة السياسات، حيث تعتبر هذه الآلية بمثابة مؤسسة من مؤسسات منظمة التجارة العالمية.

أما **الفصل الرابع** الذى تمت إضافته فهو يتعلق بأهم التطورات والانجازات التى حققتها منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها وحتى نهاية عام ١٩٩٨، ولا شك أن هذا الفصل يعرف القارىء بأهم تطورات النظام الجديد للتجارة العالمية.

أما **الفصل الخامس** الذى تمت إضافته للكتاب فيتعلق بموقع الاقتصاد العربى من العولمة واتفاقيات التجارة الإقليمية، وهذا الفصل مشابه للفصلين الأول والثانى. اللذين

يتضمنهما الجزء الأول، ولكن مع التركيز على الاقتصاد العربى باعتباره أهم محاور الكتاب.

أما **الفصل السادس** الذى تمت إضافته الى الكتاب فجاء ترتيبه الفصل الأخير من الكتاب، وهو يتعلق بالاستراتيجية التى يجب على الدول العربية أن تتبناها، حتى تستطيع أن تستفيد من مزايا العولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية، وأن تتجنب - إلى أقصى حد ممكن - الآثار السلبية للعولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية.

آمل أن أكون قد وفقت فى إعداد هذا الكتاب بثوبه وهيكله الجديد، وأن يكون مساهمة متواضعة فى إثراء المكتبة العربية.

هذا وبالله التوفيق

المؤلف

نبيل حشاد

مدينة نصر - القاهرة

فى ١٩٩٩/٢/٢١

الجزء الأول

العولمة والنظام الجديد
للتجارة العالمية

تنامت العلاقات الاقتصادية والمالية على مستوى العالم فى السنوات الأخيرة حتى أصبح الاقتصاد العالمى سوقاً واحدة، أصبح يطلق عليها العولمة الاقتصادية، وقد لعب النظام الجديد للتجارة العالمية دوراً هاماً فى إحياء ظاهرة العولمة من جديد، بل لا نبالغ إذا اعتبرنا أن النظام الجديد للتجارة العالمية يعتبر صلب العولمة وعمودها الفقرى.

لذا رأينا قبل أن نبدأ فى دراسة النظام الجديد للتجارة العالمية أن نستعرض أولاً علاقة النظام الجديد للتجارة العالمية بالعولمة، حتى تكون الصورة أكثر اكتمالاً وشمولاً.

هذا الجزء يتكون من فصلين: **الفصل الأول** بعنوان «العولمة ودور النظام الجديد للتجارة العالمية»، ويتناول مفهوم العولمة الاقتصادية وتطور العولمة ودور التجارة العالمية والتدفقات الرأسمالية فى تسريع خطوات العولمة، ثم موقع الدول النامية فى العولمة وتزايد مشاركتها فيها ثم أخيراً النظام الجديد للتجارة العالمية وفوائده بالنسبة للاقتصاد العالمى.

الفصل الثانى: بعنوان «الاتفاقيات التجارية الإقليمية» وهو جزء لا يتجزأ من دراسة العولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية فى آن واحد، حيث إن الاتفاقيات التجارية الإقليمية والتى تتركز أساساً فى الاتحادات والتكتلات الاقتصادية تعتبر من مظاهر العولمة، وفى نفس الوقت أولاها النظام الجديد للتجارة العالمية اهتماماً كبيراً، حيث إنها تهدف إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق التى تقف فى وجهها.

الفصل الأول

العولمة ودور النظام الجديد للتجارة العالمية

لم يحظ موضوع باهتمام بالغ فى السنوات القليلة الماضية والحالية مثل موضوع العولمة (Globalization) ليس على المستوى الاقتصادى فحسب، ولكن أيضاً على المستويين السياسى والاجتماعى، ونظراً لحداثة الموضوع نسبياً فقد اختلف المفكرون العرب فى تسميته، فمنهم من أطلق عليه العالمية، ومنهم من أطلق عليه الكوكبة وكثير منهم أطلق عليه العولمة، وأصبحت كلمة العولمة هى الأكثر استخداماً وشيوعاً.

ليس الغرض من هذا الفصل بحث الأبعاد المختلفة للعولمة (السياسية، الثقافية، الاجتماعية... إلخ) وذلك نظراً لتشعبها واحتياجها إلى مجلدات تغطيها بالكامل، ولكن سينصب التركيز فى هذا الفصل على البعد الاقتصادى للعولمة وعلاقتها بالنظام الجديد للتجارة العالمية، وذلك باعتبار أن النظام الجديد للتجارة العالمية يعتبر من أهم محاور العولمة إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

يمكن تعريف العولمة الاقتصادية بأنها زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول على مستوى العالم من خلال زيادة حجم ونوعيات التبادل التجارى، سواءً بالنسبة للسلع أو الخدمات بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول المختلفة.

من هذا التعريف أو المفهوم يتضح أن التجارة الدولية تلعب دوراً فى العولمة وتعتبر محركها الرئيسى، وبالتالى فإن العولمة تخلق فرصاً جديدة أمام دول العالم وفى نفس الوقت فإنها مليئة بالتحديات الجسام، وخصوصاً بالنسبة للدول النامية ومنها الدول العربية.

أما بالنسبة للمزايا أو الفرص الجديدة التى تخلقها العولمة، فإنها مشابهة إلى حد

كبير لمزايا التجارة الدولية، حيث إن العولمة ستؤدى إلى التخصص فى الإنتاج (طبقاً للنظرية الكلاسيكية فى مجال التجارة الخارجية) وتقسيم العمل وكفاءة توزيع المدخرات وزيادة الكفاية الإنتاجية، ومن مزايا العولمة أيضاً أنها تتيح للمستهلكين أن يستهلكوا سلعاً وخدمات عديدة ومتنوعة بتكلفة أقل وزيادة الفرص الاستثمارية وزيادة درجة المنافسة بين الشركات. بالإضافة إلى ذلك فإن العولمة تساهم بدرجة كبيرة فى انتقال التكنولوجيا، مما يؤدى إلى تغيير الهياكل الاقتصادية إلى الأفضل وزيادة الإنتاج.

على الرغم من مزايا العولمة ـ السابق الإشارة إليها ـ إلا أن لها بعض السلبيات التى لا يمكن إنكارها، فعلى سبيل المثال، لعبت العولمة دوراً هاماً فى الأزمة المالية والاقتصادية التى حدثت فى آسيا فى عام ١٩٩٧ والتى مازالت تعانى منها الدول الآسيوية حتى الآن وانعكست آثارها السلبية على كثير من الدول النامية، هذا بالإضافة إلى أن الفوائد التى تعود على الاقتصاد العالمى من جراء العولمة لن توزع بالتساوى بين الدول، حيث إن بعض الدول ستستفيد استفادة كبيرة، بينما تستفيد بعض الدول بدرجة أقل، وهناك بعض الدول التى ستتأثر سلباً بالعولمة.

فى هذا الفصل سوف نستعرض تطور العولمة الاقتصادية مع التركيز على العولمة الراهنة، ثم نستعرض بعد ذلك القوى الدافعة للعولمة، ثم موقع الدول النامية من العولمة، وأخيراً نستعرض دور النظام الجديد للتجارة العالمية فى العولمة.

تطور العولمة

لا تعتبر العولمة ظاهرة جديدة ظهرت فى التسعينات من هذا القرن، ولكنها ظاهرة قديمة بدأت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وتعتبر العولمة التى نعيشها الآن امتداداً طبيعياً للعولمة التى ظهرت فى القرن العشرين، ولكن اعترتها فترة ضعف طويلة وخصوصاً فى فترات الحربين العالميتين وحتى النصف الأول من الثمانينات، ثم أخذت تدب فيها الحياة من جديد.

فمنذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩١٤ زادت التدفقات الرأسمالية بين

الدول، (سيتم التطرق إلى هذا الموضوع بالتفصيل لاحقاً فى هذا الفصل) وكذلك زاد حجم التجارة الدولية.

زاد حجم الصادرات بمتوسط معدل مستوى بلغ ٣.٤ خلال الفترة (١٩٠٠ - ١٩١٣) وذلك بالنسبة لـ ٣٢ دولة مثل إنتاجها أربعة أخماس الناتج العالمى، وكذلك عدد سكانها وحجم صادراتها (الدول متوفرة بيانات عنها)، وبلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى ١٢.٩٪ فى عام ١٩١٣ وذلك بالنسبة لـ ١٧ دولة متقدمة (الدول متوفرة عنها بيانات)، وهذه النسبة منخفضة قليلاً عن النسبة فى نفس الدول فى عام ١٩٩٣، حيث بلغت ١٤.٥٪.

أما فيما يتعلق بالتعرفة الجمركية، فقد اختلفت مستوياتها بين الدول، وقد تبنت كثير من الدول سياسة تجارة حرة، حيث كانت مستويات التعرفة الجمركية متدنية للغاية. وقدرت الزيارة السنوية فى الاستثمار الأجنبى فى الدول النامية بحوالى ٣.٧٪.

أما فيما يتعلق بالهجرة وانتقال العمالة بين الدول، فإنه لم تكن هناك قيود تذكر وبالتالى كان معدل الهجرة عالياً. من هنا يمكن القول إن بداية القرن العشرين كانت فترة شهد فيها التكامل الاقتصادى العالمى ازدهاراً كبيراً، وقد لعبت السياسات الاقتصادية التحررية دورا هاماً فى ذلك.

.. تختلف العولمة الاقتصادية فى بداية القرن العشرين عن العولمة الاقتصادية فى التسعينات فى عدة أمور هى :-

١ - اختلف هيكل التجارة الدولية، حيث انخفضت نسبة التجارة فى السلع إلى إجمالى التجارة الدولية وكذلك انخفضت التجارة الدولية فى السلع الأولية وأصبحت فى التسعينات أكثر تركيزاً فى السلع المصنعة والخدمات، ومن المعروف أن الزيادة فى إنتاج الخدمات تعتبر أحد مؤشرات التقدم الاقتصادى.

٢ - زاد إجمالى التدفقات الرأسمالية - وليس صافى التدفقات الرأسمالية - زيادة كبيرة فى التسعينات وتنوعت مصادره، بعكس التدفقات الرأسمالية فى بداية القرن العشرين التى كانت مصادرها محدودة.

---

٣ ـ أصبحت الهجرة بين الدول فى التسعينات مقيدة بدرجة كبيرة بعكس الهجرة فى بداية القرن العشرين.

٤ ـ لم يكن المستوى التكنولوجى متقدماً فى بداية القرن العشرين، ولكن زاد المستوى التكنولوجى فى التسعينات، مما سهل وسائل الاتصال والانتقال بين الدول، وأدى إلى تسارع خطى العولمة.

بعد أن أشرنا فى لمحة سريعة إلى العولمة الاقتصادية فى بداية القرن العشرين والعولمة الاقتصادية فى التسعينات سنشير فيما يلى إلى تطور التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية، باعتبارهما الركيزة الرئيسية فى العولمة الاقتصادية.

التجارة الدولية

كانت التجارة الدولية بين الدول المختلفة مزدهرة حتى بداية الحرب العالمية الأولى، ثم أخذت بعد ذلك فى الانكماش، وأدى الكساد العالمى الكبير الذى حدث خلال الفترة (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) إلى مزيد من الاضطرابات الاقتصادية التى جعلت الدول تطبق سياسات تجارية حمائية لحماية صناعاتها ومنتجاتها.

يمكن القول إن سياسة الحمائية اتبعت فى معظم دول العالم بصور متفاوتة حتى منتصف عقد الثمانينات، حيث تبنت العديد من الدول برامج إصلاح اقتصادى من أهم محاورها تحرير التجارة الخارجية وقابلية الحساب الجارى للتحويل، هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الدول التى توصلت إلى قابلية الحساب الرأسمالى للتحويل، وبالتالى سهل ذلك فى انسياب التجارة الدولية وزاد من سرعة العولمة.

من الجدير بالذكر أن الجات قد اتخذت بعض الخطوات لتحرير التجارة العالمية خلال مسيرتها منذ عام ١٩٤٧ ولكن يمكن القول إن هذه الخطوات لم تكن ذات أثر فعال، مثل آثار نتائج جولة أورجواى (الجزء الثانى سيناقش هذه القضية بالتفصيل).

يشير الجدول رقم (١) إلى تطور التجارة العالمية خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٨) ويتضح من بيانات الجدول التالى:

جدول رقم (١)

نمو حجم التجارة العالمية (أقاليم مختارة)

خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٨)

	الصادرات (٪)				الواردات (٪)			
العالم	٩٠ ـ ٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٠ ـ ٩٥	٩٦	٩٧	٩٨
	٦	٥,٥	١٠,٥	٣,٥	٦,٥	٦	٩,٥	٤
أمريكا الشمالية (١)	٧	٦	١١	٣	٧	٥,٥	١٣	١٠,٥
أمريكا اللاتينية	٨	١١	١١	٦,٥	١٢	٨,٨	٢٢	٩,٥
غرب أوروبا	٥,٥	٥,٥	٩,٥	٤,٥	٤,٥	٥,٥	٧,٥	٧,٥
الاتحاد الاوروبى (٢)	٥,٥	٥,٥	٩,٥	٥	٤,٥	٥	٧	٧,٥
دول التحول الاقتصادى	٥	٦,٥	١٢,٥	١٠	٢,٥	١٦	١٧	١٠
آسيا	٧,٥	٥	١٣	١	١٠,٥	٦	٦	-٨,٥
اليابان	١,٥	١	١٢	١,٥	٦,٥	٥,٥	١,٥	-٥,٥
شرق آسيا (٣)	١,٥	٧,٥	١١,٥	٢	١٢	٤,٥	٦,٥	-١٦

المصدر: W T O. International Trade Developments. 1998.

(١) تشمل كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) تتضمن دول الاتحاد الأوروبى (١٥) دولة ولا تقتصر فقط على دول الاتحاد النقدى.

(٣) تتضمن ٦ دول فقط هى الصين، تايبى، هونج كونج، ماليزيا، كوريا، سنغافورة، تايلندا.

حقق الاقتصاد العالمى معدلات نمو فى حجم التجارة العالمية (صادرات وواردات) جيدة خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٧)، وشهد عام ١٩٩٨ انخفاضاً فى معدلات النمو، ومن الجدير بالذكر أن عام ١٩٩٧ شهد أعلى معدلات نمو التجارة العالمية سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٨).

بالنسبة للصادرات، اختلف أداء الأقاليم المختلفة، حيث حققت دول شرق آسيا أفضل معدلات النمو فى حجم الصادرات خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٧)، ثم انخفض المعدل إلى ٢٪ فى عام ١٩٩٨، وهذا نتيجة طبيعية للأزمة المالية التى لحقت باقتصاديات تلك الدول فى النصف الثانى من عام ١٩٩٧، ومازالت آثارها ممتدة حتى الآن.

حققت أيضا دول أمريكا اللاتينية معدلات نمو جيدة خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٨)، وعلى الرغم من الأزمة المالية التى لحقت بالمكسيك فى نهاية عام ١٩٩٤ وبداية عام ١٩٩٥، إلا أنها لم تؤثر على صادرات دول أمريكا اللاتينية خلال عامى ١٩٩٦، ١٩٩٧، وعلى الرغم من انخفاض معدل نمو حجم الصادرات فى عام ١٩٩٨، إلا أن دول أمريكا اللاتينية احتلت المرتبة الثانية، ونتوقع أن ينخفض معدل نمو صادرات أمريكا اللاتينية فى عام ١٩٩٩ بسبب الأزمة المالية التى عصفت بالبرازيل فى عام ١٩٩٨، وذلك باعتبار أن الاقتصاد البرازيلى يمثل أكبر حجم اقتصاد فى دول أمريكا اللاتينية.

أما بالنسبة للدول التى تمر بمرحلة التحول الاقتصادى والتى تتركز بصفة رئيسية فى أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفييتى السابق، فقد بدأت تحقق معدلات نمو مرتفعة بالنسبة لحجم صادراتها وخصوصا فى عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨، حيث حققت المرتبة الأولى خلال عام ١٩٩٨ والمرتبة الثانية خلال عام ١٩٩٧، ويرجع السبب الرئيسى فى زيادة معدل نمو حجم صادرات دول التحول الاقتصادى إلى سياسة تحرير التجارة الخارجية والتى تعتبر جزءاً لا يتجزأ من برامج التحول الاقتصادى.

أما بالنسبة للدول المتقدمة، فيلاحظ أن دول أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة الأمريكية) قد حققت أفضل معدلات نمو فى حجم الصادرات خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٧) ثم انخفض معدل النمو من ١١٪ فى عام ١٩٩٧ إلى ٣٪ فى عام ١٩٩٨.

أما بالنسبة لدول غرب أوروبا والاتحاد الأوروبى، فإن معدلات نمو حجم الصادرات كانت متشابهة؛ وذلك لأن صادرات دول الاتحاد الأوروبى تمثل معظم صادرات دول غرب أوروبا، وقد حققت دول غرب أوروبا والاتحاد الأوروبى معدلات نمو أقل من أمريكا الشمالية بل والدول النامية خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٧)، وحققت معدلات مقبولة فى عام ١٩٩٨، حيث إن هذه المعدلات كانت أكبر من متوسط معدل العالم.

أما بالنسبة لليابان فقد حققت أسوأ المعدلات خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٨) باستثناء عام ١٩٩٧ الذى حققت فيه معدل نمو مرتفعاً بلغ ١٢٪، ثم تراجع هذا المعدل بحدة: ليبلغ سالب ٥ .١٪، ويلاحظ أن اليابان هى الدولة الوحيدة التى حققت معدلات نمو سالب خلال عام ١٩٩٨، ويرجع الأداء الضعيف للصادرات اليابانية إلى المشاكل الاقتصادية التى لحقت بها، خلال عقد التسعينات والتى أدت إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادى بها، وكذلك إلى الأزمة المالية التى لحقت بها فى عام ١٩٩٨.

أما فيما يتعلق بالواردات على مستوى العالم، فقد اتخذت اتجاهاً مشابهاً لاتجاه الصادرات، حيث كان معدل النمو فى حجم الواردات مرتفعاً خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٧)، ثم انخفض إلى ٤٪ فى عام ١٩٩٨.

يلاحظ أيضاً أن أداء الأقاليم قد إختلف. حيث حققت آسيا واليابان ودول شرق آسيا معدلات نمو سالبة فى عام ١٩٩٨ بلغت أكبرها دول شرق آسيا بمعدل ١٦٪ ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى الأزمة المالية التى حدثت فى عام ١٩٩٧. ومن الملاحظ أيضاً أن الاتجاه العام لمعدل نمو حجم الواردات فى دول آسيا (بما فيها اليابان ودول شرق آسيا) خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٨) هو الانخفاض، حيث حققت دول أمريكا اللاتينية أعلى معدلات نمو فى حجم الواردات سواء على مستوى الدول النامية أو الدول المتقدمة خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٨) وذلك كمتوسط، حيث يلاحظ أن متوسط معدل النمو السنوى لحجم الواردات خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) بلغ ١٢٪، وهو نفس المعدل الذى حققته دول شرق آسيا خلال تلك الفترة، وكذلك حققت دول أمريكا اللاتينية أعلى معدل لنمو حجم الواردات فى عام ١٩٩٧ حيث بلغ ٢٢٪.

أما الدول التى تمر بمرحلة التحول الاقتصادى، فقد أخذ معدل نمو حجم الواردات فى الازدياد حتى عام ١٩٩٧ مقارنة بمتوسط معدل سنوى بلغ ٥ .٢٪ خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)، هذا وقد انخفض معدل النمو إلى ١٠٪ فى عام ١٩٩٨، ولكنه يعتبر من أعلى المعدلات فى ذلك العام، ويرجع السبب الرئيسى لزيادة حجم الواردات فى هذه الدول إلى تحرير التجارة الخارجية.

أما بالنسبة لدول أمريكا الشمالية، فقد كانت معدلات نمو حجم الواردات مقاربة لمعدلات نمو حجم الصادرات خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٧)، ولكن اختلف الوضع تماما فى عام ١٩٩٨، حيث بلغ نمو حجم الواردات ٥ .١٠٪، بينما بلغ معدل نمو حجم الصادرات ٣٪.

أما بالنسبة لدول غرب أوروبا ودول الاتحاد الأوروبى فقد حققت معدل نمو فى حجم الواردات متشابهاً، وكان الاتجاه العام لحجم الواردات هو اتجاه تصاعدى، حيث ارتفع معدل النمو من متوسط سنوى قدره ٥ .٤٪ خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) إلى ٥ .٧٪ فى عام ١٩٩٨.

الظاهرة الجديرة بالإشارة هى زيادة التبادل التجارى بين الدول النامية بعضها البعض، وقد أدت تلك الظاهرة إلى تسارع خطى العولمة فى التسعينات. كان حجم التبادل التجارى بين الدول النامية خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات ضعيفاً، ولكن عندما اتبعت الدول النامية سياسات أكثر انفتاحا على الخارج وتحرير تجارتها الخارجية ازدادت تجارتها الخارجية بصفة عامة، وازدادت تجارتها البينية بصفة خاصة، حيث بلغ متوسط معدل الزيادة السنوى فى التجارة البينية بين الدول النامية ١٢٪ خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٤).

تشير الإحصائيات إلى أن التجارة بين الدول النامية الرئيسية قد زادت بنسبة كبيرة جداً خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٤)، حيث زادت فى دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية بنسبة ٢٢٪ و ١٦٪ على الترتيب، وبلغت نسبة زيادة التجارة فى دول جنوب شرق آسيا ٩٪ ودول إفريقيا بنسبة ٨٪، ومن الجدير بالذكر أنه لم تكن هناك زيادة تذكر فى

التجارة بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال تلك الفترة. أما بالنسبة للتجارة الخارجية البينية لدول أوروبا ووسط آسيا، فإنه لم تكن هناك بيانات دقيقة يعتد بها بالنسبة لدول الاتحاد السوفييتى السابق وجمهورية يوغوسلافيا السابقة وجمهوريتى السلوفاك والتشيك.

التدفقات الرأسمالية (١)

أثارت الأزمة المالية فى المكسيك فى نهاية عام ١٩٩٤م والأزمة المالية فى دول جنوب شرق آسيا فى عام ١٩٩٧م - والتى مازالت آثارها ممتدة حتى اليوم - العديد من التساؤلات، وخصوصاً فيما يتعلق بآثار العولمة المالية، حيث شهدت السنوات الأخيرة درجة انفتاح كبيرة بين الأسواق المالية فى الدول المتقدمة، وكثير من الدول النامية ذات الأسواق الناشئة.

قد يعتقد البعض أن ظاهرة التدفقات الرأسمالية ظاهرة حديثة بسبب العولمة، ولكن فى واقع الأمر إن ظاهرة التدفقات الرأسمالية تعتبر ظاهرة قديمة. لفتت الانتباه إليها خلال الفترة (١٨٧٠ - ١٩١٤) وكانت الدول خلال تلك الفترة تتبنى قاعدة الذهب، وتعتبر هذه الفترة أطول فترة شهد فيها الاقتصاد العالمى حركة كبيرة جداً من التدفقات الرأسمالية بين مجموعة من الدول المصدرة لرأس المال. تأتى فى مقدمتها المملكة المتحدة، وإلى حد ما فرنسا وألمانيا ومجموعة من الدول المستوردة لرأس المال، وتنقسم مجموعة الدول المستوردة لرأس المال إلى مجموعتين فرعيتين، المجموعة الأولى تتكون من دول أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية واستراليا، وكان المصدر الرئيسى للتدفقات الرأسمالية لدول هذه المجموعة هو المملكة المتحدة، وكان معظم تلك التدفقات يستخدم فى تمويل التنمية الاقتصادية. أما المجموعة الفرعية الثانية فكانت تتكون من الدول الأوروبية والاسكندنافية ودول الشرق الأوسط

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر نبيل حشاد «العلاقات المالية الدولية للدول العربية فى القرن الحادى والعشرين» بحث مقدم للمؤتمر الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ١٩٩٨.

وأفريقيا، وكانت فرنسا وألمانيا هما المصدر الرئيسي لرأس مال تلك الدول، ولم تكن تلك الأموال تستخدم للتنمية، ولكنها كانت تستخدم بصفة رئيسية في تمويل عجز الموازنات العامة، ومن الجدير بالذكر أن حجم التدفقات الرأسمالية، مقاسا بمتوسط القيم المطلقة لعجز الحساب الجارى نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى، بالنسبة للدول المصدرة لرأس المال والمستوردة له خلال الفترة (١٨٧٠ ـ ١٩١٤) حوالى ٢٪ بينما بلغت هذه النسبة ٢.٦٪ خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٦).

مثل رأس المال الأجنبى خلال الفترة (١٨٧٠ ـ ١٩١٤) مصدراً هاماً من مصادر تمويل الاستثمار فى الدول المستوردة لرأس المال، فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة مصادر تمويل الاستثمار ما يزيد على ثلث حجم الاستثمار الكلى فى كل من نيوزيلندا وكندا، وحوالى الربع فى كل من السويد واستراليا، وهذه النسب تفوق نسبة التدفقات الرأسمالية التى استخدمت فى تمويل الاستثمار فى الأسواق الناشئة فى الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٦) والتى بلغت ١٠٪.

من ناحية أخرى كانت معظم التدفقات الرأسمالية من الدول المصدرة لرأس المال إلى الدول المستوردة لها خلال الفترة (١٨٧٠ ـ ١٩١٤) تأخذ شكل المحافظ الاستثمارية، فعلى سبيل المثال، كان الاستثمار المباشر المصدر من قبل المملكة المتحدة يمثل نسبة ١٠٪ من إجمالى التدفقات المالية، وامتلكت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا نسبة ٨٠٪ من حجم الأوراق المالية التى أصدرتها الدول المستوردة لرأس المال، والتى بلغت ٣٥ بليون دولار فى عام ١٩١٣، وقد اختلف الوضع كثيراً خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٦)، حيث بلغت نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر فى الأسواق الناشئة ٣٩٪ من صافى تدفقات رأس المال الخاص.

كان القطاع الخاص هو المصدر الرئيسى لإقراض الدول خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩١٤)، وعلى الرغم من ذلك فإن معظم قرارات التدفقات الرأسمالية كانت تعتمد على الحكومات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث كانت الشركات الخاصة فى الدول المستوردة لرأس المال تقترض من السوق الدولية بضمان حكومتها.

أصابت التدفقات الرأسمالية بعد ذلك فترة طويلة من الركود لأسباب عدة منها الحرب العالمية والكساد العالمى الكبير، ووضعت العديد من الدول الكثير من القيود على التدفقات الرأسمالية فى الخمسينات والستينات، وكانت المصادر الرئيسية للتدفقات الرأسمالية المحدودة خلال تلك الفترة هى التدفقات الرأسمالية الرسمية والاستثمار المباشر.

منذ عام ١٩٧٣ أخذت التدفقات الرأسمالية اتجاهاً مختلفاً عن الخمسينات والستينات، حيث قدرت بحوالى ١.٣٢ تريليون دولار، خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢) بلغت التدفقات الرأسمالية ١٦٣ بليون دولار، ثم انخفضت بعد ذلك إلى ١٠٣ بلايين دولار خلال الفترة المتبقية من عقد الثمانينات متأثرة بأزمة الديون الخارجية التى حدثت فى المكسيك فى عام ١٩٨٢م.

أما بالنسبة للمصدر الرئيسى للتدفقات الرأسمالية خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢) فقد كان البنوك، حيث بلغت نسبة القروض التى قدمتها ٥٧٪ من حجم التدفقات الرأسمالية، وقد توجهت معظم تلك التدفقات إلى دول أمريكا اللاتينية وآسيا، ومن الجدير بالذكر أن التدفقات الرأسمالية الخاصة قد انخفضت بشدة من ٤٩ بليون دولار فى عام ١٩٨١ إلى ١٩ بليون دولار فى عام ١٩٨٢ بسبب أزمة الديون الخارجية فى دول أمريكا اللاتينية وخصوصاً المكسيك، انخفضت بعد ذلك إلى ٩ بلايين دولار فى عام ١٩٨٣، وأصبحت بعد ذلك تدفقات خارجة من الأسواق الناشئة بمقدار ٥ بلايين دولار بعد أن كانت تدفقات داخلة إلى هذه الأسواق فى السنوات السابقة.

كان الانخفاض الحاد فى التدفقات الرأسمالية الخاصة فى الثمانينات مصحوباً بالأداء الاقتصادى الضعيف للدول المثقلة بالديون الخارجية، حيث انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى من حوالى ٤٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٧ ـ ١٩٨١) إلى ١٪ فى عامى ١٩٨٢ و١٩٨٣، وارتفع معدل التضخم من متوسط قدره ٣٥٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٧٧ ـ ١٩٨١) إلى متوسط قدره ٥٨٪ سنوياً خلال الفترة

(١٩٨٢ ـ ١٩٨٤)، وقد أدى الأداء الاقتصادى الضعيف للدولة المثقلة بالديون الخارجية بالإضافة إلى الزيادة فى عجز الموازنات العامة إلى ضعف طاقة تلك الدول على خدمة ديونها، فعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات من ١٨٢٪ فى عام ١٩٨١ إلى ٢٣٦٪ فى عام ١٩٨٣ وإلى ٣٧٥٪ فى عام ١٩٨٦، ارتفعت أيضاً نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات من ٣٢٪ فى عام ١٩٨١ إلى ٤٤٪ فى عام ١٩٨٦.

شهدت الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٦) زيادة كبيرة فى التدفقات الرأسمالية الخاصة، حيث فاقت التدفقات خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨١) بزيادة سبعة أضعاف، أما من ناحية توزيع هذه التدفقات فقد حازت آسيا جزءا كبيرا منها. بلغ نسبة ٤٠٪ ودول أمريكا اللاتينية بحوالى ٣٠٪، بينما ذهبت نسبة ٨٪ إلى الاقتصاديات التى تمر بمرحلة التحول و ٥٪ لدول أفريقيا.

لم يقتصر التغير فى التدفقات الرأسمالية على التوزيع الجغرافى فقط، ولكن كان هناك أيضاً تغير جذرى فى مكونات التدفقات الرأسمالية خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٦)، حيث أصبحت المحافظ الاستثمارية (وخصوصاً السندات) والاستثمار الأجنبى المباشر هما المكونان الرئيسيان فى التدفقات الرأسمالية، حيث بلغت نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر ٤٠٪ من إجمالى التدفقات، وبلغت نسبة الاستثمار فى المحافظ ٣٩٪، وذلك بعكس الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢) والتى كانت القروض من البنوك هى المصدر الرئيسى للتدفقات الرأسمالية، ومن الجدير بالذكر أن التدفقات الرأسمالية التى وجهت إلى الاستثمار فى محافظ الأسهم قد زادت بدرجة كبيرة من ١ بليون دولار فى عام ١٩٩٠ إلى ١٦ بليون دولار فى عام ١٩٩٦.

من اللافت للنظر أن فترة التسعينات قد تميزت بظاهرة لم تكن موجودة من قبل وهى الزيادة الكبيرة للأسواق الناشئة فى نشاط الأسواق المالية الدولية وزيادة التدفقات الرأسمالية بين الأسواق الناشئة بعضها البعض، وعلى الرغم من عدم وجود بيانات دقيقة لحجم التدفقات الرأسمالية بين الأسواق الناشئة، إلا أن هناك بعض

البيانات التى تدل على ذلك، فعلى سبيل المثال، استثمرت شركات هونج كونج ٧٨ بليون دولار عبر البحار منها ٦٥٪ فى الصين، واستثمرت الصين مبلغ ٤٥٠ مليون دولار فى سنغافورة و٤٦٢ مليون دولار فى ماليزيا وتايلندا وأندونيسيا والفلبين، وذلك فى عام ١٩٩٥.

تشير التقديرات الأولية إلى أن صافى تدفقات رأس المال الخاص إلى الأسواق المالية الناشئة الرئيسية سيبلغ حوالى ٢٢١ بليون دولار فى عام ١٩٩٨ مقارنة بتدفقات عام ١٩٩٧ والتى بلغت ٢٢٣ بليون دولار، وتدفقات عامى ١٩٩٧، ١٩٩٨ أقل بكثير من التدفقات الرأسمالية فى عام ١٩٩٦ والتى بلغت ٣٠٤ بلايين دولار، ويرجع السبب فى ذلك إلى الأزمة المالية فى جنوب شرق أسيا، حيث انخفضت التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى دول جنوب شرق آسيا الخمس التى حدثت فيها الأزمة من ٩٧ بليون دولار فى عام ١٩٩٦ إلى تدفقات رأسمالية خارجة من هذه الدول بمقدار ١٢ بليون دولار فى عام ١٩٩٧، ومن المتوقع أن تنخفض التدفقات الرأسمالية إلى الصين من ٦٤ بليون دولار فى عام ١٩٩٧ إلى ٤٨ بليون دولار فى عام ١٩٩٨، وبالنسبة للأسواق المالية الناشئة الرئيسية خارج آسيا، فإنه من المتوقع أن تصل إلى ١٦٧ بليون دولار فى عام ١٩٩٨.

.. يشير الجدول رقم (٢) إلى التمويل الخارجى للأسواق المالية الناشئة الرئيسية خلال الفترة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٨):

جدول رقم (٢)

التمويل الخارجى للأسواق المالية الناشئة

بالمليار دولار

بيـــان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
ميزان الحساب الجارى	-٧٠.٢	-٨٤.٩	-٩٢.٦	-٨٥.٢	-٧١.٢
التمويل الخارجي (صافى)	١٨١.١	٢٦٢.٥	٣٠٥.٩	٢٧٠.٥	٢٥٤.٦
التدفقات الخاصة (صافى)	١٥٤.٧	٢١٧.٩	٣٠٤.٥	٢٣٢.٦	٢٢١.٣
استثمار الأسهم	٩٣.٦	١٠٤.٨	-١٢٧.٠	١٤٨.٢	١٤٩.٨
الأسهم المباشرة	٦٦.٣	٨٠.٥	٩٣.٤	١٢٢.٩	١١٤.٥
محافظ الأسهم	٢٧.٤	٢٤.٣	٣٣.٦	٢٥.٣	٣٥.٢
الدائنون (خاص)	٦١.١	١١٣.١	١٧٧.٥	٨٤.٤	٧١.٦
بنوك تجارية	-٣٨.٠	٩٢.١	١٠٧.١	٤.٢	-١٢.٠
دائنون (بخلاف البنوك التجارية)	-٢٣.٠	-٢١.٠	٧٠.٣	٨٠.٢	٥٩.٥
التدفقات الرسمية (صافى)	٢٦.٤	٤٤.٧	١.٤	٣٧.٩	٣٣.٣
المؤسسات المالية الدولية	٤.٨	٢٠.١	٥.٢	٢٦.٧	٣٠.٥
إقراض ثنائى	٢١.٦	٢٤.٦	-٣.٨	١١.٢	٢.٨
إقراض المقيمين وأخرى (صافى)	-٦٥.٨	-٨٥.٢	-١٢٩.٨	-١٤٥.٩	-٨٧.٢
الاحتياطيات (ناقص الذهب) (-=زيادة)	-٤٥.٤	-٩٣.٣	-٨٥.٤	-٤٠.٧	-٩٦.٢

المصدر : IIF. "Capital Flows to Emerging Market Economies, 1998".

كانت هناك عدة عوامل لعبت دوراً هاماً فى الزيادة الكبيرة فى التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة (باستثناء عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨) نذكرها فيما يلى:

١ ـ التغيرات الهيكلية المستمرة فى الأسواق المالية الدولية، يأتى فى مقدمتها وأهمها تحرير الأسواق المالية المحلية ومعاملات حساب رأس المال فى كل من الأسواق الراسخة والناشئة على حد سواء (من الجدير بالذكر أن تحرير حساب رأس المال قد بدأ فى الثمانينات واستمر فى التسعينات).

هناك أيضاً تغيرات هيكلية حدثت فى الأسواق المالية مثل التوريق (Securitiaztion) والمشتقات المالية والتى أدت إلى زيادة التدفقات الرأسمالية وعولمة الأسواق المالية.

٢ ـ سياسات الاقتصاد الكلى والتى أدت إلى تحسين الأداء الاقتصادى فى كثير من الاقتصاديات الناشئة، والتى لعبت دوراً محورياً فى دخول تلك الاقتصاديات إلى الأسواق المالية الدولية.

القوى الدافعة للعولمة

هناك خمسة عوامل رئيسية أدت إلى تسارع خطى العولمة، ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلى:

١ ـ الزيادة الكبيرة فى حجم التجارة الدولية وتشعب علاقاتها:

شهد العقد الأخير زيادة ملحوظة فى حجم التجارة الدولية سواءً من خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف أو الاتفاقيات الإقليمية، وبالنسبة للاتفاقيات متعددة الأطراف فإنها ترجع بصفة رئيسية إلى التقدم الذى أحرزته الدول فى التوصل إلى نتائج جيدة فى مجال تحرير التجارة الدولية فى جولة أورجواى التى تعتبر أهم الجولات التى عقدتها الجات خلال مسيرتها (سنتناول ذلك بالتفصيل فى الجزء الثانى).

أما بالنسبة للاتفاقيات التجارية الإقليمية فقد شهدت تطورات إيجابية كبيرة منذ النصف الثانى من عقد الثمانينات، سواءً من حيث عقد اتفاقيات تجارية إقليمية جديدة أو توسع الاتفاقيات التجارية الإقليمية القائمة (سنتناول ذلك بالتفصيل فى الفصل القادم)، وقد أدت

تلك الاتفاقيات إلى مزيد من تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء فى تلك الاتفاقيات.

نتيجة تلك التطورات، زاد معدل التجارة العالمية إلى الناتج المحلى العالمى الإجمالى خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) بمقدار ثلاث مرات مقارنة بنفس المعدل خلال السنوات العشر السابقة، وبمقدار مرتين مقارنة بنفس المعدل خلال الستينات. أما فيما يتعلق بموقف الدول النامية، فقد زادت مساهمتها فى إجمالى التجارة العالمية من ٢٣٪ فى عام ١٩٨٥ إلى ٢٩٪ فى عام ١٩٩٥، ولقد تميزت التجارة الخارجية للدول النامية خلال تلك الفترة بمزيد من التنوع مقارنة بهيكل تجارتها خلال العقود السابقة، وزادت نسبة التجارة البينية بين الدول النامية إلى إجمالى تجارتها الخارجية من ٣١٪ فى عام ١٩٨٥ إلى ٣٧٪ فى عام ١٩٩٥.

من اللافت للنظر تغير هيكل صادرات الدول النامية بدرجة كبيرة خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥)، حيث زادت صادرات الدول النامية من السلع المصنعة من ٤٧٪ من إجمالى صادراتها فى عام ١٩٨٥ إلى ٨٣٪ من إجمالى صادراتها فى عام ١٩٩٥، ويرجع هذا التغير الملحوظ فى هيكل اقتصاديات الدول النامية إلى اتجاه معظمها إلى التصنيع وخصوصاً الدول الصناعية الحديثة (النمور الآسيوية).

يرجع التوسع والتنوع وزيادة مشاركة الدولة النامية فى التجارة العالمية بصورة رئيسية إلى التغيرات الجوهرية فى نظم التجارة والصرف الأجنبى، حيث تخلصت كثير من الدول النامية من سياساتها التجارية التى كانت تعتمد على الحمائية وإحلال الواردات وفرض القيود على الصرف الأجنبى، واستبدلتها بتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات وقابلية العملة للتحويل (إلغاء القيود المفروضة على الصرف الأجنبى فى بعض الدول وتخفيف القيود فى البعض الآخر).

من الجدير بالذكر أن ٣٣ دولة نامية قامت بتحويل نظامها من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥)، وتجدر الإشارة إلى أن اقتصاد الدولة يعتبر مغلقاً إذا تحققت واحدة أو أكثر من الخصائص التالية:

أ ـ إذا كانت العوائق التجارية (بخلاف التعرفة الجمركية) تغطى نسبة ٤٠٪ أو أكثر

من إجمالى حجم التجارة الخارجية للدولة.

ب ـ إذا كان متوسط التعرفة الجمركية ٤٠٪ أو أكثر.

ج ـ إذا كانت هناك سوق سوداء للعملة الأجنبية يكون سعر العملة الوطنية فيها أقل بنسبة ٢٠٪ أو أكثر مقارنة بسعر الصرف الرسمى (سعر العملة الوطنية).

د ـ اتباع الدول لنظام اقتصادى اشتراكى.

هـ ـ احتكار الدولة للصادرات الرئيسية.

هذا يعنى أن كون ٣٣ دولة نامية تتخلص من الخصائص السابقة (إذا كانت متوفرة فيها كلها أو بعضها) يعنى أن عدد الدول النامية التى انخرطت فى العولمة أصبح أكبر، ومن ثم يؤدى إلى تزايد خطى العولمة وأحد دوافعها الهامة. من الجدير بالذكر أنه إذا كانت هناك ٣٣ دولة نامية قد حولت اقتصادها من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح، فإن هذا لا يعنى أن معظم الدول النامية الأخرى لم تفعل شيئاً فى اتجاه انفتاح اقتصادها على العالم الخارجى، حيث إنها قد اتخذت خطوات ملحوظة فى سبيل تحرير أنظمة تجارتها الخارجية وقابلية العملة للتحويل ولكن بصورة تدريجية، وهذا يعنى دخولها فى العولمة بدرجة أقل من الدول التى حولت اقتصادها من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح بدرجة أسرع.

٢ ـ تكامل أسواق رأس المال على المستوى العالمى

شهدت السنوات الأخيرة تزايد سرعة اندماج أسواق رأس المال المختلفة مع بعضها البعض سواءً على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية، وقد ساعد على انخراط كثير من الدول النامية فى الأسواق المالية العالمية قيامها بتحرير أسواقها المالية (أشرنا بالتفصيل إلى التدفقات الرأسمالية فى هذا الفصل).

ساعد تحرير الأسواق المالية فى الدول المستقبلة للتدفقات الرأسمالية والدول المصدرة لها فى زيادة تكامل الأسواق الرأسمالية، وقد قام كثير من الدول النامية بإزالة العوائق التى تقف فى وجه التدفقات، حيث أزالت هذه الدول العوائق المتعلقة بمدفوعات تعاملات الحساب الجارى، وقد زاد عدد الدول النامية التى قبلت الالتزامات

المتعلقة بقابلية الحساب الجارى للتحويل (قابلية العملة للتحويل) كما هو منصوص عليه فى المادة الثامنة من مواد اتفاقية صندوق النقد الدولى من ٤١ دولة فى عام ١٩٨٥ إلى ٩٩ دولة فى عام ١٩٩٩، وقد أدت تلك التطورات إلى زيادة نسبة مساهمة تجارة الدول النامية التى تنفذ من خلال قابلية الحساب الجارى للتحويل من ٣٠٪ فى عام ١٩٨٥ إلى ٧٠٪ فى عام ١٩٩٧.

لم تقتصر الأسباب التى أدت إلى زيادة درجة انخراط الدول النامية فى الأسواق الرأسمالية إلى قيامها بتحرير قطاعاتها المالية فقط، ولكن كان أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو النجاح الذى حققه كثير من الدول النامية فى مجال الإصلاح الاقتصادى الذى شمل المجالات الاقتصادية الكلية، والذى شجع المستثمرين فى الدول المتقدمة على زيادة استثماراتها فى الدول النامية، وخصوصاً الدول النامية الناشئة.

٣ - زيادة أهمية التدفقات الخاصة والاستثمار الأجنبى المباشر

تغير هيكل التدفقات الرأسمالية فى السنوات الأخيرة، حيث زادت التدفقات الرأسمالية الخاصة على حساب التدفقات الرسمية، وقد تضاعفت التدفقات الرأسمالية بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى للدول النامية خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٩٦). وزادت نسبة التدفقات الرأسمالية الخاصة من (٠.٥٪ إلى ١٪) من الناتج المحلى الإجمالى للدول النامية سنوياً خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٩) إلى حوالى ٢٪ خلال الفترة (١٩٩٤ - ١٩٩٦)، وزادت التدفقات الرأسمالية الخاصة بحوالى ست مرات خلال الفترة المذكورة أنفاً، وقد تغير هيكل التدفقات الرأسمالية فى التسعينات عنه فى السبعينيات والثمانينيات. حيث احتلت قروض البنوك المصادر الرئيسية للتدفقات النصيب الأكبر من التدفقات المالية خلال السبعينيات والثمانينيات. بينما احتلت استثمارات الحافظة والأسهم (خاص) النصيب الأكبر فى التدفقات المالية خلال التسعينيات.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبى المباشر فقد تضاعف (كنسبة من الناتج العالمى الإجمالى) خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ (أشرنا إلى هذا الموضوع بشىء من التفصيل فى هذا الفصل).

٤ ـ السدم الهائل فى عالم الاتصالات والنقل

لعل أهم ما يميز العصر الذى نعيش فيه هو التقدم التكنولوجى الهائل فى عالم الاتصالات والمعلومات، وهو ما يطلق عليه الثورة الصناعية الثالثة التى تعتبر أحد المحاور الثلاثة الرئيسية فى النظام العالمى الجديد، ويعتبر التقدم الهائل فى التكنولوجيا وخصوصاً فى مجالات الاتصالات والنقل والمعلومات أحد أهم الدوافع التى ساهمت بدرجة كبيرة فى العولمة الحديثة، حتى أنه قد أطلق على العالم أنه قرية صغيرة يستطيع الكل التحرك فيها بسهولة ويسر ويعرف أخبارها فى أى جزء منها فى نفس الوقت، وقد شهد عقد التسعينيات تطورات هائلة فى مجالات الاتصالات والنقل مثل التليفونات والفاكس وعالم الكمبيوتر والإنترنت... إلخ، وقد أدى التقدم التكنولوجى الهائل إلى انخفاض تكاليف الاتصالات والنقل وإلى الزيادة الكبيرة فى استخدامهما مما سهل عملية الاتصال بين الدول بعضها البعض وزاد من سرعة العولمة. فعلى سبيل المثال أدى التقدم التكنولوجى فى مجال الاتصالات إلى انخفاض تكلفة المكالمات الهاتفية بمقدار ٦٠ مرة منذ عام ١٩٣٠ حتى ١٩٩٦، أى أن المكالمة الهاتفية التي كانت تكلفتها ٦٠ دولاراً فى عام ١٩٣٠ أصبحت تكلف دولاراً واحداً فقط فى عام ١٩٩٦. وإذا أخذنا عنصر التضخم فى الحسبان فإن التكلفة الحقيقية للمكالمة الهاتفية فى عام ١٩٩٦ ستكون أقل من دولار بكثير جداً. أما بالنسبة للسفر فى الطائرات فقد زاد ما يقطعه الفرد من مسافات باستخدام الطائرات ١٥ مرة خلال ٢٠ عاماً. هذا بالإضافة إلى أن التقدم الهائل فى شبكة الكمبيوتر العالمية والإنترنت قد ألغى الحدود الجغرافية بين الدول، بل إنه أصبح هناك ما يسمى بتجارة الإنترنت حيث تتم التجارة بين بعض الأفراد فى دول مختلفة عن طريق الإنترنت وهذا لم يكن موجوداً من قبل.

خلاصة القول، إن التقدم التكنولوجى الهائل وخصوصاً فى مجال الاتصالات والنقل قد لعب دوراً هاماً فى زيادة درجة التكامل بين الدول على مستوى العالم، وكان دافعاً أساسياً من الدوافع التى أدت إلى العولمة.

٥ ـ التغيرات فى حركة العمالة

نتيجة زيادة درجة ترابط وتكامل الاقتصاد العالمى، زاد أيضاً معدل انتقال الأفراد عبر الدول، ولكن بدرجة صغيرة نسبياً، حيث زاد انتقال الأفراد عبر الدول من حوالى ٧٥ مليوناً فى عام ١٩٦٥ إلى حوالى ١٢٠ مليوناً فى عام ١٩٩٠، وزادت القوى العاملة الأجنبية (بين جميع الدول) بحوالى ٥٠٪ خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)، وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من العمالة المهاجرة انتقل من بعض الدول النامية إلى البعض الآخر من الدول النامية أيضاً، إلا أن انتقال القوى العاملة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة قد تضاعف خلال العقدين الأخيرين، وقد أخذ معدل انتقال العمالة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة فى الانخفاض فى السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض فى المستقبل بسبب القيود التى أصبحت تطبق فى معظم الدول المتقدمة على الهجرة، وعلى الرغم من ذلك فإن انتقال العمالة من دولة إلى أخرى كان إحدى القوى الدافعة للعولمة.

الدول النامية والعولمة

اتبعت معظم الدول النامية فى الستينيات والسبعينيات سياسات اقتصادية قريبة إلى الانغلاق الاقتصادى منها إلى الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى، وفى عقد الثمانينيات ـ وخصوصاً النصف الثانى منه وكذلك فى التسعينيات ـ قامت كثير من الدول النامية بتبنى سياسات إصلاح اقتصادى تهدف إلى تفعيل آليات السوق من خلال تحرير قطاع التجارة الخارجية وتحرير القطاع المالى والخصخصة وإصلاح وضع الموازنات العامة... إلخ، وقد كانت تلك السياسات من أهم العوامل التى أدت إلى زيادة انخراط الدول النامية فى العولمة، وخصوصاً إذا لاحظنا أن عدد الدول النامية التى انضمت إلى الجات ومنظمة التجارة العالمية قد أخذ فى الازدياد سنة بعد أخرى، وهناك العديد من الدول النامية التى قدمت طلب عضوية إلى منظمة التجارة العالمية ومازالت فى انتظار القبول.

من ناحية أخرى تزايد عدد الدول النامية التى انخرطت فى العولمة فى السنوات

القليلة الماضية، وذلك من جراء تحول الدول الشيوعية سابقاً من دول ذات اقتصاد شيوعى إلى دول ذات اقتصاد يعتمد على آليات السوق، ومازالت معظم تلك الدول فى مرحلة التحول الاقتصادى.

تختلف درجة انخراط الدول النامية فى العولمة من إقليم إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، وذلك بسبب اختلاف الخطوات التى اتخذتها تلك الدول فى إطار إصلاح اقتصادياتها ودرجة تحرير قطاعاتها الخارجية والمالية.

ساهمت الدول النامية ـ كمجموعة ـ بصورة ملحوظة فى تسارع خطى العولمة. فخلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) ارتفع معدل التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى بمتوسط سنوى قدره ١.٢٪ (وهذا المؤشر يعتبر من المؤشرات شائعة الاستخدام فى قياس تكامل اقتصاد دولة ما فى الاقتصاد العالمى)، وفى نفس الوقت زاد نصيب الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول النامية من إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر على مستوى العالم إلى ٤٠٪.

وقبل أن نستعرض درجة انخراط الدول النامية فى العولمة، سنشير فيما يلى إلى بعض الأمور الهامة المتعلقة بالعولمة والدول النامية :ـ

١ ـ أصبحت العولمة أمراً واقعاً ولا يمكن إهمالها ولا يمكن أن تتوقف، حيث إن القوى الدافعة لها تعمل بسرعة كبيرة. فعلى سبيل المثال، فإن التقدم التكنولوجى الهائل فى وسائل الاتصالات والنقل والمعلومات ينمو بسرعة كبيرة، وفى نفس الوقت فإن هذه المجالات تعتبر غير خاضعة للحكومات، وبالتالى ليست هناك قيود على نموها المطّرد، وبالتالى فإن الانخراط فى العولمة قد لا يصبح أمراً اختيارياً، حيث إنه فى عصر المعلومات التكنولوجية يصبح من الصعب على أية دولة أن تعزل نفسها عن العالم الخارجى.

٢ ـ صورة العولمة ليست وردية دائماً، ولكنها محاطة ببعض الظلال القاتمة، حيث إن هناك بعض الدول التى تتضرر اقتصادياتها من جراء تزايد التكامل الاقتصادى العالمى وتحرير التجارة الخارجية وخصوصاً فى المدى القصير. فعلى سبيل المثال،

هناك تأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول النامية التى تقوم بتحرير اقتصادياتها، وخصوصاً فى المراحل الأولى للتحرير، مثل زيادة التكلفة الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن زيادة البطالة فى بعض القطاعات الاقتصادية التى كانت تحميها حكومات تلك الدول من المنافسة الأجنبية، وعند التحرير أصبحت بعض الصناعات الوطنية لا تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية المماثلة، ولكن فى الفترة الطويلة، تستطيع القطاعات الاقتصادية الأخرى - والتى تتوافر لديها ميزة نسبية فى الإنتاج - أن تتوسع، وبالتالى تخلق مزيداً من فرص التوظف، مما يعوض زيادة البطالة فى القطاعات التى ليست لديها ميزة نسبية، بل وقد تزيد فرص التوظيف على مستوى الاقتصاد الكلى فى الفترة الطويلة.

٣ - العولمة تلغى التمييز القديم بخصوص بعض السياسات التى كانت تقسم إلى سياسات اقتصادية دولية وسياسات محلية. ففى ضوء ازدياد أهمية القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى المباشر فى السنوات الأخيرة، أصبحت الدول النامية تتنافس على اكتساب ثقة الأسواق المالية الدولية لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر، واكتساب هذه الثقة لا يأتى إلا عبر تبنى سياسات اقتصادية تهدف إلى الإصلاح الاقتصادى واتباع آليات السوق، ومن ثم فإن حكومات الدول النامية التى ترغب فى الانخراط بدرجة كبيرة فى العولمة والاستفادة من المزايا التى تحققها يجب أن تأخذ فى حسبانها الظروف والقيود الدولية عند رسم سياساتها الاقتصادية، وبالتالى ليس أمامها إلا هامش ضيق للغاية؛ لإهمال تلك الظروف. فعلى سبيل المثال، قبل انخراط كثير من الدول النامية فى العولمة، كانت تلك الدول - وخصوصاً التى تبنت سياسة إحلال الواردات - تتبنى سياسات اقتصادية محلية أو وطنية تهدف إلى حماية صناعاتها الوطنية ولا تأخذ فى الحسبان المتغيرات والمعطيات الاقتصادية والمالية الدولية، ولكن عندما انخرطت تلك الدول فى العولمة، أصبحت تتبنى سياسات اقتصادية تأخذ فى الحسبان العوامل والظروف الاقتصادية الدولية، مثل سياسة الضرائب التى تتخذ فى إطار المقارنة الدولية؛ لتستطيع من خلالها المنافسة فى الأسواق الدولية، وخصوصاً أن العولمة تحوى فى طياتها إمكانية

انتقال عوامل الإنتاج.

٤ ـ لم تصل فوائد العولمة إلى جميع الدول حتى الآن. إن زيادة درجة انخراط الدول فى الاقتصاد العالمى تؤدى إلى فوائد يمكن للدول النامية أن تستفيد منها، ومن هذه الفوائد تحسين توزيع الموارد الاقتصادية واستخدامها الاستخدام الأمثل بحيث تتوجه هذه الموارد إلى إنتاج السلع والخدمات التى لدى الدولة ميزة نسبية فى إنتاجها، وكذلك من فوائد العولمة زيادة الكفاية الإنتاجية من خلال زيادة المنافسة بين الشركات والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة؛ ونتيجة لذلك يزداد معدل النمو الاقتصادى، ومن المتوقع أن يزداد دخل الدول النامية فى وجود اقتصاد عالمى ذى درجة كبيرة عالية من الانفتاح والتكامل، وتستطيع الدول النامية متوسطة ومحدودة الدخل أن تزيد من نصيب الفرد من الدخل بنسبة أكبر من زيادة نصيب الفرد من الدخل فى الدول المتقدمة، إذا استطاعت الأولى الاستفادة من مزايا العولمة.

عند قيام الدول النامية متوسطة ومحدودة الدخل بفتح اقتصادياتها على العالم الخارجى وانخراطها بدرجة أكبر فى العولمة من خلال تحرير قطاع التجارة الخارجية والقطاع المالى فإنها تستطيع أن تستفيد من التكنولوجيا المتقدمة، وخصوصاً أن الفارق فى مستوى التكنولوجيا المستخدم فى الدول النامية ـ متوسطة ومحدودة الدخل من ناحية ـ والدول المتقدمة فرق شاسع، وبالتالى فإن فرصة الدول النامية فى استخدام التكنولوجيا الحديثة فى ظل العولمة تعتبر كبيرة. من ناحية أخرى، فإن معدل رأس المال إلى العمل فى الدول النامية يعتبر صغيراً مقارنة بمثيله فى الدول المتقدمة، ومن ثم فإن العائد على رأس المال فى الدول النامية يعتبر أكبر من مثيله فى الدول المتقدمة، وبالتالى فإن الدول النامية تستطيع أن تجتذب التدفقات الرأسمالية وتستفيد من التكنولوجيا المتقدمة، ومن ثم تزداد الإنتاجية فى الدول النامية ويزداد النمو الاقتصادى ـ وعلى الرغم من ذلك فإن كثيراً من الدول النامية لم تستفد كثيراً من ذلك، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الإقليم الوحيد من الدول النامية الذى استفاد كثيراً من ذلك هو الدول الصناعية الحديثة (كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج

كونج)، حيث زاد فيها نصيب الفرد من الدخل القومى وتنخفض الفجوة بين نصيب الفرد من الدخل القومى فى هذه الدول ومثيله فى الدول المتقدمة، ومن الجدير بالذكر أن الأزمة المالية التى عصفت باقتصاديات تلك الدول فى النصف الثانى من عام ١٩٩٧ قد أخذت معها كثيراً من المكاسب التى حققتها تلك الدول.

أظهرت العديد من الدراسات التى أجريت حول العولمة وموقع الدول النامية بعض النتائج التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

- هناك تباين كبير فى موقع الدول النامية من العولمة ودرجة الانخراط فيها. فهناك العديد من الدول النامية أصبحت أقل انخراطاً فى الاقتصاد العالمى خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٥)، حيث أظهرت دراسة البنك الدولى أن معدل التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى قد انخفض فى ٤٤ دولة نامية من أصل ٩٣ دولة نامية شملتها الدراسة، وانخفض أيضاً معدل الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الناتج المحلى الإجمالى فى هذه الدول بأكثر من الثلث.

- حققت الدول ذات المستويات الأعلى فى الانخراط فى العولمة معدلات نمو اقتصادى أكبر من غيرها، ومن الجدير بالذكر أن معظم الدول النامية محدودة الدخل كانت أقل الدول النامية انخراطاً فى العولمة.

- حققت الدول النامية التى اتبعت سياسات اقتصادية سليمة لإصلاح اقتصادياتها معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ومستويات مرتفعة فى الانخراط فى العولمة خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٣) وهى تعتبر سنوات الأساس لقياس مستويات الاندماج فى الاقتصاد العالمى. أما بالنسبة للدول النامية مجتمعة فمن الملاحظ أن درجة انخراطها فى الاقتصاد العالمى كانت سالبة، وكذلك يلاحظ من بيانات الجدول أن هناك اختلافاً وتبايناً واضحاً فى درجة اندماج اقتصاديات الدول النامية مقسمة تبعاً للأقاليم، حيث يلاحظ أن دول شرق آسيا وأوروبا ووسط آسيا كانت أكثر الدول اندماجاً فى الاقتصاد العالمى، بينما كانت دول افريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى وجنوب آسيا أقل الدول انخراطاً فى الاقتصاد العالمى على الترتيب.

أما فيما يتعلق بقياس درجة سرعة انخراط الدول النامية فى العولمة، فتشير الجداول الثلاثة (جدول ٣، ٤، ٥) إلى ذلك.

تقاس سرعة انخراط دولة ما فى الاقتصاد العالمى بعدة مؤشرات، منها مستويات الأسعار وأسعار الفائدة فى هذه الدولة مقارنة بمستويات الأسعار العالمية، فعلى سبيل المثال إذا كانت مستويات الأسعار فى هذه الدولة مماثلة لمستويات الأسعار العالمية فإن هذا يعنى أن الدولة متكاملة مع الاقتصاد العالمى بصورة كاملة. كذلك هناك أيضاً مقياس أو مؤشر آخر لقياس درجة انخراط الدولة فى العولمة وهو يقيس مقدرة استيعاب الدولة للتكنولوجيا والمعرفة ولكن يصعب قياسه، وهناك أيضاً مقياس التعرفة الجمركية وهو يستخدم كمؤشر لتباين الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية.

فى دراسة البنك الدولى، استخدمت أربعة مؤشرات لقياس سرعة انخراط الدول فى العولمة، وهى معدل التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى، ومعدل الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الناتج المحلى الإجمالى، ومعدل صادرات السلع المصنعة إلى إجمالى الصادرات، وتصنيف الدول تبعاً لجدارتها الائتمانية والاستثمارية. من الجدير بالذكر أن المؤشرين الأوليين يعتبران مؤشرات مباشرة لقياس درجة انخراط الدولة فى الاقتصاد العالمى، بينما يعتبر المؤشران الأخيران من المؤشرات غير المباشرة.

يتضح من بيانات الجدول رقم (٤) أن الدول مرتفعة الدخل (والتى تمثل الدول المتقدمة غالبيتها) أكثر الدول انخراطاً فى الاقتصاد العالمى، وذلك فى أوائل الثمانينيات، تليها دول شرق آسيا ثم دول أوروبا ووسط آسيا. أما باقى الدول فقد كانت درجة انخراطها فى العولمة ضعيفة للغاية، وخصوصاً دول أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبى.

أما فيما يتعلق بسرعة اندماج اقتصاديات الدول النامية فى الاقتصاد العالمى فيلاحظ من بيانات جدول رقم (٣) والذى يشير إلى التغير فى مؤشرات التكامل منذ

الثمانينيات إلى التسعينيات أن دول آسيا (جنوب وشرق آسيا) قد حققت أعلى مستويات الاندماج، مقاساً بمؤشر التكامل، ويرجع السبب فى تلك الزيادة الكبيرة فى معدل التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى فى دول شرق آسيا وإلى زيادة نسبة الصادرات من السلع المصنعة إلى إجمالى الصادرات. أما دول أوروبا وآسيا فقد حققت أيضاً تقدماً فى انخراطها فى الاقتصاد العالمى، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى زيادة نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى.

أما درجة اندماج الدول النامية فى افريقيا، فقد كانت منخفضة للغاية، حيث حقق مؤشر التكامل أقل المعدلات (سالب)، تبعتها الدول النامية فى أمريكا اللاتينية والكاريبى ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الترتيب.

يشير جدول رقم (٥) إلى سرعة تكامل الدول النامية (٩٣ دولة نامية شملتها دراسة البنك الدولى) خلال الفترة من أوائل الثمانينيات إلى أوائل التسعينيات. يتضح من بيانات الجدول أن ٢٣ دولة قد حققت معدل تكامل سريعاً فى الاقتصاد العالمى و٢٣ دولة حققت معدل تكامل معقولاً و٢٤ دولة حققت معدل تكامل ضعيفاً و٢٣ دولة حققت معدل تكامل بطيئاً.

ويلاحظ أيضاً من بيانات الجدول أن سرعة التكامل فى العولمة كانت أفضل فى آسيا (جنوب وشرق آسيا) وأوروبا الوسطى وإلى حد ما فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى وضعيفة فى أفريقيا.

جدول رقم (٣)

سرعة مؤشر التكامل والمؤشرات المتعلقة به

المؤشر / الإقليم	مؤشر التكامل	التغير الحقيقي في نسبة التجارة إلى GDP (١٩٨٠ - ٨٣) إلى (١٩٩٠ - ٩٣)	التغير في تصنيف مؤسسات الاستثمار (١٩٨٢ - ٨٥) إلى (١٩٩٢ - ١٩٩٥)	التغير في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى GDP (١٩٨٠ - ١٩٨٢) إلى (١٩٩٠ - ١٩٩٢)	التغير في صادرات السلع المصنعة إلى إجمالي الصادرات (١٩٨٠ - ٨٣) إلى (١٩٩٠ - ٩٣)
الدول مرتفعة الدخل	٠.٣١	١.٣٣	-٠.٢١	٠.٠١٧	٠.٥٥
الدول متوسطة ومنخفضة الدخل	-٠.١٨	٠.٠٦	٠.٠٤	٠.٠٠٢	٠.٢٧
شرق آسيا	٠.٧٧	١.٣٧	٠.٠٥	٠.٠٣	٠.٦٤
أوروبا ووسط آسيا	٠.٤٦	١.٠٦	٠.٥٧	٠.٠٣	٠.٢٩
أمريكا اللاتينية والكاريبى	-٠.٢٣	٠.٤٥	٠.٢١	٠.٠١	٠.٣٢
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	-٠.١٩	-٠.٢٧	-٠.٣٩	٠.٠٠	٠.١٨٠
جنوب آسيا	٠.٨٧	٠.٠٥	-٠.٠٨	٠.٠٠	٢.٥٥٩
افريقيا	-٠.٤٦	-٠.٣٦	-٠.٠٣	٠.٠٠	٠.٠٧٩

المصدر: تقديرات العاملين بالبنك الدولى ١٩٩٦.

جدول رقم (٤)

المستوى الأساسي (الأولى) لمؤشر التكامل والمؤشرات المتعلقة به :

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الدول مرتفعة الدخل	١.٢٥	٢٥.٠٦	٨١.٨٠	٠.٣٢	٧٠.٢٠
للدول متوسطة ومنخفضة الدخل	ـ ٠.٤٥	١٣.٦٩ـ	٣٩.٢٠	٠.١٤	١٢.٩٦
شرق آسيا	٠.٤٠	١١.٧٠	٥٦.٠٢	٠.١٢	٢٨.٨٩
أوروبا ووسط آسيا	٠.٣٢	٣.٧٢ ـ	٥٠.٧٣	٠.٠٠	٦٩.٤٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي	ـ ٠.٤٦	٢٠.٠٥ ـ	٤٠.٠٧	٠.٣٢	١٤.١٣
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	ـ ٠.٠٦	٥.١١ ـ	٣٩.٢٥	٠.٢٦	٩.٥٢
جنوب آسيا	ـ ٠.٣٠	١٢.٧٨ ـ	٢٥.٩٢	٠.٠٠	٥٣.٣١
افريقيا	ـ ٠.٨٣	٢٠.٥٥ ـ	١٨.٥٠	٠.١١	٧.٥٧

المصدر: تقديرات العاملين بالبنك الدولي ١٩٩٦.

جدول رقم (٥)

سرعة تكامل الدول النامية (فى العولمة) خلال الفترة من أوائل الثمانينيات إلى أوائل التسعينيات

(عدد الدول)

الإقليم / الترتيب	شرق آسيا	جنوب آسيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أفريقيا	أوروبا وآسيا الوسطى
تكامل سريع	٦	٣	٥	٢	٢	٥
تكامل معقول	–	٢	٥	٤	١٠	٢
تكامل ضعيف	٣	–	٩	٢	١٠	–
تكامل بطيء	–	–	٢	٥	١٤	٢
المجموع	٩	٥	٢١	١٣	٣٦	٩

المصدر: تقديرات العاملين بالبنك الدولى ١٩٩٦.

أرست الجات وخصوصاً جولة أورجواى، ومنظمة التجارة العالمية قواعد ودعائم النظام الجديد للتجارة العالمية، وأصبح النظام الجديد للتجارة العالمية أهم القوى الدافعة للعولمة الاقتصادية ومحركها الرئيسى.

يهدف النظام الجديد للتجارة العالمية إلى تحرير التجارة من القيود المفروضة عليها سواءً كانت قيوداً كمية أو قيوداً غير كمية على أسس. أهمها عدم التمييز بين الدول فى المعاملة ومعاملة الدول بعضها البعض معاملة الدولة الأولى بالرعاية (سنناقش جميع مكونات ومحاور النظام الجديد للتجارة العالمية بصورة متكاملة وشاملة فى الجزء الثانى).

وعلى الرغم من أن هناك البعض الذى ينتقد العولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية على أساس أنهما يصبان فى مصلحة الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، إلا أن للنظام الجديد للتجارة العالمية فوائد لا يمكن إنكارها، وهذه الفوائد هى:

١ ـ زيادة النمو الاقتصادى والدخل الوطنى : ـ

تعتبر النظريات الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة أن التجارة الدولية هى محرك النمو الاقتصادى، وأن هناك علاقة طردية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية.

يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون أن التجارة الدولية تفيد الدولة من خلال التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة لها، حيث إن الدولة يجب أن تتخصص فى إنتاج السلع التى لديها ميزة نسبية فى إنتاجها، وبالتالى فإن ذلك سيؤدى إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة الدخل الوطنى.

ومن الجدير بالذكر أن فوائد التجارة الخارجية لا تقتصر فقط على الفوائد المباشرة، ولكن توجد أيضاً عدة فوائد غير مباشرة للتجارة الخارجية تستفيد منها الدول، وهذه الفوائد غير المباشرة هى: ـ

أ ـ تؤدى التجارة الدولية إلى إتاحة الفرصة لأسواق أكثر؛ لتصريف المنتجات، مما

يؤدى إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الاختراعات.

ب - تؤدى التجارة الدولية إلى زيادة الادخار والتراكم الرأسمالى الذى يعتبر من أهم العوامل الرئيسية فى عمليات التنمية الاقتصادية.

ج - تؤدى التجارة الدولية إلى ما يعرف بالأثر التعليمى (Educative Effect)، حيث يمكن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها فى مجال الإنتاج وتنمية المهارات لدى العمال .... إلخ.

لا شك أن الدول التى تحرر تجارتها الخارجية ستستفيد من المزايا السابق الإشارة إليها. أما الدول التى تتبع السياسات الحمائية فإنها لن تستفيد من هذه المزايا، ومن الجدير بالذكر أن النظام الجديد للتجارة العالمية يدعو إلى تحرير التجارة الدولية، ومن ثم الاستفادة من هذه المزايا.

أما بالنسبة للعلاقة بين التجارة الدولية والدخل الوطنى فقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين حجم التجارة الدولية والدخل الوطنى.

هناك العديد من الدراسات الكمية التى بحثت فى أثر نتائج جولة أورجواى التى انتهت فى عام ١٩٩٤ على الاقتصاد العالمى، وكانت نتائج هذه الدراسات أن الدخل العالمى سيزداد، ولكن اختلفت قيمة الزيادة من دراسة إلى أخرى نتيجة اختلاف فرضيات الدراسة، وقد كانت نتائج أغلب الدراسات تشير إلى الزيادة المتوقعة فى الناتج العالمى. تتراوح بين ٢٠٠ بليون دولار و٢٨٠ بليون دولار (سنتطرق إلى ذلك بشىء من التفصيل فى الجزء الثانى).

وللتدليل على مدى مساهمة تحرير التجارة الدولية فى زيادة الناتج القومى الإجمالى اتضح أن الدخل القومى لدول المجموعة الأوروبية قد ازداد بنسبة ٣,١٪ خلال الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٣) نتيجة التحول إلى سوق واحدة أزيلت فيها القيود المفروضة على التجارة الخارجية وحركة رأس المال والعمل.

٢ - تعزيز السلام العالمى

قد تبدو العلاقة بين التجارة الدولية والسلام العالمى غريبة، أو أنه ليست هناك علاقة

بينهما، ولكن الشواهد التاريخية تثبت أن مشاكل التجارة الدولية قد أدت إلى حروب. ففى أوقات الكساد العالمى الكبير الذى وقع فى الثلاثينيات، انخفضت خلالها معدلات النمو الاقتصادى وزادت معدلات البطالة إلى معدلات لم يسبق أن شهدها العالم من قبل، ولجأت الدول إلى حماية اقتصادياتها من خلال فرض القيود على وارداتها، وقد أدت تلك الحماية إلى تعميق حدة الكساد الكبير، وكان ذلك أحد الأسباب التى ساعدت على نشوب الحرب العالمية الثانية.

وبعد أن وضعت الحرب الثانية أوزارها، شهد العالم حدثين هامين أديا إلى تخفيف حدة توتر العلاقات التجارية الدولية، وهما عقد الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT)، والتى تطورت إلى منظمة التجارة العالمية حالياً، وأزالت العديد من العوائق التجارية وأدت إلى انسياب التجارة الدولية السلعية والخدمية بين الدول، والحدث الثانى الهام هو الاتفاقية التى استطاعت بعض الدول الأوروبية التوصل إليها وهى اتفاقية التعاون فى مجال الفحم والحديد والصلب، والتى تطورت عبر الزمن حتى أصبحت الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، وتعتبر الآن الوضع المثالى للاتحادات والتكتلات الاقتصادية الناجحة.

يرجع تحقيق السلام العالمى جزئياً إلى أساسين رئيسيين من أسس نظام التجارة العالمى الجديد، وهما حرية التجارة الدولية؛ لتمر بين الدول بسهولة ويسر ووجود إطار واضح ومحدد لحل النزاعات التى تحدث فى مجال التجارة الدولية، ومن الجدير بالذكر أن نظام التجارة العالمى الجديد قد أدى إلى مزيد من الثقة والتعاون الدولى، وهذه الثقة والتعاون يلعبان دوراً هاماً فى تحقيق السلام العالمى.

لجأت بعض الدول إلى اتخاذ إجراءات حمائية قبل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية من خلال فرض قيود على وارداتها وخصوصاً؛ لحماية بعض قطاعاتها الاقتصادية، اعتقاداً منها بأن ذلك سيكون مفيداً لها، ولكن فى الواقع عندما تتخذ دولة خطوة حمائية معينة فإن رد الفعل من جانب الدول الأخرى يكون مماثلاً أو أقوى حدة، حيث إن الدول الأخرى قد تقوم بإجراءات حمائية أكبر تجاه الدولة التى بدأت

باتخاذ الخطوة الحمائية أولاً، ومن ثم ينعكس ذلك سلباً على اقتصادها ككل، وتزيد حدة الخلافات بينهما، وينعكس ذلك على العلاقات السياسية بينها.

ولكن فى ظل نظام التجارة العالمى الجديد، فإن منظمة التجارة العالمية، تعمل على تلافى مثل هذه الأمور وتزرع الثقة بين الأعضاء من خلال المفاوضات التى تؤدى إلى قواعد يتبعها الجميع، وتؤدى إلى تسهيل التجارة الدولية طبق قواعد يلتزم بها الجميع وبالتالى تخف حدة التوترات بين الدول.

٣ ـ حل النزاعات

من المعروف أن النظام الجديد للتجارة العالمية يرتكز على تحرير التجارة من العوائق، وهذا يؤدى إلى زيادة حجم التجارة الدولية بين دول العالم، مما يخلق احتمالات أكبر للمنازعات بين الدول فيما يتعلق بالصفقات التجارية، وبالتالى ينعكس ذلك سلباً على العلاقات السياسية بين الدول، ولكن عند نشأة الجات ومنظمة التجارة العالمية انخفضت حدة التوتر بين الدول؛ نظراً لوجود هيئة لحل النزاعات، ومن الجدير بالذكر أن هيئة حل المنازعات والتى تعتبر إحدى التشكيلات المؤسسية لمنظمة التجارة العالمية تعتبر أكثر كفاءة من نظام حل المنازعات المتبع فى إطار الجات، وتجدر الإشارة إلى أنه لم تكن هناك هيئة لحل المنازعات التجارية بين الدول قبل نشأة الجات.

بلغت قضايا المنازعات التجارية، منذ نشأة منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٥ وحتى نهاية عام ١٩٩٨ ما يزيد على مائة قضية، وتم التوصل إلى حل هذه القضايا بالطرق السلمية وفى إطار قواعد منظمة التجارة العالمية التى وافقت عليها الدول الأعضاء، ولولا وجود منظمة التجارة العالمية؛ لأدى بعض هذه القضايا إلى زيادة التوتر السياسى بين الدول.

إذن لا شك أن النظام الجديد للتجارة العالمية يؤدى إلى حل المشاكل بين الدول فى إطار سلمى سليم. تخضع فيه جميع الدول الأعضاء لقواعد منظمة التجارة العالمية.

٤ ـ قدرة تفاوضية أكبر

يرى المعارضون لنظام التجارة العالمى الجديد أنه قد أضر بمصالح الدول النامية؛ لأنه يزيد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، حيث تزداد الدول الغنية غناً وتزداد الدول الفقيرة فقراً، وأنه ليست للدول النامية قدرة تذكر على التفاوض.

على الرغم من التسليم بأن النظام الجديد للتجارة العالمية ـ والتى تعتبر منظمة التجارة العالمية ركنه الأساسى ـ لم يجعل الدول جميعها على قدم المساواة إلا أنه قلل فجوة عدم المساواة بين الدول، حيث أعطى الدول النامية صوتاً أكبر فى مجال قرارات التجارة الدولية، وفى نفس الوقت أعطى الدول المتقدمة حرية أكبر فى التفاوض من خلال الاتفاقيات الجماعية، بدلاً من التعقيدات التى كانت سمة الاتفاقيات الثنائية الكثيرة التى كانت تعقدها الدول المتقدمة فى ظل غياب الجات ومنظمة التجارة العالمية.

تتخذ جميع قرارات منظمة التجارة العالمية بالإجماع، وتتم مناقشة هذه القرارات من جانب الدول الأعضاء فى المنظمة والتفاوض بشأنها قبل اتخاذها، وعند اتخاذ هذه القرارات فإنها تطبق على جميع الدول الأعضاء سواء كانت غنية أو فقيرة، وتتم مساءلة الدولة التى تخالف قرارات منظمة التجارة العالمية، وتفصل فى ذلك هيئة حل المنازعات.

إن نظام التجارة العالمى الجديد قد أعطى الدول النامية قوة تفاوضية أكبر، حيث إنه لو لم توجد منظمة التجارة العالمية، فإن الدول النامية ـ وخصوصاً الصغيرة منها ـ ستقع فريسة للدول المتقدمة فى مجال التفاوض فى شئون التجارة الخارجية، حيث إن المفاوضات فى هذه الحالة ستكون مفاوضات ثنائية، وليست متعددة الأطراف كما هو الحال فى ظل وجود منظمة التجارة العالمية.

من ناحية أخرى، فإن فى استطاعة الدول النامية أن يكون أداؤها أكثر كفاءة فى منظمة التجارة الدولية، إذا نسقت وتعاونت فيما بينها فى التصويت؛ لاتخاذ القرارات التى تحقق مصالحها، ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الدول التى قامت بذلك بالفعل.

إن فوائد النظام الجديد للتجارة العالمية فى مجال التفاوض لم تقتصر على الدول

النامية فقط، ولكن امتدت أيضاً لتشمل الدول المتقدمة، حيث إنه فى إطار منظمة التجارة العالمية تستطيع الدول المتقدمة أن تتفاوض مع باقى الدول (الأعضاء فى المنظمة) فى نفس الوقت، وهذا يسهل على الدول المتقدمة مهمة وإجراءات التفاوض مقارنة بالمفاوضات الثنائية - فى حالة غياب منظمة التجارة العالمية - والتى تكون عادة أكثر تعقيداً.

إن مبدأ عدم التمييز بين الدول، والذى يعتبر أهم أسس اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، يجنب الدول الأعضاء عمليات التفاوض المعقدة، حيث توجد مجموعة واحدة من القواعد تطبق على الجميع وتبسط نظام التجارة الدولية.

٥ - خفض تكاليف الإنتاج والأسعار

أدت الإجراءات الحمائية التى اتبعتها الدول المختلفة إلى زيادة تكاليف بعض المنتجات، ومن ثم ارتفاع أسعارها. وفى ظل النظام الجديد للتجارة العالمية، فإن هذه التكاليف تنخفض، ومن ثم الأسعار، وهذا يؤدى إلى منفعة المستهلكين بل وأيضاً إلى منفعة المنتجين. ودور النظام الجديد للتجارة العالمية - والمتمثل فى قواعد منظمة التجارة العالمية - فى خفض تكاليف الإنتاج والأسعار يتم من خلال فتح باب المفاوضات بين الدول الأعضاء فى المنظمة؛ لإزالة العوائق التى تعيق انسياب التجارة بين الدول، ومن خلال مبدأ عدم التمييز فى المعاملة بين الدول والذى يعتبر من أهم مبادئ منظمة التجارة العالمية.

هناك العديد من الدراسات التى بحثت فى أثر الحماية التجارية، وكذلك أثر تحرير التجارة على تكاليف الإنتاج والعبء الواقع على المستهلكين.

فى الولايات المتحدة الأمريكية أدت القيود المفروضة على الواردات الأمريكية من المنسوجات والملابس وارتفاع الرسوم الجمركية عليها إلى زيادة أسعارها بنسبة ٥٨٪ فى أواخر الثمانينات، وفى المملكة المتحدة قدر ما يدفعه المستهلكون زيادة على الأسعار الحقيقية لشراء الملابس بحوالى ٥٠٠ مليون جنيه فى السنة بسبب فرض قيود على واردات الملابس، وفى كندا بلغت الزيادة فى أسعار الملابس ٧٨٠ مليون

دولار كندى بسبب السياسة الحمائية، وفى استراليا قدرت الزيادة التى تدفعها الأسرة متوسطة العدد حوالى ٣٠٠ دولار استرالى بسبب فرض القيود على الواردات من الملابس، وذلك خلال عقد الثمانينات وبداية التسعينات.

ومن الجدير بالذكر أن موضوع إزالة العوائق المتعلقة بتجارة المنسوجات والملابس يخضع حالياً لمناقشات ومفاوضات فى منظمة التجارة العالمية، ومن المتوقع أن تنتهى هذه المفاوضات عام ٢٠٠٥.

مثال آخر على أثر فرض العوائق التجارية على نفقات المستهلك يتعلق بالمنتجات الزراعية، فقد اتضح أن العائلة المكونة من أربعة أفراد فى دول الاتحاد الأوروبى تنفق حوالى ١٥٠٠ دولار فى العام على المنتجات الزراعية زيادة عما تنفقه فى حالة إزالة هذه العوائق، بمعنى أنه إذا كانت هناك تجارة محررة فى قطاع الزراعة فإن هذه الأسرة ستوفر ١٥٠٠ دولار سنوياً، وقدرت أيضاً فى اليابان ارتفاع تكاليف المنتجات الزراعية بسبب السياسات الحمائية بنسبة ٥١٪ من الضرائب المفروضة على الغذاء.

من الجدير بالذكر أنه مازالت هناك مفاوضات جارية حالياً بين الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية بخصوص إزالة العوائق أمام تجارة المنتجات الزراعية، وقد اتفقت الدول الأعضاء أن يعقدوا مفاوضات جديدة فى بداية القرن الحادى والعشرين.

هناك مثال آخر على دور النظام الجديد للتجارة الدولية فى تخفيف الأعباء على المستهلكين، وهو التجارة الدولية فى السيارات. فقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال بداية الثمانينات سياسة حمائية تجاه وارداتها من السيارات اليابانية، وأدت تلك السياسة إلى ارتفاع أسعار السيارات بنسبة ٤١٪ خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٤)، وكان هدف الولايات المتحدة الأمريكية من اتباعها هذه السياسة هو زيادة التوظف فى أمريكا وتقليص معدل البطالة، ولكن كانت نتيجة هذه السياسة عكس المتوقع، حيث إن ارتفاع أسعار السيارات أدى إلى انخفاض الطلب عليها بمقدار حوالى مليون سيارة جديدة، وبالتالى أدى ذلك إلى زيادة البطالة وليس خفضها.

وفى فرنسا أدت السياسات الحمائية إلى ارتفاع أسعار السلع المعمرة (السيارات،

التليفزيونات، .... إلخ) بنسبة ٣٣٪.

لم يقتصر النظام الجديد للتجارة العالمية على تسهيل تبادل السلع بين الدول فقط، ولكن شمل الخدمات أيضاً، وقد أدى تحرير تجارة الخدمات فى مجال الاتصالات إلى انخفاض تكلفة المكالمات التليفونية خلال التسعينات إلى نسبة ٤٪ سنوياً فى الدول النامية وبحوالى ٢٪ فى الدول المتقدمة.

٦ ـ فرص الاختيار والجودة

قبل النظام الجديد للتجارة العالمية، اتبعت الدول المختلفة سواء المتقدمة أو النامية سياسات حمائية فى وجه الواردات، وقد اتبع كثير من الدول النامية سياسة إحلال الواردات، وقد أدت تلك السياسة، أو بالأحرى استلزمت اتخاذ إجراءات حمائية لحماية صناعتها الناشئة، وقد أثبتت الدراسات النظرية أن سياسة تشجيع الصادرات أفضل بكثير من سياسة إحلال الورادات، وأثبتت الدراسات التطبيقية أن سياسة إحلال الواردات أثبتت فشلها، حيث إنها لم تؤد إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بالإضافة إلى انخفاض جودة السلع، وفى نفس الوقت محدودية السلع التى تتداول فى الأسواق مقارنة بالاقتصاد المفتوح.

وفى إطار النظام الجديد للتجارة العالمية ـ والذى يعتمد أساساً على تحرير التجارة الدولية ـ أصبحت السلع والخدمات بمختلف أنواعها متاحة أمام جميع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية، وأصبح المستهلكون فى الدول النامية بمقدورهم شراء سلع وخدمات من الدول الأخرى لم تكن متاحة لديهم من قبل، وأتاحت لهم أيضاً فرص الاختيار من بين السلع والخدمات المتعددة التى أصبحت متوفرة فى الأسواق بعد تحرير التجارة. فعلى سبيل المثال استطاعت معظم الدول النامية أن تحصل على سلع لا تنتجها مثل الكمبيوتر والتليفونات الجوالة... إلخ، واستطاعت هذه الدول أن تقدم الخدمات المتعلقة بهذه المنتجات على الرغم من عدم قيامها بتصنيعها.

لم تقتصر فائدة النظام الجديد للتجارة العالمية على توفير سلع وخدمات متعددة للمستهلكين فحسب، ولكن أصبحت جودة هذه السلع مرتفعة، وأدى ذلك إلى تحسين

مستوى الإنتاج الوطنى فى الدول النامية حتى تستطيع أن تنافس السلع المستوردة، بل وإن بعض الدول النامية استطاعت انتاج بعض السلع التى تستوردها، ومن ثم الاستفادة من التكنولوجيا التى تستوردها، مما يؤدى إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم زيادة القدرة على التصدير، ومن ثم زيادة الدخل الوطنى.

٧ ـ خفض تكاليف الإنتاج

تشير نظريات التجارة الدولية إلى استفادة الدول من التجارة الخارجية، حيث إنها تسمح بتقسيم العمل بين الدول وتؤدى إلى الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية وزيادة الكفاءة الإنتاجية، ولكن النظام الجديد للتجارة العالمية يؤدى إلى نتائج إيجابية أكثر من ذلك، حيث إن أهم ركائز النظام الجديد للتجارة العالمية هو عدم التمييز فى المعاملة بين الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية والشفافية، والتى تتضمن معلومات واضحة حول سياسات وقواعد التجارة الدولية، وزيادة حالة التأكد فيما يتعلق بشروط التجارة بين الدول وحرية دخول الأسواق وتسهيل إجراءات الجمارك ووضع معايير محددة لها وإزالة الإجراءات الروتينية التى تكتنف عمليات التجارة الدولية، مما يسهل انسياب تجارة السلع والخدمات بين الدول.

هذه الركائز مجتمعة تعمل على تسهيل التجارة بين الدول وتخفيض التكاليف التى تتحملها الشركات، وتعمل على زيادة الثقة فى المستقبل، مما يؤدى إلى انتاج أفضل من السلع والخدمات يستهلكها المستهلكون.

ولتوضيح تلك النقطة دعنا نفترض عدم وجود منظمة التجارة العالمية، وأن كثيراً من الدول تفرض عوائق فى وجه التجارة الخارجية وتتبع قواعد مختلفة وتعريفات جمركية مختلفة. فإذا كانت دولة ما تتعامل مع العديد من الدول وهذه الدول تتبع سياسات تجارية مختلفة، فإن على الشركات التى تعمل فى هذه الدولة أن تبذل مجهوداً فى الحصول على المعلومات اللازمة عن شروط التجارة مع كل دولة، حتى تستطيع أن تحصل على وارداتها التى تستخدمها فى أغلب الأحوال كسلع وسيطة أو سلع نهائية وهذا يزيد من الأعباء التى تتحملها الشركة؛ لأنها يجب أن تدرس أسواق الموردين

جيداً ويزداد الأمر تعقيداً إذا كانت الشركة تستخدم أكثر من سلعة كمنتج وسيط.

أما فى حالة ما إذا كانت الدولة منضمة لعضوية منظمة التجارة العالمية فإنها ستفرض نفس الرسوم الجمركية على السلعة الواحدة من جميع الدول، وتتبع أيضاً نفس إجراءات الاستيراد بدون تمييز بين الدول وأيضاً بدون تمييز بين المنتج المحلى أو المنتج المستورد، وفى هذه الحالة فإن التكاليف التى ستتحملها الشركات ستكون أقل وعمليات الشراء ستكون أكثر سهولة ويسر، مما يؤدى إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية، مما ينعكس إيجابياً على الدخل الوطنى للدول.

٨ ـ زيادة الثقة فى الحكومات

تميزت السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسات التجارية وسياسات الاستثمار بصفة خاصة فى كثير من الدول النامية بعدم الثبات وعدم الاتساق مع متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة والمتغيرات الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية، وقد أدى ذلك إلى انخفاض ثقة المستثمرين فى الحكومات، ولم يقتصر انخفاض ثقة المستثمرين فى الحكومة على المستثمرين المحليين فقط، ولكن أيضاً ثقة الاستثمار الأجنبى بدليل انخفاض حجم الاستثمار الأجنبى فى كثير من الدول النامية، وقد لعبت الإجراءات الحمائية فى مجال التجارة الخارجية دوراً هاماً فى انخفاض ثقة المستثمرين فى حكومات دولهم.

ولتوضيح ما سبق دعنا نفترض أن شركة ما تنتج الثلاجات وتستورد مواد وسيطة لإنتاج هذه الثلاجات، فإذا قامت حكومة الدولة التى تتواجد فيها الشركة بمنع استيراد هذه المواد الوسيطة بعد أن كانت تسمح بذلك أو تقوم بعدم توفير النقد الأجنبى لاستيراد تلك المواد، على سبيل المثال، فإن ذلك يعنى أن الشركة ستتوقف عن الإنتاج، وبالتالى تسود حالة عدم التأكد بين المستثمرين، مما يخفض درجة ثقة المستثمرين فى الحكومة، أما فى حالة النظام الجديد للتجارة العالمية، فإن قواعد منظمة التجارة العالمية تطبق على الجميع، وتمثل التزاماً على الدول أعضاء المنظمة يجب تنفيذه، وبالتالى تسود حالة تأكد من قبل المستثمرين والشركات وتزداد درجة الثقة فى حكومات دولهم.

وتعتبر إزالة العوائق فى وجه التجارة الدولية من أهم مهام منظمة التجارة العالمية، حيث إن هذه العوائق تؤدى إلى آثار سلبية على اقتصاديات الدول، بالإضافة إلى أنها تخلق فرصاً للفساد وتسىء إلى سمعة الحكومات، وأحد هذه العوائق التى تسعى منظمة التجارة العالمية إلى إزالتها هى الحصص التى تفرضها بعض الحكومات على بعض وارداتها أو صادراتها، ويؤدى فرض الحصص على الواردات إلى انخفاض العرض من السلع المفروضة عليها الحصص، ومن ثم تزداد أسعارها، ويؤدى ذلك إلى خلق أرباح كبيرة غير طبيعية تذهب فى الغالب إلى كبار رجال الأعمال. تؤدى إلى زيادة نفوذهم، ومن ثم تسهل تأثيرهم على سياسة الدولة.

وكذلك يؤدى نظام الحصص إلى خلق فرص للفساد، حيث أثبت الواقع العملى أن توزيع الحصص بين المستوردين تدخل فيه عوامل غير أخلاقية، ومن الجدير بالذكر أن معظم خكومات الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية اتفقت على عدم تشجيع نظام الحصص، وهناك التزام من قبل هذه الدول؛ لتقليص أو إلغاء كثير من الحصص المفروضة على بعض السلع وخصوصاً المنسوجات.

هناك أيضاً الكثير من قواعد منظمة التجارة العالمية التى تعمل على خفض درجة الفساد وتحسين صورة الحكومات، مثل الشفافية (والتى تعنى توفير المعلومات عن قواعد التجارة للجميع)، والقواعد المتعلقة بالأمان ومقاييس (معايير) الإنتاج ومبدأ عدم التمييز... إلخ.

على الرغم من المزايا السابقة، إلا أن هناك بعض السلبيات للنظام الجديد للتجارة العالمية، يأتى فى مقدمتها تأثر اقتصاديات بعض الدول النامية سلباً وخصوصاً فى المدى القصير، إلا أننا نعتقد أن مزايا النظام الجديد للتجارة العالمية تفوق سلبياته؛ ونتيجة لذلك انضمت معظم دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية، وتطالب الدول المتبقية بالانضمام إلى عضوية المنظمة.

خلاصة هذا الفصل هو أن دور النظام الجديد للتجارة العالمية من العولمة الاقتصادية واضح وجلى، حيث إن النظام الجديد للتجارة العالمية يعتبر محور العولمة وبدونه لم تكن العولمة التى نعيشها الآن.

الفصل الثانى

اتفاقيات التجارة الإقليمية والنظام الجديد للتجارة العالمية

تأتى أهمية التكتلات أو الاتحادات الاقتصادية وتعاظم دورها لتمثل بعداً اقتصاديا هاما من أبعاد النظام الاقتصادى العالمى الجديد، وأصبحت التكتلات الاقتصادية متغيراً ومظهراً من مظاهر العولمة الجديدة (إن صح التعبير) وليس بخفى على أحد أهمية التكتلات الاقتصادية والمزايا التى تحققها لأعضائها؛ ولذا فإن الدول النامية ومنها الدول العربية هى أحوج ما تكون إلى أن تشكل اتحادات أو تكتلات اقتصادية تستطيع من خلالها مواجهة التحديات الاقتصادية التى سوف يشهدها القرن الحادى والعشرون.

فى هذا الفصل سوف نستعرض أنواع التكامل الاقتصادى والنقدى بصيغه المختلفة حتى نقف على خصائص كل نوع ونتعرف أيضا على الدوافع التى أدت إلى تكوين التكتلات الاقتصادية، ثم نشير بعد ذلك إلى التطورات الحديثة للاتفاقيات التجارية الإقليمية، وفى هذا الإطار لن نتطرق إلى الإطار النظرى فقط، ولكن سوف نذكر أيضا تجارب بعض التكتلات الاقتصادية، وهى تجربة الاتحاد الأوروبى باعتبارها أهم تجربة ظهرت فى القرن العشرين، وكذلك تجربة النافتا، وسوف يتم التركيز على تجربة الاتحاد الأوروبى باعتبارها مثالا يحتذى به للتكتلات الاقتصادية، ثم نشير فى نهاية الفصل إلى العلاقة بين النظام الجديد للتجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية.

وهناك تعريفات متعددة للتكامل الاقتصادى، ولن نخوض هنا فى غمار تعدد التعريفات ولكننا سنكتفى بتعريف واحد يؤدى الغرض المطلوب.

يعرف التكامل بأنه عملية سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة

علاقات اندماجية متكافئة؛ لخلق مصالح اقتصادية متبادلة، وتحقيق فوائد مشتركة ومناسبة من خلال الاستغلال الأمثل المشترك للموارد الاقتصادية المتاحة لأعضاء الاتحاد الاقتصادى، وذلك بغرض تحقيق درجة أكبر من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى والرفاهية الاقتصادية.

أنواع التكتلات الاقتصادية

هناك بعض المراحل التى تمر بها الاتحادات أو التكتلات الاقتصادية حتى تصل الى مرحلة التكامل الاقتصادى الكامل، وأن كل رأينا يميل أن تسمى أنوا ع التكامل الاقتصادى حيث إن هناك بعض التكتلات أو الاتحادات الاقتصادية التى لا تهدف أساسا إلى تحقيق التكامل الاقتصادى الكامل أو التكامل النقدى، إنما قد تكتفى بتحقيق مرحلة أو مرحلتين مثلا، ولكن على أية حال سوف نشير فى عجالة إلى مراحل أو أنوا ع التكامل الاقتصادى:

- **نظام التجارة التفضيلى**

وهو اتفاق دولتين أو أكثر على أن تكون هناك معاملة تفضيلية (تتمثل فى إزالة بعض العوائق الكمية وغير الكمية) فى مجال التجارة الخارجية سواء تجارة السلع او الخدمات، مثل خفض معدلات التعرفة الجمركية أو إلغاء نظام الحصص.. إلخ، ويعتبر نظام التجارة التفضيلى أقل صور التكامل الاقتصادى أو المرحلة الأولى من مراحل التكامل الاقتصادى الكامل.

- **منطقة التجارة الحرة**

تعتبر صيغة منطقة التجارة الحرة أشمل وأعم من نظام التجارة التفضيلى، حيث إن منطقة التجارة الحرة تعنى إزالة القيود الكمية وغير الكمية الخاصة بالتجارة الخارجية البينية بين دول أعضاء الاتحاد الاقتصادى. أما بالنسبة لسياسة التجارة الخارجية لكل دولة من أعضاء الاتحاد الاقتصادى مع العالم الخارجى فإن كل دولة ترسم سياساتها بما

، يتناسب مع مصلحتها الاقتصادية، ولا يشترط التنسيق بين الدول الأعضاء فى هذا المجال.

■ **الاتحاد الجمركى**

يأتى الاتحاد الجمركى فى درجة أعلى من صيغة منطقة التجارة الحرة، حيث يشمل الاتحاد الجمركى تبنى دول الاتحاد الاقتصادى تعرفة جمركية موحدة اتجاه التجارة الخارجية من دول العالم الخارجى، بالإضافة إلى إزالة القيود الكمية وغير الكمية فى وجه التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

■ **السوق المشتركة**

السوق المشتركة هى الخطوة أو المرحلة التالية لمرحلة الاتحاد الجمركى (إذا رغبت دول اعضاء الاتحاد الاقتصادى بتكوين سوق مشتركة)، ولذا فإن السوق المشتركة تتمثل فى تحقيق شروط الاتحاد الجمركى (المشار إليها آنفا)، بالإضافة إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) بين الدول الاعضاء بدون أى قيود؛ لتصبح أسواق الدول الاعضاء سوقا واحدة.

■ **الوحدة الاقتصادية**

تعتبر الوحدة الاقتصادية من أكثر مراحل التكامل الاقتصادى تقدما وإنجازا فى مجال التعامل والتكامل الاقتصادى بين دول أعضاء الاتحاد أو التكامل الاقتصادى، حيث إن مرحلة الوحدة الاقتصادية تتضمن تحقيق شروط السوق المشتركة، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية، وخصوصا السياسات المالية والنقدية بين دول أعضاء الاتحاد الاقتصادى

■ **التكامل النقدى**

يمكن تقسيم التكامل النقدى إلى تكامل نقدى جزئى، وتكامل نقدى كامل.

يشمل التكامل النقدى الجزئى صورا وصيغا عديدة من التعاون النقدى الذى لا يصل إلى درجة إنشاء عملة مشتركة، ومن أهم صور التكامل النقدى الجزئى هو ما يلى:-

المدفوعات ـ كلها أو بعضها ـ بين هذه الدول عن طريق المقاصة متعددة الأطراف، وقد يقترن ذلك بتوفير قدر من الائتمان لتسوية جزء من المراكز الصافية التى تنتهى إليها هذه المقاصة.

(ب) تجميع الاحتياطى.. حيث تقوم الدول الأعضاء بإيداع نسبة من احتياطياتها النقدية لدى جهة تستخدم المبالغ التى تتجمع لديها فى تقديم تسهيلات لمن يعانى ميزان مدفوعاته من عجز من الدول الأعضاء بشروط وحدود ولمدد معينة، ودون أن يخل ذلك بسيولة هذه الاحتياطيات بالنسبة للدول الأعضاء الاخرى التى يكون لها أن تسحب ما أودعته من احتياطيات طبقا لما يتقرر من القواعد.

(ج) تنسيق أسعار الصرف بين الدول الأعضاء، عن طريق تحقيق قدر من الاستقرار لهذه الأسعار بين عملات هذه الدول، ويكون ذلك باتباع سياسات يكون من شأنها تحديد المدى الذى يمكن أن تتكلف به أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، وبحيث إذا انحرفت الأسعار عن هذا المدى يجب التدخل لوضع حد لهذا الانحراف، بالإضافة إلى التنسيق النقدى، عن طريق الاتفاق على السياسات النقدية التى تتبعها الدول الأعضاء؛ تحقيقا لأهداف معينة.

(د) استخدام عملة موازية.. كعملة مكملة للعملات المحلية للدول الاعضاء، وليست بديلا عنها، وذلك لأداء دور نقدى محدود (دور الوحدة الحسابية ـ او لتسوية المدفوعات بين الدول الاعضاء كليا او جزئيا، مثلا) او دور نقدى كامل (الى جوار العملات المحلية).

■ **التكامل النقدى الكامل**

يتحقق التكامل النقدى الكامل عندما تقوم الدول أعضاء الاتحاد بإنشاء عملة واحدة مشتركة فيما بينها لتحل محل عملاتها المحلية فى أداء جميع وظائف النقود.

■ **أسباب تكوين الاتفاقيات التجارية الإقليمية:**

بعد أن استعرضنا صور أنواع التكامل الاقتصادى والنقدى، سنشير فى هذا الجزء إلى أهم الدوافع أو إلى أسباب تكوين الاتفاقيات التجارية الإقليمية بصورة مختصرة،

ومن الجدير بالذكر أن دوافع تكوين الاتفاقيات التجارية الإقليمية قد تختلف من تكتل إقتصادى إلى آخر، بل إنها قد تختلف من دولة إلى أخرى داخل التكتل الواحد.

١- أسباب اقتصادية

تؤدى التكتلات الاقتصادية - ضمن عوامل أخرى - إلى زيادة النمو الاقتصادى من خلال التخصص وزيادة حجم السوق وزيادة فرص الاستثمار، وخصوصا التكتلات التى تجمع بين بعض الدول المتقدمة والدول النامية مثل النافتا. كذلك بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبى حيث إن زيادة حجم السوق كان أحد الأسباب الرئيسية لتكوين هذا التكتل، وكذلك كانت الأسباب الاقتصادية وراء تكوين اتحادات اقتصادية فى أفريقيا حيث إن دول تلك الاتحادات تتميز بصغر حجم أسواقها بالإضافة إلى محدودية الموارد البشرية والمادية، وبالتالى فإن تكوين تلك الاتحادات سيؤدى إلى الاستفادة من كبر حجم الأسواق، ومن ثم زيادة فرص النمو الاقتصادى.

٢ - أسباب غير اقتصادية

هناك أسباب غير اقتصادية تكون السبب الرئيسى أو أحد الأسباب فى تكوين التكتلات الاقتصادية مثل الأسباب السياسية أو أسباب أمنية، فعلى سبيل المثال كانت الأسباب السياسية أحد الدوافع الرئيسية للاتحاد الأوروبى، وأيضا لعبت الأسباب السياسية دورا هاما فى تكوين تكتل الآسيان، كذلك كان الاستقرار السياسى والاقتصادى والتحكم فى تدفقات الهجرة من الأسباب الرئيسية لتكوين النافتا.

٣ - طول فترة جولة أورجواى

قد يبدو هذا السبب غريبا، حيث إن الكثيرين يعتقدون أنه لا توجد علاقة بين جولة أورجواى وتكوين التكتلات الاقتصادية، ولكن المتتبع لمجريات الأمور، يلاحظ أن هناك العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية القائمة قد وسعت إطارها فى النصف الثانى من الثمانينات والنصف الأول من التسعينيات، ونشأت خلال هذه الفترة تكتلات اقتصادية جديدة، وقد كان أحد الأسباب الرئيسية لهذا التطور هو استغراق

المفاوضات فى جولة أورجواى فترة طويلة فى الوقت الذى تسارعت فيه خطى العولمة، وبالتالى فقد لجأت الدول التى دخلت فى اتفاقيات تجارية إقليمية إلى ذلك كبديل؛ لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف الذى ناقشته جولة الأورجواى، وفى نفس الوقت فإن موقف التكتلات الاقتصادية فى مناقشات جولة أورجواى وفى نظام التجارة العالمية يكون أقوى من موقفها منفردة.

من ناحية أخرى، فإن الدول التى دخلت فى تكتلات اقتصادية، وخصوصا الدول النامية منها كانت ترغب فى ضمان حرية الدخول إلى الأسواق ولو من خلال التكتلات الإقليمية؛ وذلك نظرا لحالة عدم التأكد من نتائج جولة أورجواى (قبل انتهائها)، هذا بالإضافة إلى أن دخول الدول فى تكتلات اقتصادية يخلق لها بيئة تجارية مستقرة ويمكن التنبؤ بها.

٤ ـ ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لعدم الانضمام

من المعروف أن هناك معاملة تفضيلية للدول المشتركة فى أى تكتل اقتصادى، وبالتالى فإن تكوين تكتلات اقتصادية جديدة أو توسع التكتلات الاقتصادية القائمة سوف يؤدى إلى تقليص حجم الصادرات من الدول خارج تلك التكتلات إلى الدول الأعضاء فى تلك التكتلات، وبالتالى فإن تكلفة الفرصة البديلة للدول خارج التكتل ترتفع، حيث سينخفض نصيبها من سوق التكتل، وبالتالى تسعى بعض الدول خارج التكتل إلى محاولة الدخول فى عضوية التكتل، حتى تستطيع ان تصدر اليها بحرية ودون عوائق تذكر.

٥ ـ إقليمية الصناعة الناشئة

هناك أيضا دافع آخر للدخول فى التكتلات الاقتصادية وهو ما يسمى بإقليمية الصناعة الناشئة (Infant Industry Ragionalism)، وحيث إن اتفاقيات التجارة الإقليمية ينظر إليها عادة على أنها استراتيجية؛ لتوسيع وتعميق الأسواق المحلية الإقليمية من خلال تحرير التجارة البينية بين دول التكتلات واتخاذ بعض الإجراءات الحمائية تجاه الدول غير الأعضاء فى التكتل، فإن هذه السياسة ـ بالإضافة إلى

تعميق وتوسيع الأسواق المحلية لدول التكتل - ستساعد على تقدم الصناعات الناشئة وتطورها، ومن ثم قدرتها على منافسة الصناعات الأجنبية (صناعات الدول خارج دول التكتل).

التطورات الحديثة فى الاتفاقيات الاقليمية

شهد عقد التسعينات بعض الاتفاقيات التجارية الإقليمية الهامة، وتم إحياء بعض الاتفاقيات القديمة التى تراكم عليها الغبار؛ ليعاد إليها بريقها من جديد.

ففى أوروبا حدثت تطورات سريعة وإيجابية بخصوص تنفيذ برنامج السوق الداخلى للمنطقة الاقتصادية الاوروبية (European Economic Area) والتى تكونت بين المجموعة الأوروبية والنمسا وفنلندا وايسلندا والنرويج والسويد وليتشتنستين (وقد انضمت الدول الثلاث الأول إلى المجموعة الأوروبية)، وكذلك عقدت دول المجموعة الأوروبية اتفاقيات تجارية مع كثير من دول وسط أوروبا وأوروبا الشرقية، وعقدت أيضا اتفاقيات شراكة مع العديد من دول الاتحاد السوفيتى (سابقا)، وعقدت أيضا اتفاقيات شراكة مع بعض دول حوض البحر المتوسط، وعقدت اتفاقيات تجارة حرة مع دول البلطيق واتحاداً جمركياً مع تركيا، وكونت جمهورية التشيك وجمهورية السلوفاك اتحاداً جمركياً وعقدت هاتان الجمهوريتان اتفاقية تجارة حرة مع كل من هولندا والمجر، وقامت دول البلطيق بعقد اتفاقية تجارة حرة فيما بينها.

وفى قارة أمريكا الجنوبية، تسارعت خطى عقد الاتفاقيات التجارية الاقليمية، حيث عقدت اتفاقية منطقة التجارة الحرة الامريكية الشمالية (النافتا - NAFTA)، وعقدت اتفاقيات تجارية إقليمية أخرى. تأتى فى مقدمتها السوق المشتركة للمخروط الجنوبى (Southern Cone Common Market) وتضم الارجنتين والبرازيل وباراجواى وأورجواى، وقد وقعت اتفاقية هذه السوق المشتركة فى عام ١٩٩١ على أن يبدأ العمل بهذه السوق فى عام ١٩٩٥، وتنص اتفاقية هذه السوق على حرية حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء من خلال إلغاء التعرفة الجمركية والعوائق الأخرى التى تعيق حرية حركة السلع والخدمات بين دول السوق، بالإضافة إلى توحيد التعرفة الجمركية فيما يتعلق بالواردات من خارج دول السوق، والتنسيق

بين دول السوق فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلى والعمل على تناسق أو تناغم القوانين الداخلية لكل الدول إذا كانت هناك ضرورة لذلك.

هناك أيضا اتفاقيات تجارة إقليمية ثنائية ظهرت فى أمريكا اللاتينية. منها على سبيل المثال منطقة التجارة الحرة بين المكسيك وشيلى فى عام ١٩٩١، واتفاقية منطقة التجارة الحرة بين شيلى وفنزويلا فى عام ١٩٩٣، واتفاقية منطقة التجارة الحرة بين شيلى وكولومبيا فى عام ١٩٩٣، واتفاقية منطقة التجارة الحرة بين المكسيك وكوستاريكا.

وفى آسيا حدثت تطورات إيجابية على بعض الاتفاقيات التجارية الإقليمية فى التسعينات، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن اتحاد دول جنوب شرق آسيا آسيان - AS-EAN) والذى تكون فى عام ١٩٦٧ من أندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلندا، ثم انضمت إليها بروناى فى عام ١٩٨٤ والتى كان التنسيق السياسى فيما بينها هو الهدف من الاتحاد. تغير هذا الهدف وأصبح الهدف اقتصاديا فى المقام الأول؛ وذلك من أجل أن تحتفظ دول الاتحاد بموقعها التنافسى فى الاقتصاد العالمى، وفى عام ١٩٧٧ وقعت دول المجموعة اتفاقية التجارة التفضيلية (أى أن أية دولة من المجموعة تعامل باقى دول المجموعة بطريقة أفضل فى مجال التجارة الخارجية عن باقى دول العالم) وفى عام ١٩٨٧ كونت دول المجموعة منطقة تجارة حرة لبعض السلع، وفى عام ١٩٩٣ اتخذ قرار بزيادة عدد السلع التى تدخل فى إطار منطقة التجارة الحرة بالإضافة إلى إزالة جميع العراقيل التى تقف فى وجه التجارة الخارجية لدول الاتحاد.

تسارعت خطى نشاط منتدى التعاون الاقتصادى لباسيفك آسيا (أبيك - APEC) فى التسعينات، وقد نشأ هذا المنتدى فى عام ١٩٨٩، ويتكون من دول أعضاء اتحاد آسيان (اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلندا وبروناى) بالإضافة إلى الولايات المتحدة الامريكية واليابان وكندا واستراليا وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا. وفى عام ١٩٩١ انضمت الصين وهونج كونج وتايوان إلى المنتدى، ويهدف المنتدى إلى

تشجيع التعاون الاقتصادى الاقليمى بين الدول الاعضاء وذلك فى مجالات الاتصالات وتشجيع التجارة وتطوير الموارد البشرية والتعاون فى مجالات الطاقة ووسائل النقل والصيد وانتقال التكنولوجيا والاستثمار ومجال السياحة، وفى عام ١٩٩٣ اتفق أعضاء المنتدى على توسيع آفاق التعاون؛ لتشمل اتخاذ خطوات فعالة؛ لتحسين المنافسة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنفيذ برنامج؛ ليساعد فى عملية تكامل سياسات النمو الاقتصادى وتأمين الطاقة وحماية البيئة، وأخيراً تبنى برنامج لتحديد العوائق التى تواجه الاستثمار والتجارة بين الدول الاعضاء، وذلك بغرض إزالتها، ومن الجدير بالذكر أن التجارة الخارجية لدول المنتدى تمثل حوالى ٣٨٪ من إجمالى التجارة العالمية، وتمثل التجارة البينية بين دول المنتدى حوالى ٦٠٪ من إجمالى تجارتها الخارجية.

يعتبر التكامل الاقتصادى بصوره المختلفة ـ سواء كان تكاملا اقتصاديا أو تكاملا نقديا ـ من أهم الظواهر الاقتصادية التى بدأت تنظر إليها الدول النامية نظرة جديدة؛ لأنها أصبحت أمرا هاما فى القرن الحادى والعشرين؛ نظرا لزيادة عدد وقوة التكتلات الاقتصادية وخصوصا فى السنوات الأخيرة، والتى شهدت مولد أكبر تكتل أو اتحاد اقتصادى وهو النافتا، وهو اتحاد اقتصادى يضم كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، ومن المتوقع أن تنضم إليه بعض دول أمريكا اللاتينية.

وفى أفريقيا، لم تحدث تغيرات جوهرية فى الاتفاقيات التجارية الإقليمية خلال عقد التسعينات، ولكن حدثت بعض التطورات التى تهدف إلى تحقيق درجة أكبر من التكامل. ففى الاتحاد الجمركى والاقتصادى لدول وسط افريقيا والذى تكون فى عام ١٩٦٦ من ست دول هى الكاميرون وجمهورية وسط افريقيا وتشاد والكونغو والجابون وانضمت غينيا إلى الاتحاد فى عام ١٩٨٤ ـ من الجدير بالذكر أن تشاد تركت الاتحاد فى عام ١٩٦٨ وعادت إلى عضويته مرة أخرى فى عام ١٩٨٤ ـ قد كان هدف الاتحاد هو تكوين اتحاد جمركى يتميز بتعرفة جمركية موحدة تجاه التجارة الخارجية من الدول خارج الاتحاد، وإزالة العوائق التى تواجه التجارة الخارجية البينية بين دول

الاتحاد وتبنى نظام ضريبى موحد لدول الاتحاد، وتنسيق السياسات المالية بين دول أعضاء الاتحاد والتنسيق فى قطاع المواصلات والخدمات وحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة بين دول الاتحاد، وتجدر الإشارة إلى أن دول الاتحاد الست المؤسسين أعضاء فى منطقة الفرنك، يستخدمون عملة واحدة وبنكاً مركزياً واحداً يدير السياسة النقدية، ويمكن القول إن هذا الاتحاد لم يحقق أهدافه خلال العقود الثلاثة الماضية، وخصوصا فى مجال تكامل الأسواق، ولكن فى عام ١٩٩١ تبنت دول الاتحاد برنامج تصحيح اقتصادى. يأتى فى إطاره تبسيط نظام التجارة الخارجية وزيادة درجة الشفافية وتخفيض مستويات التعرفة الجمركية، وقد هدف البرنامج إلى زيادة التعاون الاقتصادى بين دول الاتحاد، وإلغاء التعرفة الجمركية بالكامل بين دول الاتحاد خلال خمس سنوات بداية من عام ١٩٩٤.

حدث أيضا أثناء عقد التسعينات نشأة ما يسمى بالاتفاقيات التمهيدية عبر الحدود (Cross - Border Inititive) فى أفريقيا، وذلك فى عام ١٩٩٣، وهذه الاتفاقيات تهدف إلى زيادة التكامل الاقتصادى بين ١٣ دولة افريقية من وسط وجنوب افريقيا، وقد ساهم فى نشأة هذه الاتفاقيات الثنائية بنك التنمية الأفريقى والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومفوضية الجماعة الأوروبية، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى زيادة درجة التعاون والتكامل بين الاتحادات الاقتصادية المكونة لهذه الاتفاقيات، وهى السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا ومجموعة تنمية دول جنوب افريقيا ومجموعة المحيط الهندى.

أما فى منطقة العالم العربى، فقد شهدت بعض التطورات الإيجابية، وخصوصا مجلس التعاون لدول الخليج العربى خلال الثمانينات والتسعينات، وكذلك إنشاء منطقة تجارة حرة ضمت أكثر من نصف الدول العربية، ولم يحقق الاتحاد المغاربى شيئا يذكر فى التسعينات، بل يمكن القول منذ نشأته (سنتناول هذا الموضوع بشىء من التفصيل فى الفصل الخامس عشر).

بعد أن أشرنا بصورة مختصرة إلى أنواع ومراحل التكامل الاقتصادى والنقدى،

سـوف نتطرق بشيء من التـفـصـيل إلى تجـارب بعض التكتـلات أو الاتحـادات الاقتصادية والنقدية المختلفة حتى نلم إلماما كاملا بتلك التجارب.

سوف نشير فيما يلى إلى تجربتين. هما تجربة الاتحاد الأوروبى أو السوق الأوروبية المشتركة، حيث تجمع بين التكامل الاقتصادى والتكامل النقدى، ثم نتطرق إلى تجربة النافتا والتى تشمل التكامل الاقتصادى فقط.

■ الاتحاد الأوروبى (١)

نشأت السوق الأوروبية المشتركة بموجب المعاهدة التى تم توقيعها فى روما فى عام ١٩٥٧ من جانب ممثلى الدول الأعضاء فى ذلك الوقت، حيث بدأت السوق بست دول هى ألمانيا الغربية، فرنسا، ايطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورج، وقد كانت أهم بنود الاتفاقية ما يلى:

- إزالة الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء.
- إزالة العوائق التى تحول دون انتقال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- توحيد التعرفة الجمركية التى تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجى ووضع سياسة موحدة فى مجال التجارة الخارجية.
- وضع سياسة موحدة فى مجال الزراعة والنقل.
- تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.
- التقريب بين التشريعات الإقليمية فى الدول الأعضاء.

وقد تم الاتفاق على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة تدريجيا على مراحل، بحيث تبدأ المرحلة الأولى فى عام ١٩٥٨، وتمتد هذه المرحلة حتى عام ١٩٧٠، وفى حالة عدم اكتمال إنشاء السوق فى عام ١٩٧٠ فإنه يمكن زيادتها ثلاث سنوات أخرى بحيث

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر نبيل حشاد «الأتحاد الاقتصادى والنقدى الأوروبى: من الفكرة إلى اليورو» رسائل بنك الكويت الصناعى. ديسمبر ١٩٩٨.

تنتهى فى عام ١٩٧٣.

وتقسم تلك المراحل إلى أربع سنوات لكل مرحلة، وقد نصت المعاهدة، على أنه لا يتم الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية إلا إذا تحققت أهداف المرحلة الأولى بالكامل، بينما يتم الانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة بصورة تلقائية. هذا ويمكن تحديد أهداف كل مرحلة كما حددتها الاتفاقية فيما يلى:-

■ **المرحلة الأولى**

وتهدف إلى تخفيض التعرفة الجمركية بين الدول الأعضاء بنسبة ١٠٪ فى السنة الأولى، ثم يجرى تخفيض آخر نسبته ١٠٪ بعد عام ونصف من التخفيض الأول، ثم يتبعه تخفيض آخر بنفس النسبة فى نهاية المرحلة الأولى والتى تقرر لها أن تكون فى عام ١٩٦١، كذلك أيضا تهدف المرحلة الأولى إلى إلغاء الرسوم المفروضة على الصادرات بين الدول الأعضاء فى نهاية هذه المرحلة.

■ **المرحلة الثانية**

وتهدف إلى الاستمرار فى تخفيض الرسوم الجمركية، حيث يتم التخفيض الأول فى هذه المرحلة بعد عام ونصف من بدايتها بنسبة ١٠٪، ويتم تخفيض آخر بنفس النسبة بعد عام ونصف، ثم تخفيض ثالث بنفس النسبة فى نهاية المرحلة الثانية، والتى تقرر بصفة مبدئية أن تنتهى فى عام ١٩٦٥.

■ **المرحلة الثالثة**

تهدف هذه المرحلة إلى الإلغاء الكامل للتعرفة الجمركية بين الدول الأعضاء على أن يتم تقرير النسبة والوقت بواسطة اللجنة التنفيذية لدول السوق الأوروبية المشتركة وهى أحد الأجهزة الخاصة للإشراف على تنفيذ الاتفاقية.

أما فيما يتعلق بحصص الاستيراد فإنه قد تقرر إلغاؤها تدريجيا على مدار المراحل الثلاث، على أن تكون النسبة فى هذه الحالة ٢٠٪ بدلا من ١٠٪ فى حالة التعرفة الجمركية.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية لدول السوق مع باقى دول العالم فإنه سوف تطبق

تعرفة جمركية موحدة فى نهاية المرحلة الثالثة.

لم تقتصر بنود الاتفاقية على جانب التجارة الخارجية لدول السوق فقط، ولكن شملت أيضا التعاون والتنسيق فى المجالات الأخرى وخصوصا فى مجال الزراعة، حيث تم الاتفاق على خلق توازن بين مطالب حماية الوضع الزراعى القائم عند توقيع الاتفاقية وبين المزايا المتوقعة عند زيادة رقعة السوق أمام المنتجات الزراعية، حيث إن الأسعار تتفاوت بدرجة كبيرة من دولة إلى أخرى من دول السوق، وتم الاتفاق أيضا على أن يتم خلال المراحل المشار إليها العمل على تنسيق السياسات الزراعية بين الدول الأعضاء، بحيث يتم التوصل إلى سياسة زراعية مشتركة فى نهاية المرحلة الثالثة.

أما فيما يتعلق بعناصر الإنتاج الرئيسية وهى رأس المال والعمل، فإنه قد تقرر أن تتم معاملة عمال دول السوق المشتركة معاملة واحدة بدون تمييز سواء من ناحية الأجر أو شروط العمل، وفى نفس الوقت يجب العمل على عدم إعاقة تنقل العمال من دولة إلى أخرى من دول السوق.

أما بالنسبة لانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى فإنه يجب العمل على إزالة العوائق التى تعوق انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، بحيث تكون هناك حرية كاملة لانتقال رؤوس الأموال فى نهاية المرحلة الثالثة.

يلاحظ من بنود الاتفاقية (المعاهدة) أنها قد ركزت بصورة رئيسية على بعض قطاعات النشاط الاقتصادى. مثل التجارة البينية بين دول السوق وكذلك التجارة الدولية بين دول السوق من ناحية وباقى دول العالم من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالقطاع الزراعى وقطاع النقل، ولم تتطرق المعاهدة بصورة مباشرة إلى القطاع الصناعى أو التكامل النقدى.

أنشىء فى عام ١٩٦٨ الاتحاد الجمركى بين دول المجموعة ووضعت وطبقت سياسة زراعية مشتركة بالإضافة إلى تحقيق تقدم هائل فى مجال التنسيق والتكامل فى كثير من القطاعات الاقتصادية مثل الطاقة والنقل، وفى عقد السبعينات واجهت

دول المجموعة بعض المشاكل، وخصوصا مشكلة الركود التضخمى (Stagflation) التى شهدها الاقتصاد العالمى فى نهاية عام ١٩٧٣ وانهيار نظام النقد الدولى (أسعار الصرف)، التى انعكست سلبا على دول المجموعة، حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادى وارتفعت معدلات البطالة، وانخفض نصيب دول المجموعة من الصادرات الدولية؛ لذا فقد انتهجت دول المجموعة سياسة تجارية حمائية وطنية، حتى لو كان ذلك على حساب دول المجموعة ككل.

فى إطار الظروف السابقة التى أدت إلى ضعف القدرة التنافسية لدول المجموعة بالنسبة إلى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية فقد أجريت تعديلات على معاهدة روما بناء على القانون الأوروبى الموحد الذى صدق عليه المجلس الأوروبى فى عام ١٩٨٦، والذى يهدف إلى استكمال الخطوات الإجرائية بتنفيذ التكامل الاقتصادى الأوروبى، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف. منها:-

- تكوين سوق مصرفية أوروبية موحدة.
- تكوين سوق تجارية أوروبية موحدة.
- إنشاء نظام نقدى أوروبى موحد.
- توجه اجتماعى أوروبى موحد.
- إيجاد سياسة أوروبية مشتركة خاصة بالتطورات العلمية والتكنولوجية، وكذلك قضايا البيئة.

.. هذه الأهداف تهدف إلى إلغاء كافة الحواجز الاقتصادية والتجارية والفنية والمالية بين الدول الأعضاء، وذلك بنهاية عام ١٩٩٢، حيث تصبح أسواق الدول الأعضاء سوقا موحدة.

لم تتمكن الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى - حتى منتصف الثمانينات - من تحقيق السوق المشتركة على النحو الذى رسمته معاهدة روما سنة ١٩٥٧: إذ لم تكتمل الوحدة الجمركية بين الدول الأعضاء. كما لم يتم تحرير انتقال العمل ورأس المال بين هذه الدول؛ ولذلك وضع برنامج قابل للتنفيذ يؤدى إلى إنشاء السوق الأوروبية الموحدة،

ويتكون مشروع السوق الموحدة ١٩٩٢ من العناصر الرئيسية التالية:-

- وضع خطة عمل عرفت بوثيقة «الكتاب الأبيض»، وصدرت في يونيه ١٩٨٥، تم إصدارها؛ لاستكمال السوق الأوروبية الموحدة.

- إدخال تعديلات على اتفاقية روما بمقتضى الوثيقة الأوروبية الموحدة الصادرة في عام ١٩٨٥ التي تنص على إجراءات العمل من أجل إقامة السوق الموحدة بصورة تدريجية، وذلك خلال فترة تنتهي في آخر ديسمبر عام ١٩٩٢.

- التوقف عن فرض قيود جمركية أو غير جمركية جديدة في مواجهة الدول الأعضاء، بحيث تشمل المراحل التفصيلية إزالة مجموعة العقبات الفعلية.

- عدم فرض قيود جديدة على التجارة البينية غير المنظورة داخل الاتحاد الأوروبي، سواء تعلق ذلك بالمصاريف أو شركات التأمين أو المواصلات أو السياحة.

- الاتفاق على شكل التوسع الأفقي للتكتل في المستقبل، وذلك في ضوء طلبات العضوية المقدمة من العديد من الدول مثل النمسا وتركيا وغيرهما، وكذلك حسم قضية الوحدة الألمانية التي تفجرت قبل عام ١٩٩٠، ورغبة في استكمال الوحدة الأوروبية أوقفت الجماعة الأوروبية العضوية حتى عام ١٩٩٣ مع استثناء ألمانيا الموحدة من ذلك.

- استبدال النظم القانونية القومية للدول الأعضاء (المنظمة للإدارة في مجال البنوك والتأمين والمواصلات والمقاييس والهجرة) بنظام قانوني موحد يتم تطبيقه على كافة الدول الأعضاء بواسطة محكمة العدل الأوروبية.

- تحويل الحدود الدولية للدول الأعضاء التي تحول دون حرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال إلى حدود دولية موحدة لكافة الدول الأعضاء في أوروبا الموحدة تسمح بالانتقال الحر لجميع السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

- التوصل إلى موقف موحد في منظمة التجارة العالمية؛ لاتخاذ موقف موحد بالنسبة إلى العديد من القضايا. مثل السياسة الزراعية المشتركة، وقضايا تحرير التجارة الدولية في الخدمات.

وقد تضمنت وثيقة الكتاب الأبيض المراحل الزمنية التى يتم بها استكمال السوق الموحدة؛ إذ حددت الفترة الزمنية لذلك من سبتمبر ١٩٨٥ حتى نهاية عام ١٩٩٢، وفى خلال الفترة حتى ١٩٨٨ أنجز ما يقرب من ٢٥٪ من برنامج التوحد الأوروبى، وتنقسم الفترة الزمنية المحددة لاستكمال مشروع أوروبا الموحدة إلى مرحلتين، الأولى من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩، أما الثانية فتمتد من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢، يتم خلالهما استكمال السوق الداخلية، وتنسيق السياسات الضريبية، وتحقيق اتحاد نقدى، والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية، وإنشاء شبكة للبنوك المركزية.

معاهدة ماستريخت

تعد معاهدة ماستريخت التى انعقدت فى ديسمبر ١٩٩١ أهم المنعطفات التى شهدها الاتحاد الاقتصادى والنقدى الأوروبى خلال مسيرته؛ نظرا لأن هذه الاتفاقية هى التى حددت مسيرة الاتحاد منذ عام ١٩٩٢ وحتى وقتنا الراهن وفى المستقبل، بما تضمنته من معايير وخطوات واضحة ومحددة ومراحل منطقية تتوج بالتكامل النقدى الكامل الذى يتمثل فى إصدار عملة موحدة (اليورو)؛ ولعل ما يميز هذه القمة عن غيرها من القمم أنها جاءت بعد أن أخذت معالم العولمة تتضح بدقة، وأن الاتحاد الأوروبى يرغب فى أن يكون قوة اقتصادية لها وزنها عالميا، وأن يكون أيضا لها ثقلها السياسى، حيث وافق قادة دول المجموعة على التزام دول المجموعة بزيادة التعاون والتنسيق فيما بينها فى مجال السياسة الخارجية والأمن، بالإضافة إلى إعطاء البرلمان الأوروبى صلاحيات أكبر.

بذلت حكومات دول المجموعة مجهودات كبيرة للتوصل إلى نتائج معاهدة ماستريخت، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها المجموعة قبل معاهدة ماستريخت تحديد مراحل التكامل النقدى (EMU)، كما وردت فى تقرير لجنة ديلور (Delors Committee) فى أبريل ١٩٨٩ التى حددت ثلاث مراحل للتوصل إلى التكامل النقدى الكامل، وهذه المراحل هى:ـ

١ ـ **المرحلة الأولى** .. وتبدأ فى يوليو ١٩٩٠، وتتضمن تكملة المطلوب من التعاون

والتنسيق الاقتصادى للتوصل إلى السوق المشتركة بنهاية عام ١٩٩٢، والمشاركة الكاملة لجميع عملات دول المجموعة فى النطاق - الهامش - الضيق لآلية سعر الصرف.

٢ - **المرحلة الثانية** .. وهى المرحلة التى تبدأ فى عام ١٩٩٤، ويتم فيها إنشاء أو تكوين نظام البنوك المركزية الأوروبية (ESCB)، والتى سيتم فيها التحول من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة لكل دولة من دول المجموعة إلى إيجاد صيغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة، وكذلك الاستمرار فى العمل على تقليص هوامش تحرك أسعار الصرف بين عملات دول المجموعة، ومن المقرر أن تتبع دول المجموعة سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادى، وخصوصا فيما يتعلق بمؤشرات (معايير) أربعة، وهى معدل التضخم ونسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى ونسبة الدين الحكومى إلى الناتج المحلى الإجمالى وأسعار الفائدة طويلة الأجل.

٣ - **المرحلة الثالثة** .. خطط لهذه المرحلة أن تتم فى فترة تتراوح ما بين ١٩٩٧ أو بداية ١٩٩٩ على أكثر تقدير يتم فيها تحديد أسعار صرف دول المجموعة بشكل نهائى غير قابل للتغيير، على أن يتم التعامل بعد ذلك بعملة واحدة هى (اليورو)، ومن الجدير بالذكر أن المملكة المتحدة قد احتفظت لنفسها بحق عدم الانضمام إلى هذه المرحلة (الوحدة النقدية الكاملة).

وتجدر الإشارة إلى أن الوحدة الاقتصادية والنقدية تهدف إلى مساندة جوانب أخرى من عملية التكامل والمتعلقة بجميع ميادين الاقتصاد التى تؤدى إلى المنافسة الكاملة، وذلك فى إطار برنامج السوق الموحدة التى تقرر إنجازها عام ١٩٩٢، وهذا البرنامج يشمل خطط تنسيق فى المجال الضريبى، وخصوصا الضرائب غير المباشرة ومعدلات ضريبة القيمة المضافة، ومن الجدير بالذكر أن لجنة المجموعة الأوروبية قد اقترحت معدلا أدنى يبلغ ١٥٪ على معظم المنتجات ومعدلا أساسيا يتراوح بين ٤٪ و ٩٪ على السلع الضرورية.

وفى مجال التكامل النقدى، فإن البرنامج يهدف إلى إنشاء سوق واحدة للخدمات المالية، وقد كانت هناك بعض التوجهات الخاصة بالقطاع المالى تتعلق بالمعايير الخاصة بالانضمام إلى السوق الموحدة والملاءة المالية وكفاية رأس المال والتوحيد المحاسبى. أما بالنسبة إلى الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية فإنها تقع فى نطاق السلطات الوطنية، ومن الجدير بالذكر أن معاهدة ماستريخت قد تضمنت فى أحد نصوصها إمكانية إناطة الإشراف على مؤسسات الوساطة المالية التى تقبل الودائع إلى البنك المركزى الأوروبى، شريطة أن تكون هناك موافقة بالإجماع من قبل مجلس وزراء المجموعة على ذلك.

فى اجتماع ماستريخت اتفق المشاركون على أهمية أن تهتم برامج السياسة الاقتصادية بدرجة كبيرة بسياسات أسواق العمل، حيث إن لها دوراً مهماً فى نجاح الوحدة الاقتصادية والنقدية؛ إذ تضمنت اتفاقية ماستريخت فى فصلها الثانى السياسات التى تسهم فى تطوير أسواق العمل وتحسينها، ويجب أن تهدف سياسات العمل فى دول المجموعة إلى التأكد من أن سلوك واتجاهات الأجور سواء الإقليمية أو الوطنية متسقة مع مستويات الإنتاجية مع الأخذ فى الحسبان ألا يؤدى ذلك إلى ارتفاع كبير فى معدلات البطالة، وكذلك لا تؤثر أهداف السياسة الاجتماعية على التغيرات اللازمة فى مرونة أسواق العمل.

من أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى معاهدة ماستريخت، عقد اتفاقيات التوسيع والانتساب، والمقصود بالتوسيع انضمام دول أعضاء جديدة إلى الاتحاد الأوروبى وفق شروط معينة، أما بالنسبة إلى الانتساب فالمقصود به تقديم مساعدات للدول التى توافق عليها المجموعة بصفة انتساب ومنحها شروطا تجارية تفضيلية، وبطبيعة الحال فإن هناك فرقا كبيرا بين التوسيع والانتساب، حيث ينطوى التوسيع على زيادة أعضاء دول الاتحاد، بينما لا ينطوى الانتساب على ذلك، ومن الجدير بالذكر أنه فى وقت إقرار معاهدة ماستريخت كانت دول المجموعة تتكون من اثنتى عشرة دولة هى ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وهولندا وبلجيكا والدنمارك

وايرلندا ولوكسمبرج وإسبانيا والبرتغال واليونان، وبعد اتفاقية ماستريخت تقدمت بعض الدول للانضمام لعضوية الاتحاد وهى السويد والنمسا وفنلندا وقبرص ومالطا وتركيا، وقد تم قبول عضوية كل من السويد والنمسا وفنلندا وأصبحت المجموعة تتكون من خمس عشرة دولة.

أما بالنسبة إلى اتفاقيات الانتساب، فقد عقدت دول المجموعة اتفاقيات انتساب لبعض الدول مثل بولندا والمجر، وهذه الاتفاقيات تتضمن تقديم دول المجموعة الأوروبية المساعدات الاقتصادية ومنحها شروطا تجارية أفضل، ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من دول أوروبا الشرقية أبدت رغبتها فى الانضمام إلى عضوية المجموعة، ولكن إلى الآن لم يدخل أى منها كعضو فى المجموعة الأوروبية.

النافتا[1]

نشأت فكرة النافتا (NAFTA) - وهى تعنى اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية - فى عهد الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش، وقد ظهرت هذه الفكرة خلال فترة الركود الاقتصادى الذى شهدته الولايات المتحدة الأمريكية والتى أخذت تبحث عن حل للخروج من دائرة الركود إلى حالة الانتعاش، وكان من أهم الحلول المطروحة هو تشجيع التجارة الدولية باعتبارها المحرك الرئيسى فى عملية النمو الاقتصادى، فى تلك الفترة كانت الدول الأعضاء فى الجات تناقش بعض الموضوعات المتعلقة بتسهيل عمليات التجارة الدولية، وخصوصا فيما يتعلق بإزالة العوائق فى وجه التجارة الدولية، مثل تخفيض التعريفات الجمركية على بعض السلع والحد من بعض الإجراءات الحمائية التى تتبناها بعض الدول - وذلك فى جولة أورجواى - ولكن كان هناك خلاف فى وجهات النظر بين بعض الدول، وخصوصا بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية وبصفة خاصة فرنسا، مما أدى إلى تعثر مفاوضات تلك الجولة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر نبيل حشاد «النافتا.. مولد أكبر تكتل اقتصادى» مجلة التجارة .. غرفة التجارة والصناعة بدولة قطر١٩٩٤.

وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية فى التفكير فى حل آخر حتى تنتهى مفاوضات الجات، وتمثل ذلك فى إمكانية اتفاق بعض الدول فى إقامة علاقات تجارية فيما بينها، حتى تشجع التجارة الدولية لهذه الدول وتعمل على زيادة الاستثمار، ومن ثم انخفاض معدل البطالة وإنعاش الاقتصاد مرة أخرى، ولذا فقد فكرت الولايات المتحدة فى إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة بين أمريكا وكندا والمكسيك، وقد ساعد على طرح هذه الفكرة إسراع دول المجموعة الأوروبية فى عمليات التكامل الاقتصادى والنقدى، مما سيجعلها قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يكتب لمشروع النافتا النجاح والموافقة عليه من قبل الكونجرس الامريكى فى عهد الرئيس بوش؛ وذلك بسبب سيطرة الحزب الديمقراطى على كل من الكونجرس ومجلس النواب، وكان الديمقراطيون معارضين لهذه الاتفاقية.

وقد تم إحياء مشروع النافتا فى عهد الرئيس الأمريكى الحالى كلينتون، نظرا لما تراه الإدارة الامريكية من أن هذه الاتفاقية سوف تساهم مساهمة فعالة فى إنعاش الاقتصاد الامريكى وزيادة فرص الاستثمار، ومن ثم زيادة معدل التوظف وانخفاض معدل البطالة. بينما يرى المعارضون لهذه الاتفاقية - ويأتى على رأسهم ممثلو نقابات العمال الامريكية - أن النافتا تمثل تهديدا للعمالة الامريكية، حيث إن فرص العمالة سوف تنخفض عندما تهاجر المصانع إلى المكسيك للاستفادة من مزايا انخفاض أجور العمال هناك.

يرى أيضا المزارعون وهم من المعارضين للاتفاقية أنها سوف تؤدى إلى انخفاض الطلب الداخلى على محاصيلهم، ومن ثم انخفاض دخولهم، ولكن تمت مؤخرا موافقة الكونجرس على مشروع الاتفاقية بعد مداولات طويلة والتنازل من جانب المكسيك، وخصوصا فيما يتعلق بشروط التبادل التجارى لبعض المنتجات الزراعية والتى تؤثر سلبا على المزارعين الأمريكيين.

أما فيما يتعلق ببنود الاتفاقية فإنها تتضمن :-

■ **إلغاء التعريفات** .. حوالى ٦٥ فى المائة من صادرات الولايات المتحدة الصناعية

والزراعية إلى المكسيك ستكون مؤهلة للإعفاء من التعرفة الجمركية، إما فورا أو خلال خمسة أعوام، ومعدل التعرفة الجمركية المكسيكية حاليا هو ١٠٪ أى ما يوازى ضعفين ونصف ضعف معدل التعرفة الأمريكية.

■ **تخفيض التعريفات على السيارات وقطع الغيار** .. سيتمتع المنتجون الأمريكيون بالسيارات والشاحنات الخفيفة بوسائل أسهل؛ لإدخال منتجاتهم إلى المكسيك، التى تملك سوق سيارات هى الأسرع نموا فى العالم، وحالما تدخل (نافتا) حيز التنفيذ فإن التعرفة الجمركية المكسيكية على السيارات والشاحنات الخفيفة ستنخفض بنسبة النصف، وخلال خمسة أعوام سيتم إلغاء الرسوم الجمركية التى تستوفيها المكسيك على ثلاثة أرباع إجمالى الصادرات من قطع الغيار، فضلا عن أنه سيتم إلغاء الإجراءات المكسيكية الخاصة بـ «موازنة التجارة»، وكذلك شروط نسبة مستوى المحتوى المحلى فى السلع المنتجة على مراحل خلال عشرة أعوام.

■ **قانون منشأ السيارات** .. السيارات التى تشتمل على نسبة كبيرة من قطع الغيار أمريكية الصنع أو اليد العاملة الأمريكية ستستفيد من تخفيض التعرفة الذى تنص عليه بصورة مشددة قاعدة المنشأ الواردة فى الاتفاقية، وتتطلب الاتفاقية أن يكون المحتوى فى السيارات المنتجة فى أمريكا الشمالية ٦٢.٥٪، وهذه النسبة تزيد كثيرا على نسبة ٥٠٪ التى تنص عليها اتفاقية التجارة الحرة المعقودة بين الولايات المتحدة وكندا، وتتضمن (نافتا) شروطاً توجب وضع علامات مميزة، كى تتمكن السلطات المعنية من تحديد المحتوى الأمريكى الشمالى فى الأجزاء المتممة الرئيسية التى تستخدم فى عملية التجميع الفرعية - أى المحركات - وهذه القاعدة المشددة الخاصة ببلد المنشأ هى مهمة من أجل التأكد من أن المنافع التى توفرها (نافتا) ستفيد الشركات المنتجة فى أمريكا الشمالية.

■ **تجارة الاتصالات اللاسلكية الموسعة** .. من شأن (نافتا) أن تفتح سوقا لأجهزة وخدمات الاتصالات اللاسلكية تبلغ قيمة معاملاتها ستة مليارات دولار، ومن شأن هذا أن يمنح منتجى أجهزة الاتصالات الصوتية ومجموعة الخدمات الالكترونية الأخرى

وسائل اتصال خالية من التمييز مع شبكة الهاتف العاملة فى المكسيك وإلغاء جميع القيود المفروضة على الاستثمار بحلول يوليو عام ١٩٩٥.

■ **إلغاء الحواجز القائمة فى وجه المنسوجات والملابس ..** ستلغى مباشرة الحواجز القائمة فى وجه ما قيمته ٢٥٠ مليون دولار «أى نسبة ٢٠ فى المائة» من المنسوجات والملابس المصدرة إلى المكسيك، كما ستلغى التقييدات عما قيمته ٧٠٠ مليون دولار إضافية خلال ستة أعوام. أما التقييدات التجارية سارية المفعول فى أمريكا الشمالية بكاملها فستلغى خلال عشرة أعوام، وستضمن القواعد المشددة الخاصة ببلد المنشأ، أى أن منافع تحرير التجارة ستكون من نصيب المنتجين الأمريكيين.

■ **تجارة موسعة فى المحاصيل الزراعية ..** استوردت المكسيك ما قيمته ثلاثة مليارات من المحاصيل الزراعية الأمريكية فى عام ١٩٩٤، مما جعلها ثالث أكبر سوق لها، ومن شأن (نافتا) أن تلغى فورا رخص الاستيراد المكسيكية التى تناولت ٢٥ فى المائة من صادرات من محاصيل الولايات المتحدة الزراعية فى عام ١٩٩٤ وستلغى التعريفات المتبقية الأخرى خلال ١٠ ـ ١٥ عاما.

■ **تجارة موسعة فى الخدمات المالية ..** ستفتح أسواق الخدمات المالية المغلقة فى المكسيك، وسيسمح للمصارف وشركات الأوراق المالية بإقامة فروع لها تملكها ملكية كاملة. وسيتم إنهاء القيود المؤقتة على مراحل بحلول أول يناير ٢٠٠٠.

■ **فرص جديدة فى مجال التأمين ..** ستكسب الشركات الأمريكية فرصا جديدة كبيرة فى سوق المكسيك، فالشركات التى تتولى مشروعات مشتركة قائمة سيسمح لها بالحصول على ١٠٠٪ من الملكية بحلول عام ١٩٩٨. ومع حلول عام ٢٠٠٠ سيتم إلغاء القيود المفروضة على أسهم السوق، مما يفتح الباب على مصراعيه أمام سوق تبلغ قيمة ما يتداول فيها ٣.٥ مليار دولار.

■ **زيادة الاستثمار ..** سيتم إلغاء قوانين (الاكتفاء المحلى) المكسيكية، مما يسمح بتحديد مصادر التزويد الامريكية، ولأول مرة ستلقى الشركات الأمريكية التى تعمل

فى المكسيك نفس المعاملة التى تلقاها ـ التى يملكها مكسيكيون ـ وقد وافقت المكسيك على اسقاط شروط التصدير التى ترغم حاليا شركات على التصدير كشرط للسماح لها بالاستثمار.

■ **النقل البرى** .. يشحن أكثر من ٩٠٪ من تجارة الولايات المتحدة مع المكسيك برا، ولكن الأمريكيين المشتغلين بعمليات الشحن ليس لهم حق نقل البضائع أو إقامة فروع لشركاتهم فى المكسيك، مما يرغمهم على تسليم المقطورات إلى سائقين من المكسيك والعودة بالشاحنات فارغة إلى الوطن وستسمح (نافتا) لشركات الشحن الامريكية بنقل شاحنات دولية إلى ولايات المكسيك المجاورة للولايات المتحدة بحلول عام ١٩٩٥، وتعطى لهم حرية عبور الحدود إلى جميع أنحاء المكسيك بحلول نهاية عام ١٩٩٩، وستتمكن طرق السكك الحديدية من توفير خدماتها فى المكسيك، كما تستطيع الشركات الأمريكية الاستثمار فى مرافق الخدمات البرية فى الموانئ وتشغيلها.

■ **حماية حقوق الملكية الفكرية** .. ستوفر (نافتا) مستوى أعلى من الحماية لحقوق الملكية الفكرية أكثر من أية اتفاقية ثنائية، وسوف يحقق أصحاب التكنولوجيا المتقدمة والبرامج الترفيهية ومنتجو السلع الاستهلاكية من الامريكيين الذى يعتمدون اعتمادا تاما على حماية براءة الاختراع وحقوق النشر والعلامات التجارية مكاسب كبيرة فى ظل اتفاقية (نافتا)، وسوف تحد (نافتا) من الترخيص الإجبارى، مما يسوى مشكلة تشكل مصدر قلق بالغ مع كندا.

.. على الرغم من أنه يصعب فى الوقت الراهن الحكم على الآثار الإيجابية والسلبية للنافتا، سواء بالنسبة لدول المجموعة (أمريكا ـ كندا ـ المكسيك) أو بالنسبة للدول الأخرى وخصوصا الدول النامية إلا أننا نعتقد أن المكسيك سوف تكون هى أكثر المستفيدين من هذا التكتل الاقتصادى، بسبب رخص أجور العمالة فى المكسيك ومحاولة الشركات الامريكية والكندية ـ وخصوصا الأولى ـ الاستفادة من تلك الميزة وإنشاء مشروعات لها فى المكسيك.

نظراً لأن النافتا قد دخلت حيز التنفيذ مؤخراً فإن نتائجها أو تقييمها يصبح صعبا،

ولكن كانت هناك محاولة جادة لإلقاء نظرة مستقبلية على الآثار الناجمة عن النافتا، وخصوصا بالنسبة لدول المجموعة تمثلت فى دراسة قام بها كل من جارا كليد هوفبير وجيفرى شكوت أصدرها معهد الاتصال الدولى بعنوان (النافتا ـ تقييم)، (NAFTA - ANAS - SESSMENT) وحيث إن هذه الدراسة تعتبر أفضل ما كتب فى هذا الموضوع فسوف نستعرض ملخصا لها فيما يلى:

تشير الدراسة إلى أن اتفاقية (نافتا) هى فى الواقع (نسخة موسعة) من (اتفاقية التجارة الحرة) التى أقرتها فى عام ١٩٨٨ الولايات المتحدة مع جارتها الصغيرة كندا، لكن الاتفاقية الجديدة لم تتعد سابقتها فى انضمام المكسيك فقط، والتى أصبحت مطالبة الآن بتحرير قطاعات التجارة والاستثمار والمال فيها وإنما أيضا تشتمل على قضايا لم تتضمنها الاتفاقية السابقة، من بينها حماية حقوق الملكية الفردية والقواعد المنظمة لمنع الارتباكات والانحرافات فى مجالات الاستثمار (بما فى ذلك طرق قياس الدخل المحلى ومتطلبات أداء الصادرات) وتنظيم خدمة المواصلات.

رغم أن الاتفاقية تنص على الإلغاء التدريجى للرسوم الجمركية ومعظم القيود الحمائية فى غضون عشر سنوات فإنها فى نفس الوقت أعطت مهلة انتقالية مدتها ١٥ سنة لتحرير التجارة فى عدد قليل مما تسميه بـ السلع الحساسة، كما تقضى أيضا باستمرار الإلغاء للقيود الحمائية المتفق عليها فى اتفاقية عام ١٩٨٨ بين الولايات المتحدة وكندا وبالسماح للمكسيك بالانتفاع من الإجراءات المبتكرة التى أدخلتها الدولتان حول فض المنازعات التجارية مقابل تعهد المكسيك بإدخال خطوات جوهرية؛ لتحرير قوانين التجارة وقدر أكبر من الشفافية فى أنظمة الإدارة بأشكال ترفع من تقاربها مع أنظمة الولايات المتحدة وكندا.

إن اتفاقية (نافتا) تلغى القيود المفروضة على الاستثمار من خلال إقرار اعتبار المستثمر من أى من الدول الثلاث الداخلة فى الاتفاقية فى أى منها كمستثمر ـ محلى ـ، مما يمهد الطريق بفتح فرص استثمار كبيرة، وخصوصا فى المكسيك.

العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الإقليمية:

أصبحت التكتلات الاقتصادية بمختلف أنواعها واقعا ملموسا ومتغيرا هاما من متغيرات النظام العالمى الجديد؛ ونظرا لأن هذه التكتلات تهدف إلى زيادة درجة التعاون الاقتصادى، وخصوصا فيما يتعلق بالتجارة الدولية سواء فيما يتعلق بالتجارة البينية بين دول التكتل، أو علاقة التجارة الدولية بين دول التكتل من ناحية ودول العالم الأخرى من ناحية أخرى، فإن فلسفة عمل هذه التكتلات تتعلق بدرجة كبيرة بمجال التجارة الدولية وبالتالى فإنها تدخل فى صلب عمل الجات ومنظمة التجارة العالمية.

فى ضوء ما سبق، فإن جولة أورجواى اهتمت اهتماما كبيرا بموضوع التكتلات الاقتصادية، ووضعت قواعد محددة لعمل تلك التكتلات، حتى لا تؤثر على أسس منظمة التجارة العالمية، والتى تعتبر بمثابة أسس النظام الجديد للتجارة العالمية، حيث إن مصلحة التكتلات الاقتصادية تتمثل فى زيادة درجة العلاقات التجارية بين دول التكتل وقد يؤدى هذا التوسع إلى الخروج على مبادىء حرية التجارة الدولية. إضافة إلى أن سياسة التكتلات الاقتصادية تعتمد على تقديم مزايا تفضيلية للدول أعضاء التكتل الاقتصادى، مما يعطل أحد أسس الجات ومنظمة التجارة العالمية، وهو مبدأ عدم التمييز فى المعاملة بين الدول وأن تتعامل الدول معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

لذا فإن الجات ومنظمة التجارة وضعت القواعد المنظمة؛ لجدية إنجاز التكتل الإقليمى، بحيث تراعى الدول الأعضاء فى التكتل عدم إقامة الحواجز أمام تجارتها الخارجية مع الدول غير الأعضاء فى التكتل، وعلى أن تعمل هذه التكتلات - سواء عند بداية تأسيسها أو توسعها - على أن تتفادى إلى أقصى حد ممكن إحداث آثار سلبية على الدول غير الأعضاء فى التكتل.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع وباعتباره واحدا من أهم محاور النظام الجديد للتجارة العالمية، فسنورد فيما يلى منهج الجات ومنظمة التجارة العالمية بخصوص التكتلات الاقتصادية، كما ورد فى وثيقة التفاهم الخاصة بتفسير المادة الرابعة والعشرين من الجات ١٩٩٤ (الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة)؛ لأنها تعطى صورة متكاملة

ودقيقة عن عمل التكتلات الاقتصادية فى إطار قوانين الجات ومنظمة التجارة العالمية.

وثيقة التفاهم الخاصة بتفسير المادة الرابعة والعشرين من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الخارجية ١٩٩٤.

بالنظر إلى أحكام المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية جات ١٩٩٤ وإدراكا منها لما حدث من زيادة كبيرة فى عدد الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة منذ إنشاء اتفاقية جات ١٩٤٧ وفى أهميتها حتى أصبحت تغطى اليوم نسبة مهمة من التجارة العالمية.

وإذ تدرك أن من الممكن الإسهام بدرجة كبيرة فى توسيع التجارة العالمية بتوثيق التكامل بين اقتصادات الأطراف فى تلك الاتفاقات؛ وإذ تدرك كذلك أن مثل هذا الإسهام يمكن أن يزداد، إذا كانت إزالة الرسوم وغيرها من التنظيمات التقييدية للتجارة بين الأقاليم المشاركة ستمتد إلى التجارة جميعها، ويمكن أن يقل إذا استبعد أى قطاع رئيسى من قطاعات التجارة.

وإذ تؤكد من جديد أن الغرض من مثل هذه الاتفاقات يجب أن يكون تيسير التجارة بين الأقاليم المشاركة، لا إقامة الحواجز أمام تجارة الأعضاء الأخرى مع مثل هذه الأقاليم، وأن على أطراف هذه الاتحادات والمناطق ـ لدى تكوينها أو توسيعها ـ أن تتفادى إلى أقصى حد ممكن إحداث آثار عكسية على تجارة الأعضاء الأخرى.

واقتناعا منها كذلك بضرورة دعم فعالية دور مجلس التجارة فى السلع فى مراجعة الاتفاقات التى يقدم عنها إخطار بمقتضى المادة الرابعة والعشرين، بتوضيح المعايير والإجراءات الخاصة بتقييم الاتفاقات الجديدة أو الموسعة، وتحسين شفافية جميع اتفاقات **المادة الرابعة والعشرين.**

وإذ تدرك مدى الحاجة إلى وجود فهم مشترك لالتزامات الأعضاء بموجب الفقرة ١٢ من المادة الرابعة والعشرين..

نتفق بهذا على ما يأتى :ـ

١ ـ يتعين لكى تكون الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة والاتفاقات المؤقتة

المؤدية إلى تكوين اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة منسقة مع المادة الرابعة والعشرين، أن تفى ـ بين عدة أمور ـ بأحكام الفقرات ٥ و ٦ و ٧ و٨ من المادة المذكورة.

المادة الرابعة والعشرون: ٥

٢ ـ تقييم التأثير العام الذى تحدثه الرسوم وغيرها من تنظيمات التجارة قبل وبعد تكريس الاتحاد الجمركى، بموجب الفقرة ٥ (أ) من المادة الرابعة والعشرين، يجب أن تستند فيما يتعلق بالرسوم والأعباء إلى تقدير شامل للمتوسط المرجح لفئات التعريفة والرسوم الجمركية المحصلة، ويستند هذا التقدير إلى إحصاءات الاستيراد عن فترة نموذجية سابقة يقدمها الاتحاد الجمركى، على أساس البند الجمركى وبالقيم والكميات موزعة بحسب بلدان المنشأ الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية، وتقوم الأمانة بحساب أسعار المتوسط المرجح لفئات التعريفة والرسوم الجمركية المحصلة، وفقا للمنهجية المتبعة فى تقدير العروض التعريفية فى جولة أورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتكون الرسوم والأعباء التى تؤخذ فى الاعتبار ـ لهذا الغرض ـ هى أسعار الرسوم المطبقة، ومن المسلم به أن التقدير الشامل لتأثير تنظيمات التجارة الأخرى التى يصعب بالنسبة لها تحديد الكميات والمجاميع قد يقتضى بحث الإجراءات الفردية والتنظيمات والمشمول السلعى وتدفقات التجارة المتأثرة.

٣ ـ يجب ألا يتجاوز المدى الزمنى المعقول «المشار إليه فى الفقرة ٥ (ج)" من المادة الرابعة والعشرين فترة ١٠ سنوات إلا فى حالات استثنائية، وفى الحالات التى تعتقد فيها الأطراف الأعضاء فى اتفاقية مؤقتة أن فترة ١٠ سنوات غير كافية، يكون عليها أن تقدم إلى مجلس التجارة فى السلع شرحا كاملا للأسباب التى تستدعى فترة أطول من ذلك.

المادة الرابعة والعشرون: ٦

٤ ـ تنشىء الفقرة ٦ من المادة الرابعة والعشرين الإجراء الواجب إتباعه حين يعتزم

عضو يكون اتحادا جمركيا زيادة سعر رسم مربوط، ويؤكد الأعضاء من جديد فى هذا الصدد أن الإجراء المنصوص عليه فى المادة الثامنة والعشرين، كما وضع فى التوجيهات المعتمدة فى ١٠ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٠ (BISD ٢٧ S /٢٦ ـ ٢٨) وفى التفاهم بشأن تفسير المادة الثامنة والعشرين من اتفاقية جات ١٩٩٤، يجب الشروع فيه قبل أن تعدل أو تسحب التنازلات التعريفية لدى تكوين الاتحاد الجمركى أو الاتفاق المؤقت المؤدى إلى تكوين اتحاد جمركى.

٥ ـ تبدأ هذه المفاوضات بحسن نية؛ لأجل تحقيق مواءمة تعويضية مرضية للأطراف، وينبغى فى مثل هذه المفاوضات ـ وفقا لما هو مطلوب فى الفقرة ٦ من المادة الرابعة والعشرين ـ أن تؤخذ فى الحسبان تخفيضات الرسوم على نفس الفصل الجمركى من جانب بقية مؤسسى الاتحاد الجمركى عند تكوينه، فإذا لم تكن مثل هذه التخفيضات كافية لتوفير المواءمة التعويضية اللازمة أن يقدم الاتحاد الجمركى تعويضا يجوز أن يتخذ بشكل تخفيضات فى الرسوم على فصول جمركية أخرى، ويؤخذ مثل هذا العرض فى الاعتبار من جانب الأعضاء التى تملك حقوقا تفاوضية فى الربط الذى يجرى تعديله أو سحبه، وإذا ظلت المواءمة التعويضية غير مقبولة، ينبغى أن يستمر التفاوض، وفى الحالات التى يتعذر فيها ـ بالرغم من هذه الجهود ـ التوصل إلى اتفاق فى مفاوضات المواءمة التعويضية بموجب المادة الثامنة والعشرين بالصورة التى وصفها بها التفاهم بشأن تفسير المادة الثامنة والعشرين من اتفاقية جات ١٩٩٤، فى غضون فترة معقولة من بدء المفاوضات، تكون للاتحاد الجمركى ـ مع ذلك ـ حرية تعديل التنازلات أو سحبها، ويكون للأعضاء المتأثرين عند ذلك حرية سحب تنازلات معادلة فى جوهرها وفقا للمادة الثامنة والعشرين.

٦ ـ لا تفرض اتفاقية جات ١٩٩٤ أى التزام على الأعضاء التى تستفيد من تخفيض الرسوم نتيجة تكوين اتحاد جمركى، أو اتحاد مؤقت مؤد إلى تكوين اتحاد جمركى، بتقديم مواءمة تعويضية لأعضاء الاتحاد.

استعراض أداء الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة :

٧ - بحث جميع الأخطار التى تقدم بمقتضى الفقرة ٧ (أ) من المادة الرابعة والعشرين تبحثها مجموعة عمل فى ضوء الأحكام ذات الصلة من اتفاقية جات ١٩٩٤ والفقرة ١ من هذه المذكرة، وتقدم مجموعة العمل تقريرا لمجلس التجارة فى السلع عن استنتاجه فى هذا الخصوص، ولمجلس التجارة فى السلع أن يقدم ما يراه مناسبا من التوصيات إلى الأعضاء.

٨ - فيما يتعلّق بالاتفاقات المؤقتة، يجوز لمجموعة العمل أن تقدم فى تقريرها ما تراه مناسبا من التوصيات بشأن الإطار الزمنى المقترح والإجراءات المطلوبة لاستكمال تكوين الاتحاد الجمركى أو منطقة التجارة الحرة، وله إذا لزم الأمر أن يرتب لإجراء مراجعة جديدة للاتفاق.

٩ - على الأطراف الأعضاء فى اتفاق مؤقت أن يخطروا مجلس التجارة فى السلع بالتغييرات الهامة فى الخطة والجدول الواردين بذلك الاتفاق، وللمجلس - إذا طلب منه ذلك - أن يبحث التغييرات.

١٠ - إذا لم يتضمن الاتفاق المؤقت الذى قدم عن إخطار بموجب الفقرة ٧ (أ) من المادة الرابعة والعشرين خطة وجدولا، خلافا للفقرة ٥ (ج) من المادة الرابعة والعشرين، توصى مجموعة العمل فى تقريرها بتلك الخطة وذلك الجدول، وليس للأطراف أن تتبقى أو تنفذ - بحسب الأحوال - مثل هذا الاتفاق إذا لم تكن على استعداد لتعديله وفقا لهذه التوصيات، ويجب النص على إجراء مراجعة؛ لتنفيذ التوصيات فيما بعد.

١١ - تقدم الاتحادات الجمركية ومؤسسو مناطق التجارة الحرة تقريراً دوريا عن سير الاتفاق إلى مجلس التجارة فى السلع، على النحو الذى كانت تتوخاه الأطراف المتعاقدة فى اتفاقية جات ١٩٤٧ فى تعليماتها إلى مجلس اتفاقية جات ١٩٤٧ بشأن التقارير عن الاتفاقات الإقليمية (١٨٥/٣٨ ISD ٦)، ويجب الإخطار بأى تغيرات هامة و / أو تطورات فى الاتفاقات عند حدوثها.

تسوية المنازعات :

١٢ - يجوز الاستناد إلى أحكام المادتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين من اتفاقية جات ١٩٩٤، كما وضعها وطبقها تفاهم تسوية المنازعات، فى خصوص أى مسائل تنشأ عن تطبيق أحكام المادة الرابعة والعشرين المتعلقة بالاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة أو الاتفاقات المؤقتة المؤدية إلى تكوين اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة.

١٣ - كل عضو مسئول مسئولية كاملة بمقتضى اتفاقية جات ١٩٩٤ عن مراعاة جميع أحكام اتفاقية جات ١٩٩٤، وعليه أن يتخذ الإجراءات المعقولة التى تكون متاحة له: لمراعاتها من جانب الحكومات والسلطات الإقليمية والمحلية داخل إقليمه.

١٤ - يجوز الاستناد إلى أحكام المادتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين من اتفاقية جات ١٩٩٤، كما وضعها وطبقها تفاهم تسوية المنازعات، فى خصوص الإجراءات التى تؤثر على مراعاته، والتى تتخذها الحكومات أو السلطات الإقليمية أو المحلية داخل إقليم المقر، ومتى قرر جهاز تسوية المنازعات أن أحكام اتفاقية جات ١٩٩٤ لم تراع. يتخذ العضو المسئول الإجراءات المعقولة التى تكون متاحة له لضمان مراعاتها، وتنطبق الأحكام المتعلقة بالتوصية وإيقاف التنازلات أو غير ذلك من الالتزامات فى الحالات التى لا يمكن فيها ضمان هذه المراعاة.

١٥ - يتعهد كل عضو أن ينظر بعين التعاطف وأن يتيح فرصة مناسبة للتشاور فى أى شكوى يقدمها عضو آخر بشأن الإجراءات التى تؤثر على سير اتفاقية جات ١٩٩٤. والتى اتخذت داخل إقليم العضو الأول.

الجزء الثانى

النظام الجديد للتجارة العالمية

يتناول الجزء الثانى دراسة متكاملة عن النظام الجديد للتجارة العالمية، ويحتل النصيب الأكبر من فصول الكتاب، حيث يغطى هذا الجزء الفصول من الفصل الثالث إلى الفصل الرابع عشر.

يبدأ هذا الجزء بفصل عن نشأة الجات وتطورها باعتبار أن مسيرتها أدت إلى النظام الجديد للتجارة العالمية الذى نعيشه الآن، ثم تم إفراد فصل خاص عن جولة أورجواى، باعتبار أن النتائج التى توصلت إليها تعتبر محور النظام الجديد للتجارة العالمية.

تناقش الفصول من الفصل الخامس إلى الفصل التاسع نتائج جولة أورجواى فى مجالات دخول الأسواق والخدمات وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والقواعد، ومن الجدير بالذكر أنه مازالت تجرى مفاوضات؛ لتكملة بعض المجالات السابق الإشارة إليها وتعتبر من إرث جولة الجات التى أناطت بها منظمة التجارة العالمية الوليد الشرعى والوحيد لجولة أورجواى.

تمخض عن جولة أورجواى إنشاء مؤسسات لإدارة النظام الجديد للتجارة العالمية، وهى منظمة التجارة العالمية وهيئة حل المنازعات وآلية مراجعة الاتفاقيات، وقد أفردنا فصلاً لكل من هذه المؤسسات.

الفصل الثالث عشر بعنوان تقييم جولة أورجواى. ينصب على آثار جولة أورجواى على الاقتصاد العالمى بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة.

الفصل الرابع عشر يتطرق إلى الإنجازات التى حققتها منظمة التجارة العالمية منذ بداية مسيرتها فى يناير ١٩٩٥ وحتى وقت إعداد هذا الكتاب، بالإضافة إلى المهام المستقبلية المناطة بها منظمة التجارة العالمية.

الفصل الثالث

نشأة الجات وتطورها

نشأة الجات

شهد الاقتصاد العالمى العديد من المصاعب والمشاكل خلال فترة الكساد العالمى الكبير فى بداية الثلاثينات، وكذلك خلال الحرب العالمية الثانية، وكان من ضمن تلك المشاكل وجود عوائق تفرضها الدول من وجه التجارة العالمية وكان لابد من إيجاد وسائل؛ لإزاحة العوائق التى تقف فى طريق التجارة الدولية وتكوين نظام للتجارة الحرة بين الدول.

عقد مندوبو ٥٣ دولة مؤتمراً دولياً للتجارة والتوظف فى هافانا فى عام ١٩٤٧ وذلك؛ لمناقشة أوضاع التجارة الدولية والتوظف فى ذلك الوقت وحل المشاكل التى تقابلها تلك الدول، وقد تم توقيع اتفاقية لإنشاء منظمة التجارة الدولية وسميت باتفاقية هافانا، وعلى الرغم من اتفاق الدول المجتمعة فى ذلك المؤتمر على انشاء تلك المنظمة إلا أن الكونجرس الأمريكى رفض التصديق على هذه الاتفاقية، ومن ثم فإن منظمة التجارة الدولية لم تر النور ولم تظهر إلى حيز الوجود.

فى نفس العام اجتمع ممثلو ٢٣ دولة فى جنيف؛ لإجراء مفاوضات حول التعريفة الجمركية ووقعوا اتفاقية بهذا الشأن وسميت بالاتفاقية العامة للتعاريف والتجارة ويطلق عليها بالانجليزية General Agreemention Tariffs and Trade أو الجات GATT وهى اختصار للجملة السابقة، حيث تم أخذ الحرف الأول من كل كلمة وبالتالى فإن الجات هى اختصار للاتفاقية العامة للتعاريف والتجارة، وقد تم توقيع هذه الاتفاقية فى أكتوبر عام ١٩٤٧ وبدأ تنفيذها فى بداية عام ١٩٤٨.

معنى هذا أن الجات اتفاقية بين العديد من الأطراف حيث بلغ عدد الأعضاء فى

عام ١٩٩١ الماضى ٩٦ دولة وقدم ٣١ طلب انضمام لعضوية الاتفاقية، وبالتالى فإن الجات لا تعتبر منظمة دولية أو محكمة دولية تقوم بالتحكيم فى مجال التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، ولكنها مجرد اتفاقية بين الدول الأعضاء يتم من خلالها عقد المفاوضات ويطلق عليها جولات؛ لمناقشة مسائل التجارة الدولية والعمل على إزالة المشاكل التى تعوق سبيلها وتحريرها، وخصوصاً ما يتعلق منها بالتعاريف الجمركية ويوجد المقر الرئيسى للجات فى جنيف حيث يوجد المكتب التنفيذى.

أهداف الجات

حددت اتفاقية الجات والموقعة فى جنيف فى عام ١٩٤٧ أهداف الجات والتى يمكن تلخيصها فيما يلى:

تهدف الجات إلى تكوين نظام تجارة دولية حرة يؤدى إلى رفع مستويات المعيشة فى الدول الأعضاء ويعمل أيضاً على الوصول إلى التوظف الكامل واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستغلال الأمثل والعمل على زيادة الإنتاج وتشجيع التجارة على المستوى العالمى، ويتم ذلك من خلال إزالة العوائق التى تقف فى طريق التجارة الدولية ويمكن التوصل إلى ذلك من خلال :

١ ـ اتباع مبدأ عدم التمييز فى المعاملة بين دولة وأخرى من دول المجموعة فى مجال التجارة الدولية وأن تتعامل الدول الأعضاء معاملة الدولة الأولى بالرعاية، ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقية قد جعلت هناك بعض الاستثناءات، مثل عدم الممانعة فى اقامة اتحادات أقتصادية أو تكتلات اقتصادية قد تأخذ صورة مناطق التجارة الحرة أو اتحاد المدفوعات، حيث إن الغرض من هذه الاتحادات أو التكتلات هو إزالة العوائق من وجه التجارة الخارجية بين الدول أعضاء الاتحاد أو التكتل وتكون هناك أفضلية للدول الأعضاء أكبر من تلك الموجودة بين دول الاتحاد الاقتصادى من ناحية وباقى دول العالم من ناحية أخرى، وتسمح أيضاً الجات بأن تتخذ الدول الأعضاء بعض الإجراءات لتشجيع الصادرات، وخصوصاً فى مجال الصناعات الناشئة أو

التى تخطو خطواتها الأولى.

٢ ـ منع القيود الكمية، حيث تسعى الجات إلى منع القيود الكمية إلى أقصى حد ممكن.

٣ ـ يجب أن تكون الدول الأعضاء فى الجات على اتصال وتشاور مستمر، لحل الخلافات فيما بينهما عن طريق التشاور (Consultation)

جولات الجات

عقدت الجات سبع جولات خلال الفترة (١٩٤٧ ـ ١٩٧٩) وهذه الجولات أو المفاوضات هى جولة جنيف فى عام ١٩٤٧ فى سويسرا، وجولة انيسى فى فرنسا فى عام ١٩٤٩. والجولة الثالثة هى جولة توركواى فى انجلترا. والجولة الرابعة فى جنيف بسويسرا فى عام ١٩٥٥، وامتدت حتى عام ١٩٥٦، والجولة الخامسة فى جنيف أيضاً خلال الفترة (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) والجولة السادسة هى جولة كيندى خلال الفترة (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧) والجولة السابعة هى جولة طوكيو خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٩) وفى عام ١٩٨٦ تم عقد جولة أورجواى. وتمت موافقة الدول الأعضاء عليها فى ديسمبر ١٩٩٣. وسوف نلقى الضوء على الجولات الثلاث الأخيرة، وهى جولات كيندى وطوكيو واورجواى باعتبار هذه الجولات أهم الجولات التى شهدتها الجات خلال مسيرتها.

جولة كيندى

فى عام ١٩٦٢ منح الكونجرس الأمريكى ادارة الرئيس جون كيندى بموجب قانون زيادة التجارة فى عام ١٩٦٢ صلاحية خفض التعريفات الجمركية بمقدار ٥٠٪ على جميع السلع، وقد أدى هذا القانون إلى فتح باب المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التجاريين وخصوصاً المجموعة الأوروبية، وتم الاجتماع أو عقد الجولة فى مايو ١٩٦٤ فى جنيف وانتهت هذه الجولة من المفاوضات فى يونيو ١٩٦٧.

وفى هذه الجولة اجتمع ممثلو ٣٧ دولة لمناقشة أمور التعريفات الجمركية والعمل على تخفيضها. وقد نجح ممثلو تلك الدول فى التوصل إلى خفض التعريفات الجمركية

على حجم من التجارة الدولية تقدر قيمته فى ذلك الوقت بنحو ٤٠ مليار دولار أو ما يعادل أربعة أخماس التجارة الدولية وقتئذ.

من الجدير بالذكر أن متوسط معدلات انخفاض التعريفات الجمركية قد اختلف من دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الانخفاض ٣٨٪ بالنسبة لبريطانيا و٣٠٪ بالنسبة لليابان وبالنسبة لكندا بلغ معدل أو نسبة الانخفاض ٢٤٪ وانخفضت التعريفات الجمركية فقط.

أسفرت نتائج الدراسات التطبيقية التى أجراها خبراء صندوق النقد الدولى لدراسة الآثار الناتجة عن جولة كيندى أن الوزن (النسبة) المتوسط لانخفاض التعاريف الجمركية بالنسبة للدول الرئيسية أو الدول الصناعية قد انخفض بنسبة حوالى ٨٪ بالنسبة للمنتجات الصناعية وحوالى ١٠٪ بالنسبة لمنتجات الصناعات التحويلية وحوالى ٨٪ بالنسبة للسلع الصناعية الوسيطة (أو المقصود بها أن بعض السلع التى تم إجراء بعض العمليات الصناعية أو الانتاجية ولم تصل بعد إلى مرحلة المنتج النهائى، حيث إنه يجب أن يجرى عليها بعض العمليات الإنتاجية قبل استخدامها الاستخدام النهائى).

أما بالنسبة للدول النامية، فقد كان تمثيلها فى جولة كيندى محدوداً، وكانت النتائج التى انتهت اليها الجولة مخيبة لآمال ممثلى الدول النامية فيها. عندما شاركت الدول النامية فى محادثات جولة كيندى كانت تأمل فى أن تؤدى هذه الجولة إلى نتائج تتعلق بالعمل على حل المشاكل الهامة فى التجارة الدولية وخصوصاً بالنسبة للدول النامية، ولكنها ركزت على مصالح الدول المتقدمة، وقد أعرب ممثلو الدول النامية بعد انتهاء جولة كيندى عن أسفهم العميق لعدم مشاركتهم الفوائد التى سوف تعود على الدول المتقدمة من خلال نتائج جولة طوكيو.

جولة طوكيو

بدأت جولة طوكيو فى ١٩٧٣ بممثلين عن تسع وتسعين دولة اجتمعوا فى طوكيو:

لمحاولة تنشيط التجارة الدولية فيما بينهم، وقد استمرت هذه الجولة لمدة حوالى ست سنوات حيث انتهت المناقشات والاتفاقيات فى عام ١٩٧٩، ومن الجدير بالذكر أن المباحثات الجدية لهذه الجولة قد بدأت فى عام ١٩٧٥ بعد إقرار الكونجرس الأمريكى بإعطاء صلاحيات واسعة للرئيس الأمريكى فى المفاوضات التجارية مع العالم الخارجي، وقد كانت تلك الصلاحيات محل جدل واسع فى الكونجرس الأمريكى، حيث قدم الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون فى عام ١٩٧٣ مشروع قانون الاصلاح التجارى إلى الكونجرس، وكان هذا المشروع يهدف إلى إعطاء الرئيس الأمريكى سلطات قوية تتمثل فى تفويض الرئيس فى إتمام الاتفاقيات التجارية مع سلطة إلغاء التعريفات نهائياً والقيود التجارية الكمية ومنح أفضليات لصادرات الدول النامية ومنح امتيازات الدولة الأولى بالرعاية للدول التى لها علاقات تجارية قوية بالولايات المتحدة الأمريكية والعمل على تنفيذ برامج جديدة للمساعدة على التسويات، بالاضافة إلى إعطاء الرئيس صلاحية اتخاذ إجراءات عقابية ضد الدول التى لها علاقات تجارية غير عادلة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأخيراً إعطاء الرئيس الأمريكى صلاحية زيادة القيود التجارية فى حالة الأزمات الاقتصادية التى قد يقع فيها الاقتصاد الأمريكى.

على الرغم من أن الرئيس الأمريكى قدم مشروع القانون إلى الكونجرس الأمريكى فى عام ١٩٧٣، إلا أن هذا القانون لم يقره الكونجرس بالسرعة المطلوبة، وذلك نظراً لانشغال الكونجرس بفضيحة ووترجيت فى عام ١٩٧٣ ولم يوافق على مشروع القانون إلا فى عام ١٩٧٥، ولذا فإن المباحثات الجادة فى دورة طوكيو قد بدأت فعلياً فى عام ١٩٧٥ بعد إقرار الكونجرس لقانون الاصلاح التجارى، ومن الجدير بالذكر أن هذا القانون قد أعطى للرئيس الأمريكى صلاحيات خاصة بالتفاوض التجارى مع العالم الخارجي لم يسبق لها مثيل فى تاريخ التجارة الخارجية الأمريكية وخصوصاً منذ عام ١٩١٩ وتعتبر الظروف الاقتصادية الدولية التى انعقدت فيها جولة طوكيو

مغايرة تماماً للظروف الاقتصادية الدولية التى انعقدت فيها الجولات الست السابقة من جولات الجات.

تمثلت التغيرات الاقتصادية الدولية الرئيسية التى شهدها العالم والمتعلقة بالتجارة العالمية فى عنصرين أساسيين. هما انهيار نظام بريتون وودز والمناداة باتباع الحماية التجارية، ومن الجدير بالذكر أن هذين العنصرين كانا المحورين الرئيسيين فى النظام الاقتصادى الدولى منذ عقد اتفاقية بريتون وودز فى عام ١٩٤٤.

بالنسبة لانهيار نظام بريتون وودز، فإننا نعتقد أن أزمة الجنيه الاسترلينى فى عام ١٩٦٧ كانت هى أول مسمار يدق فى نعش نظام بريتون وودز، حيث شهد نظام النقد العالمى خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧١ عجزا فى ادارة النظام حيث لم تستطع السلطات النقدية فى الدول المتقدمة التحكم فى التدفقات النقدية الكبيرة. وحدثت بعد ذلك أزمة المارك الألمانى والفرنك الفرنسى فى عام ١٩٦٨، وقد أدت تلك الأزمات إلى انخفاض درجة التعاون بين الدول العشر الكبرى وتيقن الاوروبيون أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت غير قادرة على الضلوع بمسئولية نظام النقد الدولى.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد حقق ميزان مدفوعاتها فى عام ١٩٧١ عجزاً لأول مرة منذ عام ١٩٠٠ نتيجة تدفقات رؤوس الأموال. هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة. أدت تلك الظروف إلى إعلان الرئيس نيكسون فى شهر أغسطس من عام ١٩٧١ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت عن التزاماتها الخاصة بتحويل الدولار إلى ذهب وكان هذا الإعلان بمثابة تشييع نظام بريتون وودز إلى مثواه الأخير، ومما لا شك فيه أن انهيار بريتون وودز آثر على التجارة الدولية نظراً للارتباط القوى بين النظام النقدى الدولى والتجارة الدولية.

أما بالنسبة للسياسات التجارية. فقد انقلب الحال رأساً على عقب بعد جولة طوكيو حيث نادى الكثيرون باتباع سياسة الحماية التجارية بغرض حماية موازين المدفوعات وقد ظهرت بوادر سياسة الحماية التجارية بدلاً من سياسة تحرير التجارة

الدولية فى دول المجموعة الأوروبية واليابان الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص بعد الأزمات النقدية التى حدثت فى عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧١. وقد أدت أزمة النظام النقدى الدولى إلى خلخلة قوانين الجات وصعوبة التوصل إلى اتفاقيات تعمل على إصلاح التجارة الدولية، حيث طالبت الدول الاوروبية واليابان باصلاح النظام النقدى الدولى أولاً، ومن ثم إصلاح النظام التجارى، بينما عارضت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المطالب على أساس أنه لن يكون هناك اصلاح نقدى بدون التوصل إلى تحقيق نظام تجارى دولى جديد أولاً.

تعتبر جولة طوكيو من مفاوضات الجات مختلفة إلى حد كبير عن الجولات الست السابقة، حيث إن الجولات السابقة ركزت فقط على خفض التعريفات الجمركية وذلك بغرض تشجيع التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، بينما تطرقت جولة طوكيو إلى مناقشة العوائق التجارية الأخرى بالإضافة إلى مناقشة التعريفات الجمركية.

فى مجال التعريفات الجمركية اتفق أعضاء الجات على أن تقوم الدول الصناعية بتخفيض التعريفات الجمركية بمتوسط يعادل ثلث التعريفات القائمة على مدى ثمانى سنوات، وقد أشارت تقديرات الجات إلى أن هذه التعريفات الجمركية سوف تؤثر على ما قيمته ١١٠ ملايين دولار (أسعار عام ١٩٧٦) من المنتجات الصناعية، وقد تركزت التعريفات الجمركية المقترح تخفيضها على السلع الصناعية فى الآلات غير الالكترونية والمعدات الكيماوية ومعدات النقل ومنتجات الأخشاب، بينما اتفق على تخفيضات أقل بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية تغطى ما قيمته ١٢ بليون دولار من تجارة المنتجات الزراعية والتى بلغت حوالى ٤٨ بليون دولار (مقدرة بأسعار عام ١٩٧٦) بالنسبة للدول أعضاء الجات.

تمخضت جولة طوكيو عن اتفاق أعضاء الجات على مبادئ محددة أو تقنين استخدام العوائق التجارية بخلاف التعريفات الجمركية وخصوصاً بعد ازدياد استخدام تلك العوائق بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن القول إن جولة طوكيو قد

نجحت إلى حد كبير فى إرساء قواعد للتحكم فى استخدام الدول الأعضاء فى الجات للعوائق التجارية بخلاف التعريفات الجمركية.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التى توصل إليها ممثلو الدول الأعضاء فى الجات فيما يتعلق بتقنين استخدام العوائق التجارية فيما يلى:-

- **الإعانات والرسوم الموازية أو التعويضية** (Subsidies and Countervailing Duties):- كانت مناقشة وضع تقنين للاعانات والرسوم التعويضية من أكثر الأمور صعوبة وحساسية وأهمية فى نفس الوقت، وقد تم التوصل إلى أن الدولة التى ترغب أن تتبنى سياسة الإعانات والرسوم الموازية يمكنها أن تفعل ذلك بالنسبة لبعض السلع فى حالة عدم تأثيرها على التجارة الخارجية للدول الأخرى، ومن الجدير بالذكر أن تقنين الإعانات والرسوم التعويضية قد أخذ فى الاعتبار أهمية تلك الاعانات والرسوم التى تقدمها بعض الدول لمنتجاتها؛ وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية تتعلق بالنمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية. يجب ألا يفهم من ذلك أن الاتفاق شمل الاعانات والرسوم على جميع المنتجات ولكن كان هناك بعض المنتجات التى اتفق الأعضاء على عدم تقديم الحكومات لإعانات لها وهى منتجات الصناعات التحويلية والمعادن، وتقديم إعانات محدودة للمنتجات الزراعية والأسماك والمنتجات الاستوائية (Forest Products).

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية قد أعطت الدول النامية ميزة أكبر أو قدراً أكبر فى تقديم الاعانات والرسوم التعويضية مقارنة بالدول المتقدمة.

- **إجراءات ترخيص الاستيراد** (Import Licensing Procedures) : تختلف إجراءات ترخيص الاستيراد بين الدول المختلفة، فهناك من ينتهج إجراءات ترخيص استيراد متشددة للغاية، وهناك من يجعلها مرنة، وقد هدف اتفاق جولة طوكيو إلى تخفيف الإجراءات أو الوسائل المتشددة والتى تعتبر عائقاً فى سبيل التجارة الدولية، وقد وافق أعضاء الجات على تخفيف إجراءات ترخيص الاستيراد وتعهدت الحكومات بادارة تلك الترخيصات بطريقة عادلة ومحايدة اتجاه أعضاء الجات.

- **التقييم الجمركى** (Customs Valuation) :- استخدام نظام موحد لتقييم أسعار السلع لأغراض الجمارك وذلك بغرض منع التقديرات الجزافية التى تقدر فى بعض

الدول.

- **العوائق الفنية** (Technical Barriees) :ـ تهدف العوائق الفنية (والتى تسمى أيضاً بالمعايير القياسية Standards) إلى تحقيق بعض المعايير الأمنية أو الصحية أو البيئية... إلخ، وتقوم حكومات كثير من الدول باستخدام تلك المعايير لبعض السلع أو المنتجات التى تصدرها إلى الخارج، وقد تم الاتفاق فى جولة اورجواى على أن هذه المعايير يجب ألا تعمل على اعاقة التجارة الدولية بين الدول الأعضاء. ولذا فإن الاتفاق قد تم على أساس استخدام معايير دولية بدلاً من المعايير الوطنية والتى قد تختلف بين الدول مما قد يتسبب فى إعاقة التجارة الدولية.

- **المشتريات الحكومية** (Government Procurements):ـ هدف اتفاق جولة طوكيو إلى ضمان تحقيق منافسة دولية قوية فى سوق المشتريات الحكومية. وقد حدد الاتفاق القواعد التفضيلية لطريقة طرح المناقصات الحكومية دولياً. وقد تم تقدير قيمة المشتريات الحكومية التى تطرح سنوياً والتى تغطيها القواعد المتفق عليها فى تلك الجولة حوالى ٣٥ بليون دولار.

لم تقتصر جولة طوكيو على تحقيق بعض الإنجازات فى مجال خفض التعريفات الجمركية على بعض السلع وتقنين استخدام العوائق التجارية (بخلاف التعريفات الجمركية)، ولكن أخذت جولة طوكيو منحى جديداً فى تطوير إطار التجارة الدولية تمثل فى إعطاء الدول النامية الأعضاء فى الجات (والتى تزايد عددها بدرجة كبيرة فى جولة طوكيو) اعتبارات أو امتيازات خاصة، حيث نص اتفاق طوكيو على إعطاء الدول النامية معاملة تفضيلية فى تجارتها الدولية.

وتتمثل تلك المعاملة التفضيلية فى إعطاء الدول المتقدمة معدلات تعريفات جمركية أفضل للدول النامية فى إطار النظام العام للتفضيلات (Generalised System Of Preferences) وكذلك إعطاء الدول المتقدمة معاملة تفضيلية للدول النامية فيما يتعلق بالعوائق التجارية المختلفة، والسماح للدول النامية بعقد اتفاقيات فيما بينها سواء على المستوى الاقليمى أو المستوى العالمى (regional and global). هذا بالإضافة إلى إعطاء امتيازات أكبر للدول النامية منخفضة الدخل.

الفصل الرابع

جولة أورجواى

تعتبر جولة أورجواى من جولات الجات وهى أهمها على الإطلاق: وذلك لأن النتائج التى توصل إليها الأعضاء سوف تؤثر تأثيراً كبيراً على مستقبل التجارة الدولية وبالتالى على اقتصاديات الدول الأعضاء والذى يبلغ عددهم حوالى ١٢١ دولة، ومن أهم النتائج التى تم التوصل إليها إنشاء منظمة التجارة الدولية (World Trade Organization) لتحل محل الجات وسوف تكون لها قوة أكبر فى تسيير التجارة الدولية مقارنة بهيئة الجات هذا بالإضافة إلى تعديل كثير من مواد اتفاقية الجات، وكذلك تم التطرق إلى موضوعات جديدة فى تلك الجولة من أهمها إدخال مجال الخدمات فى التجارة الدولية وخصوصاً أن نسبة الخدمات فى التجارة الدولية أصبحت كبيرة وأخذت فى التنامى فى السنوات الأخيرة. وكذلك تم الاتفاق على الحماية الفكرية (Trade Related intellectual Property). ومقاييس الاستمارة المستعملة المتعلقة بالتجارة (Trade Related investment measures).

أما بالنسبة للدول التى وقعت على نتائج جولة أورجواى فهى:-

١ - انجولا
٢ - انتجوا وباربودا
٣ - الأرجنتين
٤ - استراليا
٥ - النمسا
٦ - البرازيل
٧ - الكاميرون
٨ - بنجلادش

٩ ـ باربادوس

١٠ ـ بلجيكا

١١ ـ بيلزى

١٢ ـ بنين

١٣ ـ بوكيفيا

١٤ ـ بوتسوانا

١٥ ـ بوروني

١٦ ـ بوروندى

١٧ ـ كندا

١٨ ـ جمهورية أفريقيا الوسطى

١٩ ـ شيلى

٢٠ ـ كولومبيا

٢١ ـ الكونجو

٢٢ ـ كوستاريكا

٢٣ ـ ساحل العاج

٢٤ ـ كوبا

٢٥ ـ قبرص

٢٦ ـ جمهورية التشيك

٢٧ ـ الدنمارك

٢٨ ـ جمهورية الدومنيكان

٢٩ ـ السلفادور

٣٠ ـ المجموعة الأوروبية (European Communities)

٣١ ـ فيجى

٣٢ ـ فنلندا

٣٣ ـ فرنسا

٣٤ ـ الجابون

٣٥ ـ المانيا

٣٦ ـ غانا

٣٧ ـ اليونان

٣٨ ـ جواتامالا

٣٩ ـ غينيا بيساو

٤٠ ـ هندوراس

٤١ ـ هونج كونج

٤٢ ـ المجر

٤٣ ـ ايلاندا

٤٤ ـ الهند

٤٥ ـ اندونيسيا

٤٦ ـ ايرلندا

٤٧ ـ اسرائيل

٤٨ ـ ايطاليا

٤٩ ـ جامايكا

٥٠ ـ اليابان

٥١ ـ كينيا

٥٢ ـ جمهورية كوريا (الجنوبية)

٥٣ ـ ليشتينستين

٥٤ ـ لوكسمبورج

٥٥ ـ ماكاو

٥٦ ـ مدغشقر

٥٧ ـ مالاوى

٥٨ ـ ماليزيا

٥٩ ـ مالى
٦٠ ـ مالطا
٦١ ـ موريشيوس
٦٢ ـ المكسيك
٦٣ ـ موزمبيق
٦٤ ـ مينامار
٦٥ ـ ناميبيا
٦٦ ـ هولندا
٦٧ ـ نيوزيلندا
٦٨ ـ نيكاراجوا
٦٩ ـ النيجر
٧٠ ـ نيجيريا
٧١ ـ النرويج
٧٢ ـ باكستان
٧٣ ـ باراجواى
٧٤ ـ بيرو
٧٥ ـ الفلبين
٧٦ ـ بولندا
٧٧ ـ البرتغال
٧٨ ـ رومانيا
٧٩ ـ سانت لوكيا
٨٠ ـ السنغال
٨١ ـ سنغافوره
٨٢ ـ جمهورية السلوفاك
٨٣ ـ جنوب أفريقيا

٨٤ ـ اسبانيا

٨٥ ـ سيريلانكا

٨٦ ـ السويد

٨٧ ـ سويسرا

٨٨ ـ تنزانيا

٨٩ ـ تايلاند

٩٠ ـ ترينداد وتوباجو

٩١ ـ تركيا

٩٢ ـ أوغندا

٩٣ ـ المملكة المتحدة

٩٤ ـ الولايات المتحدة

٩٥ ـ اورجواى

٩٦ ـ فنزويلا

٩٧ ـ زائير

٩٨ ـ زامبيا

٩٩ ـ زيمبابوى

الدول العربية

١٠٠ ـ الامارات العربية المتحدة

١٠١ ـ البحرين

١٠٢ ـ الجزائر

١٠٣ ـ الكويت

١٠٤ ـ المغرب

١٠٥ ـ تونس

١٠٦ ـ مصر

١٠٧ ـ قطر

.. هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الدول التى انضمت إلى الجات بعد توقيع اتفاقية جولة أورجواى فى مراكش.

كان من المفترض أن تبدأ جولة اورجواى فى عام ١٩٨٢؛ ولكن نظراً للظروف الاقتصادية غير المواتية التى شهدتها معظم الدول الأعضاء فى الجات - بالاضافة إلى ظهور نزعة الحماية التجارية - فقد أدت إلى تأخرها لمدة أربع سنوات، حيث تم عقدها فى عام ١٩٨٦، ولم تكن مفاوضات تلك الجولة يسيرة ولكن اكتنفها العديد من المشاكل التى أدت إلى اعتقاد البعض بأن جولة أورجواى سيكون مآلها الفشل، ولكن تم التغلب على تلك المشاكل وتم توقيع اتفاقية جولة اورجواى فى منتصف شهر ديسمبر من عام ١٩٩٣.

فى هذا الجزء من الدراسة سوف نشير إلى الظروف الاقتصادية وخصوصا تلك المتعلقة بالتجارة الدولية قبل بدء جولة أورجواى؛ نظراً لأنها كانت المحرك الرئيسى لمناقشات الجولة، ثم بعد ذلك سوف نتطرق إلى أهداف الجولة ونتائجها وتقييمها.

بعد انتهاء جولة طوكيو فى عام ١٩٧٩، شهد الاقتصاد العالمى وخصوصاً خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٣) حالة من الركود التضخمى (Stagflation) وهى حالة تتميز بارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة فى آن واحد وبالتالى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى وقد تبنت دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) سياسات انكماشية انعكست على معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى، حيث كانت تلك المعدلات متواضعة خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٢) بلغت حوالى ١.٣٪ فى عام ١٩٨١ و٠.٣٪ فى عام ١٩٨٢. ويبدو تواضع معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى عامى ١٩٨١، ١٩٨٢ عند مقارنته بالمتوسط السنوى لنفس المعدل خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٣) حيث بلغ ٤.٧٪ وبلغ خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٩) حوالى ٢.٣٪.

أثبت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو

الناتج المحلى الاجمالى ومعدل نمو التجارة الدولية، بمعنى أن زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى تؤدى إلى زيادة معدل نمو التجارة الدولية والعكس صحيح، وقد ثبتت صحة تلك الدراسات عند النظر إلى معدلات نمو التجارة الدولية حيث انخفضت إلى ٥.١٪ فى عام ١٩٨٠، وصفر٪ فى عام ١٩٨١ وحققت معدلاً سالباً فى عام ١٩٨٢ بلغ ٢٪. هذا بينما بلغ المتوسط السنوى لمعدل نمو التجارة ٥٪ خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٧٩).

أدت المشاكل الاقتصادية التى شهدها الاقتصاد العالمى خلال فترة ما بعد انتهاء جولة طوكيو وقبل بدء جولة أورجواى - والتى تمثلت فى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة وأزمة النفط وأزمة الديون الخارجية للدول النامية والتى بدأت فى الظهور فى عام ١٩٨٢ عندما تعثرت المكسيك فى سداد ديونها - إلى ارتفاع أصوات المنادين بالحماية التجارية، وخصوصاً فى الدول المتقدمة، ومن ثم لجأت دول كثيرة من الدول الصناعية إلى تبنى سياسات الحماية التجارية من خلال العوائق أو الحواجز غير الجمركية (Non- Tariff Barriers) وليس من خلال التعريفات الجمركية التى تقلصت بصورة ملحوظة فى جولات الجات السابقة.

اعتباراً من عام ١٩٨١ اتخذ العديد من الدول وخصوصا الدول - المتقدمة - العديد من إجراءات الحماية التجارية وخصوصاً فى قطاعى الصناعة والزراعة، وكانت تلك من أهم محاور مناقشات جولة أورجواى.

فى ضوء الظروف السابق الإشارة إليها والمتمثلة فى تردى معدلات الأداء الاقتصادى فى معظم دول العالم وظهور وتبنى سياسات الحماية التجارية والاختلافات بين الدول فيما يتعلق بتلك السياسات تأخر البدء فى جولة اورجواى لمدة أربع سنوات من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٦.

بدأت جولة أورجواى - وهى جولة مفاوضات الجات الثامنة - فى مدينة بونتاديل استا فى اورجواى فى سبتمبر ١٩٨٦، وقد كان مخططاً لهذه الجولة أن تستمر أربع

سنوات ولكن يلاحظ أنه قد انقضى سبعة أعوام حتى انتهت الجولة وقد أعلن البيان الوزارى للمفاوضين فى جولة اورجواى أن مفاوضات هذه الجولة يجب أن تشمل جانبين رئيسيين، هما الأمور المتعلقة بالتجارة الدولية فى السلع والأمور المتعلقة بالتجارة الدولية فى مجال الخدمات. وفيما يلى سوف نقدم تطورات جولة الجات حتى تم الموافقة عليها.

بالنسبة للجانب الأول وهى الأمور المتعلقة بالتجارة الدولية فى السلع، فقد أشار البيان إلى أن المفاوضات يجب أن تحرز تقدماً فى مجال تحرير وزيادة التجارة الدولية على مستوى العالم بما يؤدى إلى نفع جميع الدول وبصفة خاصة الدول النامية ونص البيان أيضاً على أنه يجب على الدول المتفاوضة أن تعمل على خفض التعاريف الجمركية وإزالة العوائق التى تقف فى طريق التجارة الدولية.

أوضح البيان الوزارى عند بدء مفاوضات جولة اورجواى أن هناك أموراً عديدة سوف تتطرق إليها المفاوضات، حيث إنها لن تقتصر على التجارة فى السلع المصنعة فقط، ولكنها سوف تشمل أيضاً تجارة السلع والمنتجات الزراعية بالإضافة إلى مناقشة أمور جديدة مثل حقوق النشر والتأليف ودور الاستثمار الأجنبى والقواعد المحددة له.

كذلك أشار البيان إلى أن المفاوضات يجب أن تركز على دعم وتقوية دور الجات فى مجال التجارة العالمية وتقوية دعائم التعاون التجارى الدولى بين الأعضاء وخصوصاً فى مجال السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الأخرى المتعلقة بها. مثل السياسات الاقتصادية المتعلقة بالنمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية وكذلك أشار البيان إلى أن الدول الأعضاء يجب أن تواصل مجهوداتها لتحسين وتطوير النظام النقدى الدولى والعمل على زيادة التدفقات المالية والاستثمار فى الدول النامية.

وأشار البيان أيضاً إلى أهمية إزالة العوائق من وجه صادرات الدول النامية سواء كانت هذه العوائق تعاريف جمركية أو غيرها. والهدف من ذلك هو تشجيع الدول

النامية على زيادة صادراتها والتى تعتبر المصدر الرئيسى للعملات الأجنبية التى يعانى كثير من الدول النامية من قلتها وعدم كفايتها لسداد التزاماتها الخارجية. مثل سداد قيمة مستورداتها أو سداد ديونها الخارجية هذا بالإضافة إلى أن زيادة الصادرات تؤدى إلى زيادة معدلات التوظف وانخفاض معدلات البطالة وزيادة الناتج المحلى الاجمالى ومعدلات النمو الاقتصادى.

من الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت دوراً هاماً فى العمل على نجاح جولة أورجواى، ولعل من أهم الأسباب التى دفعت أمريكا على هذا هو ما ورد فى مذكرات جيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق (فى عهد الرئيس جورج بوش) حيث قال: لقد تبنينا (الجات) لكى لا تقود أوروبا الاقتصاد العالمى، ونورد فيما يلى ذلك الجزء من مذكراته:

إن الثورة الجيوستراتيجية التى شهدتها خلال وجودى على رأس وزارة الخارجية تزامنت مع ثورة اقتصادية موازية، وقد كانت لنا مصالح واسعة ما ستتمخض عنه، ولكن ليس ثمة من رهان على النتائج، بل تساؤل حول مكان الرهان والكيفية التى سنضع فيها رهاناتنا الجديدة.

والحقيقة أن «أين» كان سؤالاً أوضح من «كيف». فأوروبا الغربية وشرق آسيا منطقتان تتمتعان بأهمية خطيرة، واقتصادنا واقتصاد هاتين المنطقتين ينتجان ثلاثة أرباع الإنتاج فى العالم كله، كما أن أمريكا اللاتينية تمثل بدورها أولوية واضحة، فهى قريبة منا جغرافيا ويبلغ عدد سكانها ٤٥٠ مليون نسمة.. وبسبب الاصلاحات السياسية والاقتصادية التى تشهدها تلك القارة، فإنها أصبحت تمثل بالنسبة للبضائع الأمريكية سوقاً تتزايد جاذبيتها باستمرار.. هذا بالاضافة إلى الخدمات والاستثمارات.

ولكن كيف؟ من الواضح أن تعامل كل بلد مع البلد الآخر على حدة - بيننا وبين شركائنا التجاريين - لم يلبث أن أصبح جزءاً هاماً من استراتيجيتنا، وهكذا قامت

الولايات المتحدة خلال وجودى فى الخارجية بالتفاوض بشأن عشرات الاتفاقيات الثنائية التى حررت التجارة والاستثمارات فى الاتجاهين. إلا أنه كان من الضرورى أيضاً أن تستكمل المفاوضات التى بدأت فى الفترة الثانية من رئاسة ريجان: لعقد اتفاقيات تجارية جديدة ومتعددة الأطراف بموجب الاتفاقية العامة الخاصة بالتعريفة الجمركية والتجارة GATT، ولا ريب فى أن المزيد من التحرر من القيود هو فى مصلحة الولايات المتحدة الدولة المصدرة العظمى فى العالم.

ولكن ثمة سبباً آخر قاهراً كان يدعونا للإسراع فى التوقيع على اتفاقية «الجات» GATT، ونعنى به خطر تفتت العالم إلى كتل تجارية اقليمية تقودها المجموعة الأوروبية، إذن فاتفاقية «الجات» وحدها هى القمينة بألا تقوم المجموعات الاقليمية باستبعاد الآخرين، بما فى ذلك الولايات المتحدة نفسها.

وكنت كذلك مقتنعاً أنه بوسعنا تعزيز مصالحنا الاقتصادية عن طريق زيادة حجم وجودنا وتعزيز نفوذنا، بل إنها قادرة على المساعدة فى وضع أسس التعاون الاقتصادى، فالمسائل تظهر ثم تغيب، إلا أن المؤسسات تبقى، وهذا ما يعرفه جيداً جيل القادة الأمريكيين العظام الذين وضعوا مسار السياسة الأمريكية لفترة ما بعد الحرب فى أواخر الأربعينات. لقد كان الرجال من أمثال ترومان واتشيسون ـ على الرغم من أننا ننسى هذه الحقيقة أحياناً ـ بناة مؤسسات قبل كل شىء، فهم الذين أنشأوا حلف شمال الاطلسى والمؤسسات الأمنية الأخرى التى لم تلبث أن انتصرت لنفسها، والبنك الدولى، وصندوق الدولى، وهى مؤسسات استطاعت أن تحقق لدول العالم الحر رخاء لا مثيل له، خلال العقود التى اعقبت الحرب العالمية الثانية.

أما رونالد ريجان فكان يحلم بسوق أمريكية شمالية مشتركة توحد بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وقد أمكن تحقيق نصف ذلك الحلم مع التوصل فى عام ١٩٨٨ إلى اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا، غير أن الوقت لم يحن بعد للتوصل إلى اتفاقية مع المكسيك.. هذا على الرغم من أن المكسيك شرعت فى عهد الرئيس دى لامدريد، بالابتعاد عن الفوضى الاقتصادية نحو الأسواق الحرة، وقد عملت مع بعض خبراء الاقتصاد على حل مشكلة ديون المكسيك فى فترة الثمانينات.

فتبين أن المزيد من عمليات تحرير الاقتصاد المكسيكى كان مطلوباً، والأهم من ذلك أنه كان من الضرورى فى ضوء الحساسية السياسية التى تشعر بها المكسيك تجاه الولايات المتحدة، أن تأتى المبادرة الحقيقية بالنسبة لتحرير التجارة من المكسيكيين أنفسهم. إننا قادرون على تمهيد الطريق، ولكن على المكسيك أن تقوم بالخطوة الأولى.

ومنذ مستهل عهد إدارة بوش كان تحسين العلاقات مع المكسيك جزءاً من استراتيجية أوسع، اشتملت على تحقيق تقدم فى التوصل إلى حل سلمى للنزاعات فى أمريكا الوسطى، ومساعدة امريكا اللاتينية على التحرر من اعباء الديون الملقاة على عاتقها، واصلاح اقتصادياتها.

والحال أن الإدارة تحركت بسرعة على الجبهة الاقتصادية، وخلال الفترة الانتقالية وبدايات عام ١٩٨٩ عملت مع برنت سكوكروفت وآلان جرينسبان مدير الاحتياطى الفيدرالى. ونك برادى، على وضع خطة استهدفت تخفيف أعباء الديون عن العالم الثالث وبخاصة أمريكا اللاتينية. وقد كانت خطة برادى التى أعلن عنها فى مارس، تختلف من حيث التفاصيل عن الاستراتيجية التى اتبعناها فى ظل إدارة ريجان. وهى التى أطلق عليها «خطة بيكر».. وتم بموجبها تمديد آجال الديون الراهنة وتقديم قروض إضافية، كانت الخطة الجديدة تصر على إلغاء الديون، إلا أن الخطتين كانتا مع ذلك تشتركان فى أنهما ربطتا إلغاء الديون بالإصلاح، وفى شهر أغسطس قامت المكسيك بالتفاوض على برنامج للإعفاء من الديون بموجب خطة برادى، ولم تلبث دول أخرى فى أمريكا اللاتينية أن حذت حذوها.

وفى عام ١٩٩٠ أصبحت عملية التحرر الاقتصادى، على الرغم مما اعتراها من نواقص، معتمدة فى منطقة تبدأ من ريو جراند إلى تييرا ديل فويجو، وقد كان هذا بمثابة فرصة مزدوجة للولايات المتحدة، فبتأييدنا حركة الإصلاح الاقتصادى نستطيع دعم أهدافنا السياسية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والديمقراطية فى منطقة لم تعرف أياً منها، وفى الوقت نفسه يمكننا فتح أسواق جديدة أمام الصادرات والاستثمارات الأمريكية.

الفصل الخامس

دخول السوق

يعنى دخول السوق (market access) التفاوض بشأن تسهيل عمليات التبادل التجارى بين الدول الأعضاء فى الجات بشأن بعض السلع من خلال إلغاء أو تخفيف القيود التجارية، سواء كانت تعاريف جمركية أو العوائق التجارية الأخرى، وقد كان التركيز فى جولة أورجواى منصباً على تسهيل التبادل التجارى فى المحاصيل والمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، وكانت المفاوضات بخصوص تلك السلع شاقة ومتعسرة. أما بالنسية لباقى السلع التى تمت مناقشتها فكانت تتعلق بالسلع المصنعة ومنتجات الموارد الطبيعية، وكانت مناقشتها سهلة ولم يحدث حولها خلاف.

فى هذا الجزء سوف نتناول المفاوضات والنتائج التى توصلت اليها جولة أورجواى فيما يتعلق بالمحاصيل والمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس بشىء من التفصيل، بينما نتناول السلع الأخرى بشىء من الإيجاز.

المنتجات الزراعية

اهتم البيان الوزارى اهتماماً كبيراً بمجال التجارة الدولية فيما يتعلق بالحاصلات والمنتجات الزراعية، حيث إن البيان قد دعا الدول المعنية وخصوصاً المصدرة للحاصلات والمنتجات الزراعية إلى العمل على إزالة العوائق التى تقف فى وجه التجارة الدولية فى هذه المنتجات، والغرض الرئيسى من اهتمام مفاوضات الجات بالحاصلات والمنتجات الزراعية أن سوق هذه المنتجات يعتبر من الأسواق التى يكتنفها الكثير من الغموض وحالات عدم التاكد، سواء من حيث الكمية المعروضة منها والتى تتاثر كثيراً بالظروف الطبيعية مثل البرودة... الخ...، ولذا فإن المفاوضات كما كان محدداً لها فى جدول الأعمال تركز على جانب المنتجات الزراعية والعمل على تحرير تجارتها وإخضاعها لإشراف الجات، ولكن كما يلاحظ فإن موضوع المنتجات

الزراعية يعتبر هو موضوع الخلاف الرئيسى بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية والدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا من ناحية أخرى، وقد نتجت عن هذا الخلاف آثار سلبية على العلاقة الاقتصادية بين دول المجموعة الأوروبية.

بعد انتهاء الحرب الباردة ـ بانهيار الاتحاد السوفيتى ـ بدأت الحرب التجارية تطفو على السطح بين دول حلف الأطلنطى، حيث إن الشكوك مازالت قائمة فى مدى إمكانية التوصل إلى حلول ترضى جميع الأطراف وتساعد على ازدهار التجارة الدولية.

دار محور النزاع أو الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والمجموعة الأوروبية وبصفة خاصة فرنسا من جهة أخرى فى مفاوضات جولة أورجواى التى تنظمها الجات حول الحاصلات الزراعية، ومنتجاتها وخصوصاً الزيوت النباتية ومصدر هذا الخلاف هو الدعم الذى تقدمه مجموعة الدول الأوروبية وخاصة فرنسا لمزارعيها، ويؤدى هذا الدعم بطبيعة الحال إلى زيادة القدرة التنافسية لدول المجموعة الأوروبية فى مجال صادراتها من المنتجات الزراعية وبالتالى فإنه يؤثر سلباً على الصادرات الأمريكية من تلك المنتجات، وحتى يمكننا معرفة أسباب الخلاف فسوف نتطرق إلى الموقف الأمريكى والموقف الأوروبى كل على حده وبشىء من التفصيل المناسب.

اتضح الموقف الأمريكى فى المفاوضات الأخيرة التى تجرى فى جولة اورجواى على لسان ممثلة التجارة الأمريكية فى المفاوضات كارلا هيلز عندما أعلنت أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تفرض تعريفات جمركية تصل إلى ٢٠٠٪ على بعض المنتجات الزراعية وبصفة خاصة الزيوت النباتية، وذلك إذا ما استمرت دول المجموعة الأوروبية فى تقديم دعمها للمزارعين والذى يبلغ حوالى ٣٤ مليار دولار سنويا، حيث إن ذلك الدعم يؤدى الى الإضرار بالصادرات الأمريكية من تلك المنتجات، وتطالب الولايات المتحدة الأمريكية دول المجموعة الأوروبية بإلغاء هذا الدعم بحلول عام ٢٠٠٠، ولكن ترى دول المجموعة الأوروبية أنه يستحيل إلغاء هذا الدعم كلياً، ولكن من

الممكن أن يتم تخفيض هذا الدعم تدريجياً على مدار سنوات طويلة ولا يمكن إلغاؤه تماماً لاعتبارات تتعلق بمصالح ١١ مليون مزارع أوروبى.

كان الموقف الأوروبى أشد حساسية من الموقف الأمريكى، حيث إن هناك بعض الاختلافات في وجهات النظر فى مسيرة المجموعة ويعتقد البعض أنها قد تؤثر على معاهدة ماستريخت، حيث ظهرت اختلافات فى وجهات النظر بين دول المجموعة، حيث تقف فرنسا موقفاً متشدداً فى مجال دعم منتجاتها الزراعية وأنه لا يمكنها إلغاؤه: نظراً لأن الحكومة الفرنسية تواجه ضغوطاً داخلية من قبيل المزارعين تتمثل فى المطالبة بعدم تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بدعم الصادرات الفرنسية من الحبوب ويؤيد فرنسا فى موقفها كل من ايرلندا وبلجيكا واسبانيا فى أنه يجب اتخاذ إجراءات مماثلة فى مواجهة الصادرات الأمريكية، بينما ترى كل من بريطانيا وألمانيا أنه يجب التوصل إلى حل يرضى جميع الأطراف عن طريق مواصلة التفاوض.

أدت تلك الاختلافات فى وجهات نظر دول المجموعة الأوروبية إلى تعرض فرنسا إلى ضغوط أوروبية تطالبها بأن تكون أكثر مرونة فى المفاوضات حتى يمكن تجنب نشوب حرب تجارية تؤدى إلى زيادة حالة الركود الاقتصادى التى يعانى منها العالم فى الوقت الراهن وتضر أيضاً بعلاقات دول المجموعة الأوروبية بالولايات المتحدة الأمريكية.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هى التى تطالب بإلغاء الدعم الزراعى الذى تقدمه دول المجموعة الأوروبية لمزارعيها، ولكن ساندت دول مجموعة كيرنز من مصدرى المنتجات الزراعية (تتكون مجموعة كيرنز من الأرجنتين واستراليا وأندونيسيا وأورجواى والبرازيل وتايلاند وشيلي والفلبين وفيجى وكندا وكولومبيا وماليزيا ونيوزيلندا والمجر) الولايات المتحدة الأمريكية فى مطالبها.

طالبت الولايات المتحدة الأمريكية - تساندها دول مجموعة الكيرنز - بخفض دعم صادرات المحاصيل والمنتجات الزراعية التى تقدمها الدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا بنسبة ٩٠٪ على مراحل تنتهى فى عام ٢٠٠٠، وأن يكون خفض دعم الصادرات

مصحوباً بخفض دعم الأسعار داخلياً مع العمل على تقليص الحواجز أمام واردات تلك الدول من المحاصيل والمنتجات الزراعية، ومن الجدير بالذكر أن سياسة دعم الصادرات الزراعية ودعم الأسعار داخلياً وفرض الحواجز أمام الواردات التى انتهجتها دول المجموعة الأوروبية، قد أدت إلى زيادة صادراتها من المحاصيل والمنتجات الزراعية خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٨) من ٢٤٪ إلى ٣٦٪ من إجمالى الصادرات العالمية للمحاصيل والمنتجات الزراعية، وقد كان ذلك على حساب صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة الكيرنز التى انخفضت إلى ٣٨٪ من إجمالى الصادرات العالمية من المحاصيل والمنتجات الزراعية. وبذا أصبحت السياسة الزراعية التى تبنتها المجموعة الأوروبية مصدر قلق يهدد مستقبل صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة الكيرنز.

تمثلت وجهة نظر دول المجموعة الأوروبية ومعها بعض الدول مثل اليابان وسويسرا فى ضرورة تخفيض دعم الصادرات الزراعية بنسبة ٣٠٪ عن مستواها فى عام ١٩٨٦ خلال فترة ١٠ سنوات، وهذا التخفيض سوف يؤدى إلى خفض الفجوة بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية، على أن يظل مستوى الأسعار المحلية فى حماية بعض التفضيلات الأوروبية، واحتياطياً متغيراً للحماية من تقلبات أسعار الصرف والتغيرات فى أسعار السوق العالمية، هذا بالإضافة إلى زيادة بعض الحواجز التجارية غير التعريفات الجمركية لحماية بعض المنتجات وخصوصاً البذور الزيتية.

لم تلق مقترحات دول المجموعة الأوروبية قبولاً من الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة الكيرنز، وفى ضوء الاختلاف الحاد فى وجهات النظر بين الطرفين، توقفت المفاوضات فى ديسمبر ١٩٩٠، ثم استؤنفت المفاوضات بعد ذلك؛ لتقريب وجهات النظر ومحاولة الوصول إلى حل وسط يقبل به جميع الأطراف.

قبل انتهاء جولة أورجواى بحوالى شهر، توصل الطرفان إلى حل وسط لمشكلة الصادرات الزراعية من خلال اتفاق بلير هاوس فى نوفمبر ١٩٩٢. وتضمن الاتفاق قيام دول المجموعة الأوروبية بخفض الدعم الذى تقدمه لقطاع الزراعة لأقل من

المستويات التى حددتها اتفاقية السياسة الزراعية المشتركة لدول المجموعة الأوروبية.

.. اما بالنسبة لأهم نتائج جولة أورجواى فى مجال المحاصيل والمنتجات الزراعية يمكن تلخيصها فيما يلى:

- تقوية وتحرير التجارة الدولية فى المحاصيل والمنتجات الزراعية، وتم الاتفاق على أن يكون تحرير التجارة الدولية فى قطاع الزراعة تدريجياً على أن يتم هذا التحرير خلال فترة ٦ سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، و ١٠ سنوات بالنسبة للدول النامية، وأن يتم إلغاء العوائق التجارية المختلفة بحيث تقتصر على التعريفات الجمركية فقط.

- خفض الدعم الذى يقدم إلى الصادرات الزراعية فى الدول المتقدمة بنسبة ٣٦٪ من القيمة و ٢١٪ من الحجم خلال فترة التنفيذ، وأن يتم خفض الدعم الذى تقدمه الدول النامية إلى الصادرات الزراعية بنسبة ٢٤٪ خلال فترة التنفيذ (٦ سنوات بالنسبة للدول الصناعية و ١٠ سنوات بالنسبة للدولة النامية). على أن تطبق هذه التخفيضات على كل منتج على حده، أو مجموعة من المحاصيل والمنتجات الزراعية وليس على مستويات السلع الزراعية بأكملها.

- خفض التعريفات الجمركية على المحاصيل والمنتجات الزراعية بمتوسط ٣٦٪ بالنسبة للدول المتقدمة وذلك خلال فترة ٦ سنوات، باعتبار سنوات الأساس (١٩٨٦ - ١٩٨٨) وهناك بعض الحالات الاستثنائية من مستويات هذه التخفيضات، منها حالة ما إذا كانت الواردات من المحاصيل والمنتجات الزراعية تعادل ٤٪ على الأقل من الاستهلاك المحلى للدولة المعنية من تلك السلع، مع ضمان زيادة سنوية فى هذه الواردات تصل إلى ٠.٨٪ سنوياً، على أن تصل إلى ٨٪ من الاستهلاك المحلى بنهاية فترة التنفيذ.

- ضمان حد أدنى لفتح الأسواق للواردات من المحاصيل والمنتجات الزراعية من خلال حصص التعريفات (Tariff Quotas) بالنسبة للدول التى لم تبلغ وارداتها من تلك السلع ٥٪ من الاستهلاك المحلى لهذه السلع، وإذا كانت نسبة الواردات من تلك السلع أقل من ٣٪ فى الفترة (١٩٨٦ - ١٩٨٨)، فإن على الدولة المعنية أن تضمن زيادة

وارداتها بنسبة ٥٪ على الأقل من الاستهلاك المحلى خلال فترة التنفيذ. أما فى حالة ما إذا كانت واردات الدولة من تلك السلع أكبر من ٥٪ من الاستهلاك المحلى، فإن على الدولة المحافظة على ذلك المستوى (Domestic Supports) وهو الدعم الذى لا يوجه إلى الصادرات من المحاصيل والمنتجات الزراعية بنسبة ٢٠٪ (من فترة الأساس ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨) خلال فترة التطبيق، وفى حالة ما إذا كان الدعم الداخلى أو المحلى أقل من ٥٪ فإن الدولة لا تلتزم بتطبيق أية تخفيضات.

ـ أعطت جولة أورجواى بعض المزايا أو التفضيلات للدول النامية، ومن أهم تلك المزايا ما يلى:

ـ إعطاء الدول النامية ميزة أفضل فى حجم تخفيضات التعريفات الجمركية والدعم المقدم للصادرات الزراعية والدعم المحلى أو الداخلى، حيث يبلغ معدل التخفيضات للدول النامية ثلثى التخفيضات المقررة بالنسبة للدول المتقدمة. ولا تقتصر الميزة التى أعطيت للدول النامية على حجم التخفيضات فقط، ولكن أيضا بالنسبة للفترة التى يجب أن يتم فيها تنفيذ هذه التخفيضات، حيث حددت بـ ١٠ سنوات مقابل ٦ سنوات للدول المتقدمة.

ومن الجدير بالذكر أن نتائج جولة أورجواى قد أعطت ميزة تفضيلية بالنسبة للدول النامية منخفضة الداخل، حيث أعفتها من تلك التخفيضات بصورة كاملة.

ـ تستثنى المساعدة الغذائية (Food aid) من اتفاقية دعم الصادرات بشرط أن تكون المساعدات غير مقدمة بغرض تدعيم الصادرات، وأن تكون تلك المساعدات محددة فى إطار الأسس العامة للفاو.

المنسوجات والملابس

كان موضوع التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس من أكثر الموضوعات إثارة للجدل والخلاف بين الدول المتقدمة وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية والدول النامية وخصوصاً الهند من ناحية أخرى. ويرجع مصدر الخلاف إلى أن التجارة الدولية فى المنسوجات تخضع لنظام الحصص الثنائية التى يتم الاتفاق عليها

بين الأطراف المعنية، وذلك فى ضوء اتفاقية الألياف المتعددة (Multifiber Arrange-ment). من الجدير بالذكر أن حوالى ٥٠٪ من التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس خاضعة لاتفاقية الألياف المتعددة والذى يمثل تعارضا مع اتفاقية الجات، وذلك لوجود مبدأ التمييز فى الأولى وعدم التمييز فى الثانية، وحيث إن الدول النامية تعتمد بدرجة كبيرة على تجارة المنسوجات والملابس، حيث تمثل صادراتها من تلك السلع حوالى ٤٠٪ من صادراتها الصناعية، وهو يمثل قدراً كبيراً من دخلها الوطنى من التجارة الدولية، لذا فقد أصرت الدول النامية على أن تتم مناقشة التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس فى جولة أورجواى، واقترحت أن يتم إلغاء تدريجى لاتفاقية الألياف المتعددة، نظراً لأثرها السلبى على تجارة الدول النامية.

ونظراً لأهمية تجارة المنسوجات والملابس بالنسبة للدول النامية من ناحية، وكونها مستثناة أو خارجة عن حظيرة الجات من ناحية أخرى، فإنه من المفضل الإشارة الى تطور سياسة التجارة الدولية لهذه السلع مع الإشارة إلى اتفاقية الألياف المتعددة باعتبارها مازالت سارية المفعول وكانت محل خلاف جوهرى بين الدول المتقدمة والدول النامية.

تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٦١ بطلب إلى الجات لإجراء مفاوضات تتعلق بتجارة المنسوجات لفترة قصيرة، وفى عام ١٩٦٢ تم استبدال الاتفاق قصير الأجل إلى اتفاق طويل الأجل للتجارة الدولية فى المنسوجات القطنية يغطى فترة عشر سنوات، وعلى الرغم من هذا الاتفاق تم تحت مظلة الجات بما يعنى أنه اتفاق متعدد الأطراف إلا أنه تم الاتفاق على أن تكون تجارة المنسوجات القطنية خاضعة للاتفاقيات الثنائية بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة عن طريق نظام الحصص، وكذلك سمحت الاتفاقية بفرض حصص من جانب واحد دون عقوبة فى بعض الحالات.

استمر العمل باتفاقية المنسوجات القطنية حتى عام ١٩٧٤، حيث أخذ إنتاج الألياف الصناعية فى الازدياد المطرد، ولم تكن التجارة الدولية لهذه الألياف محل قيود فى

التجارة الدولية، وبالتالى أصبحت مصدر تهديد للمنسوجات القطنية، وفى عام ١٩٧٤ تم اتفاق الجات على اتفاق الألياف المتعددة لتحل محل اتفاقية المنسوجات القطنية، ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لديها الرغبة فى توسيع نطاق الاتفاقية ليشمل الألياف المتعددة (الطبيعية والصناعية)، ولذا فقد قدمت الولايات المتحدة تنازلات متعلقة بالقيود الكمية التى تفرضها على وارداتها من المنسوجات. وقد نصت الاتفاقية على حد أدنى من نمو الواردات من الألياف المتعددة بنسبة ٦٪ سنوياً وعلى مرونة أكبر فى التفاوض على اتفاقيات ثنائية لتحديد الحصص بين الأطراف المعنية، وعلى حق الدولة المصدرة فى تحويل الحصص فيما بين فئات السلع وبين السنوات المختلفة، كما تم إنشاء مجلس للرقابة على المنسوجات من قبل الجات للإشراف على تطبيق الاتفاق والتحكيم فى المنازعات. وقد استمر العمل بهذه الاتفاقية خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧).

تم إجراء تعديل على الاتفاقية السابقة فى عام ١٩٧٨ بسبب طلب بريطانيا وفرنسا إجراء مزيد من القيود على تجارة الألياف بعد أن زادت وارداتها من الألياف بنسبة ٢١٪ خلال الفترة من عام (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) وأدى ذلك إلى انخفاض العمالة فى قطاع المنسوجات فى دول المجموعة الأوروبية بنسبة ١٦٪ فى نفس الفترة. وقد تمثل التعديل فى الاتفاقية أو ما يطلق عليه (الترتيب الثانى) فى السماح بإجراء مزيد من القيود بالنسبة للحصص. واستغلت دول المجموعة الأوروبية تلك الترتيبات وخفضت من حصص الألياف بصورة ملحوظة. ومن الجدير بالذكر أن الأمر لم يقتصر على دول المجموعة الأوروبية فحسب، ولكن حذت كثير من الدول المتقدمة حذو دول المجموعة الأوروبية مما أثر بدرجة كبيرة على صادرات الدول النامية من الألياف. وقد استمر العمل بهذه الترتيبات خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨١).

وفى عام ١٩٨٢ تمت إضافة قيود أخرى على اتفاقية الألياف. وظهر ما يسمى بنظام تحت الطلب وخصوصاً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. ويعمل نظام تحت الطلب على الحد من إمكانيات قيام المصدرين الجدد بالتصدير وكذلك يسمح بتقييد

الصادرات غير المشمولة بأى اتفاق ثنائي محدد. ومن الجدير بالذكر أن القيود التى تم فرضها منذ عام أو ما يسمى (بالترتيب الثالث) تسببت فى حدوث أضرار خصوصاً بالنسبة للدول النامية التى لديها صناعة المنسوجات ناشئة وتحاول أن تدخل مجال التصدير. واستمر العمل باتفاقية الألياف المتعددة متضمنة ترتيبها الثالث خلال الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦).

على الرغم من القيود أو الترتيبات السابق الاشارة إليها، إلا أن صادرات المنسوجات والملابس إلى الدول الصناعية أخذت فى التزايد. ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية الألياف المتعدده لم تشمل جميع الألياف، ولذا فإن الترتيب الرابع والذى تم اتخاذه فى عام ١٩٨٦ أضاف الألياف التى لم تكن متضمنة فى الاتفاقية مثل الحرير والكتان والجات وذلك بغرض سد منافذ التسرب التى سمحت للواردات من المنسوجات والملابس بأن تنمو فى ظل الترتيبات السابقة.

خلال جولة اورجواى، حدث خلاف بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية، حيث طالبت الهند بإلغاء اتفاقية الألياف المتعددة في خلال خمس سنوات، بينما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بإلغائها فى خلال ١٥ سنة. وقد كانت أهم النتائج التى توصلت إليها جولة اورجواى فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس هى إلغاء اتفاق أو ترتيبات الألياف المتعددة المعمول بها حالياً (نظام الحصص الثنائية) وضمها إلى الاتفاقية او الترتيبات متعددة الأطراف (Multitateral) خلال أربع مراحل على مدى ١٠ سنوات، وفى نهاية تلك الفترة ستطبق على الألياف القواعد التى تطبق على السلع والمنتجات التى تشملها الجات أو بالأحرى منظمة التجارة الدولية.

مما لا شك فيه أن إدخال الألياف إلى الجات سوف يخفف من حدة القيود التى تم فرضها بموجب اتفاقية أو ترتيبات الألياف المتعددة، وخصوصاً بالنسبة للدول النامية التى لديها صناعات منسوجات وملابس ناشئة.

سلع أخرى

ناقش أعضاء الجات فى جولة اورجواى عملية تسهيل التبادل التجارى فى سلع

أخرى هى السلع المصنعة (Manufactured goods) والمنتجات الاستوائية ومنتجات الموارد الطبيعية (natural resource based products). من خلال إزالة العوائق التجارية وخصوصاً التعريفات الجمركية. ومن الجدير بالذكر، أنه لم تحدث خلافات بين الأعضاء فيما يتعلق بهذا الموضوع. وقد كان الاتفاق النهائى لجولة الجات يتمثل بصورة أساسية فى خفض التعريفات الجمركية على السلع المذكورة بنسبة ٣٣٪، على أن يتم الخفض خلال ٥ سنوات وبنسب متساوية خلال كل سنة، كذلك تم الاتفاق على منح بعض الدول النامية - وخصوصاً منخفضة الدخل - مزايا تفضيلية فى هذا المجال.

الفصل السادس

الخدمات

تميزت جولة أورجواى عن الجولات السابقة بأنها تطرقت إلى موضوعات جديدة تتعلق بالتجارة الدولية بخلاف تجارة السلع، وقد تمثلت تلك المجالات فى مناقشة التجارة الخارجية فى الخدمات والمقاييس أو المعايير الخاصة بالاستثمار المتعلق بالتجارة الدولية (Trade- related investment measures) وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة الدوليه (Trade - related intellecual property)، وقد كانت تلك الموضوعات ـ وخصوصاً المتعلقة بالخدمات ـ مثار جدل ومنازعات خلال جولة أورجواى. وسوف نناقش هذه المجلات بشىء من التفصيل فى هذا الفصل والفصلين التاليين.

الخدمات

لا تقتصر التجارة الدولية على السلع فقط، ولكن تشمل أيضا الخدمات، وتعتبر مناقشة تحرير التجارة فى الخدمات وإخضاعها لأسس التجارة متعددة الأطراف من النقاط الهامة التى تمت مناقشتها فى جولة اورجواى، ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وراء طلب إدخال الخدمات فى مفاوضات جولة أورجواى، وقد شجعت الولايات المتحدة منذ السبعينيات الدول التى تلغى الحواجز التجارية امام تجارتها من الخدمات بإعطائها مزايا تفضيلية مقارنة بالدول الأخرى وذلك فى إطار ثنائى لعدم إدراج موضوع تجارة الخدمات فى الجولات السبع السابقة لجولة أورجواى.

كان موضوع تحرير تجارة الخدمات محل خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية والدول النامية وخصوصاً البرازيل والهند من ناحية أخرى، حيث ترى الدول النامية أن تحرير تجارة الخدمات سوف يؤثر سلبياً على قطاع الخدمات فى الدول

النامية. ولحل هذا الخلاف تم التوصل إلى حل وسط يتم بموجبه فصل قانونى بين الهيئة التى تفاوض الأمور المتعلقة بتجارة السلع والهيئة التى تفاوض الأمور المتعلقة بتجارة الخدمات. وهذا الفصل يعنى أن المفاوضات المتعلقة بالخدمات لا تدخل فى إطار الجات.

ومن الجدير بالذكر أن الخلاف احتدم بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يتعلق بتحديد مفهوم أو معنى الخدمات، حيث إن الدول المتقدمة قد توسعت فى تعريف مفهوم الخدمات، حيث ترى أن كل ما هو ليس بسلعة يعتبر خدمة، بينما ترى الدول النامية أن مفهوم الخدمة ينحصر فقط فى المعاملات التى تتطلب انتقال مورد الخدمة عبر حدود الدولة، وانتقال المستهلكين عبر الحدود وكذلك انتقال عناصر الانتاج لتقديم هذه الخدمة، وطبقاً لما تحدده الدول النامية فيما يتعلق بمفهوم الخدمات، فإنه لا ينطبق على الاستثمار الأجنبى المباشر أو الهجرة الدولية، بينما ترى الدول المتقدمة أن انتقال العمالة بين الدول هو خدمة.

وقد ركزت جولة اورجواى فيما يتعلق بتجارة الخدمات على ثلاثة محاور رئيسية هى:-

- وضع قواعد مناسبة لتجارة الخدمات بين الدول الأعضاء وذلك بعد تحديد الخدمات التى يتم الاتفاق عليها حيث أنه كان هناك خلاف بين الدول الأعضاء فى تحديد مفهوم الخدمات. وتشمل هذه القواعد كيفية تعامل الدول مع تجارة الخدمات وإزالة العوائق التجارية وقضايا فض المنازعات فى حالة حدوث اختلاف بين الدول المعنية.

- تحديد المجال الذى يغطيه الاتفاق، وخصوصاً أن هناك العديد من الاتفاقيات الثنائية بين العديد من الدول فى مجال الخدمات، منها على سبيل المثال الاتفاقيات الثنائية فى مجال الطيران المدنى. هذا بالاضافة الى آن هناك انواعاً من الخدمات تسيطر عليها الدولة وخصوصاً فى الدول النامية سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وترغب تلك الدول فى إغلاق المنافسة العالمية فى تجارة تلك الخدمات ومثال ذلك مؤسسات أو هيئات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ولذا يجب الاتفاق بين

الدول الأعضاء على الخدمات التى يشملها الاتفاق.

ـ مواجهة الاستفادة بالمنافع دون تحمل تكاليف، وهو ما يطلق عليه (free rider) وقد حدثت حالات استفادة فى بعض الدول بالمنافع دون تحمل تكاليف، وأصبحت مواجهة تلك الاستفادة من الأمور المطروحة للنقاش فى جولة الاورجواى.

وقد تم التوصل فى نهاية جولة اورجواى إلى اتفاق الدول الأعضاء على العمل على تحرير تجارة الخدمات، والتى تبلغ نسبتها فى التجارة العالمية حوالى ٢٠٪، وجعلها خاضعة لقواعد الاتفاقيات متعددة الأطراف(multilateral)، وكذلك الاتفاق بين الدول الأعضاء على معاملة التجارة فى الخدمات على أساس معاملة غير تميزية - non) (discrimination principle، وذلك من خلال إطار محدد وواضح، وكذلك مواصلة الدول الأعضاء تفاهمهم على الأمور المتعلقة بالدعم والحماية والمشتريات الحكومية من الخدمات.

نظراً لأهمية التجارة الدولية فى الخدمات باعتبار أنها أصبحت تمثل جزءاً هاماً فى التجارة العالمية، فسوف نورد فيما يلى أهم ما ورد فى شأن تجارة الخدمات فى الوثيقة الموقعة فى مراكش فى ١٥/٤/١٩٩٤.

الملحق ١ باء

الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات

إن الأعضاء إذ تقر بالأهمية المتزايدة فى الخدمات من أجل نمو الاقتصاد العالمى وتنميته

إذ ترغب فى إنشاء إطار متعدد الأطراف من المبادئ والقواعد للتجارة فى الخدمات بهدف توسيع هذه التجارة فى ظروف من الشفافية والتحرير التدريجى كوسيلة من وسائل تعزيز النمو الاقتصادى لجميع الشركات التجارية وتنمية البلدان النامية:

ورغبة منها فى رفع مستويات تحرير التجارة فى الخدمات تدريجياً من خلال جولات متتابعة من المفاوضات متعددة الأطراف الهادفة إلى تعزيز مصالح المشاركين جميعاً على أساس من الفائدة المتبادلة وإلى ضمان توازن شامل بين الحقوق والالتزامات،

مع مراعاة أهداف السياسات الوطنية.

وإذ تقرر بحث الأعضاء فى سن القوانين الخاصة بتوريد الخدمات ووضع أنظمة جديدة بشأنها ضمن أراضى الأعضاء لتحقيق أهداف السياسات الوطنية؛ وإذ تقر بحاجة البلدان النامية بوجه خاص إلى ممارسة هذا الحق نظراً للتباين القائم فى درجة تطور الضوابط التنظيمية للخدمات بين مختلف البلدان.

ورغبة منها فى تسهيل زيادة مشاركة البلدان النامية فى التجارة فى الخدمات وتوسيع صادراتها من الخدمات من خلال تعزيز قدراتها فى مجال الخدمات المحلية وكفاءتها وتنافسيتها فى جملة أمور أخرى؛ وإذ تأخذ فى اعتبارها خصوصا الصعوبات الكبيرة التي تواجهها البلدان الأقل نموا فى ضوء أوضاعها الاقتصادية الخاصة واحتياجاتها التنموية والتجارية والمالية: نتفق على ما يلى:

الجزء الأول
النطاق والتعريف
المادة الأولى
النطاق والتعريف

١ ـ ينطبق هذا الاتفاق على الإجراءات التى يتخذها الأعضاء التى تؤثر على التجارة فى الخدمات.

٢ ـ فى هذا الاتفاق، تعَرف التجارة فى الخدمات على أنها توريد الخدمة:

(أ) من أراضى عضو ما إلى أراضى آى عضو آخر.

(ب) من أراضى عضو ما إلى مستهلك الخدمة فى أراضى عضو آخر.

(ج) من خلال التواجد التجارى لمورد الخدمة من عضو ما فى أراضى آى عضو آخر.

(د) من خلال وجود أشخاص طبيعيين من مورد خدمة من عضو ما فى أراضى أى عضو آخر.

٣ ـ فى هذا الاتفاق:

(أ) يقصد بتعبير "الإجراءات التى يتخذها الأعضاء" الإجراءات التى تتخذها:

"١" الحكومات والسلطات المركزية أو الإقليمية أو المحلية.

"٢" الأجهزة غير الحكومية عند ممارستها سلطات فوضتها اليها الحكومات أو السلطات المركزية أو الإقليمية أو المحلية.

ويجب على كل عضو عند ممارسته للالتزامات والواجبات المترتبة عليه بموجب هذه الاتفاقية أن يتخذ أية إجراءات مناسبة متاحة له لضمان تقيد الحكومات الإقليمية والسلطات المحلية والأجهزة غير الحكومية بمثل هذه الإجراءات.

(ب) يشمل تعبير "خدمات" جميع الخدمات فى كل القطاعات باستثناء الخدمات التى تورد فى إطار ممارسة السلطة الحكومية.

(ج) يقصد بالخدمة الموردة فى إطار ممارسة السلطة الحكومية أية خدمة تورد على أساس غير تجارى أو بدون تنافس مع واحد أو أكثر من موردى الخدمات.

الجزء الثانى

الالتزامات العامة

المادة الثانية

معاملة الدولة الأكثر رعاية

١ ـ فيما يتعلق بالإجراءات التى تشملها هذه الاتفاقية يجب على كل عضو أن يمنح للخدمات وموردى الخدمات من أى عضو آخر، فورا ودون شروط، معاملة لا تقل رعاية عن تلك التى يمنحها لما يماثلها من الخدمات وموردى الخدمات من أى بلد آخر.

٢ ـ يجوز لأى عضو أن يتخذ إجراءات لا تتفق مع الفقرة ١، شرط أن يكون هذا الإجراء مدرجاً فى الملحق بشأن الاستثناءات من المادة الثانية ومستوفياً للشروط الخاصة بها.

٣ ـ لا يجوز تفسير أحكام هذه الاتفاقية بما يمنع قيام عضو ما بمنح مزايا لبلدان مجاورة بهدف تسهيل تبادل الخدمات التى تنتج وتستهلك محليا ضمن المناطق الحدودية المتجاورة فقط.

المادة الثالثة

الشفافية

١ ـ على كل عضو أن ينشر جميع الإجراءات ذات الصلة وذات التطبيقات العامة التى تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية أو تؤثر على تنفيذها، وذلك دون إبطاء فى موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الإجراءات، وينبغى أيضا نشر جميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة فى الخدمات أو المؤثرة فيها والتى يكون العضو قد وقع عليها.

٢ ـ وحيث يتعذر تنفيذ النشر على النحو المشار إليه فى الفقرة ١، ينبغى أن تكون المعلومات متاحة بأى طريقة أخرى.

٣ ـ على كل عضو أن يخطر مجلس التجارة فى الخدمات دون إبطاء وسنويا على الأقل بأية قوانين أو انظمة أو مبادىء توجيهية إدارية جديدة أو بأى تعديلات على الموجود منها تؤثر تأثيراً كبيراً على التجازة فى الخدمات التى تشملها الالتزامات المحددة بموجب هذه الاتفاقية.

٤ ـ على كل عضو أن يستجيب دون إبطاء لأى طلب من أى عضو آخر لمعلومات مجددة بشأن الإجراءات ذات التطبيق العام التى اتخذها أو الاتفاقات الدولية الواقعة ضمن المعنى المقصود فى الفقرة ١. وعلى كل عضو أيضا إنشاء نقاط استفسار أو أكثر لتزويد الأعضاء الآخرين بالمعلومات المحددة، بناء على طلبها، بشأن هذه الأمور كافة، وكذلك الأمور التى تخضع لشرط الإخطار المشار إليه فى الفقرة ٣، وينبغى إنشاء نقاط الاستفسار فى غضون سنتين من بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية المشار إليها فى هذه الاتفاقية " باتفاقية منظمة التجارة العالمية" ويمكن الاتفاق على مرونة مناسبة فيما يتعلق بالمدة الزمنية المقررة لإنشاء نقاط الاستفسار فى بلدان نامية بالمدة محددة، وليس هناك ضرورة أن تكون مراكز المعلومات مراكز لإيداع القوانين والأنظمة المختلفة.

٥ ـ لأى عضو إخطار مجلس التجارة فى الخدمات بأى إجراءات يتخذها أى عضو آخر ويعتبرها العضو مؤثرا فى تنفيذ بنود الاتفاقية.

المادة الثالثة مكرر

الإعلان عن المعلومات السرية

ليس فى هذه الاتفاقية ما يفرض على أى عضو تقديم معلومات سرية يمكن أن يؤدى الإعلان عنها إلى إعاقة تنفيذ القوانين أو إلحاق الأذى بالمصلحة العامة إلى الإضرار بالمصالح التجارية المشروعة لمنشآت معينة، عامة كانت أو خاصة.

المادة الرابعة

زيادة مشاركة البلدان النامية

١ ـ يمكن تسهيل مشاركة الأعضاء من البلدان النامية فى التجارة الدولية من خلال الالتزامات المحددة التى يتفاوض عليها مختلف الأعضاء وفقاً للجزئين الثالث والرابع من هذا الاتفاق والتى تتعلق بما يلى:

(أ) تعزيز قدرات خدماتها المحلية وكفاءتها وقدرتها التنافسية، فى جملة أمور أخرى، من خلال إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا على أسس تجارية.

(ب) تحسين إمكانيات وصولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.

(ج) تحرير الوصول إلى الأسواق فى القطاعات وطرق التوريد ذات الأهمية التصديرية لها.

٢ ـ ينشىء الأعضاء من البلدان المتقدمة ـ وأكبر عدد ممكن من غيرها من الأعضاء فى غضون سنتين من بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية ـ نقاط اتصال غايتها تسهيل وصول موردى الخدمات فى البلدان النامية إلى المعلومات المتصلة بأسواقها والمتعلقة بما يلى:ـ

(أ) الجوانب التجارية والفنية فى توريد الخدمات.

(ب) شروط تسجيل المؤهلات العلمية والاعتراف بها والحصول عليها.

(ج) توافر تكنولوجيا الخدمات.

٣ ـ تعطى أولوية خاصة فى تنفيذ الفقرتين ١ و٢ إلى الأعضاء من البلدان الأقل نمواً، ويولى اعتبار خاص للصعوبة الشديدة التى تواجهها البلدان الأقل نمواً فى

قبول الالتزامات المحددة التى يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض نظراً لوضعها الاقتصادى الخاص ولاحتياجاتها التنموية والتجارية والمالية.

المادة الخامسة

التكامل الاقتصادى

١ ـ لا تمنع هذه الاتفاقية أيا من أعضائها من أن تكون أو تصبح أطرافا فى اتفاق لتحرير التجارة فى الخدمات بينها شريطة أن:

(أ) يكون للاتفاقية تغطية قطاعية كبيرة.

(ب) أن تنص على إلغاء او إزالة جميع أنواع التمييز بين الأطراف، بالمعنى المقصود فى المادة السابعة عشرة، فى القطاعات المشمولة فى الفقرة الفرعية (أ)، وذلك من خلال:

"١" إزالة الاجراءات التمييزية. و / أو

"٢" حظر تقديم أية إجراءات تمييزية جديدة أو اضافية، سواء عند بدء نفاذ الاتفاق الحالى أو استنادا إلى إطار زمنى معقول، باستثناء الإجراءات المسموح بها بموجب المواد الحادية عشرة والثانية عشرة والرابعة عشرة مكرراً.

٢ ـ عند تقييم الوفاء بالشروط المنصوص عليها فى الفقرة ١ (ب)، يمكن النظر فى علاقة الاتفاق بالمنهج الأشمل للتكامل الاقتصادى أو لتحرير التجارة بين البلدان المعنية.

٣ ـ (أ) حين تكون بلدان نامية أطرافا فى اتفاق من النوع المشار إليه فى الفقرة ١، ينبغى توفير المرونة فيما يتعلق بالشرطين المدرجين فى الفقرة ١، وخاصة الفقرة الفرعية (ب) بما يتناسب مع مستوى تنمية البلدان المعنية على الصعيد الكلى أو على صعيد القطاعات أو القطاعات الفرعية المختلفة.

(ب) بصرف النظر عن أحكام الفقرة (٦) الموضحة أدناه، يجوز فى حالة شمول اتفاق ما من النوع المشار إليه فى الفقرة ١ بلدانا نامية فقط ، منح معاملة تفضيلية للأشخاص الاعتبارية التى يملكها أو يديرها أشخاص طبيعيون من الأطراف فى الاتفاق.

---

٤ ـ ينبغى أن يصمم أى اتفاق من النوع المشار إليه فى الفقرة ١، بحيث يسهل التبادل التجارى بين اطراف الاتفاق وينبغى ألا يرفع هذا الاتفاق المستوى الكلى للعوائق التجارية في الخدمات بالنسبة لأى عضو خارج الاتفاق ضمن القطاعات أو القطاعات الفرعية موضوع المقارنة إلى المستوى الذى كان قائماً قبل الاتفاق.

٥ ـ إذا رغب عضو ما، عند عقد أو توسيع أو إدخال تعديل كبير على أى اتفاق بموجب الفقرة ١ ، فى تعديل أو سحب التزام محدد بما يتعارض مع الشروط الموضوعة فى جداول هذا العضو يجب عليه إعطاء مهلة إخطار مسبق بالتعديل أو الانسحاب لا تقل عن ٩٠ يوما، وتطبق فى هذه الحالة الإجراءات المبينة فى الفقرات ٢ و ٣ و٤ من المادة الحادية والعشرين.

٦ ـ يتمتع مورد الخدمات من أى عضو آخر اذا كان شخصا اعتباريا منشأ بموجب قوانين طرف من أطراف اتفاق ما من الاتفاقات المشار إليها فى الفقرة ١ بالمعاملة التى تمنح بموجب الاتفاق بشرط أن يمارس الشخص الاعتبارى عمليات تجارية كبيرة فى أراضى البلدان أطراف الاتفاق.

٧ ـ (أ) على الأعضاء التى تكون أطرافا فى أى اتفاق من الاتفاقات المشار اليها فى الفقرة ١ إخطار مجلس التجارة فى الخدمات دون ابطاء بهذا الاتفاق وبأى توسيع أو تعديل هام عليه. ويجب عليها ايضاً أن تتيح للمجلس أية معلومات ذات صلة يطلبها. وللمجلس إن ينشىء مجموعة عمل لدراسة الاتفاق أو اى توسيع أو تعديل له ولتقديم تقرير إلى المجلس عن مدى توافقه مع هذه المادة.

(ب) على الأعضاء الأطراف فى أى اتفاق من الاتفاقات المشار اليها فى الفقرة ١ والتى يجرى تنفيذها وفق إطار زمنى تقديم تقارير دورية عن التنفيذ إلى مجلس التجارة فى الخدمات. وللمجلس أن ينشئ مجموعة عمل لدراسة هذه التقارير، إذا وجد ضرورة لذلك.

(ج) للمجلس أن يقدم توصيات للأطراف حسبما يراه مناسباً استناداً إلى تقارير مجموعات العمل المشار إليها فى الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب).

٨ ـ لا يجوز لأى عضو يكون طرفا فى أى اتفاق من الاتفاقات المشار اليها فى الفقرة ١ أن يطالب بتعويض عن الفوائد التجارية التى قد يجنيها عضو آخر من هذه الاتفاقية.

المادة الخامسة مكرر

اتفاقات تكامل أسواق العمل

لا تحول بنود الاتفاقية دون دخول أعضائها فى اتفاق لإنشاء تكامل تام لأسواق العمل بين أطرافه بشرط:ـ

(أ) استثناء مواطنى أطراف الاتفاق المذكور من الشروط الخاصة بالإقامة وتراخيص العمل.

(ب) إخطار مجلس التجارة فى الخدمات به.

المادة السادسة

القواعد والإجراءات المحلية

١ ـ فى القطاعات التى يتعهد فيها الأعضاء بتقديم التزامات محددة يجب على كل عضو من الأعضاء أن يضمن إدارة الإجراءات ذات التطبيقات العامة والمؤثرة فى التجارة فى الخدمات بطريقة مناسبة وحيادية.

٢ ـ (أ) على كل عضو أى ينشىء فى أقرب وقت ممكن هيئات أو اجراءات قضائية أو تحكيمية أو ادارية تنص على إجراء مراجعة فورية، بناء على طلب من مورد خدمات متضرر للقرارات الادارية التى تؤثر على التجارة؛ ولتوفير سبل العلاج اذا وجد ما يبرر ذلك. وحين تكون هذه الإجراءات مستقلة من الجهة المسئولة عن القرار الإدارى المعنى، يجب على العضو أن يتأكد من أن هذه الإجراءات تضمن فعلاً إجراء مراجعة موضوعية ونزيهة.

(ب) لا تفسر أحكام الفقرة الفرعية (أ) بحيث تفرض على العضو إنشاء مثل هذه الهيئات والإجراءات إذا كان إنشاؤها متعارضاً مع هيكله الدستورى أو مع طبيعة نظامه القانونى.

٣ ـ عندما يكون الترخيص مطلوبا من أجل توريد خدمة ما تم تقديم التزام محدد بشأنها، يجب على السلطات المختصة، فى خلال فترة زمنية مناسبة بعد تقديم طلب يعتبر مستوفياً بموجب القوانين واللوائح المحلية، أن تخطر الطالب بالقرار المتخذ بشأن الطلب. وعلى السلطات المختصة فى البلد العضو أن توفر، بناء على طلب من الطالب، ودونما إبطاء غير مبرر، معلومات بشأن الحالة التى وصل إليها الطلب.

٤ ـ يضع مجلس التجارة فى الخدمات، من خلال أجهزة مناسبة ينشئها القواعد الضرورية للحيلولة دون أن تصبح الإجراءات المتصلة بشروط المؤهلات وإجراءاتها، والمقاييس الفنية وشروط الترخيص عوائق غير ضرورية للتجارة فى الخدمات. وينبغى أن تهدف هذه القواعد إلى جعل الشروط كما يلى فى جملة أمور أخرى:-

(أ) قائمة على معايير موضوعية شفافة، كالكفاءة والقدرة على توريد الخدمة.

(ب) غير مرهقة أكثر مما يلزم لضمان الجودة.

(ج) لا تشكل فى حد ذاتها ـ فى حالة إجراءات الترخيص قيداً على توريد الخدمة.

٥ ـ (أ) فى القطاعات التى يقوم فيها عضو ما بتقديم التزامات محددة، وفى انتظار بدء سريان القواعد الموضوعة فى هذه القطاعات عملا بالفقرة ٤، يجب على العضو ألا يطبق شروط الترخيص والمؤهلات والمقاييس الفنية التى تلغى او تعطل هذه الالتزامات المحددة بطريقة:-

"١" لا تتقيد بالمقاييس المبينة فى إحدى الفقرات الفرعية ٤ (أ) أو (ب) أو (ج).

"٢" لم يكن من المعقول توقعها من هذا العضو عند وضع الالتزامات المحددة فى تلك القطاعات.

(ب) عند تحديد ما إذا كان عضو ما يتقيد بالالتزام المنصوص عليه فى الفقرة (أ)، ينبغى ان تؤخذ فى الاعتبار المقاييس الدولية ذات الصلة التى وضعتها المنظمات الدولية المختصة والتى يطبقها العضو.

٦ ـ فى القطاعات التى يتم فيها تقديم التزامات محددة فى مجال الخدمات المهنية، يضع كل عضو اجراءات مناسبة للتحقق من كفاءة المهنيين من أى عضو آخر.

المادة السابعة

الاعتـراف

١ ـ يجوز للعضو، تحقيقا لهدف التطبيق الكلى أو الجزئى لمقاييسه أو معاييره الخاصة بمنح التراخيص والإجازات والشهادات لموردى الخدمات، ومع مراعاة الشروط المنصوص عليها فى الفقرة ٣ أدناه، أن يعترف بالتعليم أو الخبرة المكتسبة أو المتطلبات المستوفاة، أو بالاجازات والشهادات التى يمنحها بلد آخر، ويمكن أن يبنى هذا الاعتراف ، الذى قد يتحقق بالتنسيق أو غيره، على اتفاق أو ترتيب مع البلد المعنى أو قد يصدر تلقائيا.

٢ ـ يوفر العضو الذى يكون طرفا فى اتفاق أو ترتيب قائم أو متوقع من النوع المشار إليه فى الفقرة ١ ، فرصة كافية للأعضاء المعنيين الآخرين للمفاوضة من أجل إنضمامهم إلى هذا الاتفاق أو الترتيب أو للتفاوض على اتفاقات أو ترتيبات مماثلة معه. وحين يمنح العضو الاعتراف من تلقاء نفسه فإنه عليه أن يوفر فرصة لأى عضو آخر؛ ليبرهن أن التعليم والخبرة والاجازات والشهادات التى تكتسب أو المتطلبات التى تستوفى فى أراضى العضو الآخر جديرة بالاعتراف.

٣ ـ لا يجوز لأى عضو أن يمنح الاعتراف بطريقة تجعل منه وسيلة للتمييز بين البلدين عند تطبيق العضو لمقاييسه ومعاييره لمنح التراخيص والاجازات والشهادات لموردى الخدمات ، أو قيدا مقنعا على التجارة فى الخدمات.

٤ ـ على كل عضو أن:ـ

(أ) أن يخطر خلال ١٢ شهراً من بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بالنسبة له، إلى مجلس التجارة فى الخدمات إجراءات الاعتراف القائمة لديه مبينا ما إذا كانت هذه الإجراءات مستندة إلى اتفاقات أو ترتيبات من النوع المشار إليه فى الفقرة ١.

(ب) أن يخطر دون إبطاء مجلس التجارة فى الخدمات قبل أى وقت ممكن مقدماً بأن المفاوضات على اتفاق أو ترتيب من النوع المشار إليه فى الفقرة ١، قد بدأت وذلك بهدف توفير فرصة كافية للأعضاء الآخرين؛ لتعبر عن اهتمامها بالمشاركة فى

المفاوضات قبل دخولها مرحلة جوهرية.

(ج) أن يخطر مجلس التجارة فى الخدمات بأية إجراءات إعتراف جديدة يعتمدها أو تعديلات جوهرية يدخلها على الاجراءات القائمة مبينا ما إذا كانت هذه الإجراءات مستندة إلى اتفاق أو ترتيب من النوع المشار إليه فى الفقرة ١.

٥ ـ ينبغى ـ حيثما تقتضى الضرورة ـ أن يستند الاعتراف إلى معايير متفق عليها من قبل الأطراف المتعددة، ويعمل الأعضاء بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المختصة من أجل وضع اعتماد وممارسة مقاييس ومعايير دولية مشتركة للاعتراف بالخدمات والحرف والمهن ذات الصلة بها.

المادة الثامنة

الاحتكارات والموردون الوحيدون للخدمات

١ ـ على كل عضو أن يكفل عدم قيام أى مورد احتكارى لخدمة ما فى أراضيه بالتصرف، عند توريده الخدمة الاحتكارية فى السوق، بطريقة تتعارض مع التزامات العضو المترتبة عليه بموجب المادة الثانية والالتزامات المحددة التى قام بتقديمها.

٢ ـ إذا كان المورد الاحتكارى فى عضو ما ينافس بصورة مباشرة أو من خلال شركة تابعة، من أجل توريد خدمة ما تقع خارج نطاق احتكاره وتخضع لتعهدات العضو المحددة، يجب على العضو أن يكفل عدم إساءة المورد استعمال مركزه الاحتكارى للتصرف فى أراضى العضو بطريقة تتعارض مع هذه الالتزامات.

٣ ـ يجوز لمجلس التجارة فى الخدمات، بناء على طلب من عضو لديه من الأسباب ما يجعله يعتقد بأن موردا احتكاريا لخدمة ما من أى عضو أخر يتصرف بطريقة تتعارض مع الفقرة ١ أو ٢، أن يطلب إلى العضو الذى أنشأ هذا المورد أو أداره أو أجازه، أن يقدم معلومات محددة بشأن عملياته فى هذا الشأن.

٤ ـ إذا منح عضو ما حقوقا احتكارية فيما يتعلق بتوريد خدمة ما تشملها الالتزامات المحددة للعضو، وذلك بعد بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية، يجب على هذا العضو إخطار مجلس التجارة فى الخدمات بذلك قبل ما لا يقل عن ثلاثة

أشهر من موعد التنفيذ المقرر للحقوق الاحتكارية وتطبيق عندئذ أحكام الفقرات ٢و٣و٤ والمادة الحادية والعشرين.

٥ ـ تنطبق أحكام هذه المادة أيضاً على حالات الموردين الوحيدين للخدمات التى يرخص فيها عضو ما، رسميا أو عمليا (أ) بإنشاء أو بالترخيص بإنشاء عدد صغير من موردى الخدمات، و (ب) يمنع إلى حد كبير التنافس بين هؤلاء الموزعين فى أراضيهم.

المادة التاسعة

المارسات التجارية

١ ـ يعترف الأعضاء بأن بعض الممارسات التجارية لموردى الخدمات، عدا تلك التى تشملها المادة الثامنة، قد تحد من التنافس وبالتالى تقيد التجارة فى الخدمات.

٢ ـ على كل عضو أن يستجيب لطلب أى عضو آخر للدخول فى مشاورات بهدف القضاء على الممارسات المشار إليها فى الفقرة ١. وعلى العضو أن ينظر بعين العطف إلى مثل هذا الطلب وأن يتعاون من خلال تقديم المعلومات غير السرية المتاحة والتى لها صلة بالأمر المطروح. وعلى هذا العضو أن يقدم أيضاً للعضو الطالب أى معلومات أخرى متاحة طبقاً لقوانينه الداخلية وفى حدود وبعد التوصل إلى اتفاق مرض باحترام العضو الطالب سرية المعلومات المقدمة.

المادة العاشرة

إجراءات الوقاية الضرورية (الطارئة)

١ ـ سوف تعقد مفاوضات متعددة الأطراف بشأن إجراءات الوقاية الطارئة، بحيث تستند إلى مبدأ عدم التمييز. وتدخل نتائج هذه المفاوضات حيز التنفيذ بعدما لا يزيد عن ثلاث سنوات من تاريخ بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

٢ ـ يجوز، فى الفقرة السابقة على دخول نتائج المفاوضات المشار إليها فى الفقرة ١ حيز التنفيذ، وبصرف النظر عن أحكام الفقرة ١ من المادة الحادية والعشرين، لأى عضو من الأعضاء أن يخطر مجلس التجارة فى الخدمات بنية تعديل أو سحب التزام

محدد بعد مرور سنة على بدء سريان الالتزام، بشرط أن يبرهن العضو للمجلس على أن التعديل أو الانسحاب لا يحتمل انتظار مرور فترة السنوات الثلاث المنصوص عليها فى الفقرة ١ والمادة الحادية والعشرين.

٣ ـ ينتهى العمل بتطبيق أحكام الفقرة ٢ بمرور ثلاث سنوات على بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

المادة الحادية عشرة

المدفوعات والتحويلات

١ ـ لا يجوز لأى عضو فرض قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية المسددة لقاء عمليات جارية تتصل بالتزاماته المحددة، إلا فى الظروف المذكورة فى المادة الثانية عشرة من هذه الاتفاقية.

٢ ـ ليس فى هذه الاتفاقية ما يمس بحقوق والتزامات أعضاء صندوق النقد الدولى بموجب النظام الأساسى للصندوق بما فيها استخدام إجراءات تحويل النقد الأجنبى المتوافقة مع النظام الأساسى شريطة ألا يفرض العضو أية قيود على أية عمليات رأسمالية بما يتعارض مع التزاماته المحددة بشأن هذه العمليات، إلا بموجب المادة الثانية عشرة من هذه الاتفاقية أو بناء على طلب من صندوق النقد الدولى.

المادة الثانية عشرة

القيود الخاصة بحماية ميزان المدفوعات

١ ـ عندما يواجه عضو ما صعوبات خطيرة فى ميزان المدفوعات أو صعوبات مالية خارجية، أو يواجه تهديداً بوقوع هذه الصعوبات، يجوز له أن يعتمد أو يبقى قيودا على التجارة فى الخدمات التى قام بتقديم التزامات محددة بشأنها بما فيها القيود على المدفوعات والتحويلات لقاء عمليات تتصل بهذه الالتزامات. ومن المعترف به أن الضغوط على ميزان المدفوعات فى الأعضاء التى تمر بمرحلة التنمية الاقتصادية أو التحول الاقتصادى تتطلب استخدام قيود تضمن، من بين جملة أمور ـ الحفاظ على مستوى من الاحتياطى المالى كاف لتنفيذ برامجها للتنمية الاقتصادية أو التحول الاقتصادى.

٢ ـ يشترط فى القيود المشار إليها فى الفقرة ١:ـ

(أ) ألا تميز بين الأعضاء.

(ب) أن تتوافق مع النظام الأساسى لصندوق النقد الدولى.

(ج) أن تتجنب إلحاق الضرر غير الضرورى بالمصالح التجارية والاقتصادية والمالية لأى عضو آخر.

(د) ألا تتجاوز ما هو ضرورى لمعالجة الظروف المبينة فى الفقرة ١.

(هـ) أن تكون مؤقتة وأن يتم تصفيتها على مراحل مع تحسن الوضع المذكور فى الفقرة ١.

٣ ـ يجوز للأعضاء عند تقدير آثار هذه القيود، إعطاء الأولوية لتوريد الخدمات الهامة لبرامجها الاقتصادية أو التنموية. إلا أنه يجوز اعتماد هذه القيود أو الإبقاء عليها لحماية قطاع خدمات بعينه.

٤ ـ يجب إخطار المجلس العام للتجارة فى الخدمات فوراً بأية قيود تعتمد أو تستبقى بموجب الفقرة ١، وبأية تعديلات تطرأ عليها.

٥ ـ (أ) يجب على الأعضاء التى تطبق أحكام هذه المادة أن تتشاور فوراً مع لجنة قيود ميزان المدفوعات بشأن القيود التى تفرض بموجب هذه المادة.

(ب) يضع المؤتمر الوزارى إجراءات، من أجل عقد مشاورات دورية بهدف تسهيل تقديم ما يراه مناسباً من توصيات إلى العضو المعنى.

(ج) تهدف هذه المشاورات إلى تقييم حالة ميزان المدفوعات بالعضو المعنى والقيود المعتمدة أو المستبقاة بموجب هذه المادة مع أخذ العوامل التالية فى الاعتبار فى جملة أمور أخرى:ـ

"١" طبيعة الصعوبات المتصلة بميزان المدفوعات والصعوبات المالية الخارجية ومدى هذه الصعوبات.

"٢" الأحوال الاقتصادية والتجارية الخارجية للعضو المعنى.

"٣" الإجراءات التصحيحية البديلة المتاحة.

(د) تنظر المشاورات فى مدى اتفاق القيود مع الفقرة ٢، وخاصة التصفية التدريجية للقيود عملاً بالفقرة ٢ (هـ).

(هـ) تقبل فى هذه المشاورات جميع الاستنتاجات الإحصائية وغيرها التى يقدمها صندوق النقد الدولى فيما يتصل بالنقد الأجنبى، والاحتياطى النقدى وميزان المدفوعات، وتبنى التوصيات على تقييم الصندوق لميزان مدفوعات العضو المعنى ووضعه المالى الخارجى.

٦ ـ إذا رغب عضو ما من غير أعضاء صندوق النقد الدولى فى تطبيق أحكام هذه المادة يجب على المؤتمر الوزارى أن ينشئ وسائل المراجعة اللازمة وأية إجراءات ضرورية أخرى.

المادة الثالثة عشرة

المشتريات الحكومية

١ ـ لا تنطبق المواد الثانية والسادسة عشرة والسابعة عشرة من هذه الاتفاقية على القوانين والأنظمة والشروط التى تحكم حصول الجهات الحكومية على الخدمات عن طريق الشراء للأغراض الحكومية وليس بهدف إعادة بيعها تجارياً أو استخدامها فى توريد الخدمات للبيع التجارى.

٢ ـ تعقد مفاوضات متعددة الأطراف بشأن المشتريات الحكومية فى مجال الخدمات بموجب هذه الاتفاقية فى غضون سنتين من نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

الفصل السابع

إجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة

لعب الاستثمار الأجنبى دوراً كبيراً فى الاقتصاد العالمى وخصوصاً فى العقدين الأخيرين وبالذات فى الدول النامية، وعلى الرغم من أن تقييم دور الاستثمار الأجنبى فى الدول النامية يعتبر من أكثر الموضوعات إثارة للجدل، حيث يرى البعض أن الاستثمار الأجنبى يضر باقتصاديات الدول النامية، بينما يرى البعض الآخر أن الاستثمار الأجنبى يعتبر من أهم العوامل التى تؤدى إلى الإسراع بعمليات التنمية الاقتصادية وارتفاع حجم الناتج المحلى الإجمالى، ومن ثم مستويات معيشة الأفراد.

أعطت معظم الدول النامية الاستثمار الأجنبى العديد من المزايا لتشجيع المستثمر الأجنبى على الاستثمار فى تلك الدول، وتلك المزايا أو الاجراءات المتعلقة بالاستثمار أصبحت محور نقاش فى جولة أورجواى، حيث يرى البعض وخصوصاً من الدول المتقدمة أن إجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة مشابهة للدعم الذى تقدمه الدول لصادراتها، وبالتالى فإنه يجب إلغاء معظم هذه الإجراءات، حيث إن هذه الإجراءات تؤدى إلى تغيير مسار التجارة الدولية وتشجع الانتاج غير الكفء. هذا بالإضافة إلى أن إجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة يعتبر مخالفاً لقواعد الجات.

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبى ودوره فى التنمية الاقتصادية مثار جدل بين الاقتصاديين، فبينما يرى البعض أن الدول النامية تستفيد كثيراً إذا استعانت بالاستثمار الأجنبى. يرى البعض الآخر أن الاستثمار الأجنبى أن الضرر الواقع على اقتصادات الدول النامية من جراء استعانتها بالاستثمار الأجنبى أكبر بكثير من استفادتها؛ ونظراً لأهمية هذا الموضوع، فإننا سوف نتطرق إلى بيان وجهتى النظر المؤيدة والمعارضة، قبل أن نستعرض ما تم التوصل إليه فى اتفاق جولة أورجواى بهذا الخصوص.

هناك جدل بين الاقتصاديين فيما يتعلق بالاستثمار فى القطاع العام والاستثمار فى القطاع الخاص وأيهما يجب أن يكون له دور الريادة فى التنمية الاقتصادية، واتضح أن رواد المدرسة الكلاسيكية، والكلاسيكية الحديثة يرون أن القطاع الخاص أو الاستثمار الخاص يجب أن يكون له دور الريادة فى التنمية الاقتصادية، بينما يرى رواد مدرسة التبعية الاقتصادية أن القطاع العام يجب أن يكون له دور الريادة فى مجال الاستثمار بالاضافة إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى. نستطيع مما سبق أن نربط بين موضوع استثمار القطاع العام، واستثمار القطاع الخاص من ناحية، والاستثمار الأجنبى من ناحية أخرى فإذا كان رواد مدرسة التبعية الاقتصادية لا يشجعون القطاع الخاص على الاستثمار فى عمليات التنمية الاقتصادية فمن باب أولى لا يشجعون الاستثمار الأجنبى، وإذا كان رواد المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكلاسيكية الحديثة يرون أن الاستثمار الخاص يجب أن يكون له الدور القيادى فى عمليات التنمية الاقتصادية فإنهم أيضاً يشجعون الأجنبى، وحيث أن هناك اختلافات فى الفكر الاقتصادى للمدارس الاقتصادية المختلفة فى مجال الاستثمار الأجنبى، حيث تتراوح هذه الاختلافات بين تأييد شديد ومعارضة قوية فإننا سوف نشير فيما يلى إلى وجهات النظر المختلفة فى هذا المجال..

فوائد الاستثمار الأجنبى

يقسم الاقتصاديون فوائد الاستثمار الأجنبى إلى فوائد مباشرة، وفوائد غير مباشرة.

الفوائد المباشرة

يمكن تلخيص الفوائد المباشرة فيما يلى

- الاستثمار الأجنبى يؤدى إلى استفادة المستهلكين، حيث أن المستثمر الأجنبى يستخدم آلات ومعدات متقدمة من الناحية التقنية مقارنة بالآلات والمعدات التى يستخدمها المستثمر المحلى، وهذا يؤدى إلى انخفاض تكاليف الانتاج؛ ذلك لأن الآلات المتقدمة تكنولوجياً تنتج كميات أكبر من السلع بالإضافة إلى تحسين مستوى جودة

الانتاج، وانخفاض تكلفة الانتاج تؤدى إلى انخفاض أسعار تلك السلع، ومن هنا نلاحظ أن استفادة المستهلك من الاستثمار الأجنبى لم تقتصر على انخفاض الأسعار فحسب، ولكن أيضاً سوف يستفيد المستهلك من ارتفاع جودة السلع التى تنتج بواسطة الاستثمار الأجنبى.

- سوف يستفيد العمال أيضا من الاستثمار الأجنبى وتنبع استفادة العمال من نوعية الآلات والمعدات التى يستخدمها المستثمر الأجنبى فى عملياته الانتاجية والتى تتميز بدرجة عالية من التكنولوجيا، وهذه الآلات تتطلب مهارات عالية من جانب العمال، حتى يمكن استخدامها بدقة؛ ولذا فإن المستثمر الأجنبى عادة ما يقوم بتدريب العمال والموظفين على استخدام تلك الآلات والمعدات وبالتالى فإن ذلك يزيد من مستوى مهاراتهم وكفاءتهم، وينعكس ذلك إيجابياً على انتاجيتهم ومستوى أجورهم ويرتفع بذلك دخلهم الحقيقى.

- سوف تستفيد الدولة النامية المضيفة من الاستثمار الأجنبى نتيجة زيادة مواردها من الضرائب التى تفرضها على الاستثمار الأجنبى، ومما لا شك فيه أن الضرائب بأنواعها المختلفة سواء مباشرة أو غير مباشرة تعتبر المورد الرئيسى لإيرادات كثيرة من الدول النامية، وخصوصاً الدول المتوسطة الدخل والدول المنخفضة الدخل، ولا شك أن زيادة موارد الدولة تؤدى إلى زيادة إنفاقها على المشروعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مثل التعليم والصحة، ويؤدى ذلك إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفوائد غير المباشرة

يمكن تلخيص الفوائد غير المباشرة التى تعود على الدول النامية نتيجة استعانتها بالاستثمار الأجنبى فيما يلى:

- معظم الدول النامية - وخصوصاً المنخفضة الدخل - تعانى من نقص وضعف فى البنية الأساسية. مثل الطرق والقنوات ومشروعات الطاقة.. الخ.. وحيث إن تلك المشروعات تعتبر ضرورية وحيوية للنشاط الاقتصادى والتنمية الاقتصادية بصفة عامة

فـإن هذه الدول فى حـالة عدم وجـود البنيـة الأسـاسيـة القـوية لن تسـتطيع أن تحـقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية، والاستثمار الأجنبى عند إقامته المشاريع المختلفة سوف يقوم ببعض مشروعات البنية الأساسية. مثل شق الطرق؛ لتسهيل نقل المواد الأولية إلى مصانعه وكذلك نقل المنتجات المصنعة إلى أماكن المستهلكين، وبالتالى فإن إقامة مثل هذه المشروعات تستفيد منها المشروعات المحلية والأفراد وينعكس ذلك إيجابياً على الدولة ككل.

- معظم الدول النامية - وخصوصاً منخفضة الدخل - لم تستطع إقامة الصناعات الأساسية والتى تعتبر العمود الفقرى للتنمية الاقتصادية مثل الصناعات الثقيلة، ويرجع السبب فى ذلك إلى انخفاض المستوى التكنولوجى وانخفاض معدلات الادخار الناتجة عن انخفاض مستويات الدخل وعند الاستعانة بالاستثمار الأجنبى والذى يقوم عادة بإنشاء صناعات عملاقة فإن اقتصاد الدولة النامية المستضيفة للاستثمار الأجنبى سوف تستفيد من هذه المشروعات، حيث إن المشروعات الوطنية سوف تستفيد من إقامة مشروعات الاستثمار الأجنبى التى يستلزم تشغيلها استخدام مواد أولية، وكذلك أيضاً تستلزم خدمات تسويقية وتستطيع المشروعات الوطنية الاستفادة عن طريق إمداد المشروعات الأجنبية بتلك السلع والخدمات، وهذا بالتالى يؤدى إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى وارتفاع معدلات التوظيف.

- تستفيد الدول النامية المستضيفة للاستثمار الأجنبى أيضاً عن طريق تقديم برامج تدريبية سواء فى المجال الفنى أو المجال الإدارى، وسوف تعود نتائج تلك البرامج التدريبية بالنفع على كل من المشروع والفرد نفسه، وسوف تحاول المشروعات القائمة الاستفادة من تلك البرامج أو سوف تعمل على تدريب موظفيها وعمالها حتى تستطيع أن تخفض من تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته.

كانت تلك أهم فوائد الاستثمار الأجنبى. أما بالنسبة للآراء المعارضة للاستثمار الأجنبى فإننا سوف نشير إليها فيما يلى:

يرى بعض الاقتصاديين - وخصوصاً رواد مدرسة التبعية الاقتصادية - أن

الاستثمار الأجنبى يضر باقتصاديات الدول النامية، ولذا فإنهم يرون أنه لا تجب الاستعانة به حتى تحقق تلك الدول معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية، ويمكن تلخيص الأسباب التى أدت بأصحاب هذه المدرسة إلى استخلاص النتيجة السابقة فيما يلى:

- يؤثر الاستثمار الأجنبى تأثيراً سلبياً على المشروعات الوطنية، حيث أن المشروعات الأجنبية تستخدم التكنولوجيا المتقدمة فى عملياتها الانتاجية وهذا يؤدى إلى تخفيض تكلفة الانتاج وتحسين نوعيته، وحيث أن المشروعات الوطنية ليس لديها هذه الوسائل التكنولوجية المتقدمة فإنها لن تستطيع أن تقف على قدم المساواة فى منافسة مشروعات الاستثمار الأجنبى، أما من ناحية أخرى فإن مشروعات الاستثمار الأجنبى تعرض رواتب أكبر من تلك التى تعرضها المشروعات الوطنية، ومن ثم فإن العمال الأكثر مهارة ينتقلون إلى مشروعات الاستثمار الأجنبى تحت إغراء هذه المرتبات ويبقى العمال الأقل مهارة وكفاءة فى المشروعات الوطنية مما يلقى عبئاً إضافياً على المشروعات الوطنية.

- يهدف الاستثمار الأجنبى إلى تحقيق الأرباح السريعة وإقامة المشروعات التى تحقق هذا الهدف ولا يهتم الاستثمار الأجنبى بعمليات وأهداف التنمية الاقتصادية فى الدول النامية وتقوم مشروعات الاستثمار الأجنبى بتحويل أرباحها وعائداتها المالية من الدول النامية إلى دولها وبالتالى يؤدى هذا التحويل والذى يعتبر بمثابة تدفقات خارجة (تخرج من الدول النامية إلى الدول المتقدمة)، إلى زيادة الدخل الوطنى للدول المتقدمة وانخفاض الدخل الوطنى للدول النامية.

- يستخدم الاستثمار الأجنبى فى الدول النامية التكنولوجيا المتقادمة، بينما التكنولوجيا الحديثة والأبحاث الخاصة فى المقر الرئيسى، وهى عادة فى الدول المتقدمة ولذا فإن الدول النامية لا تستطيع أن تستفيد من التكنولوجيا الحديثة.

يفيد الواقع العملى أن الدول التى استعانت بالاستثمار الأجنبى قد حققت معدلات نمو اقتصادى مرتفعة للغاية، ومن أمثلة تلك الدول تايوان وهونج كونج وسنغافورة

وكوريا الجنوبية، وهذا يوضح أهمية الاستثمار فى التنمية الاقتصادية.

عارضت الدول النامية مبدأ إلغاء إجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة نظراً إلى أن إلغاء تلك الإجراءات سوف يضر باقتصادياتها. ويمكن تقسيم الاجراءات التى تتخذها الدول النامية فى مجال الاستثمار المتعلق بالتجارة إلى نوعين رئيسيين: النوع الأول يتعلق بتقديم الحوافز المناسبة لتشجيع الاستثمار الأجنبى على الاستثمار فى الدولة المعنية، والنوع الثانى يتعلق بالاجراءات أو الحوافز المتعلقة بنوعية الاستثمار طبقاً للأولويات الاقتصادية التى تحددها الدولة، فعلى سبيل المثال إذا كانت الدولة ترغب فى تنشيط قطاع الصناعة وزيادة مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى، فإنها تقدم حوافز أفضل للاستثمار الأجنبى فى قطاع الصناعة مقارنة بتلك التى تقدمها إلى الاستثمار الأجنبى فى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتأتى معارضة الدول النامية لإلغاء إجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة وإخضاعها لقواعد الجات، فى أن تطبيق أحد مبادىء الجات وهو عدم التمييز والذى ينطوى على معاملة الدول الأعضاء فى الجات معاملة الدولة الأولى بالرعاية سوف يؤدى إلى عدم المرونة فى اختيار أنسب مصادر الاستثمار، حيث أن اختيار مصادر الاستثمار الأجنبى فى هذه الحالة سوف تعتمد على المزادات. كذلك سوف تتضرر الدول النامية من تطبيق مبدأ آخر من مبادىء الجات وهو مبدأ المعاملة الوطنية، حيث أن تطبيق هذا المبدأ لن يفرق بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية وسوف يزداد حجم الاستثمار الأجنبى على حساب الاستثمار الوطنى.

على الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية فيما يتعلق بإجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة، إلا أنه تم الاتفاق فى جولة أورجواى على تقييد إجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة على النقاط التالية: -

شرط المحتوى المحلى

حيث أن الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبى تشترط غالباً أن يستخدم المستثمر الأجنبى مواد أو سلعاً وطنية لا تقل عن نسبة معينة من قيمة الإنتاج وأحياناً يتم تحديدها بقيمة مطلقة فى إنتاج سلعته.

شرط التوازن التجارى

ويتمثل هذا الشرط فى أن الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبى تشترط على المستثمر الأجنبى أن يستورد المواد التى يحتاجها لأغراض عملياته الإنتاجية بنسبة معينة من قيمة صادراته، وأحياناً تشترط بعض الدول ألا يستورد المستثمر الأجنبى أكثر مما يصدر.

شرط حدود التصدير (export limitation)

ويتمثل هذا الشرط فى أن الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبى تفرض على المستثمر الأجنبى أن يصدر كمية من إنتاجه لا تقل عن نسبة معينة من إنتاجه الكلى.

ـ شرط توازن العملات الأجنبية: ـ

والمقصود بهذا الشرط هو تحديد نسبة معينة مما يدفعه المستثمر الأجنبى لشراء واردات من الخارج إلى ما يحصل عليه من عملات أجنبية مقابل صادراته من المنتج.

الفصل الثامن

حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة

شهد العالم فى السنوات الأخيرة تطوراً تكنولوجياً هائلاً أدى إلى إنتاج سلع جديدة وتقديم خدمات جديدة، وأضاف مزيداً من التحسن والتطوير على السلع والخدمات القائمة، ويعتبر هذا التطور التكنولوجى محصلة الانتاج الفكرى والبحوث والدراسات التى تمثل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج وخصوصاً فى الدول المتقدمة. وقد يعتقد البعض أن حقوق الملكية الفكرية لا علاقة لها بالتجارة الدولية، ولكننا نعتقد أن هناك علاقة وثيقة بينهما؛ نظراً لأن السلع والخدمات هى نتاج فكرى أنفق عليه الكثير من خلال الأبحاث والدراسات.

تم طرح فكرة مناقشة حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة فى جولة اورجواى بسبب الاختلاف الكبير فى المقاييس التى تنتهجها الدول فى مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، وتضرر بعض الدول وخصوصاً الدول المتقدمة من انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وللتدليل على ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقدر خسارتها من جراء انتهاك حقوق الملكية الفكرية بعشرات المليارات من الدولارات. هذا بالإضافة إلى تزايد الغش والتزوير وتقليد الماركات العالمية من بعض الدول حتى أن التجارة فى السلع المقلدة تراوح حجمها بين ٣٪ و ٦٪ من حجم التجارة العالمية.

وتركزت مناقشات حماية الحقوق الفكرية المتعلقة بالتجارة حول تحقيق توازن بين حماية أصحاب هذه الحقوق والأهداف الوطنية للدول النامية، ومن أهم الأهداف التى راعتها الاتفاقية بالنسبة للدول النامية نقل التكنولوجيا وتجنب دفع رسوم عالية مقابل براءات الاختراع وخصوصاً بالنسبة للسلع ذات الحساسية الاجتماعية مثل الأدوية.

وقد شملت مجالات حماية الحقوق الفكرية التى تم الاتفاق عليها فى جولة أورجواى كلاً من البراءات وحقوق النشر وحقوق الفنانين ومنتجى التسجيلات الصوتية

والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية بما فيها مصدر المنشأ والتصاميم الصناعية والأسرار التجارية.

وقد كان الهدف الرئيسي الذى تم الاتفاق عليه في جولة اورجواى فيما يتعلق بالحقوق الفكرية المتعلقة بالتجارة هو وضع وتطوير القواعد اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية وذلك من خلال بعض الاجراءات نذكر أهمها فيما يلى: ـ

ـ تطبيق مبدأى المعاملة الوطنية والدولة الأولى بالرعاية (وهما من المبادىء الأساسية للجات) على حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والتى تمت الموافقة عليها في جولة أورجواى (هناك بعض حقوق الملكية الفكرية لم يشملها اتفاق جولة اورجواى).

ـ أعطت الاتفاقية الحق للدول الأعضاء فى تنظيم أو التحكم فى الممارسات التى تقف فى وجه المنافسة (practices - anti - competitive) وذلك من خلال التنسيق والتشاور بين الدول الأعضاء في الجات.

هذا وقد تم الاتفاق على أن يبدأ العمل بحماية حقوق الملكية الفكرية بعد مرور سنة من إنشاء منظمة التجارة العالمية. أما بالنسبة للدول النامية والدول التى فى مرحلة التحول الاقتصادى (transition economies) فإنه قد سمح لها أن تبدأ التطبيق بعد خمس سنوات من إنشاء منظمة التجارة الدولية.

ونورد فيما يلى أهم بنود الاتفاقية فيما يتعلق بحماية الحقوق الفكرية..

الباب الأول

أحكام عامة ومبادىء أساسية

المادة ١

١ـ تلتزم البلدان الأعضاء بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية. ويجوز للبلدان الأعضاء، دون إلزام، أن تنفذ ضمن قوانينها مايتيح حماية أوسع من التى تتطلبها هذه الاتفاقية، شريطة عدم مخالفة هذه الحماية لأحكام هذه الاتفاقية. وللبلدان الأعضاء حرية تحديد الطريقة الملائمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية فى اطار أنظمتها وأساليبها القانونية.

٢ـ فى هذه الاتفاقية، يشير اصطلاح «الملكية الفكرية» إلى جميع فئات الملكية الفكرية المنصوص عليها فى الأقسام من ١ إلى ٧ من الجزء الثانى.

٣ـ تطبق الأعضاء المعاملة المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية على مواطنى البلدان الأخرى الأعضاء. وفيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة، يعتبر من مواطنى البلدان الأعضاء الأخرى الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين يستوفون مقاييس الأهلية اللازمة للحماية المنصوص عليها فى معاهدة باريس (١٩٦٧) ومعاهدة برن (١٩٧١) ومعاهدة روما ومعاهدة الملكية الفكرية فيما يتصل بالدوائر المتكاملة، لو أن جميع البلدان الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية كانت من البلدان الموقعة على هذه الاتفاقيات؟ ويلتزم أى بلد عضو يستفيد من الإمكانات المنصوص عليها فى الفقرة ٣ من المادة الخامسة أو الفقرة ٢ من المادة السادسة من معاهدة روما بإرسال الإخطار الذى تنص عليه تلك الأحكام إلى مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

المادة ٢

المعاهدات المبرمة بشأن الملكية الفكرية

١ـ فيما يتعلق بالأجزاء الثانى والثالث والرابع من الاتفاق الحالى، تلتزم البلدان الأعضاء بمراعاة أحكام المواد من ١ حتى ١٢ والمادة ١٩ من معاهدة باريس (١٩٦٧).

٢ـ لا ينتقص أى من الأحكام المنصوص عليها فى الأجزاء من الأول وحتى الرابع من هذه الاتفاقية من أى من الالتزامات الحالية التى قد تترتب على البلدان الأعضاء بعضها تجاه الأخرى بموجب معاهدة باريس، ومعاهدة برن، ومعاهدة روما، ومعاهدة الملكية الفكرية فيما يتصل بالدوائر المتكاملة.

المادة ٣

المعاملة الوطنية

١ـ يلتزم كل من البلدان الأعضاء بمنح مواطنى البلدان الأخرى الأعضاء معاملة لا تقل عن المعاملة التى تمنحها لمواطنيها فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية مع مراعاة

الاستثناءات المنصوص عليها بالفعل فى كل من معاهدة باريس (١٩٦٧)، ومعاهدة برن (١٩٧١)، ومعاهدة روما، ومعاهدة الملكية الفكرية فيما يتصل بالدوائر المتكاملة، وفيما يتعلق بالمؤدين ومنتجى التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة، لا ينطبق هذا الالتزام إلا فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية، ويلتزم أى بلد عضو يستفيد من الإمكانات المنصوص عليها فى المادة ٦ من معاهدة برن (١٩٧١) أو الفقرة (ب) من المادة ١٦ من معاهدة روما بإرسال الإخطار المنصوص عليه فى تلك الأحكام إلى مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

٢ ـ لا يجوز للبلدان الأعضاء الاستفادة من الاستثناءات المسموح بها بمقتضى الفقرة ١ فيما يتعلق بالإجراءات القضائية والإدارية، بما فى ذلك تحديد موطن مختار أو تعيين وكيل فى أراضى بلد عضو، إلا حين تكون هذه الاستثناءات ضرورية لضمان الالتزام بمراعاة أحكام القوانين واللوائح التنظيمية التى لا تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية وشرط ألا يكون فى اللجوء إلى هذه الممارسات تقييد مستتر للتجارة.

المادة ٤

المعاملة الخاصة بحق الدولة الأولى بالرعاية

فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية، فإن أى ميزة أو تفضيل أو امتياز أو حصانة يمنحها بلد عضو لمواطنى أى بلد آخر يجب أن تمنح على الفور ودون أية شروط لمواطنى جميع البلدان الأعضاء الأخرى. ويستثنى من هذا الالتزام أية ميزة أو تفضيل أو امتياز أو حصانة يمنحها بلد عضو وتكون:ـ

(أ) نابعة عن اتفاقيات دولية بشأن المساعدة القضائية أو إنفاذ القوانين ذات الصبغة العامة وغير المقتصرة بالذات على حماية الملكية الفكرية.

(ب) ممنوحة وفقاً لأحكام معاهدة برن (١٩٧١) أو معاهدة روما التى تجيز اعتبار المعاملة الممنوحة غير مرتبطة بالمعاملة الوطنية، بل مرتبطة بالمعاملة الممنوحة فى بلد آخر.

(ج) متعلقة بحقوق المؤدين، ومنتجى التسجيلات الصوتية، وهيئات الإذاعة، التى لا تنص عليها أحكام الاتفاق الحالى.

(د) نابعة من اتفاقيات دولية متعلقة بحماية الملكية الفكرية أصبحت سارية المفعول قبل سريان مفعول اتفاق منظمة التجارة العالمية، شريطة إخطار مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بهذه الاتفاقيات وألا تكون تمييزاً عشوائياً أو غير مبرر ضد مواطنى البلدان الأعضاء الأخرى.

المادة ٧

الأهداف

تسهم حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية فى تشجيع روح الابتكار التكنولوجى ونقل وتعميم التكنولوجيا، بما يحقق المنفعة المشتركة لمنتجى المعرفة التكنولوجية ومستخدميها بالأسلوب الذى يحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، والتوازن بين الحقوق والواجبات.

المادة ٨

المبادىء

١ـ يجوز للبلدان الأعضاء، عند وضع أو تعديل قوانينها ولوائحها التنظيمية، اعتماد التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة والتغذية وخدمة المصلحة العامة فى القطاعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية والتكنولوجية فيها، شريطة اتساق هذه التدابير مع أحكام الاتفاق الحالى.

لمنع حائزى حقوق الملكية الفكرية من إساءة استخدامها، أو منع اللجوء إلى ممارسات تسفر عن تقييد غير معقول للتجارة أو تؤثر سلبا على النقل الدولى للتكنولوجيا.

الجزء الثانى

المعايير المتعلقة بتوفير حقوق الملكية الفكرية ونطاقها واستخدامها

القسم ١: حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها

المادة ٩

العلاقة مع معاهدة برن

١ـ تلتزم البلدان الأعضاء بمراعاة الأحكام التى تنص عليها المواد من ١ وحتى ٢١

من معاهدة برن (١٩٧١) وملحقها، غير أن البلدان الأعضاء لن تتمتع بحقوق ولن تتحمل التزامات بموجب هذه الاتفاقية، فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها فى المادة ٦ مكررة من معاهدة برن أو الحقوق النابعة عنها.

٢- تسرى حماية حقوق المؤلف على النتائج وليس على مجرد الأفكار أو الإجراءات أو أساليب العمل أو المفاهيم الرياضية.

المادة ١٠

برامج الحاسب الآلى وتجميع البيانات

١- تتمتع برامج الحاسب الآلى (الكمبيوتر)، سواء أكانت بلغة المصدر أو بلغة الآلة، بالحماية باعتبارها أعمالاً أدبية بموجب معاهدة برن (١٩٧١).

٢- تتمتع بالحماية البيانات المجمعة أو المواد الأخرى، سواء أكانت فى شكل مقروء آليا أو أى شكل آخر، إذا كانت تشكل خلقاً فكرياً نتيجة انتقاء أو ترتيب محتوياتها، وهذه الحماية لا تشمل البيانات أو المواد فى حد ذاتها، ولا تخل بحقوق المؤلف المتعلقة بهذه البيانات أو المواد ذاتها.

المادة ١١

حقوق التأجير

فيما يتعلق على الأقل ببرامج الحاسب الآلى (الكمبيوتر) والأعمال السينمائية، تلتزم البلدان الأعضاء بمنح المؤلفين وخلفائهم حق إجازة أو حظر تأجير أعمالهم الأصلية المتمتعة بحقوق الطبع أو النسخ المنتجة عنها تأجيراً تجارياً للجمهور، ويستثنى البلد العضو من هذا الالتزام فيما يتعلق بالأعمال السينمائية، ما لم يكن تأجير هذه الأعمال فيها قد أدى إلى انتشار نسخها بما يلحق ضرراً مادياً بالحق المطلق فى الاستنساخ الممنوح فى ذلك البلد العضو للمؤلفين وخلفائهم. وفيما يتعلق ببرامج الحاسب الآلى (الكمبيوتر)، لا ينطبق هذا الالتزام على تأجير البرامج حين لا يكون البرنامج نفسه الموضوع الأساسى للتأجير.

المادة ١٤

حماية المؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة

١ـ فيما يتعلق بتسجيل أعمال المؤدين فى تسجيلات صوتية، يحق للمؤدين منع الأفعال التالية التى تتم دون ترخيص منهم: تسجيل أدائهم غير المسجل وعمل نسخ من هذه التسجيلات. كما يحق لهم منع الأفعال التالية دون ترخيص منهك: بث أدائهم الحى على الهواء بالوسائل اللاسلكية ونقله للجمهور.

٢ ـ يتمتع منتجو التسجيلات الصوتية بحق إجازة النسخ المباشر أو غير المباشر لتسجيلاتهم الصوتية، ويحق منعه.

٣ ـ يحق لهيئات الإذاعة منع الأفعال التالية عندما تتم دون ترخيص، منها: تسجيل البرامج الإذاعية وعمل نسخ من هذه التسجيلات، وإعادة البث عبر وسائل البث اللاسلكى، ونقل هذه المواد للجمهور بالتليفزيون، وحيث لا تمنح البلدان الأعضاء هذه الحقوق لهيئات الإذاعة، تلتزم بمنح سالكى حقوق المؤلف على المادة موضوع البث إمكانية منع الأفعال المذكورة أعلاه، مع مراعاة أحكام معاهدة برن (١٩٧١).

٤ ـ تطبق أحكام المادة ١١ المتعلقة ببرامج الحاسب الآلى (الكمبيوتر) ـ مع ما يلزم من تبديل ـ على منتجى التسجيلات الصوتية وأى أصحاب حقوق آخرين فى مجال التسجيلات الصوتية وأى أصحاب حقوق آخرين فى مجال التسجيلات الصوتية، حسبما تنص على تحديدها قوانين البلد العضو المعنى، فإن كان لدى ذلك البلد فى ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤ نظام يضمن المكافأة المنصفة لأصحاب الحقوق فيما يتعلق بتأجير التسجيلات الصوتية، يجوز للبلد مواصلة تطبيق هذا النظام شريطة ألا يؤدى التأجير التجارى للتسجيلات الصوتية إلى إلحاق ضرر مادى بحقوق النسخ المطلقة التى يتمتع بها أصحاب الحقوق.

٥ ـ تدوم مدة الحماية المتاحة بموجب الاتفاق الحالى للمؤدين ومنتجى التسجيلات الصوتية على الأقل حتى نهاية فترة ٥٠ سنة تحسب اعتباراً من نهاية السنة التقويمية التى تم فيها التسجيل الأصلى أو حدث فيها الأداء. أما مدة الحماية التى تمنح

بموجب الفقرة ٣ فتدوم مالا يقل عن ٢٠ سنة اعتباراً من نهاية السنة التقويمية التى حصل فيها بث المادة المعنية.

٦ـ فيما يتعلق بالحقوق الممنوحة بموجب الفقرات ١و٢و٣ يجوز لأى بلد عضو النص على شروط أو قيود أو استثناءات أو تحفظات إلى الحد الذى تسمح به معاهدة روما. غير أن أحكام المادة ١٨ من معاهدة برن (١٩٧١) تطبق أيضاً، مع مايلزم من تبديل، على حقوق المؤدين ومنتجى التسجيلات الصوتية فى تلك التسجيلات.

القسم ٢: العلامات التجارية

المادة ١٥

المواد القابلة للحماية

١ـ تعتبر أى علامة أو مجموعة علامات تسمح بتمييز السلع والخدمات التى تنتجها المنشآت الأخرى صالحة لأن تكون علامة تجارية، وتكون هذه العلامات ـ لاسيما الكلمات التى تشمل أسماء شخصية وحروفاً وأرقاماً وأشكالاً ومجموعات ألوان وأى مزيج من هذه العلامات ـ مؤهلة للتسجيل كعلامات تجارية. وحين لا يكون فى هذه العلامات ما يسمح بتمييز السلع والخدمات ذات الصلة، يجوز للبلدان الأعضاء أن تجعل الصلاحية للتسجيل مشروطة بالتمييز المكتسب من خلال الاستخدام، كما يجوز لها اشتراط أن تكون العلامات المزمع تسجيلها قابلة للإدراك بالنظر، كشرط لتسجيلها.

٢ ـ ينبغى عدم فهم الفقرة ١ على أنها تحظر على البلدان الأعضاء رفض تسجيل علامة تجارية لأسباب أخرى، شريطة عدم الانتقاص من أحكام معاهدة باريس (١٩٦٧).

٣ ـ يجوز للبلدان الأعضاء جعل قابلية التسجيل معتمدة على الاستخدام. غير أنه لا يجوز اعتبار الاستخدام الفعلى للعلامة شرطاً للتقدم بطلب لتسجيلها، ويحظر رفض طلب تسجيل لمجرد أن الاستخدام المزمع لم يحدث قبل انقضاء فترة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب.

٤ ـ لا يجوز مطلقاً أن تكون طبيعة السلع أو الخدمات التى يراد استخدام العلامة

التجارية بشأنها عقبة تحول دون تسجيل العلامة.

٥ - تلتزم البلدان الأعضاء بنشر كل علامة تجارية أما قبل تسجيلها أو بعده فوراً، وبإعطاء فرصة معقولة لتقديم الالتماسات بإلغاء التسجيل. كما يجوز للبلدان الأعضاء إتاحة فرصة الاعتراض على تسجيل علامة تجارية.

المادة ١٩

متطلبات استخدام العلامة التجارية

١- إذا كان استخدام العلامة التجارية شرطا لاستمرار تسجيلها، لا يجوز إلغاء التسجيل إلا بعد انقضاء مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متواصلة من عدم استخدامها، ما لم يثبت صاحب العلامة التجارية وجود أسباب وجيهة تستند إلى وجود عقبات تحول دون هذا الاستخدام. وتعتبر الأوضاع الناشئة بغير إرادة صاحب العلامة والتى تحول دون استخدامها، كقيود الاستيراد المفروضة على السلع والخدمات التى تحميها العلامة التجارية المعنية أو الشروط الحكومية الأخرى المفروضة عليها، أسباباً وجيهة لعدم استخدامها.

٢ - حين تكون العلامة التجارية خاضعة لسيطرة صاحبها، يعتبر استخدامها من قبل أى شخص آخر استخداماً لها لأغراض استمرار تسجيلها.

القسم ٣: المؤشرات الجغرافية

المادة ٢٢

حماية المؤشرات الجغرافية

١- فى هذه الاتفاقية، تعتبر المؤشرات الجغرافية هى المؤشرات التى تحدد منشأ سلعة ما فى أراضى بلد عضو، أو فى منطقة أو موقع فى تلك الأراضى، حين تكون النوعية أو السمعة أو السمات الأخرى لهذه السلعة راجعة بصورة أساسية إلى منشأها الجغرافى.

٢ - فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، تلتزم البلدان الأعضاء بتوفير الوسائل القانونية للأطراف المعنية لمنع:

(أ) استخدام أية وسيلة فى تسمية أو عرض سلعة ما توحى بأن السلعة المعنية نشأت فى منطقة جغرافية غير المنشأ الحقيقى، بأسلوب يضلل الجمهور بشأن المنشأ الجغرافى للسلعة.

(ب) أى استخدام يشكل عملاً من أعمال المنافسة غير المنصفة، حسبما يتحدد معناها فى المادة ١٠ مكررة من معاهدة باريس (١٩٦٧).

٣ ـ تلتزم البلدان الأعضاء ـ من تلقاء نفسها إن كانت تشريعاتها تسمح بذلك أو بناء على طلب من طرف له مصلحة فى ذلك ـ برفض أو إلغاء تسجيل علامة تجارية تشمل أو تتألف من مؤشر جغرافى فيما يتعلق بسلع لم تنشأ فى الأراضى المشار إليها، إن كان استخدام المؤشر فى العلامة التجارية بالنسبة لهذه السلع فى البلد العضو ذات طبيعة تضلل الجمهور فيما يتعلق بالمنشأ الحقيقى للسلع.

٤ ـ تطبق تدابير الحماية المنصوص عليها فى الفقرات ١و٢و٣ ضد المؤشرات الجغرافية التى تصور كذبا للجمهور أن السلع المعنية نشأت فى أراض أخرى، على الرغم من أنها صحيحة حرفياً فيما يتعلق بالأراضى أو المنطقة أو الموقع الذى نشأت فيه السلع.

الفصل التاسع

القواعد

يعتبر الأساس الذى تعتمد عليه الجات فى إدارة عملها هو القواعد التى تنظم عمليات التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، وهذه القواعد التى تعمل الجات فى إطارها قد صيغت عند توقيع اتفاقية الجات فى عام ١٩٤٧، ومما لا شك فيه أن التغيرات الهائلة التى شهدتها التجارة الدولية والمشاكل التى تعرضت لها جعلت من الضرورى تعديل بعض القواعد؛ لتناسب وضع التجارة العالمية والظروف الاقتصادية الحالية والمستقبلية، وقد أدى ذلك إلى مناقشة أعضاء الجات فى جولة أورجواى موضوع تحديث بعض القواعد؛ لتساير التطورات الاقتصادية الراهنة. وقد شمل الاتفاق القواعد المتعلقة بالموضوعات الآتية:

١ - مكافحة الإغراق

٢ - الوقاية

٣ - الدعم

٤ - قواعد المنشأ

٥ - الفحص قبل الشحن

٦ - العوائق الفنية للتجارة

٧ - المعايير الصحية

٨ - التقييم الجمركى

٩ - رخص الاستيراد

١٠ - مواد الجات

وسوف نناقش كل موضوع من الموضعات السابقة بصورة مختصرة. الغرض منها تحديد الإطار العام والنقاط الهامة لكل موضوع من الموضوعات السابقة دون الدخول فى التفاصيل.

يعتبر الإغراق من أهم المشاكل التى واجهت كثيراً من دول العالم، وقد راعت الجات مسألة الإغراق بسبب تضرر كثير من الدول الأعضاء، حيث أن المادتين السادسة والسادسة عشرة من مجموعة الجات متعلقتان بمكافحة إغراق الأسواق ورسوم التعويض ويقصد بالإغراق أنه: قيام دولة بتصدير منتج معين بسعر يقل عن قيمته المعتادة أو يقل عن السعر المقابل لناتج مماثل يباع فى دولة التصدير. ويمكن للدولة المستوردة أن تكافح عملية الإغراق عن طريق فرض رسم معين لمكافحة الإغراق، بحيث لا يزيد هذا الرسم على الفرق بين سعر السلعة المصدرة وسعر السلعة المماثلة فى السوق المحلية للمصدر، ويجوز إخضاع الدعم الحكومى على صنع أى سلعة أو إنتاجها أو تصديرها بما يؤدى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة الصادرات أو خفض الواردات لرسوم تعويض، ورسم التعويض تفرضه الدولة المستوردة لإفساد أثر الدعم المقدم من المصدر، ولا يجب أن تتجاوز قيمته مبلغ الدعم. وتقتصر مكافحة إغراق السوق ورسوم التعويض على الحالات التى تسبب فيها الواردات ضرراً مادياً لصناعة محلية.

وقد تطورت عملية مكافحة الإغراق فى دورة طوكيو، حيث سمح للدول وخصوصاً الدول النامية بتقديم الدعم بحيث لا يضر بالمصالح التجارية للشركاء التجاريين، والتأكد من أن رسوم التعويض لن تؤدى إلى عرقلة التجارة الدولية، وقد تم الاتفاق بين الدول الأعضاء فى الجات فى جولة طوكيو على عدم تقديم دعم للصادرات الزراعية بغرض الحصول على ميزة أكبر فى تجارة المنتجات الزراعية على المستوى الدولى. وكذلك تم الاتفاق على عدم دعم الإنتاج المحلى بما يؤدى إلى ضرر تجارة الدول الأخرى ضرراً خطيراً، وكذلك تم الاتفاق والالتزام بالمادة السادسة من مجموعة الجات التى تنص على عدم استخدام رسوم تعويضية، إلا حيث تتسبب السلع المستوردة فى ضرر مادى لصناعة محلية أو تهدد بالتسبب فيه.

وبغرض التأكد من التزام الدول بالعمل على ما تم الاتفاق عليه فى مجال مكافحة الإغراق، فقد أنشئت لجنة لتسوية النزاعات بين الدول وللتأكد من تنفيذ الدول لما تم الاتفاق عليه.

بعد جولة طوكيو أخذت إجراءات التعويض ضد الدول النامية فى التزايد بصورة ملحوظة وخصوصاً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية. فعلى سبيل المثال كانت الإجراءات التعويضية التى اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الدول النامية خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) حالتين فقط، وارتفعت خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٧٩)، وهى فترة المفاوضات الجادة فى جولة طوكيو، إلى ٤٥ حالة. أما بعد جولة طوكيو وقبل جولة اورجواى أى خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) فقد ارتفعت إلى ١٠٨ حالات. من الجدير بالذكر أن معدل زيادة الإجراءات التعويضية التى اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الدول المتقدمة كان أقل من الإجراءات التى اتخذتها ضد الدول النامية، حيث كان عدد الإجراءات التى اتخذت ضد الدول الصناعية خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) تسع حالات ارتفعت إلى ٥٩ حالة خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٧٩) وارتفعت إلى ٦٣ حالة خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥).

قبل بدء جولة اورجواى، كانت هناك مقترحات لإصلاح ممارسات الدعم ورسوم التعويض يمكن مناقشتها فى جولة اورجواى، ويمكن تقسيم هذه المقترحات إلى مجموعتين:

ـ المجموعة الأولى ترى أن الدعم الذى تقدمه الدول النامية لصادراتها سوف يؤدى إلى إعاقة نموها الاقتصادى على المدى الطويل، ومن ثم فإن الدعم هو جوهر الإصلاح المطلوب وليس رسم التعويض، حيث إن رسم التعويض يعتبر وسيلة لحمل الدول النامية على التخلى عن الدعم وتبنى وسائل أخرى. مثل تخفيض سعر الصرف بغرض تشجيع الصادرات.

والحل الأمثل لمشكلة الدعم يجب أن يكون من خلال الجات عن طريق المفاوضات

المباشرة بين المشتركين وليس من خلال اتفاق دولى.

- المجموعة الثانية ترى أن رسم التعويض هو وسيلة لحماية الصناعات الآخذة فى الاعتبار فى الدول الصناعية من مصدرى الدول النامية، وأن إجراءات رسم التعويض تعوق الصادرات، ولذا يمكن التشدد فى الإجراءات الخاصة ببدء رسم التعويض، بحيث يقلل ذلك من لجوء الدول إلى الدعم.

تقترح تلك المجموعة على الجات أن تأخذ الوضع الاقتصادى للدول النامية بعين الاعتبار عند تطبيق إجراءات رسم التعويض، وأن يكون هناك برنامج للمعونة الفنية لمساعدة الدول النامية على الدفاع عن مصالحها فى حالات رسم التعويض.

كان موضوع مكافحة الإغراق من أهم الموضوعات التى تمت مناقشتها فى جولة اورجواى، وخصوصاً بعد تزايد حالات الإجراءات التى اتخذتها الدول - وخصوصاً الصناعية منها ضد الدول النامية والتى أشرنا إليها فيما سبق - وقد توصلت جولة اورجواى إلى تطوير الأنظمة المتعلقة بمكافحة الإغراق، وكذلك بشأن بدء وكيفية إجراء التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإغراق والضرر بالصناعة الوطنية ومدة سريان مفعول إجراءات مكافحة الإغراق.

.. ويمكن تلخيص أهم نتائج جولة اورجواى فى مجال مكافحة الإغراق فيما يلى:

- وضع مخصصات أو حدود دنيا متعلقة بالإغراق الحدى (Margin Of dumping) وهذا الحد هو أقل من ٢٪، وتحديد حجم إغراق الواردات بنسبة تقل عن ٣٪.

- فرض رسوم لمكافحة الإغراق لمدة لا تزيد على خمس سنوات ولا يمكن زيادة هذه المدة إلا فى حالة واحدة فقط هى التأكد من أن إلغاء هذه الرسوم سوف يؤدى إلى إضرار اقتصاد الدولة المستوردة إضراراً مباشراً.

- إعطاء الدول النامية معاملة تفضيلية فى مجال مكافحة الإغراق: نظراً لظروفها الاقتصادية.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية خلال دورة طوكيو أن تتوصل الدول الأعضاء فى الجات إلى اتفاق بشأن الإجراءات الوقائية التى يمكن للدول اتباعها؛ لحماية صناعة أو سلعة معينة من منافسة الواردات إذا كانت تلك المنافسة تسبب ضرراً جسيماً للسلعة الوطنية، ولكن باءت محاولات الولايات المتحدة الأمريكية بالفشل خلال دورة طوكيو.

وفى جولة أورجواى تم الاتفاق على مناقشة الإجراءات الوقائية، وتم خلال هذه الجولة الاتفاق على إجراءات. يتم بموجبها حظر استخدام التقييد الطوعى (طبقت دول المجموعة الأوروبية القيود الطوعية على بعض وارداتها وخصوصاً السيارات اليابانية والمنتجات الزراعية من دول آسيا وأمريكا اللاتينية) على الصادرات أو إجراءات التسويق المنتظمة أو أية إجراءات أخرى مشابهة تتعلق بالتصدير أو الاستيراد.

وينص الاتفاق على أنه يجب أن تلغى جميع إجراءات التقييد الطوعى وغيرها من الإجراءات التقييدية على مراحل وفى خلال أربع سنوات اعتباراً من بدء العمل بأنظمة منظمة التجارة العالمية، ويمكن اعتماد الإجراءات الوقائية لمدة لا تزيد على ٤ سنوات. وفى حالة ما إذا كانت هناك ضرورة ملحة تتمثل فى وجود خطر حقيقى على سلعة وطنية، فإنه يمكن تحديد فترة اعتماد الإجراءات الوقائية لمدة لا تزيد على ٨ سنوات اعتباراً من بدء العمل بأنظمة منظمة التجارة العالمية.

أما فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالحماية من الانتقام فقد كانت الدول ـ قبل الاتفاق على جولة أورجواى ـ إذا اتخذت إجراءً وقائياً؛ لحماية صناعتها الوطنية فإنه كان يتوجب عليها أن تدفع تعويضاً مناسباً إلى الدولة التى كانت تتخذ ضدها تلك الإجراءات، وذلك طبقاً لقواعد الجات. أما اتفاق أورجواى فقد سمح للدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات مناسبة للحماية من الانتقام من خلال إجراء وقائى خلال السنوات

الثلاث الأولى من اعتماد الإجراء الوقائى، وفى هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الفترة التى حددتها الاتفاقية وهى ثلاث سنوات، وإلزام الدولة المعنية بالتقيد بجميع ضوابط الإجراءات الوقائية المتفق عليها، فإن ذلك يجيز الاعتماد على الإجراءات الوقائية؛ لتكون أفضل من اعتماد القيود الطوعية. وبعد مرور ثلاث سنوات يسمح باتخاذ إجراءات انتقامية.

ينص الاتفاق على أن الإجراءات الوقائية يمكن أن تتخذها أية دولة من أعضاء الجات فى حالة واحدة فقط وهى حالة تسبب الواردات من سلعة معينة فى إحداث ضرر كبير بالسلعة الوطنية للدولة المعنية. ويجب أن يكون تحديد الضرر مبنياً على أسس عملية وحقائق وليس مجرد تخمين أو تقدير جزافى للضرر، وبالتالى فإنه من حق المستوردين والمصدرين والجهات المعنية أن تتحقق بنفسها من إمكانية حدوث ضرر بالغ فى حالة استيراد السلعة.

استثنت الاتفاقية الدول النامية، حيث تم الاتفاق على أنه لا يجوز تطبيق إجراءات وقائية على منتج من الدول النامية من الدول الأعضاء فى الجات إذا لم تتجاوز نسبة واردات الدولة المعنية (دولة من الدول المتقدمة) من الدولة النامية من السلعة المعينة ٣٪ من إجمالى الواردات وبشرط ألا تتجاوز نسبة واردات الدولة المتقدمة ٩٪ من إجمالى الواردات من الدول النامية مجتمعة.

كذلك استثنت الاتفاقية الدول النامية من حيث مدة تطبيق الإجراءات الوقائية، حيث سمحت للدول النامية أن تطبق الإجراءات الوقائية لمدة ١٠ سنوات (المدة القصوى المسموح للدول المتقدمة بتطبيق الإجراءات الوقائية هى ٨ سنوات تتم على مرحلتين، المرحلة الأولى ٤ سنوات يمكن تجديدها لأربع سنوات أخرى فى حالة الضرورة القصوى فقط) لم تقتصر الاستثناءات على الدول النامية فقط، ولكن سمحت الاتفاقية للدول الأعضاء فى الجات إجراء وقائياً واحداً فقط مثل الإجراء الطوعى، وسبب هذا الاستثناء هو أن مجموعة الدول الأوروبية وجدت أنه من الصعب سياسياً إنهاء القيود

الطوعية على السيارات من اليابان فى فترة قصيرة.

الدعم

يعتبر موضوع الدعم والرسوم التعويضية (Subsidies and countervailing duties) من الموضوعات الهامة التى تمت مناقشتها فى جولة أورجواى، وعلى الرغم من أنه قد تمت مناقشة هذا الموضوع فى جولة طوكيو، وتم الاتفاق على وضع ضوابط وأسس؛ لاستخدام الدعم والرسوم التعويضية، إلا أن جولة أورجواى ساهمت بوضع ضوابط وأسس أشمل من تلك التى تم التوصل اليها فى جولة طوكيو، ويمكن تلخيص أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى جولة أورجواى فيما يتعلق بالدعم والرسوم التعويضية فيما يلى:-

- تم الاتفاق على حظر تقديم الدول الأعضاء فى الجات للدعم على ثلاث فئات هى:

.. دعم الصادرات، والدعم الذى يقدم لاستخدام المواد الوسيطة المحلية بدلاً من المواد المستوردة.

.. إذا كان الدعم المقدم للسلعة يؤدى بالضرر للمستوردين، ويؤدى إلى درجة كبيرة من التمييز فى المعاملة بين المنتج الوطنى والمنتج المستورد.

.. الدعم غير المحدد مثل الدعم المقدم للبحوث والدراسات الخاصة بمنتج معين أو الدعم الذى يقدم لمناطق معينة فى دولة ما والدعم الذى يقدم لأغراض بيئية.

- عدم السماح بزيادة مستويات الدعم الذى تقدمه الدول الأعضاء فى الجات عن مستويات الدعم الذى قدمته لمنتجاتها فى عام ١٩٨٦. ويجب إلغاء هذا الدعم فى حالة ما إذا بلغت صادراتها مرحلة تنافسية فى السوق العالمية.

- أعطت الاتفاقية مزايا تفضيلية للدول النامية وخصوصاً الدول النامية الذى يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى عن ١٠٠٠ دولار فى السنة، حيث يسمح للدول النامية بأن تقدم دعماً لصادراتها بدون تحديد فترة زمنية يجب إلغاء الدعم فيها، وذلك بالنسبة للدول منخفضة الدخل والذى يقل نصيب الفرد من الناتج

القومى الاجمالى عن ألف دولار فى السنة. أما بالنسبة للدول النامية التى يزيد نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى على ١٠٠٠ دولار فإنه مسموح لها بتقديم دعم للصادرات لفترة ١٠ سنوات فقط وبعد ذلك يتم إلغاء الدعم. أما بالنسبة للدول النامية التى تشهد تحولاً اقتصادياً أو فى فترة انتقالية (Transition period) فإنه قد سمح لها بتقديم دعم للصادرات لفترة ٧ سنوات يتم بعدها إلغاء الدعم.

قواعد المنشأ

نظراً للتطور التكنولوجى الهائل الذى يشهده العالم فى الوقت الحالى - بالإضافة إلى زيادة التبادل التجارى بين الدول - فإن كثيراً من السلع التى تصنع بصورة نهائية فى دولة ما، تأتى المواد الوسيطة المستخدمة فى صناعتها من دول مختلفة ومتعددة مما يسبب بعض المشاكل في فرض التعريفات الجمركية حسب دولة المنشأ. وتستخدم حكومات الدول أنظمة مختلفة خاصة بمنشأ السلعة؛ وذلك للتفرقة بين السلع المصنعة محلياً والسلع المصنعة فى دول أخرى، وذلك بغرض فرض التعريفات الجمركية المناسبة.

إن اختلاف الأنظمة التى تتبعها الدول فيما يختص ببلد المنشأ قد يؤدى إلى استخدام بعض الدول لهذه الأنظمة فى تقييد التجارة الدولية والاستثمار الأجنبى، ولذا فقد تمت مناقشة مشروع بلد المنشأ فى جولة أورجواى وذلك بغرض وضع الإطار العام والأسس التى يجب إتباعها بهذا الخصوص، ويمكن تلخيص أهم ما تم التوصل اليه فى هذا المجال فيما يلى:-

- يجب على الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ التى تطبق على الصادرات ألا تكون أكثر تشدداً من الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ التى تطبق على السلع الوطنية، وهذا يعنى مبدأ عدم التفرقة بين السلع الوطنية والسلع المنتجة فى الدول الأخرى.
- يجب أن تطبق هذه الأنظمة (الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ) بطريقة متسقة ومعقولة، ويجب أن تنشر الدولة خلال فترة انتقالية تقدر بثلاث سنوات التعديلات التى

ترغب فى اتخاذها على أنظمة بلد المنشأ قبل شهرين من تنفيذها، ويجب ألا يكون الهدف من إجراء تلك التعديلات على أنظمة بلد المنشأ هو تقييد التجارة الدولية.

- يجب البث فى طلبات المستوردين والمصدرين فيما يتعلق ببلد المنشأ خلال ١٥٠ يوماً من تقديم الطلب وتظل سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات.

الفحص قبل الشحن

يعتبر فحص أو معاينة السلع قبل شحنها (Preshipment inspection) من أهم الخطوات التى تتبعها الدول وخصوصاً الدول النامية قبل شحن وارداتها، ويستخدم كثير من الدول النامية شركات أجنبية للقيام بعمليات الفحص قبل الشحن بسبب عدم توافر الكفاءات الوطنية التى تعمل فى قطاع الجمارك بالدول النامية، حيث إن هذه المعاينة تتضمن التأكد من نوعية السلعة ودرجة جودتها والثمن التعاقدى والشروط المالية لعقود الاستيراد، وهذه العمليات تستلزم خبرة جيدة قد لا تتوافر فى كثير من الدول النامية.

وقد أدت عمليات الفحص قبل الشحن التى تقوم بها شركات خاصة لصالح الدول النامية إلى تذمر الدول المتقدمة التى تقوم بعمليات التصدير - وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية - من أن عمليات الفحص تعوق فى كثير من الأحيان عمليات التصدير، ويأتى سبب تذمر المصدرين من الدول المتقدمة من عمليات الفحص قبل الشحن إلى أن هذه العمليات تمثل تهديداً للمصدرين، حيث إن الشركات التى تقوم بعمليات الفحص تكون لديها معلومات سرية عن شركات المصدرين وعن الشركات التى تنتج السلع المماثلة، ومن ثم يلجأ المصدر إلى خفض أسعاره للفوز بالصفقة خوفاً من تسريب الشركات التى تقوم بالمعاينة إلى الشركات المنافسة للمصدر.

تمت مناقشة موضوع الفحص قبل الشحن فى جولة أورجواى وتم اتفاق الدول الأعضاء على ما يلى :-

- وضع قواعد محددة بشأن ما هو مسموح لشركات الفحص قبل الشحن أن

تفعله. بالإضافة إلى تحديد إجراءات التحكيم التى يلجأ إليها المصدرون فى حالة شعورهم بأن معاملتهم كانت غير عادلة.

- يمنع الاتفاق شركات الفحص قبل الشحن من إفشاء المعلومات السرية الخاصة بالمصدر والتى قد تحصل عليها شركات الفحص بطريق أو آخر إلى طرف ثالث يستفيد من هذه المعلومات ويفسد الصفقة على المصدر الرئيسى.

- لا يجوز أن ترفض شركة الفحص قبل المعاينة ثمناً تعاقدياً تم الاتفاق عليه بين المصدر والمستورد إلا فى حالة اختلاف السلعة محل التصدير اختلافاً كبيراً عن مثيلتها من السلع المنتجة فى دولة المصدر.

- يتعين على شركات الفحص قبل الشحن أن تمد المصدرين بقائمة تتضمن جميع الخطوات المطلوبة للوفاء بشرط المعاينة. ويجب أن تتأكد الدول من أن جميع نشاطات الفحص قبل الشحن تنفذ بطريقة تمييزية، ويتطلب ذلك أن تتخذ شركات الفحص قبل الشحن إجراءات تتجنب بمقتضاها تنازع المصالح.

العوائق الفنية للتجارة

تستخدم بعض الدول ما يسمى بالعوائق الفنية للتجارة (Technical barriers to trade) . وتتمثل تلك العوائق فى معايير أو مقاييس معينة مثل مقاييس أو معايير لحماية البيئة أو معايير أمنية، ومما لا شك فيه أن استخدام بعض الدول لتلك المعايير بدرجة متشددة يؤدى إلى إعاقة التجارة الدولية، ويخفض من حجم واردات الدولة التى تتشدد فى وضع تلك المعايير، ومن الجدير بالذكر أنه قد سبق التطرق إلى هذا الموضوع فى جولة طوكيو، وذلك بغرض التخفيف من تلك المعايير ومحاولة وضع معايير أو أسس دولية تتبعها الدول الأعضاء.

وفى جولة أورجواى تم التطرق إلى هذا الموضوع مرة أخرى وتم الاتفاق على توحيد المعايير الفنية بين الدول الأعضاء فى الجات مع الأخذ فى الاعتبار حق أية دولة فى وضع معايير واقعية؛ لغرض تحسين جودة صادراتها أو المحافظة على صحة

الأفراد والحيوانات والنباتات والبيئة، وتغطى هذه الاتفاقية الأقاليم فى الدولة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المعايير تختلف عن المعايير الصحية والتى سوف نتطرق إليها فى النقطة التالية.

المعايير الصحية

ناقشت جولة أورجواى وضع المعايير الصحية والصحية النباتية (Sanitary and Phytosanity) على مستوى الدول الأعضاء فى الجات ويرجع السبب فى ذلك فى أن المعايير أو المقاييس الصحية والصحية النباتية (المتعلقة بصحة أو جودة المحاصيل الزراعية) تستخدم من جانب بعض الدول كوسيلة لخفض أو منع الاستيراد من سلع أو منتجات زراعية بسبب عدم مطابقتها للمعايير الصحية التى تفرضها الدولة.

وحيث إن هذه المعايير قد يكون مبالغاً فيها من بعض الدول، بحيث تؤدى إلى إلحاق ضرر بالدول المصدرة، فإن جولة أورجواى توصلت إلى اتفاق بخصوص هذا الموضوع يعمل على إرساء القواعد الخاصة بالمعايير الصحية والصحية النباتية بين الدول الأعضاء للتأكد من عدم استخدامها فى إعاقة التجارة الدولية، ويجب أن يتم تحديد المعايير الصحية فى ضوء اختبارات وطرق علمية سليمة.

التقييم الجمركى

يعتبر التقييم الجمركى من أهم المشاكل التى تواجه العاملين فى إدارة الجمارك فى الدول النامية، حيث إنه إذا استطاع مصدر فى دولة ما أن يقدر قيمة السلعة التى يصدرها وفى حالة قبول العاملين فى الجمارك فى الدولة المستوردة لهذا التقييم، فإنه فى حالة تقييم المصدر لقيمة السلعة المصدرة بأقل من قيمتها الفعلية، فإن الإيرادات الجمركية للدولة المستوردة (الدولة النامية) سوف تكون أقل من الإيرادات الواجب دفعها، وبالتالى تتأثر إيرادات الدولة من جراء هذا التقييم غير الصحيح.

أما بالنسبة للدول المتقدمة فإن التقييم الجمركى لا يمثل مشكلة، حيث توجد وسائل دقيقة لفحص الواردات وكوادر ذات كفاءة عالية فى مجال التقييم الجمركى. وقد تمت

مناقشة موضوع التقييم الجمركى في جولة أورجواى وتم الاتفاق على إلقاء عبء إثبات القيمة المعلنة على المستورد بدلاً من الادارة الجمركية فى الدولة المستوردة، حيث يطلب من المستورد أن يوفر الأدلة اللازمة لإثبات أن القيمة المعلنة تمثل مجموع القيمة المدفوعة للسلعة المستوردة.

كذلك تم الاتفاق على وضع الضمانات اللازمة لحماية رجال الأعمال الذين يزاولون نشاطات مشروعة من مضايقة مسئولى الجمارك. فعندما تطلب جهة جمركية المزيد من المعلومات من المستورد، فإنه يجب عليها أن توضح الأسباب الداعية إلى ذلك كتابة. ويجب أن تعطى إدارة الجمارك للمستورد فترة معقولة للرد على استفساراتها. وعندما تتخذ إدارة الجمارك قرارها النهائى فيما يتعلق بالجمارك المفروضة على السلعة المستوردة فإنها يجب أن توضح الأسباب التى استندت اليها فى اتخاذ هذا القرار.

رخص الاستيراد

لا يعتبر موضوع رخص الاستيراد من الموضوعات الجديدة التى تمت مناقشتها فى جولة أورجواى، حيث إنه سبقت مناقشته فى جولة طوكيو، حيث تختلف إجراءات ترخيص الاستيراد بين الدول. فهناك بعض الدول التى تتخذ إجراءات متشددة فى منح تراخيص الاستيراد وهناك البعض الآخر الذى يتخذ إجراءات مرنة.

وفى جولة أورجواى تم الاتفاق على إجراء مزيد من تخفيف إجراءات ترخيص الاستيراد، وعدم استخدام إجراءات استيراد تمييزية والتى تساعد على تقييد الواردات، وكذلك تم الاتفاق على وضع نظام جديد يتم من خلاله التأكد من أن الدولة العضو فى الجات لا تستخدم الإجراءات التمييزية، وتم الاتفاق على وضع معايير دولية لتراخيص الاستيراد وسيعين مكانا للتحكيم فى حالة حدوث منازعات.

كذلك ينص الاتفاق على أن تلتزم الدول الأعضاء فى الجات بنشر التعديلات التى تجريها على رخص الاستيراد قبل تنفيذ تلك التعديلات بمدة ٢١ يوماً. هذا مع إلزام الدول الأعضاء فى الجات على تبسيط الإجراءات المتعلقة بطلب رخص استيراد أو تجديدها.

تم التوصل فى جولة أورجواى إلى اتفاقيات كثيرة تغطى معظم جوانب التجارة العالمية، وكان لابد من إجراء بعض التعديلات أو اضافة بعض البنود التفسيرية لبعض مواد الجات حتى يكون هناك اتساق بينها وبين الاتفاقيات التى تم التوصل إليها فى جولة أورجواى. وفيما يلى نستعرض بعض البنود التفسيرية التى تم ذكرها فى البيان الختامى لجولة أورجواى، والتى تم توقيع الاتفاقية عليها فى المغرب فى ١٥ ابريل من عام ١٩٤٤:

- التفاهم حول مواد ميزان المدفوعات: جداول الامتيازات. الاتفاق على تسجيل الجداول الوطنية «رسوم أخرى» تفرض علاوة على التعرفة المسجلة وتقيدها بالمستويات السائدة بتاريخ إرساء بروتوكول جولة أورجواى.

- التفاهم حول تفسير المادة (١٧): المشروعات التجارية التابعة للدولة. ويدعو إلى ازدياد رصد نشاطاتها عبر الملاحظة الصارمة ومراجعة الإجراءات.

- التفاهم حول تفسير المواد ١٢ و ب - ١٨: مواد ميزان المدفوعات. وهو اتفاق الأطراف المتعاقدة الفارض للقيود أغراض ميزان المدفوعات، أن يؤدى ذلك بأقل أسلوب مزعزع للتجارة، وعليه تفضيل التدابير ذات الأساس السعرى، مثل الرسوم الإضافية على الواردات بدلاً من القيود الكمية.

وهناك اتفاق على إجراءات الاستشارات فى لجنة «جات» لميزان المدفوعات، وكذلك على رصد تدابير ميزان المدفوعات.

- التفاهم حول تفسير المادة ٢٤: الاتحادات الجمركية المناطق التجارية الحرة. وهو اتفاق يوضح ويقوى معايير وإجراءات مراجعة الاتحادات الجمركية أو المناطق التجارية الحرة الجديدة أو الموسعة، ولتقييم تأثيراتها على أطراف ثالثة. ويبين الاتفاق كذلك الإجراء المتبع لإنجاز أى تسوية تعويضية ضرورية عند حالة تكوين الأطراف المتعاقدة اتحاداً جمركياً يسعى إلى زيادة الرسوم المقيدة. ويعالج الاتفاق كذلك

التزامات الأطراف المتعاقدة بصدد التدابير المتخذة من قبل حكومات وطنية أو منظمات إقليمية أو سلطات داخل أراضيها.

- التفاهم حول تفسير المادة ١٥: التنازل. وهو اتفاق على الإجراءات الجديدة لمنح التنازلات وفق ضوابط «جات» لتحديد مواعيد انتهاء أية تنازلات قد يتم منحها مستقبلاً، ولتعيين تواريخ انتهاء التنازلات القائمة. وأهم المواد المتعلقة بمنح التنازلات، تظل كامنة فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

- التفاهم حول تفسير المادة ١٨: تعديل جداول «جات». وهو اتفاق حول إجراءات جديدة للتفاوض حول التعويض عند تعديل أو سحب التعرفات الملزمة، بما يشمل خلق حقوق تفاوضية جديدة للدولة التى يعد المنتج محل النظر، الأقصى فى نسبة صادراتها. ويرمى الاتفاق إلى زيادة مقدرة البلدان النامية الصغرى والوسطى، على المشاركة فى المفاوضات.

- التفاهم حول تفسير المادة ٣٥: عدم تطبيق الاتفاقية العامة. وهو اتفاق على السماح للطرف المتعاقد أو لدولة حديثة الانضمام على عدم تطبيق مواد «جات» مقابل طرف آخر عقب الدخول فى مفاوضات التعرفة بينهما. وتنص اتفاقية منظمة التجارة العالمية على أن أى تطبيق لمواد عدم تطبيق «جات»، بموجب الاتفاق لابد وأن يمتد إلى كل الاتفاقات متعددة الأطراف.

بروتوكول جولة أوروجواى لـ «جات» ١٩٩٤ سيتم تدوين نتائج مفاوضات الوصول إلى الأسواق، والتى تعهدت فيها الأطراف على إزالة أو خفض معدلات التعرفة والتدابير غير التعرفية المطبقة على التجار فى السلع، فى جداول وطنية سيتم إلحاقها ببروتوكول جولة أوروجواى، الذى يشكل جزءا مكملاً للبيان الختامى.

وللبروتوكول خمسة ملاحق:

الملحق (١) القسم أ: المنتجات الزراعية، تنازلات التعرفة على أسس الدولة الأولى بالرعاية.

الملحق (٢) القسم ب: المنتجات الزراعية، حصص التعرفة.

الملحق (٣): تنازلات التعرفة على أساس الدولة الأولى بالرعاية حول بقية المنتجات.

الملحق (٤): التعرفة التفضيلية، الفصل الثانى من الجداول (إذا ما طبقت).

الملحق (٥): التنازلات ذات التدابير غير التعرفية، الفصل الثالث من الجداول.

الملحق (٦): المنتجات الزراعية، الالتزامات مقيدة الدعم الفصل الرابع من الجداول.

القسم ١: المساندة الداخلية، الالتزامات الكلية لـ AMS.

القسم ٢: إعانات الصادرات: عرض الموازنة والتزامات الخفض الكمى.

القسم ٣: الالتزامات المقيدة لنطاق إعانة الصادرات.

وسيصبح الجدول الملحق بالبروتوكول المتعلق بالعضو جدولاً لـ «جات» ١٩٩٤، يتعلق بالعضو فى اليوم الذى تدخل فيه الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ بالنسبة لذلك العضو.

وللمنتجات غير الزراعية، فإن اتفاقية خفض التعرفة المتفق عليها من قبل جميع الأعضاء سيتم تطبيقها فى خمسة معدلات خفض متساوية، ماعدا ما قد يحدد فى جدول عضو ما. والخفض الأول سيكون نافذاً منذ تاريخ سريان الاتفاق المنشىء لمنظمة التجارة العالمية وكل خفض تال ينبغى سريانه بحلول الأول من كانون الثانى (يناير) فى الأعوام الأربعة التالية لسريان الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية. غير أن المشاركين قد يطبقون الخفض فى مراحل أو جزء أو فى مواعيد مبكرة من تلك المبينة فى البروتوكول، متى ما رغبوا فى ذلك.

بالنسبة للمنتجات الزراعية، كما هو محدد فى المادة (٢) من الاتفاقية حول الزراعة فإن بدء الخفض ينبغى أن يطبق، كما هو مبين فى الفصول الوثيقة بالجداول.

وهناك قرار متعلق بالتدابير المحبذة للدول الأقل نمواً والتى تنص، من بين بقية الأشياء، وأن تلك البلدان لن تطالب بالتكفل بأية التزامات وتنازلات غير منسجمة مع احتياجاتها الذاتية التنموية والمالية والتجارية. علاوة على بقية المواد المعينة للتعامل المرن والمواتى، فإن القرار يسمح بتكملة جداولها للتنازلات والالتزامات من حيث الوصول إلى الأسواق، ومن حيث الخدمات بحلول نيسان (ابريل) ١٩٩٥ بدلاً من ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣.



الفصل العاشر

منظمة التجارة العالمية

لم تقتصر جولة أورجواى على المسائل التقليدية والمجالات الجديدة فى مجال التجارة الدولية. ولكن هدف الجولة كان أشمل وأعم، حيث تمت مناقشة إنشاء منظمة التجارة الدولية (World Trade Organization) بالإضافة إلى هيئة للتحكيم تفصل فى المنازعات بين الدول بطريقة منظمة وأكثر كفاءة.

منظمة التجارة العالمية: ـ

انبثقت فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل الجات، حيث أعدت الحكومة الأمريكية فى عام ١٩٤٥ مشروعاً لإنشاء منظمة دولية للتجارة، على غرار إنشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

ولكن فى بداية الخمسينات رفض الكونجرس الأمريكى هذا المشروع.

وبمرور الوقت وتشعب عمليات التجارة الدولية وتطورها وخصوصاً فى الثمانينات حيث نادى البعض بإنشاء منظمة للتجارة الدولية فى جولة أورجواى، وعلى الرغم من المعارضة الأمريكية لإنشاء هذه المنظمة إلا أنها وافقت مؤخراً.

تختلف منظمة التجارة العالمية عن «جات» فى عدة نواح مهمة من شأنها أن تضيق المجال أمام العمل من جانب واحد. فالمنظمة ستشرف علي تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية بطريقة أكثر شمولاً، مما كانت تفعله «جات». وهذه القضايا تتضمن مسائل متعددة ابتداء من الملكية الفكرية والخدمات إلى المنسوجات والاستثمار، وثانياً ستمارس المنظمة صلاحية أقوى فى تسوية النزاعات.

وعلى عكس اتفاقية جولة طوكيو للتجارة التى أبرمت فى عام ١٩٧٩، عندما وقع عدد قليل من الدول على قوانين فردية للسلوك فى مجالات مثل الإغراق، فإن الدول التى ستنضم إلى منظمة التجارة العالمية يجب أن توافق تلقائياً على جميع اتفاقيات

جولة أورجواى بدون استثناء. فالهند مثلاً، وهى التى عارضت طويلاً فرض قوانين أكثر تشدداً على براءات الاختراع فى مجال الأدوية، يتعين عليها أن تنفذ قانون الملكية الفكرية الذى يتضمن قوانين محددة بشأن براءات الاختراع.

وكانت الولايات المتحدة من الدول التى عارضت طويلاً إقامة منظمة التجارة العالمية، عندما طرحت فكرتها فى أول الأمر منذ سنوات، ولكنها وافقت عليها أخيراً عندما وافقت دول أخرى على تغيير قواعد التصويت المقترحة. وبعد مناقشات مستفيضة، وافقت الدول الأعضاء فى «جات» على مستويات للتصويت على النحو التالى:

- إن أى تفسير لاتفاق جولة أورجواى أو أى طلب من الدول الأعضاء بالتخلى عن تعهد ينص عليه الاتفاق، يتطلب موافقة ثلثى الأعضاء.

- أى تعديل للاتفاق من شأنه أن يغير من حقوق والتزامات الدول الأعضاء فى «جات»، يستلزم موافقة ثلثى الأعضاء.

إن منظمة التجارة العالمية، مثل «جات» ستسهل تنفيذ وإدارة اتفاق جولة أورجواى، وستوفر برنامجاً لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف وستراجع السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية، وستتعاون مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى؛ لتحقيق تماسك أقوى فى مجال السياسة الاقتصادية.

والمنظمة - مثل «جات» أيضاً - سيكون لها سكرتارية يرأسها مدير عام. وهى ستعقد دورة على مستوى الوزراء مرة على الأقل كل عامين. وفى الفترة التى تقع بين دورتين، سيكون للمنظمة مجلس عام يتكون من ممثلى جميع الدول الأعضاء فى المنظمة ويجتمع بصورة عامة مرة كل شهر. ويشرف المجلس العام على إدارة جهاز تسوية المنازعات، وآلية مراجعة السياسة التجارية التى تتم بمقتضاها دراسة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية.

ويشرف المجلس على عدة مجالس فرعية تابعة له مثل مجلس تجارة البضائع، ومجلس حقوق الملكية الفكرية، ومجلس تجارة الخدمات.

نظراً لأهمية منظمة التجارة العالمية ودورها الهام فى إدارة نظام التجارة الدولية، فإنه من الضرورى الإشارة إلى المواد الواردة فى الاتفاقية الموقعة فى مراكش المنشورة فى ١٥/٦/١٩٩٥ والسارية قانوناً اعتباراً من ١/١/١٩٩٥ والخاصة بمنظمة التجارة الدولية كما يلى:-

إن أطراف هذه الاتفاقية:

إذ تدرك أن علاقاتها فى مجال التجارة والمساعى الاقتصادية يجب أن تستهدف رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة واستمرارا كبيرا فى نمو حجم الدخل الحقيقى والطلب الفعلى، وزيادة الإنتاج المتواصلة والاتجار فى السلع والخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم؛ وفقاً لهدف التنمية وذلك مع توخى حماية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بصورة تتلاءم واحتياجات واهتمامات كل منها فى مختلف مستويات التنمية الاقتصادية، فى آن واحد.

وإذ تدرك كذلك ما تدعو إليه الحاجة من بذل جهود إيجابية لتأمين حصول البلدان النامية، لاسيما أقلها نمواً، على نصيب فى نمو التجارة الدولية يتمشى واحتياجات تنميتها الاقتصادية.

ورغبة منها فى الإسهام فى بلوغ هذه الأهداف بالدخول فى اتفاقات للمعاملة بالمثل تنطوى على مزايا متبادلة؛ لتحقيق خفض كبير للتعريفات وغيرها من الحواجز التجارية والقضاء على المعاملة التمييزية فى العلاقات التجارية الدولية.

وإذ تعتزم لذلك إنشاء نظام تجارى متعدد الأطراف متكامل وأكثر قدرة على البقاء والدوام، تشتمل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ونتائج الجهود السابقة؛ لتحرير التجارة وجميع نتائج جولة أورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

وتصميماً منها على صون المبادئ الأساسية وتعزيز الأهداف التى بنى عليها هذا النظام التجارى متعدد الأطراف.

نتفق على ما يأتى:

المادة الأولى

إنشاء المنظمة

تنشأ بمقتضى هذا منظمة التجارة العالمية (المشار إليها فيما بعد باسم «المنظمة»).

المادة الثانية

نطاق المنظمة

١ ـ تكون المنظمة الإطار المؤسسى المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها فى المسائل المتعلقة بالاتفاقات والأدوات القانونية المقترنة بها الواردة فى ملاحق هذا الاتفاق.

٢ ـ تعد الاتفاقات والأدوات القانونية المقترنة بالاتفاقية الواردة فى الملاحق ١و٢و٣ (المشار إليها فيما بعد باسم «اتفاقات التجارة متعددة الأطراف») جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية، وهى ملزمة لجميع الأعضاء.

٣ ـ كما تعد الاتفاقات والأدوات القانونية المقترنة بهذه الاتفاقية الواردة فى الملحق ٤ (المشار إليها فيما بعد باسم «اتفاقات التجارة عديدة الأطراف») جزءاً من هذه الاتفاقية بالنسبة للأعضاء التى قبلتها، وهى ملزمة لهذه الأعضاء. ولا تنشئ اتفاقات التجارة عديدة الأطراف التزامات ولا يترتب عليها حقوق بالنسبة للأعضاء التى لم تقبلها.

٤ ـ تختلف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤، كما جاءت فى الملحق ١ ـ ألف (المشار إليه فيما بعد باسم «اتفاقية جات ١٩٩٤») من الناحية القانونية عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المؤرخة فى ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٧) والمرفقة بالوثيقة الختامية التى اعتمدت فى اختتام الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة، والتى أدخلت عليها فيما بعد التصحيحات والتصويبات والتعديلات (المشار إليها فيما بعد باسم «اتفاقية جات ١٩٤٧»).

المادة الثالثة

مهام المنظمة

١ ـ تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة وأعمال هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وتعمل على دفع أهدافها، كما توفر الإطار اللازم؛ لتنفيذ وإدارة وإعمال الاتفاقات التجارية عديدة الأطراف.

٢ ـ توفر المنظمة محفلاً للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف فى المسائل التى تتناولها الاتفاقات الواردة فى ملحقات هذه الاتفاقية. وللمنظمة كذلك أن توفر محفلا لمزيد من المفاوضات فيما بين أعضائها بشأن علاقاتهم التجارية متعددة الأطراف، وإطارا لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذى يقرره المؤتمر الوزارى.

٣ ـ تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التى تنظم تسوية المنازعات (المشار إليها فيما بعد باسم «تفاهم تسوية المنازعات») الوارد فى الملحق ٢ من هذه الاتفاقية.

٤ ـ تدير المنظمة آلية مراجعة السياسة التجارية (المشار إليها فيما بعد باسم «آلية المراجعة») الواردة فى الملحق ٣ من هذه الاتفاقية.

٥ ـ بغية تحقيق قدر أكبر من التناسق فى وضع السياسة الاقتصادية العالمية تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له.

المادة الرابعة

هيكل المنظمة

١ ـ ينشأ مؤتمر وزارى يتألف من ممثلى جميع الأعضاء ويجتمع مرة على الأقل كل سنتين، ويضطلع المؤتمر الوزارى بمهام المنظمة ويتخذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض، وتكون للمؤتمر الوزارى سلطة اتخاذ القرارات فى جميع المسائل التى ينص

عليها أى من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف إذا طلب ذلك أحد الأعضاء، وفقا للمقتضيات الخاصة بصنع القرار المشار إليها فى هذه الاتفاقية وفى اتفاق التجارة متعدد الأطراف ذى الصلة.

٢ ـ ينشأ مجلس عام يتألف من ممثلى جميع الأعضاء ويجتمع حسبما يكون ذلك مناسباً. ويضطلع المجلس العام بمهام المؤتمر الوزارى فى الفترات التى تفصل بين اجتماعاته. ويضطلع المجلس العام كذلك بالمهام الموكلة إليه بموجب هذه الاتفاقية. ويضع المجلس العام قواعد إجراءاته ويقر قواعد الإجراءات للجان المشار إليها فى الفقرة ٧.

٣ ـ ينعقد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسباً للاضطلاع بمسئوليات جهاز تسوية المنازعات المشار إليها فى وثيقة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات. ولجهاز تسوية المنازعات أن يعين لنفسه رئيساً وأن يضع قواعد إجراءاته حسبما تقتضى الضرورة للنهوض بالمسئوليات المذكورة.

٤ ـ ينعقد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسباً للاضطلاع بمسئوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية المشار إليها فى آلية مراجعة السياسة التجارية. ولجهاز مراجعة السياسة التجارية أن يعين لنفسه رئيساً وأن يضع قواعد إجراءاته حسبما تقتضى الضرورة للنهوض بالمسئوليات المذكورة.

٥ ـ ينشأ مجلس لشئون التجارة فى السلع ومجلس لشئون التجارة فى الخدمات ومجلس لشئون الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية (المشار إليه فيما بعد باسم مجلس الملكية الفكرية) وتعمل تلك المجالس تحت الإشراف العام للمجلس العام. ويشرف مجلس شئون التجارة فى السلع على سير اتفاقات التجارة متعددة الأطراف الواردة فى الملحق ـ ١ ألف. ويشرف مجلس شئون التجارة فى الخدمات على سير الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (المشار إليه فيما بعد باسم «اتفاقية الخدمات») ويشرف مجلس شئون الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (المشار

إليها فيما بعد باسم «اتفاقية الملكية الفكرية»). وتضطلع المجالس المذكورة بالمهام التى تعهد بها إليها الاتفاقات الخاصة بكل منها والمجلس العام. وتضع كل من هذه المجالس قواعد إجراءاتها وتخضع هذه القواعد لموافقة المجلس العام. وتكون العضوية فى هذه المجالس مفتوحة لممثلى جميع الأعضاء وتجتمع هذه المجالس حسب الضرورة للقيام بمهامها.

٦ - ينشئ مجلس شئون التجارة فى السلع ومجلس شئون التجارة فى الخدمات ومجلس شئون الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية أجهزة فرعية حسب الضرورة ويضع كل من هذه الأجهزة الفرعية قواعد إجراءاته، وتخضع هذه القواعد لموافقة المجلس المشرف عليها.

٧ - ينشئ المؤتمر الوزارى لجنة للتجارة والتنمية ولجنة لقيود ميزان المدفوعات ولجنة للميزانية والمالية والإدارة، تقوم بالمهام الموكلة إليها بموجب هذه الاتفاقية واتفاقات التجارة متعددة الأطراف، وبأى مهام إضافية يعهد بها المجلس العام. وله أن ينشئ أى لجان إضافية لأداء ما يراه مناسباً من مهام.

الأحكام المؤقتة الواردة فى اتفاقات التجارة متعددة الأطراف لصالح البلدان الأقل نمواً وترفع تقريراً للمدير العام لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وتكون العضوية فى هذه اللجان مفتوحة لممثلى جميع الأعضاء.

٨ - تضطلع الأجهزة المشار إليها فى الاتفاقات التجارية عديدة الأطراف بالمهام الموكلة إليها بمقتضى تلك الاتفاقات وتعمل فى داخل الإطار المؤسسى للمنظمة، وتقوم هذه الأجهزة بإحاطة المجلس العام بكافة أنشطتها بصورة منتظمة.

المادة الخامسة

العلاقات مع المنظمات الأخرى

١ - يتخذ المجلس العام الترتيبات المناسبة لإقامة تعاون فعال مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى التى لها مسئوليات تتصل بمسئوليات المنظمة.

٢ - للمجلس العام أن يتخذ الترتيبات المناسبة للتشاور والتعاون مع المنظمات غير الحكومية المعنية بمسائل تتصل بتلك التى تعنى بها المنظمة.

المادة السادسة

الأمانة

١ - تنشأ أمانة للمنظمة (يشار إليها فيما بعد باسم «الأمانة») يرأسها مدير عام.

٢ - يعين المؤتمر الوزارى المدير العام ويعتمد الأنظمة التى تحدد سلطات المدير العام وواجباته وشروط خدمته وفترة شغل المنصب.

٣ - يعين المدير العام أعضاء موظفى الأمانة ويحدد واجباتهم وشروط خدمتهم؛ وفقاً للقواعد التى يعتمدها المؤتمر الوزارى.

٤ - تكون مسئوليات المدير العام ومسئوليات موظفى الأمانة من حيث طبيعتها مسئوليات دولية بحتة. ولا يجوز للمدير العام ولا لموظفى الأمانة أن يسعوا أو أن يقبلوا فى معرض قيامهم بواجباتهم تعليمات من أى حكومة أو جهة أخرى خارج المنظمة. وعليهم أن يمتنعوا عن أى عمل قد ينعكس بصورة سلبية على مركزهم كموظفين دوليين. وعلى أعضاء المنظمة أن يحترموا الطابع الدولى لمسئوليات المدير العام وموظفى الأمانة وألا يحاولوا التأثير عليهم فى أداء واجباتهم.

المادة السابعة

الميزانية والمساهمات

١ - يقدم المدير العام إلى لجنة الميزانية والمالية والإدارة تقديرات ميزانية المنظمة السنوية وبياناتها المالية السنوية. وتراجع لجنة الميزانية والمالية والإدارة التقديرات السنوية للميزانية والبيانات المالية السنوية المقدمة لها من المدير العام وتتقدم بتوصيات بشأنها إلى المجلس العام. وتخضع تقديرات الميزانية السنوية لموافقة المجلس العام.

٢ - تقترح لجنة الميزانية والمالية والإدارة على المجلس العام أنظمة مالية تتضمن

أحكاماً تحدد:

(أ) جدول المساهمات المتضمن توزيع مصروفات المنظمة على أعضائها.

(ب) الإجراءات التى تتخذ بشأن الأعضاء الذين يتأخرون عن سداد مساهماتهم.

وتبنى الأنظمة المالية، حيثما كان ذلك عملياً على أنظمة وممارسات اتفاقية جات ١٩٤٧.

٣ ـ يعتمد المجلس العام الأنظمة المالية وتقديرات الميزانية السنوية بأغلبية الثلثين على أن تتضمن هذه الأغلبية الأكثر من نصف أعضاء المنظمة.

٤ ـ على كل عضو أن يسدد للمنظمة فى أسرع وقت مساهمته فى مصروفات المنظمة؛ وفقاً للأنظمة المالية التى يعتمدها المجلس العام.

المادة الثامنة

المركز القانونى للمنظمة

١ ـ تكون للمنظمة شخصية قانونية. وعلى كل عضو من أعضائها أن يمنحها الأهلية القانونية اللازمة لمباشرة مهامها.

٢ ـ تمنح كل دولة عضو ما يلزم المنظمة من امتيازات وحصانات لمباشرة مهامها.

٣ ـ تمنح كذلك كل دولة عضو لموظفى المنظمة وممثلى الأعضاء الامتيازات والحصانات التى تكفل استقلالية ممارستهم لوظائفهم المتصلة بالمنظمة.

٤ ـ تكون الامتيازات والحصانات التى يمنحها العضو إلى المنظمة وإلى موظفيها وإلى ممثلى أعضائها مثل الامتيازات والحصانات المنصوص عليها فى اتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة التى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢١ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٤٧.

٥ ـ للمنظمة أن تعقد اتفاقا لمقرها الرئيسى.

المادة التاسعة

اتخاذ الإجراءات

١ ـ تستمر المنظمة فى اتخاذ القرارات بتوافق الآراء حسب الممارسة المتبعة

بموجب اتفاقية جات ١٩٤٧، ومتى تعذر التوصل إلى قرار بتوافق الآراء يتخذ القرار فى المسألة المعروضة بالتصويت ما لم يرد خلاف ذلك. ولكل عضو فى اجتماعات المؤتمر الوزارى والمجلس العام صوت واحد، وحين تمارس المجموعة الأوروبية حقها فى التصويت يكون لها من الأصوات عدد مماثل لعدد دولها الأعضاء التى هى أعضاء فى المنظمة، وتتخذ قرارات المؤتمر الوزارى والمجلس العام بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ما لم يرد خلاف ذلك فى هذه الاتفاقية أو فى اتفاق التجارة متعدد الأطراف المعنى.

٢ ـ يكون للمؤتمر الوزارى وللمجلس العام دون غيرهما سلطة اعتماد تفسيرات هذه الاتفاقية واتفاقات التجارة متعددة الأطراف. ويمارسان سلطتهما فى حالة تفسير اتفاق التجارة متعدد الأطراف الوارد فى الملحق ١، على أساس توصية من المجلس المشرف على سير الاتفاق المذكور. ويتخذ القرار باعتماد تفسير من التفسيرات بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء.

ولا يجوز استخدام هذه الفقرة بصورة تقلل من شأن الأحكام الخاصة بالتعديلات الواردة فى المادة العاشرة.

٣ ـ يجوز للمؤتمر الوزارى فى ظروف استثنائية أن يقرر الإعفاء من التزام مفروض على أحد الأعضاء بموجب هذا الاتفاق أو أى من اتفاقات التجارة متعددة الأطراف، شرط أن يكون مثل هذا القرار قد اتخذ بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء ما لم يرد خلاف ذلك فى هذه الفقرة.

(أ) يعرض طلب الإعفاء المتعلق بهذه الاتفاقية: لنظر المؤتمر الوزارى: وفقاً لممارسة اتخاذ القرارات بتوافق الآراء. ويحدد المؤتمر الوزارى فترة زمنية لا تجاوز تسعين يوماً للنظر فى الطلب. وإذا لم يتم التوصل إلى توافق الآراء خلال الفترة الزمنية المحددة يتخذ قرار منح الإعفاء بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء.

(ب) يقدم طلب الإعفاء بشأن الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف فى الملحقات ١

ألف أو ١ باء أو ١ جيم وملحقاتها فى أول الأمر إلى مجلس شئون التجارة فى السلع ومجلس شئون التجارة فى الخدمات أو مجلس شئون الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، على التوالى، للنظر فيه خلال فترة زمنية لا تجاوز ٩٠ يوما.

وفى نهاية الفترة الزمنية، يرفع المجلس المختص تقريراً بالأمر إلى المؤتمر الوزارى.

٤ ـ يوضح القرار الصادر من المؤتمر الوزارى بمنح الأعضاء تلك الظروف الاستثنائية التى تبرر هذا القرار، والحدود والشروط التى تحكم تطبيق الإعفاء، وفى كل إعادة نظر يبحث المؤتمر الوزارى ما إذا كانت الظروف الاستثنائية التى بررت الإعفاء مازالت قائمة وما إذا كانت القواعد والشروط التى اقترن بها الإعفاء قد استوفيت، ويجوز للمؤتمر الوزارى استناداً إلى إعادة النظر السنوية أن يمد فترة الإعفاء أو أن يعدله أو أن ينهيه.

٥ ـ تخضع القرارات المتخذة بموجب اتفاق تجارى عديد الأطراف، بما فى ذلك أى قرارات بشأن التفسير والاعفاءات، لأحكام ذلك الاتفاق.

المادة العاشرة

التعديلات

١ ـ لكل عضو فى المنظمة أن يعرض على المؤتمر الوزارى اقتراحاً لتعديل أحكام هذه الاتفاقية أو الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف فى الملحق ١. وللمجالس المذكورة فى الفقرة ٥ من المادة الرابعة كذلك أن ترفع للمؤتمر الوزارى اقتراحات لتعديل أحكام الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف المماثلة فى الملحق ١ التى تشرف هذه المجالس على تسييرها. وما لم يقرر المؤتمر الوزارى منح فترة أطول من تسعين يوماً بعد تقدم الاقتراح رسمياً فى المؤتمر الوزارى فإن أى قرار يتخذه المؤتمر الوزارى بتقديم الاقتراح بالتعديل للأعضاء للموافقة عليه سوف يتخذ بتوافق الآراء. وما لم تنطبق أحكام الفقرات ٢ أو ٥ أو ٦ يوضح القرار ما إذا كان سيتم تطبيق

أحكام الفقرتين ٣ أو ٤. وإذا تحقق توافق الآراء يعرض المؤتمر الوزارى التعديل المقترح سيعرض على الأعضاء لقبوله. وفيما عدا ما جاء فى الفقرات ٢ . ٥ . ٦، تنطبق أحكام الفقرة ٣ على التعديل المقترح ما لم يقرر المؤتمر الوزارى بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء أن تطبق أحكام الفقرة ٤.

٢ ـ لا يعمل بالتعديلات على أحكام هذه المادة وأحكام المواد التالية إلا لدى قبولها من جميع الأعضاء:

المادة التاسعة من هذه الاتفاقية.

المادة الأولى والمادة الثانية من اتفاقية جات ١٩٩٤.

المادة الثانية: ١ من اتفاقية التجارة فى الخدمات.

المادة ٤ من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

٣ ـ التعديلات على أحكام هذه الاتفاقية أو على الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف فى الملحقين ١ ـ ألف و ١ ـ جيم، غير تلك المنصوص عليها فى الفقرتين ٢و٦، التى من شأنها تغيير حقوق الأعضاء والتزاماتهم يعمل بها بالنسبة للأعضاء التى قبلتها لدى قبولها من ثلثى الأعضاء وبعد ذلك، بالنسبة لأى عضو آخر لدى قبوله إياها. وللمؤتمر الوزارى أن يقرر بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء أن أى تعديل يسرى بموجب هذه الفقرة هو من طبيعة تكفل لكل عضو (لم يقبله خلال فترة يحددها المؤتمر الوزارى فى كل حالة) حقاً فى الانسحاب من المنظمة أو فى البقاء عضوا فيها بموافقة المؤتمر الوزارى.

٤ ـ التعديلات على أحكام هذه الاتفاقية أو على الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف فى الملحقين ١ ـ ألف و١ ـ جيم، غير تلك المنصوص عليها فى الفقرتين ٢و٦ التى لا تؤثر على حقوق الأعضاء وواجباتهم، تسرى بالنسبة لجميع الأعضاء لدى قبولها من ثلثى الأعضاء.

٥ ـ فيما عدا ما نص عليه فى الفقرة ٢ أعلاه، يعمل بالتعديلات على الأجزاء الأول

والثانى والثالث من اتفاقية التجارة فى الخدمات وملحقاتها بالنسبة للأعضاء التى أقرتها بمجرد قبولها من ثلثى الأعضاء، تصبح هذه التعديلات سارية المفعول بالنسبة لكل عضو بمجرد قبوله إياها. وللمؤتمر الوزارى أن يقرر بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء، أن أى تعديل يسرى بموجب الحكم السابق هو من طبيعة تكفل لكل عضو لم يقبله - خلال فترة يحددها المؤتمر الوزارى فى كل حالة - حق الانسحاب من المنظمة، أو البقاء عضواً فيها بموافقة المؤتمر الوزارى. ويعمل بالتعديلات على الأجزاء الرابع والخامس والسادس من اتفاقية التجارة فى الخدمات وملحقاتها بالنسبة لجميع الأعضاء لدى قبولها من ثلثى الأعضاء.

٦ - بغض النظر عن الأحكام الأخرى لهذه المادة، يجوز للمؤتمر الوزارى أن يعتمد التعديلات على اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية دون إجراءات قبول رسمى متى كانت تستوفي الشروط الواردة في الفقرة ٢ من المادة ٧١ من الاتفاق المذكور.

٧ - أى عضو يقبل تعديلا على هذه الاتفاقية أو على اتفاق تجارى متعدد الأطراف فى الملحق ١ يودع أداة القبول لدى المدير العام للمنظمة خلال فترة القبول التى يحددها المؤتمر الوزارى.

٨ - لكل عضو فى المنظمة أن يتقدم إلى المؤتمر الوزارى باقتراح لتعديل أحكام الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف فى الملحقين ٢و٣. ويتخذ القرار بالموافقة على تعديلات الاتفاق التجارى متعدد الأطراف فى الملحق ٢ بتوافق الآراء، ويعمل بهذه التعديلات بالنسبة لجميع الأعضاء لدى موافقة المؤتمر الوزارى عليها. ويعمل بقرارات الموافقة على تعديلات الاتفاق التجارى متعدد الأطراف فى الملحق ٣ بالنسبة لجميع الأعضاء لدى موافقة المؤتمر الوزارى عليها.

٩ - للمؤتمر الوزارى بناء على طلب الأعضاء الأطراف فى أى اتفاق تجارى أن يقرر بتوافق الآراء فقط إضافة هذه الاتفاقات إلى الملحق ٤. وللمؤتمر الوزارى بناء

على طلب الأعضاء الأطراف فى اتفاق تجارى متعدد الأطراف أن يقرر حذف ذلك الاتفاق من الملحق ٤.

١٠ ـ تخضع التعديلات على الاتفاق التجارى متعدد الأطراف لأحكام ذلك الاتفاق.

المادة الحادية عشرة

العضوية الأصلية

١ ـ تكون الأعضاء الأصلية فى منظمة التجارة العالمية هى الأطراف المتعاقدة فى اتفاقية جات ١٩٤٧، وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ الاتفاقية الحالية، والمجموعة الأوروبية، وذلك بقبولها الاتفاقية الحالية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف والتى أرفقت جداول تنازلاتها وتعهداتها باتفاقية جات ١٩٩٤ والتى أرفقت جداول التعهدات المحددة الخاصة بها باتفاقية التجارة فى الخدمات.

٢ ـ لا يطلب من البلدان الأقل نمواً المعترف بها من الأمم المتحدة أن تقدم تعهدات أو تنازلات إلا فى الحدود التى تتفق مع مرحلة تنمية كل منها واحتياجاتها المالية والتجارية أو إمكاناتها الإدارية والمؤسسية.

المادة الثانية عشرة

الانضمام

١ ـ لأى دولة أو إقليم جمركى منفصل يملك استقلالاً ذاتياً كاملاً فى ادارة علاقاته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها فى هذا الاتفاق وفى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف أن ينضم إلى هذا الاتفاق بالشروط التى يتفق عليها بينه وبين المنظمة. ويسرى هذا الانضمام على هذا الاتفاق وعلى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف الملحقة به.

٢ ـ يتخذ المؤتمر الوزارى قرارات الانضمام. ويوافق على شروط اتفاق الانضمام بأغلبية ثلثى أعضاء المنظمة.

٣ ـ يخضع الانضمام إلى اتفاق تجارى متعدد الأطراف لأحكام الاتفاق المذكور.

المادة الثالثة عشرة

عدم تطبيق الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف بين أعضاء معينين

١ ـ لا تنطبق هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف فى الملحقين ١و٢ بين عضو وأى عضو آخر إذا لم يوافق أى من العضوين، على هذا التطبيق عندما يصبح أى منهما عضواً.

٢ ـ يجوز تطبيق الفقرة ١ فيما بين الأعضاء الأصليين فى المنظمة ممن كانوا أطرافا متعاقدة فى اتفاقية جات ١٩٤٧ ماعدا إذا كان قد سبق لهم اللجوء إلى المادة الخامسة والثلاثين منها وكانت هذه المادة مطبقة بين تلك الأطراف المتعاقدة عند نفاذ الاتفاقية الحالية بالنسبة لها.

٣ ـ لا تنطبق الفقرة ١ بين عضو وعضو آخر انضم بموجب المادة الثانية عشرة إلا إذا كان العضو الذى لا يقبل التطبيق قد أبلغ المؤتمر الوزارى بذلك قبل موافقة المؤتمر الوزارى على شروط اتفاق الانضمام.

٤ ـ للمؤتمر الوزارى مراجعة تنفيذ هذه المادة فى حالات خاصة بناء على طلب أى عضو وتقديم ما يراه من توصيات بشأنها.

٥ ـ يخضع عدم تطبيق أى اتفاق تجارى متعدد الأطراف بين أطراف هذا الاتفاق لأحكام الاتفاق المذكور.

المادة الرابعة عشرة

القبول وبدء النفاذ والإيداع

١ ـ تفتح هذه الاتفاقية للقبول بالتوقيع أو بغيره من الوسائل، من جانب الأطراف المتعاقدة فى اتفاقية جات ١٩٤٧ والمجموعة الأوروبية، متى توافرت فيها الشروط اللازمة لكى تصبح أعضاء أصلية فى المنظمة، وفقا للمادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية. وتسرى هذه الشروط على هذه الاتفاقية وعلى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف الملحقة به، وتدخل هذه الاتفاقية وانفاقات التجارة متعددة الأطراف الملحقة بها حيز النفاذ فى التاريخ الذى يحدده الوزراء وفقا للفقرة ٣ من الوثيقة الختامية

المتضمنة نتائج جولة أورجواى من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتظل مفتوحة للقبول فترة سنتين بعد ذلك التاريخ ما لم يقر الوزراء خلاف ذلك. والقبول التالى لنفاذ هذه الاتفاقية يصبح نافذاً فى اليوم الثلاثين التالى لتاريخ هذا القبول.

٢ - على العضو الذى يقبل الاتفاقية الحالية بعد دخولها حيز التنفيذ أن ينفذ التنازلات والالتزامات الواردة فى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف والتى تنفذ على فترة زمنية تبدأ بدخول الاتفاقية الحالية حيز النفاذ كما لو كان قد قبل الاتفاقية الحالية فى تاريخ دخوله حيز النفاذ.

٣ - إلى أن تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ، يودع نص هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف لدى المدير العام لمنظمة الأطراف المتعاقدة فى اتفاقية جات ١٩٤٧. ويرسل المدير العام بأسرع وقت ممكن نسخة معتمدة من هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وإخطارا بكل قبول لها إلى كل حكومة وإلى المجموعة الأوروبية التى قبلت هذه الاتفاقية، ويودع لدى المدير العام للمنظمة هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وأى تعديلات عليها بمجرد دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ.

٤ - يخضع قبول أى اتفاق للتجارة متعدد الأطراف ودخوله حيز النفاذ لأحكام الاتفاقية المذكورة. وتودع مثل هذه الاتفاقات لدى المدير العام لمنظمة الأطراف المتعاقدة فى اتفاقية جات ١٩٤٧. ولدى دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ تودع مثل هذه الاتفاقات لدى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

المادة الخامسة عشرة

الانسحاب

١ - لأى عضو أن ينسحب من هذه الاتفاقية، ويسرى هذه الانسحاب على هذه الاتفاقية وعلى الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف ويبدأ مفعوله لدى انتهاء فترة ستة أشهر من التاريخ الذى يتلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطاراً كتابياً بالانسحاب.

٢ - يخضع الانسحاب من اتفاق تجارى عديد الأطراف لأحكام الاتفاقية المذكورة.

الفصل الحادى عشر

هيئة حل المنازعات

كثيرا ماتحدث منازعات بين الدول فى مجال التجارة الدولية، وكانت تلك المنازعات تستغرق وقتاً طويلاً حتى يمكن تسويتها قبل اتفاق أورجواى، وكان دور مدير عام الجات فى حل المنازعات محدوداً؛ نظراً لمحدودية صلاحياتها، حيث كان دوره يقتصر على مرحلة التشاور بين الدولتين طرفى النزاع قبل تكوين هيئة لحل الخلاف. وقد كان طلب تكوين هيئة لحل النزاع بين دولتين يتطلب موافقة أعضاء الجات بالإجماع وكان بوسع الطرف المدعى عليه منع أو عرقلة تكوين الهيئة. وكان تشكيل الهيئة يستغرق عادة وقتاً طويلاً قد يصل إلى ثمانية أشهر بسبب خلافاتِ الطرفين على عضوية الهيئة وصلاحياتها، وكان حل النزاع يستغرق سنوات، ويرى البعض أن حل الخلافات بين الدول كان عادة فى صالح الدول الكبيرة على حساب الدول الصغيرة.

تعتبر جولة أورجواى من أهم الجولات التى ناقشت موضوع الخلافات بين الدول وتم التوصل خلال تلك الجولة إلى اتفاق لعملية تسوية النزاعات بين الأطراف المختلفة، حيث سوف تخول منظمة التجارة الدولية (World Trade Organiztion) والتى حلت محل الجات بعد توقيع نتائج جولة أورجواى بتسوية النزاعات الثنائية بين الأطراف المعنية على أن تكون قرارات هيئة حل النزاع إلزامية لجميع الأطراف، وأن يتم تنفيذها بأقصى سرعة ممكنة. وقد نص اتفاق أورجواى على كيفية إجراء عمليات تسوية المنازعات من خلال مراحل محددة يمكن تلخيصها فيما يلى: -

- مرحلة المشاورات والمصالحة: - حيث تطلب الدولة المتضررة عقد مشاورات ثنائية مع الطرف المدعى عليه، ويتحتم على الطرف الثانى الرد على ذلك الطلب فى خلال عشرة أيام وأن تبدأ عمليات المشاورة والمصالحة فى غضون شهر من تقديم الطلب. وفى حالة عدم رد الطرف المدعى عليه فى خلال الفترة المحددة ومحاولته عرقلة المشاورات، يحق للدولة المتضررة طلب إنشاء هيئة لحل النزاع تعمل تحت إدارة

منظمة التجارة الدولية.

نص الاتفاق على أن تشكل الهيئة من ثلاثة إلى خمسة أفراد حكوميين أو غير حكوميين من غير مواطنى الدولتين طرفى النزاع، ويعتبر تشكيل الهيئة نهائياً حيث لا يمكن لأى من الطرفين أن يعترض على تشكيل الهيئة إلا لأسباب جوهرية. وعند حدوث نزاع بين دولة متقدمة ودولة نامية، فإن الهيئة سوف تضم عضواً واحداً على الأقل من دولة إذا طلبت الدولة النامية طرف النزاع ذلك. وينص الاتفاق أيضاً على تحديد فترة ستة أشهر أو ثلاثة أشهر فى حالة إذا كانت السلعة محل النزاع قابلة للتلف منذ تكوين الهيئة وحتى إكمال تقريرها النهائى.

- تبنى قرارات الهيئة: - تصدر الهيئة قراراتها وفقاً لقوانين الجات، وعلى الطرف الخاسر اتخاذ الخطوات المطلوبة لتنفيذ تلك القرارات. ويجوز أن تتقدم الدولة الخاسرة باستئناف قرارات الهيئة، ويناقش طلب الاستئناف فى مجال المنظمة (منظمة التجارة الدولية).

- التعويض والتسهيلات التجارية: - إذا لم تلتزم الدولة الخاسرة بقرار الهيئة (أو قرار مجلس المنظمة فى حالة الاستئناف) يحق للدولة المتضررة والمحكوم لصالحها أن تعود إلى مجلس المنظمة، وذلك لتلقى التعويض من الدولة الخاسرة أو الحصول على تفويض المجلس للرد الانتقامى ضد تلك الدولة. وإذا طلب التعويض، يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، وإذا تعذر الاتفاق المتبادل، تتم عملية تحكيم تستغرق وقتاً قصيراً يمكن بواسطتها تحديد ما يوازى مقدار الضرر وبالتالى مستوى الرد المسموح به.

ونورد فيما يلى أهم الموارد التى وردت فى الاتفاقية بشأن القواعد والإجراءات التى تحكم تسوية المنازعات، وذلك فى الملحق رقم (٢) كما يلى: -

بشأن القواعد والإجراءات التى تحكم تسوية المنازعات

إن الأعضاء تتفق على مايلى:

المادة ١

النطاق والتطبيق

١- تطبق القواعد وإجراءات هذا التفاهم على المنازعات التى تتم وفق أحكام

التشاور وتسوية المنازعات الواردة فى الاتفاقات المدرجة فى الملحق ١ من هذا التفاهم (ويشير إليها فى هذا التفاهم بتعبير «الاتفاقات المشمولة») وتطبق قواعد وإجراءات هذا التفاهم أيضاً على المشاورات وتسوية المنازعات بين الأعضاء المتعلقة بحقوقها والتزاماتها بموجب أحكام اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية (الذى يشار إليها فى هذا التفاهم بتعبير «اتفاق منظمة التجارة العالمية») وأحكام هذا التفاهم منفرداً أو بالاشتراك مع أى اتفاق آخر يقع فى نطاقه.

٢ـ تطبق أحكام وإجراءات هذا التفاهم رهنا بأية قواعد وإجراءات خاصة أو إضافية بشأن تسوية المنازعات ترد فى الاتفاقية المشمولة المحددة فى الملحق ٢ لهذا التفاهم. وفى حال وجود اختلاف بين قواعد وإجراءات هذا التفاهم والقواعد الخاصة أو الإضافية المدرجة فى الملحق ٢، تكون الأولوية للقواعد والإجراءات الخاصة والإضافية، وفى حالة المنازعات التى تتطلب قواعد وإجراءات بموجب أكثر من اتفاق مشمول، وإذا تضاربت القواعد والإجراءات الخاصة أو الإضافية للاتفاقات محل النظر، وإذا أخفق طرفا النزاع فى الاتفاق على قواعد وإجراءات خلال عشرين يوما من تشكيل فريق تحكيم يجب على رئيس جهاز تسوية المنازعات المنصوص عليه فى الفقرة ١ من المادة ٢ (والمشار إليه فى هذا الاتفاق باسم «الجهاز») أن يحدد بالتشاور مع طرفى النزاع، القواعد والإجراءات التى ينبغى اتباعها، وذلك بعد ١٠ أيام من تلقيه طلباً من أحد الطرفين، وينبغى أن يسترشد الرئيس بالمبدأ الذى يقضى بأن تستخدم القواعد والإجراءات الخاصة أو الإضافية حيثما أمكن، وأن القواعد والإجراءات المنصوص عليها فى هذا التفاهم تستخدم إلى الحد الضرورى لتجنب النزاع.

المادة ٢

إدارة التفاهم

١ـ ينشأ جهاز تسوية المنازعات، بموجب هذا التفاهم؛ ليدير القواعد والإجراءات، وكذلك المشاورات وأحكام تسوية المنازعات الواردة فى الاتفاقات المشمولة، ما لم يكن هناك نص آخر فى اتفاق مشمول؛ لذلك يتمتع الجهاز بسلطة إنشاء فرق التحكيم، واعتماد تقارير جهاز الاستئناف، ومراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات، والترخيص

بتعليق التنازلات وغيرها من الالتزامات التى تبرم بموجب الاتفاقات المشمولة. وفيما يخص المنازعات الناشئة استناداً إلى اتفاق هو اتفاق تجارى عديد الأطراف، فإن كلمة «عضو» كما ترد فيه تشير فقط إلى تلك الأعضاء التى هى أطراف فى الاتفاقية التجارية متعددة الأطراف، وعندما يدير الجهاز أحكام تسوية المنازعات لاتفاق تجارى متعدد الأطراف، فإنه لا يحق إلا للأعضاء الأطراف فى ذلك الاتفاق المشاركة فى القرارات أو الإجراءات التى يتخذها الجهاز فيما يتعلق بهذه المنازعات.

٢ ـ يقوم جهاز تسوية المنازعات بإعلام المجالس واللجان المختصة فى منظمة التجارة العالمية بتطور أى منازعات تتصل بأحكام الاتفاقات المشمولة المعنية.

٣ ـ يجتمع الجهاز كلما دعت الضرورة للقيام بمهامه ضمن الفترات الزمنية المنصوص عليها فى هذا التفاهم.

٤ ـ يتخذ الجهاز قراراته بتوافق الآراء، فى الحالات التى تقتضى أحكام وإجراءات هذا التفاهم اتخاذ قرار فيها.

المادة ٣

أحكام عامة

١ـ تؤكد الأعضاء تقيدها بمبادىء إدارة المنازعات المطبقة حتى تاريخه بموجب المادتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين من اتفاقية جات ١٩٤٧، وبالقواعد والإجراءات الموسعة والمعدلة فيه.

٢ ـ إن نظام منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات عنصر مركزى فى توفير الأمن والقدرة على التنبؤ فى نظام التجارة متعدد الأطراف، ويعترف الأعضاء بأن هذا النظام يحافظ على حقوق الأعضاء والتزاماتها المترتبة بموجب الاتفاقات المشمولة ويوضح الأحكام القائمة فى هذه الاتفاقات وفق القواعد المعتادة فى تفسير القانون الدولى العام. والتوصيات والقرارات التى يصدرها الجهاز لا تضيف الى الحقوق والالتزامات المنصوص عليها فى الاتفاقات المشمولة ولا تنقص منها.

٣ ـ التسوية الفورية للحالات التى يرى فيها أحد الأعضاء إجراء صادراً عن عضو آخر يضر بالمصالح العائدة له بصورة مباشرة أو غير مباشرة بموجب الاتفاقات

المشمولة هى إحدى الوسائل الأساسية؛ ليحقق حسن سير عمل منظمة التجارة العالمية وللإبقاء على توازن سليم بين حقوق الأعضاء والتزاماتها.

٤ ـ تهدف توصيات وقرارات الجهاز إلى تحقيق تسوية مرضية لأى أمر يعرَض عليه عملاً بالحقوق والالتزامات المنصوص عليها فى هذا التفاهم وفى الاتفاقات المشمولة.

٥ ـ يجب أن تتوافق جميع حلول المسائل التى تطرح رسمياً استناداً إلى الأحكام المتعلقة بالتشاور وتسوية المنازعات فى الاتفاقات المشمولة، بما فيها قرارات التحكيم، مع تلك الاتفاقات وينبغى ألا تلغى أو تعطل المصالح العائدة لأى عضو بموجب تلك الاتفاقات أو تعيق بلوغ أى هدف من أهداف تلك الاتفاقات.

٦ـ يجب إخطار الجهاز والمجالس واللجان ذات الصلة بأية حلول يتم التوصل إليها باتفاق الطرفين بشأن أية أمور تطرح رسمياً استناداً الى أحكام التشاور وتسوية المنازعات، ولأى عضو أن يثير أية نقطة تتصل بها فى هذه المجالس واللجان.

٧ ـ يجب على كل عضو قبل رفع قضية ما أن ينظر بحكمة فى جدوى المقاضاة وفق هذه الإجراءات، وهدف آلية تسوية المنازعات هو ضمان التوصل الى حل إيجابى للنزاع. والأفضل، طبعا، هو التوصل إلى حل مقبول لطرفى النزاع ومتوافق مع الاتفاقات المشمولة. وعند عدم التوصل إلى حل متفق عليه يكون أول أهداف آلية تسوية النازعات هو عادة ضمان سحب الإجراءات المعنية إذا ما وجد أنها تتعارض مع أحكام أى من الاتفاقات المشمولة. ولا يجوز اللجوء إلى تقديم التعويض إلا إذا تعذر سحب التدبير فوراً على أن يكون التعويض إجراء مؤقتاً فى انتظار سحب الإجراء الذى يتعارض مع اتفاق مشمول، والسبيل الأخير الذى يوفره هذا التفاهم للعضو المطالب بتطبيق إجراءات تسوية المنازعات هو إمكانية تعليق تطبيق التنازلات أو غيرها من الالتزامات بموجب الاتفاقات المشمولة على أساس تمييزى تجاه العضو الآخر، رهنا بترخيص الجهاز باتخاذ هذه الإجراءات.

٨ ـ وفى حالات مخالفة الالتزامات التى جاءت فى اتفاق مشمول، تعتبر المخالفة

مبدئياً حالة إلغاء أو تعطيل. ويعنى هذا أن هنالك عادة افتراضاً بأن أى خرق للقواعد يؤدى إلى آثار سلبية على الأعضاء الآخرين الأطراف فى ذلك الاتفاق المشمول. وفى هذه الحالات يقع على العضو الذى رفعت الشكوى ضده أن يرد التهمة.

٩ ـ لا تخل أحكام هذا التفاهم بحقوق الأعضاء فى التماس تفسير رسمى لأحكام اتفاق مشمول ما من خلال قرار وبموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية أو اتفاق مشمول هو فى ذاته اتفاق تجارى جماعى متعدد الأطراف.

١٠ـ من المفهوم أن طلب التوفيق أو استخدام إجراءات تسوية المنازعات لا يقصد منه الخصومة ولا يجوز اعتباره كذلك، وأنه يجب على جميع الأعضاء فى حال نشوب نزاع، أن تمارس هذه الإجراءات بنية حسنة وبهدف حل النزاع. ومن المفهوم أيضاً أنه لا يجوز الربط بين الشكاوى والشكاوى المضادة المتعلقة بأمور مختلفة.

١١ ـ لا يطبق هذا التفاهم إلا فيما يخص الطلبات الجديدة لإجراء مشاورات بموجب الأحكام الخاصة بالمشاورات فى الاتفاقات المشمولة التى تقدم عند نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية أو بعده. أما النزاعات التى قدمت طلبات المشاورات بشأنها بموجب اتفاقية جات ١٩٤٧ أو بموجب أى اتفاق آخر سابق للاتفاقات المشمولة قبل بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية فيستمر العمل بشأنها بالقواعد والإجراءات ذات الصلة الخاصة بتسوية المنازعات التى كانت نافذة مباشرة قبل بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

١٢ـ بغض النظر عن الفقرة ١١، إذا قدم عضو من بلد نامٍ شكوى تستند إلى أى من الاتفاقات المشمولة ضد عضو من بلد متقدم، جاز للطرف الشاكى أن يستند، بدلاً من الأحكام الواردة فى المواد ٤ و٥ و٦ و١٢ من التفاهم، إلى الأحكام المقابلة الواردة فى قرار ٥ نيسان/ابريل١٩٦٦ (BISD 145/18)، إلا أنه يجوز تمديد الفترة الزمنية المنصوص عليها فى الفقرة ٧ من القرار خلاف بين قواعد وإجراءات المواد ٤و٥و٦و١٢ والقواعد والإجراءات المقابلة لها فى القرار يطبق القرار.

المادة ٤

المشاورات

١- تؤكد الأعضاء تصميمها على تعزيز وتحسين فعالية إجراءات التشاور التى يتبعها الأعضاء.

٢ - يتعهد كل عضو بالنظر بعين العطف إلى أية طلبات يقدمها طرف آخر فيما يتعلق بإجراءات متخذة فى أراضى ذلك العضو بشأن تطبيق أى اتفاق مشمول وأن يوفر الفرصة الكافية للتشاور بشأنها.

٣ - إذا قدم طلب المشاورات عملا باتفاق مشمول، يجب على العضو الذى يقدم إليه الطلب، مالم يجر اتفاق متبادل على عكس ذلك، أن يجيب على الطلب فى غضون ١٠ أيام من تاريخ تسلمه وأن يدخل بحسن نية فى مشاورات ضمن فترة لا تتجاوز ٣٠ يوماً بعد تسلم الطلب، بهدف التوصل إلى حل مرض للطرفين. وإذا لم يرسل العضو رداً فى غضون ١٠ أيام من تسلم الطلب، أو لم يدخل فى مشاورات ضمن فترة لا تتجاوز ٣٠ يوماً بعد تسلم الطلب، حق للعضو الذى طلب عقد المشاورات أن ينتقل مباشرة إلى طلب إنشاء فريق تحكيم.

٤ - على العضو الطالب للمشاورات أن يخطر الجهاز والمجالس واللجان ذات الصلة بطلبه المشاورات. وتقدم طلبات عقد المشاورات كتابة وتدرج فيها الأسباب الداعية للطلب بما فيها تحديد الإجراءات المعترض عليها مع ذكر الأساس القانونى للشكوى.

٥ - يجب على الأعضاء أن تسعى خلال سير المفاوضات وفق أحكام اتفاق مشمول. إلى تسوية مرضية للمسألة، قبل اللجوء إلى أى إجراء آخر ينص عليه هذا التفاهم.

٦ - تكون المفاوضات سرية، وينبغى ألا تخل بحقوق أى عضو فى أية إجراءات لاحقة.

٧ - إذا أخفقت المشاورات فى تسوية نزا ع ما فى غضون ٦٠ يوماً بعد تاريخ تسلم طلب اجراء المشاورات، جاز للطرف الشاكى أن يطلب إنشاء فريق تحكيم. ويجوز للطرف الشاكى ان يطلب تشكل فريق تحكيم خلال فترة الـ ٦٠ يوما إذا ما اعتبر

الطرفان المتشاوران معا أن المشاورات قد أخفقت في تسوية النزاع.

٨ - يجوز للأعضاء في الحالات المستعجلة، بما فيها تلك المتعلقة بالسلع سريعة التلف، أن تدخل في مشاورات في غضون مالا يزيد على ١٠ أيام من تاريخ تسلم الطلب. وإذا أخفقت المشاورات في حل النزاع خلال فترة ٢٠ يوماً بعد تسلم الطلب، جاز للطرف الشاكي أن يطلب إنشاء فريق تحكيم.

٩ - في الحالات المستعجلة، بما فيها تلك المتعلقة بالسلع سريعة التلف، ينبغي على طرفي النزاع وفرق التحكيم وجهاز الاستئناف أن تبذل كل جهد ممكن من أجل التعجيل بالإجراءات إلى أقصى حد ممكن.

١٠ - ينبغي على الأعضاء خلال المشاورات أن تولي اهتماما خاصاً للمشاكل والمصالح الخاصة للأعضاء من البلدان النامية.

١١- إذا اعتبر عضو من غير الأعضاء المتشاورين أن له مصلحة تجارية جوهرية في مشاورات معقودة عملاً بالفقرة ١ من المادة الثانية والعشرين من اتفاقية جات ١٩٩٤، أو الفقرة ١ من المادة الثانية والعشرين من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، أو الأحكام الموازية في الاتفاقات المشمولة الأخرى، جاز لهذا العضو ان يخطر الأعضاء المتشاورة والجهاز، في غضون ١٠ أيام من تاريخ تعميم طلب عقد المشاورات بموجب المادة المذكورة، برغبته في الانضمام إلى المشاورات. ويضم هذا العضو الى المشاورات إذا أمر العضو الذي وجه إليه طلب إجراء المشاورات بأن ادعاء المصلحة الجوهرية يقوم على أساس سليم. وفي هذه الحالة يعلم الطرفان الجهاز بذلك. وفي حال رفض طلب الانضمام إلى المشاورات، يصبح العضو مقدم الطلب حراً في تقديم طلب عقد مشاورات بموجب الفقرة ١ من المادة الثانية والعشرين، أو الفقرة ١ من المادة الثالثة والعشرين من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات أو الأحكام المقابلة لها في الاتفاقات المشمولة الأخرى.

المادة ٥

المساعى الحميدة والتوفيق والوساطة

١ـ المساعى الحميدة، والتوفيق والوساطة إجراءات تتخذ طوعياً إذا وافق على ذلك طرفا النزاع.

٢ ـ تكون اجراءات المساعى الحميدة والتوفيق والوساطة سرية وبخاصة المواقف التى يتخذها طرفا النزاع خلال هذه الإجراءات، وينبغى ألا تخل بحقوق أى من الطرفين فى أى سبل تقاض أخرى وفق هذه الإجراءات.

٣ ـ يجوز لأى طرف فى نزاع أن يطلب المساعى الحميدة أو التوفيق أو الوساطة فى أى وقت. ويجوز بدؤها فى أى وقت وانهاؤها فى أى وقت. وعند انتهاء إجراءات المساعى الحميدة أو التوفيق أو الوساطة، يجوز للطرف الشاكى أن ينتقل إلى طلب إنشاء فريق تحكيم.

٤ ـ عند الشروع فى المساعى الحميدة أو التوفيق أو الوساطة فى غضون ٦٠ يوماً بعد تاريخ تسلم طلب عقد مشاورات، ينبغى الشاكى أن يتيح فترة ٦٠ يوماً بعد تاريخ تسلم طلب عقد المشاورات قبل أن يطلب انشاء فريق تحكيم. ويجوز للطرف الشاكى أن يطلب إنشاء فريق خلال فترة الـ ٦٠ يوماً إذا اعتبر طرفا النزاع معاً أن المساعى الحميدة أو التوفيق أو الوساطة قد اخفقت فى تسوية النزاع.

٥ ـ يجوز مواصلة إجراءات المساعى الحميدة أو التوفيق أو الوساطة فى نفس الوقت الذى تجرى فيه إجراءات الفريق، إذا وافق طرفا النزاع على ذلك.

٦ ـ يجوز للمدير العام، بحكم وظيفته، أن يعرض المساعى الحميدة أو التوفيق أو الوساطة بهدف مساعدة الأعضاء على تسوية المنازعات.

المادة ٦

انشاء فرق التحكيم

١ـ يشكل الفريق إذا طلب الطرف الشاكى ذلك، فى موعد لا يتجاوز اجتماع الجهاز الذى يلى الاجتماع الذى يظهر فيه الطلب لأول مرة كبند من بنود جدول أعمال

الجهاز، إلا إذا قرر الجهاز فى ذلك الاجتماع بتوافق الآراء عدم تشكيل فريق.

٢ ـ يقدم طلب مكتوب بإنشاء فريق تحكيم، وينبغى ان يبين الطلب ما إذا كانت قد عقدت مشاورات، وأن يحدد الإجراءات المحددة موضوع النزاع وأن يقدم ملخصاً مختصراً للأساس القانونى للشكوى كافياً لعرض المشكلة بوضوح. وفى الحالات التى يطلب فيها مقدم الطلب انشاء فريق تحكيم باختصاصات تختلف عن الاختصاصات المعتادة، يجب أن يشمل الطلب النص المقترح لهذه الاختصاصات.

المادة ٧

اختصاصات فرق التحكيم

١ـ تكون للفريق الاختصاصات التالية ما لم يتفق طرفا النزاع على خلاف ذلك فى غضون ٢٠ يوماً من تشكيله.

«أن يفحص، فى ضوء الأحكام ذات الصلة فى (اسم الاتفاق المشمول او الاتفاقات المشمولة التى يستشهد بها طرفا النزاع)، الموضوع الذى قدمه إلى جهار تسوية المنازعات (اسم الطرف) فى الوثيقة.. وأن يتوصل إلى نتائج من شأنها مساعدة جهاز تسوية المنازعات على تقديم التوصيات أو اقتراح الأحكام المنصوص عليها فى ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات».

٢ ـ على الفريق أن يناقش الأحكام ذات الصلة فى أى اتفاق أو اتفاقات يذكرها طرفا النزاع.

٣ ـ عند إنشاء فريق ما، يجوز للجهاز أن يفوض إلى رئيسه وضع اختصاصات الفريق بالتشاور مع طرفى النزاع، رهنا بأحكام الفقرة ١. وتعمم الاختصاصات التى توضع بهذه الطريقة على جميع الأعضاء. وإذا تم الاتفاق على اختصاصات غير الاختصاصات المعتادة، جاز لأى عضو أن يثير أية نقاط يشاء بهذا الصدد فى الجهاز.

المادة ٨

تكوين فرق التحكيم

١ـ يجب أن تتكون فرق التحكيم من أفراد حكوميين أو غير حكوميين مؤهلين بمن

فيهم الأشخاص الذين سبق أن كانوا أعضاء فى الفرقة أو عرضوا قضية أمامها، أو ممن عملوا بصفة ممثلين لعضو ما أو لطرف متعاقد فى اتفاقية جات ١٩٤٧ أو ممثلين فى المجلس أو اللجنة لاتفاق مشمول أو لاتفاق سلف له، أو عملوا فى الأمانة، أو عملوا فى تدريس قانون التجارة الدولية أو سياساتها أو نشروا فى ميدانها، أو عملوا كمسئولين كبار عن السياسات التجارية لدى أحد الأعضاء.

٢ ـ ينبغى اختيار أعضاء فرق التحكيم بما يكفل استقلالها وتوافر تنوع كاف فى معارفهم وسعة فى نطاق خبراتهم.

٣ ـ لا يجوز أن يعين فى فرق التحكيم المعنية بنزاع ما مواطنون من أعضاء تكون حكوماتها أطرافا فى هذا النزاع أو أطرافاً ثالثة بالمعنى الوارد فى الفقرة ٢ من المادة ١٠، إلا إذا اتفق طرفا النزاع على غير ذلك.

٤ ـ تحتفظ الأمانة بقائمة إرشادية بالأشخاص الحكوميين وغير الحكوميين الذين تتوافر فيهم المؤهلات المذكورة فى الفقرة ١، ويجرى انتقاء أعضاء فرق التحكيم من هذه القائمة حسب الاقتضاء. وينبغى أن تشمل القائمة أسماء أعضاء فرق التحكيم غير الحكوميين التى وضعت فى ٣٠ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٨٤ (BISD 31S/9) وغيرها من اللوائح والقوائم الارشادية الموضوعة بموجب أى من الاتفاقات المشمولة، كما ينبغى ان تحتفظ بأسماء الاشخاص المدرجة على هذه اللوائح والقوائم الإرشادية عند نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية. وللأعضاء أن تقترح دورياً أسماء أفراد حكوميين أو غير حكوميين لتدرج على القائمة الارشادية، مع توفير معلومات محددة عن معرفتهم بالتجارة الدولية وبقطاعات الاتفاقات المشمولة ومواضيعها، وتضاف هذه الأسماء الى القائمة بعد موافقة الجهاز عليها، وينبغى ان توفر القائمة، عن كل فرد مدرج عليها، معلومات عن مجالات تجربته أو خبرته الدقيقة فى قطاعات الاتفاقات المشمولة ومواضيعها.

٥ ـ تتكون فرق التحكيم من ثلاثة أشخاص، مالم يتفق طرفا النزاع، خلال ١٠ أيام من انشاء فريق تحكيم، على أن تتكون من خمسة أشخاص. ويجب إعلام الأعضاء بتكوين الفريق دون إبطاء.

المادة ١١

وظيفة فرق التحكيم

وظيفة فرق التحكيم هى مساعدة جهاز تسوية المنازعات على الاضطلاع بمسئولياته بموجب هذا التفاهم والاتفاقات المشمولة؛ لهذا ينبغى لأى فريق تحكيم أن يضع تقييماً موضوعياً للأمر المطروح عليه، بما فى ذلك تقييم موضوعى لوقائع القضية ولانطباق الاتفاقات المشمولة ذات الصلة عليها وتوافقها معها، والتوصل الى أية نتائج أخرى من شأنها مساعدة الجهاز على تقديم التوصيات أو اقتراح الأحكام المنصوص عليها فى الاتفاقات المشمولة، وينبغى لفرق التحكيم أن تتشاور بانتظام مع طرفى النزاع وأن توفر لهما الفرصة الكافية للتوصل إلى حل مرض للطرفين.

المادة ١٧

المراجعة خلال الاستئناف

جهاز الاستئناف الدائم

١ـ يقوم جهاز تسوية المنازعات بإنشاء جهاز دائم للاستئناف، وينظر جهاز الاستئناف فى القضايا المستأنفة من فرق التحكيم ويتكون الجهاز من سبعة أشخاص يخصص ثلاثة منهم لكل قضية من القضايا. ويعمل أعضاء جهاز الاستئناف بالتناوب. وتحدد إجراءات عمل جهاز الاستئناف هذا التناوب.

٢ ـ يعين جهاز تسوية المنازعات أعضاء جهاز الاستئناف لفترة أربع سنوات، ويجوز إعادة تعيين أى منهم مرة واحدة. إلا أن مدة خدمة ثلاثة من أشخاص السبعة الذين يعينون فور نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية تنتهى بمرور عامين على تعيينهم. ويختار هؤلاء بالقرعة. وتملأ الشواغر لدى حدوثها. ويشغل الشخص المعين بدلاً من شخص لم تنته مدة المنصب للمدة المتبقية من مدة ولاية سلفه.

٣ ـ يتألف جهاز الاستئناف من أشخاص مشهود لهم بالمكانة الرفيعة، وبالخبرة الراسخة فى مجال القانون والتجارة الدولية وموضوع الاتفاقات المشمولة عموماً، ويجب ألا يكونوا تابعين لأية حكومة من الحكومات. وينبغى أن تعكس عضوية جهاز الاستئناف إلى حد كبير عضوية منظمة التجارة العالمية فى سعة تمثيلها. وينبغى لجميع الأشخاص الذين يشغلون عضوية جهاز الاستئناف أن يكونوا جاهزين للعمل فى كل وقت وبناء على اخطار مستعجل، وأن يتابعوا أنشطة تسوية المنازعات وغيرها من أنشطة منظمة التجارة العالمية ذات الصلة. وينبغى ألا يشاركوا فى النظر فى أية منازعات يمكن أن تحقق تضارباً مباشراً أو غير مباشر فى المصالح.

٤ ـ لا يجوز إلا لأطراف النزاع ـ وليس للأطراف الثالثة ـ استئناف تقارير فرق التحكيم، ويجوز للأطراف الثالثة ممن أخطروا جهاز تسوية المنازعات بمصلحتهم الجوهرية فى الموضوع عملاً بالفقرة ٢ من المادة ١٠ أن يقدموا مذكرات كتابية إلى جهاز الاستئناف أو يمنحوا فرصة التحدث أمامه.

المادة ١٨

الاتصال مع فريق التحكيم أو جهاز الاستئناف

١ـ لا يجوز إجراء أية اتصالات من طرف واحد مع جهاز الاستئناف بخصوص الأمور التى ينظر فيها الفريق أو جهاز الاستئناف.

المادة ٢٤

إجراءات خاصة بالأعضاء من الدول الأقل نموا

١ـ فى جميع مراحل تحديد أسباب وإجراءات تسوية نزاع يشمل عضواً من أقل البلدان نمواً، تولى رعاية خاصة للوضع الخاص للأعضاء من أقل البلدان نمواً. وفى هذا الصدد، يمارس الأعضاء ما يجب من ضبط النفس عند إثارة أمور بموجب هذه الإجراءات تشمل عضواً من أقل البلدان نمواً. وعندما يتبين حدوث إلغاء أو تعطيل نتيجة لتدبير اتخذه عضو من أقل البلدان نمواً، يتعين على الطرف الشاكى ضبط النفس عند طلب التعويض أو التماس الترخيص بتعليق تطبيق التنازلات أو غيرها من

الالتزامات عملاً بهذه الإجراءات.

٢ ـ فى حالات تسوية المنازعات التى تشمل عضواً من أقل البلدان نمواً وفى الحالات التى لا يمكن فيها التوصل إلى حل خلال المشاورات يعرض المدير العام أو رئيس جهاز تسوية المنازعات، بناء على طلب من عضو من أقل البلدان نمواً، مساعيه الحميدة أو التحكيم أو الوساطة لمساعدة الأطراف على تسوية النزاع، قبل طلب تشكيل فريق تحكيم. ويجوز لأى من المدير العام أو رئيس جهاز تسوية المنازعات، عند تقديم هذه المساعدة، التشاور مع أى مصدر يعتبره أحدهما مناسباً.

الفصل الثانى عشر

آلية مراجعة السياسة التجارية

خلال جولة أوروجواى وخلال مناقشات هذه الجولة فى مونتريال فى عام ١٩٨٨، قررت الدول أعضاء الجات إنشاء آلية لمراجعة السياسة التجارية (Trade Policy Re-view Mechanism) ويطلق عليها (TPRM) على سبيل الاختصار، والغرض من إنشاء هذه الآلية هو المراجعة الدورية لسياسات وممارسات التجارة الخارجية للدول أعضاء الجات. وحتى عام ١٩٨٨، كان من النادر جداً أن تخضع السياسات التجارية لدول الجات للمراجعة على المستوى الدولى، ومن الجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية كانتا تقومان بمراجعة السياسات الاقتصادية الكلية للدول بغرض حل مشكلاتها الاقتصادية. كانت برامج صندوق النقد الدولى بهذا الخصوص عرضة للانتقادات من البعض، ولكن لن نتطرق إلى ذلك بسبب بعده عن الموضوع الرئيسى.

تمثل آلية مراجعة سياسة التجارة المؤسسة الثالثة التى أنشئت بموجب الاتفاقية النهائية لجولة أوروجواى وذلك بجانب المؤسستين الأخريين وهما منظمة التجارة العالمية وهيئة حل المنازعات.

حددت الاتفاقية التى أنشئت منظمة التجارة العالمية أهداف آلية مراجعة السياسة التجارية (الملحق رقم ٣) هو تشجيع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية على درجة أكبر من الشفافية فيما يتعلق بقوانينها وممارساتها التجارية، وبما يتسق وقواعد منظمة التجارة العالمية، وعلى الرغم من أن آلية مراجعة السياسة التجارية تعمل على تشجيع زيادة درجة الشفافية فى مجال السياسات التجارية الوطنية، إلا أنها ليست لديها القوة أو الصلاحية لإلزام الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية على أن تنفذ أو تتقيد بإجراءات معينة أو سياسات تجارية معينة، حيث إن آلية

مراجعة السياسة التجارية تعتبر بمثابة مجلس استشارى وليست مجلساً له صلاحية اتخاذ القرارات والإلزام بالتنفيذ.

أنشأت الاتفاقية النهائية لجولة أوروجواى جهاز مراجعة السياسة التجارية (Trade Policy Review Body)، وهذا الجهاز جهاز دائم يقوم بإدارة آلية مراجعة سياسة التجارة ويقدم تقاريره إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ومسئول عن تطبيق آلية مراجعة السياسة التجارية وتقديم تقرير سنوى عن تطورات نظام التجارة العالمية، ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقية النهائية لجولة أوروجواى قد نصت على أن جهاز مراجعة السياسة التجارية ملتزم بالقيام بأعماله خلال فترة خمس سنوات من تاريخ نشأة منظمة التجارة العالمية، أى إن المجلس مطالب بذلك فى فترة أقصاها عام ٢٠٠٠.

يقوم مجلس مراجعة السياسة التجارية بفحص ومراجعة سياسات التجارة الوطنية للدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية، وكذلك السياسات الاقتصادية الأخرى التى تؤثر على النظام التجارى العالمى.

يقوم المجلس بمراجعة سياسات التجارة مرة كل سنتين بالنسبة للدول الأربع التى لديها أكبر نصيب فى التجارة العالمية وهى حالياً (الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا)، ويقوم المجلس بمراجعة سياسة التجارة للدول الست عشرة التى تحتل المرتبة من الخامسة إلى الحادية والعشرين فى التجارة العالمية، وذلك مرة كل أربع سنوات، ويقوم المجلس بمراجعة سياسة التجارة فى الدول النامية (باستثناء الدول محدودة الدخل) مرة كل ست سنوات، وهذا يعطى ميزة تفضيلية للدول النامية، حيث إن الدول النامية تتم مراجعة سياساتها التجارية كل ست سنوات، وهى فترة طويلة؛ وكذلك لا تراجع السياسات التجارية للدول النامية محدودة الدخل.

تتم آلية مراجعة السياسة التجارية لدولة ما من خلال سيمنار (حلقة نقاش) عن السياسة التجارية للدول المطلوب مراجعة سياستها التجارية، وذلك من خلال ورقتى

عمل. الورقة الأولى عبارة عن تقرير كامل عن السياسة التجارية للدولة تعدها وتقدمها الدولة المعنية، والورقة الثانية تعد بواسطة سكرتارية منظمة التجارة العالمية، وتتضمن تحليلاً عن السياسات التجارية للدولة المعنية، ويتم إعداد هذه الورقة من خلال الاستعانة بالمعلومات اللازمة عن السياسات التجارية من الدولة المعنية نفسها بالإضافة إلى المعلومات التى يستطيع موظفو سكرتارية منظمة التجارة العالمية الحصول عليها من مصادر أخرى مثل المؤسسات الدولية الأخرى أو الدراسات التى يجريها المتخصصون فى مجال التجارة الدولية، وتتعلق بالدولة المعنية، ويتم نشر هذين التقريرين (ورقتى العمل) بالإضافة إلى الملاحظات الهامة التى تنتج عن السيمنار بعد عملية المراجعة مباشرة، ويتم توزيع هذه التقارير فى نطاق ضيق للغاية.

والغرض من عمل آلية مراجعة السياسة التجارية هو الوقوف على مدى التزام الدولة المعنية بتنفيذ التزاماتها تجاه الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية، وتحديد العوائق التى تقف عقبة فى وجه التنفيذ واقتراح الحلول المناسبة لإزالتها.

فيما يلى سوف نستعرض ركائز آلية مراجعة السياسة التجارية كما وردت فى ملحق رقم (٣) بالاتفاقية النهائية لجولة أوروجواى:

الأهداف

إن الغاية من آلية مراجعة السياسة التجارية هى الإسهام فى زيادة التزام جميع الأعضاء بالقواعد والضوابط والتعهدات بموجب الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، وبالتالى فى تسهيل عمل النظام التجارى متعدد الأطراف عن طريق زيادة شفافية السياسات والممارسات التجارية للأعضاء وفهمها فهماً صحيحاً؛ لذلك فإن آلية المراجعة تعتبر وسيلة لتحقيق فهم وتقدير منتظمين وجماعيين لكامل نطاق السياسات والممارسات التجارية لمختلف الأعضاء وآثارها على سير عمل النظام التجارى متعدد الأطراف. مع ذلك، ليس المقصود بهذه الآلية أن تكون أساساً للعمل على تنفيذ التزامات محددة بموجب الاتفاقات أو أساساً لإجراءات تسوية النزاعات أو بفرض

عقد تعهدات بسياسات جديدة على الأعضاء.

وفى التقييم الذى يجرى بموجب آلية المراجعة، تراعى الاحتياجات الاقتصادية والتنموية للعضو المعنى وسياسته وأهدافه إضافةً إلى بيئته الخارجية، بقدر ما تتصل هذه العوامل بالتقييم، ولكن وظيفة آلية المراجعة هى دراسة آثار السياسات والممارسات التجارية لعضو ما على النظام التجارى متعدد الأطراف (قواعد منظمة التجارة العالمية).

الشفافية

ينوه الأعضاء بالأهمية الراسخة للشفافية المحلية فى اتخاذ القرارات الحكومية فى الأمور المتعلقة بالسياسات التجارية سواءً بالنسبة لاقتصاديات دول الأعضاء أو النظام التجارى متعدد الأطراف، وتتفق على تشجيع وتعزيز هذه الشفافية فى نظمها، وتقر بأن الالتزام بالشفافية المحلية لابد أن يكون على أساس طوعى وأن يأخذ فى الاعتبار النظم القانونية والسياسية لكل عضو من الأعضاء.

إجراءات المراجعة

١ ـ ينشأ جهاز لمراجعة السياسة التجارية (ويشار إليه فى هذا الملحق بـ «الجهاز») مهمته استعراض السياسات التجارية.

٢ ـ تخضع السياسات والممارسات التجارية لجميع الأعضاء للمراجعة الدورية، ويكون العامل المحدد فى تحديد التكرار الدورى لهذه المراجعات هو مدى تأثير الأعضاء المختلفين على عمل نظام التجارة الدولى متعدد الأطراف، مقدراً بحصتها من التجارة العالمية فى فترة نموذجية قريبة. وستخضع أول أربع دول تجارية حددت وفق هذا المعيار ـ على أساس اعتبار الجماعات الأوروبية كياناً واحداً ـ للمراجعة مرة كل سنتين. وستراجع الدول الـ ١٦ التى تليها مرة كل أربع سنوات. وسيراجع الأعضاء الأخرى مرة كل ست سنوات، مع جواز تحديد فترة أطول للأعضاء من أقل البلدان نمواً، ومن المفهوم أن استعراض الكيانات التى لها سياسة خارجية مشتركة

تغطى أكثر من عضو واحد ستشمل جميع مكونات السياسة التى تؤثر على التجارة بما فيها السياسات والممارسات الخاصة لمختلف الأعضاء، ويجوز - على سبيل الاستثناء - فى حال إدخال تغييرات على السياسات والممارسات التجارية لعضو ما أن يكون لها تأثير كبير على شركائه التجاريين، أن يطلب جهاز مراجعة السياسة التجارية إلى العضو - بعد التشاور - تقديم موعد مراجعته التالى.

٣ - تحكم الأهداف المحددة فى الفقرة «أ» المناقشات فى اجتماعات جهاز مراجعة السياسة التجارية، وتركز هذه المناقشات على السياسات والممارسات التجارية للعضو التى يجرى تقييمها وفق آلية المراجعة.

٤ - يضع جهاز مراجعة السياسة التجارية خطة أساسية لسير المراجعات، وله أن يناقش تقارير الأعضاء عن المستجدات ويحيط بها علماً، ويضع الجهاز برنامجاً للمراجعات لكل سنة من السنوات بالتشاور مع الأعضاء المعنيين مباشرةً، وللرئيس بالتشاور مع العضو المراجع أو الأعضاء المراجعين، أن يختار مناقشين ليقدموا مواضيع النقاش فى الجهاز بصفتهم الشخصية.

٥ - يبنى جهاز مراجعة السياسة التجارية عمله على الوثائق التالية:

(أ) تقرير كامل - تشير اليه الفقرة «د» - مقدم من العضو المراجع أو الأعضاء المراجعين.

(ب) تقرير تعده سكرتارية منظمة التجارة العالمية على مسئوليتها استناداً إلى المعلومات المتاحة لها، وتلك التى يقدمها العضو المعنى أو الأعضاء المعنون، وتلتمس السكرتارية توضيحات من العضو المعنى أو الأعضاء المعنيين بشأن سياساتها وممارساتها التجارية.

٦ - ينشر تقرير العضو محل المراجعة وتقرير السكرتارية، إضافة إلى محضر اجتماع الجهاز فوراً بعد انتهاء إجراءات الاستعراض.

٧ - ترسل هذه الوثائق إلى المؤتمر الوزارى؛ للإحاطة والعلم بما جاء فيها.

تقديم التقارير:

لتحقيق أقصى درجة ممكنة من الشفافية، يقدم كل عضو تقارير منتظمة إلى جهاز مراجعة السياسة التجارية، ويتضمن التقرير الكامل وصف السياسات والممارسات التجارية التى يتبعها العضو المعنى أو الأعضاء المعنيون، استناداً إلى نموذج متفق عليه يقرره الجهاز، ويستند هذا النموذج مبيناً إلى نموذج الخطوط العريضة لتقارير البلدان الذى وضع بموجب القرار المؤرخ فى ١٩ يوليو ١٩٨٩ بعد تعديله حسب الاقتضاء لتوسيع نطاق التقارير، بحيث تشمل جميع جوانب السياسات التجارية التى تشملها الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف فى الملحق ١، وإن وجدت الاتفاقات التجارية عديدة الأطراف، ويجوز للجهاز تنقيح النموذج فى ضوء التجربة، ويقدم الأعضاء بين المراجعات تقارير موجزة حين تطرأ تغيرات هامة على سياساتها التجارية. كما تقدم معلومات إحصائية سنوية حديثة وفق النموذج المعتمد، وتراعى على وجه الخصوص الصعوبات التى تواجهها الأعضاء من البلدان الأقل نمواً فى إعداد تقاريرها، وتوفر السكرتارية المساعدة الفنية لمن يطلبها من الأعضاء من البلدان النامية، وخاصةً للأعضاء من البلدان الأقل نمواً، وينبغى أن تنسق المعلومات الواردة فى التقارير إلى أبعد حد ممكن، مع الإخطارات المقدمة بموجب أحكام الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.

العلاقة مع أحكام ميزان المدفوعات فى اتفاقية جات ١٩٩٤ والاتفاق العام بشأن التجارة فى الخدمات:

ينوه الأعضاء بالحاجة إلى تخفيف الأعباء على الحكومات التى تخضع أيضاً لمشاورات كاملة بموجب أحكام ميزان المدفوعات فى اتفاقية جات ١٩٩٤ وللاتفاق العام بشأن التجارة فى الخدمات، ولهذه الغاية يقوم رئيس لجنة قيود ميزان المدفوعات، بوضع ترتيبات إدارية تنسق التتابع الطبيعى لمراجعة السياسة التجارية مع الجدول الزمنى للمشاورات بشأن ميزان المدفوعات دون أن تؤجل مراجعة

السياسة التجارية لأكثر من ١٢ شهراً.

تقييم الآلية:

يجرى جهاز مراجعة السياسة التجارية تقييما لعمل آلية مراجعة السياسة التجارية بعد ما لا يزيد على خمس سنوات من تاريخ نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وتقدم نتائج التقييم إلى المؤتمر الوزراى، وللجهاز أن يجرى لاحقاً تقييمات لآلية مراجعة السياسة التجارية على فترات يحددها الجهاز أو كلما يطلب منها المؤتمر الوزارى.

العرض الشامل للتطورات فى البيئة التجارية الدولية:

يعد جهاز مراجعة السياسة التجارية أيضاً عرضاً شاملاً لتطورات البيئة التجارية الدولية التى لها تأثير على نظام التجارة متعددة الأطراف. ويكون العرض مصحوباً بتقرير سنوى من المدير العام تدرج به الأنشطة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية، ويبرز مسائل السياسات المهمة التى تؤثر على النظام التجارى.



الفصل الثالث عشر

تقييم جولة أورجواى

لم تشهد أى من جولات الجات السابقة من الجدل والخلاف وتقييم النتائج مثلما شهدت جولة أورجواى، وذلك بسبب النتائج العديدة التى توصلت إليها فى الجوانب المختلفة للتجارة الدولية وخصوصاً بالنسبة للدول النامية.

مما لا شك فيه ان جولة أورجواى سوف تكون لها انعكاسات إيجابية على التجارة الدولية ومن ثم الاقتصاديات الدولية. وإن كانت معظم المزايا أو الاستفادة ستحظى بها الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، وسوف تكون لها أيضا انعكاسات سلبية سوف تتأثر بها بعض الدول النامية وخصوصاً تلك المستوردة للمواد الغذائية والدول النامية المستفيدة حاليا من اتفاقية لومى ونظام التفضيلات العام.

أثبت العديد من الدراسات سواء النظرية أو التطبيقية أن هناك علاقة طردية بين التجارة الخارجية والناتج المحلى الاجمالى، بمعنى أن زيادة حجم التجارة الخارجية (وخصوصا الصادرات) يؤدى إلى زيادة الناتج أو الدخل العالمى.

مما لا شك فيه أن نتائج جولة أورجواى سوف تكون لها نتائج إيجابية وبعض النتائج السلبية التى سوف تنعكس على بعض الدول.

ويعتبر تحرير التجارة من خلال النتائج التى تم التوصل إليها فى جولة أورجواى، والتى أشرنا إليها بالتفصيل، هو العنصر الرئيسى فى الانعكاسات الإيجابية المتوقع حدوثها على الاقتصاد العالمى، وخصوصاً بعد سياسة الحماية التجارية التى اتبعها كثير من الدول فى السنوات الماضية.

فوائد جولة أورجواى

تنقسم الفوائد التى تعود على الدول من زيادة التجارة الخارجية عادة إلى : فوائد أو مكاسب ساكنة (Static gains) وفوائد أو مكاسب حركية (dynamic gains) ومن

المعروف أن قياس الفوائد الساكنة من خلال النماذج الاقتصادية يعتبر أسهل وأدق إلى حد كبير من قياس الفوائد الحركية، ولذا فإنه يمكن القول إن تحرير التجارة الدولية بدرجة كبيرة بعد جولة أورجواى سوف يعود بالفائدة أو المكاسب على الاقتصاد العالمى (هناك بعض الدول التى سوف تتضرر من تحرير التجارة الدولية فى ضوء إتفاقيات أورجواى) وهذه المكاسب تقسم أيضا إلى مكاسب ساكنة ومكاسب حركية.

بالنسبة للمكاسب الساكنة فإنها سوف تتحقق من زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال إعادة توزيع الموارد الاقتصادية التى تمتلكها الدول، بحيث تؤدى إعادة التوزيع إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية. وهذه المكاسب لن تقتصر فقط على الدول المتقدمة. ولكن سوف تستفيد منها الدول النامية أيضاً.

أما بالنسبة للمكاسب الحركية فإنها تتحقق أساساً من المكاسب الخارجية (extrenalities) والناتجة عن زيادة المنافسة والانتشار التكنولوجى والأثر الإيجابى للإنتاجية على معدلات الادخار والاستثمار. ويمكن القول إن درجة استفادة الدول من جولة أورجواى سوف تتحدد فى ضوء امكانياتها الاقتصادية ومدى مرونة سياستها الاقتصادية وتعديل هيكلها الإنتاجى ليتلاءم مع الظروف الاقتصادية الدولية الجديدة التى سوف تتغير بعد تطبيق الاتفاقية.

أشارت دراسات صندوق النقد الدولى المتضمنة فى (آفاق الاقتصاد العالمى : مايو ١٩٩٤) إلى ملخص النتائج لبعض الدراسات التى بحثت فى انعكاسات الجات على الاقتصاد العالمى، ونورد فيما يلى ملخص تلك الدراسات كما وردت فى آفاق الاقتصاد العالمى : (١)

سيساعد اتفاق جولة أورجواى على إعادة الانضباط وإمكانية التنبؤ بشأن نظام التجارة المتعددة الأطراف، كما سيضع حداً لتدهور البيئة التجارية الذى كان يحدث خلال السنوات السابقة، مما سيساعد على تحسين الثقة فى قطاع الأعمال. ومع أن

---

(1) IMF. "World Economic Out look May 1994

هذه النتائج غير قابلة للتعبير الكمى، فإنها قد تكون أهم النتائج التى ينطوى عليها اتفاق جولة أورجواى.

من المتوقع أن تستفيد البلدان الصناعية والبلدان النامية والاقتصاديات المتحولة نحو نظام السوق استفادة كبيرة من الزيادات التدريجية فى التجارة والاستثمار والدخل فى سياق التطبيق المرحلى لأحكام الاتفاق القاضية بفتح الأسواق، وذلك على فترات تصل حتى عشر سنوات. وتبين مختلف الدراسات بوضوح أن منافع جولة أورجواى تتوقف، بدرجة كبيرة، على مدى الجهود التى يبذلها كل بلد لتحرير تجارته. وتقتضى الاستفادة من تعزيز إمكانيات التجارة، التى يوفرها اتفاق جولة أورجواى، أن تتخذ البلدان المعنية خطوات إيجابية فى تصميم سياساتها الاقتصادية، كى تسهل ازدياد العرض (مثلا، انشاء مناخ ملائم للاستثمار).

وهناك دراسات قليلة تحاول تقدير الآثار الكمية لجولة أورجواى على الدخل الحقيقى العالمى وعلى دخل كل بلد من البلدان على حدة. دراسات حديثة العهد تعبر عن النتائج بأقصى ما يمكن من الدقة. ومن المقدر أن ارتفاع الدخل العالمى الحقيقى نتيجة للتنفيذ التام لجولة أورجواى سيتراوح بين ٢١٢ و٢٧٤ بليون دولار (دولارات سنة ١٩٩٢)، وهذا يعادل ١ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى العالمى فى سنة ١٩٩٢. وفيما يتعلق بالبلدان الصناعية، تشير الدراسات إلى أن المكاسب التى ستجنيها بلدان الاتحاد الأوروبى، حيث التشوهات الأولية فى القطاع الزراعى شديدة بنوع خاص، ستتراوح بين ٦١ و ٩٨ بليون دولار. وستتراوح المكاسب التى ستجنيها البلدان القائمة بالتحول الاقتصادى بين ٢٧ و ٤٢ بليون دولار، كما ستتراوح المكاسب التى ستجنيها الولايات المتحدة بين ٢٨ و ٦٧ بليون دولار.

وفيما يتعلق بالبلدان النامية كمجموعة، جاء فى الدراسة الوحيدة التى تتضمن تقديرات مستقلة عن آثار الدخل الحقيقى لتحرير التجارة متعددة القطاعات فى إطار جولة أورجواى أن هذه البلدان ستستفيد بمبلغ ٧٨ بليون دولار (بدولارات سنة ١٩٩٢) ومع أنه من المتوقع أن تحقق بعض البلدان النامية مكاسب كبيرة، فمن الممكن

أن بعض البلدان المستوردة للأغذية صافياً قد تسجل خسارة ـ مع أن هذه الخسارة قد لا تكون بالضرورة على أساس صاف ـ بسبب ارتفاع الأسعار الزراعية العالمية (نتيجة لتخفيض الاعانات المالية الزراعية، خصوصاً من جانب البلدان الصناعية)، كما أن بلدان نامية أخرى قد تسجل خسارة بسبب تضاؤل التفضيلات التجارية. والأرجح أن أثر هذه النتائج سيظهر بشكل بطيء فحسب. وستقدم جولة أورجواى فرصا يجب اغتنامها عن طريق تدابير سياسية اقتصادية محلية بغية تحقيق إعادة تشكيل الاقتصاد وتنويعه. وبالطبع هناك أيضاً منافع مهمة غير ملموسة ستجنيها البلدان النامية بسبب تدعيم النظام التجارى نتيجة جولة أورجواى، ومن الضرورى، خلال السنوات القادمة، أن يتابع عن كثب أثر جولة أورجواى التدريجى فى كل البلدان من البلدان ـ خصوصاً البلدان الفقيرة ـ بغية القيام، فى الوقت المناسب، بتقدير الحاجة إلى التصحيح والتمويل.

وفيما يتعلق بالأثر على التجارة الدولية، ستؤدى جولة أورجواى إلى نمو كبير، مع معدلات نمو الدخل العالمى الحقيقى المشار إليها. والمكاسب فى التجارة هى أكبر بكثير من المكاسب فى الدخل لأن عملية التحرير تؤثر على التجارة مباشرة فى حين آثار الدخل توازن بين المكاسب والخسائر بالنسبة إلى مختلف الفئات (مثلا، البلدان وعوامل الإنتاج وقطاعات النشاط الاقتصادى).

ومن الدراسات الأربع المذكورة فى الجدول رقم (١٨)، هناك دراستان تقدران آثار جولة أورجواى على التجارة. وقد وجدت أمانة سر الجات أن تجارة البضائع قد تزداد بنسبة تفوق ١٢ بالمائة (أكثر مما يمكن أن يؤدى إليه معدلات النمو الحالية)، أى بمبلغ ٧٤٥ بليون دولار (بدولارات سنة ١٩٩٢) بعد تنفيذ اتفاق جولة أورجواى تنفيذاً تاماً. أما الصادرات العالمية (بما فى ذلك الخدمات والبضائع) فمن المتوقع أن تنمو بنسبة ١٠ بالمائة من حيث القيمة. ففى أمريكا الشمالية، ستنمو الصادرات (بما فى ذلك الخدمات) بنسبة ٨ بالمائة من حيث القيمة، كما أنها ستنمو فى الاتحاد الأوروبى ١٠.٣ بالمائة، وكذلك بنسبة ٩.٧ بالمائة فى المناطق الأخرى من العالم وفى تقدير

نجوين وبيرونى ووايجل Nguen, perroni, and wigle أن حجم التجارة الإجمالى سيرتفع بنسبة ٢٠ بالمائة نتيجة التنفيذ التام لاتفاق جولة أورجواى. أما البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية (كمجموعة) والاقتصاديات المخططة مركزيا فإنها ستسجل زيادات فى الصادرات بنسبة تقارب ٤٠ بالمائة.

امكانية التقدير الناقص لحجم المكاسب المتحققة

إن الدراسات الكمية الموجودة بشأن النتائج الاقتصادية التى تنطوى عليها جولة أورجواى ترتكز، بصورة رئيسية، على نماذج قياسية للتوازن العام فى التجارة الزراعية. وهناك، بشأن هذا النهج، قيود متعددة تشير إلى أن مكاسب الدخل الحقيقى المذكور فى الجدول رقم (١) قد تمثل حدا منخفضا بالقياس إلى النتيجة الفعلية لجولة أورجواى المطبقة تطبيقاً تدريجياً تاماً.

أولاً- إن هذه الدراسات تركز على الأحكام المتعلقة بدخول الأسواق وبصورة خاصة على التخفيضات فى معدلات الرسوم الجمركية.

ثانياً- كذلك فإن معظم الدراسات لا تدرج بشكل تام التغيرات في الحواجز غير الجمركية كاتفاق المنسوجات متعددة الألياف فى الدعوم المالية الزراعية. ومن العناصر البارزة التى لا تشملها الدراسات الحالية عن جولة أورجواى الآثار الاقتصادية المالية، والضمانات، والإطار الخاص بالخدمات، وكذلك القواعد الخاصة بتعزيز معايير حماية الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تحسين الإجراءات الخاصة بتسوية النزاعات.

وهذه نتيجة ثانية ينطوى عليها تركيز الدراسات القائمة على الزراعة، باستثناء دراسة نجوين وبيرونى ووايجل Nguen, perroni, and wigle ، وهى إمكانية الانحياز باتجاه الهبوط فى تقدير المكاسب من تحرير التجارة فى القطاعات غير الزراعية كقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع الخدمات. إن النماذج المستخدمة تتصف بوجود تحليل قطاعى محدد داخل الصناعات التحويلية وبتحليل أضيق حدود داخل الخدمات. ومع أن مسئوليات التعريفات الحالية فى الصناعات التحويلية متدنية

بالقياس إلى مستوياتها فى الزراعة، فإن قطاع الصناعات التحويلية يشكل، مقارنة بالقطاع الزراعى حصة أكبر بكثير من اجمإلى الناتج المحلى. وبالتإلى فإن التحليل غير الكافى لقطاع الصناعات التحويلية (وكذلك لقطاع الخدمات) قد يقصر إلى حد كبير فى تقدير المكاسب الناجمة عن تحرير التجارة تنفيذا لاتفاق جولة أورجواى.

ثالثاً- إن نماذج التوازن العام الخاصة بجولة أورجواى تغفل بعض المكاسب المهمة الممكن نشؤها عن تحرير التجارة وبصورة خاصة، فإن الدراسات المتعلقة بجولة أورجواى تفترض كلها وجود تنافس تام فى أسواق المنتجات، مما يستبعد مكاسب التجارة الممكن عزوها إلى وفورات الحجم فى حال تنافس غير تام. كذلك ليس هناك دور للتحركات الرأسمإلية، وبصورة خاصة للاستثمار الأجنبى المباشر. وفضلا عن ذلك فإن الدراسات المتعلقة بجولة أورجواى تغفل المكاسب التجارية الممكن نشؤها عن وفورات الحجم الخركية، وهى مكاسب تم التركيز عليها فى الدراسات النظرية الحديثة العهد بشأن التجارة والنمو الداخلى المنشأ. ولأن هذه النماذج الحديثة العهد تشير إلى إمكانية ارتفاع فى معدلات النمو الاقتصادى فى حالات التوازن الثابت، فإن المكاسب الحركية من جولة أورجواى قد تسيطر على أية مكاسب ساكنة ناجمة عن التجارة، بما فى ذلك المكاسب المتصلة بوفورات الحكم الساكنة.

أخيراً، ان الدراسات التى تستخدم نماذج التوازن العام القياسية تقدر مكاسب الدخل الحقيقى من اتفاق جولة أورجواى بالقياس إلى الوضع القائم، فى حين أن المقارنة يجب أن تكون بالقياس إلى التدهور الممكن فى بيئة التبادل التجارى فيما لو فشلت جولة أورجواى. والأرجح أن تكون نتيجة فشل كهذا هى هبوط كبير فى الفرص التجارية المستقبلة وفى الدخل العالمى الحقيقى.

جولة أورجواى:

النتائج والانعكاسات

تقديرات آثار جولة أورجواى على الدخل الحقيقى

الافتراضات والنتائج فى دراسات مختارة ١

(بدولارات سنة ١٩٩٢ وبالنسبة المئوية من إجمالى الناتج المحلى ١)

الدراسات والافتراضات	البلدان الصناعية	البلدان النامية	البلدان القائمة بالتحويل	العالم
أمانة سر منظمة الجات٢ ارتكز التحرير التجاري علي عروض دخول السوق كما كانت بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٩٣. تحرير التعريفات الجمركية المعادلة للحصص بموجب ترتيب المنسوجات متعددة الألياف. تخفيضات بنسبة ٢٠ بالمائة في التعريفات الجمركية المعادلة للإعانات المالية الممنوحة للانتاج الزراعي تخفيضات بنسبة ٣٦ بالمائة في التعريفات الجمركية المعادلة لتدابير الحدود الخاصة بالزراعة. تشمل المكاسب الناجمة عن التراكم المشتق لرأس المال. وتم قياس المكاسب المتوقعة في سنة ٢٠٠٥، كما تم التعبير عنها بدولارات سنة ١٩٩٢	الاتحاد الأوروبي ٩٨ بليون دولار أمريكا الشمالية ٦٧ بليون دولار	....	....	٢٣٠بليون دولار

الدراسات والافتراضات	البلدان الصناعية	البلدان النامية	البلدان القائمة بالتحويل	العالم
Goldin,Knudse , and vander Mens- brugghe3 التعريفات المعادلة والإعانات المالية الممنوحة لعناصر الانتاج بشأن السلع الزراعية الأساسية قد خفضت بنسبة ٣٠ بالمائة، استنادا الي القيم المعادلة لدعوم الانتاج والاستهلاك. كما خفضت بنسبة ٣٠ بالمائة استنادا إلي القيم المعادة لدعوم الانتاج والاستهلاك كما خفضت بنسبة ٣٠ بالمائة رسوم الاستيراد علي السلع الاساسية غير الزراعية. تشمل المكاسب الناجمة عن التراكم المشتق لرأس المال. وتم قياس المكاسب بالنسبة الي سنة ٢٠٠٢، كما تم التعبير عنها بدولارات سنة ١٩٩٢، وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.	استراليا ونيوزيلاندا ٠,١ بالمائة كندا ٠,٢ بالمائة الاتحاد الأوروبي ١,٤ بالمائة الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ١,٤ بالمائة اليابان ٠,٩ بالمائة الولايات المتحدة ٠,٢ بالمائة	٧٨ بليون دولار أفريقيا نيجيري٠,٤ بالمائة جنوب افريقيا ٠,٦ بالمائة سائر بلدان افريقيا -٠,٢ بالمائة أسيا الصين ٢,٥ بالمائة الهند ٠,٥ بالمائة اندونيسيا -٠,٧ بالمائة البلدان الآسيوية منخفضة الدخل ٠,٦ بالمائة البلدان الآسيوية مرتفعة الدخل ٢,٦ بالمائة الشرق الأوسط منطقة الخليج ٠,٥ بالمائة المغرب -٠,٥ بالمائة سائر بلدان الشرق الأوسط -٠,٤ بالمائة نصف الكرة الغربي البرازيل ٠,٣ بالمائة المكسيك ٠,٠ بالمائة سائر بلدان أمريكا اللاتينية	أوروبا ٠,١ بالعملة بلدان الاتحاد السوفيتي السابق ٠,١ بالمائة	٢١٣بليون دولار

الدراسات والافتراضات	البلدان الصناعية	البلدان النامية	البلدان القائمة بالتحويل	العالم
Nguyen, perro- ni, and Wigle في الزراعة خفضت بنسبة ٣٠ بالمائة جميع القيم المعادلة لدعوم الانتاج، كما خفضت تدابير الحدود بنسبة ٤٠ بالمائة في المناطق ذات الدخل المرتفع ونسبة ٢٠ بالمائة في المناطق ذات الدخل المنخفض. وقد حذف كليا اتفاق المنسوجات متعددة الألياف بشأن المنسوجات والملبوسات، وبشأن المنتجات المصنوعة، خفضت التعريفات الجمركية بنسبة ٣٠ بالمائة والحواجز غير الجمركية بنسبة ٤٠ بالمائة، مع تخفيضات أشد بشأن السلع ذات التكنولوجيا المرتفعة والسلع الوسيطة الأساسية. وفي ميدان الخدمات خفضت قيم الحواجز غير التعريفية المعادلة للتعريفات بنسبة ٤٠ بالمائة، ويتم التعبير عن المكاسب بالدولار وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.	١٣٩ بليون دولار **استراليا ونيوزيلاندا** ٢.٤ بليون دولار «١.١٠ بالمائة» **كندا** ٣.٧ بليون دولار «٠.٩٠ بالمائة» **الاتحاد الأوروبي** ٦١.٣ بليون دولار «١.٨٠ بالمائة» سائر **بلدان أوروبا الغربية** ٨.١ بليون دولار «٢.١٠ بالمائة» **اليابان** ٢٧.٠ بليون دولار «٢.٠٠ بالمائة» **الولايات امتحدة** ٣٦.٤ بليون دولار «٠.٨٠ بالمائة»	٣٦ بليون دولار	٢٧.٤ بليون دولار «٠.٩٠ بالمائة، بما في ذلك الصين».	٢١٢.١ بليون دولار «١.١٠ بالمائة»

الدراسات والافتراضات	البلدان الصناعية	البلدان النامية	البلدان القائمة بالتحويل	العالم
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ـ ٥ خفضت القيم المعادلة للحواجز غير الجمركية بالتعريفات والرسوم النسبية بنسبة ٣٦ بالمائة بشأن المنتجات المصنوعة، والسلع الزراعية، والسلع المستوردة الأخري، وتم استخدام المعلومات عن التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية علي مستوي الخط التعريفي، وتم قياس المكاسب بالنسبة الي سنة ٢٠٠٢، وتم التعبير عنها بدولارات سنة ١٩٩٢، وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.	١٨٥ بليون دولار **استراليا ونيوزيلاندا** ١.٩ بليون دولار «٠.٦ بالمائة» **كندا** ٦.٦ بليون دولار «١.٢ بالمائة» **الاتحاد الأوروبي** ٧١.٣ بليون دولار «١.٧ بالمائة» **الرابطة الأوروبية التجارة الحرة** ٣٨.٤ بليون دولار «٦.٠٠ بالمائة» **اليابان** ٤٢.٠ بليون دولار «١.٨ بالمائة» **الولايات المتحدة** ٢٧.٦ بليون دولار «٠.٤ بالمائة»	....	....	٢٧٤.١ بليون دولار «١.١ بالمائة»

١ـ التغير في الدخل الحقيقي المنتظم «مقاسا فى معظم الحالات كتغير تعويضى أو معادل قائم على دالات الإنفاق التجارى» بعد تنفيذ الاتفاقات تنفيذا تاما.

٢ـ راجع: GATT Secretarial, An Analysis Of the Proposed Uruguay Round Agreement, With Particular Emphasis on Aspects of Interest to Developing Countries, MTN, TNC/ W122 (Geneva, November 29,1993).

٣ـ راجع:

Ian Goldin, Odin Knudsen, and `deminique van der Mensbrugghe, Trade Liberalization: Global Econmic ImPlications (Par- is: OEDCD Development Centre, Washington: World Bank, 1993. يشار إلى هذا الكتاب أحيانا كثيرة على أنه الدراسة المشتركة بين البنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

٤ـ راجع: T.Nguyen, C.Perroni, and R. Wigle, (An Evalua- tion of the Draft Final Act of the Uruguay Round), Eco- nomic Journal. Vol. 103 (November 1993) P.P. 1540- 49.

والإجمالى الخاص بالبلدان الصناعية هو مجموع أرقام البلدان المذكورة. ويحسب المجموع الخاص بالبلدان النامية كمتبق.

٥ـ راجع: OECD, Assessing the Effects of the Uruguay Round, Trade policy Issues 2 (Paris, 1993). والإجمالى الخاص بالبلدان الصناعية هو مجموع أرقام البلدان المذكورة.

أثر جولة أورجواى على الدول النامية

هاك بعض الدراسات التى قام بها المتخصصون والاقتصاديون لدراسة أثر الجات «قبل إقرار الاتفاقية النهائية فى المغرب فى شهر إبريل ١٩٩٤» على اقتصاديات الدول النامية ، ولعله من المفيد أن نتعرض إلى بعض تلك الدراسات وخصوصا تلك التى قام بإعدادها (١) D.Tarr, T.Rutherford and G. Harrison وبنك مصر (٢) وصندوق النقد الدولى (٣) ونذكرهما كما وردتا بالتفصيل.

فيما يلى نستعرض الدراسة الأولى التى استخدم فيها المؤلفون نموذجا تطبيقيا، حيث تم تقسيم العالم إلى ٢٤ منطقة، وكذلك تم استخدام ٢٢ من نماذج السلع الرئيسية فى التجارة وقد بدأت الدراسة بطرح بعض الأسئلة والإجابة عليها كما يلى:

ما حجم المنافع التى يمكن أن تتحقق من جولة أورجواى على مستوى العالم؟ وما الجوانب الاكثر أهمية من حيث الكم لهذه الجولة؟ وما تأثير هذه الجولة على البلدان النامية؟ وهل هناك بلدان أو أقاليم سوف تخسر من هذه الجولة، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا؟

لقد تبين من الدراسة مع تعرضها لهامش من الخطأ الاحصائى، أن العالم ككل سوف يستفيد إلى حد كبير من الاصلاحات التى تم الاتفاق عليها بمقتضى جولة أورجواى: نحو ٩٦ مليار دولار سنويا فى المدى القصير و١٧١ مليار دولار على المدى الطويل. غير أن المكاسب على المدى القصير سوف تتركز فى البلدان المتقدمة، خاصة اليابان والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة.

وهذه النتيجة تعكس حقيقة أن البلدان الصناعية خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، كانت اكثر البلدان تساهلا فى جولة أورجواى، وبعبارة أخرى فإن هذه البلدان تقوم بتعديل سياساتها شديدة التكلفة لها من حيث الرفاهة المفقودة،

---

(١) تار وآخرون التقدير الكمي لنتائج جولة أورجواي «التمويل والتنمية» ديسمبر ١٩٩٥.

(٢) بنك مصر «النشرة الاقتصادية» السنة السادسة والثلاثون: العدد الثاني ١٩٩٣

(٣) صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي. مايو ١٩٩٤

وعلى الأخص السياسات الزراعية المشوهة، وحماية حصة الواردات من المنسوجات والملابس الممنوحة من خلال الاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة الذى تقرر إلغاؤه. وعلى العكس من ذلك فإن البلدان النامية قوم فى إطار اتفاقات جولة أورجواى بالحد من تشوهات زراعية أقل نسبيا «رغم أن إنقاص دعم الانتاج يصل إلى أرقام كبيرة فى بعض الحالات» ولا تقييد الواردات بموجب الاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة، والاستثناء العام الوحيد هو أن البلدان النامية تقلل الحماية على السلع المصنعة بأكثر مما تفعل البلدان المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى، حيث ان هذه المنظمة تمارس للآن حماية أقل نسبيا فى المتوسط فى هذا المجال.

والواقع أن بعض البلدان النامية سوف تواجه خسارة صافية من جولة أورجواى فى المدى القصير. وستنجم هذه الخسارة على المدى القصير لسببين: الأول هو أن خفض الدعم الزراغى فى البلدان الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، وفى رابطة التجارة الحرة الأوروبية الولايات المتحدة سيؤدى إلى خسارة فى معدلات التبادل التجارى بالنسبة لبعض البلدان النامية لأن إلغاء حصص الاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة سوف يخفض الأسعار التى يتلقاها كل المصدرين إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى «وهو ما يعرف باسم الاستيلاء على ربع الحصص». كما أن المصدرين الاقل كفاءة للملابس فى البلدان النامية سوف يفقدون حصتهم فى السوق والشيء الذى تستطيع البلدان النامية عمله لتحسين مركزها النسبى هو الحد من التكاليف التى تتحملها بخفض حواجزها التجارية وسائر التشوهات الأخرى. ويمثل عالم ما بعد جولة أورجواى بيئة تجارية عالمية اكثر انفتاحا. وسوف يؤدى خفض الرسوم الجمركية من جانب واحد، أو تقليص التشوهات الأخرى فى البلدان النامية إلى تغيير انتاج وصادرات هذه البلدان على أساس ميزاتها النسبية، ولا يتوقع أن يصادف التوسع فى الصادرات الذى يعقب ذلك عوائق من قبل الحماية العالمية وعلاوة على ذلك، فإنه يتوقع على المدى الطويل أن تؤدى مستويات الدخل الأكثر ارتفاعا إلى مكاسب تحظى بها كل البلدان تقريبا التى تخسر فى المدى القصير. ويؤخذ من هذا،

أن الباب سيكون على الأقل مفتوحا أمام كل البلدان للانتفاع من جولة أورجواى.

نتائج الدراسة

اتفاق جولة أورجواى اتفاق متعدد الجوانب يشمل:

- خفض الرسوم الجمركية على المنتجات المصنعة:
- تحويل الحوافز غير الجمركية فى مجال الزراعة إلى رسوم جمركية والالتزام بخفض مستوى الحماية الزراعية.
- خفض دعم الصادرات الزراعية والانتاج الزراعى.
- إلغاء قيود التصدير الطوعية فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس وإلغاء الاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة.
- إجراء تغييرات مؤسسية وتنظيمية مثل إنشاء منظمة التجارة العالمية ووضع ضماناتها، وكذلك حظر سياسات الإغراق وتدابير دعم الصادرات.
- مجالات جديدة مثل «تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة». ونواحى حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة» و«الاتفاقية العامة للتجارة فى مجال الخدمات».
- المجالات إلى تتلقى تغطية أكبر، مثل المشتريات الحكومية.

وقد تناولت دراستنا تقييم التغييرات فى المجالات الأربعة الأولى من هذه المجالات. وبقدر ما تكون هناك منافع إضافية «أو ربما تكاليف» من جراء التغييرات التى أحدثتها جولة أورجواى فى المجالات الأخرى فإن نتائجنا قد تبخس «أو تغالى فى» المكاسب التى تنجم من جولة أورجواى.

وتشير النتائج التى توصلنا إليها إلى أن العالم ككل يكسب نحو ٩٦ مليار دولار سنويا، وأن المكاسب مقيمة بالدولار تتركز فى البلدان المتقدمة، خاصة فى الاتحاد الأوروبى واليابان والولايات المتحدة. التى تفوز من التغيير بمبالغ تصل إلى ٣٩ مليار دولار، و١٧ مليار دولار، و١٣ مليار دولار على التوالى. ومع ذلك فان بعض البلدان الصغيرة تحقق ايضا مكاسب كبيرة. فماليزيا تكسب ٣.٣ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى، وسنغافورة وتايلاند تكسب كل منها حوالي ٢.١ في المائة من

الناتج المحلي الإجمالي وتكسب كل من جمهورية كوريا والفلبين نحو ١,٦ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى.

ونظرا إلى أن نموذج الدراسة يعتبر أكثر النماذج المتاحة تفصيلا من الناحية الجغرافية فإنه يوفر نتائج عن عدد من البلدان والمناطق لا تتاح فى أى مصدر آخر وهو يبين من ناحية أنه رغم أن البلدان النامية ككل تستفيد من جولة أورجواى فإنه يقدر أن عددا قليلا من هذه البلدان سيتعرض لخسارة فى المدى القصير. فالبلدان الواقعة فى افريقيا جنوب الصحراء ستخسر حوإلى ٠,٢ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى سنويا، فى حين أن التأثير سيكون سلبيا بدرجة قليلة بالنسبة للبلدان الواقعة فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا «حيث تبلغ الخسارة ٠.١ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى». ومن ناحية أخرى تبين الدراسة التى أجراها فرانسوا وآخرون أن منطقة افريقيا والشرق الأوسط مجتمعة سوف تستفيد من جولة أورجواى. ويرجع ذلك ـ إلى حد كبير ـ إلى آثار معدلات التبادل التجارى المواتية التى تنجم من خفض الجولة لحماية السلع المصنعة. وفى حين أن البلدان النامية تستفيد عموما من هذه الجولة بدرجة أقل من البلدان الصناعية. فإن العكس صحيح، إذا وضعنا فى الحسبان فقط خفض الحماية للمنتجات المصنعة، حيث إن البلدان الصناعية تمارس فى المتوسط حماية أقل نسبيا فى هذا المجال. وبالمقارنة بالبلدان الصناعية فان البلدان النامية تقلل من التشوهات الزراعية بدرجة أقل نسبيا بمقتضى الاتفاقات «وإن كان الخفض فى دعم إنتاجها سيكون كبيرا فى بعض الحالات». كما أن البلدان النامية لا تقيد وارداتها بمقتضى الاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة.

إصلاح الاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة

الواقع أن بلدانا مثل الدول الاعضاء فى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة التى تستخدم حصص الواردات بموجب الاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة لحماية منتجيها فى السوق الوطنية، يتوقع أن تستفيد من إلغاء الاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة، فى

حين يقدر أن البلدان النامية عموما سوف تخسر، وأسباب ذلك هى: أن البلدان التى تلغى حصص الواردات تستطيع الحصول على وردات اكثر، مما يؤدى إلى خفض أسعار الواردات بالنسبة لمستهلكيها «ومن ثم تستحوذ على ربع الحصص». علاوة على ذلك فهى ستحظى بمكاسب فيما يتعلق بالكفاءة لأنها تقوم بتحويل مواردها الانتاجية إلى قطاعات تتمتع فيها بميزة نسبية. أما البلدان ذات الاستيراد الصافى التى لا تقيد الواردات وفقا للاتفاق المتعلق بالألياف المتعددة، مثل اليابان، فإنها سوف تخسر من إلغاء هذا الاتفاق بسبب الخسارة فى معدلات التبادل التجارى وتقوم البلدان ذات التصدير الصافى بتحويل مبيعاتها إلى الأسواق التى كانت مقيدة من قبل مثل البلدان الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، وهذا التحويل فى المبيعات يؤدى إلى رفع الأسعار فى أسواق بلدان مثل اليابان.

وتختلف النتائج فى البلدان النامية التى تتميز بالتصدير الصافى. فأكثر الموردين كفاءة سوف يحققون مكاسب، ولكن مكاسب تتفاوت بدرجة كبيرة، فهؤلاء المصدرون سوف يعانون من الخسارة فى معدلات التبادل التجارى فى الأسواق التى كانت حصصها مقيدة من قبل ولكنهم يستفيدون من معدلات التبادل التجارى فى الأسواق التى لم تكن مقيدة من قبل ـ مثل اليابان ـ كما أنهم يحظون بمكاسب تتعلق بالكفاءة تيجة تحويل موارد انتاجية اكثر إلى قطاع المنسوجات والملابس الذى يتمتعون فيه بميزة نسبية وسيتعرض معظم الموردين غير الأكفاء ـ وبصورة هامشية فى البلدان النامية ـ للخسارة لأنهم يفقدون ربع الحصص، ويفقدون فى المدى الطويل حصتهم فى السوق لصالح الموردين الاكثر كفاءة فى البلدان النامية، وما لم يحدث تغيير فى قدرتهم على المنافسة فإن هذه الخسارة فى حصصهم من الرفاهة ومن السوق سوف تزداد على المدى الطويل.

الإصلاح الزراعى:

من السمات المميزة لدراستنا أننا قمنا بتقسيم مجمل سيناريو الإصلاح الزراعى إلى ثلاثة مكونات رئيسية: دعم الصادرات، ودعم الانتاج وحماية الواردات.

ومن شأن خفض دعم الصادرات الزراعية أن يحقق مكاسب للاتحاد الأوروبى تقدر

بمبلغ ٥, ١مليار دولار، وتستفيد بدرجة طفيفة البلدان الرئيسية المصدرة للأغذية: الأرجتين واستراليا وكندا ونيوزيلندا، فى حين تخسر معظم البلدان الأخرى. وهذا المكون من الاصلاح الزراعى هو الذى كانت تخشاه بلدان «الاستيراد الصافى من الاغذية» التى تتوقع أن تعانى من خسائر فى معدلات التبادل التجارى.

وفيما يتعلق بدعم الانتاج فان كل الاقتصاديات تقريبا التى شملتها الدراسة كان لديها على الاقل قدر من دعم الانتاج الزراعى، وكان الدعم مرتفعا جدا فى بعض الحالات، مثل حالات الحبوب فى الشرق الأوسط والأرز فى كوريا، وإن كان يدفع غالبا عن مقادير قليلة من الناتج. ولذلك فان الحد من هذه التشوهات فى الانتاج يحقق فوائد لمعظم البلدان. وإن كان العديد من البلدان المستوردة الصافية للأغذية من القمح والحبوب غير الأرز سوف يعانى خسائر «اليابان، كوريا، المكسيك، سنغافورة، أفريقيا، جنوبى الصحراء، وإقليم تايوان الصينى». وهنا ايضا يتمتع الاتحاد الأوروبى بمزايا كبيرة فى حين تحظى البلدان الأوروبية الأخرى والولايات المتحدة بالمرتبة الثانية من المكاسب، وإن كانت أقل كثيرا.

وفيما يختص بخفض حماية الواردات من المنتجات الزراعية فان الرابحين الأساسيين فى هذا المجال هما اليابان وكوريا، وهو أمر لا يثير الدهشة نظرا للمستوى المرتفع من الحماية الزراعية الذى يأخذان به، وتحظى ايضا بمكاسب المناطق الأخرى التى تفرض حماية زراعية مرتفعة نسبيا. ويتحمل الاتحاد الأوروبى خسائر فى هذا السيناريو لأننا نفترض أنه يستبقى الدعم فيما يتعلق بالصادرات والانتاج، ومن ثم فإن الصادرات الاضافية التى تحصل عليها بلدان الاتحاد الأوروبى من خفض حماية الواردات فى باقى العالم سوف تزيد من تفاقم وضع صادراتها المكلفة بالفعل.

ويجمع كافة الآثار، تزيد مكاسب الاتحاد الأوروبى على ٢٨ مليار دولار نتيجة لخفض الدعم، وتكسب اليابان من خفض الحماية العالمية للواردات، ومع أن الصين وبعض البلدان النامية الأخرى تخسر مبالغ صغيرة فإن ثمة بلدانا قليلة تعانى من خسائر اجمالية وهو أمر يثير الدهشة نظرا للشواغل التى تحيط بخسائر البلدان المستوردة

المستوردة الصافية للأغذية. تفسير ذلك أن معظم المناطق تستطيع أن تكسب شيئا بخفض دعمها للانتاج كما أن معظمها يصدر ايضا بعض الاغذية حتى ولو كانت مستوردة صافية للأغذية بوجه عام. ومن الواضح أن البلدان فى حاجة إلى خفض دعمها للانتاج الزراعى إذا كانت تريد تحاشى خسائر من هذا المكون من مكونات جولة أورجواى.

آثار ديناميكية:

لأنه كان يجرى كثيرا الحديث عن الفوائد الديناميكية لتحرير التجارة وجولة أورجواى، فإنه قلما يجرى وضع تقدير لهذه الفوائد. وقد وضعت الدراسة تقديرا لهذه الآثار مفترضة وجود فترة تصحيح طويلة بما فيه الكفاية بحيث تستطيع أرصدة رأس المال فى كل بلد التواؤم مع الحد الأمثل للحالة «المستقرة» عقب التغييرات الأولية التى استحدثتها جولة أورجواى. وقد تؤدى الحسابات المترتبة على ذلك إلى المغالاة فى تقدير مكاسب الرفاهة المحتملة فى نموذج للنمو غير تقليدى طويل الأجل، لأنه لا يؤخذ فى الحسبان الاستهلاك المستغنى عنه لإحراز أكبر قدر من أرصدة رأس المال. ولكن النموذج قد يخسر المكاسب على المدى الطويل، حيث إنه يعجز عن الإحاطة بآثار النمو المحلية من قبيل الآثار الناجمة عن التحسينات المستحدثة فى الانتاجية أو الابتكار.

وتظهر فى النتائج المستخلصة من النموذج المتعلق بالحالة المستقرة على المدى الطويل. والاختلاف الواضح عن النموذج قصير الأجل هو أن مكاسب الرفاهة العالمية الناجمة عن جولة أورجواى ترتفع من ٩٦ مليار دولار إلى ١٧١ مليار دولار، أى نحو نصف نقطة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى العالمى. وباستخدام هذا المنهج فإن مكاسب البلدان النامية تصبح مثيرة للدهشة، إذ أنها ترتفع من ٠,٤ فى المائة إلى ١,٢ فى المائة من مجموع الناتج المحلى الإجمالى للبلدان النامية. وبالاضافة إلى ذلك فإنه يقدر الآن أن الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وكذلك شرق أوروبا وبلدان البلطيق وروسيا، والبلدان الأخرى فى الاتحاد السوفييتى السابق تحقق مكاسب.

سوف تؤثر الجات ايجابيا وسلبيا على اقتصاديات الدول النامية.

عرضت اتفاقية الجات الأخيرة للعديد من المناقشات، فقد ذهب البعض إلى القول بأن الاتفاقية الجديدة هى فى الأساس لصالح الدول الصناعية المتقدمة التى يتوقع أن ترتفع مكاسبها إلى نحو ٣٠٠ مليار دولار سنويا، فى حين أن الدول النامية ستحقق خسائر تتفاوت من منطقة إلى أخرى، بينما يرى البعض الآخر أن اتفاق الجات الأخير يمكن أن يحقق مكاسب صافية للدول النامية وللدول المتقدمة فى آن واحد، نظرا لما سوف تحدثه الاتفاقية من آثار توسيعية فى التجارة العالمية. ومن ثم انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة وإخراجها من حالة الركود الحالية. ومن ثم زيادة طلبها على صادرات الدول النامية، هذا بالإضافة إلى أن تخفيف الحواجز التعريفية وغير التعريفية التى كانت تعوق صادرات الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة سيؤدى إلى زيادة صادرات الأولى إلى الثانية. خاصة فى تلك السلع التى تتمتع فيها الدول النامية بمزايا واضحة مثل الصادرات الزراعية وصادرات الغزل والمنسوجات.

وباختصار يمكن رصد بعض الآثار الايجابية والسلبية لاتفاق الجات الأخير على الدول النامية بصفة عامة فيما يلى:-

الآثار الايجابية

أ - انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية:

يمكن القول بصفة عامة إن تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدى إلى زيادة حجم وحركة التبادل الدولى، ومن ثم زيادة وانتعاش حركة وحجم الانتاج القومى فى معظم بلدان العالم ولا سيما فى الدول الصناعية المتقدمة التى تعانى فى الوقت الراهن من كساد وركود حاد. فالتقديرات الأولية تشير إلى أن زيادة الناتج القومى العالمى بما يعاد نحو ٣٠٠ مليار دولار نتيجة زيادة حركة التجارة العالمية التى ستنشأ عند تنفيذ هذه الاتفاقية. فإذا ما صحت هذه التقديرات فإن هذا معناه تنشيط الاقتصاد العالمى وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التى تعانى منها

منذ بداية التسعينات مما يعود بالخير على البلاد النامية، ذلك أنه من المعروف أن مستوى النشاط الاقتصادى فى البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية. فكلما زادت معدلات النمو فى الأولى زاد مستوى الطلب على الصادرات فى الثانية.

ب - زيادة امكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة:

انطوت الاتفاقية الأخيرة على عدد من الاجراءات سوف يتيح امكانية أكبر نسبيا لصادرات الدول النامية من السلع التى تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة فى النفاذ إلى أسواق الدول الصنعية المتقدمة تدريجيا. مثل الإلغاء التدريجى للدعم المقدم من الدول الصناعية المتقدمة إلى منتجيها الزراعيين المحليين، والإلغاء التدريجى لحصص وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة. وحتى نتفهم هذا الأمر علينا أن نتذكر الحواجز غير التعريفية التى كانت تفرضها الدول الصناعية على وارداتها خلال الفترة الأخيرة.

فالدراسات تشير بوضوح إلى أنه على الرغم من قيام الدول المتقدمة الصناعية بتخفيض القيود الجمركية على وارداتها طبقا لالتزاماتها فى الجات من ٤٠٪ فى منتصف الثمانينات إلى حوالى ٨٪ بعد جولة طوكيو «١٩٧٣- ١٩٧٩» ثم إلى ٥٪ بعد ذلك، إلا أنها زادت من استخدامها للحواجز غير التعريفية. وبشكل متزايد للحد من الواردات نخلص مما سبق إلى أن صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة خلال الثمانينات خضعت للعديد من القيود غير التعريفية والتى كان أهمها التقييد الاختيارى للصادرات وإجراءات مكافحة الإغراق والرسوم المكافئة، الأمر الذى كانت له آثار سلبية مباشرة على نمو صادرات الدول النامية، ومن ثم على قطاعاتها المنتجة لتلك السلع التصديرية.

ولكن السؤال هو هل ستؤدى الاتفاقية الأخيرة إلى الحد من القيود غير التعريفية التى اعتادت الدول المتقدمة على استخدامها فى الحد من صادرات الدول النامية وبالتالى فرصة خلق اكبر لمنتجات الأخيرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية؟

الواقع أن ما انتهت إليه المفاوضت والاتفاقيات فى الجولة الأخيرة سيتيح وضعا أفضل نسبيا للدول النامية فى النفاذ إلى الأسواق العالمية، وهذا يعنى أن آمال الدول النامية لم تتحقق بالكامل، ولكنها خطوة فى الاتجاه الصحيح ينبغى استغلالها، فاتفاقية المنسوجات ستتيح للدول المتقدمة امكانية استخدام التقييد الاختيارى «الطوعى» للصادرات «التقييد الاختيارى للصادرات عبارة عن ترتيب بين دولة مستوردة وأخرى مصدرة بموجبه تلتزم الدولة المصدرة ألا تزيد كمية صادراتها من سلعة أو سلع معينة على مستوى معين وتقوم بتنفيذه الجهات الحكومية فى كل من الدولتين» حتى عام ٢٠٠٥ مع التزامها بالإلغاء التدريجى لحصص التصدير حتى يتم إلغاؤها بالكامل حتى عام ٢٠٠٥ مع زيادات تدريجية فى الحصص خلال تلك الفترة، كما أن اتفاقية المواد الغذائية قد أسفرت عن التزام الدول المتقدمة بالإلغاء التدريجى للدعم المقدم منها لمزارعيها المحليين مع إلغاء الحصص المفروضة على وارداتها من اللحوم ومنتجات الألبان وتحويلها إلى تعريفات جمركية خلال ٦ سنوات ثم إلغائها بعد ذلك. بالإضافة إلى فتح الباب أمام تصدير الأرز والمنتجات الزراعية إلى اليابان تدريجيا خلال ٦ سنوات مع استخدام اليابان للتعريفة الجمركية بدلا من الحظر الإدارى، هذا لا شك خطوة إلى الأمام فى سبيل فتح الباب كليا أمام صادرات الدول النامية.

إلا أن الأمر الهام الذى يثير قلق الدول النامية بشكل حقيقى، هو عدم توصل الاتفاقية الأخيرة لآلية للحد من الاجراءات الرمادية التى استخدمتها الدول المتقدمة الصناعية خلال الثمانينات وأوائل التسعينات لحماية إنتاجها المحلى والحد من صادرات الدول النامية فالاتفاقية أتاحت للدول امكانية استخدام إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم المكافئة، والتى كانت تستخدم من جانب الدول المتقدمة فى الفترة الأخيرة، ومن المتوقع أن يزداد استخدامها لها فى حماية إنتاجها المحلى والحد من وارداتها من الدول النامية، وهو الأمر الذى يثير قلق الدول النامية بشكل واضح، هذا فى الوقت الذى أزالت فيه معظم الدول النامية أغلب الحواجز غير الجمركية على

وارداتها وبالتالى أصبحت أكثر تحررا فى سياساتها التجارية الخارجية بالمقارنة بالدول المتقدمة من خلال برامج التكيف التى اتبعت خلال السبعينات والثمانينات.

خلاصة القول أنه على الرغم من أن امال الدول النامية فى تجارة عالمية أكثر تحررا تتحقق بالكامل فى الاتفاقية الأخيرة إلا أنها حصلت على التزام من الدول المتقدمة الصناعية بالسعى نحو التحرر التدرجى بإلغاء حصص للتصدير خلال فترة تتراوح بين ٦ سنوات و١٠ سنوات، الأمر الذى يتيح لها امكانية أكبر فى النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة الصناعية، ومن ثم زيادة صادراتها، وإن كان سوف يقلل من ذلك عدم وجود آلية تحد من إمكانية الدول المتقدمه الصناعية فى استخدام الاجراءات الرمادية.

ج ـ انتعاش بعض قطاعات الإنتاج فى الدول النامية:

انطوت الاتفاقية الأخيرة على بعض البنود التى ستعمل على انتعاش الإنتاج المحلى ومنها:

ـ تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الاساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدى إلى تخفيض أعباء وتكاليف الانتاج المحلى وتخفيض معدلات التضخم الناشىء عن التكلفة ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج فى تلك الدول.

ـ قد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فى الدول الصناعية أثر ايجابى على انتعاش بعض المنتجات الزراعية فى الدول النامية التى تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة وعلى الأخص الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان. حيث ان ارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم تدريجيا قد يؤدى إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محليا وبالتالى تحفيز المنتجين الزراعيين فى الدول النامية على انتاجها.

ـ كما أن تحرير التجارة فى الخدمات سيتيح للدول النامية امكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة فى مجالات عديدة مثل خدمات المكاتب الاستشارية، ذلك أن

انخفاض تكلفة العمالة فى الدول النامية سيؤدى بالمكاتب الاستشارية العالمية إلى الاستعانة بهم وتدريبهم وإحلالهم محل الأجانب فى إدارة تلك المكاتب.

د ـ زيادة الكفاءة الإنتاجية فى الدول النامية.

لا شك أن اتفاقية الجات الأخيرة ستؤدى إلى زيادة المنافسة بين دول العالم وما تؤدى إليه من ضرورة زيادة الكفاءة الانتاجية فى أداء المشروعات فى الدول النامية، وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية. فعادة ما يؤدى العمل فى ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة وهذا على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمشروعات فى الدول النامية حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلى والحصول على حصة من الأسواق الخارجية، الأمر الذى يترتب عليه بالضرورة اضطرار الدول النامية إلى تكييف اقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة والتحرر الاقتصادى. وفقا لتوجهات النظام الاقتصادى العالمى الجديد، ومازال أمام السلطات الاقتصادية بالدول النامية الكثير من الاجراءات والتدابير التى ينبغى أن تتخذ فى سبيل جعل وحداتها الإنتاجية أكثر كفاءة وقدرة على التنافس الأمر الذى يعنى أن عليها أن تستعد من الآن لهذا الموضوع.

الآثار السلبية للاتفاقية بالنسبة للدول النامية

ويمكن رصد بعض الآثار السلبية لاتفاق الجات الأخير على الدول النامية فيمايلى:-

أ ـ الإلغاء التدريجى للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فى الدول الصناعية سيؤدى إلى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء فى الدول النامية وما ينتج عنه من آثار ضارة على ميزان المدفوعات وعلى معدلات التضخم المحلية.

ب ـ صعوبة تصدى الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وبجودة أفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية الأمر الذى قد يساهم فى حدوث أو زيادة معدلات البطالة.

جـ ـ تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع دول الاتحاد الأوروبى أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا، الأمر الذى قد يؤدى إلى آثار سلبية

عليها خاصة فيما يتعلق بقدرتها على تصريف هذه المنتجات فى بيئة عالمية أكثر تنافسية.

د ـ تفرض الاتفاقية قيودا على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التى تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات مما يعمل على الحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية.

هـ ـ قد يؤدى الانخفاض التدريجى فى الرسوم الجمركية إلى عجز أو ازدياد عجز الموازنة العامة في الدول النامية أو عدم تنامى الايرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة مما يؤدى إلى زيادة الضرائب، وفرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد والمشروعات مما قد يكون له آثار سلبية على تكلفة الانتاج.

و ـ الصعوبة الشديدة أمام الدول النامية فى المنافسة العالمية أمام الدول المتقدمة فى مجال تجارة الخدمات إلى تضمن الخدمات المصرفية وخدمات التأمين والملاحة والطيران المدنى مما قد يؤدى إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية.

إلا أنه يحد من تلك الآثار السلبية على الدول النامية ما أوجدته الاتفاقية من تدابير لحماية الدول النامية وعلى الأخص الدول الصغيرة التى يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار، ومن أهم تلك التدابير:-

ـ إمكانية الحصول على تعويض عن الآثار السلبية الناتجة عن الانخفاض التدريجى للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين والذى سوف يؤدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التى تستوردها من الدول المتقدمة، فى شكل منح غذائية أو قروض ميسرة.

ـ استمرار وجود الحصص الكمية على صادرات المنسوجات والملابس للدول النامية إلى الدول المتقدمة سيتيح للدول الصغيرة امكانية أكبر فى نمو حصصها التصديرية من هذه المنتجات بالمقارنة بالدول النامية الأخرى مثل: كوريا والبرازيل أو بالدول الأقل نموا مثل: الفلبين.

ـ تعطى الاتفاقية الأخيرة للدول الصغيرة فترة أكبر فى تنفيذ التزاماتها المتعلقة

بالاتفاقية من تخفيف الحواجز الكمية وغير الكمية وبالتالى امكانية أكبر فى التكيف مع الأوضاع الجديدة وتعديل هياكلها الانتاجية بالمقارنة بالدول الأخرى. فهى تعطى للدول الصغيرة فترة تزيد على خمس سنوات وتصل إلى عشر سنوات فى سبيل تنفيذ التزاماتها، وبالتالى يمكنها دعم منتجاتها التصديرية إلى الدول المتقدمة، وعدم الالتزام بحدود الرسوم الجمركية على وارداتها من الدول الأخرى خلال فترة أكبر.

بعد أن استعرضنا دراسة بنك مصر، سوف نشير فيما يلى إلى دراسة صندوق النقد الدولى والتى ركزت على أثر جولة أورجواى على الدول النامية مخفضة النمو كما وردت فى آفاق الاقتصاد العالمى مايو ١٩٩٤.

دراسة صندوق النقد الدولى

سوف تقوى الجات امكانات النمو فى البلدان النامية، خاصة التى تنتهج سياسات تجارية انفتاحية، نتيجة لإتمام جولة أورجواى بنجاح. وقد هبطت الشكوك المحيطة بمستقبل نظام التجارة الدولية، ووسعت جولة أورجواى نطاق هذا النظام لشمل الزراعة والمنسوجات والخدمات. مع توضيح القواعد الخاصة بحقوق الملكية الفكرية. وتشتمل المنافع المتحققة للبلدان النامية على تزايد كفاءة استخدام الموارد المحلية بعد هبوط التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية أو إلغائها، وتحقيق وفورات الحجم فى الإنتاج، وتحويل التكنولوجيا المصاحبة للانفتاح الاقتصادى والتعاون العالمى المتزايد، وعلاوة على ذلك فإن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد العالمى وفتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجات البلدان النامية سوف يحسن البيئة الخارجية التى تواجه البلدان النامية. ومن حيث المبدأ، فإن هذه المنافع سوف تحسن أداء بلدان النمو المنخفض وإن كان ذلك سوف يتوقف إلى حد كبير على نجاح التصحيح المحلى الذى يجعل هذه الاقتصاديات أكثر قدرة على الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة المفتوحة أمامها.

وقد اشتملت الاتفاقية على عنصرين هامين هما :التخفيض المقرر للإعانات الزراعية

وإخضاع التدابير غير الجمركية للتعريفات، ومنها بوجه خاص حماية القطاعات الزراعية وقد أعطيت للبلدان النامية حرية أكبر فى تدريج التغييرات اللازمة، كما أن أفقر البلدان مستثناة عموما. ورغم أن المنتجات الزراعية لا تشكل سوى ١٣ بالمائة من الصادرات السلعية غير الوقودية لجميع البلدان النامية، فإن الصادرات الزراعية لعدد من البلدان المنفردة تشكل نسبة كبيرة من صادراتها. كما أن حصيلة الصادرات من المنتجات الاستوائية الزراعية تشكل أكثر من ٥٠ بالمائة من حصيلة الصادرات بالنسبة لنصف عدد البلدان النامية. وسوف يكون أثر جولة أورجواى على أسعار هذه السلع كبيرا بالنسبة لبلدان نامية عديدة.

وباستثناء بعض كبار البلدان المصدرة للغذاء، خاصة فى أمريكا اللاتينية، لا توجد حماية تذكر للزراعة فى البلدان النامية. وعلى العكس، نجد أن معظم البلدان الصناعية قيدت دخول البلدان النامية إلى أسواقها، كما أن دعم الأسعار المحلية فى البلدان الصناعية شجع على الإنتاج الفائض وخفض أسعار السوق العالمية، وقلل حصة البلدان النامية بالإنتاج الزراعى العالمى والتجارة العالمية فى الزراعة. وكذلك أدى انخفاض الإنتاج الزراعى داخل البلدان النامية إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن فازداد الطلب على الخدمات الاجتماعية الأساسية بشكل أدى إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية. ومن المحتمل أن يؤدى تقليل أو إنهاء الحماية ونظم دعم الأسعار فى البلدان الصناعية إلى تشجيع انتاج الغذاء فى البلدان النامية التى يتمتع عدد منها بميزة نسبية فى الانتاج الزراعى. لذلك من المحتمل أن تستفيد البلدان النامية اجمالا من تحرير التجارة الزراعية. وإن كان البلدان التى تحصل على أغذية مدعومة نتيجة لوجود فائض إنتاجى فى البلدان الصناعية قد تخسر على المدى القصير. وسوف تستفيد بلدان عديدة أيضا من إنهاء نظم حصص الاستيراد والممارسات التمييزية فى تجارة المنسوجات والملبوسات التى تشكل صادراتها الصناعية الرئيسية.

إن المنافع الصافية التى ستعود على البلدان النامية تتوقف على الفرص المتاحة

لدخول أسواق البلدان الصناعية وإنهاء التفضيلات التجارية، وعلى مدى تأثر جوانب الكفاءة والتوزيع فى اقتصادياتها بالتغييرات فى الأسعار النسبية، خاصة فى قطاع الزراعة. بعد الانخفاض الدريجى للدعم وغيرها من أشكال التدخل فى الأسواق، على مدى فترة تتراوح بين ٥ـ ٢٠ سنة. ومن المحتمل أن ترتفع الأسعار العالمية لمنتجات غذائية مثل : القمح، والحبوب، والسكر، والزيوت النباتية، ومنتجات الألبان ـ وهى منتجات محمية حاليا بشدة فى البلدان الصناعية ـ لأن التحرير متعدد القطاعات المنصوص عليه فى الاتفاقية قد يؤدى إلى انخفاض الانتاج فى البلدان الصناعية. لذلك فإن أثر جولة أورجواى المتوقع على البلدان النامية المصدرة الصافية للمنتجات الغذائية سوف يكون ايجابيا. وربما تأثر بعض البلدان النامية سلبيا بانتهاء بعض التفضيلات التجارية، وهبوط معدلات التبادل التجارى، وتزايد حقوق الملكية الفكرية، ولكن من المحتمل أن تكون المنافع الناجمة من فتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجاتها وعن مكاسب الكفاءة أكبر من النتائج المترتبة على هذه الآثار السلبية على المدى المتوسط والمدى الطويل. وسوف يتأثر أيضا الدخل النسبى فى الريف والمدن، وسوف يتوقف أثر ذلك على البطالة فى المدن على درجة الحماية السابقة للصناعة التحويلية، وعلى مدى استجابة الأجور للتغيرات فى الأسعار الزراعية.

إن الأثر النهائى لجولة أورجواى سوف يتوقف على مكاسب الانتاجية فى قطاعات عديدة، وهى المكاسب التى تنجم عن تحقيق وفورات الحجم، وتحويل التكنولوجيا نتيجة لتزايد التشابك العالمى، وأثر تزايد التجارة على الاستثمار بعد توسع الأسواق، ومن المحتمل أيضا أن تقوى الثقة فيزداد تبعا لذلك الاستثمار الأجنبى فى البلدان النامية التى شاركت فى الاتفاقية. ومن الصعب تقدير الآثار العامة الناجمة عن جميع هذه العوامل.. فإن الدراسات التى أجريت لقياس أثر الجولة ركزت عموما على المكاسب الثابتة للاتفاقية، ولذلك فإنها قد تقلل من حجم أثرها الكامل. وتفيد الدراسة الوحيدة التى توفر تقديرات منفصلة للبلدان النامية بأن التطبيق الكامل للفصل الأخير من الاتفاقية يمكن أن يزيد دخل البلدان النامية باكثر من ٧٠ بليون دولار ـ بقيمة

الدولار فى ١٩٩٢ ـ وذلك فى سنة ٢٠٠٢، وتركز هذه الدراسة على مدى تأثر جوانب التوزيع بتغيرات الأسعار فيما بين المناطق المختلفة، التى ينتظر أن ينتج عنها معظم المنافع المتحققة لبلدان الدخل المتوسط، وسوف تكون المكاسب صغيرة نسبيا فى افريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث قد تواجه بعض البلدان المستوردة الصافية للغذاء خسائر فى معدلات تبادلها التجارى. وقد تستفيد البلدان النامية فى آسيا، خاصة بلدان النمو المرتفع ذات التوجه التصديرى استفادة كبيرة من ارتفاع معدلات النمو فى أماكن أخرى من العالم.

يلاحظ من نتائج الدراسات المختلفة أن معظم الفوائد سوف تعود على الدول المتقدمة بينما أقلها سوف يعود على الدول النامية.

أما فيما يتعلق بأثر نتائج جولة أورجواى على اقتصاديات الدول النامية، فإن الآراء اختلفت فى ذلك حيث إن هناك البعض الذى يرى أن اتفاقية أورجواى سوف تكون لها انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول النامية، بيما يرى البعض أن للاتفاقية انعكاسات ايجابية، وفيما يلى سوف نناقش كلا من وجهتى النظر السابقتين.

بالنسبة لوجهة النظر التى ترى أن للاتفاقية انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول النامية، فإن ذلك يرجع إلى الأسباب الآتية:ـ

١ـ تستورد كثير من الدول النامية المنتجات الزراعية والغذائية بصفة عامة، وحيث إن الاتفاقية قد تضمنت الاتفاق على خفض الدعم تدريجيا الذى تقدمه الدول لإنتاجها من المحصولات الزراعية، فإن تكلفة واردات الدول النامية من تلك السلع سوف ترتفع، ومن ثم سوف يتأثر الميزان التجارى لتلك الدول سلبيا وسوف يؤدى ذلك إلى خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية سبق أن عانت منها بعض الدول عند تطبيقها لبرامج التكييف والتثبيت التى طبقتها بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى.

٢ـ سبق أن أعطت الجات ـ خصوصاً فى جولة طوكيو ـ تفضيلات «مزايا» أكبر للدول النامية خصوصاً الدول منخفضة الدخل، باعتبارها دولا تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ومازالت فى مرحلة النمو الاقتصادى، وأن نتائج جولة

أورجواى سوف تقلص هذه التفضيلات، ومن ثم سوف تكون الدول النامية فى موقف تنافسى ضعيف فى مجال التجارة الدولية، وسوف يؤثر ذلك على اقتصادياتها تأثيرا سلبيا.

تمثلت المزايا التى أعطتها الجات للدول النامية فى نظام التفضيلات العام «GSP» والذى يعطى الدول النامية مزايا أفضل فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية بصورة أساسية. وكذلك حظيت نسبة كبيرة من الدول الناسية «حوالى ٦٦ دولة نامية تتركز فى افريقيا والكاريبى والأطلسى» على العديد من المزايا طبقا لاتفاقية «لومى» والتى وقعت فى عام ١٩٧٥ وجددت فى عامى ١٩٧٩ و١٩٨٤ وتتيح هذه الاتفاقية للدول النامية المشار إليها سابقا، فى الدخول إلى أسواق المجموعة الأوروبية وتشتمل على مزايا أكثر من المزايا التى يمنحها نظام التفضيلات العام، حيث تشتمل اتفاقية لومى على تخفيف بعض الحواجز غير الجمركية. وبموجب اتفاقية جولة أورجواى سوف تقلص هذه المزايا.

- تم الاتفاق فى جولة أورجواى على حماية الحقوق الفكرية، وهذا أمر سوف تستفيد منه الدول المتقدمة فقط، وعلى الرغم من أن هناك من يرى أن حماية الحقوق الفكرية سوف تستفيد منه الدول النامية من حيث تحويل التكنولوجيا إليها، إلا أن أصحاب الرأى المعارض أو الذين يرون أن الاتفاقية لها أثر سلبى على اقتصاديات الدول النامية يشككون فى تحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية وبالتالى فان الاستفادة فى هذا المجال سوف تنصب على الدول المتقدمة فقط.

هناك آراء تعضد أهمية الجات بالنسبة للدول النامية وترى أن نتائج جولة أورجواى ستفيد الدول النامية خصوصا فى المدى الطويل، ولعل الدراسة التى أعدتها سكرتارية الجات خير دليل على ذلك حيث توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن الحجة التى ينادى بها البعض وهى أن الدول النامية سوف تتضرر من إلغاء نظام التفضيلات العام واتفاق لومى، فإن هذه الحجة مردود عليها حيث إن المزايا التفضيلية التى تتمتع بها الدول النامية منخفضة الدخل من اتفاقية لومى كانت

محدودةللغايةوأن نظام التفضيلات العام واتفاقية لومى لا يتسمان بالاستقرار بالإضافة إلى كثرة الشروط، هذا بالإضافة إلى أن الدراسة استنتجت أيضا أن التخفيضات الجمركية التى اتبعتها الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية لا تختلف عنها بالنسبة للدول الأخرى. وأوضحت الدراسة أن جميع الدول التى اشتركت فى جولة أورجواى سوف تستفيد من الجات وخصوصا من خلال القواعد الخاصة بالخدمات ومراجعة الأنظمة والقوانين المتعلقة بالتبادل التجارى وحل المنازعات. كل تلك النتائج وغيرها والتى تم التوصل إليها فى جولة أورجواى من شأنها إصلاح نظام التجارة الدولية بما يعود بالفائدة على الجميع.

وأوضحت الدراسة أن نتائج جولة أورجواى سوف تؤدى إلى استفادة جميع الدول المشاركة فى الاتفاقية استفادة مباشرة واستفادة غير مباشرة، ويجب أن تؤخذ فى الحسبان الآثار أو الاستفادة غير المباشرة التى سوف تستفيدها الدول النامية من تحرير التجارة الدولية. تتمثل أهم تلك الاستفادة غير المباشرة من أن اتفاقية أورجواى سوف تزيد من درجة المنافسة فى التجارة الدولية، ومن ثم فإن الدول النامية سوف تعمل على تحسين مستوى إنتاجها واستغلال الموارد المتاحة لديها أفضل استغلال ممكن، وبالتالى سوف يؤدى ذلك إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وينعكس ذلك ايجابيا على الناتج القومى الإجمالى ومن ثم مستوى معيشة الأفراد.

الفصل الرابع عشر

منظمة التجارة العالمية

(الإنجازات والمستقبل)

منذ قيام منظمة التجارة العالمية فى يناير ١٩٩٥، حققت بعض الإنجازات. ومازال أمامها الكثير لتحرير التجارة العالمية لبعض السلع والخدمات التى مازالت محل مفاوضات سواء فى الوقت الحالى أو فى المستقبل.

لا شك أن أهم نتائج جولة أورجواى هى إنشاء منظمة التجارة العالمية والتى أصبحت حقيقة واقعة. وتقوم بدور هام فى تسهيل التبادل التجارى بين الدول وتسريع خطى العولمة. لذا فقد انضم إليها العديد من الدول منذ نشأتها. وهناك ٣١ دولة قدمت طلبات عضوية وفى انتظار الموافقة بقبولها.

فى هذا الفصل سوف نستعرض أولاً الإنجازات التى حققتها منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها وحتى الآن ثم بعد ذلك نستعرض الموضوعات الموروثة من الجات (جولة أورجواى)، وأخيراً نلقى الضوء على الدول الأعضاء فى المنظمة والدول التى تقدمت بطلبات عضوية.

إنجازات منظمة التجارة العالمية:

يمكن تحديد إنجازات منظمة التجارة العالمية فى ثلاثة أمور هى إنجاز اتفاقية تكنولوجيا المعلومات واتفاقية الخدمات المالية وإعطاء مزيد من المعاملة التفضيلية للدول النامية محدودة الدخل. وسنناقش ذلك بالتفصيل فيما يلى:

تكنولوجيا المعلومات

تعتبر اتفاقية تكنولوجيا المعلومات من الاتفاقيات الهامة التى أنجزتها منظمة التجارة العالمية. حيث أقر المؤتمر الوزارى الأول فى عام ١٩٩٦ هذه الاتفاقية، ووقعت

عليها ٤٣ دولة، معظمها من الدول المتقدمة، وتنتج هذه الدول ٩٣٪ من حجم التجارة العالمية من منتوجات تكنولوجيا المعلومات. ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من الدول النامية التى تبحث انضمامها إلى هذه الاتفاقية.

تنص الاتفاقية على ان تقوم الدول الموقعة بإلغاء الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على منتوجات تكنولوجيا المعلومات على النحو التالى:

إلغاء ٢٥٪ من الرسوم المختلفة فى يناير ١٩٩٧

إلغاء ٢٥٪ من الرسوم المختلفة فى يناير ١٩٩٨

إلغاء ٢٥٪ من الرسوم المختلفة فى يناير ١٩٩٩

إلغاء ٢٥٪ من الرسوم المختلفة فى يناير ٢٠٠٠

أى أن الإلغاء الكامل للرسوم المفروضة على منتوجات المعلومات سيتم فى يناير ٢٠٠٠ ومن الجدير بالذكر ان الاتفاقية نصت أيضاً على أن تعامل الدول الموقعة على الاتفاقية جميع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

أعطت الاتفاقية بعض المرونة لبعض الدول فيما يتعلق بإلغاء الرسوم على بعض منتوجات تكنولوجيا المعلومات، وهذه الدول هى الصين وتايبى وكوستاريكا والهند وأندونيسيا وكوريا وماليزيا وتايلاند، حيث سمحت لهذه الدول بأن تقوم بإلغاء التعرفة الجمركية على بعض منتوجات تكنولوجيا المعلومات لفترة تمتد بعد عام ٢٠٠٠، وبحد أقصى عام ٢٠٠٥.

من الجدير بالذكر أن اتفاقية تكنولوجيا المعلومات لا تغطى جميع المنتوجات؛ ولذا بدأت حكومات بعض الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية منذ فبراير ١٩٩٨ بتقديم بعض المقترحات لزيادة عدد منتوجات تكنولوجيا المعلومات التى تقع فى إطار الاتفاقية، على سبيل المثال منتوجات الراديو والتليفزيون ومنتوجات الاتصالات.

الخدمات المالية

بدأت منظمة التجارة العالمية مفاوضات الخدمات المالية فى ابريل ١٩٩٧ وتوصلت إلى اتفاقية الخدمات المالية فى ديسمبر من نفس العام.

وقعت ٧٠ دولة اتفاقية تحرير الخدمات المالية والتى يتم بموجبها فتح أسواقها المالية أمام العالم الخارجى، وقد وقعت أربع دول عربية على هذه الاتفاقية وهى تونس والبحرين والكويت ومصر.

وتجدر الإشارة إلى أن المفاوضات الخاصة باتفاقية تحرير الخدمات المالية والتى بدأتها منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٧ كانت تكملة للمفاوضات التى جرت فى جولة أورجواى ولم يتم التوصل إلى اتفاقية محددة خلالها، ومن ثم بدأتها منظمة التجارة العالمية وتوصلت إلى اتفاقية محددة، وهذا يعتبر أحد الإنجازات الهامة التى حققتها منظمة التجارة العالمية.

يشمل قطاع الخدمات المالية (كما حدد فى جولة أورجواى):

أ - قطاع التأمين والخدمات المتعلقة به، مثل خدمات التأمين على الحياة وغيرها من أنواع التأمين وخدمات إعادة التأمين ونشاط شركات السمسرة التى تعمل بهذا المجال.

ب - البنوك والخدمات المالية الأخرى (باستثناء التأمين) وتشمل المؤسسات التى تقبل الودائع وتقدم القروض للعملاء وتمويل المعاملات التجارية والشركات التى تعمل فى مجال بيع وشراء الأسهم والسندات والشركات والمؤسسات التى تعمل فى مجال أسواق النقد والقطع الأجنبى والمشتقات المالية والتى تتعامل فى الأصول النقدية والمالية، ومنها الذهب وشركات السمسرة فى مجال النقد والتمويل وإدارة المحافظ وصناديق التحوط والمؤسسات التى تقوم بعمليات التسوية والمقاصة للأصول المالية والمؤسسات التى تعمل فى مجال المعلومات المالية والشركات التى تقدم النصح والإرشاد لعملائها فيما يتعلق بالأمور المالية.

يبلغ عدد الدول التى وقعت على اتفاقية الخدمات المالية حالياً ١٠٢دولة، وقد قدمت هذه الدول جداول تحدد التزاماتها، وتختلف الالتزامات من دولة إلى أخرى، مما يجعل من الصعب الاشارة إلى التزامات كل دولة بالتفصيل، ولكن سنشير فيما يلى إلى الالتزامات التى وافقت عليها معظم الدول..

- التزمت معظم الدول بفتح أسواقها أمام البنوك الأجنبية والشركات التى تتعامل بالأوراق المالية (الأسهم والسندات) وكذلك شركات التأمين، بحيث تعمل هذه الشركات والمؤسسات الأجنبية جنباً إلى جنب مع الشركات والمؤسسات الوطنية. ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الدول التى وافقت على الالتزام بذلك، ولكن وفقاً لشروط معينة اختلفت من دولة إلى أخرى.

- الالتزام بأن تقوم الشركات المالية وشركات التأمين فى دولة معينة بأن تبيع خدماتها إلى عملاء فى دول أخرى. بمعنى أن الوجود المادى لهذه الشركات فى الدولة المضيفة ليس ضرورياً.

- الالتزام بالسماح للشركات والمؤسسات المالية المشتركة (رأس مال أجنبى ورأس مال وطنى) بأن تزاول أعمالها فى الدول المضيفة.

هذه الاتفاقية ستجعل الأسواق الدولية مفتوحة أمام العالم الخارجى، وبالتالى يمكنها أن تستفيد من التدفقات الرأسمالية التى تتجه إليها بالإضافة إلى استفادتها من التكنولوجيا المتقدمة فى عالم المال والبنوك.

منظمة التجارة العالمية والدول النامية:

سبق ان أشرنا إلى أن جولة أورجواى أعطت بعض المزايا التفضيلية للدول النامية بصفة عامة والدول النامية محدودة الدخل بصفة خاصة. وفى هذا الإطار قامت منظمة التجارة العالمية بالسير على نفس الطريق، وذلك بسبب المشاكل الاقتصادية وخصوصاً تلك المتعلقة بالتجارة التى تعانى منها الدول النامية محدودة الدخل، وتتمثل أهم هذه المشاكل أو التحديات فى محدودية المنتجات التى تصدرها هذه الدول، حيث تتركز صادرات هذه الدول بين منتجين أو ثلاثة ويبلغ عدد المنتجات التى تصدرها هذه الدول ١١٢ منتجاً مقارنة بما يزيد على ٥٠٠٠ منتج يتم تصديرها عالمياً، ومن الجدير بالذكر أن محدودية المنتجات التى تصدرها الدول النامية محدودة الدخل تجعلها عرضة للتقلبات الحادة فى الأسواق العالمية، مما ينعكس سلباً على الدخل القومى فى هذه الدول.

قرر المجلس الوزارى الأول لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد فى سنغافورة فى عام ١٩٩٦ مساعدة الدول النامية محدودة الدخل من خلال تشكيل لجنة ذات مستوى رفيع تهدف إلى زيادة قدرة هذه الدول على الاستفادة من الفرص التى يتيحها النظام الجديد للتجارة العالمية، وتطوير وتحسين مستوى الموارد البشرية والمؤسسات، وتوفير شروط أفضل لدخول هذه الدول إلى الأسواق.

تتشكل اللجنة ذات المستوى الرفيع لمساعدة الدول محدودة الدخل من مؤسسات ومنظمات عالمية هى منظمة التجارة العالمية والأونكتاد وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومركز التجارة العالمية، وقد عقدت اللجنة اجتماعها الأول فى اكتوبر ١٩٩٧ فى جنيف، وقررت تقديم مساعدات فنية للدول النامية محدودة الدخل لضمان دخولها إلى الأسواق العالمية والاستفادة من الفرص التى يتيحها النظام الجديد للتجارة العالمية. ويمكن تلخيص النتائج التى توصلت إليها اللجنة فيما يلى:

أ ـ تنفيذ برنامج مساعدة للدول النامية محدودة الدخل يسمى إطار التكامل (Integrated Framework) وهذا البرنامج مصمم لزيادة قدرة هذه الدول على زيادة تجارتها الدولية.

ب ـ إعطاء الدول النامية محدودة الدخل مزيداً من المزايا التفضيلية لتجارتها مع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية.

قامت بعض الدول الأعضاء فى المنظمة بمنح الدول النامية محدودة الدخل مزيدا من التفضيلية، فعلى سبيل المثال:

ـ قررت دولة المجموعة الأوروبية عدم فرض أية رسوم جمركية على صادرات الدول النامية محدودة الدخل (باستثناء الدول النامية محدودة الدخل فى افريقيا ودول الكاريبى ودول الباسفيك والتى يبلغ عددها ٧١ دولة، نظراً لأن هذه مستفيدة من ذلك بموجب اتفاقية لومى).

ـ قررت الولايات المتحدة الأمريكية تسهيل دخول صادرات الدول النامية محدودة الدخل من افريقيا، وكذلك قررت أن تجدد برنامج النظام التفضيلى المعمم الذى يعطى

الدول النامية محدودة الدخل مزايا تفضيلية.

- قررت المغرب إلغاء الرسوم الجمركية على بعض المنتجات من صادرات الدول النامية محدودة الدخل فى افريقيا إليها، وكذلك خفض الرسوم الجمركية على بعض المنتجات من صادرات هذه الدول، وذلك اعتباراً من عام ١٩٩٨.

- قررت سنغافورة إلغاء الرسوم الجمركية على ١٠٧ سلع من صادرات الدول النامية محدودة الدخل إليها.

الإنجازات المستقبلية المتوقعة:

على الرغم من انتهاء جولة أورجواى فى عام ١٩٩٤ إلا أنها ألقت ببعض المهام على منظمة التجارة العالمية. قامت بجزء منها منذ نشأتها فى عام ١٩٩٥ وأمامها الكثير لتقوم به خلال السنوات القادمة، وتتمثل متعلقات جولة أورجواى فى برنامج محدد لتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات طبقاً لجدول زمنى سواء فيما يتعلق بمفاوضات تتعلق بموضوعات جديدة أو موضوعات قديمة تعاد مناقشتها مرة أخرى.

هناك بعض الموضوعات فى إطار المناقشة والمفاوضات حالياً، وهناك بعض الموضوعات التى ستناقش فى السنوات القليلة القادمة، وهذه الموضوعات هى:

١ - التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

٢ - التجارة والبيئة.

٣ - التجارة والاستثمار.

٤ - التجارة وسياسة المنافسة.

٥ - الشفافية فى مجال المشتريات الحكومية.

٦ - تسهيلات التجارة.

هذا الفصل سيناقش هذه الموضوعات بشىء من التفصيل: نظراً لأهميتها من ناحية: ونظراً لأن هناك عدم استيعاب كامل لها لدى البعض.

١- التجمعات الاقتصادية الإقليمية

سبق أن ناقشنا هذا الموضوع بشىء من التفصيل فى الفصل الثانى، ولكن ما نود

إضافته فى هذا الفصل هو أن منظمة التجارة العالمية اهتمت اهتماماً كبيراً بهذا الموضوع وإنشاء المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية لجنة خاصة لاتفاقيات التجارة الإقليمية وذلك فى ٦ فبراير ١٩٩٦، والغرض من تشكيل هذه اللجنة هو دراسة وتقييم أوضاع الاتفاقيات الإقليمية التجارية وخصوصاً فيما يتعلق بمدى اتساق عمل هذه الاتفاقيات مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وتقوم اللجنة أيضا بدراسة وتقييم كيفية تأثير الاتفاقيات الإقليمية التجارية على نظام التجارة العالمية الجديد المحدد فى إطار نظام التجارة متعددة الأطراف، وما هى صيغة العلاقة بين الاتفاقيات الإقليمية التجارية والاتفاقية متعددة الأطراف.

٢ـ التجارة والبيئة

ليست لدى منظمة التجارة العالمية اتفاقية محددة ومنفصلة تختص بالبيئة، ولكن هناك عدداً من الأقسام فى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التى تهتم بالبيئة، حيث نصت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية على أهداف، منها تحقيق التنمية وحماية البيئة.

يعتبر الاهتمام بالبيئة وحمايتها من الأمور الحديثة نسبياً، وقد اتفق وزراء الدول التى وقعت على اتفاقية مراكش فى عام ١٩٩٤ على أهمية حماية البيئة، وقرروا أن تبدأ منظمة التجارة العالمية عند نشأتها (فى عام ١٩٩٥) برنامج عمل مكثف لحماية البيئة والتنمية المستدامة، وفى هذا الإطار قامت منظمة التجارة العالمية بإنشاء لجنة التجارة والبيئة.

تعتبر المهمة المناطة بها لجنة التجارة والبيئة مهمة كبيرة، حيث إنها تغطى جميع مكونات اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف من السلع والخدمات وملكية الحقوق الفكرية، وتدرس اللجنة العلاقة بين هذه الاتفاقيات والبيئة، وتقوم باقتراح التوصيات التى تتعلق بأية تغييرات يمكن إجراؤها فى اتفاقيات التجارة بغرض حماية البيئة.

من الجدير بالذكر أن عمل اللجنة يعتمد على مبدأين هامين هما:

أـ من المعروف أن الوظيفة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية هى الاهتمام بشئون

التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في المنظمة، وبالتالي فإن مناقشة المنظمة لأمور البيئة تقتصر على دراسة سياسات البيئة التي تؤثر على التجارة العالمية فقط.

وحيث إن منظمة التجارة العالمية ليست منظمة للبيئة، فإن أعضاءها لا يرغبون في أن تتدخل المنظمة في سياسات البيئة سواءً على المستوى المحلي أو المستوى العالمي، وذلك لأن هناك هيئات ومنظمات تختص أساساً بالبيئة، وبالتالي فهي مؤهلة بدرجة اكبر بكثير من منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بشئون البيئة.

ب ـ إذا وجدت اللجنة أن هناك مشاكل تتعلق بالبيئة والتجارة، فإن التوصيات التي تقترحها اللجنة لحل هذه المشاكل يجب أن تكون في إطار الأسس العامة التي تعمل في إطارها منظمة التجارة العالمية ولا تخالفها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما هي العلاقة بين اتفاقية منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة؟

وللإجابة عن هذا السؤال يجب أن نشير إلى أنه توجد حالياً حوالي ٢٠٠ اتفاقية دولية مطبقة حالياً، وتختص بقضايا رئيسية تتعلق بالبيئة، ومنظمة التجارة العالمية ليست طرفاً أو شريكاً في هذه الاتفاقيات.

هناك حوالي ٢٠ اتفاقية من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة تتضمن أجزاء يمكن أن تؤثر على التجارة العالمية مثل بروتوكول مونتريال للحماية من ثقب الأوزون.

وترى لجنة التجارة والبيئة أن الطريقة المثلى التي يجب أن تعالج بها مشاكل البيئة الدولية يجب أن يتم من خلال اتفاقيات بيئية (من خلال هيئات ومنظمات البيئة) وأن تكون هذه الاتفاقيات متكاملة مع اتفاقيات منظمة التجارة الدولية.

وخلاصة القول إن أية حلول تتخذها منظمة التجارة العالمية لحماية البيئة يجب ألا تتعارض مع مبادئ المنظمة التي تسير عليها.

٢ـ التجارة والاستثمار

هناك علاقة قوية بين الاستثمار ـ وخصوصاً الاستثمار الأجنبي المباشر ـ ولذا قرر وزراء الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية خلال اجتماعهم في سنغافورة في

عام ١٩٩٦ تشكيل لجنة خاصة بالتجارة والاستثمار.

وقد قدمت هذه اللجنة ورقة عمل حول العلاقة بين التجارة والاستثمار وأهميتهما بالنسبة للتنمية والنمو الاقتصادى، وقد شددت بعض الدول من أعضاء منظمة التجارة العالمية مثل اليابان والبرازيل وكوستاريكا وكولومبيا وكوريا على الدور الفعال الذى يقوم به الاستثمار الأجنبى المباشر فى عمليات التنمية الاقتصادية وأهميته بالنسبة للتجارة العالمية، حيث إنه يعمل على زيادة الصادرات، وقد أوضحت دولة من دول التحول الاقتصادى وهى بولندا، أهمية الدور الذى لعبه الاستثمار الأجنبى المباشر فى سرعة تحول اقتصادها من الاقتصاد الشيوعى إلى اقتصاد السوق، وقدمت بذلك تقريرا إلى منظمة التجارة العالمية.

وقدمت سكرتارية منظمة التجارة العالمية إلى الدول الأعضاء مذكرة تتعلق بالعلاقة الاقتصادية بين التجارة والاستثمار وتفيد بأن الاستثمار الأجنبى المباشر يؤدى إلى معدلات أعلى من نمو الصادرات وأن الدول النامية التى يمتاز قطاعها التجارى (التجارة الخارجية) بدرجة أكبر من التحرر يجذب الاستثمار الأجنبى المباشر بدرجة أكبر.

وقد لاحظت الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أن هناك اتفاقيات ثنائية بين الدول فى مجال التجارة والاستثمار بلغت ١٣٣٠ اتفاقية ثنائية خلال الفترة من بداية التسعينيات حتى يناير ١٩٩٧ وقد كانت أطراف هذه الاتفاقيات ١٦٢ دولة.

قدمت أيضا دول الـ (OECD) تقريراً إلى منظمة التجارة العالمية خاصة بالمفاوضات التى تجريها بخصوص عقد اتفاقية متعددة الاطراف بخصوص الاستثمار الأجنبى المباشر وتسمى باتفاقية (Multilateral Agreement on Investment)، ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الدول النامية منها مصر قد انتقدت هذه الاتفاقية، نظراً لأنها ليست فى صالح الدول النامية.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو ما هى الخطوات القادمة التى ستتخذها منظمة التجارة العالمية فى مجال التجارة والاستثمار؟.

انقسمت الدول الأعضاء فى الإجابة عن هذا السؤال، حيث ترى مجموعة من الدول أن منظمة التجارة العالمية يجب أن تحدد إطاراً عاماً لاتفاقية التجارة والاستثمار يأخذ فى حسبانه، بل ويعتمد بالدرجة الأولى على أسس الاتفاقيات الثنائية القائمة حالياً، ويعمل على تكاملها على المستوى العالمى. بمعنى آخر أن إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار على مستوى الأطراف المتعددة يجب أن يكون هو إطار الاتفاقيات الثنائية فى هذا المجال.

هذا بينما يعتقد البعض الآخر من الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أن تواصل دراسة وتحليل الموضوعات المختلفة المتعلقة بالتجارة والاستثمار والتى سبق إثارتها من قبل بعض الدول الأعضاء وتتم مناقشة نتائج هذه الدراسات من قبل الدول الأعضاء ومن ثم تحديد الإطار العام لاتفاقية التجارة والاستثمار بعد موافقة الأعضاء عليها.

من الجدير بالذكر أن بعض أجزاء من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية القائمة حاليا تتعلق بالتجارة والاستثمار وخصوصاً الجزء المتعلق بإجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة (تمت مناقشة هذا الموضوع بالتفصيل فى هذا الجزء) ولكنه لا يغطى جميع جوانب التجارة والاستثمار.

٤- التجارة وسياسة المنافسة

من المعروف أن تحرير التجارة العالمية يهدف إلى خلق بيئة تنافسية تتسق وآليات السوق. ومن المعروف أيضا أن معظم الدول النامية تبنت فى العقود الماضية سياسات تعمل على حماية اقتصادياتها وخصوصاً الصناعات الناشئة بها، ومازالت بعض الدول النامية تتبع سياسات تعمل على تقليل حجم المنافسة الخارجية لمنتجاتها، ولذا فقد أصبح هذا الموضوع من الموضوعات التى تمت مناقشتها خلال المؤتمر الوزارى الأول لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد فى سنغافورة فى عام ١٩٩٦، وقرر مجلس الوزراء تشكيل مجموعة لدراسة هذا الموضوع.

وقد جاءت نتائج الدراسات التى قامت بها مجموعة العمل تنادى بأهمية خلق بيئة

تنافسية، حيث إنها تعمل على زيادة كفاءة تخصيص الموارد، ومن ثم زيادة الكفاية الإنتاجية.

وفى نوفمبر ١٩٩٧ عقدت منظمة التجارة العالمية بالاشتراك مع البنك الدولى والأونكتاد مؤتمرا يتناول العلاقات بين سياسة المنافسة والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية، وقد كان من أهم توصيات المؤتمر موافقة كثير من الدول على أهمية المنافسة ودورها الفعال فى كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية بالنسبة للدول النامية ودول التحول الاقتصادى.

من الجدير بالذكر أن هناك بعضاً من قواعد الجات وكذلك الاتفاقية العامة للخدمات تتعلق بأمور خاصة بالمنافسة مثل اتفاقية الاتصالات وحقوق الملكية الفكرية، حيث أعطت هذه الاتفاقيات الدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية حق اتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه الدول التى تعيق المنافسة فى هذه المجالات .

٥ـ الشفافية فى مجال المشتريات

هناك اتفاقية حاليا تتعلق بالشفافية فى مجال المشتريات الحكومية ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (تم التطرق إلى هذا الموضوع بشىء من التفصيل فى هذا الجزء) ولكن وقع على هذه الاتفاقية عدد محدود من الدول.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع، فقد قرر المؤتمر الوزارى الأول الذى انعقد فى سنغافورة فى عام ١٩٩٦ تكوين مجموعة العمل المشكلة لهذا الغرض إلى مرحلتين، المرحلة الأولى تتعلق بدراسة السياسات الوطنية (لكل دولة) التى تتبعها الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية حالياً وممارستها، والمرحلة الثانية وضع عناصر الإطار العام لاتفاقية متعددة الأطراف مقترحة لتضمينها ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

٦ـ تسهيلات التجارة

عملت اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية على إزالة معظم العوائق التى تقف فى وجه التجارة العالمية. ولكن هناك بعض الإجراءات التى ترغب منظمة التجارة

العالمية فى اتخاذها لتسهيل التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال ترغب الشركات فى معرفة معلومات كاملة عن القوانين والقواعد الاقتصادية وخصوصاً تلك المتعلقة بقطاع التجارة فى الدول التى تتعامل معها، مثل التعليمات والقواعد المتعلقة بالتصدير والاستيراد. هذا بالإضافة إلى أهمية إزالة العوائق الإدارية والروتينية التى تغلف إجراءات التصدير والاستيراد فى بعض الدول.

إن توافر المعلومات الضرورية للشركات وإزالة العوائق الإدارية والروتينية يعتبران أمرين ضروريين لتسهيل التجارة العالمية.

وفى هذا الإطار، فقد طالب المؤتمر الوزارى الأول من مجلس السلع التابع لمنظمة التجارة العالمية بأن يبدأ فى إجراء دراسات تحليلية تهدف إلى تبسيط إجراءات التجارة العالمية على أن تتضمن فيما بعد قواعد منظمة التجارة العالمية وتلتزم الدول الأعضاء بتنفيذها.

هناك موضوعان آخران تمت مناقشتهما فى منظمة التجارة العالمية، على الرغم من أنهما ليسا ضمن أجندة عمل منظمة التجارة العالمية. ولكن نشير إليهما باعتبار أنهما من الموضوعات التى تثير كثيراً من التساؤلات ويكتنف بعضها الغموض. وهذان الموضوعان هما:

- التجارة الالكترونية.
- التجارة وحقوق العمل.

١ - التجارة الالكترونية

نظرا للتقدم التكنولوجى الهائل الذى حدث فى السنوات الأخيرة، ازدادت التجارة الالكترونية وهى التجارة التى تتم لشراء وبيع السلع والخدمات الكترونياً، مثل الإعلانات وبيع وتوزيع المنتجات من خلال شبكات الاتصالات، ومثال ذلك بيع الكتب وشرائط الفيديو والموسيقى من خلال التليفون أو عبر الإنترنت.

وافقت الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية خلال المؤتمر الوزارى الثانى الذى عقد فى جنيف عام ١٩٩٨ على أن تقوم المنظمة بدراسة موضوع التجارة الالكترونية،

على أن تؤخذ فى الحسبان الظروف والاحتياجات الاقتصادية والمالية للدول النامية، على أن تقوم المنظمة بإعداد تقرير متكامل عن التجارة الالكترونية وتقدمه إلى المؤتمر الوزارى الثالث المقرر عقده فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٩٩.

وقد اتفقت الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية على أن تستمر الدول فى اتباع سياستها الحالية والتى تتضمن عدم فرض ضرائب جمركية على السلع الالكترونية.

٢ ـ التجارة وحقوق العمل

يعتبر موضوع التجارة وحقوق العمل من أكثر الموضوعات التى كانت محل خلاف بين بعض الدول المتقدمة وبعض الدول النامية خلال المؤتمر الوزارى الأول لمنظمة التجارة العالمية، حيث طالبت بعض الدول المتقدمة بأن تكف الدول النامية عن استخدام العمالة من صغار السن محافظة على حقوق العمل، بينما رأت بعض الدول النامية أن الدول المتقدمة قد أثارت هذا الموضوع بهدف آخر وهو إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية وأن موضوع العمالة يجب أن يناقش فى منظمات أو مؤسسات منظمة العمل الدولية، وبالفعل ترك هذا الموضوع لمنظمة العمل الدولية، ولم تتم مناقشته بعد ذلك فى منظمة التجارة العالمية باعتبار أن مهامها الرئيسية تتعلق بالتجارة وليست العمل.

الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية:

بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية ١٣٢ دولة بالإضافة إلى أن هناك ٣١ دولة تقدمت بطلب عضوية حتى مايو ١٩٩٨. وفيما يلى سنشير إلى تلك الدول:

الدول الأعضاء

فى منظمة التجارة العالمية حتى مايو ١٩٩٨

الدولة	تاريخ العضوية	الدولة	تاريخ العضوية
أنتيجواوباربودا	١ يناير ١٩٩٥	سورينام	١ يناير ١٩٩٥
الأرجنتين		سوازيلاند	
استراليا		السويد	
النمسا		سويسرا	
البحرين		تنزانيا	
بنجلاديش		تايلاند	
باربادوس		أوغندا	
بلجيكا		المملكة المتحدة	
بيليزى		أمريكا	
البرازيل		أورجواى	
بروناى		فنزويلا	
كندا		زامبيا	١ يناير ١٩٩٥
شيلى		أنجولا	١ ديسمبر ١٩٩٦
كوستاريكا		بنين	٢٢ فبراير ١٩٩٦
ساحل العاج		بوليفيا	١٤ سبتمبر ١٩٩٥
جمهورية التشيك		بوتسوانا	٣١ مايو ١٩٩٥
الدنمارك		بلغاريا	١ ديسمبر ١٩٩٦
الدومنيكان		بوركينا فاسو	٣ يونيو ١٩٩٥

الدولة	تاريخ العضوية	الدولة	تاريخ العضوية
المجموعة الأوروبية		بوروندى	٢٣ يوليو ١٩٩٥
فنلندا		الكاميرون	١٣ ديسمبر ١٩٩٥
فرنسا		جمهورية وسط افريقيا	٣١ مايو ١٩٩٥
الجابون		تشاد	١٩ اكتوبر ١٩٩٦
المانيا		كولومبيا	٣٠ ابريل ١٩٩٥
غانا		الكونغو	٢٧ مارس ١٩٩٧
اليونان	١ يناير ١٩٩٥	كوبا	٢٠ ابريل ١٩٩٥
جوانا		قبرص	٣٠ يوليو ١٩٩٥
هندوراس		جمهورية الكونغو الديمقراطية	١ يناير ١٩٩٧
هونج كونج		جيبوتى	٣١ مايو ١٩٩٥
المجر		جمهورية الدومنيكان	٩ مارس ١٩٩٥
ايسلندا		الاكوادور	٢١ يناير ١٩٩٦
الهند		مصر	٣٠ يونيو ١٩٩٥
اندونيسيا		السلفادور	٧ مايو ١٩٩٥
ايرلندا		فيجى	١٤ يناير ١٩٩٦
ايطاليا		جامبيا	٢٣ أكتوبر ١٩٩٦
اليابان		جرينادا	٢٢ فبراير ١٩٩٦
كينيا		جواتيمالا	٢١ يوليو ١٩٩٥
كوريا		غينيا	٢٥ أكتوبر ١٩٩٥
الكويت		غينيا بيساو	٣١ مايو ١٩٩٥

الدولة	تاريخ العضوية	الدولة	تاريخ العضوية
لوكسمبرج		هايتى	٣٠ يناير ١٩٩٦
ماكاياو		اسرائيل	٢١ ابريل ١٩٩٥
ماليزيا		جامايكا	٩ مارس ١٩٩٥
مالطا		ليسوتو	٣١ مايو ١٩٩٥
موريشيوس		ليشتينستين	١ سبتمبر ١٩٩٥
المكسيك		مدغشقر	١٧ نوفمبر ١٩٩٥
المغرب		مالاوى	٣١ مايو ١٩٩٥
مينمار		المالديف	٣١ مايو ١٩٩٥
ناميبيا		موريتانيا	٣١ مايو ١٩٩٥
هولندا		مالى	٣١ مايو ١٩٩٥
نيوزيلندا	١ يناير ١٩٩٥	مانغوليا	٢٩ يناير ١٩٩٧
نيجيريا		موزمبيق	٢٦ اغسطس ١٩٩٥
النرويج		نيكاراجوا	٣ سبتمبر ١٩٩٥
باكستان		النيجر	٣١ ديسمبر ١٩٩٦
باراجواى		بنما	٦ سبتمبر ١٩٩٧
بيرو		بابونيو غينيا	٩ يناير ١٩٩٦
الفلبين		قطر	١٣ يناير ١٩٩٦
بولندا		رواندا	٢٢ مايو ١٩٩٦
البرتغال		سانت كيتس ونفيس	٢١ فبراير ١٩٩٦
رومانيا		سلوفينيا	٣٠ يوليو ١٩٩٥

الدولة	تاريخ العضوية	الدولة	تاريخ العضوية
سانت لوكيا		جزر سولومون	٢٦ يوليو ١٩٩٦
سانت فينسينت		توجو	٢١ مايو ١٩٩٥
وجرنا دينس		ترينداد وتوباجو	١ مارس ١٩٩٥
السنغال		تونس	٢٩ مارس ١٩٩٥
سنغافورة		تركيا	٢٦ مارس ١٩٩٥
جمهورية السلوفاك		الإمارات	١٠ ابريل ١٩٩٦
جنوب افريقيا		زيمبابوى	٣ مارس ١٩٩٥
اسبانيا			
سيريلانكا			

هناك ٣١ دولة قدمت طلبات للانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية (حتى مايو ١٩٩٨) وهذه الدول هى :

ألبانيا
الجزائر
أندورا
أرمينيا
أذربيجان
بيلاروس
كمبوديا
جمهورية الصين الشعبية
الصين تايبى
كرواتيا
إيستونيا
جورجيا
الأردن
كازاخستان
جمهورية كريجيز
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
لاتفيا
ليتوانيا
ماسونيا
مولدوفا
نيبال
عمان
روسيا الاتحادية
السعودية
سيشلى
السودان
تونجو
أوكرانيا
أوزبكستان
الفاتيكان
فيتنام

الجزء الثالث

الاقتصاد العربى والنظام
الجديد للتجارة العالمية

يتناول الجزء الثالث قضايا محورية تتعلق بالإجابة على الأسئلة التالية:

١- أين موقع الاقتصاد العربى من العولمة واتفاقيات التجارة الإقليمية؟

٢- ماهى انعكاسات النظام الجديد للتجارة العالمية على الاقتصاد العربى؟

٣- كيف يمكن للاقتصاد العربى أن يستفيد من مزايا النظام الجديد للتجارة العالمية وأن يتجنب (الى أقصى حد ممكن) آثاره السلبية؟

يجيب الفصل الخامس عشر على السؤال الأول بالتفصيل، حيث يوضح موقع الاقتصاد العربى من العولمة واتفاقيات التجارة الإقليمية، ويتضح أن الإنجازات فى هذا المجال تعتبر أقل بكثير من الآمال المنشودة. وموقع الاقتصاد العربى من العولمة واتفاقيات التجارة الإقليمية يعكس موقع الاقتصاد العربى من النظام الجديد للتجارة العالمية.

يتناول الفصل السادس عشر تطورات واتجاهات التجارة الخارجية العربية باعتبارها تقع فى صلب النظام الجديد للتجارة العالمية.

تتكفل الفصول من السابع عشر حتى التاسع عشر بالإجابة على السؤال الثانى باعتباره أهم محاور الكتاب. يجيب الفصل السابع عشر عن انعكاسات النظام الجديد للتجارة العالمية على الاقتصاديات الكلية للدول العربية، بينما يجيب الفصل الثامن عشر عن الانعكاسات على أهم القطاعات الاقتصادية والمالية. أما الفصل التاسع عشر فيتناول بالتحليل انعكاسات النظام الجديد للتجارة العالمية على بعض الدول العربية.

يقدم الفصل الأخير من الكتاب توصيات ومقترحات تجيب على السؤال الثالث وتوضح ما يجب على الدول العربية عمله للاستفادة من مزايا النظام الجديد للتجارة العالمية وتجنب الآثار السلبية الناتجة عنه.

الفصل الخامس عشر

موقع الاقتصاد العربى من العولمة واتفاقيات التجارة الإقليمية

ناقشنا فى الجزء الأول العولمة ودور النظام الجديد للتجارة العالمية فى الفصل الأول، وناقشنا اتفاقيات التجارة الإقليمية وعلاقتها بالنظام الجديد للتجارة العالمية فى الفصل الثانى. ولا شك أن السؤال المنطقى هو أين موقع الاقتصاد العربى من العولمة واتفاقيات التجارة الإقليمية؟. وهذا السؤال له علاقة مباشرة بموقع الاقتصاد العربى فى النظام الجديد للتجارة العالمية.

لقد أتيحت للدول العربية فرص غير مسبوقة لتحقيق التحول من خلال زيادة سرعة النمو الاقتصادى، وتتسم هذه الفرص بالتنوع والكثرة، حيث إن هناك إمكانية لمواصلة التوسع السريع فى مجال التجارة العالمية وزيادة عولمة الأسواق المالية الدولية وإقامة علاقات قوية بالاتحاد الأوروبى، وكذلك تحسين المناخ الاقتصادى فى المنطقة، وإن كانت الحاجة الى تقويته وتعزيزه توجد فرصاً أكثر إيجابية لتحقيق معدلات أداء أفضل. إن المكاسب التى يمكن للاقتصاد العربى أن يحققها كبيرة (على الرغم من الصدمات الخارجية) ولكن لكى تكون هذه المكاسب حقيقة واقعة، فإن على الدول العربية أن تعتمد على نفسها فى تهيئة البيئة والظروف اللازمة لها.

بدأت بعض الدول العربية فى إجراء تصحيح واسع النطاق للاقتصاد الكلى، بالاضافة الى انتهاج سياسات الإصلاح الهيكلى، وهذه الدول تجنى الآن القطفة الأولى من ثمار جهودها، وتواجه هذه الدول تحدياً رئيسياً فى المستقبل يتمثل فى تعزيز قوة الدفع بالنسبة للإصلاح الاقتصادى ومواصلة البناء على التقدم الذى تم تحقيقه بالفعل.

أما بالنسبة للدول العربية التى لم تبدأ إصلاح مسارها الاقتصادى، فإن من الأهمية بمكان أن تبادر بانتهاز الفرص المتاحة امامها حتى لا يتم تهميشها فى الاقتصاد العالمى.

إن التحرك بقوة وعزم على طريق إصلاح السياسات الاقتصادية لن يمكن الدول العربية ككل من التغلب على ميراث النمو البطىء وارتفاع حجم البطالة فقط، وإنما سيمكنها أيضاً من زيادة معدلات النمو الاقتصادى وتحسين وزيادة الرفاهية لشعوبها وانخراطها بشكل أكبر فى العولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية ويؤهلها للاستفادة منهما.

الغرض من هذا الفصل هو معرفة موقع الاقتصاد العربى من العولمة الاقتصادية، وهل هو موقع جيد أم موقع هامشى، بالإضافة الى معرفة موقع الاقتصاد العربى من ظاهرة اتفاقيات التجارة الإقليمية، وهل فعلاً قامت الدول العربية بعقد وتنفيذ اتفاقيات تجارة إقليمية ترقى إلى أن توضع فى مصاف تجارب اتفاقيات التجارة الإقليمية الناجحة.

ولتحقيق هذا الغرض، فإن هذا الفصل ينقسم إلى قسمين، القسم الأول يتعلق بموقع الاقتصاد العربى من العولمة، والقسم الثانى يتعلق بإنجازات الدول العربية فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى فيما بينها بصفة عامة واتفاقيات التجارة الإقليمية فيما بينها بصفة خاصة.

أولاً: موقع الاقتصاد العربى من العولمة:

يبدو للوهلة الأولى أن الاقتصاد العربى منخرط بشكل كبير فى العولمة وخصوصاً إذا ما قيست درجة انفتاح الاقتصاد العربى على العالم الخارجى بنسبة التجارة الخارجية (مجموع الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلى الإجمالى، حيث بلغت هذه النسبة ٥٣.٦٪ فى عام ١٩٩٦.

من الجدير بالذكر أن درجة الانفتاح الاقتصادى فى الدول العربية وانخراطها فى العولمة، يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لنظامها الاقتصادى الذى تتبناه بالإضافة إلى

هيكلها الاقتصادى. يلاحظ أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تعتبر أكثر الدول العربية انفتاحاً على الاقتصاد العالمى وأكثرها انخراطاً فى العولمة (إذا ما قيست درجة انفتاحها بنسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى)، وذلك نظراً لخصائصها الاقتصادية، حيث إنها تتبنى النظام الاقتصادى الحر، الذى لا يفرض عوائق تذكر فى وجه التجارة الخارجية ويعمل فى إطار آليات السوق، هذا بالإضافة الى أن هيكلها الاقتصادى والذى يعتمد بصفة رئيسية على النفط والغاز يعانى من شحة المياه، وبالتالى فإن اقتصاديات هذه الدول تعتمد على تصدير النفط والغاز والذى تمثل ايراداتهما المصدر الرئيسى لإيرادات الموازنة العامة، وتقوم دول المجلس باستيراد جزء كبير من السلع المصنعة والمواد الغذائية: لذا فإن نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الإجمالى فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تفوق مثيلتها فى باقى الدول العربية.

هناك بعض الدول العربية مثل تونس ومصر والمغرب نفذت برامج إصلاح اقتصادى، من ضمن ركائزه الانفتاح بدرجة أكبر على العالم الخارجى وزيادة درجة الانخراط فى العولمة من خلال إزالة القيود والعوائق فى مجال التجارة الخارجية، وتشجيع التدفقات الرأسمالية وخصوصاً الاستثمار الأجنبى المباشر، ومن الجدير بالذكر أن هذه الدول قد حققت نتائج ايجابية إلا أنه مازال أمامها الكثير لتفعله حتى تنخرط بدرجة أكبر فى العولمة وتستفيد من مزايا النظام الجديد للتجارة العالمية.

هناك بعض الدول العربية التى مازالت تفرض قيوداً كثيرة على تجارتها الخارجية سواء كانت قيوداً كمية أو غير كمية، وبالتالى فان انخراط هذه الدول فى العولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية ما زال محدوداً للغاية.

كما هو معلوم، فإن درجة انخراط دولة ما فى العولمة لا تقاس بمؤشر نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى فقط، ولكن هناك مؤشرات أخرى مثل نسبة الصادرات من السلع المصنعة الى اجمالى الصادرات ونسبة الوصول الى الأسواق المالية ونسبة الوصول والنفاذ الى مصادر التكنولوجيا المتقدمة والاستفادة

منها، لذا فإنه سيتم الاشارة الى ذلك بشيء من التفصيل لمعرفة موقع الاقتصاد العربى من العولمة، ولكن قبل التطرق الى ذلك سوف نشير الى خصائص الاقتصاد العربى والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية للعالم العربى بصورة مختصرة؛ لأنها ستساهم فى معرفة موقع الاقتصاد العربى من العولمة.

أ- خصائص الاقتصاد العربى:

يتميز الاقتصاد العربى ببعض الخصائص تماثل فى بعضها خصائص الدول النامية ويختلف بعضها عن الدول النامية لطبيعة الاقتصاد العربى وموقعه الجغرافى. وعلى الرغم من وجود بعض أو كثير من الاختلافات بين خصائص وطبائع الاقتصاديات العربية الا اننا سنحاول ان نشير فيما يلى الى أهم الخصائص المشتركة..

١- بالنسبة للنظام الاقتصادى الذى تتبعه الدول العربية، فإنه يختلف من دولة الى أخرى، حيث اتبعت بعض الدول مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى النظام الرأسمالى الحر، بينما اتبعت بعض الدول النظام الاشتراكى مثل مصر وسوريا.. الخ، والذى أعطى للدولة الدور الرئيسى فى النشاط الاقتصادى.

بدأت معظم الدول العربية التى اتخذت النهج الاشتراكى نظاماً اقتصادياً لها فى التحول التدريجى نحو آليات السوق وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى وتقليص دور الدولة والقطاع العام فى النشاط الاقتصادى.

٢- تبنى معظم الدول العربية لبرامج إصلاح أو تصحيح اقتصادى، وتهدف هذه البرامج بصفة رئيسية الى علاج الاختلالات الاقتصادية سواء الاختلالات الداخلية أو الاختلالات الخارجية والتغلب على المشاكل الاقتصادية المزمنة التى عانت منها معظم الدول العربية.

وقد تبنت بعض الدول العربية برامج الاصلاح الاقتصادى وشرعت فى تنفيذها بالمشورة والتنسيق مع صندوق النقد الدولى، وذلك حتى تستطيع أن تعالج مشاكلها الاقتصادية وتسدد ديونها الخارجية، وهناك بعض الدول العربية التى تبنت برامج

إصلاح اقتصادى بدون التنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٣ ـ بالنسبة لانفتاح اقتصاديات الدول العربية على العالم الخارجى، يلاحظ أن درجة انفتاح اقتصاد دولة عربية يختلف عن درجة انفتاح دولة أخرى، ولكن يمكن القول أن عقد التسعينات شهد انفتاحاً اقتصادياً عربياً كبيراً مقارنته بمستوى الانفتاح فى العقود السابقة، وهناك بعض الأسباب التى أدت الى زيادة درجة الانفتاح التى تتمتع بها اقتصاديات الدول العربية والتى يأتى فى مقدمتها ـ حسب اعتقادنا ـ العولمة الأقتصادية، وتبنى برامج اصلاح اقتصادى تهدف فى مجال التجارة الخارجية الى إزالة العوائق الجمركية وغيرها من العوائق التى تقف فى وجه التجارة الخارجية سواء الاستيراد أو التصدير.

تأثرت اقتصاديات الدول العربية سلباً وايجاباً بانفتاح اقتصادياتها على العالم الخارجى، وإن كان الأثر السلبى واضح الأثر، حيث تدهور معدل شروط التبادل التجارى فى غير صالح الدول العربية، حيث يدل الاتجاه العام على انخفاض الأسعار الحقيقية للنفط فى الأسواق العربية، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسى لصادرات الدول العربية. بالإضافة الى تأثر اقتصاديات كثير من الدول العربية بانخفاض أسعار صرف الدولار فى السنوات الأخيرة؛ ولذا يمكن القول إن اقتصاديات الدول العربية تتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات الاقتصادية الدولية.

شهدت اقتصاديات الدول العربية تقدماً صناعياً مقارنة بعقدين ماضيين، وعلى الرغم من ذلك، فإن الاقتصاد العربى مازال يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية وخصوصاً النفط والانتاج الزراعى كمصادر هامة من مصادر الدخل القومى. على الرغم من التقدم التكنولوجى الهائل الذى حدث فى العقود الثلاثة الأخيرة، إلا أن مدى استفادة اقتصاديات الدول العربية من هذا التقدم يعتبر أقل بكثير من استفادة بعض الدول النامية وخصوصاً الدول الصناعية الحديثة.

٤ـ تعتمد الدول العربية على الإنفاق العام كمحرك أساسى للنشاط الاقتصادى،

حيث يمثل الانفاق العام نسبة كبيرة من الطلب الكلى الفعال وخصوصاً فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك على الرغم من اتخاذ كثير من الدول العربية خطوات ملحوظة فى سبيل ترشيد الإنفاق الحكومى والعمل على خفض عجز الموازنات العامة التى تعانى منها اقتصاديات الدول العربية سواء الدول مرتفعة الدخل أو الدول منخفضة الدخل.

٥ ـ بالنسبة للعمالة، فهناك بعض الدول العربية التى تعانى من فائض كبير فى العمالة وبالتالى ارتفاع معدلات البطالة، بينما هناك نقص فى العمالة فى بعض الدول، ونتيجة لذلك فإن العمالة فى الدول ذات الفائض تنتقل الى العمل فى الدول ذات النقص فى العمالة.

وعلى الرغم من ازدياد أعداد المتعلمين فى الوطن العربى فى العقود الثلاثة الأخيرة، إلا أن نسبة العمال غير المؤهلين تعتبر كبيرة.

السياسات الاقتصادية:

أما فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية فقد اختلفت السياسات الاقتصادية التى اتبعتها الدول العربية باختلاف أنظمتها الاقتصادية. ولكن كما سبق أن أشرنا إليه عند تناول خصائص الاقتصاد العربى، أن هناك بعض الدول العربية مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تبنت النظام الرأسمالى الحر، وتبنت معظم الدول العربية النظام الاشتراكى والذى اعتمد على القطاع العام كمهيمن على النشاط الاقتصادى مع إعطاء مساحة هامشية للقطاع الخاص يمارس فيها نشاطه على استحياء، ونظراً لسيطرة الدولة على أدوات الانتاج، فإن الإنفاق العام أو الحكومى كان أيضاً المحرك الرئيسى للنشاط الاقتصادى وتضخمت الموازنة العامة للدولة نظراً لتضخم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، ولسنا هنا بصدد تقييم تلك السياسات، نظرا لتشعب أبعادها من ناحية وأنها كانت مثاراً للجدل بين المتخصصين سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى من ناحية أخرى، والدخول فى هذا المجال يتطلب بحثاً قائماً بذاته، لذا سوف نشير فى عجالة الى أهم نتائج تلك السياسات فيما يلى:

١ـ كبر حجم القطاع العام وتقليص حجم القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى أدى الى عدم التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وانخفاض الكفاءة الانتاجية، وإذا كانت تلك أهم عيوب القطاع العام فإن هناك بعض المزايا منها اقامة الصناعات الثقيلة والتى تعتبر صناعات حيوية وهامة للتنمية الاقتصادية، ومثل هذه الصناعات لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها.

٢ ـ اتبعت الدول العربية التى تبنت أنظمة اقتصادية اشتراكية، سياسة صناعية أساسها إحلال الواردات، حتى تكون لديها قاعدة صناعية متينة، وكذلك حتى تستطيع أن تقلل من اعتمادها على الواردات. وعلى الرغم من أن الفكر الاقتصادى يزخر بالجدل حول مسألة سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات الا أننا نميل الى المدرسة التى تؤيد سياسة تشجيع الصادرات لما لها من مزايا تفوق مزايا سياسة إحلال الواردات، بل إن العيوب التى تكتنف سياسة إحلال الواردات كثيرة وتؤدى فى الغالب الى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة وبالتالى عدم الاستغلال الأمثل لها.

٣ ـ استلزم اتباع سياسة إحلال الواردات انتهاج عدد آخر من السياسات الاقتصادية، وخصوصاً السياسة التجارية، حيث كان الهدف الرئيسى للدول العربية التى اتبعت سياسة إحلال الواردات هو إقامة صناعة وطنية قوية وحمايتها من المنافسة الخارجية، وبالتالى اتخذت تلك الدول سياسة تجارية حمائية من خلال وضع القيود الكمية وغير الكمية فى وجه الواردات التى يمكن ان تنافس الصناعة الوطنية، ولم تقتصر السياسات الاقتصادية التى اتبعتها الدول العربية على السياسة التجارية فقط، ولكن امتدت أيضاً لتشمل تقديم دعم إنتاج لهذه الصناعات، وقد أدت تلك السياسات وخصوصا حماية تلك الصناعات من المنافسة إلى عدم الاهتمام بجودة الانتاج وتحسينه، وأدى ذلك الى هدر جزء لا يستهان به من الموارد الاقتصادية.

٤ـ قامت أيضاً الدول العربية التى تبنت الأنظمة الاشتراكية، باتباع سياسة التسعير لمعظم السلع والخدمات، ومن المعروف ان سياسة التسعير لا تعكس قوى العرض والطلب، وكانت أسعار كثير من السلع والخدمات أقل بكثير من سعر السوق

التوازنى وبالتالى انعكس ذلك كعبء على الموازنات العامة من خلال الدعم الذى قدمته حكومات تلك الدول لهذه السلع والخدمات.

ب- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية:

يشير الجدول رقم (١) إلى أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للدول العربية خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٧) ونقدم فيما يلى تحليلا موجزاً لهذه المؤشرات:

جدول رقم (١)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

للدول العربيه (١٩٨٥ ـ ١٩٩٧)

بالمليار دولار

المؤشر	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
عدد السكان (بالمليون)	١٩٤,١	٢٢٦,٢	٢٤٥,٣	٢٥١,٤	٢٥٧,٨	٢٦٤
الناتج المحلى الإجمالى	٣٧٣,٨	٤٥٨,١	٥٢٠,٥	٥٣١	٥٧٦,١	٦٠١,٧
الموازنات العامة						
النفقات	١٦٢,٤	١٤٩,٣	١٥٧,٨	١٦١	١٧٥	١٨٣
الإيرادات	١٣٤,٤	١٣٢,٥	١٢٢,٧	١٣٤,٤	١٥٤,٨	١٧٠,٩
العجز	٢٨	١٦,٨	٣٥,١	٢٦,٦	٢٠,٢	١٢,١
الصادرات	١٠٣,٢	١٣٩,٧	١٣١,٤	١٤٧,٩	١٦٧,٤	١٧٢,٤
الواردات	٩٣,٦	١٠٣,٩	١٢٢,٤	١٣٥,٧	١٤١,٨	١٤٤
الاحتياطيات الدولية	٤٨,٩	٣٦,١١	٥٢	٥٩,٦	٦٥,٥	٧٣,٨

- بالنسبة لعدد السكان، يلاحظ أنه قد أخذ فى الارتفاع بدرجة كبيرة، حيث ارتفع من ١٩٤,١ مليون نسمة فى عام ١٩٨٥ الى ٢٦٤ مليون نسمة فى عام ١٩٩٧، أى بزيادة نسبتها ٣٦,١٪ خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٧). ونسبة هذه الزيادة تعتبر مرتفعة مقارنة بنفس النسبة فى معظم دول العالم، وهذه الزيادة فى السكان تؤدى الى انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطنى إذا لم تقابلها زيادة مماثلة على الأقل فى الناتج الحقيقى.

- بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى، يلاحظ أنه قد زاد من ٣٧٣,٨ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ الى ٦٠١,٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٧، أى بزيادة قدرها ٢٢٧,٩ مليار دولار ونسبتها ٦١٪ خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٧) مقدرة بالقيمة الاسمية. ومن الجدير بالذكر أن النفط والغاز وإنتاج المواد الأولية يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية.

من الجدير بالذكر أن مستوى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية، يتأثر بدرجة كبيرة باتجاهات أسعار النفط فى الأسواق العالمية.

أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، فسنشير الى ذلك فى جدول رقم (٤) مع مقارنة اتجاهاته بالدول النامية، ولكن يمكن القول إن اتجاه نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٥) كانت سالبة فى سنوات كثيرة خلال الفترة المذكورة.

- بالنسبة للموازنات العامة، يلاحظ أن الايرادات العامة للدول العربية زادت من ١٣٤,٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ الى ١٧٠,٩ مليار دولار فى عام ١٩٩٧، بزيادة قدرها ٣٦,٥ مليار دولار ونسبتها ٢٧,٢٪ خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٧) وهى تعتبر نسبة صغيرة.

أما بالنسبة للنفقات العامة، فقد زادت بنسبة أقل من نسبة زيادة الايرادات العامة، حيث زادت من ١٦٢,٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ الى ١٨٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٧، بزيادة قدرها ٢٠,٦ مليار دولار ونسبتها ١٢,٧٪ خلال الفترة (١٩٨٥ -

١٩٩٧) وهى نسبة صغيرة للغاية مقارنة بطول الفترة.

نتيجة لزيادة النفقات بنسبة أقل من زيادة الإيرادات، فقد انخفض عجز الموازنات العامة للدول العربية مجتمعة من ٢٨ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ الى ١٢.١ مليار دولار فى عام ١٩٩٧.

من الجدير بالذكر ان انخفاض نسبة الزيادة فى الايرادات العامة يرجع بصفة رئيسية الى انخفاض الأسعار الحقيقية للنفط فى الأسواق العالمية وتشكل ايرادات النفط المصدر الرئيسى للايرادات العامة فى الدول العربية المصدرة للنفط وخصوصاً دول مجلس التعاون فى دول الخليج العربى.

ويمكن للقارىء من خلال نظرة سريعة الى اتجاه النفقات العامة فى الدول العربية ان يستنتج أن اتجاه النفقات العامة قد لعب دوراً هاماً فى عدم إحراز البنية الأساسية للتقدم المأمول للنهوض باقتصاديات الوطن العربى.

- أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فيلاحظ أن الصادرات قد زادت من ١٠٣.٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ الى ١٧٢.٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٧، بزيادة قدرها ٦٩.٢ مليار دولار ونسبتها ٦٧.١٪.

- أما فيما يتعلق بالواردات، فقد زادت من ٩٣.٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ الى ١٤٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٧، بزيادة قدرها ٥٠.٤ مليار دولار ونسبتها ٥٢.٩٪. (سنشير الى اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية بالتفصيل فى الفصل القادم).

- أما بالنسبة للاحتياطيات الدولية للدول العربية، فقد زادت من ٤٨.٩ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ الى ٧٣.٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٧، بزيادة قدرها ٢٤.٩ مليار دولار ونسبتها ٥١٪.

يلاحظ أن الاحتياطيات الدولية المتوفرة للدول العربية مجتمعة تغطى نسبة ٥١.٢٪ أى ما يساوى تقريبا ستة أشهر بمعنى ان الاحتياطيات الدولية تغطى الواردات لمدة ستة أشهر وهى نسبة مقبولة اقتصاديا.

بعد أن استعرضنا الخصائص والمؤشرات الرنيسية للاقتصاد العربى، سوف

نستعرض فيما يلى موقع الاقتصاد العربى من العولمة.

موقع الاقتصاد العربى من العولمة

أشرنا فى الفصل الأول إلى سرعة اندماج الدول النامية فى الاقتصاد العالمى، ونشير فى هذا الفصل الى سرعة انخراط اقتصاديات الدول العربية فى العولمة، حيث يتضح ذلك من بيانات الجدولين رقم (٢) ورقم (٣).

يشير الجدول رقم (٢) الى المستوى الأساسى لمؤشر التكامل (الانخراط) فى العولمة والمؤشرات الفرعية المتعلقة به، وذلك خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٣).

يتضح من بيانات الجدول أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت أكثر الدول العربية انفتاحا على الاقتصاد العالمى وانخراطا فى العولمة خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٣)، حيث بلغ مؤشر التكامل ٢.٣٦ بالنسبة للسعودية و١.٠١ بالنسبة لسلطنة عمان و٠.٥١ بالنسبة للكويت و٠.٢٩ بالنسبة للامارات العربية المتحدة (١).

أما بالنسبة لباقى الدول العربية، فقد اختلف وضعها الأساسى من حيث انخراطها فى العولمة، حيث تراوح مؤشر التكامل فى الاقتصاد العالمى بين ٠.٣٨ بالنسبة لتونس و - ١.١٦ بالنسبة للسودان، ومما لا شك فيه أن درجة انخراط الدول العربية فى الاقتصاد العالمى فى الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٣) يعكس السياسات الاقتصادية التى كانت تتبعها الدول العربية خلال تلك الفترة.

فعلى سبيل المثال، كانت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (ومازالت) تتبع نظاما اقتصاديا أكثر انفتاحا على العالم الخارجى، بينما كانت دول مثل سوريا والسودان تتبع نظاما اقتصاديا أقرب الى الانغلاق منه الى الانفتاح على العالم الخارجى.

أما بالنسبة لسرعة تكامل (انخراط) الدول العربية فى الاقتصاد العالمى، فيشير الجدول رقم (٣) الى ذلك، حيث يقيس المؤشر سرعة تكامل الاقتصاد العربى خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٣)، وكما يشير الجدول فإن مؤشر سرعة التكامل فى الاقتصاد العالمى يعتمد على أربعة مؤشرات هى التغير الحقيقى فى نسبة التجارة الخارجية الى

الناتج المحلى الاجمالى والتغير فى تصنيف مؤسسات الاستثمار والتغير فى نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر الى الناتج المحلى الاجمالى والتغير فى صادرات السلع المصنعة الى اجمالى الصادرات.

يلاحظ من بيانات الجدول ان المغرب قد حققت أكبر سرعة فى مجال التكامل مع الاقتصاد العالمى، حيث بلغ مؤشر سرعة التكامل ٠,٩٧ وتلتها سوريا حيث بلغ مؤشر سرعة التكامل ٠,٤٢ ثم تونس بمؤشر ٠,١٦ أما بالنسبة للدول العربية الأخرى فقد كان مؤشر سرعة التكامل سالبا وتراوح بين ـ ٠,١٨ بالنسبة للامارات العربية المتحدة و ـ ٣,٤٠ بالنسبة للسعودية.

جدول رقم (٢)

المستوى الأساسى (الأولى) لمؤشر التكامل والمؤشرات المتعلقة به (١٩٨١ ـ ١٩٨٣) للدول العربية

المؤشر / الدولة	مستوى الأساس لمؤشر التكامل (١٩٨١ - ١٩٨٣)	معدل السكان إلى التجارة (١٩٨١ - ١٩٨٣)	تصنيف المؤسسات الاستثمارية (١٩٨١ - ١٩٨٣)	الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي GDP (١٩٨١ - ١٩٨٣)	نصيب السلع المصنعة من الصادرات التجارية (١٩٨١ - ١٩٨٣)
الإمارات العربية المتحدة	٠,٢٩	٦١,٧٥	٦٠,٢٧	٠,٠٠	٣,٦٧
الأردن	٠,٠٥-	٥,١١-	٣٩,٣٠	٠,٢٨	٤٢,٣٧
الجـــــزائـر	٠,٢٦-	٠,٧٤-	٥٥,٩٣	٠,٠٢-	٠,٦٧
تـــونـــس	٠,٣٨	٧,٣٩-	٤٧,٠٧	١,٥١	٣٩,٤٩
عـــمـــان	١,٠١	٧٦,٢٤	٤٦,٧٧	٢,٥١	٤,٨٧
الســعــودية	٢,٣٦	٦٦,٠٤	٣٧,٠٣	٦,٢٤	٠,٨١
الســـودان	١,١٦-	٢١,٥٤-	١٠,٣٠	٠,٠٠	٠,٧٨
ســـوريـا	٠,٨١-	٢٠,١٤-	٢٦,١٣	٠,٠٠	١١,١٥
الصـــومــال	٠,٩٢-	٨,٤٢-	ـ	٠,١٦-	٠,٤٩
الـعـــــراق	٠,٠٦-	٣٢,٤٢	٣٩,٢٠	٠,٠٠	٢٠,٣٧
الـكـويـت (١)	٠,٥١	٥٢,٧٥	٦٩,٢٠	٠,٠٠	١٩,٠٥
مـــصـــر	٠,٤٢-	٦,٣٧-	٣٥,٠٣	٠,٥٧	٩,٥٢
المـغــــرب	٠,٣٣-	١٣,٣٤-	٣٤,٥٠	٠,١٦	٣٣,٧٥
مـوريتــانيـا	٠,٦٦-	٨,٤٩-	ـ	٠,٥٤	٤,٥٧
الـيــــمـن	٠,٥٧-	١٤,٧٤-	ـ	٠,٣٣	٠,٠٥

(١) الكويت هى الدولة العربية الوحيدة التى صنفت ضمن الدول مرتفعة الدخل.

المصدر: تقديرات العاملين بالبنك الدولى ١٩٩٦

جدول رقم (٣)

سرعة مؤشر التكامل والمؤشرات المتعلقة به للدول العربية

المؤشر / الدولة	سرعة مؤشر التكامل	التغير الحقيقي في نسبة التجارة الي GDP (٨٠ ـ ٨٣) (١٩٩٠ ـ ٩٣)	التغير في تصنيف مؤسسات الاستثمار (١٩٨٣ ـ ٨٥) الي (١٩٩٣ ـ ١٩٩٥)	التغير في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى GDP (١٩٨٠ ـ ١٩٨٢) إلى (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢)	التغير في صادرات السلع المصنعة الى إجمالي الصادرات (١٩٨١ ـ ٨٣) إلى (١٩٩١ ـ ٩٣)
الإمارات العربية المتحدة	٠,١٨ـ	١,٩٧	٠,٢٧ـ	٠,٠٠	٠,٠٠
الأردن	٠,٣٩ـ	٢,٣٩	١,٣٢ـ	٠,٠٢ـ	٠,٨٨
الجزائر	١,٥١ـ	٠,٩٧ـ	٢,٢٧ـ	٠,٠٠	٠,١٨
تونس	٠,١٦	٠,٢٧ـ	٠,٥١ـ	٠,٠٨ـ	٣,٣٤
عمان	١,٠٠ـ	١,٦١ـ	٠,٢٢	٠,١٤ـ	٠,٠٦
السعودية	٣,٤٠ـ	١,٣١	١,٣٩ـ	٠,٦٢ـ	٠,٠١
السودان	٠,٥٦ـ	١,٠١ـ	٠,١٨ـ	٠,٠٠	٠,٠١
سوريا	٠,٤٢	١,٠٥ـ	٠,٢٣	٠,٠٠	٢,٣٦
الصومال	٠,٨٣ـ	٣,٣٧ـ	—	٠,٠٢	٠,٠١ـ
العراق	١,٦٨ـ	٣,٨٥ـ	١,٣٣ـ	٠,٠٠	٠,٠٠
الكويت (١)	٠,٤٧ـ	٣,٥١	١,٥٤ـ	٠,٠٠	٠,٣٢
مصر	٠,١٩ـ	١,٨٨ـ	٠,٧٠ـ	٠,٠٤ـ	٢,٧٠
المغرب	٠,٩٧	٠,٣٩	٠,٥٧	٠,٠٣	٢,٥٢
موريتانيا	٠,٦٨ـ	١,٤٤ـ	—	٠,٠٣ـ	٠,١٢
اليمن	٠,٧٩ـ	١,٦٣ـ	—	٠,٠١ـ	٠,٠١ـ

المصدر:تقديرات العاملين بالبنك الدولي ١٩٩٦.

يلاحظ أيضا من بيانات الجدول رقم (٣) أن مؤشر سرعة التكامل بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كان سالبا. هذا لا يعنى أن المغرب وسوريا أكثر انفتاحا على العالم الخارجي وانخراطا فى العولمة مقارنة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولكن فى واقع الأمر ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هى أكثر الدول العربية انخراطا فى الاقتصاد العالمى والعولمة، ولكن يرجع السبب فى ذلك الى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت منفتحة بدرجة كبيرة فى فترة الأساس (١٩٨١ - ١٩٨٣) وكانت المغرب وسوريا منغلقة بدرجة كبيرة جدا، ومن ناحية أخرى، فإن الظروف الاقتصادية الدولية لم تكن مواتية وانعكست سلبا على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٩٣) مما أدى الى أن يكون مؤشر سرعة التكامل سالبا.

خلاصة القول أن سرعة تكامل الاقتصاديات العربية فى الاقتصاد العالمى والعولمة (كما تظهر من بيانات الجدول رقم ٣) تدل على أنها كانت سرعة بطيئة للغاية، هذا بالإضافة الى أنها كانت أبطأ من سرعة تكامل معظم الدول النامية (سبق الاشارة الى ان سرعة تكامل دول الشرق الأوسط فى العولمة كانت بطيئة مقارنة بسرعة الدول النامية فى الفصل الأول).

وللتدليل على ما سبق يبين الجدول رقم (٤) متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول النامية ومنها الدول العربية.

جدول رقم (٤)

متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى

(١٩٧١ ـ ١٩٩٥)

البيان	١٩٧١ ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٩٨٦ ـ ١٩٩٠	١٩٩١ ـ ١٩٩٥
الدول النامية	٣,٧٥	٢,٤٨	١,٥٥	٢,٨٣	٤,٠٣
الدول العربية	٢,٥٦	١,٢٢	٠,٢٦ـ	٢,٠١ـ	٠,٧٥
الدول العربية المصدرة للنفط	١,٥٧	٠,٧٢ـ	٣,٣٩ـ	١,٧٦ـ	٠,١١
الدول العربية غير المصدرة للنفط	٣,٣٦	٢,٧٨	٢,٢٤	٢,٢١ـ	١,٢٥
افريقيا	٠,٧١	٠,٣٣	٠,٤٤ـ	٠,١٨ـ	٠,٧٥ـ
آسيا	٣,٩٥	٣,٧٠	٤,٨٨	٥,٤٦	٦,٧٤
أمريكا اللاتينية	٣,٩٠	٣,١٢	٠,٩٦ـ	٠,١٧	١,٠٨

المصدر: IMF, "World Economic Outlook" Different issues and other publications.

يلاحظ من بيانات الجدول مايلى:

ـ أخذ متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول النامية اتجاها تنازليا خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٨٥)، حيث انخفض من ٣,٧٥٪ خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) إلى ١,٥٥٪ خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)، ثم عاود متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى الارتفاع الى ان بلغ ٤,٠٣٪ خلال الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٥) وهو أكبر معدل نمو يتحقق خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٩٥).

ـ عند النظر الى اتجاه متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية مجتمعة، يلاحظ أنه أقل بكثير جدا من مثيله فى الدول النامية خلال الفترة كلها.

وقد أخذ متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية

فى الانخفاض خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٩٠)، حيث انخفض من ٢,٥٦٪ خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) الى ـ١,٠٢٪ خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)، ثم ارتفع بعد ذلك الى ٠,٧٥٪ خلال الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٥).

ـ عند مقارنة متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية بمثيله فى القارات الأخرى، يلاحظ ان الدول النامية فى آسيا وأمريكا اللاتينية قد حققت معدلات أفضل بكثير من المعدلات التى حققتها الدول العربية، هذا بينما كانت معدلات متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى افريقيا متدنية للغاية وسالبة فى معظم فترات الدراسة، حيث كانت المعدلات سالبة خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩٥).

ـ وبالنسبة للدول العربية ـ تبعا لتقسيمها الى دول مصدرة للنفط ودول غير مصدرة للنفط ـ يلاحظ أن معدلات متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى كانت أعلى فى الدول العربية غير المصدرة للنفط مقارنة بالمعدلات التى حققتها الدول العربية المصدرة للنفط.

يلاحظ ان متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية المصدرة للنفط قد كان سالبا معظم الفترة الكلية، حيث كان سالبا خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)، بينما كان معدل النمو محدودا للغاية خلال الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٥) حيث بلغ ٠,١١٪.

مما لا شك فيه أن انخفاض متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية المصدرة للنفط يرجع بالدرجة الأولى الى انخفاض الأسعار الحقيقية للنفط فى الأسواق العالمية، وخصوصا منذ الثمانينات، ومن الملاحظ أيضا ان متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية المصدرة للنفط قد تدهور بشدة خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥). وفى رأينا ان السبب الرئيسى لذلك هو حالة الركود التضخمى (Stagflation) التى أصابت الاقتصاد العالمى خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٣)، وبالتالى أثرت سلبا على الطلب على النفط وأسعاره فى الأسواق

الدولية.

خلاصة القول أن متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية كان أقل من مثيله بالنسبة للدول النامية (باستثناء افريقيا)، وهذا يعتبر مؤشرا على أن باقى الدول النامية وخصوصا فى آسيا وأمريكا اللاتينية قد حققت خطوات أسرع فى العولمة مقارنة بالدول العربية، وذلك لان انخفاض معدلات متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى يعنى انخفاض معدلات النمو الاقتصادى، ومن ثم انخفاض معدلات نمو الصادرات.

علاقة الدول العربية بالاقتصاد العالمى:-

تتمثل العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة رئسية فى تبادل السلع والخدمات والتدفقات الرأسمالية بين الدول.

سنستعرض فيما يلى العلاقات الاقتصادية الدولية للدول العربية والتى تعكس الى حد كبير موقع الاقتصاد العربى من العولمة.

التجارة الخارجية: تتكون التجارة الخارجية من الصادرات والواردات وقد أشرنا أنفا الى أن صادرات الدول العربية من السلع قد زادت من ١٠٣.٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ الى ١٧٢.٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٧، وزادت الواردات السلعية من ٩٣.٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ الى ١٤٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٧، ومن الجدير بالذكر أن نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات السلعية) الى الناتج المحلى الإجمالى لم تختلف تقريبا، حيث بلغت ٥٢.٧٪ فى عام ١٩٨٥ و٥٢.٦٪ فى عام ١٩٩٧. وهذه النسبة تعتبر كبيرة مقارنة بنفس النسبة فى معظم الدول النامية، ويعكس ارتفاع نسبة التجارة الخارجية السلعية للدول العربية اعتمادها الكبير على العالم الخارجى سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات، ذلك لأن العالم العربى غنى بموارده الطبيعية وخصوصاً النفط والغاز والذى يمثل نسبة كبيرة من الصادرات، ومن ناحية أخرى فإن الوطن العربى يعانى من شحة المياه وبالتالى فإنه مستورد للمواد الغذائية بالاضافة الى اعتماد الدول العربية بدرجة كبيرة على السلع المصنعة

المستوردة.

(سوف نشير الى التجارة الخارجية للدول العربية بالتفصيل فى الفصل القادم)

التدفقات الرأسمالية:

شهدت السنوات الأخيرة وخصوصاً منذ مطلع التسعينات مجهودات كبيرة قامت بها الدول العربية لإصلاح مسارها الاقتصادى والتغلب على مشاكلها الاقتصادية.

وقد كان تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبى وتطوير الأسواق المالية من أهم المحاور التى ارتكزت عليها برامج الاصلاح الاقتصادى[١].

على الرغم من هذه الاصلاحات إلا انه يمكن القول إن وصول الأسواق العربية الى أسواق المال الدولية مازال محدوداً للغاية.

وللتعرف على اتجاهات التدفقات الرأسمالية للدول العربية، سوف نستعرض فيما يلى ما ورد بهذا الخصوص فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد [٢].

واصل فائض صافى التدفقات الرأسمالية لمجموع الدول العربية انخفاضه من الذروة التى بلغها فى عام ١٩٩١، حيث هبط بأكثر من النصف فى عام ١٩٩٤: ليصل الى نحو ٩ مليارات دولار مقارنة بحوالى ١٨.٨ مليار دولار فى العالم السابق.

ويعد أبرز تطور فى هذا الجانب، الانخفاض الملحوظ فى فائض ميزان حساب رأس المال فى السعودية الذى يعكس التحسن الهام فى وضع ميزان الحساب الجارى لديها فى عام ١٩٩٤، ولقد استمرت التدفقات الرأسمالية السالبة فى الامارات فى عام ١٩٩٤ مع ميلها نحو الانخفاض، وهى تعكس حدوث زيادة فى الأصول الخارجية، فى ضوء الفائض المحقق فى ميزان الحساب الجارى، وبالاضافة الى الامارات، فقد أسفر ميزان حساب رأس المال عن عجز فى البحرين والكويت والجزائر وموريتانيا واليمن، فى مقابل

---

(١) تفاصيل هذه البرامج ونتائجها وردت بالتفصيل فى أبحاث المؤتمر العلمى الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعنوان «تقييم سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى الاقطار العربية» ديسمبر ١٩٩٧. وكذلك فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد الصادر من صندوق النقد العربى.

(٢) صندوق النقد العربى «التقرير الاقتصادى العربى الموحد» ١٩٩٦ و١٩٩٧.

تحقيق فوائض متفاوتة فى بقية الدول العربية، وتجدر الإشارة الى أن ميزان حساب رأس المال حقق فائضاً فى قطر وليبيا، وذلك للمرة الأولى خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤.

وأشار تقرير عام ١٩٩٧ الى ان فائض صافى التدفقات الرأسمالية لمجموع الدول العربية واصل الاتجاه التنازلى الذى بدأه منذ عام ١٩٩٢؛ ليبلغ فى عام ١٩٩٥ نحو ٢,٥ مليار دولار (وهو أدنى مستوى له منذ ذلك العام) مقابل نحو ١٨,٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٤.

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، يلاحظ أن التغير البارز الذى شهده ميزان رأس المال لهذه الدول يتمثل فى تحول ميزان كل من الامارات والكويت والمغرب ومصر واليمن من وضع الفائض الى وضع العجز، وهو مايعنى ان جملة التدفقات الرأسمالية الصادرة من هذه الدول خلال العام فاقت بكثير التدفقات الواردة اليها، وذلك عكس ما كان عليه الحال فى السنوات السابقة، وقد كان تأثير هذا العامل سلبياً على وضع ميزان حساب رأس المال المجمع للدول العربية خلال عام ١٩٩٥، كما ساهمت الزيادة التى حدثت فى التدفقات الرأسمالية الى الخارج بالنسبة للجزائر، كذلك فى تقليص حجم فائض هذا الميزان. يضاف الى ذلك الأثر الناجم عن الهبوط الذى حدث فى صافى التدفقات الرأسمالية من الخارج بالنسبة للسعودية.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر، فقد أشارت دراسة (El-Eriam, m and El-Gamal, m) الى ان الاقتصاديات العربية لم تنجح فى جذب جزء كبير من الاستثمار الأجنبى المباشر المتدفق الى الدول النامية، حيث بلغ نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبى المباشر خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٦) حوالى ٥٪، وهى نسبة أقل بكثير جداً من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الى دول آسيا ودول أمريكا اللاتينية، ومن الجدير بالذكر ان نسبة الاستثمار الأجنبى الى الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية أقل بكثير من نفس النسبة فى الدول النامية، حيث تبلغ فى الأولى ٠,٣٪ بينما تبلغ فى الثانية ٠,٧٪.

شهدت الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٦) انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر

بسبب اكتمال عدد من المشروعات المختلفة وخصوصا فى قطاع الطاقة فى أواخر الثمانينات، ولم تحل محلها مشروعات فى أنشطة أخرى، وبالتالى لم يكن هناك جذب للاستثمار الأجنبى، ومن الجدير بالذكر أن تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٦) قد اختلفت من دولة الى أخرى، بل إنها اختلفت فى نفس الدول تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والسياسية خلال تلك الفترة، فعلى سبيل المثال شهدت لبنان تغيراً فى اتجاه الاستثمار الأجنبى منذ بداية الاستقرار السياسى فى السنوات الأخيرة، وكذلك اليمن الذى ارتفع فيها مخزون النفط، وقد كانت تونس قادرة على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر بدرجة كبيرة نسبياً وبمعدلات متسقة خلال الفترة المشار اليها، من ناحية أخرى فقد شهدت بعض الدول العربية التى تصدر النفط ـ وخصوصاً الكويت ـ صافى تدفقات استثمار أجنبى مباشر للخارج، وهذا يعكس سياسات تلك الدول التى ترغب فى تنويع الاستثمار ومصادر الدخل.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى غير المباشر والذى يتم من خلال الاستثمار فى البورصات، فإنه يعتبر منخفضاً للغاية مقارنة بالاستثمارات الأجنبية فى بورصات كثير من الدول النامية، وخصوصاً فى أمريكا اللاتينية وآسيا (انخفضت تلك الاستثمارات فى آسيا بعد حدوث الأزمة المالية)، ويرجع انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية فى الدول العربية الى أن كثيراً من الدول العربية وخصوصاً فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا تسمح للأجانب بشراء الأسهم أو السندات، هذا بالإضافة الى حداثة البورصات العربية، بالاضافة الى عوامل أخرى مثل الأداء الاقتصادى والاستقرار السياسى.

قامت الدول العربية فى السنوات الأخيرة بتعديل التشريعات الخاصة بالاستثمار، ومنه الاستثمار الأجنبي، وذلك بغرض جذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية، فعلى سبيل المثال فى مصر [١]، صدر عدد من القوانين والقرارات التى أجازت زيادة نسبة

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

ما يمتلكه غير المصريين فى رؤوس أموال البنوك المشتركة والخاصة عن ٤٩٪، كما أجازت تملكهم العقارات المبنية والسماح لهم بإقامة وإدارة موانىء تجارية على نهر النيل وفروعه، كما أقر مجلس الوزراء تعديل أحد عشر تشريعا جديداً بهدف منح المستثمر الأجنبى حوافز أوفر، وفى الأردن صدر نظام رقم (٢) لسنة ١٩٩٦، أجاز للمستثمر الأجنبى تملكاً كاملاً لأى مشروع عدا مشاريع النقل والمقاولات الانشائية والتجارية والخدمات والبنوك والتأمين، كما أجاز النظام للمستثمر الأجنبى شراء الأوراق المالية المدرجة فى سوق عمان المالى على ألا تزيد ملكية غير الاردنيين فى الشركات المساهمة على ٥٠٪.

وفى الجزائر قررت الحكومة فتح المجال أمام المستثمرين العرب والأجانب وتشجيعهم على الاستثمار فى المشاريع الصناعية والزراعية، وفى سوريا سمحت الحكومة لغير السوريين بدخول المناقصات التى تطرحها وزارة الدفاع. كما سمحت للقطاع الخاص الوطنى والأجنبى بالاستثمار فى الصناعات التحويلية، وفى تونس قررت الحكومة السماح للمستثمر الأجنبى بشراء ما يصل الى ٤٩٪ من أسهم الشركات التونسية المدرجة فى البورصة دون إذن مسبق، وتم أيضا تشكيل لجنة استشارية للنهوض بالاستثمارات الخارجية لدعم الاستثمار الأجنبى.

التدفقات الرأسمالية الخارجية:

عند الاشارة الى التدفقات الرأسمالية فى الدول العربية، لا نعنى التدفقات الرأسمالية الداخلة الى الدول العربية فقط، ولكن يجب ان يؤخذ فى الحسبان أيضاً التدفقات الرأسمالية الخارجة من الدول العربية الى الأسواق الخارجية، وذلك نظرا لأنها تفوق بكثير جدا حجم التدفقات الداخلة، وتعتبر عودتها الى موطنها الأصلى من أهم العوامل التى ستعمل على زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادى بدلا من استجداء رؤوس الأموال الأجنبية التى تكون عادة محفوفة بالمخاطر.

من الجدير بالذكر انه لا توجد هناك أرقام دقيقة لحجم التدفقات الرأسمالية

الخارجة من الدول العربية أو الأموال الهاربة، كما يطلق عليها البعض، ولبيان مدى التفاوت فى تقديرات هذه الأموال،

نستعرض فيما يلى بعض التقديرات:

- يشير تقرير البنك الدولى [1] الى تقدير حجم رأس المال الهارب من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بمقدار ٣٥٠ بليون دولار، وأشار التقرير الى ان حوالى نصف هذا المبلغ يأتى من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التى يمثل الاستثمار فى الخارج أفضل خيار لها نظراً لحاجتها للتنويع، وأشار التقرير أيضاً الى أن أسباب تخلف الاستثمار فى دول المنطقة يرجع الى ان بيئة الأعمال فى تلك المنطقة تعانى من وطأة اللوائح التنظيمية المقيدة، وأن عملية الخصخصة بطيئة ونوعية البنية الأساسية غير وافية بالإضافة إلى أن الأسواق المالية فى المنطقة لاتزال غير متطورة، فعلى سبيل المثال يضيع منظمو المشروعات في مصر ٣٠٪ من وقتهم فى حل مشاكل تتعلق بالتقيد باللوائح التنظيمية، وحتى فى المغرب التى جرى فيها تحرير أنظمة الاستثمار، فإن تسجيل مشروع أعمال يستلزم حوالى ٢٠ وثيقة وتستغرق هذه العملية حوالى ستة أشهر.

- فى مؤتمر «أسواق رأس المال العربية» الذى نظمته مجلة الاقتصاد والأعمال فى عام ١٩٩٦ [2]، أشار مدير عام المؤسسة العربية للاستثمار (التى تملكها ١٥ دولة عربية) إلى ان البيانات المتوفرة تشير الى وجود فجوة كبيرة بين القدرة المالية العربية والتدفقات الاستثمارية العربية، وأن مجموع الأرصدة العربية المستثمرة فى الخارج بلغ ٨٥٠ بليون دولار فى نهاية عام ١٩٩٤، بينما لم يتجاوز مجموع الاستثمارات العربية البينية المباشرة ٣٦٥ مليون دولار.

---

(١) ملخص التقرير نشر فى صحيفة الخليج بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٤.

(٢) صحيفة الخليج بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٦.

(٣) عامر التميمى «الاستثمار فى الأسواق العالمية: الفوائد والمخاطر» بحث مقدم الى ندوة «الاستثمار فى الأسواق المالية الخليجية والعالمية» البحرين، مارس ١٩٩٨.

في دراسة لعامر التميمى[٣] أشار الى ان هناك العديد من التقديرات تشمل الاستثمارات الخليجية الحكومية والخاصة، ومن التقديرات المتداولة أن إجمالى الاستثمارات الخليجية فى الأسواق المالية الدولية قد تتجاوز ٣٥٠ بليون دولار، ربما يكون منها ١٧٠ بليوناً استثمارات خاصة والباقى استثمارات حكومية، ومن المتوقع أن تكون معظم هذه الاستثمارات فى الأسهم أو فى السندات بجميع أنواعها، وربما تكون الحكومات أكثر اهتماماً بتوظيف أموالها فى السندات الحكومية وأذون الخزانة نتيجة ارتفاع عنصر الأمان فيها ولكونها تدر دخلاً ثابتاً، وهناك أيضاً تقديرات مختلفة منها على سبيل المثال تقديرات اتحاد المصارف العربية والتى تقدر الأموال العربية فى الخارج بحوالى ٨٠٠ بليون دولار.

- يلاحظ مما سبق التضارب الكبير فى البيانات، ولكن يمكن القول إن معظم التقديرات تشير الى أن حجم الأموال العربية فى الخارج يتراوح بين ٦٠٠ بليون دولار و٨٠٠ بليون دولار، والعبرة هنا هو كيف تستطيع الدول العربية أن تهيئ البيئة المناسبة لاستعادة تلك الأموال المهاجرة.

أما بالنسبة للتدفقات المالية الداخلة الى الدول العربية والخارجة منها فى القرن الحادى والعشرين، فإننا نتوقع أن الحال لن يتحسن كثيراً وسيكون موقع الاقتصاد العربى هامشياً فى مجال التدفقات الرأسمالية الداخلة، وسيكون حجم الأموال العربية المتدفقة الى الخارج كبيراً مالم يتم توفير البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية واستعادة الأموال المهاجرة.

يلاحظ مما سبق محدودية انخراط اقتصاديات الدول العربية فى العولمة، وخصوصاً فى مجال أسواق المال الدولية؛ ولذا فإن على الدول العربية القيام بالكثير لإصلاح اقتصادياتها للاستفادة من مزايا العولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية وتجنب آثارها السلبية (سنشير الى ذلك بالتفصيل فى الفصل الأخير من الكتاب).

ثانياً: الاقتصاد العربى واتفاقيات التجارة الإقليمية

لم يحظ موضوع باهتمام بالغ وجدل فى الرأى فى الآونة الأخيرة مثلما حظى موضوع

العولمة وموقع العالم العربى منه، وخصوصاً أن السنوات الأخيرة الماضية شهدت تطورات سياسية واقتصادية فى الدول المختلفة بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، ولا شك أن التطورات السياسية التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط كان لها بعد اقتصادى تمثل فى مناداة البعض بإنشاء سوق شرق أوسطية، وكان موضوع السوق الشرق أوسطية من الموضوعات الساخنة التى احتلت مساحة كبيرة من الجدل السياسى والاقتصادى، ولكن يبدو أن الجمود فى مسيرة السلام الذى تشهده الساحة الشرق أوسطية فى الفترة الأخيرة أطفأ جذوة الدعوة الى السوق الشرق أوسطية، وأصبح الشغل الشاغل للمنطقة هو كيفية إحياء عملية السلام مرة أخرى، كما يبدو أن الدعوة الى السوق الشرق أوسطية من جانب البعض قد أثارت حفيظة كثير من السياسيين والاقتصاديين العرب؛ لأنه كان هناك شك فى أن مشروع السوق الشرق أوسطية سيكون بديلا للسوق العربية المشتركة. إن مجرد إثارة مشروع السوق الشرق أوسطية جعل العرب يتحركون لاتخاذ إجراءات فى طريق التكامل الاقتصادى العربى من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة اعتبارا من بداية عام ١٩٩٨، كخطوة يفترض أن تتبعها خطوات فى الطريق نحو إقامة سوق عربية مشتركة قد تقطع الطريق على محاولات إقامة السوق الشرق أوسطية.

كما شهدت السنوات القليلة الماضية تطورات فيما يتعلق بموضوع الشراكة العربية المتوسطية؛ إذ أكد المجلس الأوروبى فى بيان ستراسبورغ فى عام ١٩٨٩ على الرغبة الأكيدة لدول المجلس الأوروبى فى القيام بدور نشط فى منطقة الشرق الأوسط، وبالتالى فإن الاتحاد يركز على إقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع دول الشرق الأوسط. وقد أكد إعلان برشلونة أن الشراكة الأوروبية المتوسطية يجب أن تكون مؤسسة على شراكة سياسية، واقتصادية، ومالية، وشراكة فى الشئون الاجتماعية والثقافية والانسانية.

وكانت لدى المسئولين الأوروبيين قناعة بضرورة إقامة نظام اقتصادى حر يعمل على تحويل أوروبا ومنطقة حوض المتوسط الى منطقة تجارة حرة حتى عام ٢٠١٠، وذلك من خلال حرية الحركة لتبادل السلع وانتقال الأفراد وحرية انتقال رؤوس الأموال والخدمات، ويعتبر توثيق العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والدول

الأوروبية أمراً محموداً، خاصة أنه يتسق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ومتطلبات النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

التجارة البينية وآفاق التعاون

حظى موضوع التجارة العربية البينية وآفاق التعاون الاقتصادى بصفة عامة والتعاون فى مجال التجارة الخارجية بين الدول العربية بصفة خاصة باهتمام المتخصصين، وخصوصا أنه من النادر أن توجد دراسة عن التجارة العربية لا تشير إلى التجارة البينية والتعاون المحدود بينها، وتوصى معظم الدراسات بأهمية إيجاد آليات لتفعيل التعاون العربى فى مجال التجارة الخارجية. وجدير بالذكر أن حجم التجارة البينية للدول العربية لم يتجاوز فى أفضل حالاته ١٠٪ من إجمالى التجارة الخارجية للدول العربية، بل أن المتوسط السنوى خلال الخمسين عاما الماضية لم يزد على نسبة ٩٪.

ويمكن تلخيص أهم أسباب تدنى حجم التجارة العربية فى الآتى:

١ ـ عدم وجود البنية الأساسية الضرورية للتجارة التى من شأنها تنمية وتطوير هذا القطاع مثل التمويل المتخصص وخدمات الضمان والتسويق والترويج والنقل والشحن وغيرها. ويمكن أن نستثنى من ذلك برنامج تمويل التجارة البينية بين الدول العربية الذى أنشئ قبل ثمانى سنوات تقريبا، وهو أول مؤسسة عربية مشتركة متخصصة فى مجال توفير التمويل والمعلومات اللازمة للتجارة والتبادل التجارى بين الدول العربية، وقد وفر البرنامج تمويلات للتجارة العربية منذ إنشائه تراوحت بين ٤٠٠ و ٤٥٠ مليون دولار، مع العلم أن رأس مال البرنامج الذى يبلغ ٥٠٠ مليون دولار قابل للزيادة، متى احتاجت التجارة العربية إمكانيات تمويله، ويعمل البرنامج فى الوقت الحاضر على إقامة شبكة معلومات عن جميع أوجه النشاط التجارى والإنتاجى للدول العربية مساهمة منه فى تعزيز التبادل التجارى وتنمية التجارة البينية.

٢ ـ اختلاف الأنظمة الاقتصادية وغياب التعاون والتكامل الاقتصادى الحقيقى بين الدول العربية، فأطواق العزلة والإهمال وشعارات الاكتفاء الذاتى ساهمت بشكل أو

بآخر فى الوصول إلى النتيجة السابقة من ضعف التجارة البينية.

٣ ـ ضعف القاعدة الإنتاجية وتشابه السلع المنتجة وضآلة حجم الصادرات، فقاعدة الإنتاج لمعظم الدول العربية تفتقد إلى التنوع فى الإنتاج وخاصة فى القطاع الصناعى، فإذا استثنينا النفط والمواد الأولية الأخرى، فإن بقية المنتوجات لا تشكل حجما يذكر. ويكفى أن نذكر هنا أن الصادرات غير النفطية لجميع الدول العربية لا تتعدى حجم صادرات دولة صغيرة مثل فنلندا التى لا يتجاوز عدد سكانها خمسة ملايين نسمة، فى حين يبلغ عدد سكان الوطن العربى نحو ٢٦٥ مليون نسمة.

٤ ـ استمرار بعض الدول العربية بفرض القيود غير الجمركية والمعنية بعملية المبادلات غير التجارية: إذ يتم فرض تلك القيود بقانون أو قرار لا ينشر، ومن ثم لا يعلم المستورد أو المصدر عنه شيئا.

فى إطار تشجيع التجارة البينية بين الدول العربية، تم إنشاء برنامج تمويل التجارة العربية لهذا الغرض؛ ونظراً لأن هذا البرنامج يعتبر خطوة إيجابية، فسوف نشير إليه فيما يلى:

برنامج تمويل التجارة العربية:

بنهاية عقد الثمانينات تأكدت الحاجة والقناعة لدى الدول العربية ومؤسساتها المشتركة بضرورة قيام مؤسسة عربية مشتركة متخصصة فى تمويل التجارة، وجاءت المبادرة من صندوق النقد العربى، حيث أصدر مجلس محافظيه فى ١٩٨٩ قرارا بإنشاء برنامج لتمويل التجارة العربية، ومن ثم اتخذت الإجراءات التأسيسية، واجتمعت الجمعية العمومية التأسيسية للبرنامج فى مارس ١٩٩٠، وباشرت أعمالها منذ مطلع ١٩٩١ كمؤسسة عربية مشتركة مستقلة واتخذت من مدينة أبو ظبى بدولة الامارات العربية المتحدة مقرا لها، ولقد جاء إنشاء برنامج تمويل التجارة العربية كثمرة للجهود المتواصلة التى بذلتها مؤسسات العمل العربى المشترك لإيجاد الوسائل والأطر المناسبة والفاعلة لتوفير الخدمات اللازمة لتعزيز وتنمية التجارة العربية والبينية.

يهدف برنامج تمويل التجارة العربية إلى الإسهام فى تعزيز وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية وتعزيز القدرات الانتاجية والتنافسية للمنتج والمصدر العربى، ولتحقيق ذلك يسعى البرنامج إلى حشد الموارد بما يمكنه من توفير جانب التمويل اللازم لهذه المبادلات من خلال خطوط ائتمان يقدمها إلى وكالاته الوطنية فى الدول العربية بتكلفة مناسبة، وينسق البرنامج مع مؤسسات التمويل والضمان الاقليمية والمحلية لتوفير الغطاء التأمينى اللازم لهذه المبادلات. كما يسعى إلى توفير المعلومات للمصدرين والمستوردين فى الدول العربية حول أنشطة التجارة العربية والمتعاملين فيها وعن فرص الاستيراد والتصدير.

ولعل أهم ما يميز هيكل رأسمال البرنامج هو مساهمة المؤسسات المالية الخاصة والمصارف التجارية بنحو حوالى ١٠٪ من رأس المال المصرح به، جنبا إلى جنب مع المؤسسات المالية العربية المشتركة والبنوك المركزية القطرية، مما يجعل البرنامج أول مؤسسة مالية عربية مشتركة يشارك فيها القطاع الخاص مع المؤسسات الرسمية القطرية والاقليمية.

يوفر البرنامج التمويل للمبادلات التجارية بين الدول العربية فى السلع والخدمات المصاحبة لها عند استيفائها لقواعد المنشأ، التى تؤكد أنها ناشئة فى احدى الدول العربية أو أنه قد تم انتاجها أو تصنيعها فى تلك الدولة من مواد أولية وعناصر انتاج أخرى ناشئة فيها أو فى أى دولة عربية أخرى، أو إذا بلغت نسبة القيمة المضافة إليها فى الدول العربية المعنية ٤٠ بالمائة على الأقل. ويستثنى من هذه السلع النفط الخام والسلع المستعملة والمعاد تصديرها.

تقتصر الاستفادة من موارد البرنامج على المصدرين والمستوردين فى الدول العربية المتعاملين فى السلع والخدمات المؤهلة لإعادة التمويل من قبله ويعنى هذا أن البرنامج فى الوقت الحاضر لا يمول الصادرات العربية المتجهة إلى خارج المنطقة العربية.

يقوم البرنامج بتمويل أنواع الائتمان التالية:

١ ـ **الائتمان اللاحق للتصدير:** هو الائتمان الذى يقدمه المصدر فى دولة عربية إلى مستورد فى دولة عربية أخرى.

٢ ـ **الائتمان السابق للتصدير:** هو الائتمان المقدم من قبل الوكالة الوطنية فى البلد المصدر إلى الطرف الذى ينوى القيام بعملية التصدير شريطة أن يكون الائتمان مخصصا لتسهيل الإنتاج وتحضير أو تخزين البضائع الموجهة للتصدير.

٣ ـ **ائتمان الواردات:** هو الائتمان الذى تقدمه الوكالة الوطنية فى البلد المستورد إلى مستورد محلى لتمكينه من السداد لمصدر فى بلد عربى آخر.

٤ ـ **ائتمان المشترين:** هو الائتمان الذى تقدمه الوكالة الوطنية إلى مستورد فى دولة عربية أخرى لتمكينه من السداد للمصدر فى دولة الوكالة.

لكى يقوم البرنامج بالدور المأمول منه فى تنمية وتشجيع المبادلات التجارية العربية بفعالية وكفاءة، فلابد له من إيجاد الوسائل الكفيلة باستعادة الأموال التى يقرضها فى مواعيد استحقاقها، حتى يتمكن من إعادة إقراضها، وبالتالى توسيع نطاق الاستفادة من هذه الموارد وتحقيق أفضل أثر ممكن على حجم المبادلات التجارية العربية، وقد حدد مجلس الإدارة أنواع الضمانات المقبولة من البرنامج وعلى رأسها الضمانات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ويتم توفير ذلك فى إطار اتفاقية تم توقيعها مع المؤسسة، وكذلك يقبل البرنامج الضمانات الصادرة من الجهات التالية:

- البنوك المركزية ومؤسسات النقد فى الدول العربية كلما أمكن ذلك.
- المؤسسات المالية والمصرفية ذات الجدارة العالية.
- المؤسسات المتخصصة فى الضمان والتأمين.
- أى ترتيبات أخرى يرى البرنامج أنها تشكل ضمانا مقبولا لديه.

لعل من أبرز العوامل التى تساعد على نمو التجارة بين الدول هو توافر المعلومات والإحصاءات الموثوقة حول فرص المتاجرة للمتعاملين فيها، بالصورة السريعة والدقيقة والمنتظمة، والتى يمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات المطلوبة دون إبطاء، فلكى

يتمكن المصدرون من القيام بدورهم بكفاءة وفعالية تبرز الحاجة إلى معلومات دقيقة ومتوفرة آنيا حول الطلب على الصادرات، ومتطلبات وشروط تسويقها وبيعها فى الأسواق المعنية والأنظمة التى تحكم التجارة فيها، وكذلك المعلومات حول المشترين وأوضاعهم المالية.

وانطلاقا من مسئولية برنامج تمويل التجارة العربية فى الإسهام فى تنمية وتشجيع المبادلات التجارية بين الدول العربية، فقد حرصت إدارته منذ البداية على السعى لإيجاد قاعدة حديثة للبيانات التجارية العربية، وتأمين الربط اللازم لها بمراكز المعلومات الموثوقة، وفى هذا الإطار يقوم البرنامج حاليا بإنشاء شبكة معلومات التجارة العربية بمقره فى أبو ظبى ويتوقع أن يدخل المشروع مرحلة التشغيل بنهاية عام ١٩٩٤.

وتوفر الشبكة خدمات المعلومات حول التجارة العربية، وتتضمن قواعد البيانات حول التجارة العربية الملفات التالية والتى يمكن آن تضاف إليها مستقبلا ملفات أخرى حسب متطلبات المستخدمين وهذه الملفات هى:

١ ـ ملفات المصدر والمستورد.

٢ ـ بيانات السلع والأسعار.

٣ ـ المعلومات عن الدول والأسواق.

٤ ـ فرص المتاجرة.

٥ ـ معلومات خاصة حسب الطلب.

وسوف تتيح الشبكة خدماتها للتاجر العربى عن طريق نقاط ارتباط يتم اختيارها فى الدول العربية من بين الوكالات الوطنية وغرف التجارة ومراكز تنمية الصادرات المؤهلة والراغبة فى ذلك، وتجدر الإشارة إلى آن المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية قد آصدر قرارا فى دورته الحادية والخمسين بأن يكون برنامج تمويل التجارة العربية هو المؤسسة العربية التى تقوم بدور المركز الرئيسى لشبكة معلومات التجارة العربية على المستوى الاقليمى للدول العربية.

وإكمالا لحزمة الخدمات التى يقدمها البرنامج للمساهمة فى تنمية التجارة الخارجية للدول العربية، يسعى البرنامج إلى تقديم خدمات العون الفنى للدول العربية فى مجال ترويج الصادرات وتنمية الموارد البشرية العاملة فى قطاع التجارة الخارجية، وذلك بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الاقليمية والعربية المهتمة بتنمية التجارة البينية، خاصة البنك الاسلامى للتنمية.

من أهم السمات والخصائص التى تميز برنامج تمويل التجارة العربية عن مصادر تمويل التجارة الأخرى، التخصص وتوجيه كامل الاهتمام لتنمية التجارة العربية البينية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربى وإتاحة التمويل لجميع المصدرين والمستوردين فى الدول العربية وخلق فرص جديدة للمتاجرة فى الأسواق العربية على أسس متكافئة. كما يعمل البرنامج على تعزيز قدرة المصادر التجارية المعتمدة كوكالات وطنية غلى تقديم الائتمان للتجارة العربية كمعيد للتمويل أو مشارك فى تقديم التمويل الموازى للعمليات كبيرة الحجم، ويستطيع البرنامج بوصفه مؤسسة عربية متخصصة التنسيق مع مؤسسات التمويل والضمان الاقليمية والمحلية لتوفير التمويل والغطاء التأمينى اللازم للعمليات التجارية بشروط وتكلفة معقولة، ويمكنه عند الحاجة حشد المزيد من الموارد من مختلف المصادر.

وبالإضافة إلى إمكاناته التمويلية الكبيرة يقوم البرنامج بتوفير المعلومات اللازمة للمصدرين والمستوردين والجهات المعنية فى الدول العربية، كما يسعى البرنامج إلى تقديم خدمات المعونة الفنية فى مجالات ترويج الصادرات وتنمية الموارد البشرية فى قطاع التجارة الخارجية.

وهكذا يقدم برنامج تمويل التجارة العربية حزمة متكاملة من الخدمات التى من شأنها أن تساهم فى تنمية التبادل التجارى بين الدول العربية وتدعم هذه الخدمات امكانات مالية وفنية لا تتوافر لأية جهة أخرى فى العالم العربى، مما يؤهل البرنامج للقيام بدور فعال فى تنمية التجارة بين الدول العربية.

محاور اتفاقيات التجارة الإقليمية للدول العربية:

تتكون اتفاقيات التجارة الاقليمية للدول العربية من ثلاثة محاور هى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهى أحدث المحاور، واستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة، وأخيراً اتفاقات مناطق التجارة الحرة الثنائية.

المحور الأول: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

على الرغم من النتائج المحدود التى تم تحقيقها فى إطار التعاون الاقتصادى العربى بصفة عامة والتعاون فى مجال التجارة البينية بصفة خاصة، فإن هناك بارقة أمل ظهرت خلال اجتماع القمة العربية التى عقدت فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٦؛ إذ قررت تكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع فى اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليهما، وجدير بالذكر أن البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذى أقر من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى فى فبراير ١٩٩٧، ينطلق من أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية التى أقرت فى عام ١٩٨١ وصدق عليها العديد من الدول العربية، **ويرتكز برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على القواعد والأسس التالية:**

١ ـ يعتبر هذا البرنامج إطارا لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

٢ ـ تلتزم الدول العربية الأطراف فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لاستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتبارا من ١٩٩٨/١/١.

٣ ـ تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى.

٤ ـ تعامل السلع العربية التى تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية للدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية.

٥ ـ مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية بإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.

٦ ـ تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة الإغراق.

٧ ـ الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التى سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجى هى الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية فى كل دولة طرف لبداية عام ١٩٩٨، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

٨ ـ إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ الأول من يناير من عام ١٩٩٨، فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها.

٩ ـ بموجب أحكام المادتين (٣) و (٧) اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، يجوز لأى بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمنى للبرنامج.

أما بالنسبة لتحرير التبادل التجارى بين الدول الأطراف، فينص البرنامج التنفيذى على ما يأتى:

١ ـ يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقا لمبدأ التحرير التدريجى الذى يطبق بدءا من بداية عام ١٩٩٨، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنهاية شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٧، ويمكن اتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أى سلع تحت التحرير الفورى.

٢ ـ تحديد مواسم الإنتاج الزراعى لعدد من السلع الزراعية التى لا تتمتع فيها

هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وينتهى العمل بهذا التحديد فى موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

٣ ـ تحدد الدول العربية الزراعية التى ترغب فى إدراجها ضمن القائمة الزراعية الزمنية المشار إليها، وترفع إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للاطلاع عليها.

٤ ـ لا تسرى أحكام هذا البرنامج على المنتوجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها فى أى من الدول لأسباب صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجز الزراعى البيطرى، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتوجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليها.

٥ ـ تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (IIS) فى تصنيف السلع الواردة فى البرنامج.

وأما بالنسبة للقيود غير الجمركية، فإن البرنامج التنفيذى يعرفها على النحو الذى عرفته المادة الأولى (فقرة ـ ٦) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، وهى: التدابير والإجراءات التى قد تتخذها الدولة الطرف فى التحكم فى الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التى تفرض على الاستيراد وتعامل على النحو التالى: لا تخضع السلع العربية التى يتم تبادلها فى إطار هذا البرنامج التنفيذى إلى أية قيود غير جمركية تحت أى مسمى ثان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التى أنشأها المجلس الاقتصادى والاجتماعى بموجب قراره رقم ١٠٢٧ ـ د ٤٣ بتاريخ ١٩٨٧/٩/٣ متابعة تطبيق ذلك فى الدول الأطراف.

إن جميع هذه النصوص توفر إطارا مناسبا للبدء بتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتضع الأسس اللازمة لتحرير المبادلات بين الدول الأطراف، شريطة أن يتم الالتزام بالمبادىء واعتماد التخفيضات الجمركية بنسبة ١٠٪ سنويا دون اللجوء إلى الاستثناءات المعهودة فى مثل هذه الحالات.

وتطبق ١٤ دولة عربية حاليا التخفيضات الجمركية طبقا للبرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك بواقع ٢٠٪ من الرسوم الجمركية (١٠٪ اعتبارا من أول يناير ١٩٩٨، ١٠٪ اعتبارا من أول يناير ١٩٩٩) والدول العربية التى قامت بالتنفيذ هى: مصر، الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب.

هذا ويقوم المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالاشراف على تطبيق البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم فى التطبيق واتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أية عقبات تعترض التنفيذ وفض المنازعات الناشئة عن التطبيق.

المحور الثانى: استئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة:

وجدت الدعوة إلى إحياء السوق العربية المشتركة، والتى تبنتها فى الآونة الأخيرة القيادات السياسية فى بعض الدول العربية الاستجابة، فوافق مجلس الوحدة الاقتصادية فى ٦ ديسمبر ١٩٩٨ على البرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة القائمة فى نطاق اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، بشكل متدرج ومتزامن على ثلاث مراحل، كحد أدنى لشرائح التحرير، وحد أقصى للمدى الزمنى، بما يمكن أى دولة طرف منفردة أو دولتين أو أكثر، اختصار مراحلها دون تجاوزها بإطالتها، يتم خلالها إلغاء كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود غير الجمركية، على أن تبدأ الإجراءات التمهيدية اللازمة من أول يناير ١٩٩٩، لتطبيق البرنامج بصورة متزامنة فى كافة الدول الأعضاء فى هذه السوق.

ويتم إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على الوجه التالى:

١ ـ تخفيض نسبة ٤٠٪ فى أول يناير عام ٢٠٠٠ من الرسوم المطبقة فى ١٩٩٩/١/١.

٢ ـ تخفيض نسبة ٣٠٪ أخرى أول يناير عام ٢٠٠١.

٣ ـ تخفيض نسبة ٣٠٪ الباقية أول يناير عام ٢٠٠٢، بحيث يتحقق الاعفاء الكامل، وتلغى بالكامل كل القيود غير الجمركية فى موعد أقصاه أول يناير عام ٢٠٠٠.

. ونص فى البرنامج على استئناف التطبيق الكامل التدريجى والمتزامن لأحكام السوق فى كافة الدول الأطراف، وأن أى توقف أو تباطؤ أو عدم وضوح موقف التنفيذ من أى دولة يثير مبدأ المعاملة بالمثل، وأشار البرنامج إلى أن تفعيل السوق الحالية يعتبر خطوة مشجعة وممهدة لقيام سوق عربية مشتركة كبرى مستقبلا، إذا أمكن للتفعيل أن يقدم نموذجا ناجحا لتجربة التحرير الكامل للتجارة والتكامل الاقتصادى بين الدول السبع الأطراف.

وفى هذا الصدد أشار البرنامج إلى جهود الاتحاد البرلمانى العربى فى هذا الشأن وصدور قرارات عنه بالدعوة إلىّ تفعيل وتعميق هذه السوق المصغرة، وتعجيل وتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للسوق العربية المشتركة الكبرى.

وتتشكل أجهزة السوق من الاجتماع الوزارى للدول الأطراف، الذى يختص بالإشراف على سير تطبيق البرنامج التنفيذى، ويعقد اجتماعات موازية للدورات نصف السنوية للمجلس، وتعاونه لجان فرعية، ومن بينها: لجنة التنفيذ والمتابعة (اجتماعاتها ربع سنوية)، لجنة التطوير والاتحاد الجمركى (اجتماعاتها نصف سنوية)، لجنة تسوية المنازعات (اجتماعاتها عند الحاجة)، لجنة التنسيق بين السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (اجتماعاتها نصف سنوية)، ودعوة أجهزة القطاع الخاص العربى لمعاونة المجلس والأمانة العامة فى متابعة تطبيق البرنامج التنفيذى ورفع كفاءة سير العمل فى السوق.

المحور الثالث: اتفاقات مناطق التجارة الحرة الثنائية:

ينص البرنامج التنفيذى الذى أقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية على جواز اتفاق دولتين

عربيتين أو أكثر من أطراف الاتفاقية على تبادل أفضليات أو إعفاءات تسبق الجدول الزمني للبرنامج، أى فى مدة تقل عن العشر سنوات. وفى ضوء هذا النص قامت مصر بإقامة مناطق تجارة حرة مع عدد من الدول العربية بشكل ثنائى مع كل من الأردن والمغرب وتونس ولبنان، كما قامت غيرها من الدول العربية بذلك.

ومن مزايا المناطق الحرة الثنائية وأهدافها:

١ ـ اختصار الفترة الزمنية التى يتم خلالها إلغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية.

٢ ـ أن القائمة السلبية التى تطلب كل دولة ارجاء اعفائها من الرسوم الجمركية تكون فى أضيق الحدود، الأمر الذى يزيد الفائدة لطرفى الاتفاق.

٣ ـ أنه من الممكن أن تتضمن الاتفاقات التجارية بين بعض الدول تنفيذ الإعفاء الفورى من الرسوم لبعض المنتجات.

ومع أن الهدف من إقامة مناطق التجارة الحرة الثنائية هو الإسراع بعملية تحرير التجارة، بحيث تكون هذه المناطق عنصرا مساعدا للإسراع بتحقيق الهدف الأكبر، ألا وهو السوق العربية المشتركة، إلا أن ما جاء ببعض الاتفاقيات بشأن الاطار الزمنى الطويل لإقامة منطقة التجارة، أو بشأن استثناء عدد من السلع من التحرير يشكل عنصرا سلبيا ينبغى العمل على تلافيه.

مما سبق يتضح أن النتائج التى حققها الاقتصاد العربى فى مجال التعاون الاقتصادى واتفاقيات التجارة الاقليمية تعتبر محدودة للغاية وأقل بكثير من النتائج المأمولة، وأن هناك اتحادات وتكتلات اقتصادية سواء بين الدول المتقدمة أو الدول النامية حققت نتائج أفضل بكثير مما حققته الدول العربية.

الخلاصة: يتضح من هذا الفصل وكذلك من الفصلين الأول والثانى أن الاقتصاد العربى يركب عربة الدرجة الثالثة من قطار العولمة، وأن قطار التعاون الاقتصادى العربى وخصوصا فى مجال اتفاقيات التجارة الإقليمية يمشى ببطء وليست هناك ملامح واضحة على محطاته الرئيسية. وهذا يجعل الاقتصاد العربى لا يستطيع أن يستفيد من مزايا العولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية.

الفصل السادس عشر

التجارة الخارجية للدول العربية

تعتبر التجارة الخارجية للدول العربية هى المحور الذى يربط بين الاقتصاد العربى والنظام الجديد للتجارة العالمية.

قامت بعض الدول العربية بإصلاح وتطوير قطاع التجارة الخارجية، وانضم كثير من الدول العربية إلى منظمة التجارة العربية وهناك بعض الدول العربية التى تقدمت طلباتها للالتحاق بعضوية منظمة التجارة العالمية، وهناك البعض القليل الذى لم يلق بالاً للتطورات العالمية والنظام الجديد للتجارة العالمية.

ونظراً لأن التجارة الخارجية للدول العربية تقع فى صلب النظام الجديد للتجارة العالمية، فإننا قد أفردنا لها هذا الفصل الذى يتكون من محورين رئيسيين، هما: سياسات التجارة الخارجية فى الدول العربية، وتطور إتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية، ولكن قبل أن نتناول اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية بشىء من التفصيل، سنشير أولاً إلى علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادى بصورة موجزة.

التجارة الدولية والنمو الاقتصادى

اعتبر الكلاسيكيون والكلاسيكيون المحدثون أن التجارة الدولية هى محرك النمو الاقتصادى، حيث إنها تفيد كلا من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء. ويعتبر آدم سميث هو أول من أكد أن التجارة الدولية تؤدى الى زيادة معدلات النمو الاقتصادى من خلال فكرة الفائض؛ إذ إن الدولة التى يكون لديها فائض من عناصر الإنتاج - قبل فتح أبوابها للتجارة الدولية - ستتمكن عند فتح أبوابها للتجارة الخارجية من استغلال عناصر الإنتاج الفائضة وغير المستغلة، مما يؤدى الى تناقص

التكاليف، ويؤدى بدرجة أكبر إلى تقسيم العمل وزيادة معدل النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية.

وتبع آدم سميث العديد من الاقتصاديين الذين تتلخص آراؤهم فى أن التجارة الدولية تفيد الدول النامية وتؤدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والذين خلصت آراؤهم فى مراجعة لشيبامان (CHIPAMAN)، ومن أمثال هؤلاء الاقتصاديين ريكاردور وجون ستيوارت مل وهابرلر. وقد خلصت دراسة هابرلر (Haberler) الى أن التجارة الدولية قد أفادت الدول النامية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، بينما ركزت دراسة مل (Mill) على فوائد التجارة الدولية والتى قسمها إلى فوائد مباشرة وفوائد غير مباشرة، والمصدر الرئيسى للفوائد المباشرة هو التخصص فى إنتاج سلعة ما للدولة فيها مزايا نسبية، فى حين أن المزايا غير المباشرة تتمثل فى تحسن مستويات التكنولوجيا المستخدمة فى الإنتاج، ومن ثم زيادة الانتاجية وكذلك زيادة التراكم الرأسمالى؛ إذ يعتبر عنصرا التكنولوجيا والتراكم الرأسمالى من أهم العناصر اللازمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادى وتنمية اقتصادية مرتفعة.

يجادل كرافس (Kravis) فى أن التجارة الدولية ليست شرطاً كافياً للتنمية الاقتصادية. فرغم أنها محفز للنمو الاقتصادى، فإن انعكاساتها على الاقتصاد المحلى قد لا تصل قطاع الصادرات. فالشرط الضرورى لاستجابة الاقتصاد المحلى للتجارة الدولية هو أن يملك القدرات والقاعدة الاقتصادية القادرة على الاستفادة من هذا الانفتاح. وفى جميع الحالات، هذا لا يعنى أن الاقتصاد المحلى لن يستفيد من التجارة الدولية، فهى قد تؤدى الى ارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية المحلية.

ويعتبر إسهام جوردن (Gorden) من أهم الاسهامات فى مجال التجارة الدولية والنمو الاقتصادى، إذ استخدم نموذجاً مزج فيه بين النظرية الحديثة للتجارة الدولية والنظرية النيو كلاسيكية فى النمو الاقتصادى، وذلك من خلال المقارنة بين اقتصاد مغلق واقتصاد مفتوح، وأثبتت دراسته أن معدل النمو الاقتصادى فى الاقتصاد المغلق

أقل من مثيله فى الاقتصاد المفتوح، وهو ما ارجعه جوردن الى خمسة عوامل رئيسية، وهى:

أ ـ أثر الاستيعاب (Impact effect)

وهو عندما يفتح الاقتصاد للتجارة الخارجية فإنه يستطيع أن يمتص أو يستخدم سلعاً وخدمات أكثر، وهذا الأثر مشابه لنظيره، والذى يطلق عليه المكاسب السكانية من التجارة الدولية.

ب ـ أثر التراكم الرأسمالى (Capital accumulation effect)

يعتبر أثر التراكم الرأسمالى نتيجة لأثر الاندماج، حيث إن أثر الاندماج يؤدى الى زيادة الدخل القومى الحقيقى، وهذا يؤدى بطبيعة الحال الى زيادة الاستثمار والتراكم الرأسمالى.

ج ـ أثر الإحلال (Substitution effect)

إذا انخفضت الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية، فإن ذلك سيشجع الاقتصاد على استيراد سلع استثمارية (رأسمالية) أكثر، وسيؤدى ذلك إلى زيادة الدخل القومى ومعدل النمو الاقتصادى وذلك بسبب أثر الإحلال بين السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية.

د ـ أثر توزيع الدخل (Income distribution effect)

قد تؤدى التجارة الخارجية الى التأثير على توزيع الدخل، وإذا كان هناك اختلاف فى الميل الحدى للادخار بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، فإن معدل الادخار الكلى سيزداد وسيؤدى ذلك الى زيادة التراكم الرأسمالى، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادى إذا كان هناك تحول فى الدخل تجاه السلع التى تستخدم بكثافة فى قطاع التصدير.

هـ ـ أثر العنصر النسبى (Factor weight effect)

هذا الأثر يأخذ فى الحسبان الإنتاجية النسبية لكل من العمل ورأس المال. فإذا زادت الصادرات وزاد عنصر الإنتاج المستخدم فى إنتاج الصادرات بدرجة أكبر، فإن

معدل الصادرات سيزداد بدرجة أكبر، ومن ثم سيزداد الناتج المحلى الإجمالى.

التجارة الخارجية للدول العربية

تختلف درجة الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى بالنسبة للدول العربية من دولة إلى أخرى، ولكن يمكن القول أن درجة انفتاح اقتصاديات الدول العربية مجتمعة على العالم الخارجى تعتبر كبيرة. ولعل المكون الرئيسى لانفتاح اقتصاديات الدول العربية على العالم الخارجى يتمثل فى التجارة الخارجية (الصادرات والواردات السلعية) التى تمثل نسبة مرتفعة من الناتج المحلى الاجمالى كما هو موضح فى الجدول (١). فعلى سبيل المثال كانت نسبة صادرات الدول العربية الى الناتج المحلى الاجمالى ٥٣.٦٪ فى عام ١٩٨٠ ونسبة الواردات ٢٥.٥٪ فى نفس العام، وبالتالى فقد بلغت نسبة إجمالى التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى ٧٩.١٪، وبلغت نسبة الصادرات ٢٩٪ فى عام ١٩٩٦ ونسبة الواردات ٢٤.٦٪، وقد أدى ذلك الى

جدول رقم (١)

نسب التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى

(١٩٨٠ ـ ١٩٨١) (٪)

السنة	الصادرات	الواردات	إجمالى التجارة
١٩٨٠	٥٣.٦	٢٥.٥	٧٩.١
١٩٨٥	٢٧.٦	٢٥.٠	٥٢.٦
١٩٩٠	٣٠.٤	٢٢.٦	٥٣.١
١٩٩١	٢٨.١	٢٤.٨	٥٣.٠
١٩٩٢	٢٧.٦	٢٥.٥	٥٣.١
١٩٩٣	٢٦.٠	٢٥.٠	٥١.٠
١٩٩٤	٢٦.٢	٢٤.٢	٥٠.٤
١٩٩٥	٢٧.٩	٢٥.٦	٥٣.٥
١٩٩٦	٢٩.٠	٢٤.٧	٥٣.٧

تراجع نسبة إجمالى التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) الى الناتج المحلى فى عام ١٩٩٦ الى ٥٣,٦٪.

وعلى الرغم من انخفاض نسبة الصادرات ونسبة الواردات الى الناتج المحلى الاجمالى ونسبة إجمالى التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية فى عام ١٩٩٦ مقارنة بمثيلاتها فى عام ١٩٨٠، إلا أن هذه النسب تعبر عن درجة انفتاح اقتصادى عالية على العالم الخارجى. وتتأثر اقتصاديات العالم العربى تأثراً مباشراً بظروف الاقتصاد العالمى والتغيرات المستمرة التى طرأت عليه، وخصوصاً فى العقدين الماضيين. ويرجع التأثر الملحوظ لاقتصاديات الدول العربية الى التطورات والتغيرات الاقتصادية الدولية بسبب انفتاح اقتصاديات العالم العربى على الاقتصاد العالمى بدرجة كبيرة.

وللتدليل على مدى تأثر اقتصاديات الدول العربية بالمتغيرات الاقتصادية الدولية، يمكن الاسترشاد بقيم الصادرات التى يوضحها الجدول (٢)، إذا انخفضت من ٢٣٥.٨ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ الى حوالى ١٠٣ مليارات دولار فى عام ١٩٨٥، ثم ارتفعت الى ١٦٧.٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٦. ويرجع هذا التذبذب أو التقلبات الحادة فى قيم الصادرات بالدرجة الأولى الى عوامل خارجية تمثلت فى تقلبات أسعار الصادرات الرئيسية للدول العربية، مثل أسعار البترول فى السوق الدولية، هذا بالإضافة الى تأثرها بالسياسات التجارية للشركاء الرئيسيين (الدول المتقدمة هى الشركاء الرئيسيون للدول العربية فى تجارتها الخارجية) والتى أخذت منهجاً حمائياً (الحماية التجارية) فى أواخر السبعينات وعقد الثمانينات وكذلك تأثرت التجارة الخارجية للدول العربية بتغيرات أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية وهى عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين.

ومن المقبول أنه إذا كانت اقتصاديات الدول العربية وتجارتها الخارجية قد تأثرت تأثراً مباشراً بالتطورات الاقتصادية الدولية فيما مضى، فإنها سوف تتأثر بها أيضاً فى المستقبل والذى يحمل فى طياته تغيرات جوهرية فى اطار التجارة الدولية بعد

جدول رقم (٢)

الناتج المحلى الإجمالي والتجارة الخارجية للدول العربية

(١٩٨٠ ـ ١٩٨١)

بالمليون دولار

السنة	الناتج المحلى الإجمالى	صادرات	واردات	إجمالى
١٩٨٠	٤٣٩٥٥٧	٢٣٥٨٠٠	١١٢١٠٠	٣٤٧٩٠٠
١٩٨٥	٣٧٢٨٠٣	١٠٢٢٠٦	٩٣٥٥٤	١٩٧٧٦١
١٩٩٠	٤٥٨٩٣٣	١٣٠٦٦٧	١٠٣٩٠٣	٢٤٣٥٧٠
١٩٩١	٤٤٠٧٦٦	١٢٣٩٧٧	١٠٩٤١٩	٢٣٣٣٩٧
١٩٩٢	٤٨٥٩٠٠	١٣٤٢٠٠	١٢٤١٠٠	٢٥٨٣٠٠
١٩٩٣	٤٩١٧٠٠	١٢٨٣٠٠٠	١٢٣٣٠٠	٢٥١٦٠٠
١٩٩٤	٤٩٩٥٠٠	١٣١٤٠٠	١٢٢٤٠٠	٢٥٣٨٠٠
١٩٩٥	٥٣١٣٠٠	١٤٧٩٠٠	١٣٥٧٠٠	٢٨٣٦٠٠
١٩٩٦	٥٧٦١٠٠	١٦٧٤٠٠	١٤١٨٠٠	٣٠٩٢٠٠

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد [أعداد مختلفة]

اتفاق الدول الأعضاء فى الجات على نتائج جولة أورجواى ومولد منظمة التجارة العالمية، طالما أنه لن تطرأ تغييرات هيكلية عليها. ونعتقد أنه على الدول العربية أن تعد العدة لمواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية، ويختلف مدى استعداد الدول العربية لمواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية طبقاً لسياساتها الحالية، ومدى تبنيها لسياسات بديلة تؤهل اقتصادياتها لمواكبة تلك التغيرات. فهناك بعض الدول التى تتميز تجارتها الخارجية بدرجة كبيرة من تحرير القيود بينما هناك بعض الدول التى تنتهج سياسة تجارية تعتمد على وضع القيود التجارية وخصوصاً فى وجه وارداتها من الدول الأخرى.

فبالنسبة لمجموعة الدول العربية التى لا تفرض قيوداً ملحوظة على تجارتها

الخارجية، تأتى فى مقدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتعتبر سياسة تجارتها الخارجية متسقة تماما مع أنظمتها الاقتصادية المبنية أساساً على أساس النظام الاقتصادى الحر، ولذلك فإن نسبة تجارتها الخارجية الى الناتج المحلى تعتبر مرتفعة مقارنة بنفس النسبة فى الدول العربية الأخرى. ومما لا شك فيه ان الموارد الاقتصادية المتاحة لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تلعب دوراً رئيسيا فى تحديد هيكل تجارتها الخارجية، الذى يعتمد بصفة رئيسية على تصدير النفط، وتشكل الواردات من السلع المصنعة والمواد الغذائية نسبة كبيرة من وارداتها.

من جانب آخر، هناك مجموعات أخرى من الدول العربية انتهجت سياسة تجارية متشددة وخصوصاً تجاه وارداتها من العالم الخارجي، واردفت هذا باتباع سياسة إحلال الواردات، إلا أن تغير الظروف الاقتصادية على المستويين المحلى والعالمى، انعكس سلبياً على معظم دول المجموعة، وتجلى ذلك على شكل زيادة فى عجز الموازنات العامة وزيادة المديونيات الخارجية وزيادة العجز فى موازين مدفوعاتها. مما حدا بها الى تبنى سياسات اقتصادية تهدف الى إصلاح مسارها الاقتصادى من خلال برامج اقتصادية تهدف إلى تحرير الاقتصاد واخضاعه لآليات السوق. ومن أهم مكونات تلك البرامج تحرير التجارة الخارجية وخفض القيود المفروضة عليها سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات. وتأتى الجزائر والمغرب وتونس والأردن ومصر فى مقدمة الدول العربية التى قطعت شوطاً فى سبيل إصلاح سياساتها التجارية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة بعض القيود الكمية على الواردات، وإجراء بعض التعديلات على أنظمة أسعار الصادرات الخاصة بعملاتها.

الصادرات :

يلاحظ من الجدول (٢) أن قيمة الصادرات العربية قد انخفضت من ٢٣٥,٨ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ الى ١٦٧,٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٦، أى انخفاضا نسبته حوالى ٣٠٪. كما تشير بيانات الصادرات الى تناقص قيمها سنوياً فى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٦، حيث انخفضت قيمة الصادرات من ٢٣٥,٨ مليار دولار فى

عام ١٩٨٠ الى حوالى ١٠٣ مليارات دولار فى عام ١٩٨٥ أى بنسبة ٦٦,٥٪. ثم اتجهت الصادرات اتجاهاً تصاعدياً بعد ذلك حتى بلغت حوالى ١٦٧,٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٦.

كما أدى تراجع قيمة الصادرات الى تناقص نسبتها الى الناتج المحلى الإجمالى من ٥٣,٦٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٢٩٪ فى عام ١٩٩٦م. ويرجع السبب الرئيسى فى تقلبات قيمة الصادرات العربية الى التقلبات التى حدثت فى الأسواق العالمية للمواد الأولية وخصوصاً أسواق النفط.

من جانب آخر، ساهم انخفاض قيمة الصادرات وخاصة خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٦) فى انخفاض نسبة الصادرات الى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية من ٥٣,٦٪ فى سنة ١٩٨٠ الى ٣٦,٩٪ عام ١٩٩٠، بنسبة ٣٠,٤٪ رغم انها تراجعت بعد ذلك

أما فيما يتعلق بمعدلات نمو الصادرات العربية، فيبدو من الجدول (٣) أنها حققت معدلات سالبة خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٦) حيث تراوحت هذه المعدلات بين -٥,٤٪ فى عام ١٩٨٤ و-٢٧,٤٪ فى عام ١٩٨٢. بينما حققت معدلات موجبة خلال الفترة (١٩٨٧ - ١٩٩٦) باستثناء عامى ١٩٩١ و١٩٩٢، اللذين حققت فيهما معدلاً سالباً بلغ -١١,٢٪ و-٤,٤٪ على الترتيب. وتراوحت معدلات نمو الصادرات خلال الفترة المشار اليها بين ٠,٢٪ فى عام ١٩٨٨ و٢٣,٩٪ فى عام ١٩٩٠.

جدول رقم (٣)

الناتج المحلى الإجمالى والتجارة الخارجية للدول العربية

(معدلات النمو ١٩٨١ ـ ١٩٩٦)

(٪)

السنة	الناتج المحلى الإجمالى (*)	الصادرات العربية	الواردات العربية	التجارة العربية	الصادرات العالمية	الواردات العالمية
١٩٨٥	-٢٤,٥	-١٩,٥	-١٨,٤	-١٩,٠	١,٢	١,٧
١٩٨٦	-٦,٣	-٢٣,٤	-٨,٩	-١٦,٥	١١,٦	١٠,٠
١٩٨٧	-٩,٤	١٦,٥	-٥,٥	٦,١	١٧,٥	١٦,٩
١٩٨٨	-٠,١	٠,٢	١٣,٠	٦,٢	١٤,٢	١٤,٣
١٩٨٩	١٤,١	٣٣,٩	٩,٥	١٧,٤	١٤,٢	١٤,٣
١٩٩١	-٤,٠	-١١,٢	٥,٣	-٤,٢	٣,٥	٣,٧
١٩٩٢	١٠,٢	٤,٨	١٤,٦	٩,٣	٧,٤	٧,٠
١٩٩٣	١,٢	-٤,٤	-٠,٦	-٢,٦	-٠,١	-١,٦
١٩٩٤	١,٦	٢,٤	-٠,٧	-٠,٩	١٣,٨	١٣,٥
١٩٩٥	٦,٤	١٢,٦	١٠,٩	١١,٧	١٩,٧	١٩,٣
١٩٩٦	٨,٤	١٣,١	٤,٥	-٩,٠	٣,٥	٤,٣

(*) للدول العربية

المصـدر: IMF: "Direction of Trade Statistics" Year Book, 1986 and 1996.

أما بالنسبة لنسبة الصادرات العربية الى اجمالى الصادرات العالمية، فيتضح من الجدول ذاته انها أخذت فى التناقص من ١٢,٤٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٣,٢٪ فى عام ١٩٩٦، وهذا مؤشر على أن معدلات نمو الصادرات العربية لم تواكب معدلات نمو الصادرات العالمية.

أما فيما يتعلق بالتركيب السلعى للصادرات العربية، فيبدو من الجدول (٥) أن صادرات الوقود المعدنى لاتزال تشكل الجزء الأكبر من الصادرات العربية حيث بلغت نسبتها الى اجمالى الصادرات فى عام ١٩٨٥ حوالى ٩٠٪ رغم تراجعها الى حوالى ٦٧,٣٪ فى عام ١٩٩٥. كما احتلت الصادرات المصنوعة المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية فى الصادرات الاجمالية إذ بلغت ٢,٥٪ فى عام ١٩٨٥ وارتفعت الى ١٦,٤٪ فى عام ١٩٩٥. فى حين احتلت الصادرات من المواد الكيماوية المرتبة الثالثة

جدول رقم (٤)

نسبة التجارة العربية الى التجارة العالمية

(٪)

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٨٠	١٢,٤	٥,٨
١٩٨٥	٥,٧	٤,٩
١٩٨٨	٣,٤	٣,٤
١٩٩٠	٤,٢	٣,٠
١٩٩١	٣,٦	٣,١
١٩٩٢	٣,٧	٣,٥
١٩٩٣	٣,٤	٣,٢
١٩٩٤	٣,١	٢,٨
١٩٩٥	٢,٩	٢,٦
١٩٩٦	٣,٢	٢,٦

المصدر: محسوبة من بيانات جدول رقم (٣)

جدول رقم (٥)

الهيكل السلعى للتجارة الخارجية العربية الاجمالية

متوسط الفترة ٩٩٠ - ١٩٩٥

	الأغذية والمشروبات	الوقود الخام	الوقود المعدنى	المنتجات الكيماوية	الات ومعدات	مصنوعات	سلع أخرى	الإجمالى
الصادرات	٢٦٢٥,٢	٢٤٩٤.١	٧٣٦٤٤.٤	٤٧٦٧.٦	٣٤٣١,٦	١٢٨٠٩,٩	٧٠٤,٨	١٠٢٤٧٧,٦
الواردات	١١٩١٢,٢	٤٥٠٠,٢	١٧١٧,٢	٧٢٦٦.٥	٢٦١٥٥,٦	٢٦٨٤٢,٣	٢٥٧٢.٤	٩.٩٦٦,٨
الصادرات ٪	٣,٥	٢,٤	٧١.٩	٤ ٧	٣,٣	١٢ ٥	٠,٧	١٠٠,٠
الواردات ٪	١٣,١	٤.٩	١٢.٩	٨ ٠	٨,٠	٢٩ ٥	٢ ٨	١٠٠,٠

المصدر: تقديرات مبنية على بيانات وطنية للهيكل السلعى لاثنتى عشرة دولة عربية.

بنسبة ١.٦٪ فى عام ١٩٨٥ وارتفعت الى ٤,٧٪ فى عام ١٩٩٥. جاءت صادرات المواد الغذائية والمشروبات فى المرتبة الرابعة بنسبة ١,٦٪ فى عام ١٩٨٥وارتفعت الى ٣٪ فى عام ١٩٩٢. أما صادرات المواد الخام فلقد جاءت فى المرتبة الخامسة بنسبة ١.٥٪ فى عام ١٩٨٥ وارتفعت الى حوالى ٢,٨٪ فى عام ١٩٩٥.

أما بالنسبة لاتجاهات الصادرات، فإن الدول الصناعية تمثل الشريك الأكبر للصادرات العربية إذ بلغت نسبة الصادرات لتلك الدول ٦٣,٦٪ من إجمالى الصادرات فى عام ١٩٨٥ إلا أنها تناقصت بدرجة كبيرة لتصل الى ٢٥,٨٪ فى عام ١٩٩٥. أما بالنسبة لصادرات الدول العربية الى الدول النامية فقد بلغت ٢٢,٦٪ من إجمالى الصادرات فى عام ١٩٨٥، وارتفعت الى ٢٤,٨٪ عام ١٩٩٠ ثم أصبحت تصنف بعد ذلك ضمن باقى دول العالم. وقد احتلت اليابان المرتبة الثانية بنسبة ١٧٪ فى عام ١٩٩٥، واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة بنسبة ٨,٨٪ فى نفس العام. وقد كانت نسبة الصادرات البينية للدول العربية الى إجمالى

الصادرات العربية ٦,٦٪ فى عام ١٩٨٥.

الـواردات

أخذت واردات الدول العربية اتجاهاً مغايراً لاتجاه الصادرات، حيث زادت قيمة الواردات من ١١٢,١ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ الى حوالى ١٤٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٦. ومن الجدير بالذكر ان قيمة الواردات قد اتسمت بتدنى استقرارها إذ بلغت أقصى قيمة لها فى عام ١٩٩٦ حيث بلغت قيمة الواردات ١٤٢,٣ مليار دولار وبلغت أدنى قيمة لها فى عام ١٩٨٧ حيث بلغت ٨٢,٢ مليار دولار. واعتباراً من عام ١٩٨٧ أخذت قيمة الواردات اتجاهاً تصاعدياً حتى عام ١٩٩٦. ويلاحظ أنه لم يكن هناك تقلبات كبيرة فى نسبة الواردات الى الناتج المحلى الاجمالى (بعكس الصادرات) حيث إنه كان هناك اتساق إلى حد كبير بين اتجاهات الناتج المحلى الاجمالى والواردات.

أما فيما يتعلق بمعدلات نمو الواردات العربية، فكما يتضح من بيانات الجدول (٣)، فإنه يلاحظ ان معدلات نمو الواردات كانت سالبة خلال الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٧) أما باقى سنوات الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩٦) فقد حققت معدلات نمو موجبة باستثناء عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤. هذا وقد تراوحت معدلات نمو الواردات العربية بين -١٨,٤٪ فى عام ١٩٨٥ و٢٠,٥٪ فى عام ١٩٨١.

أما بالنسبة لنسبة واردات الدول العربية الى اجمالى الواردات العالمية، فيتضح من بيانات الجدول (٤) أن نسبتها قد انخفضت من ٥.٨٪ فى عام ١٩٨١ الى ٢,٦٪ فى عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من ان اتجاه نسبة الواردات العربية الى اجمالى الواردات العربية كان هو الانخفاض، مثل اتجاه الصادرات العربية، إلا أن معدل الانخفاض فى نسبة الواردات العربية الى اجمالى الواردات العالمية كان أقل من نفس النسبة للصادرات العربية.

أما فيما يتعلق بهيكل الواردات، فإن السلع المصنعة قد احتلت المرتبة الأولى فى عام ١٩٨٥ بنسبة ٣٢.٨٪ ولكنها احتلت المرتبة الثانية فى عام ١٩٩٥، حيث بلغت نسبتها ٣٠٪ فى عام ١٩٩٥. واحتلت الواردات من الآلات ومعدات النقل المرتبة الثانية

خلال عام ١٩٨٥ بنسبة ٣٠,٥٪ ولكنها انتقلت الى المرتبة الأولى فى عام ١٩٩٥، وأصبحت نسبتها ٣٤,٥٪. وحافظت الواردات من الأغذية والمشروبات على مرتبتها الثالثة، حيث بلغت نسبتها ١٦,٥٪ من إجمالى الواردات فى عام ١٩٨٥، وانخفضت نسبتها الى ١٣,٣٪ فى عام ١٩٩٥. أما بالنسبة للواردات من الوقود المعدنى والتى كانت تحتل المرتبة الرابعة فى عام ١٩٨٥ بنسبة ٦,٧٪، فقد تأخرت الى المرتبة السادسة فى عام ١٩٩٥ بنسبة ١,٥٪، وقفزت الواردات من المواد الخام من المرتبة السادسة فى عام ١٩٨٥ بنسبة ٤,٥٪ الى المرتبة الخامسة بنسبة ٥.٧٪ فى عام ١٩٩٥. أما الواردات من المواد الكيماوية فقد انتقلت من المرتبة الخامسة فى عام ١٩٨٥ بنسبة ٥,٩٪ الى المرتبة الرابعة بنسبة ٨,٢٪ فى عام ١٩٩٥.

أما فيما يتعلق باتجاهات الواردات العربية، فإن الدول الصناعية احتلت المرتبة الأولى كمصدر للدول العربية، إذ بلغت نسبة الواردات العربية الى اجمالى الواردات من تلك الدول ٧٠,٩٪ فى عام ١٩٨٥ و٧١,٤٪ فى عام ١٩٩٠ وانخفضت الى ٦٦٪ فى عام ١٩٩٦. وبالنسبة للواردات العربية من الدول النامية (بما فيها الدول العربية) قد بلغت نسبتها الى اجمالى الواردات ١٩,٩٪ فى عام ١٩٨٥ وارتفعت الى ٢٠,٤٪ فى عام ١٩٩٠. أما بالنسبة للواردات العربية البينية فقد بلغت نسبتها الى اجمالى الواردات العربية ٨.٧٪ فى عام ١٩٨٥ وارتفعت الى ١٠٪ فى عام ١٩٩٦. ومن جانب آخر بلغت الواردات العربية من باقى دول العالم ٩,٢٪ فى عام ١٩٨٥ وارتفعت الى ٢٤.٩٪ فى عام ١٩٩٦ بسبب إعادة التصنيف.

الفصل السابع عشر
آثار الجات على الاقتصاديات العربية (١)
(دراسات كلية)

تضاربت الآراء والتقييمات حول مدى تأثير الاتفاق على اقتصاديات وتجارة الدول العربية؛ إذ يقول البعض إنها ستكون «مستفيدة صافية» من الاتفاق. بينما حذر آخرون من الأضرار التى ستلحق ببعض الدول العربية على الأقل من جرائه، خاصة من احتمال تصاعد نفقات وارداتها الغذائية بعد الغاء أو تخفيف إعانات السلع الزراعية فى دول الفائض الغذائى.

ويقدر المتفائلون أن الاتفاق سيقود إلى زيادة الدخل العالمى بنحو ٢٣٥ مليار دولار سنوياً وستكون آخذة فى التصاعد بشدة بعد أن تبدأ مزايا الاتفاق فى الظهور فى أسواق العالم، خاصة أن الاتفاق يشمل لأول مرة تجارة السلع غير المنظورة مثل أعمال البنوك والاستثمار والخدمات المالية والاتصالات والسياحة والمواصلات. وفى هذا السياق يتوقع البعض استفادة الدول العربية من هذه المزايا؛ لأن بعضها تلعب دوراً مهماً فى أسواق المال والاستثمار والسياحة.

وتتضمن اتفاقيات "الجات" الملحقة باتفاق الدورة الأخيرة عدة "وسائل" لتحرير تجارة السلع والخدمات أهمها ما يسمى "البنود الالزامية" والتى تقضى "بفتح" أسواق الدول الموقعة عليها فى مراكش والبالغ عددها ١٠٩ دول صناعية ونامية من بينها دول منضمة إلى الاتفاقية لأول مرة بما فيها دول عربية مثل البحرين والامارات.

وتحت بنود "الالزام" ستكون تجارة المنتجات الزراعية "مفتوحة" بالكامل أمام الجميع مما يعنى استبعاد حظر استيرادها تحت الظروف التجارية العادية. أما

بالنسبة للمنتجات الصناعية فستكون سوقها فى الدول "المتقدمة" أى الدول الصناعية المستوردة لمنتجات صناعية مثل المنسوجات والالكترونيات والسلع الاستهلاكية المصنعة، وستكون "شبه محررة" مما يعنى السماح بفرض قيود حمائية كمية أو ضريبية عليها طبقاً لمواصفات محددة. وينطبق ذلك أيضاً على السلع "العابرة" من الدول النامية الى الدول الصناعية.

ولكن الاتفاق يقضى بتخفيض نسب الرسوم الجمركية على منتجات الدول النامية المصنعة من ٦,٣ الى ٣,٩ فى المائة مما سيؤدى حسب قول محللى الاتفاقية إلى هبوط إجمالى قيمة متحصلات هذه الرسوم بنحو ٣٨ فى المائة، الأمر الذى سيساعد فى رفع القوة التنافسية لهذه السلع فى أسواق الدول الصناعية فى حالة التزامها الحرفى ببنود الاتفاق. وذلك سيدفع أيضاً إلى رفع مستويات الاستثمارات المباشرة من قبل الشركات الغربية فى الدول النامية للاستفادة من رخص الأجور وموارد الطاقة والسلع الأولية فيها، مما يدعم أيضا إقرار الاتفاق للتخفيض التصاعدى فى الرسوم المفروضة على السلع المصنعة بأشكال تشجع على ترويج تصدير السلع شبه المصنعة على حساب تسويقها فى أشكالها الخام.

ينص اتفاق "الجات: على تطبيق مبدأ "الالزام" على نحو ٨٧ ألف سلعة مصنعة فى الدول المتقدمة ونحو ١٥٨ ألف سلعة فى الدول النامية ونحو ١٩ ألف سلعة فى الدول السائرة فى " التحول الاقتصادى". وتقدر قيمة المجموعة الأولى بنحو ٧٣٧ مليار دولار والثانية بنحو ٣٠٦ مليارات دولار والثالثة بنحو ٣٥ مليون دولار. وتستبعد هذه السلع النفط ومنتجاته.

أما بخصوص تجارة الخدمات فتقضى الاتفاقية "بإلزام الدول الصناعية بالتحرير الكامل لقطاعات الأعمال والاتصالات والتشييد والهندسة والتسويق والسفر والسياحة والخدمات المالية و ٩٢ فى المائة من أعمال البيئة و ٧٧ فى المائة من الرياضة والثقافة والترفيه و ٦٩ فى المائة للتعليم و ٣٨ فى المائة فقط من الخدمات الصحية. لكن بند "الإلزام" ينطبق بنسب أقل على دول منطقة الشرق الأوسط والتى يتطلب منها التحرير

الكامل لقطاعات الأعمال والبيئة والسفر والسياحة، وبنسبة النصف فقط فى القطاعات الأخرى عدا التعليم بما فيها الخدمات المالية. ومن اللافت للنظر أن منطقة الشرق الأوسط غير ملزمة بتحرير قطاع التعليم. ويمثل هذا القطاع وهذه المنطقة الاستثناء الوحيد الذى تقف فيه "نسبة التحرير" على صفر فى المائة.

أما بالنسبة للسلع المصنعة فى دول الشرق الأوسط فتقضى الاتفاقية بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات المعدنية المصنعة فى البحرين والإمارات من قبل دول شمال أمريكا بنسبة ٦٣ فى المائة ومن أوروبا الغربية بنسبة ٣٥ فى المائة ومن الدول الصناعية الأخرى بنسبة ٥٩ فى المائة. وتقف نسبة التخفيض على صادرات الكويت وقطر والإمارات من المنتجات المنجمية غير النفطية على ٣١ و ٢٢ و ٥٢ فى المائة على التوالي.

سبق أن أشرنا إلى أن آثار الجات على اقتصاديات الدول النامية، سوف تسفر عن آثار إيجابية وبعض الآثار السلبية على بعض الدول النامية، وخصوصاً تلك المستوردة للمواد الغذائية، وأن مدى استفادة الدول النامية أو تضررها من الجات سوف يعتمد على النظام والهيكل الاقتصادى الذى يختلف بين الدول النامية، ولذا فإن مدى الاستفادة أو الضرر من الجات بالنسبة للدول النامية سوف يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لنظامها وهيكلها الاقتصادى من ناحية ومدى تأقلمها مع المعطيات الاقتصادية الوطنية والدولية المستقبلية من ناحية أخرى. ونعتقد أن ما ينطبق على الدول النامية، ينطبق أيضاعلى الدول العربية، حيث إن الجات سوف يكون لها آثار إيجابية وآثار سلبية على اقتصاديات الدول العربية.

دراسات أربع

فى هذا الفصل سوف نستعرض أربع دراسات مختلفة، الأولى لجامعة الدول العربية، والثانية لصندوق النقد العربي، والثالثة للمالكي والرابعة للجبالى. وهذه الدراسات الأربع تعتبر من أهم الدراسات المتعمقة فى هذا الموضوع.

الدراستان الأولى والثانية تمثل وجهة نظر بعض المؤسسات العربية.

والدراسة الثالثة تمثل وجهه نظر إحدى مؤسسات إحدى الدول العربية، والدراسة الرابعة تمثل وجهه نظر مستقلة.

بالنسبة للدراسة الأولى وهى دراسة جامعة الدول العربية، فهى تبرز بدرجة كبيرة الآثار السلبية للجات على اقتصاديات الدول العربية. وفى نهاية هذه الدراسة يبرز المؤلف وجهة نظر أكثر إيجابية لأثر الجات على الاقتصاد العربى.

أما بالنسبة للدراسة الثانية وهى دراسة صندوق النقد العربى، فهى توضح بجلاء الآثار الإيجابية والسلبية للجات على الاقتصاد العربى ويستخلص من هذه الدراسة أن اقتصاديات الدول العربية ستتأثر سلبيا فى المدى القصير ولكن ستشهد الدول العربية نتائج إيجابية فى المدى الطويل. وتعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات حيث إنها شملت القطاعات الاقتصادية العربية كلها بصورة واضحة وتحليل متعمق.

أما الدراسة الثالثة، وهى دراسة المالكى، فقد بينت أن النتائج الإيجابية للجات على الاقتصاد العربى أكبر من السلبيات. وقد ركزت هذه الدراسة على موضوع هام جداً، وهو موضوع التكامل الاقتصادى العربى وأهميته باعتباره عنصراً هاما للاستفادة من الجات، وتقليص الآثار السلبية التى تنتج عنها.

أما الدراسة الرابعة، وهى دراسة الجبالى، فهى تركز على ثلاثة قطاعات فقط هى الخدمات والزراعة وحقوق الملكية الفكرية. وتخلص الدراسة إلى أن نتائج جولة أورجواى على الاقتصاد العربى ستكون سلبية.

ونشير فيما يلى إلى هذه الدراسات.

دراسة جامعة الدول العربية

تم تجسيد الآثار السلبية للجات على اقتصاديات الدول العربية فى دراسة أعدتها جامعة الدول العربية، حيث خلصت الدراسة إلى أن هناك العديد من الآثار السلبية للجات على اقتصاديات الدول العربية. ويمكن تلخيص هذه الآثار فيما يلى:

- سوف تؤدى اتفاقية الجات إلى ارتفاع أسعار الواردات العربية من المواد الغذائية ثلاثة أضعاف. وهذا يعنى امتصاص جزء كبير من موارد الدول العربية،

خاصة أنها تستورد ما قيمته ٢١ مليار دولار سنوياً من المواد الغذائية.

- توقعت الدراسة درجة كبيرة من المنافسة الدولية فى مجال السلع الصناعية العربية؛ وذلك لأن معظم الصادرات العربية من المواد الخام التى تسعى الدول الصناعية لابتكار بدائل لها. كذلك سيؤثر إلغاء نظام حصص استيراد الملابس الجاهزة العربية بعد ١٠ سنوات على الموازين التجارية العربية ما لم يتم تطوير أساليب الجودة الشاملة والمواصفات القياسية العالمية.

- سوف يؤدى تحرير التجارة الدولية فى ضوء اتفاقية الجات إلى مصاعب ستواجه صناعة البتروكيماويات العربية والتى ما زالت فى بداياتها وذلك من خلال درجة عالية من المنافسة الدولية.

كذلك سوف تتأثر الصناعات الكيماوية العربية، حيث سترتفع تكلفة الواردات منها؛ نظراً لعدم كفاية المنتجات العربية منها للأسواق المحلية.

- توقعت الدراسة حدوث بطالة فى قطاع الصناعة العربية والذى يستوعب ٢٤٪ من اجمالى العمالة العربية.

هذا بالإضافة الى أن منتجات الورق والبلاستيك والكاوتشوك والأثاث والأخشاب سوف تتعرض إلى درجة كبيرة من المنافسة.

- لن تستفيد الدول العربية كثيراً من تحرير قطاع الخدمات عالمياً، والمتمثل فى البنوك والتأمين والنقل والسياحة والاتصالات والاستشارات والتشييد والمحاسبة؛ وذلك نظراً لأن الدول العربية مستورد صاف للخدمات، وتعانى الدول العربية من عجز فى ميزانها.

- تضمنت الاتفاقية تحرير التجارة الدولية فى مجال مناقصات المشتريات الحكومية بما فيها مشتريات الجيش والشرطة والحكومة المحلية والحكومة المركزية، وتوسيع نطاق المناقصات الحكومية للأشغال العامة والمرافق. وسوف تتأثر اقتصاديات الدول العربية سلبياً من جراء تحرير التجارة فى هذا المجال نظراً لشدة المنافسة الدولية.

ـ تتوقع الدراسة أن تنتج عن الاتفاقية آثار سلبية على المنتجات الفكرية العربية نتيجة تحرير التجارة الدولية فى هذا المجال. وتتمثل تلك الآثار فى ارتفاع تكلفة المعيشة للمواطن العربى، بالإضافة إلى التهديد بتدهور الثقافة العربية نتيجة الغزو الثقافى من قبل الدول الأعضاء فى الجات (الأعضاء من الدول غير العربية).

يلاحظ مما سبق أن نتائج دراسة جامعة الدول العربية ألقت بظلال قاتمة على مستقبل الاقتصاد العربى فى ضوء تطبيق اتفاقيات الجات فى المجالات الاقتصادية المختلفة، حيث أشارت الدراسة إلى أن المجالات المختلفة التى وردت فى الاتفاقية (التجارة فى السلع والخدمات .. الخ) سوف تؤثر سلبياً على القطاعات الاقتصادية المختلفة فى الوطن العربى.

على الرغم من الآثار السلبية للجات على الاقتصاد العربى والتى وردت فى دراسة جامعة الدول الغربية إلا أننا نعتقد أن هناك العديد من المزايا التى سوف تنعكس إيجابياً على اقتصاديات الدول العربية ويمكن تلخيص تلك المزايا فيما يلى:

ـ على الرغم أنه من المتوقع أن تزداد أسعار السلع الغذائية فى الأسواق الدولية، وذلك بسبب الإلغاء التدريجى للدعم على المحاصيل والمنتجات الزراعية، وخصوصاً فى أوروبا (وقد قدر ارتفاع الأسعار فى تلك المحاصيل بنسبة ١٠٪)، إلا أننا نعتقد أن الغاء الدعم فى الدول الصناعية سوف يؤدى إلى تحسين الإنتاجية فى القطاع الزراعى العربى، ويرجع السبب فى ذلك الى أن إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية سوف يقلل من حجم المعروض منها من الدول الصناعية، وهذا سوف يؤدى إلى ارتفاع أسعار تلك المنتجات فى الدول العربية مما يشكل عبئاً جديداً على الاقتصاديات العربية. وعند ارتفاع أسعار تلك الواردات، فإنه من المتوقع أن تزيد الدول العربية من إنتاجها الزراعى ليحل محل المحاصيل والمنتجات الزراعية المستوردة (بعد أن يرتفع ثمنها) وخصوصاً أن الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للدول العربية فى مجال الزراعة تعتبر متاحة بدرجة كبيرة فى بعض الدول العربية. وفى هذه الحالة فإن الدول العربية سوف تعمل على تطوير القطاع الزراعى باستخدام الأساليب

التكنولوجية الحديثة والتى تعمل على رفع الكفاية الإنتاجية فى هذا القطاع.

وبما لا شك فيه أن برامج الإصلاح فى القطاع الزراعى العربى (والتى من المفترض أن تقوم بها الدول العربية بعد ارتفاع أسعار المواد الغذائية) سوف يكون مكلفاً فى المدى القصير ولكن سوف يحقق نتائج إيجابية فى المدى الطويل بحيث يؤدى إلى خفض الواردات من المواد الغذائية والاعتماد بدرجة أكبر على المنتجات العربية.

هناك نقطة نعتقد أنها هامة وهى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة فى العالم العربى إذا كانت سوف تؤدى إلى آثار سلبية على الدول العربية، فإننا نعتقد أن انخفاض أسعار تلك المواد المستوردة قبل اتفاقية الجات قد أدى إلى آثار سلبية. وللتدليل على ذلك، نذكر حالة مصر التى كانت منتجاً كبيراً للقمح ولكن بسبب القمح المدعوم المستورد من الخارج تدنى حجم إنتاج القمح المصرى إلى درجة كبيرة. ولذا يمكن القول إن انخفاض أسعار المواد الغذائية المستوردة (بسبب الدعم) لا يجعل هناك أى حافز للدول العربية على زيادة إنتاجها.

- سوف يؤدى خفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الجمركية وبالذات على المنتجات الصناعية والآلات والمعدات من ناحية وتحرير التجارة فى مجال الاستثمار المتعلق بالتجارة من ناحية أخرى سوف يؤدى إلى تشجيع الاستثمار الأجنبى فى بعض الدول العربية ومن ثم تنمية بعض قطاعاتها الاقتصادية وخصوصاً قطاع الصناعة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التى لدى المستثمرين الأجانب.

وعلى الرغم من أن تقييم دور الاستثمار الأجنبى فى الدول النامية يعتبر محل جدل فى الفكر الاقتصادى، حيث يرى البعض أن له آثاراً سلبية على اقتصاديات الدول النامية مثل عدم استخدام المستثمر الأجنبى للتكنولوجيا المتقدمة فى الدول النامية وأن الاستثمار الأجنبى يهتم بالربح على حساب التنمية الاقتصادية ويقوم المستثمرون الأجانب بتحويل أرباحهم إلى الخارج بما يضر بعمليات التنمية الاقتصادية. بينما يرى البعض الآخر أن الاستثمار الأجنبى له فوائد عديدة على الدول النامية مثل

استخدام أساليب تكنولوجية حديثة وزيادة الكفاية الانتاجية واستفادة المشروعات التى لها ارتباط أمامى أو خلفى بمشروع المستثمر الأجنبى وزيادة معدلات التوظيف ومن ثم زيادة الدخلى الوطنى ورفع مستويات المعيشة.

على الرغم من أن كلاً من الفريقين قدم حججه لتأكيد وجهة نظره، إلا أننا لن نتطرق إلى هذا الموضوع وذلك بسبب تركيزنا على أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول العربية، وإن كنا نميل إلى الرأى الثانى وهو أن اقتصاديات الدول العربية سوف تستفيد من الاستثمار الأجنبى من خلال تحرير التجارة الدولية فى ضوء اتفاقيات الجات.

- عند انضمام الدول العربية غير المنضمة حالياً إلى عضوية الجات (الدول العربية المنضمة حالياً إلى الجات هى مصر والكويت والمغرب وتونس والجزائر والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وقد تقدمت السعودية والأردن بطلبى انضمام إلى عضوية الجات) فإنها سوف تستفيد فى مجال تجارتها الدولية من خلال معاملتها معاملة الدولة الأولى بالرعاية، حيث يمكن إلغاء القيود التجارية وخصوصاً القيود الكمية المفروضة على الدول غير الأعضاء فى الجات، مما يعزز فرص وصول صادرات الدول العربية إلى أسواق الدول الأعضاء فى الجات.

- أعطت الاتفاقية مزايا تفضيلية فى معظم مجالات التجارة التى تمت مناقشتها فى جولة أورجواى إلى الدول النامية ومنها الدول العربية مثل خفض التعريفات الجمركية على وارداتها بمعدلات أقل من تلك الخاصة بالدول المتقدمة وكذلك خلال فترة أطول. ونعتقد أن ذلك يعطى الدول العربية فرصة جيدة للتأقلم مع الوضع الاقتصادى العالمى الجديد من خلال تطوير إنتاجها وتعديل هيكلها الاقتصادى (إذا استلزمت الضرورة ذلك)

- تشكيل هيئة تحكيم لفض المنازعات التجارية سوف تستفيد منها الدول النامية، ومنها الدول العربية، ذلك لأن الطريقة التى كانت يتم بها فض المنازعات قبل اتفاق جولة أورجواى كانت تأتى دائماً فى صالح الدول المتقدمة، ولكن الهيئة التى سوف يتم

إنشاؤها بموجب اتفاقية أورجواى (سبق أن أشرنا إلى ذلك بالتفصيل) سوف تستفيد منها الدول العربية.

تبدو وجهة النظر التى أشرنا إليها سابقاً متفائلة إلى حد كبير، ولكن يمكن القول إن مدى استفادة الدول العربية من الجات سوف يعتمد على درجة النجاح فى تبنى وتنفيذ سياسات اقتصادية تتأقلم مع الوضع الاقتصادى العالمى الجديد بعد البدء فى تنفيذ اتفاقية أورجواى بحيث تراعى تلك السياسات الاستفادة القصوى من المزايا التى سوف يحققها الاتفاق ومحاولة تجنب السلبيات التى سوف تنتج عنه. هذا مع التوصية باتخاذ خطوات إيجابية لتشجيع التجارة البينية بين الدول العربية لتلافى بعض الآثار السلبية التى يمكن أن تنتج من الاتفاقية.

دراسة صندوق النقد العربى(١):

بعد أن استعرضنا دراسة جامعة الدول العربية، سوف نستعرض فيما يلى أهم ما ورد بدراسة صندوق النقد العربى والتى تتطرق إلى الآثار المحتملة لاتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية.

الآثار المحتملة للاتفاقية على الزراعة العربية

يصعب فى الوقت الحاضر تحديد الآثار السلبية أو الإيجابية لاتفاقيات جولة أورجواى على الزراعة فى الدول العربية بدقة. فتنفيذ الاتفاقية حول المنتجات الزراعية يتوقع له أن يتم خلال السنوات العشر القادمة، وهى الفترة الممنوحة للدول النامية، ولذلك فإن آثارها لن تكون ملموسة بشكل فورى.

وبصورة عامة، فإن من المتوقع أن تؤدى الاتفاقية إلى إحداث تغيير فى القواعد التى تحكم التجارة فى المنتجات الزراعية، وهو تغيير من شأنه أن يؤثر فى الإنتاج والاستهلاك العالمين وفى التدفقات التجارية والأسعار العالمية. وبالنسبة للدول العربية، فإنه من المتوقع أن تكون للاتفاقية آثار مهمة يعتمد مداها على هيكل الصادرات

---

(١) صندوق النقد العربى «التقرير الاقتصادى العربى الموحد» ١٩٩٥.

والواردات لهذه المنتجات والعلاقات التجارية لهذه الدول وعلى مكونات أنشطتها الاقتصادية، خاصة أن الدول العربية تستورد أكثر من نصف احتياجاتها من الأغذية.

ومن جانب آخر، فإن من المتوقع أن يكون لتخفيض القيود الجمركية والدعم وإزالة الحواجز غير الجمركية آثار إيجابية على جميع الدول، تتمثل فى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة المنافسة العالمية للصادرات الزراعية. ومن المنتظر أن يكون المستفيد الأكبر فى المدى المنظور هو المستهلك فى الدول المتقدمة الذى سيستفيد من تخفيض الضرائب المخصصة للدعم الزراعى، وأن تعانى الدول النامية ومنها الدول العربية، فى المقابل فى بداية الأمر، من الترتيبات التجارية الجديدة التى ستفرض على هذه الدول أن تعمل على رفع القدرة التنافسية لصادراتها.

وبالرغم من الأهداف التى تتضمنها الاتفاقية فى مجال تخفيض الدعم المقدم للمنتجات الزراعية، إلا أن حجم الدعم الزراعى فى الدول الصناعية لا يزال يقف عائقاً أمام تخفيضه إلى المستوى الذى يتيح لمنتجات الدول النامية والعربية التمتع ببيئة تنافسية عادلة. فالدعم الذى قدمته بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للمزارعين عام ١٩٩٣ شكل حوالى ٤٢ فى المائة من أسعار المنتجين، وبتكلفة إجمالية على المستهلكين بلغت ١٦٣ مليار دولار، وبالإضافة لذلك، فإنه يتوقع أن تكون للاتفاقية المتعلقة بالملكية الفكرية انعكاسات على الزراعة تتمثل فى ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية، وبصفة خاصة البذور الزراعية.

ومن الآثار المباشرة لتخفيض الدعم الزراعى، بموجب الاتفاقية الزراعية - ارتفاع أسعار السلع الزراعية التى تستوردها الدول العربية، كالحبوب والألبان والسكر واللحوم نتيجة انخفاض الصادرات من الدول الرئيسية المنتجة كدول الاتحاد الأوروبى، التى تدعم بكثافة صادراتها من هذه السلع، بالإضافة إلى التخفيضات فى المستوى العام لإعانات التصدير. ولا تقتصر الانعكاسات السلبية لاتفاقية جولة أورجواى على زيادة أسعار المستوردات الغذائية، بل تشمل أيضاً دخل ورفاهة كل من المنتجين والمستهلكين والمستوردين والمصدرين. وتتوقع مصادر الأمم المتحدة أن تبلغ

الخسارة الكلية لمجموعة الدول العربية فى مؤشر الرفاهة الاجتماعية، بسبب تحرير التجارة الدولية فى السلع الزراعية، حوالى ٩٠٠ مليون دولار سنويا.

وتعطى سقوف التعريفات الجمركية التى تعهدت بها بعض الدول العربية الحق لها فى أن تحتفظ بمستويات التعريفة الجمركية الحالية، بل وأن ترفعها بالإضافة إلى مواصلة دعم منتجاتها بالمستويات السابقة؛ إذ إن جزءاً كبيراً من هذه الحماية سيدفعه المستهلكون الذين سيضطرون لدفع أسعار أعلى من الأسعار العالمية.

من المنتظر أن تؤدى الاتفاقية إلى تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الغذائية والزراعية فى الدول الصناعية بنسبة ٣٧ فى المائة فى المتوسط، ويتوقف تأثر صادرات الدول العربية بتلك التخفيضات على الإصلاحات التجارية التى ستتولى تنفيذها للاستفادة من هذه الإجراءات.

وبالنظر للتباين فى قيمة التعريفات الجمركية المفروضة على الصادرات الزراعية العربية فى كل من أمريكا وأوروبا، فإن خفض الحواجز التجارية سيؤدى إلى إتاحة فرص أكبر لدخول الصادرات الزراعية العربية إلى أسواق هذه الدول، ولا سيما الفواكه والخضراوات التى تتمتع بميزة نسبية والتى يتعذر تصدير فائض الإنتاج فيها من بعض الدول العربية من جراء القيود الكمية التى تطبقها هذه الدول. ومن جانب آخر، فإن تنفيذ الاتفاقية سيؤدى إلى انخفاض هوامش المعاملة التفضيلية التى كانت تحصل عليها هذه الصادرات فى الأسواق الأوروبية فى إطار نظام الأفضليات المعمم. وحيث إن ذلك سيفرض على الصادرات من الدول العربية التنافس مع الصادرات من الدول الأخرى للمحافظة على نصيبها من تلك الأسواق، فإن ذلك سيحتم على الدول العربية المعنية العمل على رفع القدرة التنافسية لصادراتها.

اتفاقية جولة أورجواى والصناعة العربية

من المتوقع أن تتأثر الصناعة فى الدول العربية بنتائج اتفاقيات جولة أورجواى بصورة غير مباشرة عن طريق تطبيق القواعد والإجراءات والنصوص العامة للاتفاقيات، وبصورة مباشرة من جراء تطبيق نصوص الاتفاقيات المتعلقة بتجارة

المنسوجات والألبسة والمنتجات الصناعية المتضمنة تخفيض التعرفة (أو الرسوم الجمركية)، أو إلغاء القيود غير الجمركية، أو إعادة ترتيب أوضاع التجارة فيما يتعلق بالسلع الصناعية تحديداً؛ لتسهيل نفاذها ودخولها إلى الأسواق العالمية.

ويرجع التأثير غير المباشر على الصناعة العربية إلى البنود والإجراءات والقواعد التالية:

(أ) تجارة السلع

تشمل نتائج الجولة جميع أحكام النصوص القانونية التى دخلت حيز التنفيذ فى إطار اتفاقية الجات قبل تاريخ سريان مفعول الاتفاقية الخاصة بتأسيس منظمة التجارة العالمية، وتشمل تلك النتائج عدة اتفاقيات إضافية تغطى المنسوجات والألبسة، وإجراءات المنطقة الرمادية من ناحية القيود غير الجمركية خاصة فيما يتعلق بالجوانب الإدارية لشهادات الاستيراد والصناعات الناشئة والإعانات والأمن القومى. كما تشمل أيضاً المذكرات المعتمدة سابقاً بشأن تفسير أحكام الجات التى تعالج جداول الامتيازات والالتزامات المعدلة والتى تؤثر على تجارة السلع أو الجداول والالتزامات التى اتفق على توسيع نطاقها لتلبية متطلبات الاتفاقيات الجديدة فى ظل جولة أورجواى.

(ب) الإجراءات الاستثمارية

وهى الإجراءات المعنية بوضع ضوابط واضحة على متطلبات الاستثمار المحلية مثل متطلبات المكون المحلى للصناعة عند احتساب القيمة المضافة، أو متطلبات الميزان التجارى فيما يتعلق بتطبيق قوانين الاستثمار والحوافز التشجيعية للصناعات الجديدة وحركة رؤوس الأموال تجاه قطاعات معينة.

(جـ) الحواجز غير الجمركية

قد تكون خطوة إلغاء أو تخفيف الحواجز والقيود غير الجمركية من أهم إجراءات وبنود الاتفاقية فيما يتعلق بالصناعة ومنتجاتها. فقد تضمنت الاتفاقية قواعد وإطارات بشأن التعامل مع الحواجز الفنية أمام التجارة، وإلغاء الإعانات خلال فترة عشر سنوات بشكل عام، ومكافحة سياسات الإغراق، وتوحيد نمطية إجراءات تراخيص

الاستيراد، ووضع قواعد واضحة للتقييم الجمركي وغيرها من الإجراءات والقيود والحواجز غير الجمركية، وتتضمن الاتفاقية خطوطاً إرشادية محددة لضمان تطبيقها بما فى ذلك شرط الشفافية والوضوح فى الإجراءات والقواعد، بالإضافة إلى ضمانات للمصدرين فى حالة اختلاف إجراءات التصدير بين الشركاء التجاريين التى تنطبق بشكل رئيسى على المنتجات الصناعية قبل غيرها.

(د) تجارة الخدمات

تعتبر الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات إضافة جديدة لاتفاقية جولة أورجواى، وهى ذات أهمية بالغة، خاصة فيما يتعلق بالخدمات الصناعية كالاستشارات والمكاتب الهندسية وعقود الصيانة والتوريد والضمان وغيرها. والمبدأ الأساسى فى هذه الاتفاقية هو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وتم تحديد فترة لا تتجاوز عشر سنوات لتطبيقها. ولا تستبعد الاتفاقية أى قطاع من قطاعات الخدمات، ولكن للدول المتعاقدة الحرية فى تحديد القطاعات التى ستطبق فيها التزاماتها بشأن دخول السوق والمعاملة الوطنية للخدمات موضوع التجارة.

(هـ) الملكية الفكرية

تعتبر الصناعة من أكثر القطاعات المتأثرة بحقوق الملكية الفكرية؛ إذ إن عدم تطبيقها يؤدى إلى خسارة كبيرة لتطوير المنتجات الجديدة. وأحد العوامل الهامة التى أدت إلى التوصل إلى الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية هو الرغبة فى تقليل الاختلالات فى شروط المنافسة الدولية الناتجة عن التباين الواسع فى المعايير المطبقة لحماية حقوق الملكية الفكرية التى تتأثر بها المنتجات الصناعية بصورة أكثر حدة ووضوحاً. وسوف تنفذ الاتفاقية خلال فترات انتقالية تتراوح بين سنة واحدة للبلدان المتقدمة وخمس سنوات للبلدان النامية وإحدى عشرة سنة للبلدان الأقل نمواً.

أما التأثير المباشر لاتفاقية جولة أورجواى على القطاع الصناعى فى الدول العربية.

فمن المتوقع أن يأتى نتيجة للتخفيض فى التعريفة الجمركية المطبقة على المنتجات والنشاطات الصناعية العامة، والإلغاء التدريجى للقيود غير الجمركية المطبقة على

منتجات المنسوجات والألبسة فى إطار «ترتيبات الألياف متعددة الأطراف»، وذلك إثر إدماج هذه المنتجات فى شروط وقواعد اتفاقية جولة أورجواى وإخضاعها للتخفيضات فى التعريفة المنصوص عليها بالنسبة للمنتجات الصناعية الأخرى.

بالنسبة لاستفادة الدول العربية من اتفاقية جولة أورجواى، فمن المتوقع أن تأتى نتيجة توسيع فرص تصدير المنتجات نصف المصنعة والنهائية، وهو ما سيزيد من خلق فرص العمالة، وإتاحة المجال للتفاعل مع مستجدات الأسواق والمستجدات التقنية فى صناعة المنتجات الداخلة فى التجارة الدولية. كما أنه من المتوقع أن تؤدى اشتراطات رفع درجة التصنيع فى السلع المصدرة إلى تشجيع الدول العربية على تقليل اعتمادها المكثف على تصدير المنتجات الأولية التقليدية التى تواجه انخفاضاً فى معدلات التبادل الدولى والتى تتميز أسعارها بعدم الاستقرار. وهنالك ميزة أكثر أهمية، وهى تحسن فرص دخول المنتجات العربية إلى الأسواق، والتى تأتى من جراء إزالة الحواجز غير الجمركية أو تخفيضها، خاصة بالنسبة لمنتجات المنسوجات والألبسة والمنتجات البتروكيماوية. وأخيراً، فإنه من المتوقع أن تستفيد الدول العربية من تدعيم الترابط بين القطاعات المختلفة كالزراعة والخدمات مع الصناعة على مستوى الاقتصاد القومى، نتيجة حرية التفاعل مع الأسواق العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن استفادة الدول العربية من هذه الأمور مرتبطة بقدرتها على تعزيز طاقاتها الانتاجية وقدرة صادراتها على منافسة الصادرات من الدول الأخرى.

لقد استهدفت الدول الصناعية من وراء فرض القيود على صادرات الدول النامية إليها من المنتجات الصناعية والمنسوجات والألبسة توفير حماية مؤقتة لمنتجاتها من هذه السلع. وكذلك تنظيم دخول هذه الصادرات إلى أسواقها، فى حين أن التجارة فى هذه السلع ـ فيما بين الدول الصناعية ـ لا تواجه قيوداً كمية ذات قيمة. وقد تمخض عن ذلك تكاليف اجتماعية كبيرة فى البلدان الصناعية عن طريق الإعانات للوظائف أو للصناعات نفسها. ومن المتوقع أن يؤدى إلغاء ترتيبات الألياف متعددة الأطراف واستبدالها بمعدلات التعريفة الجمركية المتفق عليها إلى زيادة واردات الولايات

المتحدة من المنسوجات بحوالى ٢٠ فى المائة والألبسة بنسبة ٣٦ فى المائة. كما تقدر بعض الدراسات أنه سوف يؤدى هذا الإلغاء إلى زيادة صادرات البلدان العربية من المنسوجات بحوالى ٨٢ فى المائة ومن الألبسة بحوالى ٩٣ فى المائة إلى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى.

ويمثل الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأسواق الرئيسية للصادرات الصناعية من الدول العربية بصفة عامة، والمنسوجات والألبسة من المغرب ومصر وتونس وسورية، بصفة خاصة. وتتمتع هذه الصادرات قبل جولة أورجواى بأفضلية عند الدخول إلى هذه الأسواق تتمثل فى ضرائب جمركية منخفضة وقيود وحواجز غير جمركية بسيطة.

وتعتبر نسبة كبيرة من هذه الصادرات عملياً غير خاضعة للقيود غير الجمركية: نظراً لتمتعها بمزايا عديدة من خلال نظام الأفضليات العامة مع الدول الصناعية، واتفاقيات المشرق العربى والمغرب العربى مع المجموعة الأوروبية، وكذلك امتيازات اتفاقية لومى، إلا أن هذه المزايا ستخفض أو تلغى بعد بدء تطبيق الاتفاقيات. وتشير بعض التقديرات الأولية التى أجرتها منظمة التجارة العالمية إلى أن بعض الدول العربية ستواجه بعض الخسائر نتيجة تحويل التجارة من هذه الدول. وعلى سبيل المثال، فإن صادرات موريتانيا من خامات الحديد ومنتجات الأسماك التى تمثل حوالى ٩٥ فى المائة من إجمالى صادراتها كانت تدخل أسواق دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى معفاة من الرسوم. ونتيجة لتطبيق اتفاقية جولة أورجواى - وخاصة فيما يتعلق بإلغاء نظام الأفضليات وتخفيض المعدلات المفروضة من خلال مبدأ الدولة الأولى بالرعاية - ستفقد المنتجات الموريتانية بعض المزايا، مما سيؤدى إلى تحويل جزء منها إلى مناطق أخرى. وكذلك من المتوقع أن تخسر كل من الجزائر والمغرب وتونس فى قطاعات المعادن والكيماويات والمنسوجات والألبسة جزءاً من حصتها في سوق الاتحاد الأوربى، وهى السوق الرئيسية لهذه المنتجات.

من المتوقع أن يكون لإجراءات تحرير التجارة العالمية أثرها الملموس على زيادة معدلات النمو الاقتصادى العالمى، وبالتالى زيادة الطلب على النفط والطاقة، الأمر الذى سيعود بالفائدة على الصادرات النفطية من الدول العربية، وذلك فى ضوء ما تشكله الاحتياطيات النفطية العربية من نسبة هامة تصل إلى أكثر من ٦٠ فى المائة من إجمالى الاحتياطى العالمى، بالإضافة إلى تمتعها بقدرة إنتاجية تكفى لمواجهة أية زيادة فى الطلب العالمى على النفط فى المستقبل، إلا أن الآثار الإيجابية لتحرير التجارة قد لا تتحقق بسبب الضرائب المتزايدة والقيود التمييزية ضد استخدام النفط فى الأسواق الداخلية للدول الرئيسية المستهلكة للنفط.

ومن الجدير بالذكر أن النفط لم يلق الاهتمام الكافى فى المفاوضات المتعاقبة فى إطار اتفاقية أوروجواى؛ وذلك نظراً للغياب شبه التام لمصالح الدول النفطية الرئيسية من جولات المفاوضات، علاوة على عدم وجود تعريفة جمركية كبيرة عليه فى العديد من دول العالم. ففى الدول الصناعية تفرض الولايات المتحدة رسوماً نوعية على النفط الخام المستورد قدرها ١٠.٥ سنت للبرميل إذا زادت كثافته على ٢٥ درجة API و٥.٢٥ سنتاً للبرميل إذا قلت كثافته عن ذلك. وبالنسبة للمنتجات فتفرض عليها رسوماً بواقع ١٠.٥ سنت للبرميل على النافتا والديزل وزيت الوقود و٥.٢٥ سنت للبرميل على جازولين السيارات.

أما دول الاتحاد الأوروبى، فهى لا تفرض رسوماً جمركية على النفط الخام والمنتجات المستخدمة فى صناعات التكرير والبتروكيماويات، إلا أنها تفرض رسوماً قدرها ٦ فى المائة على المنتجات الخفيفة والمتوسطة و٣.٥ فى المائة على زيت الغاز الذى يزيد محتواه الكبريتى على ٠.٢ فى المائة، و٣.٥ فى المائة على زيت الوقود. ويستثنى من هذه التعريفة العديد من الدول والمجموعات ومنها:

- دول البحر المتوسط (عدا ليبيا) ومنها تونس والجزائر ومصر وسورية.
- الدول التى تتمتع بنظام الأفضليات المعمم، وذلك طبقاً لسقوف تحدد سنوياً لكل

دولة ومنها الدول العربية.

- دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى (ACP) ومنها نيجيريا وانجولا والجابون والكاميرون والكونغو.
- بعض دول أوروبا الوسطى وهى هنغاريا (المجر) وبولندا وتشيكيا وسلوفاكيا.
- دول منطقة التجارة الأوروبية (إفتا) غير الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى.

ولقد قرر مجلس الاتحاد الأوروبى فى ديسمبر ١٩٩٤ تغيير قواعد العمل بنظام الأفضليات المعمم، وذلك بإخضاع الواردات البترولية للاتحاد من المملكة العربية السعودية والجماهيرية الليبية إلى تعريفة جمركية. فواردات المشتقات البترولية من السعودية ستفرض عليها تعريفة جمركية على أساس ٥٠ فى المائة من التعريفة المطبقة فى أبريل ١٩٩٥ و١٠٠ فى المائة من التعريفة فى يناير ١٩٩٦.

وستخضع الواردات البترولية من ليبيا إلى ٥٠ فى المائة من التعريفة فى يناير ١٩٩٦، و١٠٠ فى المائة من التعريفة فى يناير ١٩٩٧. وبعد ذلك ستقوم دول الاتحاد الأوروبى بتخفيض التعريفة الجمركية على وارداتها من المنتجات البترولية بشكل تدريجى بنسب تتراوح بين ٣٠ فى المائة و٤٠ فى المائة، بحيث تصبح التعريفة على النحو التالى:

جدول رقم (١)

الرسوم المفروضة من دول الاتحاد الأوروبى على الواردات من المنتجات النفطية

نسب مئوية

	الرسوم التى التزمت بها دول الاتحاد فى الاتفاقية	الرسوم المطبقة حالياً	تدرج تطبيق الرسوم وفق الاتفاقية				
			١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
المنتجات الخفيفة والمتوسطة	٧.٠	٦.٠	٦.٥	٦.٠	٥.٦	٥.٢	٤.٧
زيت الغاز وزيت الوقود	٥.٠	٣.٥	٤.٧	٤.٤	٤.١	٣.٨	٣.٥

المصدر: معلومات مباشرة من هيئة الاتحاد الأوروبى.

ومن ناحية أخرى، فإن من المتوقع أن يكون لاتفاقية جولة أورجواى تأثير على صادرات الدول العربية من المنتجات البتروكيماوية. فتحرير التجارة العالمية ورفع القيود والحواجز أمام دخول هذه المنتجات إلى الأسواق سيؤدى إلى زيادة الصادرات العربية لمختلف الأسواق الاستهلاكية، وذلك فى ضوء قدرتها العالية على منافسة المنتجات المشابهة والمصدرة من مناطق أخرى من العالم وإلغاء السقوف المطبقة على هذه الواردات. ومن جهة أخرى، فإن تآكل نظام الأفضليات المعمم الذى كانت تتمتع به بعض هذه الصادرات إلى الدول الأوروبية سيؤدى إلى فرض رسوم جمركية تتراوح بين ٨ فى المائة و١٣ فى المائة خلال عام ١٩٩٥، وستتراجع هذه النسبة طبقاً لاتفاقية جولة أورجواى على مدى من ٥ إلى ١٠ سنوات، لتصبح ما بين ٥.٠ فى المائة و٥.٦ فى المائة.

لقد تطورت أهمية قطاعات الخدمات الإنتاجية فى الدول العربية، سواء كمصدر من مصادر الدخل أو كوعاء لاستخدام متزايد من الخبرات والعمالة الوطنية، إضافة إلى كونها موردا هاما من موارد النقد الأجنبى لعدد من الدول العربية، كقطاع السياحة فى كل من مصر والمغرب وتونس والأردن، والنقل والاتصالات فى كل من السعودية ومصر والعراق، والتمويل والمصارف فى دول الخليج العربية وليبيا والأردن، وقد زاد من أهمية تجارة الخدمات وتوسعها التقدم التقنى الهائل فى وسائل الاتصال وتقنيات المعلومات.

ولقد زادت القيمة المضافة لقطاعات الخدمات الإنتاجية فى الدول العربية من نحو ٦٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ إلى حوالى ١٠٩ مليارات دولار فى عام ١٩٩٠، وتقدر بنحو ١٣٦ مليار دولار فى عام ١٩٩٤، وبمعدل نمو سنوى متوسط قدره حوالى ٨ ٥ فى المائة.

جدول (٣)

تطور القيمة المضافة لقطاعات الخدمات الإنتاجية

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
القيمة المضافة (مليار دولار)	٦١ ٧	٨٤ ١	١٠٨ ٥	١١٤ ٤	١٢١ ٩	١٣٢ ٢	١٣٥ ٩
معدل النمو السنوى ٪				٥ ٤	٦ ٦	٨ ٥	٢ ٨
معدل النمو (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ ٪)							٥ ٨
معدل النمو (١٩٨٠ ـ ١٩٩٤ ٪)							٥ ٨

المصدر: الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ـ بيانات الحسابات القومية.

وتشكل خدمات التجارة والفنادق والمطاعم حوالى ٥٥ فى المائة من هيكل القيمة المضافة لقطاعات الخدمات الإنتاجية، تليها خدمات النقل والشحن والمواصلات والتخزين بنسبة ٣٠ فى المائة، وخدمات المصارف والتمويل والتأمين التى تمثل النسبة الأقل فى إطار هذه المجموعة من القطاعات والتى تبلغ حوالى ١٥ فى المائة، وترتبط خدمات التجارة والمطاعم والفنادق ارتباطا وثيقا بخدمات السياحة والسفر، التى تتمتع الدول العربية بمزايا نسبية واضحة فيها، وإن كانت الواردات منها (السياحة العربية فى الخارج) مازالت تشكل العامل الرئيسى لعجز الميزان التجارى لهذا النوع من الخدمات. وتتأثر خدمات النقل والشحن بتطور تجارة الصادرات والواردات، وقدرة وكفاءة أساطيل النقل البحرى العربية، والتى مازالت أمامها آفاق واسعة لزيادة دورها فى التجارة الخارجية العربية.

وللآثار الناجمة عن الاتفاقية وجهان، قد يكونان متعارضين فى المدى القريب والمتوسط. مما يتطلب سياسات دقيقة وحذرة، وعلى سبيل المثال، فبقدر ما ينجم عن الانفتاح على قطاعات المصاريف والتمويل والتأمين العالمية من استفادة تقنية تؤدى إلى تطوير القطاعات الوطنية، بقدر ما يخشى عدم قدرة المؤسسات الوطنية على منافسة مؤسسات الدول الصناعية التى تتميز بدرجة عالية من التطور التقنى والقدرة التنافسية، وهو ما قد يكون له آثار غير مواتية على موازين المدفوعات: ولذلك فإنه يتعين أن تعطى الأولوية لتطوير هذه القطاعات وتقويتها لتواكب مراحل الاندماج فى الأسواق الدولية، ويمكن للدول العربية الاستفادة من الفترات الزمنية الممنوحة للدول النامية للتكيف مع متطلبات الاتفاقية.

إن آثار الاتفاقية على الاقتصاديات العربية تعتمد إلى حد كبير على التعهدات التى التزمت بها الدول العربية فى إطارها، ويلاحظ من الجداول (البرامج) التى تقدمت بها الدول العربية الأعضاء بالاتفاقية أنها تبنت نهج الحد الأدنى بالنسبة: لتثبيت التزاماتها فى مجال التحرير الجزئى لبعض الخدمات، وكانت فى هذا الخصوص عروض الجزائر والبحرين وتونس أقل من المتوسط الخاص بالبلدان النامية كمجموعة،

وكانت عروض مصر والكويت والمغرب أكثر شمولا بدرجة طفيفة من متوسط البلدان النامية، كذلك كانت التزامات الدول العربية ضئيلة فيما يتعلق بالشمولية القطاعية، وتركزت التزاماتها فى أنشطة تكتسب فيها ميزة نسبية كمجال الفنادق والمطاعم، وهى الخدمات المتصلة بالسياحة والخدمات المالية. إضافة إلى أن التزامات الدول العربية بالبدء بفتح السوق لتجارة الخدمات صاحبتها قيود صريحة عديدة، أهمها فرض قيود على الإقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين لغرض تقديم الخدمات، أو قيود على حقوق الملكية للمستثمرين الأجانب، أو لشراء العقارات، أو قيود على دخول مندوبى الشركات عند نقلهم من المقر إلى الفرع. وكمثال فى هذا الشأن نجد أن معظم عروض مصر - وهى البلد العربى الذى يطبق أعلى مستوى فى بند «لا توجد قيود» على دخول السوق والمعاملة الوطنية - تنطوى على تثبيت الوضع الحالى بالنسبة للقطاعات المسجلة: إذ إن التحفظات المقدمة كثيرة وتضم قيودا على نسبة الموظفين الأجانب فى الشركات التى تخضع للسيطرة الأجنبية (وحتى على إجمالى الأجور فى حالة النقل البحرى)، كما تشمل فرض حد أقصى لرأس المال الأجنبى بنسبة ٤٩ فى المائة فى مجال الإنشاءات والخدمات الهندسية المرتبطة بها، والمشاريع السياحية فى منطقة سيناء، والتأمين. كما تنص على اختبارات «الاحتياجات الاقتصادية» فى حالة السياحة وفتح فروع للبنوك الأجنبية وشركات التأمين، بألا تشكل الشركات الجديدة منافسة ضارة بالشركات القائمة.

إن الآثار المباشرة للاتفاقية العامة للخدمات على مقدمى الخدمات المحليين فى الدول العربية ستكون محدودة جدا بل ربما تكون معدومة فى إطار التعهدات سالفة الذكر، وبما أن المفاوضات المتعلقة بأنشطة الخدمات لم تستكمل بعد، فإن آثار تحريرها على اقتصاديات الدول العربية، سوف تعتمد على التطورات فى هذه المفاوضات فى المستقبل، والدور الذى سوف تلعبه الدول العربية الأعضاء فى الاتفاقية، والالتزامات التى ستتقدم بها فى جداولها؛ ولذلك - وعلى نحو قطرى، يتعين إعداد الدراسات التفصيلية القانونية والاقتصادية والتجارية عن اتفاقيات اورجواى

وآثارها على اقتصاديات الدول العربية، كما أن تعميق خطوات التكامل الاقتصادى بين الدول العربية بما يحسن من استغلال الموارد وتخصيصها ويسهم فى تطوير أداء القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، ستكون له آثار إيجابية فى زيادة قدرة الصادرات العربية من السلع والخدمات على المنافسة فى الأسواق الدولية، وتحجيم الآثار السلبية للانفتاح عليها فى إطار اتفاقية جولة أورجواى.

دراسة المالكى

فى دراسة لمدير عام غرفة تجارة وصناعة قطر[1] بعنوان «التكامل الاقتصادى العربى فى ظل الجات» بحثت آثار الجات على اقتصاديات الدول العربية ونورد ملخصاً لهذه الدراسة وخصوصاً الجزء المتعلق بالآثار الناجمة عن اتفاقية جولة أورجواى على الدول العربية فيما يلى:

أصبح من المستحيل انعزال دولنا العربية عن المجتمع الدولى الجديد.. كما أصبحت المشاركة الفعالة والإيجابية ضرورة تحتمها ضروريات التنمية.. وسواء انضمت كافة الدول العربية إلى الاتفاقية أو انضم بعضها كما هو حادث الآن فإن الآثار المترتبة على تنفيذ بنود الاتفاقية سوف تمس اقتصادياتنا العربية من قريب أو بعيد. وفيما يلى بعض من أهم النتائج والآثار الناجمة عن تنفيذ بنود الاتفاقية على الاقتصاد العربى:

أولاً: فى مجال الصناعة

تمثل الصناعة ركناً أساسياً من أركان التجارة الدولية. وبإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية أمام انتقال السلع.. سوف يتم فتح الأسواق أمام المنتجات الصناعية: لتكون المنافسة وجودة المنتج تأشيرة الدخول للأسواق العالمية.

وتتحدد استفادة الدول العربية من اتفاقية الجات، من خلال الإجراءات

---

(١) ـ د. ماجد المالكى

بحث مقدم إلى المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الاسكندرية ١٩ ـ ٢١ مايو ١٩٩٥.

والتشريعات الجديدة التى يجب أن تتبناها دولنا العربية. أما الآثار المباشرة على الصناعات فتتمثل فى تأثير الاتفاقية سلباً أو إيجاباً على القطاعات الصناعية المختلفة ومنها:

١ ـ قطاع النفط والغاز

يمثل النفط والغاز نسبة كبيرة من حجم صادرات الدول العربية ولا سيما دول الخليج العربى. ولقد استبعدت الاتفاقية كلا من النفط والغاز من سريان أحكامها، بحيث تتاح للدول الصناعية حرية فرض ضرائب أو إصدار قرارات حمائية: لمنع تدفق هذه السلعة. ومن المنتظر أن يعود مرة أخرى الحديث عن فرض ضريبة الكربون. الأمر الذى تتأثر معه إيرادات الدول النفطية.

إلا أنه وعلى الجانب الآخر فإن فتح الأسواق العالمية سيحدث نمواً ملحوظاً للقطاع الصناعى بما ينعكس على زيادة حجم الطلب على النفط العربى.. مما يحافظ على ثبات الأسعار ـ على الأقل ـ على وضعها الحالى.

وإذا كان هناك من تجب الإشارة إليه فى مجال النفط فهو ضرورة العمل على إقامة الصناعات التى تعتمد على الاستخدام المكثف للغاز مثل صناعة البتروكيماويات وغيرها؛ لتحقيق ميزة تنافسية فى الأسواق العالمية.. مع استخدام سبل رشيدة لضغط الإنفاق وتكاليف الانتاج، بحيث تحقق هذه الصناعات قيمة مضافة أكبر للناتج الإجمالى المحلى.

٢ ـ صناعة البتروكيماويات

تعتبر صناعة الكيماويات والبتروكيماويات من أكثر الصناعات استفادة من المواد الأولية الأساسية.. حيث إنها تعتمد على استخدام مواد اللقيم الهيدروكربونية المتوفرة بالدول العربية.. ونظراً لتوافر رأس المال فى بعض الدول «مثل دول الخليج العربى» فإنه يمكن من استخدام التقنية المتطورة.. الأمر الذى معه يمكن لهذه الصناعة أن تحقق قيمة تنافسية عالية فى الأسواق العالمية وعليه يمكن توجيه هذه الصناعة نحو التصدير بشكل أساسى.. وهو الوضع الذى انتهجته دول مجلس التعاون الخليجى فى

الآونة الأخيرة، حيث بلغ حجم البتروكيماويات المصدرة للخارج ٨٠٪ من حجم الإنتاج، بينما كانت نسبة الصادرات إلى حجم الانتاج فى دول العالم من هذه السلعة لا تزيد على ٢٥٪. وهنا يكون الاستثمار فى هذه الصناعات من أجدى الاستثمارات نظراً لأن:

أ - البتروكيماويات سلعة ضرورية للأسواق العالمية ولا يمكن الاستغناء عنها.

ب - الطلب على الصناعات البتروكيماوية سيظل فى زيادة مستمرة.

جـ - توافر المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة بالدول العربية.

د - تلبية الاحتياجات المحلية وتصدير الفائض إلى الأسواق المحلية.

هـ - إزالة العوائق الجمركية ستفتح المجال أمام هذه الصناعة لاقتحام الأسواق العالمية والمنافسة بقوة.

٣ - صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة

جرى الاتفاق من خلال اتفاقية الجات على آلية لإنهاء الترتيبات التجارية للألياف المتعددة تدريجيا لحين إدماج هذه التجارة بقواعد «الجات» خلال عشر سنوات.

وعلى الرغم من ضعف الاستثمارات فى هذا المجال إلا أنه يمكن الاستفادة من النظام الجديد فى تطوير صناعة المنسوجات، خاصة أن هذه الصناعة تعتمد بشكل أساسى على كثافة الأيدى العاملة والتكنولوجيا البسيطة. فضلاً عن أنها تحقق القيمة المضافة العظمى للناتج المحلى.. وعالمنا الغربى تتوافر فيه الأيدى العاملة.. أما التكنولوجيا غير المكلفة فيمكن شراؤها من الخارج.. أو فتح مجال الاستثمار لإنشاء مثل هذه التكنولوجيا داخل الوطن العربى.

٤ - الصناعات الدوائية

يعتبر الدواء من أساسيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية، وتلعب الصناعات الدوائية العربية دوراً استراتيجياً فى الأسواق العربية وسوف يكون تأثير اتفاقية الجات على هذه الصناعة سلبياً.. خاصة أن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية تعطى أصحاب هذه الحقوق مجالاً أوسع ومطالب أكبر.. ونظراً لأن معظم الصناعات

الدوائية العربية تتم بالدول الأوروبية وأصحاب براءات الاختراع فيها أفراد أو شركات أجنبية؛ لذلك من المتوقع ارتفاع تكلفة الحصول على براءات الاختراع.. أو حقوق التصنيع المحلى مما يزيد تكلفة إنتاجه.

وهكذا يكون أمام الحكومات العربية ـ مجتمعة ـ العمل المشترك للاستثمار فى مجال البحوث والاختراعات وتشجيع الخلق والابتكار فى كافة المجالات.

ثانياً: فى مجال الزراعة

نصت الجات على تخفيض الرسوم الجمركية وإعانات التصدير التى تمنحها بعض الدول للمنتجات الزراعية بواقع ٣٦٪ خلال السنوات الست القادمة.

لقد جاء تخفيض الدعم للمنتجات الزراعية فى صالح الدول الصناعية.. أما على المستوى العربى فإن تخفيض الرسوم الجمركية من شأنه أن يفسح المجال أمام الواردات الزراعية الأمر الذى سيؤثر سلباً على الإنتاج الزراعى العربى.. مما يتطلب العمل على تأمين الكفاءة التنافسية لهذه المنتجات حتى تجد لها مكاناً فى الأسواق العالمية، أو على الأقل تنافس بعض المنتجات والحاصلات الزراعية المستوردة.

والمشكلة التى سوف تعانيها بعض الدول العربية تتمثل فى عدم قدرة هذه الدول رفع أسعار المنتجات الزراعية فى ظل برامج إعادة الهيكلة التى بدأت تطبقها. مما سيؤدى إلى تضخم استهلاكى.

وقد قدرت بعض الدراسات أن تطبيق اتفاقية الجات على المنتجات الزراعية سيؤدى إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات ثلاثة أضعاف، كما سيؤدى إلى خسارة الدول العربية ٥ مليارات دولار سنوياً.

لذلك فإنه من الأهمية تركيز الاستثمارات نحو قطاع الزراعة. واستغلال المساحات الهائلة القابلة للاستزراع فى وطننا العربى لا سيما فى مصر والسودان والسعودية؛ لإقامة زراعات يمكن على جانبيها إنشاء صناعات زراعية تغطى الاحتياج المحلى.

التكتلات الاقتصادية

يرى البعض أن اتفاقية الجات لن تضيف جديداً للتجارة البينية بين الدول العربية،

لا سيما أن حجم التجارة البينية بين الدول العربية لا يتجاوز نسبة الـ ١٠٪ من حجم تجارة الوطن العربي، أما النسبة العظمى فهي لصالح دول أوروبا وأمريكا.

وعلى ذلك فلم التخوف من آثار الاتفاقية على التجارة العربية؟

أصحاب هذه النظرة ينظرون للأمر نظرة ضيقة، لا تتعامل مع التطورات المستقبلية، فتحرير التجارة البينية بصورة مقنعة هو الوسيلة الوحيدة لاجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية لخدمة سوق ضخمة قوامها مائتا مليون نسمة. وتقوم على قاعدة غنية من الموارد غير المستغلة أو المستباحة، كما أنه الوسيلة المثلى لاسترجاع الثروات العربية الموجودة بالخارج..

إضافة إلى ذلك فإن إزالة الحواجز البينية تعقبها على الفور قفزات كمية ونوعية هائلة، وقد أكدت التجارب أن كل خطوة اتخذت لتحرير التجارة بين قطرين أو مجموعة أقطار أعقبها نمو التجارة البينية بين هذه الأقطار.

وهناك من الأمثلة ما يؤكد ذلك على المستويين العربي والعالمي.. فعلى المستوى العربي كان من آثار الوحدة بين مصر وسوريا أن قفزت التجارة بينهما خمسة أضعاف ما كانت عليه؛ وذلك لأن الوحدة خلقت بالفعل فورة استثمارية هائلة.

وعلى المستوى الدولي.. فإن السوق الأوروبية المشتركة التي ألغت بموجبها كافة حواجز التجارة على مستوى أوروبا من يناير ١٩٩٢م. قد أدت إلى ارتفاع التجارة الأوروبية إلى إجمالي تجارة أوروبا من أكثر من النصف عام ١٩٨٥م، إلى حوالي الثلاثة أخماس في الوقت الحاضر. أما داخل السوق الأوروبية.. فإن النسبة ترتفع إلى أكثر من الثلثين وقد ارتفع عدد عمليات شراء واندماج الشركات من ٢٩١٠ عام ١٩٨٧ إلى ٤٥٥٣ عام ١٩٩٢. كما أدت إلى تشجيع الاستثمارات الخارجية فبينما كانت استثمارات اليابان المباشرة في أوروبا ٨.٨ بليون دولار بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨٤، ارتفع إلى ٦ ٧٤ بليون دولار بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٣م.. هذا في الوقت الذي بلغ النمو الاقتصادي في كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والسويد ١٠٪ سنوياً على الأقل.

وعلى ذلك فإن وجود تكتل عربى موحد هو السبيل الأوحد للتعامل مع النظام الجديد للتجارة الدولية.. وكذلك لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية بالمنطقة العربية.

وعلى دولنا العربية الإسراع فى إقامة تكتل أو تجمع اقتصادى حقيقى يعمل على استثمار الموارد والطاقات العربية الموزعة أو المهدرة.

أنواع التجمعات الاقتصادية

أتاحت الجات فرصة إقامة تجمعات اقتصادية بين مجموعة من الدول، بحيث تكون الميزات الممنوحة لأعضاء هذه الدول ليست شرطاً أن تمنح للدول خارج هذه التكتلات وتأخذ هذه التجمعات أشكالاً مختلفة منها الروابط التجارية ومناطق التجارة الحرة. والاتحادات الجمركية والسوق المشتركة والاتحادات النقدية.

١ ـ الروابط التجارية

وتعنى وجود نوع من التعاون من خلال تطبيق تعرفة جمركية تفضيلية لمنتج معين وقد كانت هناك روابط تجارية بين دول الكومنولث والمملكة المتحدة.

٢ ـ مناطق التجارة الحرة

وفيها تمتد التعرفات التفضيلية إلى كافة المنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء وفى مثل هذه المناطق يتم إلغاء كافة الحواجز التجارية فى حين تحتفظ الدول الأعضاء بحرية ممارسة السياسات التى تراها تجاه الدول الأخرى خارج المجموعة.. وأبرز أمثلة هذه المناطق «التجمع الأوروبى للتجارة الحرة».

٣ ـ الاتحادات الجمركية

تتميز هذه الاتحادات بأن الروابط بين الدول الأعضاء تكون أكثر تماسكاً، ويمكن أن تكون هناك سياسات مشتركة تؤدى بدورها إلى اعتماد سياسة تجارية موحدة تجاه الأطراف خارج الاتحاد، ويتم توزيع العائد من الانضمام للاتحاد على الدول الأعضاء حسب أنظمة متفق عليها مسبقاً، وتعمل الاتحادات الجمركية على تنمية حركة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء.

٤ ـ السوق المشتركة

ويتم فيها توسيع الاتحاد الجمركى من خلال إلغاء الحواجز التجارية بكافة أنواعها، الجمركية وغير الجمركية.

٥ ـ الاتحادات النقدية

وهى مبنية على اعتماد موحد أو على معدلات صرف ثابتة غير قابلة للنقض. وتتطلب الاتحادات سواء كانت نقدية أو اقتصادية وجود تنسيق على المستوى الاقتصادى الكلى شاملاً المجالات المالية والنقدية.

أن استثناء التكتلات الاقتصادية من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذى تنص عليه الجات جاء لحماية الدول الصناعية التى كانت قد سارعت إلى عقد تكتلات فاعلة.. ولم يكن من المقبول لديها أن تتعامل المجموعة الأوروبية مع دول العالم الثالث بنفس الميزات التى تتمتع بها فيما بينها. وأشرنا إلى اتفاقيات التجارة الإقليمية بالتفصيل فى الفصل الثانى. ومن هنا يكون على الدول العربية البحث عن إطار تنتمى إليه يجعلها تتعامل مع الجات من حيث أنها مجموعة أو اتحاد متكامل.. وليست مجرد كيانات مستقلة، وقد يقول البعض إن الوضع العربى الراهن وما تعانيه أقطاره من فرقة وتمزق، يجعل إقامة مثل هذا التكتل أمراً مستحيلاً. وهذا الكلام وإن كان حقيقياً، إلا أنه ناتج عن قيام حكوماتنا العربية بتسييس الاقتصاد فلو كانت الحكومات جادة فى توجهاتها نحو إقامة تكامل اقتصادى حقيقى. فعليها أولاً الفصل التام بين السياسة والاقتصاد، على اعتبار أن الأخير حق الشعوب بأكملها، مهما كانت توجهاتها.

التكامل الاقتصادى العربى

منذ بداية الخمسينات والمحاولات تتوالى للوصول إلى كيان ملائم لإحداث تكامل اقتصادى عربى، تختفى من خلاله النزعة الشعوبية وتتأصل النزعة القومية إلا أنه ورغم الجهود المخلصة التى بذلها الكثيرون لم يظهر إلى النور كيان واحد قادر على إقامة اقتصاد عربى متكامل يحقق للعرب الاستقرار والأمان.. ويجذب الاستثمارات

والمدخرات العربية، بدلاً من تركها في بنوك أوروبا فكل الهياكل التي تواجدت على الساحة العربية لم تخرج عن كونها أطرا ظلت عاجزة عن إعادة أمجاد الماضي أو حتى صيانة مكتسبات الحاضر. وهكذا ترسخ في الأذهان - أو هكذا أراد الغرب لنا - أن الأقطار العربية قد اتفقت فيما بينها على ألا تتفق.. وما الهياكل الموجودة إلا مسميات فاقدة المضمون والإرادة؛ لذلك ظل التكامل الاقتصادية العربي حلماً بعيد المنال..

كما ظلت السوق العربية المشتركة التي تم الإعلان عنها بالقرار رقم (١٧) لسنة ١٩٦٤م مجرد لافتة رفعها المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية منذ الثاني عُشر من أغسطس ١٩٦٤م.

والسؤال الذي يطرحه رجل الشارع الآن هو: إذا كان التكامل الاقتصادي لم يتحقق خلال فترة الستينات حيث كان التوجه القومي لدى كافة شعوب المنطقة أكثر قوة وتأثيراً.. فهل يمكن له أن يتحقق الآن في ظل الوضع المتردي الذي وصلنا إليه الآن؟

إن محاولة الإجابة عن هذا التساؤل.. وفي هذا الوقت بالذات.. وفي ظل المتغيرات الدولية الجارية.. يعد ضرورة ملحة. كذلك محاولة التعرف على معوقات قيام مثل هذا التكامل تجعلنا أكثر مصداقية عندما نخرج بنتيجة ما.

معوقات التكامل الاقتصادي العربي

١ - **مفهوم السيادة:** وما زال يعاني من عقبة رفض أي تكييف جزئي لمفهوم السيادة. في ظل عمل مشترك متعدد الأطراف.

وكان التخوف من التعدي على السيادة القطرية هو السبب الرئيسي وراء فشل أية جهود نادت بالوحدة أو التكامل الاقتصادي.. فلم تستطع التيارات العربية أن تدرك أن أي عمل مشترك لابد له من تنازلات معينة فإذا قيل يجب تحرير التجارة العربية البينية وإزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.. ظهر من يقول:

١ - أن تخفيضات الجمارك سوف تحرم بعض الدول من إيرادات مهمة للخزانة

العامة وهى إيرادات لا يمكن الاستغناء عنها.

٢ ـ كما أن الحواجز الادارية تعتبر تشريعاً لا يمكن المساس به أو تعديله لأن هذا يعد تدخلاً فى سيادة الدولة..

وإذا كانت هذه التنازلات تم رفضها فى ظل عمل عربى مشترك فهى نفسها التى تم قبولها فى ظل اتفاقية الجات.. فعلى سبيل المثال تنص الاتفاقية على إلغاء كافة قوانين وتشريعات الاستثمار التى تتعارض واتفاقية الجات. وكذلك رفع الدعم عن المنتجات الزراعية.. وإلغاء إجراءات حماية المنتجات الوطنية.. إلخ..

لماذا قبلنا فى ظل الجات ما لم نقبله فى ظل العمل العربى المشترك؟!!

٢ ـ عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى

شهدت منطقتنا العربية خلال نصف القرن الأخير فترة تحولات جذرية فى نظمها السياسية والاقتصادية.. فحتى أوائل السبعينات كانت بعض الدول لم تزل تحت السيطرة الاستعمارية.. وبعض الأفكار العربية كانت تشتغل بالحركات التحررية. مثلما حدث فى اليمن وليبيا. كما أن التوجهات الاقتصادية خلال هذه الفترة غير واضحة المعالم.. بينما ينادى البعض بتشجيع الاستثمار العربى.. تظهر فى مصر قوانين التأميم التى كانت السبب المباشر وراء انفصال مصر وسوريا.

ثم وبعد سنوات قليلة تنتهج القيادة المصرية وبقرار فردى نهج الانفتاح الاقتصادى مع الاحتفاظ بالقطاع العام وسياسة الدعم.

مما أحدث بلبلة فى فكر رجال الأعمال والمستثمرين.. الذين خشوا من التورط باستثمارات كبيرة فى مناخ غير مستقر. وعرضه للتقلب فى أى لحظة. فكان التكامل الاقتصادى عبئاً على الحكومات دون إفساح المجال أمام الاستثمارات الفردية التى تعتبر محور ارتكاز لأى شكل من أشكال التكامل.. بفضل ما تتمتع به هذه الاستثمارات من حرية حركة.. وبعد عن البيروقراطية.

٣ ـ تسييس الاقتصاد

لعل أخطر ما وقع فيه عالمنا العربى توجيه الاقتصاد وجهة سياسية.. بمعنى أن

العلاقات السياسية بين الدول العربية تحكم التبادل التجارى، فعندما أبرمت مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل تمت مقاطعة مصر.. وعزلها عن العالم العربى، بل وصل الأمر إلى نقل جامعة الدول العربية من مقرها الأصلى.. وهكذا يكون التبادل الاقتصادى مرتبطاً بالأهواء والميول الشخصية بين الدول والحكومات مما يجعل إقامة أى تكامل اقتصادى بين الدول العربية مرتبطاً بحالة القبول النفسى أو الرضا السياسى الذى تحظى به دولة ما. دونما اعتبار للمصلحة الجماعية أو حتى القطرية وحتماً فإن أى اقتصاد تجره عربة الأهواء الشخصية والقرارات الفردية لن يكتب له الاستمرار.

٤ ـ التشريعات والقوانين الاقتصادية

من الملاحظ أن هناك اختلافاً كبيراً بين اللوائح والتشريعات الاقتصادية بين الدول العربية.. فالتعاريف الجمركية وانتقال رؤوس الأموال متباينة تمام التباين، فبينما ترى بعض الأقطار ضرورة فرض ضرائب مضاعفة على بعض الواردات، نرى دول الخليج ـ مثلاً ـ تفرض قيما ضريبية رمزية.

وهكذا يظل التناقض فى التشريعات ركناً أساسياً فى إعاقة قيام تكامل اقتصادى عربى.

وأن أية محاولة لإقامة تكامل اقتصادى عربى يجب أن تنطلق أولاً من إزالة هذه المعوقات قبل المضى فى تنفيذه.. وتتكرر تجربة الماضى وتبقى الصورة كما هى.

دراسة الجبالى

فى دراسة أخرى لعبد الفتاح الجبالى [(١)] تمت دراسة أثر دورة أورجواى على كل من قطاع الخدمات وقطاع الزراعة وحقوق الملكية الفكرية. وفيما يلى نستعرض ما ذكرته هذه الدراسة:ـ

---

(١) ـ عبد الفتاح الجبالى «أثر جولة أورجواى على الاقتصاديات العربية» بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين ديسمبر ١٩٩٥.

١ ـ الآثار الناجمة عن تحرير تجارة الخدمات:

تأتى أهمية هذا القطاع من حيث إسهامه فى عملية التنمية الاقتصادية، خاصة وأنه يلبى مجموعة من الاحتياجات الأساسية إما مباشرة على شكل تعليم أو رعاية أو إسكان، أو بطريق غير مباشر على شكل إيجاد فرص عمل أو توليد دخل، كما يوفر قطاع الخدمات مدخلات للانتاج السلعى فى مجال الزراعة والصناعة.

كما أن قطاع الخدمات يسهم فى تعبئة الموارد المالية، عن طريق الجهاز المصرفى والتأمين، وفى الانتفاع بالموارد عن طريق خدمات الهياكل الأساسية كالنقل والمواصلات والاعلام وفى إيجاد الموارد عن طريق الخدمات التكنولوجية التى ترفع من الانتاجية، وبالتالى فجميع هذه القطاعات، هى قطاعات حيوية ومهمة؛ إذ ترتبط عضوياً بخطط التنمية والنمو داخل هذه الأقطار، كما أنها وفرت قدراً لا بأس به من النقد الأجنبى لدى معظم أقطار العالم الثالث، سواء بسبب مزايا جغرافية تتعلق بالموقع، أو تحويلات العاملين فى الخارج.

ومن هنا فإنه ومع تزايد عنصر الخدمات كأحد مكونات العملية الانتاجية، فإن تحريره سيؤثر على حالة ميزان المدفوعات، حيث إن الدول العربية، ستجد نفسها، إذا لم يتحسن وضع الطاقات المحلية، مضطرة لاستيراد كمية من الخدمات، دائمة التزايد، كما تصدر حجماً مماثلاً من السلع، وقد سيطرت الدولة على هذه القطاعات لعدة أسباب أولها اعتبارات الرفاهية الاجتماعية، والثانى يتعلق بالرغبة فى حماية المستهلك، والثالث يكمن فى تنظيم قطاع الخدمات للحد من استخدام القوة الاحتكارية ومنع الممارسات التقليدية، ولا سيما فى قطاعات تخلق فيها وفورات الحجم، حالات احتكارية. وهناك سببان لاحتمال حدوث الممارسات التجارية التقييدية فى مجال الخدمات على نحو مرتفع؛ إذ إنه يمكن أن يمارس منتجو الخدمات تمييزاً فى الأسعار، لسبب بسيط هو أن الخدمات ما أن تنتج لا يمكن تخزينها إلى أن تتم مقايضتها فى الأسواق فى وقت لاحق، وذلك نظراً لتغاير الخصائص فى الإنتاج والاستهلاك: إذ يواجه منتجو الخدمات مستهلكين لديهم دالات طلب مختلفة، ولا

يستطيعون التعامل مع بعضهم البعض، على عكس الحال فى السلع.

وثانيهما من المحتمل أن جزءاً كبيراً جداً من التجارة الدولية فى الخدمات يتشكل بواسطة الصفقات التجارية فيما بين الشركات، بحيث إنه من الممكن أن تمارس تلاعبات فى الأسعار. ولذلك فإن تحرير أسواق الخدمات، وشرط المعاملة الوطنية، يؤدى إلى منافسة غير عادلة بحق شركات الخدمات العربية، وذلك لأن موقفها ضعيف فى هذا المجال، خاصة أنها قد عمدت ـ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ـ إلى حماية أسواق الخدمات وحصرت نشاطها فى مواطنيها فقط. من هنا فإن فتح الأسواق سيؤدى إلى منافسة شديدة، مع العالم الخارجى، مما يضر كثيراً بهذه القطاعات. ولا يجب أن ننسى أن البلاد العربية تعانى من عجز موازين مدفوعاتها عموماً، وفى بند الخدمات على وجه الخصوص، الأمر الذى يضع قيوداً شديدة عليها.

من هنا يصبح من الخطورة بمكان الالتزام بتحرير قطاع الخدمات، دون حدود معينة لهذه العملية: إذ إن ذلك سيؤثر بشدة على هذه القطاعات فى ضوء قدرة الشركات متعددة الجنسية على أن تكون المتحكم الرئيسى فى هذه الخدمات، سواء بسبب حجمها أو سيطرتها على العمليات المكملة لهذه المسألة، والتى تصعب منافستها فى هذا المجال. وتبرز هذه المسألة بشدة فى قطاع الخدمات المالية، حيث يلعب الجهاز المصرفى دوراً هاماً ومحورياً فى التنمية الاقتصادية لهذه البلدان. وذلك لما له من قدرات هائلة وامتلاكه لآليات عديدة تساعد على تعبئة الموارد الادخارية المحلية واستخدامها بالطريقة التى تحقق الأهداف التنموية المحلية. وتزداد أهمية هذه المسألة فى ضوء الأوضاع الاقتصادية السائدة بالمنطقة، حيث تتناقض معدلات الادخار المحلى بها بنسبة كبيرة: إذ لا تتجاوز ١٠٪ من الناتج المحلى، مقارنة بحجم استثمارات يصل إلى ٢٠٪ الأمر الذى يؤدى لاتساع فجوة الموارد المحلية، وبالتالى الرغبة فى إدارة السياسة النقدية للبلاد بما يحقق التراكم الرأسمالى اللازم لها.

من هنا تأتى أهمية الدور الذى يلعبه الجهاز المصرفى فى المجتمعات عموماً، والنامية منها على وجه الخصوص، كما توضح خطورة الاتفاق الخاص بتحرير

التجارة فى الخدمات المالية، وفقاً للشروط المنصوص عليها فى الاتفاق، خاصة فى ظل التحديات العديدة التى تواجه المصارف العربية فى الآونة الراهنة، مثل ظهور الشركات المالية متعددة الأغراض والجنسية ذات الموارد الهائلة، ومن هنا زادت المعاملات المالية عبر الحدود بشدة، فى معظم البلدان الصناعية، حيث ارتفعت نسبة هذه المعاملات من ١٠٪ كنسبة من الناتج المحلى عام ١٩٨٠، إلى أكثر من ١٠٪ من الناتج فى الآونة الراهنة. وارتفع المبلغ القائم لإصدارات السندات الدولية من ٥٧٤ مليار دولار عام ١٩٨٥ حتى ٢٠٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٤، وخلال الفترة نفسها ارتفعت قروض المصارف الدولية بنسبة ثلاثة أضعاف، أى حتى ٤٠٠٠ مليار دولار.

أى أن التعامل فى السوق العالمية للنقد الأجنبى قد ارتفع سريعاً بشكل يتلاءم مع ارتفاع المعاملات الدولية فى الأوراق المالية، وتفيد معظم التقديرات أن رقم الأعمال الحالى يقارب الـ ١٠٠٠ مليار دولار يومياً فى السوق العالمية الآجلة للنقد الأجنبى، وهذا يمثل ازدياداً بنسبة ٢٥ ضعفاً عن سنة ١٩٨٠، والمستوى الحالى للنشاط فى أسواق النقد الأجنبى كبير إلى حد لا يمكن تفسيره بنمو التجارة العالمية فى السلع، بل هو بالأحرى يعبر عن ارتفاع هائل فى التجارة العالمية فى الأصول المالية. وبالتالى أصبحت عملية السيولة الدولية تحدد أساساً وفقاً لعمليات السوق الخاصة، والتى لا تخضع لأى إشراف وتتعامل مع كافة أطراف الاقتصاد الروسى، وتزايد تدخل البنوك والمؤسسات الخاصة فى النظام النقدى والمالى الدوليين.

كما أن رفع القيود على السياسة النقدية، لدى البلدان الصناعية الكبرى، قد أدى إلى تغير نشاطات الجهاز المصرفى وسلوكه، وتشجيع المنافسة من جانب المؤسسات الوسيطة غير المصرفية والأسواق المباشرة للأسواق المالية، بالإضافة إلى تبديل الفرص المالية المتاحة لقطاعى الأعمال والعائلى، وتغيير تحركات رؤوس الأموال الدولية.

وكان ازدياد النشاط المالى خارج المصارف، من أهم آثار عملية التحرير، والواقع أن نمو صناديق الاستثمار فى الأوراق التجارية، وفى الأسواق المالية قصيرة الأجل

والنسب المتناقضة لحيازات المصارف من موجودات قطاعى الأعمال والعائلى، ومطلوباتها، وهو أمر يشهد على تضاؤل دور الوسطاء الماليين التقليديين. وبما أن البنوك، هى أوثق الوسطاء صلة بالمصارف المركزية (عن طريق الاحتياطات والقيود) فإن هذا التحول فى محور النشاط المالى الادخارى قد غير الروابط بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادى؛ إذ أدى تزايد الطابع الدولى للأسواق المالية إلى خفض سيطرة السلطات المحلية على كمية الائتمان، ولكن ما زالت السيطرة على أسعار الفائدة هى الإدارة الرئيسية للسياسة النقدية. والواقع أن زيادة إمكانية الحصول على أموال خارجية تخفف مما لتشدد البنك المركزى من أثر انكماش على الإنفاق المحلى، وذلك على الأقل فيما بين قطاعات اقتصادية معينة، كذلك فإن إمكانية تأثر تحركات رؤوس الأموال الدولية بالفروق بين أسعار الفائدة الدولية يزيد من الصعوبة التى تواجهها السلطات النقدية فى إيجاد توازن بين أهداف السياسة النقدية الداخلية وأهدافها الخارجية.

كما أن البنك التقليدى بمفهومه القديم، الذى يقتصر دوره على قبول الإيداعات ومنح القروض، أصبح ماله للانقراض، حيث تصعب عليه مواجهة التحديات التى يفرضها التغير السريع فى الاقتصاد العالمى، ويلبى الطلب المتزايد للخدمات المالية المتطورة. فالمعاملات المصرفية على المستوى الدولى زادت فى الحجم مع ظهور الشركات المالية متعددة الأغراض والجنسيات، ذات الموارد المالية الهائلة.

ولا شك أن تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المصرفية، بما يعنيه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها فى السوق المحلى، سواء عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها. ينتج عنه العديد من الآثار السلبية على رأسها تأثير سياسات البنك الأجنبى على السياسة الكلية للدولة، وبالتالى على سياسة التنمية، عند وجود أشكال من المنافسة الضارة، خاصة فى مجالات الرقابة على النقد والسياسة الائتمانية. فإذا ما أضفنا لذلك قدرة البنوك الدولية على استخدام شبكاتها الدولية للتهرب الضريبى وتسهيل عمليات هروب رؤوس الأموال، وحجب عمليات عن السلطة

الرقابية؛ ليتضح لنا مدى خطورة هذه المسألة.

بالإضافة إلى أن التحرير يمكن أن يقلل - بدرجة حادة - أو يلغى، دعم الصناعات المالية الوليدة من المؤسسات الوطنية ويضر بتنمية النظم المصرفية المحلية، خاصة وأن حجم البنوك العربية التجارية، صغير للغاية مقارنة بالبنوك العالمية، وهنا نلحظ أنه لا يوجد سوى واحد وأربعين مصرفاً عربياً فقط، ضمن الألف مصرف المصنفة على قمة المصارف العالمية، وإذا نظرنا الكثافة المصرفية نجد أن هناك عدداً محدوداً من الدول العربية فقط، الذى يوجد به فرع مصرفى، واحد أو أكثر لكل عشرة آلاف نسمة من السكان. وهى كلها أمور تشير إلى صعوبة المنافسة بكفاءة فى حالة التحرير الكامل للتجارة فى الخدمات المالية، خاصة فى ضوء ما تتطلبه، فى أحيان كثيرة، من اقتراب مقدم الخدمة ومتلقيها، الأمر الذى يستدعى توافر شبكة فروع فى عدد كبير من دول العالم تستطيع تقييم أوضاع العملاء وتقديم الخدمات لهم.

٢ - الآثار الناجمة عن الاتفاقية الزراعية

وفقاً «لاتفاق الزراعة» المتضمن فى اتفاقية دورة أورجواى:

فإن الدول العربية مطالبة، كدول نامية، بتحويل أية قيود غير جمركية على الواردات إلى رسوم جمركية، مع فرض ضرائب جمركية عليها، تلتزم بالسقف الأعلى المتفق عليه، والالتزام بخفضها فيما بعد. كما يجب خفض الرسوم الجمركية، على مدى السنوات العشر القادمة بنسبة ٢٤٪، وذلك وفقاً لمتوسط سنتى الأساس ١٩٨٦ - ١٩٩٠. هذا فضلاً عن خفض متوسط قيمة الدعم الداخلى للإنتاج الزراعى بنسبة ١٣٫٣٪ على مدى عشر سنوات، وكذلك تخفيض متوسط كمية وقيمة الدعم على صادرات السلع الزراعية، وفقاً لمتوسط (٨٨/ ١٩٩٠) بنسبة ٢٤٪ للقيمة و١٤٪ للكمية على مدى عشر سنوات.

هذا مع ملاحظة أن فترة السماح المنصوص عليها فى الاتفاقية تنطبق بدءاً من أول يناير ١٩٩٥، وذلك بغض النظر عن تاريخ انضمام هذه الدول للاتفاقية. كما أن «السودان» يعتبر من ضمن البلدان الأقل نمواً التى تستثنى من معظم الشروط

المنصوص عليها فى الاتفاقية المذكورة.

ورغم التباين الشديد فى النظم الزراعية العربية، إلا أنها تتسم جميعاً بالاعتماد على المصادر الخارجية فى تأمين احتياجاتها الغذائية، وذلك على الرغم من أن الناتج الزراعى العربى قد بلغ ٧١.٨ مليار دولار عام ١٩٩٢، وشكل حوالى ١٤.١٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وقد تراوحت مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى بين واحد فى المائة أو أقل فى البحرين وقطر والكويت و ٣٦.٣٪ فى العراق، وتنخفض أهمية هذا القطاع فى بعض الدول العربية مثل ليبيا والأردن ولبنان حيث قدرت نسبتها إلى الناتج المحلى عام ١٩٩٣ فى هذه الدول بـ ٦٪ و ٧٪ على الترتيب، بينما بلغت نسبتها ٣٤٪ فى السودان و٣١٪ فى سوريا.

وعلى الجانب الآخر فقد استمرت الفجوة بين الواردات والصادرات الزراعية ترتفع بشدة: حيث وصلت إلى أربعة أمثال حصيلة الصادرات فى عام ١٩٩٢، حيث بلغت الواردات الزراعية ١٩.٩ مليار دولار مقابل ٦ ٤ مليار كحصيلة للصادرات خلال نفس الفترة. ولذلك استمر الخلل فى الميزان التجارى الزراعى العربى، حيث لم يحقق سوى السودان وموريتانيا فائضاً ضئيلاً فى ميزانها التجارى للسلع الزراعية عام ١٩٩٢ وتأتى مجموعة الحبوب على رأس قائمة الواردات العربية عام ١٩٩٢، من حيث الكميات والقيمة، وتمثل ثلث قيمة الواردات الغذائية، كما أنها تشكل حوالى ١١٪ من مجمل الواردات العالمية من الحبوب.

ويشكل القمح السلعة الرئيسية فى قائمة الحبوب، حيث بلغت الكميات المستوردة منه عام ١٩٩٢ حوالى ٣ ١٥ مليون طن، وبلغت قيمتها ٢٢١٩ مليون دولار. وتمثل الواردات العربية من القمح حوالى ١٢٪ من مجمل الواردات العالمية.

وتحتل الألبان المرتبة الثانية فى واردات السلع الغذائية، حيث شكلت ١٤٪ من قيمة الواردات الغذائية العربية عام ١٩٩٢ (تستحوذ الجزائر والسعودية على حوالى نصف الواردات العربية من هذه المجموعة).

وتأتى مجموعة الزيوت فى المركز الثالث فى ترتيب الواردات الغذائية، ثم اللحوم

والسكر والشاى والقهوة والتبغ والفواكه.

وهكذا يتبين الضعف النسبى للموقف التجارى الزراعى فى معظم البلاد العربية، وهو ما يجعلها أكثر عرضة للتأثيرات السلبية الناجمة عن اتفاقية الزراعة، إذ إن معظم الدراسات التى أجريت على هذه العملية أشارت إلى أنها ستؤدى إلى رفع أسعار السلع الغذائية بنسبة لا تقل عن ١٥٪ ولا يخفى ما لذلك تشكل فيها الفجوة الغذائية مصدر قلق كبير، وذلك بسبب ضعف معدلات نمو الإنتاج وارتفاع معدلات الاستهلاك الحالية.

وهنا يعتقد البعض أن هذه العملية سوف تؤدى الى رفع الكفاءة الانتاجية للقطاع الزراعى لما ستحدثه من تغييرات على بنيتها الانتاجية، حيث سيكون لزاماً على الدول تعديل سياساتها الاقتصادية من أجل التوافق مع نتائج دورة أورجواى، إدخال تغييرات هيكلية على بنيتها الانتاجية، وهو مايسمح بزيادة دخل المزارعين وتسمح بدخول مزيد من المشاركين الى سوق الصادرات الزراعية، بالإضافة الى أنه سوف يدفعها للمزيد من النشاط بغية تحقيق الاكتفاء الذاتى.

وعلى الرغم من الوجاهة النظرية لهذه الفرضية، إلا أن الواقع الاقتصادى المعاش يعكس غير ذلك تماماً؛ إذ إن سد العجز فى الفجوة الغذائية يتطلب تعديل الاستراتيجيات الزراعية الراهنة، وليس فقط مستوى الأسعار، وهى أمور لا يمكن أن تحدث إلا على المدى الطويل ووفقاً لسياسة اقتصادية مختلفة تماماً عما هو قائم حالياً، وبمعنى آخر فإن الأوضاع الراهنة تتطلب العمل على ضمان تدفق السلع الزراعية بأسعار رخيصة نسبياً، على الأقل فى المدى القصير والمتوسط. ويبدو أن البلدان المتقدمة قد أدركت ذلك تماماً، فأصدرت القرار الوزارى الخاص بمعاملة الدول النامية والمستوردة للغذاء، وهو القرار المرفق مع نتائج دورة أورجواى. والذى بمقتضاه سيتم تعويض هذه الدول عن الارتفاع المتوقع فى الأسعار. ولكن ذلك يتم على أساس ثنائى وبالشروط التى تحددها الدول المانحة، أى اننا نعود الى «التبعية الغذائية من جديد. ولكن مع ازدياد حدتها هذه المرة، لأنها ستتم على أساس ثنائى

وليس وفقاً للجنة معينة تشرف على الموضوع من جانبها، وتضمن عدم إذعان الدول الفقيرة لمطالب الدول المانحة، مما يوقعها فى براثن هذه الأقطار من جديد، خاصة أنها تتطور وتتغير وفقاً للتطورات السياسية فى البلد المتلقى للمعونة.

مما سبق يتضح لنا مدى خطورة الاتفاق الزراعى فى إطار الجات على الزراعة العربية خاصة فى ظل السياسات الراهنة والتى تؤثر على التركيب المحصولى والأمن الغذائى العربى.

٣ ـ حقوق الملكية الفكرية

تنص الاتفاقية المتعلقة بالنواحى التجارية من حقوق الملكية الفكرية، والتى تم التوصل اليها فى اطار «جولة أورجواى» على معايير شاملة لحماية الملكية الفكرية وعلى تعزيز تطبيقها، كما تربط قضايا الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة بالآلية متعددة الأطراف لحل النزاعات التى نعتمدها منظمة التجارة العالمية.

وبالتالى ستؤدى الى حرمان المنطقة من حقها فى الحصول على المعرفة التكنولوجية، أو حتى إجراء الأبحاث العلمية والمعرفية، وكلها أمور تساهم فى تعميق الفجوة التكنولوجية: نظراً لأنها لن تستطيع دفع ثمن الحصول على هذه الخدمة نتيجة لزيادة أسعارها، بعد إطلاق يد صاحب البراءة وإعطائه قوة احتكارية مطلقة تتصرف على كل أوجه التصنيع والاستغلال التجارى. وتبرز هذه النقطة بشدة فيما يتعلق بقطاع الدواء خاصة أن حجم الانتاج العربى منه يقدر بـ ١.٣ مليار دولار عام ١٩٩٣، بينما وصل الاستهلاك إلى ٣.١ مليار دولار، أى أن نسبة تغطية الإنتاج المحلى للاستهلاك لم تتجاوز ٤٣٪.

وهنا نلحظ أن الحاجة للتطوير وبث الابتكارات فى أنحاء العالم، ظل أحد المحاور الأساسية فى الصراع بين الشركات متعددة الجنسية لكى تغزو أسواق الدول، وذلك نظراً لزيادة نفقات البحث والتطوير، بالإضافة الى قصر دورة حياة التكنولوجيا الجديدة والمنتجات التى تتولد عنها، وهو مادفع الشركات للبحث عن حجم توزيع عالمى من أجل تغطية نفقات الاستثمار الهائلة بأسرع مايمكن وكانت هذه الشركات

تهدف إلى بناء ميزة تنافسية عن طريق التعامل مع العالم بأسره باعتباره سوقاً واحدة ذات أذواق واحدة تقريباً، مستغلة فى ذلك الاقتصادات المرتبطة بالتصميم القياسى للسلعة والتصنيع المركزى على مستوى عال من الجودة؛ وذلك لأن اقتصاديات الحجم فى مجالس البحث والتطوير والتسوية ظلت فى زيادة مستمرة، وبالتالى لم تتمكن سوق واحدة بمفردها من تكوين العائدات المطلوبة لتمويل المهارات الفنية المتخصصة والمطلوبة فى مجالات الميكانيكا الدقيقة والبصريات الدقيقة والالكترونيات، والتى تتحكم فيها بالدرجة الأولى التغيرات التقنية ويدعمها تجانس أذواق المستهلكين والانخفاض الواضح فى حواجز التجارة العالمية بين الدول. كل هذه الأمور وغيرها تشير إلى طبيعة التحدى القادم للمنطقة العربية، خاصة أن الاتفاقية قد قيدت سلطة الدول فى التحفظ على الأحكام غير الملائمة لها، حيث تقضى بعدم جواز التحفظ على أى حكم من الأحكام، بدون موافقة الأطراف الأخرى، فضلاً عن أن الاتفاقية الملحقة بها، بمعنى أن موافقة الدولة على جولة أورجواى يعنى قبول كافة الالتزامات، وذلك على العكس من اتفاقية جات ١٩٤٧، التى كانت عضويتها تتيح الموافقة على البعض، دون الكل.

دراسات أخرى :

هناك بعض الدراسات التى بحثت فى آثر إتفاقيات جولة أورجواى على قتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تمثل الدول العربية معظم دول هذه المنطقة). ونستعرض فيما يلى نتائج بعض هذه الدراسات بإيجاز:

فى دراسة ديوان ويانج، ووانج [(١)] أستخدم المؤلفون نموذج التوازن العام وكانت نتائج الدراسة أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستشهد خسارة فى برامج الرعاية الاجتماعية تصل إلى حوالى ٢.٦ بليون دولار أمريكى سنويا (أو ٤٥ ٠ فى

(1) Diwan, I., C. Yang, and Z. Wang, "The Arab Economy, the Ueuguay Round Predicament and the European Union Wild - Card" (unpublished; Washington: World Bank, 1995).

المئة من إجمالى الناتج المحلى بها فى ١٩٩٢) - وهى نسبة أكبر بكثير بالمعدلات النسبية من أى منطقة أخرى قاموا ببحثها. ولقد كان سبب هذه النتيجة هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة المنافسة فى قطاع المنسوجات والملابس الناجمة عن إلغاء اتفاقية الألياف الصناعية وارتفاع الأسعار بالنسبة لرأس المال والسلع المصنعة التى تتطلب مهارات فائقة مكثفة - والتى تشكل مجموعة هامة من الواردات إلى المنطقة. ومن المتوقع أن تظل أسعار الصادرات الأساسية للمنطقة مثل الطاقة والمعادن ثابتة. بل وسوف تكون الخسائر أكبر إذا لم تشارك بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى جهود الاتحاد الأوروبى لإقامة تكتل تجارى يضم أوروبا الشرقية وروسيا ودول البلطيق وغيرها من دول الاتحاد السوفيتى السابق وتركيا. وتشير النتيجة إلى أن الطريقة المثلى لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لتقليل تلك الخسائر إلى أدنى حد ممكن هى الالتزام بتحرير التجارة واصلاحات السياسات الاقتصادية المحلية المطلوبة.

فى دراسة ليتس [٢] وجد أن الشرق الأوسط يمكن أن يشهد زيادة صافية فى الصادرات تصل إلى حوالى ٨٠٠ إلى ٩٠٠ مليون دولار أمريكى سنويا نتيجة لتخفيض التعريفة الجمركية عقب جولة أورجواى خاصة فى قطاعات الزراعة والمنسوجات والملابس. وقد لاحظ أن المكاسب الكلية المتوقعة ستكون مكاسب قليلة. وذلك بسبب إلغاء الأفضليات الجمركية التى كانت تتمتع بها دول الشرق الأوسط لدى الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

كما أوضح أيضا أن الصادرات النفطية - وهى أكبر صادرات المنطقة - تواجه بصفة عامة تعريفات جمركية منخفضة جدا أو معدومة، ولذلك فإنها لن تتأثر بالجولة.

---

(2) Yeats, Alexander J., Export Prospects of Middle Eastern Countries: A Post - Uruguay Round Analysis, Policy Research Working Paper 1571 (Washington: World Bank, 1996).

فى دراسة أخرى لهاريسون. وروثر فورد، وتار [٣] استخدم المؤلفون نموذج التجارة الاقليمية المتعددة، ووجد المؤلفون أن تأثير جولة أورجواى على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا قد يكون سلبيا مما يعكس ارتفاع أسعار المواد الغذائية المتوقع وانخفاض الربح وتضاؤل الربح الذى نتج عن ترتيب الألياف الصناعية. غير انه، على المدى الطويل، فإنه من المتوقع أن تستفيد المنطقة من تحرير التجارة وزيادة برامج الرعاية الاجتماعية الكلية بما يصل إلى ١.٢ بليون دولار أمريكى سنويا. كما أن مدى إمكانيات الاستفادة سيعتمد على الاستجابة السياسية لكل دولة على حدة فى المنطقة وخاصة جهودها فى فتح أسواقها.

خاتمة

تبرز الدراسات المختلفة التى تم استعراضها فى هذا الفصل، وجهات النظر المختلفة حول تأثير جولة أورجواى على الاقتصاد العربى. حيث من الملاحظ أن هناك بعض الدراسات التى رأت أن الآثار السلبية لجولة أورجواى ستكون هى الغالبة، بينما وازنت دراسات أخرى بين الآثار السلبية والآثار الإيجابية. وإن كان رأى المؤلف هو أن الآثار الإيجابية ستفوق السلبية شريطة أن تسارع الدول العربية فى إعادة هيكله اقتصادياتها.

(أشرنا إلى ذلك بالتفصيل)

يمكن إستخلاص أهم نتائج هذا الفصل فيما يلى:-

١ - أن النظام الجديد للتجارة العالمية أصبح حقيقة واقعة وأن معظم الدول العربية انضمت إلى منظمة التجارة العالمية وأن هناك بعض الدول العربية التى قدمت طلبات عضوية للانضمام إليها.

هناك شبه إجماع على أن تكاليف عدم الانضمام إلى عضويه منظمة التجارة

---

(3) Harrison, G., T. Rutherford, and D. Tarr, "Quantifying the Uruguay Round," in The Uruguay Round and the Developing Economies, ed. by Will Martin and L. Alan Win ters (Washington: World Bank, 1995).

العالمية، ومن ثم انخراطها فى العولمة، ستفوق تكاليف الانضمام. وهذا يفسر سعى الدول العربية التى لم تنضم إليها إلى تقديم طلب عضوية.

٢ ـ أن الآثار السلبية لجولة أورجواى على اقتصاديات الدول العربية فى المدى القصير ستفوق الآثار الايجابية. وأن الآثار الإيجابية ستفوق الآثار السلبية فى المدى الطويل، بشرط أن تتخذ الدول العربية خطوات جادة لإصلاح اقتصادياتها وإعادة هيكلتها.

٣ ـ أن التعاون الاقتصادى العربى ضرورة لاستفادة الدول العربية من النظام الجديد للتجارة العالمية.



الفصل الثامن عشر

آثار الجات على الاقتصاديات العربية (٢)

(دراسات قطاعية)

تطرقنا فى الفصل السابق إلى بعض الدراسات الكلية التى بحثت فى آثار الجات على اقتصاديات الدول العربية، وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى بعض الدراسات التى تبحث فى آثار الجات على بعض القطاعات الاقتصادية.

دراسات خمس

الدراسات المختارة لهذا الفصل تتعلق بآثار الجات على أهم القطاعات الاقتصادية العربية وهى الزراعة والصناعة والمال. وعلى الرغم من أن قطاع النفط يعتبر من أهم القطاعات فى الوطن العربى، وخصوصا أنه يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالى فى الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، إلا أننا لن نشير إليه فى هذا الفصل نظراً لأن جولة أورجواى لم تتطرق إلى هذا القطاع ولم تشمله اتفاقياتها وكذلك لم تشمل اتفاقيات جولة أورجواى قطاع البتروكيماويات. هذا بالإضافة إلى أن التجارة العالمية فى النفط والبتروكيماويات ليست مدرجة على أجندة منظمة التجارة العالمية فى السنوات القليلة القادمة.

الدراسات الخمس التى يتضمنها هذا الفصل تتمثل فى دراسة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية، وتركز هذه الدراسة على أثر الجات على قطاع الزراعة فى الدول العربية وتوضح هذه الدراسة الآثار السلبية والايجابية، هذا بالاضافة إلى التحديات التى يواجهها قطاع الزراعة فى الدول العربية سواء كانت تحديات داخلية أو تحديات خارجية. وتدعو الدراسة إلى أهمية التعاون

الاقتصادى العربى وخصوصا فى مجال الزراعة حتى يمكنها أن تحقق نتائج أفضل.

الدراسة الثانية للنجار عن أثر الجات على قطاع الصناعة فى الدول العربية. وقد ركزت هذه الدراسة على أثر الجات على تكاليف الانتاج فى القطاع الصناعى وعلى تسويقه، وتوضح الدراسات أن الأثار الإيجابية للجات على قطاع الصناعة ستكون أكبر من الآثار السلبية، حيث إن الجات ستؤدى إلى زيادة الاستثمارات فى قطاع الصناعة، بالاضافة إلى أن اتفاقيات الجات ستساعد على جذب مزيد من الاستثمار الأجنبى.

الدراسة الثالثة وهى دراسة لنبيل حشاد يتناول فيها الوضع الراهن للقطاع المالى العربى بمكوناته المختلفة.

الدراسة الرابعة وهى دراسة الهندى تتعلق بآثار الجات على القطاع المالى فى الدول العربية. وقد ركزت الدراسة بصفة رئيسية على قطاع البنوك: وتستعرض الدراسة بصورة موجزة بنود اتفاقيات جولة أورجواى المتعلقة بالخدمات المالية. وتوضح الدراسة أن الاثار الايجابية لاتفاقية جولة أورجواى على القطاع المالى العربى ستفوق الآثار السلبية.

أما بالنسبة للدراسة الخامسة والأخيرة فهى دراسة الاتحاد العربى للتأمين وهى تتعلق بدراسة آثار الجات على قطاع التأمين فى الدول العربية. وتوضح الدراسة أن المنافسة ستكون قوية نظراً لكبر حجم مؤسسات التأمين الدولية وارتفاع كفاءتها مقارنة مع مؤسسات التأمين العربية. وتقدم الدراسة اقتراحات تعمل على تطوير قطاع التأمين فى الدول العربية حتى تستطيع أن تستفيد من الجات والنظام الجديد للتجارة العالمية .

دراسة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة:

الجات وأثرها على قطاع الزراعة

يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية فى بعض الدول العربية، ومما لا شك فيه أن هذا القطاع سوف يتأثر باتفاق جولة أورجواى، وقد قامت الأمانة

العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية بنشر دراسة بعنوان: «الانعكاسات المحتملة لاتفاقيات الجات على تجارة السلع الزراعية العربية»، وهذه الدراسة تعتبر من أهم الدراسات (إن لم تكن أهمها على الإطلاق) فى هذا المجال، ولذلك نوردها فيما يلى:-

يمكن القول إنه لن تكون الآثار الإيجابية أو السلبية للجات ملموسة بشكل فورى، نظرا لأن الاتفاقية يبدأ العمل فيها فعلياً فى أول عام ١٩٩٥ فى أحسن الأحوال، ولأن تنفيذ بنودها سيتم خلال فترة السنوات العشر المقبلة.

وبصورة عامة، فإن تخفيض القيود الجمركية والدعم الإغراقى وإزالة الحواجز غير الجمركية ستكون لها منافع واضحة لجميع دول العالم فى المدى البعيد، من حيث تأثيرها فى تخفيض تكاليف الإنتاج وفى زيادة الكفاءة التنافسية، إلا أن المستفيد الأكبر فى المدى المنظور هو المستهلك الغربى الذى سيستفيد من تخفيض الضرائب المخصصة للدعم الزراعى. وسيكون على البلدان النامية أن تعانى فى البداية من الترتيبات التجارية الجديدة، الأمر الذى يتطلب الاهتمام بالكفاءة التنافسية للصادرات.

باستثناء عدد قليل من البلدان، فإن غالبية الدول العربية تعانى من عجز فى الميزان التجارى للسلع الزراعية. وقد أدى ذلك إلى وضع الزراعة العربية فى حالة من الانكشاف تجاه التغيرات المفاجئة التى كانت ولاتزال تطرأ على الأوضاع الاقتصادية الدولية. وإن تفاوتت الدول العربية فى درجة تأثرها، تبعا لمدى توافر الموارد والإمكانيات، فإن وطأة الأعباء أشد وقعاً فى البلدان العربية غير النفطية ولاتزال الزراعة فى هذه البلدان، التى يرزح معظمها تحت أعباء الديون الباهظة تعانى من انعكاسات ارتفاع معدلات الفائدة بالأسعار الحقيقية، ومن التدفق الصافى للموارد إلى الخارج، ومن القيود التى ترفضها أسواق المال الدولية، ومن ضعف الطلب على صادراتها، فضلاً عن انعكاسات تخفيض الالتزامات التنموية الحكومية وبرامج الإنماء. وذلك فى الوقت الذى تعانى الزراعة أيضاً من التعرض إلى الجفاف، ومن

قصور الأساليب الإنتاجية والتكنولوجية، وبالأخص للزراعة البعلية، ومن ضعف الإرشاد ونظم الائتمان والتسويق، ناهيك عن انخفاض مستوى المعيشة فى الأرياف وتخلف المناطق الريفية.

وتتمثل وطأة العوامل الخارجية على الزراعة العربية بما يلى:

- أعباء الديون التى انعكست فى تخفيض الالتزامات التنموية الحكومية وبرامج الإنماء.
- القيود التى تفرضها الجهات الدولية المقرضة.
- انعكاسات تدهور نسب التبادل التجارى فى المنتجات الزراعية على الصادرات العربية منها.
- تزايد السياسات الحمائية على الصادرات الزراعية من جانب البلدان الصناعية.
- السياسات التى تطبقها الحكومات بتأثير من الضغوط الدولية فى نطاق سياسات «الإصلاح الاقتصادى»، ومنها ما يعرض الزراعة الى مؤثرات سلبية.
- احتكار عدد من الشركات الأجنبية لبعض التكنولوجيات الزراعية الهامة.

الموقف التجارى للسلع الزراعية العربية

تحتل صادرات المنتجات الزراعية أهمية محدودة نسبياً فى التركيب السلعى لتجارة الصادرات العربية، ففى عام ١٩٩١ بلغ معدل نسبة الصادرات الزراعية الى اجمالى الصادرات فى جميع الدول العربية نسبة ١٦.٤٪. أما لدى احتساب النسبة على أساس حصة الصادرات الزراعية من إجمالى قيمة الصادرات العربية، فهى تتدنى كثيراً عن ذلك. وقد بلغت ٣.٤٪ عام ١٩٩٠، وفى المقابل فإن قيمة الواردات من السلع الزراعية تشكل أهمية نسبية أعلى بالنسبة الى اجمالى الواردات. حيث بلغت ٢٢.٤٪ عام ١٩٩٠. ثم إن مستوى تغطية قيم الصادرات الزراعية الى الواردات منها متدنية كثيراً فى غالبية البلدان العربية. ويقل عن المعدل العام لمجمل الدول العربية الذى بلغ حوالى ٤٠٪ عام ١٩٩١ فى ١٤ دولة عربية.

وقد ازدادت الفجوة الغذائية العربية بالنسبة للسلع الرئيسية من ١٢ مليار دولار

عام ١٩٨٠ إلى ١٤.٤ مليار دولار عام ١٩٩٠. وأبرز مكونات هذه الفاتورة الحبوب، وفي طليعتها القمح ٤١.٢٪، ثم الألبان والسكر والزيوت النباتية واللحوم.

وفي عام ١٩٩١ بلغت قيمة المستوردات العربية من السلع الزراعية ١٩.٤ مليار دولار، في مقابل ٤.٩ مليار دولار للصادرات منها. وفي ذلك العام، شكلت واردات البلدان العربية الزراعية نسبة ٤.٩٪ من إجمالي الواردات الزراعية لمجموعة دول العالم، بالمقارنة مع نسبة ١.٤٪ فقط للصادرات الزراعية العربية إلى الصادرات الزراعية لإجمالي دول العالم.

ويرجع الاختلال في الميزان التجاري للسلع الزراعية إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، حيث تتم زراعة حوالي ربع الأراضي الصالحة للزراعة، بجانب هدر نسبة كبيرة من المياه في الزراعة التقليدية. وتتمثل مظاهر قصور الأساليب الإنتاجية المستخدمة فيما يلي:

أ - تدني استخدام وسائل ومستلزمات الإنتاج.

ب - تدني إنتاجية المحاصيل، حيث يعود ثلث التقصير في الإنتاج إلى المشاكل الناجمة عن شحة المياه. فيما يعود ثلث آخر منها الى المشاكل المتصلة بالآفات والأعشاب والأمراض.

جـ - تدني انتاجية الثروة الحيوانية، وأهم أسبابها الأمراض التي تصيب الحيوانات، وسوء التغذية، لانخفاض ما تتناوله من الأعلاف كماً ونوعاً: نظراً لارتفاع كلفة المستورد منها.

د - تدني الانتاج من الأسماك، الذي لم يتجاوز عام ١٩٩١ نسبة ٣٠٪ من الطاقة الانتاجية، وأبرز أسباب ذلك الاعتماد على الوسائل التقليدية في الصيد، وترك السواحل والمياه الاقليمية العربية لتستغلها اساطيل الصيد الأجنبية.

الانعكاسات السلبية

من المرجح أن تكون الآثار المباشرة لتخفيض الدعم الزراعي بموجب اتفاقية الجات في ارتفاع أسعار الصادرات الزراعية، والتي يتوقع أن ترتفع بحوالي ثلاثة أضعاف

لبعض السلع، وسيؤدى ذلك الى مزيد من الاختلال فى الموازين التجارية الزراعية العربية، وكذلك فى ازدياد نسب العجز فى موازين المدفوعات.

وسوف يفيد العلاج المقترح من خلال لجنة الدعم فى الجات الدول العربية الأعضاء فى المدى القصير. ولن تتمكن هذه الدول من التأقلم مع المتغيرات مالم يتم تحقيق تنمية زراعية متقدمة.

ثم إن استثناء الأسماك ومنتجاتها من الاتفاقية الزراعية للجات مع استمرار ارتفاع التعريفات الجمركية على الواردات منها يأتى لغير صالح الدول العربية، وذلك لأنها على رأس قائمة السلع القليلة التى لدى عدد من الدول العربية فوائض تصديرية هامة منها، وذلك بالرغم من تدنى الإنتاجية فى هذا المجال حالياً.

أما مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فيزيل الامتيازات التى حصلت عليها الدول العربية بموجب اتفاقيات التعاون المعقودة مع دول العالم، وخاصة الاتحاد الأوروبى، وهو الشريك التجارى الأول للبلدان العربية. فالاتفاقية تتطلب من كل دولة تعطى ميزات تجارية لإحدى الدول ان تعمم هذه الميزات على كافة الدول الأعضاء فى الجات. والقصد من تطبيق هذا المبدأ توسيع نطاق مكاسب تحرير التجارة ليشمل جميع الأطراف المتفاوضة. ورغم ان الامتيازات الممنوحة بموجب اتفاقيات التعاون ستكون معرضة للزوال، إلا أن وضعية الدول المنضمة فى اتفاقية الجات ستكون أفضل من وضعية الدول غير المنضمة، لأن الدول المنضمة تستفيد من أى امتياز يجرى تعميمه على الدول الأعضاء، وهكذا فإن اتفاقية الجات لاتكاد تترك خياراً أمام بلدان العالم مهما كانت سلبيات الانضمام إليها.

ومع أن اتفاقية الجات قد حققت تقدماً بارزاً فى تخفيض حجم وقيمة الدعم، إلا أن ضخامة الدعم الزراعى الموفر فى الدول الصناعية لاتزال تحول دون انخفاضه بالشكل المطلوب الذى يسمح للإنتاج المحلى للبلدان العربية بظروف تنافسية عادلة. فرغم كثرة الحديث مؤخراً عن الإصلاح الاقتصادى فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فإن إجمالى الدعم الذى قدمته هذه البلدان للمزارعين عام ١٩٩٢، والذى

يتكون من تسهيلات مختلفة تتضمن مدفوعات مباشرة، وقروضاً ميسرة، وأسعاراً مدعومة ومضمونة للمنتجات، وبما فيه الدعم الذى يوفر للمحاصيل غير الرئيسية، شكل هذا الدعم حوالى نصف قيمة الإنتاج الزراعى فى هذه البلدان.

ثم إن التخفيضات على التعرفات والحواجز التجارية التى توصلت إليها اتفاقية الجات على السلع الزراعية المصنعة لاتزال غير كافية، فيما بقى مبدأ ممارسة التعرفة التصاعدية التى تعنى زيادة التعرفة مع كل مرحلة تصنيعية.

وعلى المستوى الاقليمى، يخشى من أن تتعرض قوانين المقاطعة العربية لإسرائيل إلى الإلغاء لمجرد انضمام إسرائيل إلى الجات. وقد دعا مندوب إسرائيل على هامش اجتماع مراكش إلى إنشاء «سوق مشتركة» فى منظمة الشرق الأوسط. وليس خافياً ما لهذا الموضوع من انعكاسات على القدرة التنافسية العربية فى مجال التجارة الزراعية، وبالأخص فى مجال التكنولوجيا الزراعية.

ولابد من الإشارة الى أهم مآخذ عربى على الاتفاقية ـ رغم أنه لا يدخل فى نطاق الموضوع الزراعى بصورة مباشرة ـ وهو عدم شمول الاتفاقية للنفط، والذى يمثل ٧٠٪ من مجمل الصادرات العربية.

إيجابيات الانضمام

رغم ان تحرير تجارة السلع الزراعية بموجب الاتفاقية لن يكون سريعاً أو كاملاً، إلا أن الإجراءات التى اتفق عليها وضعت قوانين جديدة مهمة لفتح الأسواق. وسوف تحول القيود التجارية فى مجال الزراعة الى تعريفات جمركية سيجرى تخفيضها بنسبة أكثر من الثلث بصورة عامة.

ويتبين من المراجعة الأولية لنصوص الاتفاقية والموضوعات الحيوية للزراعة، أن الانعكاسات ستكون أفضل على البلدان العربية المنضمة الى اتفاقية الجات بالمقارنة مع البلدان غير المنضمة لها. ويكفى فى هذا المجال الإشارة إلى إمكانيات استفادة الدول الأعضاء من تخفيضات التعرفة والدعم مما يقوى من الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية، وكذلك إلى المجالات المتاحة فى الاتفاقية لحماية الدول

الأعضاء من انعكاسات إدخال النباتات والحيوانات فى اتفاقية الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

ثم إن وضع نظام الفصل لفض المنازعات التجارية بين الدول تترتب عليه حماية أكبر للشركاء التجاريين الأضعف اقتصادياً. ومايمكن تحصيله فى إطار مجموعة كبيرة من الدول النامية سيكون أفضل مما يمكن أن تحصله أية دولة عربية على حدة.

ويؤدى عدم الانضمام إلى مواجهة صعوبات فى تصريف الفوائض الزراعية.

ويمكن اللجوء الى منظمة التجارة الدولية فى حال تعرض الدول العربية لممارسات تجارية سلبية كالإغراق مثلاً؛ وذلك لمجابهة ومعالجة هذه الممارسات.

وبالإضافة الى الحصول على مزايا التخفيض الجمركى وغير الجمركى، يمكن للدول المنضمة الاستمرار فى دعم جوانب هامة من زراعتها، وكذلك صناعاتها الغذائية الناشئة، من دون التعرض لإجراءات وتدابير انتقامية من جانب الدول الأخرى.

الدور العربى المشترك للتعامل مع المتغيرات

لابد للبلاد العربية من التعامل مع الجات من خلال العمل العربى المشترك. فاتفاقية الجات سوف تحرر قسماً كبيراً من السلع المتبادلة بين البلاد العربية، كما ستحرر التجارة من العوائق غير الجمركية، بما يسهل تصفية هذه العوائق فى إطار اتفاق عربى شمولى.

والتجارة العربية الزراعية البينية فى وضعها الراهن لا تعكس الإمكانات الفعلية للتبادل التجارى، والتى يمكن تحقيقها من خلال إزالة التعرفات الجمركية والقيود الإدارية، وتوفير البنى الأساسية المناسبة لتسهيل نقل البضائع، والاستفادة من فرص التمويل القائمة وتطويرها لتلبى الاحتياجات.

وتعد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية مهمة جداً لتطوير التجارة العربية البينية، نظراً لكونها تعفى المنتجات الزراعية والحيوانية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية، ومن شأن تطبيق هذه الاتفاقية أن يؤدى الى تعظيم امكانيات الانتاج والتطوير والتبادل التجارى، وأن يزيد من القدرة التنافسية للمنتجات

العربية، ويحسن القوة التفاوضية للبلاد العربية للحفاظ على المصالح الاقتصادية العربية والتعامل مع التوجهات الدولية من موقع متكافىء.

وأما بالنسبة لاتفاقية مراكش، فإن الإعلان الذى صدر فى ١٩٩٤/٤/١٥ يلحظ دعم المقتضيات التجارية متعددة الأطراف فى قطاع الزراعة، وهذا يعنى ان قيام تكتل تجارى عربى يكسب الدول العربية امتيازات خاصة، كما يمنحها مجالاً للحماية فى ظل مثل هذا التكتل.

وعلى المستوى الدولى، سيكون على البلاد العربية أن تحسن من مستوى صادراتها الى الكفاءة التنافسية المطلوبة، لكى تتمكن من أن تستفيد من إتاحة الدخول الى أسواق التصدير.

دراسة النجار

جولة أورجواى وأثرها على قطاع الصناعة

فى دراسة للدكتور فريد النجار [1] تناول فيها ملامح الصناعة العربية وتأثرها بالجات وكذلك أثر الجات على تسويق المنتجات الصناعية العربية. ونورد هذه النقاط كما وردت فى الدراسة فيما يلى: -

أهم ملامح الصناعة العربية: -

١- المؤشرات العامة

أ - يشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد (١٩٩٣) إلى نمو القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية العربية عام ١٩٩٢ بنسبة ١٠٪. ومع ذلك عانى القطاع الصناعى من سياسة الإحلال محل الواردات ولم يتحقق ذلك إلا بنسبة ١١٪ خلال نفس العام. وتحقق صناعات الغزل والنسيج شبه اكتفاء ذاتى فى بعض الأسواق العربية مع دعم الصناعات الغذائية والتوسع فى الصناعات البتروكيماوية والأسمدة

---

(١) - د. فريد النجار «إنتاج وتسويق السلع الصناعية العربية فى ظل منظمة التجارة العالمية: الصناعة العربية تواجه منافسة «الجات»». بحث مقدم لاجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصادات العربية. القاهرة ٤/٧ يوليو ١٩٩٤.

الكيماوية. ويستورد العالم العربى نصف إنتاجية الحديد والصلب سنوياً.

وفى الوقت الذى تقل فيه القيمة المضافة فى الصناعات التحويلية فى الدول العربية النفطية ٥٪ فقط. تصل تلك النسبة إلى ٩٣٪ فى الدول العربية غير النفطية خلال عام ١٩٨٠ ارتفعت تلك النسبة الى ١٨٪، ١٦٪ على التوالى خلال عام ١٩٩٢ أى أن نسبة القيمة الإضافية فى الصناعة التحويلية الإجمالية الى الناتج المحلى الاجمالى الى شبه تقارب فى كل من الدول العربية النفطية وغير النفطية. إلا أن الاتجاه العام لنسبة الناتج المحلى الاجمالى العالمى (١٩٧٥ ـ ١٩٩٢) قد اتجه للتناقض (٢.٤٦٪ الى ١.٦٣٪).

واتجه معدل النمو السنوى للصناعات الاستخراجية العربية للتزايد فى الثمانينات. ثم اتجه الى التناقض فى التسعينات. أما معدل النمو السنوى للصناعات التحويلية العربية فقد تناقص أيضاً فى كل من عام ١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩١، وانطلق بعدها إلى ٢٣:٣٪ فى عام ١٩٩٢.

ب ـ ويعوق التنمية الصناعية العربية إغراق الأسواق بالواردات من السلع الصناعية وعدم توافر قاعدة تكنولوجية عربية وارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعى وإهدار طاقات الإنتاج ـ انخفاض الجودة ـ سوء إدارة الإنتاج ـ عدم الاهتمام بالإحلال والتجديد ـ عجز النقل عن خدمة الإنتاج الصناعى ـ عدم الاهتمام بالبحوث والتطوير والتعبئة والتغليف.

٢ ـ الموارد الاقتصادية العربية بعيدة عن التشغيل الاقتصادى:

وحتى الآن لم يوظف الإنسان العربى بعد الإمكانات والموارد الاقتصادية العربية بطريقة مثالية. فالأراضى العربية والمعادن والموارد الطبيعية الأخرى لم تحظ بسياسات اقتصادية توظفها بالكامل: لذلك يجب حصر الموارد الاقتصادية العربية بهدف تحديد برامج استغلالها فى المستقبل (الموارد الملموسة وغير الملموسة) ـ العامة فى المجتمع والخاصة بالمؤسسات الإنتاجية ـ البشرية والمادية ـ المائية والأرضية.

٣ ـ تقسم الصناعات العربية ـ فى غالبية الدول العربية ـ بطابع خاص تندرج تحته المؤشرات التالية:

صناعات استخراجية غالباً ـ كثيفة العمالة ـ بالقطاع العام، وجارى تخصيصها لتحويلها للقطاع الخاص مع صناعات أجنبية ـ صناعات تقليدية وتكتيكية ـ ذات أحجام صغيرة ومتوسطة وليست كبيرة الحجم ـ تركز على السلع الاستهلاكية ـ صناعات تركز على السوق المحلى غالباً وللتصدير أحياناً.

٤ـ يزداد تغلغل الشركات متعددة الجنسيات الصناعية فى الأسواق العربية من خلال الفروع والوكالات وعقود الإنتاج وعقود الإدارة والمشروعات المشتركة الصناعية. ويظهر ذلك واضحاً فى الصناعات الدوائية والكيماوية والغذائية والبتروكيماوية.

٥ـ هناك نقص فى عدد العمالة الفنية العربية المتخصصة فى غالبية الدول العربية، لذلك توجد هجرة من العمالة الفنية من الدول الآسيوية والافريقية واللاتينية والأوروبية فى عديد من المصانع العربية. ويترتب على ذلك ارتفاع تكاليف الأجور، ومن ثم الإنتاج مما يقلل من مستوى القدرة التنافسية.

٦ـ لا توجد دراسات تحليلية للأسواق العربية والدولية لقياس الطلب على المنتجات الصناعية الاستهلاكية والإنتاجية، مما يؤدى إلى اتساع الفجوة بين الطلب والعرض المحلى والدولى.

٧ ـ يسيطر الفكر الاقتصادى الميركانتيلى (التجارى) على رجال الأعمال والمستثمرين العرب الذين يفضلون الوكالات التجارية عن الاستثمار الصناعى وتوظيف عوامل الإنتاج العربية.

٨ـ مازال المناخ الاستثمارى العربى غير مشجع للاستثمارات الصناعية.

٩ـ لا توجد اتصالات تجارية عربية بين الصناعات فى البلاد العربية مما يؤدى الى غياب التنسيق الصناعى والتكامل الصناعى العربى (المشرق العربى ـ المغرب العربى).

١٠ـ يوجد انفصال بين العلوم والتكنولوجيا العربية ـ وجانب الاستثمار فى البحوث والتطوير فى وحدات الإنتاج العربية.

استقراء أثار منظمة التجارة العالمية على الإنتاج الصناعى العربى.

سوف يؤدى التحول الكبير فى منظومة التجارة العالمية لتنفيذ اتفاقيات الجات بدءاً من ابريل ١٩٩٥ الى تحولات كبيرة فى هياكل وقواعد الانتاج الصناعية العربية. فالتحرير المتدرج فى التجارة الدولية من حيث إلغاء القيود الكمية على الواردات بالاضافة الى التخفيض المرحلى فى القيود الجمركية سوف يحقق تغيرات استراتيجية فى الانتاج الصناعى العربى، وتطوير فى الخطط والبرامج والسياسات على النحو التالى:

١ـ التأثير المتبادل فى السياسات الصناعية العربية وتجارتها الدولية:

تنادى منظمة التجارة العالمية الدول بضرورة تعديل سياساتها الاقتصادية، ومنها سياسات التصنيع من حيث أولويات التنمية الصناعية وأهدافها وخطط التصنيع وأنواع الصناعات وأحجام الإنتاج والطاقات التشغيلية. وسوف يتأثر ذلك بالاستثمارات الصناعية المتاحة والوافدة وتكلفة التمويل والعائد على الاستثمار الصناعى، وتوفر التكنولوجيا والمعرفة الفنية والعمالة الفنية ذات المهارة العالية. وتوظيف عوامل الانتاج العربية مثالياً، واختيار فنون الإنتاج والتشغيل المناسبة. وسوف يشهد العقد الحالى مدى نجاح أو صعوبة تنفيذ برامج الصناعات التصديرية، وصناعات إحلال الانتاج العربى محل الواردات.

٢ ـ أثر الوصايا العشر للجات على تكاليف الإنتاج الصناعى:

تختلف سلوكيات منحنى التكاليف الصناعية باختلاف الصناعات (متناقصة ـ متزايدة ـ ثابتة) والأحجام الاقتصادية للإنتاج. ومن المتوقع ارتفاع تكلفة إنتاج بعض الصناعات العربية بسبب:

أـ إلغاء الدعم الإنتاجى.

ب ـ إلغاء دعم الصادرات.

جـ ـ ارتفاع تكلفة الفحص قبل الشحن.

د ـ ارتفاع تكلفة القيود الفنية الأخرى.

هـ ـ ارتفاع تكلفة التقنيات والاختراعات وحقوق الإنتاج.

٣ ـ التنميط الصناعي والتبسيط والمواصفات الفنية:

تتطلب الوصايا العشر للجات ضرورة مراجعة المكونات الإنتاجية للصناعة، ودراسة الحركة والزمن لكل منتج وإعادة تصميم المنتجات الصناعية والبحث عن تبسيط المنتج وتنميط الأجزاء وقطع الغيار والاتجاه نحو عولمة (عالمية) المواصفات الفنية.

٤ ـ المنافسة الصناعية فى ظل منظمة التجارة العالمية:

سوف تزداد المنافسة الصناعية فى المستقبل بسبب توجهات منظمة التجارة العالمية. ومن المعروف أن المنافسة لا ترتكز فقط على الأسعار بل تعتمد أيضاً على الجودة ومنافسة الإدارة ومنافسة الابتكار والتميز الإنتاجي، ويعنى ذلك ضرورة تبنى الصناعات العربية لوسائل تنافسية جديدة تواجه الواردات الصناعية فى الأسواق المحلية وتستطيع الوصول للأسواق الدولية بسهولة عن طريق:

أ ـ إدارة الجودة الشاملة.

ب ـ التقييس والمواصفات العالمية (أيزو).

جـ ـ التعبئة والتغليف والتبيين.

٥ ـ الوصايا العشر للجات والتنمية الصناعية العربية:

من المتوقع زيادة الاستثمارات الصناعية العربية لتوظيف عوامل الإنتاج والموارد الاقتصادية العربية. وذلك لأغراض (١) التنمية الصناعية (٢) ارتفاع أسعار الواردات الصناعية. (٣) الاستفادة من اتساع النطاق التجارى الدولى. (٤) القضاء على البطالة العربية.

٦ ـ منظمة التجارة العالمية والاستثمار الصناعى الأجنبى المباشر:

سوف تؤدى المنظومة الجديدة للتجارة العالمية إلى إعادة توزيع الاستثمار الأجنبى المباشر فى الصناعة وفق كفاءة عوامل الإنتاج فى المواقع البديلة فى العالم. وسوف تؤثر مناخات الاستثمار الصناعى والمخاطر السياسية على قرار الاستثمار الصناعى

والإنتاج الدولى وعقود الإنتاج فى المستقبل.

وتستطيع الدول العربية تنشيط الصناعات وتجديدها ومواجهة المنافسة الدولية عن طريق:

١ ـ الاهتمام بالصناعات صغيرة الحجم.

٢ ـ التركيز على الصناعات المغذية.

٣ ـ استخدام التخصص وإنتاج أجزاء المنتج.

٤ ـ تشجيع نسب عالية من المكون المحلى.

٥ ـ الاهتمام بصناعة قطع الغيار والأجزاء التبادلية.

٦ ـ تطبيق أساسيات إدارة الانتاج الصناعى الحديث.

٧ ـ تشجيع التعاونيات الانتاجية والأسر المنتجة.

وسوف نناقش أثر الجات على تسويق المنتجات الصناعية فى الفقرة التالية:

الآثار المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على التسويق الصناعى العربى

يشمل الهيكل التنظيمى لمنظمة التجارة العالمية على (أ) مجلس التجارة فى السلع، (ب) مجلس التجارة فى الخدمات (جـ) مجلس التجارة فى حقوق الملكية الفكرية. وسوف يترتب على مزاولة أعمال منظمة التجارة العالمية إعادة ترتيب جداول الرسوم الجمركية وخفض الجمارك بنسبة ٣٣٪ فى الدول الصناعية، والحق فى الإبقاء أو زيادة جمارك بعض السلع الصناعية، واستثناء بعض المنتجات الصناعية ذات الحساسية العالمية (كالزيوت) من التخفيضات الجمركية. ومن الضرورى أيضاً تطبيق حق ضبط نظام التراخيص الاجبارية فى حالة التعسف فى استخدام براءات الاختراع. ويوفر مجلس تجارة السلع فترات انتقالية (٥ ـ ١٠ سنوات) للمنتجات الكيماوية والغذائية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية، وذلك قبل تحرير تجارتها.

وتؤثر منظمة التجارة العالمية على تسويق المنتجات الصناعية العربية فى جهتين:

(أ) التسويق المحلى للمنتجات الصناعية العربية.

(ب) التسويق الدولى للمنتجات الصناعية العربية.

وسوف يؤثر النظام الجديد للتجارة على أهداف التسويق وسياساته وخططه وبرامجه وأساليب الرقابة التسويقية والتجديد التسويقى والسلوك التسويقى، من حيث:

تصميم المنتجات - التسعير - الترويج والإعلام التجارى - وأساليب وقنوات التوزيع - وآليات تقسيم السوق إلى قطاعات (جغرافية وسيكوجرافية وديموجرافية). وتحليل تكاليف التسويق بغرض تخطيط الأرباح وتحقيق: (١) أقصى ربحية (٢) زيادة الكفاءة التسويقية (٣) تحسين الفعالية التسويقية (٤) حماية المستهلك العربى (٥) حماية البيئة التسويقية والثقافة التسويقية (٦) التجديد التسويقى لمواجهة المنافسة.

وفيما يلى أهم الآثار المتوقعة فى منظومة تسويق المنتجات الصناعية العربية:

١ - توسيع قاعدة خطوط المنتجات والخدمات:

منَ المتوقع زيادة خطوط المنتجات والخدمات اللازمة للتسويق الصناعى العربى المحلى: نظراً لتحرير النفاذ للأسواق وإضافة الخدمات ضمن أطر السلع المحررة، ويعنى ذلك زيادة الطلب على الوظائف التسويقية العربية. ومن المتوقع دخول منتجات صناعية جديدة وإلغاء بعض المنتجات فى خطوط المنتجات الصناعية، وزيادة الطلب على المنتجات الصناعية المستوردة والتوجه نحو تطوير التصميمات الصناعية العربية للوقوف أمام المنافسة.

٢ - تغيير هياكل التكاليف والأسعار والخصومات:

من المتوقع زيادة أسعار العديد من السلع الصناعية المستوردة والمنتجة محلياً بسبب (١) إلغاء الإنتاج. (٢) زيادة بعض الرسوم الجمركية أو عدم تخفيضها. (٣) زيادة تكلفة الفحص والتفتيش. (٤) زيادة تكاليف التعبئة والتغليف. (٥) زيادة تكاليف الإعلان والترويج. (٦) التضخم فى أسعار الواردات السلعية وأسعار المدخلات. (٧) ارتفاع تكلفة التجويد وتطبيق مناهج الجودة الشاملة.

٣ - الترويج الصناعى فى ظل الجات:

سوف يؤدى تحرير التجارة إلى القضاء على الاحتكار ومن ثم إطلاق آليات السوق

والطلب والعرض لتيسير عجلة التجارة. وينتج عن ذلك الاهتمام بالترويج الصناعى العربى للتعريف بالمنتجات الجديدة المصنعة عربياً أو المستوردة. ومن ثم سوف تزداد الموازنات التخطيطية للإنفاق على الإعلان والعلاقات التجارية والدعائية وذلك للوصول إلى المشترين الحاليين والمتوقعين.

٤ ـ إعادة بناء قنوات التوزيع العربية بعد الجات:

ومن الواضح أنه كرد فعل طبيعى لتحرير التجارة العربية أن يتم إعادة بناء قنوات وحلقات التوزيع العربية وزيادة كثافة كل حلقة. كما أنه من المؤكد إعادة هيكلة قنوات التوزيع المادى (النقل بأنواعه ـ التخزين بوسائله ـ المناولة بأدواتها).

٥ ـ الاتصالات التسويقية الجديدة:

تؤدى إعادة هيكلة منظومة التسويق العربية بالضرورة إلى بناء شبكات جديدة للاتصالات التسويقية للاستفادة من توسيع نطاق الأسواق والنفاذ للأسواق وإعادة تصميم المنتجات والوقوف أمام المنافسة.

٦ ـ بحوث التسويق والمعلومات التجارية:

مزيد من الدراسات والبحوث سوف تتجه آليات التسويق الصناعى العربى الى التسويقية وبناء شبكات للمعلومات التجارية ونظم للمعلومات التسويقية لخدمة القرارات والسياسات والخطط التسويقية الجديدة.

٧ ـ الثقافة التسويقية العربية:

سوف تؤثر منظومة التجارة العالمية على اتجاهات ومحتوى الثقافة التسويقية العربية، من حيث:

أ ـ عادات الشراء.

ب ـ أنماط الاستهلاك.

جـ ـ تحول الطلب من صنف لآخر.

د ـ ديناميكية التحرك من نمط استهلاكى لآخر.

ويرتبط كل ذلك بدرجة الانتماء للسلع الصناعية العربية ومدى تأثير المنافسة على

تحول الطلب بين العلامات التجارية.

القطاع المالى العربى

دراسة حشاد

في دراسة لنبيل حشاد[1] عن تأثير الجات على القطاع المالى العربى، سوف نستعرض أهم ماجاء بها، ولن نكرر المحاور التي سترد بدراسة عدنان الهندى.

البنوك:

شهدت البنوك سواء على المستوى العالمى أو المستوى العربى العديد من التطورات منذ بداية التسعينات، وذلك فى إطار العولمة المالية والتحرير المالى الذى انتهجته العديد من الدول، ومن المتوقع أن تستمر هذه التطورات، وأن تزداد لمنافسة بين البنوك فى القرن الحادى والعشرين. ويمكن إبراز أهم التطورات التى شهدتها البنوك العالمية فيما يلى: -

١ـ تزايد عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، فعلى سبيل المثال تم اندماج مجموعة سيتى كورب ومجموعة ترافلرز والتى تعتبر أكبر صفقات الاندماج فى العالم حيث يبلغ رأسمالها السوقى ١٦٦ بليون دولار ويبلغ اجمالى أصولها حوالى ٧٠٠ بليون دولار (وهى أكبر من أصول البنوك العربية مجتمعة والتى بلغت ٤٨١.٨ بليون دولار فى عام ١٩٩٦). وتقدر الإيرادات السنوية بحوالى ٥٠ بليون دولار، وستعمل فى ١٠٠ دولة، وهناك عمليات اندماج أخرى مثل اندماجات «كريدى سويس» مع «وينترثور» «ومورجان ستانلى» مع «دين ويترن» «وبنك ميتسوبيشى» مع «بنك طوكيو» «وتايشونز بنك» مع «بارنت بنك»... الخ.

ومن الجدير بالذكر أن ظاهرة إدماج البنوك أصبحت أكثر انتشاراً فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن سمح الاحتياطى الفيدرالى (البنك المركزى) للبنوك بالتوسع

---

(١) ـ نبيل حشاد «العلاقات المالية للدول العربية فى القرن الحادى والعشرين» بحث مقدم للمؤتمر الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ١٩٩٨.

فى أعمالها فى ولايات أخرى (حيث كانت هناك بنوك كثيرة تسمى بنوك الولايات وتعمل فى الولاية التى توجد بها فقط)، وقد أدى ذلك إلى انخفاض عدد البنوك العاملة فى الولايات المتحدة الأمريكية من ١٤٢١٠ بنوك فى عام ١٩٨٦ إلى ٩٥٣٠ بنكا فى عام ١٩٩٧.

نعتقد ان السنوات القليلة المتبقية من القرن العشرين وبدايات القرن الحادى والعشرين ستشهد مزيداً من الاندماجات بين البنوك والمؤسسات المالية ،وخصوصا فى أوروبا بعد أن تم الاتفاق بين دول المجموعة الأوروبية على بدء العمل باليورو فى عام ٢٠٠٢، ومن ثم فإن القرن الحادى والعشرين سيصبح قرن المؤسسات المالية العملاقة .

٢ ـ انتشار ظاهرة البنوك الشاملة وانخراط كثير من البنوك العالمية فى أعمال مؤسسات الوساطة المالية التى لاتقبل الودائع، مثل القيام بدور الوساطة فى الأسواق المالية والأدوات المالية الجديدة وخدمات التأمين.

ومن الجدير بالذكر أن هناك عمليات دمج بين بعض البنوك وشركات التامين، وخصوصاً فى أوروبا، حيث تقدم المؤسسة المندمجة الخدمات المصرفية وخدمات التأمين، ومما لاشك فيه أن تقديم مؤسسة واحدة لخدمات عدة (مصرفية وتأمين ...الخ) يجذب كثيراً من العملاء وتبقى المؤسسات فى وضع تنافسى أفضل.

٣ ـ التقدم التكنولوجى الهائل فى الصناعة المصرفية واستخدام البنوك العالمية هذه التكنولوجيا فى هذا المجال، وقد أدى استخدام التكنولوجيا المتقدمة فى البنوك إلى تطوير وتحسين مستوى الخدمات المصرفية واستحداث أنوا ع جديدة من الخدمات مثل عمليات الاتصال المباشر وبين الفروع والبنك الناطق (عبر التليفون) وعبر الكمبيوتر، هذا بالإضافة إلى الإنترنت والذى أصبح مستخدما فى البنوك العالمية لتقديم الخدمات المصرفية.

٤ ـ نظراً للتقدم الهائل فى صناعة البنوك فى السنوات الأخيرة، وخلط الأوراق بين المؤسسات المالية المختلفة وتشعبها، أصبحت هناك حاجة ملحة للاشراف والرقابة على

هذه المؤسسات؛ لذا قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية والمنظمة الدولية لهيئات سوق المال والاتحاد الدولى لأجهزة الرقابة على التأمين بإنشاء «المنتدى الدولى للتكتلات المالية» ويتكون من عدد متساو من ممثلى البنوك وشركات التأمين والبورصات من ١٣ دولة صناعية، ويهدف المنتدى إلى تطوير مفاهيم وآليات الرقابة فى القطاع المالى وتحديد صيغ محددة للتنسيق بين أجهزة الرقابة المعنية فى القطاعات الثلاثة (البنوك، شركات التأمين، البورصات) هذا بالإضافة إلى اقتراح الوسائل والاجراءات التى تعمل على تسهيل تبادل المعلومات بين أجهزة الرقابة فى كل قطاع مالى وبين الأجهزة المختصة فى القطاعات الأخرى.

بعد أن استعرضنا أهم التطورات التى شهدها قطاع البنوك العالمى والتى تعتبر بمثابة أسس عمل هذه البنوك فى القرن الحادى والعشرين، سوف نستعرض فيما يلى التطورات التى شهدتها البنوك العربية خلال الفترة المتصرفة من عقد التسعينات.

البنوك العربية :ـ

١ـ بدأت السلطات النقدية تركز على استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، بعد أن كانت الأدوات المباشرة هى التى تستخدم فى تنفيذ السياسة النقدية مثل الأردن والجزائر وتونس ومصر وقطر وعمان وموريتانيا. ليس معنى هذا أن الأدوات المباشرة لا تستخدم على الإطلاق، ولكن هناك بعض الدول التى مازالت تستخدم بعض الأدوات المباشرة بجانب الأدوات غير المباشرة، ولكن الاعتماد على الأدوات المباشرة قد انخفض بدرجة ملحوظة لحساب الأدوات غير المباشرة.

٢ ـ بدأت السلطات النقدية فى معظم الدول العربية ومنها على سبيل المثال الأردن وتونس ومصر وقطر والجزائر والكويت فى تحرير أسعار الفائدة، ويعتبر تحرير أسعار الفائدة من أهم عناصر الإصلاح النقدى والمصرفي؛ نظراً لأنه يعكس قوى السوق ويؤدى إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة للقطاع المصرفى، وقد أدى تحرير أسعار الفائدة إلى زيادة معدلات الادخار ومن ثم زيادة معدلات الاستثمار، وذلك لان تحرير أسعار الفائدة أدى إلى زيادتها لأنها كانت تحدد فى السابق من قبل

السلطات النقدية عند مستويات منخفضة حتى إن سعر الفائدة الحقيقى كان فى كثير من الأحيان سالباً مما أدى بالأفراد إلى البحث عن مصادر أخرى مثل الاستثمار فى الأراضى والعقارات، ومن الجدير بالذكر أن تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة أصبح تحريراً كاملاً مثل أسعار الفائدة فى الأردن ومصر وتحريراً غير كامل فى بعض الدول مثل تونس، حيث مازالت السلطات النقدية تحدد أسعار فائدة تفضيلية للقطاعات ذات الأولوية، وفى قطر تم تحرير أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية أما بالنسبة لأسعار الفائدة على الودائع فمازال هناك سقف تلتزم به البنوك، وسوف يلغى مصرف قطر المركزى هذا السقف عندما تتوافر الشروط الملائمة لذلك.

٣ـ إعادة هيكلة رأسمال البنوك وتشجيع عمليات الدمج، حيث طالبت السلطات النقدية فى الدول العربية البنوك بزيادة رأسمالها لتحقق نسبة الملاءة التى قررتها لجنة بازل وتبلغ نسبة ملاءة رأس المال ٨٪ وذلك بحلول عام ١٩٩٢. ومن الجدير بالذكر أن العديد من البنوك العربية (التى لم تستوف هذه النسبة) قامت بزيادة رأسمالها من خلال إضافات نقدية إلى حقوق الملكية واحتجاز نسب عالية من الارباح وتدعيم الاحتياطيات أو المخصصات العامة، وكذلك من خلال إصدار أسهم وسندات محلية ودولية، كما لجأت بعض البنوك إلى إعادة هيكلة رأسمالها من خلال عمليات الاندماج. وتجدر الاشارة إلى أن البنوك العربية قد حققت نسبة ملاءة رأس المال المنصوص عليها فى مقررات لجنة بازل وهناك كثير من البنوك التى حققت نسبة أكبر من نسبة بازل وقد طالبت بعض السلطات النقدية فى الدول العربية مثل الأردن أن تكون نسبة ملاءة رأس المال ١٠٪ وذلك لسلامة البنوك.

٤ـ السماح للبنوك بتطوير واستحداث أدوات مالية جديدة. وفى هذا الإطار. فقد تم تعامل البنوك فى أدوات مالية جديدة مثل توريق للقروض المصرفية وإصدار أشكال متطورة من الأوراق المالية التى تجمع بين ميزات الملكية والدين مثل إيصالات الإيداع العمومية وإصدارات الدين الدولية (يوروبوندز) وشهادات الإيداع وبعض أنواع المشتقات المالية. وتقديم خدمات جديدة مثل خدمات صناديق الاستثمار وخدمات

الصيرفة الاستثمارية وخدمات التمويل التأجيرى.

٥ - شهد القطاع المصرفى فى بعض الدول العربية عمليات اندماج بين البنوك، ففى السعودية، أندمج البنك السعودى التجارى المتحد مع بنك القاهرة السعودى فى سبتمبر ١٩٩٧ تحت مسمى البنك السعودى المتحد برأسمال قدره ٢.٤٥ مليار ريال وأصول قيمتها ٢٨.٥ مليار ريال، وفى لبنان تمت بعض عمليات الاندماج بين البنوك مثل بنك بيبلوس وبنك بيروت للتجارة، واندماج بنك عودة وبنك الاعتماد الشعبى واندماج بنك لبنان باكستان وبنك الانعاش اللبنانى، ومن الجدير بالذكر أن مصرف لبنان (البنك المركزى) يشجع عمليات الاندماج بين البنوك والتى يبلغ عددها حالياً ٧٦ بنكا ويرغب فى انخفاض هذا العدد بحلول عام ٢٠٠٠ إلى ٥٠ بنكا فقط، وفى تونس أعلن البنك المركزى عن بدء تطبيق خطة إصلاح للقطاع المصرفى من ضمن أهدافها السعى إلى تكوين مؤسسات مالية كبيرة من خلال دمج عدد من البنوك الحالية، قد تم الاعلان عن اندماج بنك تونس الامارات ومصرف الاتحاد الدولى للبنوك، ومن المتوقع أن تحدث عمليات اندماج بين البنوك فى المستقبل، وفى الأردن تم اندماج البنك الأهلى الأردنى فى بنك الأعمال وقام البنك العربى بشراء موجودات ومطلوبات بنك عمان للاستثمار، وفى سلطنة عمان تم اندماج بنك عمان التجارى وبنك عمان والبحرين والكويت، وتم اندماج بنك التنمية العمانى والبنك العمانى للزراعة والأسماك.

على الرغم من هذه الخطوات الإيجابية التى حققتها بعض الدول العربية فى مجال اندماج البنوك إلا أنه مازالت هناك بنوك عربية كثيرة تعتبر صغيرة الحجم، ويصعب عليها المنافسة فى الأسواق المالية وخصوصاً فى القرن الحادى والعشرين عندما تزداد شراسة المنافسة بعد تنفيذ اتفاقية (الجات).

٦- تطوير نظم الرقابة والإشراف على البنوك وخصوصاً بعد تعثر بعض البنوك العربية، وفى هذا الإطار فقد اصدرت معظم السلطات النقدية العربية تشريعات تهدف إلى تطوير أساليب الرقابة، وتمت زيادة الاعتماد على الاجراءات الوقائية وتنظيم السياسة المصرفية والائتمانية التى تهدف إلى التأكد من حسن إدارة البنوك لأصولها

وخصومها وعدم تعرضها لدرجة عالية من المخاطرة، وذلك لتحقيق سلامة واستقرار القطاع المصرفى، وتم أيضا إدخال نظم متطورة لتبادل المعلومات عن المصارف وتحسين نظم المحاسبة والتدقيق وجعلها متسقة مع المعايير الدولية وذلك لزيادة درجة الشفافية المالية والتى أصبحت مطلباً دولياً هاماً.

البورصات: ـ

حققت البورصات الناشئة فى الدول النامية تقدماً كبيراً خلال الفترة المنقضية من عقد التسعينات وجذبت أنظار المستثمرين وخصوصاً فى الدول المتقدمة، حتى إن حجم الاستثمارات الخارجية إلى هذه البورصات بلغ حوالى ٤٠ بليون دولار فى عام ١٩٩٤، لم يتعد نصيب البورصات العربية منها ٣٠٠ مليون دولار، وهذا مؤشر على ان البورصات العزبية تحتل مكاناً هامشياً للغاية فى الأسواق المالية الدولية.

تعتبر البورصات العربية بورصات حديثة مقارنة بالبورصات الناشئة، ولم يسمع عن البورصات العربية إلا فى السنوات القليلة الماضية.

وتعتبر البورصات العربية صغيرة الحجم: نظراً لحداثتها وتأثرها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تؤثر على نمط ملكية الشركات وعدم تسجيلها فى البورصة، ويشير الجدول رقم (١) إلى عدد الشركات المسجلة فى البورصة والتى بلغت ١١٨٤ شركة منها ٦٥٠ شركة فى البورصة المصرية وذلك فى عام ١٩٩٧.

تشير جميع الدراسات إلى أن هيكل البورصات العربية التنظيمية والتشريعية والمؤسسية والضريبية يعتريه الضعف، حيث ان عدد المؤسسات الممارسة لعمليات التداول قليلة ومعظمها محدود الخبرة، بالإضافة إلى محدودية الأدوات المالية المستخدمة فى البورصات العربية واقتصارها على الأسهم والسندات التقليدية، من ناحية أخرى يعتبر استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وتوافر المعلومات فى البورصات العربية أقل بكثير من الموجود فى البورصات الناشئة، ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول العربية لا تسمح للأجانب بالتعامل فى بورصاتها.

قامت الدول العربية فى الفترة الأخيرة بمحاولات لتطوير بورصاتها، فعلى سبيل

المثال أعلنت السلطات المسئولة عن هيئة سوق المال والبورصة فى مصر عن أنه تم إعداد خطة شاملة ومتكاملة لتطوير البورصة المصرية وتحويلها لمؤسسة مالية، لها أهداف وسياسات بعيدة المدى؛ لتكون سوقاً اقليمية رائدة فى المنطقة، وتشمل الخطة تطوير البنية الأساسية والموارد والكوادر البشرية والقواعد التشريعية المنظمة للسوق، وتغطى خطة التطوير نشاط التداول فى السوق الثانوية ونشاط القيد ونشاط الاكتتاب فى السوق المغلقة.

وفى البحرين أعلن عن خطة لتحويل بورصة البحرين إلى بورصة دولية، حيث يسمح بتسجيل أسهم الشركات الإقليمية والدولية، وكذلك صناديق الاستثمار والسندات الأجنبية، كما أعلن عن السماح لغير مواطنى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتملك الأسهم المدرجة فى البورصة.

وفى الكويت سمح لمواطنى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتملك وتداول أسهم الشركات الكويتية المقيدة فى البورصة بحيث لا تتجاوز نسبة تملكهم ٥٠٪ من إجمالى الأسهم، وتم تعديل قانون الشركات بحيث يسمح للشركات المساهمة العامة والقابضة والمؤسسات والهيئات بتملك أسهم فى الشركات الكويتية ذات المسئولية المحدودة والمساهمة فى تأسيسها.

وفى سلطنة عمان، سمح لمواطنى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى بتملك نسبة ٢٥٪ من أسهم الشركات المساهمة العمانية ونسبة ٤٩٪ من أسهم الشركات العاملة فى المجالات التى يسمح لمواطنى دول المجلس بمزاولتها، والسماح للشركات المساهمة والمغلقة وشركات التضامن والتوصية المملوكة بالكامل للمواطنين والتى مر على تأسيسها أكثر من خمس سنوات أن تتحول إلى شركات مساهمة عامة.

وفى دولة قطر افتتحت سوق الدوحة للأوراق المالية فى منتصف عام ١٩٩٧ ويندرج بها ١٨ شركة، وتعتبر أحدث بورصة عربية.

وفى تونس تم إلغاء الضريبة على الأرباح الرأسمالية وإلغاء ضريبة الدخل على الأرباح الموزعة، ونص القانون على ان تعطى الشركات مزايا ضريبية إذا أدرجت

اسهمها للتداول فى البورصة، وذلك لتشجيع جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية إلى البورصة.

وفى المغرب صدرت بعض القوانين لتطوير البورصة منها انشاء شركة مساهمة لها فى إدارة البورصة وتساهم فى رأسمالها الشركات المسجلة فى البورصة بحصص متساوية، وصدر قانون لإنشاء هيئة عليا للرقابة على نشاط البورصة، وتقوم بتنفيذ سياسات وتوجيهات الحكومة لتطوير البورصة، وصدر قانون آخر يسمح بتأسيس صناديق الاستثمار ذات رأس المال المتغير.

ونشير فيما يلى بصورة موجزة إلى أداء البورصات العربية خلال عامى ١٩٩٦ و١٩٩٧، كما يتضح من جدول رقم (١).

جدول رقم (١)

جدول بيانات أسواق المال فى الدول العربية لعامى ١٩٩٦ و ١٩٩٧

الدولة	عدد الشركات		القيمة الرأسمالية (مليار دولار)		عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)		قيمة التداول (مليار دولار)		مؤشرات الأسعار	
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧
الأردن	٩٧	١٣٩	٤.٥٦	٥.٤٦	١٠١.١٥	١٧٤.١٦	٠.٣٠	٠.٤٨	١١٦.١٢	١٠٩.٢٨
البحرين	٣٧	٤٠	٥.٠٢	٧.٨٣	٢٩٨.٨٤	٦٣٠.٠٩	٠.١٨	٠.٤٧	١٣٧.٠٢	٩٥.٩
تونس	٣٠	٣٤	٣.٣٥	٢.٣٢	١٠٠.٨٥	١٠٠.٩٦	٠.٢٤	٠.٣٣	٤٢.٨٤	٩٠.٠٩
السعودية	٧٠	٧١	٤٥.٨٧	٥٩.٣٨	١٣٧.٧٦	٣١٣.٩٨	٦.٧٧	١٦.٣٥	١٣٦.٣٧	١١٢.٣١
سلطنة عمان	٩٧	١١٩	٢.٧٥	٧.٣١	١١٣.٥٥	٣٧٤.٠٨	٠.٥٨	٣.٨١	٣٦٤.٧١	١٢١.٢٢
الكويت	٦٠	٧٤	٢٠.٠٦	٧٧.٢٤	٢٥٧٢.١٨	٣٣٩٨.٠١	١٩.٢٢	٣٤.٥٨	١٥٦.٨٥	١٤٦.٩٧
لبنان	٦	٨	٢.٣٩	٢.٩٠	٠.٨٤	٦٣.٢٢	٠.٠١	٠.٦١	٩٧.٦٦	٨٠.٠٩
مصر	٦١٦	٦٥٠	١٤.١٨	٢٠.٨٧	١٧٠.٤٠	٢٧٤.٧٦	٢.٥٨	٦.٠٢	١٢٥.٥٩	١١٥.٩٢
المغرب	٤٨	٤٩	٨.٣٥	١٢.٢٣	٦.٦٢	٩.٧٧	٠.٥٥	١.٠٧	١٨١.٦٩	١٤٣.٦٢
المجموع	١٠٩١	١١٨٤	١٠٧.٧٧	١٤٥.٤٦	٣٦٥١.٠٢	٣٥٨٣.٠١	٣٠.٤٧	٦٣.٨٨	—	—

* تشمل البيانات لعام ١٩٩٦ السوق النظامى والموازى.
* تشمل البيانات لعام ١٩٩٧ السوق النظامي والموازى

ارتفع عدد الشركات المدرجة فى البورصات العربية من ١٠٩١ شركة فى عام ١٩٩٦ إلى ١١٨٤ شركة فى عام ١٩٩٧، واستحوذت مصر على مايزيد على نصف هذه الشركات، حيث بلغت حصتها ٦٥٠ شركة، أما من حيث القيمة الرأسمالية، فقد ارتفعت بنسبة حوالى ٣٨٪ من حوالى ١٠٨ بلايين دولار فى عام ١٩٩٦ إلى حوالى ١٤٦ بليون دولار فى عام ١٩٩٧، وقد احتلت السعودية النصيب الأكبر حيث بلغت القيمة الرأسمالية لشركاتها حوالى ٥٩ بليون دولار تلتها الكويت ومصر بقيمة قدرها ٢٧.٢ بليون دولار و٢٠.٩ بليون دولار لكل منهما على الترتيب، أما بالنسبة لقيمة التداول فقد زادت عن الضعف، حيث ارتفعت من حوالى ٣٠ بليون دولار فى عام ١٩٩٦ إلى حوالى ٦٤ بليون دولار فى عام ١٩٩٧، واحتلت الكويت المرتبة الأولى بنسبة تزيد على نصف قيمة التداول فى البورصات العربية مجتمعة، أما بالنسبة لأسعار الأسهم مقاسة بمؤشراتها فقد زادت فى جميع البورصات باستثناء بورصة تونس التى انخفضت فيها الأسعار انخفاضا هائلاً، حيث انخفض المؤشر من ٩١ نقطة فى عام ١٩٩٦ إلى ٤٣ نقطة فى عام ١٩٩٧.

نستخلص من ذلك أن أداء البورصات العربية فى عام ١٩٩٧ كان جيداً للغاية على الرغم من بعض العوامل السلبية مثل الأزمة المالية فى آسيا وانخفاض أسعار النفط فى الفترة الأخيرة من عام ١٩٩٧.

وفى إطار التعاون بين البورصات العربية تم توقيع اتفاقية ربط ثلاث بورصات هى بورصة مصر وبورصة الكويت وبورصة لبنان فى عام ١٩٩٦. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى بداية عام ١٩٩٧ وبلغ حجم التداول البينى بين البورصات الثلاث ١.١ مليون دولار فى عام ١٩٩٧، وعلى الرغم من صغر حجم التداول بين البورصات الثلاث إلا ان خطوة ربط هذه البورصات تعتبر خطوة جيدة فى طريق ربط البورصات العربية كلها.

وفى خطوة أخرى فى اطار دعم التنسيق بين البورصات العربية، قام اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية بدراسة إنشاء مؤسسة عربية للتقاص ستتخذ

بيروت مقراً لها، ويتوقع أن تباشر عملها فى عام ١٩٩٨، وذلك بغرض التهيؤ لإقامة سوق مالية عربية موحدة.

التأمين: -

يعتبر قطاع التأمين أصغر القطاعات المالية فى الدول العربية، وتحتل صناعة التأمين العربية نصيباً لا يكاد يذكر فى صناعة التأمين العالمية حيث لا تزيد على ٠.٢٥٪، بينما بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية ٣٤.٤٪ وحصة اليابان حوالى ٢٢٪ وحصة بريطانيا حوالى ٨٪ وحصة فرنسا ٥.٧٪.

تختلف أسواق التأمين فى الدول العربية اختلافاً كبيراً عن بعضها البعض حيث ان هناك بعض الدول التى تسمح بفتح فروع لشركات أجنبية للعمل فى سوقها بجانب الشركات الوطنية، وهناك دول تسمح لشركات التأمين الخاصة بالعمل بجانب شركات القطاع العام ودول تقوم فيها شركة عامة للتأمين بممارسة جميع عمليات التأمين، ومن الجدير بالذكر أن نصيب قطاع التأمين فى الناتج المحلى الإجمالى فى الدول العربية يعتبر محدوداً للغاية حيث تمثل هذه النسبة ١.٢٪.

يشير دليل شركات التأمين وإعادة التأمين الصادر عن الاتحاد العربى للتأمين عام ١٩٩٤ إلى ان عدد الشركات العاملة فى قطاع التأمين فى العالم العربى بلغ ١٦٩ شركة منها ١١١ شركة خاصة و٢٥ شركة عامة و٣٣ شركة مشتركة وبلغ رأسمالها ١٢٤٩.٥ مليون دولار بلغ نصيب الشركات المشتركة فيها ٩٣.٢٪ والشركات العامة ٣٤٪ والشركات الخاصة ٢٦.٧٪ من اجمالى رؤوس الأموال، ويتضح مما سبق انخفاض أهمية قطاع التأمين فى الوطن العربى.

هناك بعض المشاكل التى تواجه قطاع التأمين فى العالم العربى وهى محدودية أسواق التأمين المحلية وانخفاض درجة الوعى التأمينى ونقص الخبرات والكوادر الفنية وضعف أجهزة الرقابة والاشراف والنقص فى البيانات والاحصائيات بالاضافة إلى ضعف مجالات الاستثمار حيث إن ضعف أسواق المال العربية يؤثر سلباً على السياسات الاستثمارية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

النتائج

يمكن استخلاص أهم نتائج البحث فيما يلى:

١ـ زادت التدفقات الرأسمالية بين الأسواق المالية المختلفة فى إطار تزايد درجة العولمة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض. وعلى الرغم من انخفاض التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة فى الدول النامية فى السنة الأخيرة بسبب أزمة آسيا، إلا أنه من المتوقع أن تزداد هذه التدفقات بصورة أكبر فى القرن الحادى والعشرين، وخصوصاً أن اتفاقية الجات والتى تهدف إلى تحرير الخدمات المالية وفتح الأسواق ستؤدى إلى مزيد من التدفقات المالية.

تزايد انفتاح الأسواق المالية والتدفقات الرأسمالية سيجعل درجة احتمال حدوث أزمات مالية أكبر.

٢ ـ على الرغم من قيام معظم الدول العربية بإصلاحات اقتصادية وخصوصا القطاع المالى فى التسعينات، إلا أن التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى الدول العربية مازالت محدودة وتحتل موقعاً هامشياً بالنسبة للتدفقات الرأسمالية الداخلة إلى الدول النامية وخصوصاً دول آسيا وأمريكيا اللاتينية. ومن المتوقع أيضا ألا يزيد نصيب الدول العربية من التدفقات الرأسمالية الدولية كثيراً فى القرن الحادى والعشرين، نظراً لأنه مازال هناك الكثير من الإصلاحات الاقتصادية التى يجب على الدول العربية أن تتخذها حتى يمكن التغلب على المشاكل الاقتصادية. ومن ناحية أخرى فإن تذبذب الاستقرار السياسى فى المنطقة يمثل عاملا غير جاذب للتدفقات الرأسمالية الدولية.

من ناحية أخرى فإن التدفقات الرأسمالية الخارجة من الوطن العربى تعتبر كبيرة للغاية، ومن المتوقع ان تستمر فى القرن الحادى والعشرين نظرا لأن عوامل جذبها للداخل مازالت غير متوافرة ومن المعتقد انها لن تتوافر فى المستقبل القريب.

٣ ـ شهدت السنوات الأخيرة تزايد التدفقات الرأسمالية للاستثمار المحفظى فى الدول العربية بسبب فتح بعض البورصات للمستثمرين الأجانب، ومن المتوقع أن تزداد تلك الاستثمارات فى القرن الحادى والعشرين. وهذا سيجعل احتمال حدوث

أزمات مالية فى الدول العربية أمراً وارداً.

٤ ـ مازالت الديون الخارجية تمثل مشكلة لتسع دول عربية، منها أربع دول ذات مديونية مرتفعة وهى الاردن والجزائر ومصر والمغرب، وخمس دول ذات مديونية متفاقمة (تزيد فيها نسبة الديون على ١٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى) وهى سوريا والسودان والصومال وموريتانيا واليمن، وهناك أربع دول ذات مديونية معتدلة وهى تونس وجيبوتى وعمان ولبنان.

٥ ـ شهد القطاع المالى العالمى (وخصوصاً البنوك) العديد من التطورات الإيجابية مثل الاندماج والتقدم التكنولوجى والبنوك الشاملة وتطوير السياسات النقدية والمصرفية، وشهد أيضا القطاع المالى العربى العديد من التطورات الإيجابية، ولكن مازال موقع القطاع المالى العربى ضعيفاً مقارنة بالقطاع المالى سواء فى الدول المتقدمة أو كثير من الدول النامية، ومن المتوقع ان يكون الوضع على ماهو عليه فى القرن الحادى والعشرين على الرغم مما تبذله الدول العربية لتطوير قطاعها المالى.

٦ـ من المتوقع ان يتاثر القطاع المالى العربى تاثراً سلبياً فى القرن الحادى والعشرين بعد تطبيق اتفاقية الجات: نظراً لضعف قوة القطاع المالى العربى فى مواجهة منافسة المؤسسات المالية الخارجية.

أثر الجات على الخدمات المالية

فى دراسة متعمقة للدكتور عدنان الهندى [1] أشارت بوضوح إلى تأثير الجات على الخدمات المالية فى الدول العربية نوردها فيما يلى: ـ

ينص اتفاق الخدمات المالية على أن تدخل الدول الأعضاء فى جولات متعددة من المفاوضات المستمرة، تبدأ خلال مهلة أقصاها خمس سنوات من تاريخ دخول هذه الدول الى الاتفاق الذى ينشىء «منظمة التجارة متعددة الأطراف وذلك من أجل تحقيق هدف التحرير التدريجى للخدمات المالية، انتاجاً وتجارة» وسيتم تحقيق هذا الهدف ـ

---

(١) ـ د. عدنان الهندى «تاثير الجات على تجارة وانتاج الخدمات المالية والمصرفية فى الدول العربية» المصارف العربية ـ تشرين أول ١٩٩٤.

كما ينص الاتفاق - «عبر تخفيض أو الغاء التأثيرات والتشوهات الضارة التى تحدثها التقييدات على تجارة الخدمات المالية، وبما يسمح بحرية أكبر ويسهل عملية دخول الأسواق، وذلك على أساس ضمان المصالح المشتركة لكافة الدول الأطراف وتوفير توازن شامل فى موازين الحقوق والالتزامات لها». وشدد الاتفاق على أن عملية التحرير المالى هذه يجب ان «تتعزز مع كل جولة جديدة من المفاوضات والتى قد تؤدى لاتفاقات ثنائية أو ثلاثية أو حتى متعددة الأطراف، شرط أن يتم فى كل جولة تسريع وتائر الالتزامات من قبل الدول الأطراف، وصولاً فى النهاية الى تحقيق التحرير الكامل لتجارة الخدمات المالية».

لحظ الاتفاق المذكور، أن مفاوضات تحرير تجارة الخدمات المالية استولت على اهتمام كبير، وستحترم - احتراماً كاملاً - أهداف السياسات الوطنية ومستويات النمو والتطور للدول الأعضاء، على المستوى الإجمالى وأيضاً على مستوى القطاعات فردياً. مؤكدة أن «المفاوضات ستكتسب طابع المرونة الملائمة للدول النامية الأعضاء فى سياق عملية تحرير الخدمات المالية». هذا وأقر الاتفاق مبدئياً عدم التمييز فى المعاملة بين الدول الأعضاء، وإقامة التعامل متعدد الأطراف على أساس معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

والخدمات المالية - من منظور الاتفاق - تشتمل على «كافة الخدمات ذات الطبيعة المالية والتى يتم انتاجها والتداول بها من قبل منتجيها أو المتاجرين بها فى الدول الأعضاء، وهذا يعنى خدمات التأمين وكافة النشاطات المرتبطة بها إعادة التأمين، التوسط، مثل السمسرة والوكالة، والاستشارات... إلخ، وكذلك الخدمات المصرفية والمجالات المالية الأخرى مثل قبول الودائع، الإقراض، الإيجار المالى، خدمات المدفوعات والتحويلات النقدية كبطاقات الوفاء والائتمان والشيكات السياحية وغيرها، الكفالات بأنواعها، الاتجار للصالح الخاص أو لصالح العملاء بأدوات ومنتجات الأسواق النقدية والرأسمالية. الإيداع مثل شهادات الايداع والخيارات والمستقبليات وعمليات السواب بأنواعها المختلفة. الأوراق المالية القابلة للتحويل الى أشكال أخرى،

إدارة المحافظ الاستثمارية، خدمات التراست أو الأمانة، خدمات المقاصة والتسوية للموجودات المالية، تقييم المخاطر، وتقديم الاستشارات الاستثمارية والمالية... الخ. ويستبعد الاتفاق من هذه الخدمات كافة نشاطات المصارف المركزية أو السلطات النقدية فى سياق ممارستها لأعمالها وتنفيذها لسياساتها وأهدافها، وكذلك نشاطات صناديق الضمان الاجتماعى وصناديق التقاعد العامة، وأية نشاطات اخرى تقوم بها أى مؤسسة عامة لحساب الحكومة، بكفالتها أو باستخدامها الموارد المالية الحكومية».

وفى مجال الإفصاح المالى وشفافيته، شدد الاتفاق على ضرورة «تبادل الدول الأطراف لكافة المعلومات والإجراءات التطبيقية والقوانين والتشريعات ومبادىء الرقابة والموجات الإدارية المتعلقة بالخدمات المالية وذات التأثير المباشر أو غير المباشر على تجارتها وذلك بشكل فورى.. مع إحاطة «مجلس تجارة الخدمات» علما بها..». ومن ناحية أخرى، أكد الاتفاق سرية المعلومات المالية، حيث نص على انه «لا يلتزم أى عضو بتزويد الأعضاء الأخرين بأى معلومات ذات الطابع السرى.. لا سيما المتعلقة بحسابات عملاء المصارف أو حول شئونهم الخاصة..» هذا واشترط الاتفاق على كل دولة عضو متقدمة اقتصاديا «إنشاء نقطة اتصال معلوماتية، خلال مهلة عامين من دخولها الفعلى إلى الاتفاق: وذلك لتسهيل حصول المنتجين والمتاجرين بالخدمات المالية فى الدول النامية على كافة المعلومات الضرورية لتحقيق التطور فى أسواقها المالية، لاسيما المعلومات المتعلقة بالمظاهر التجارية والتقنية».

ولحظ الاتفاق أوضاع النمو والتنمية فى الدول النامية، مشيراً الى ضرورة «الأخذ بعين الاعتبار المشكلات الجدية التى تواجهها الدول الأقل نمواً، فى المجالات الاقتصادية والتنموية والحاجات التجارية والمالية». وتبعاً لذلك، أفرد الاتفاق لهذه الدول بعض المزايا بغية إعانتها على تحقيق التحرير التدريجى لأسواق الخدمات المالية، وزيادة حصتها من الصادرات العالمية من هذه الخدمات، وتعزيز قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة فى هذا المجال، وتمتين كفاءة وتنافسية أسواقها المالية، وتحسين قدرات دخولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلوماتية، ومن هذه المزايا -

على سبيل المثال لا الحصر - السماح للدول النامية الأعضاء بالإشراف والرقابة - وضمن حدود معينة - على أسواق الخدمات المالية، بما يتوافق وأهداف سياساتها الوطنية، وذلك خلال فترة زمنية محددة. وهناك كذلك استفادة هذه الدول من نقاط الاتصال المعلوماتية المذكورة سابقاً، ناهيك عن منح هذه الدول بعض التقييدات على إنتاج وتجارة الخدمات المالية عندما يتعلق الأمر بمشاكل مزمنة فى وضعية موازين مدفوعاتها، بالإضافة إلى سياسة الإعانات التى يحق للدول النامية استخدامها لأغراض تنميتها وتقدمها، شرط عدم إلحاق الضرر بالدول الأعضاء الأخرى وحصول هذه الدول على المساعدات الفنية من نقاط الاتصال المذكورة، وغير ذلك من إجراءات تسهيل عملية التحرير التدريجى لصناعة الخدمات المالية فى الدول النامية.

وأقر الاتفاق مبدأ انتهاج وتطبيق تدابير مالية ورقابية وقائية من قبل الدول الأعضاء، وذلك لغرض «صون تكامل واستقرار الجهاز المالى وحماية المودعين والمستثمرين والمساهمين على حد سواء فى هذه الدول، شرط ألا تلحق هذه التدابير الضرر بالأعضاء الآخرين.. علماً بأن هذه تدابير يمكن ان تجىء فى اطار اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو جماعية». وفى حال حصول نزاعات أو خلافات، تحال جميعها الى «هيئة تسوية المنازعات» للتحكيم والبت فيها، بما يضمن مصالح الأطراف المعنية وفى ضوء بنود الاتفاق. كما أقر الاتفاق مبدأ فرض بعض التقييدات المالية فى حال تعرض أحد البلدان الأعضاء لأزمات مزمنة فى ميزان مدفوعاته، تهدد مصيره ومستقبله الاقتصادى. ونص فى هذا المجال على أنه «يحق لهذا البلد (فى الحالة المذكورة) فرض بعض التقييدات على تجارة الخدمات المالية، بما فيها التقييدات على المدفوعات والتحويلات الرأسمالية».

ومشيراً إلى أن هذا البلد قد يكون فى عداد الدول التى «تتبنى خططاً للتنمية الاقتصادية أو التحول الاقتصادى والتى تستلزم بدورها إجراءات تقييدية كهذه، بغية توفير مستوى معين من الاحتياطيات المالية يكون ملائماً لإنجاح تلك الخطط». واشترط الاتفاق لهكذا تقييدات أن «لا تؤدى الى إلحاق الأضرار التجارية

والاقتصادية والمالية بمصالح الدول الأخرى، وأن تكون لفترة مؤقتة ترفع بعدها تدريجيا بعد التخلص من الأزمات المذكورة، وألا تكون موجهة لتنمية وتوفير الحماية لمجالات مالية معينة تهم البلد المعنى».

وأوجب الاتفاق على الدول الأعضاء «التأكد من أن المنتجين أو المتاجرين المحتكرين للخدمات المالية لا يقومون، فى إطار تقديمهم لخدماتهم فى الأسواق المحلية، بأية إجراءات أو نشاطات أو أعمال من شأنها الإخلال بالتزامات هذه الدول فى إطار الاتفاق، أى التى تؤدى إلى إحداث تشوهات أو تنتج آثاراً ضارة فى أسواق الدول الأخرى»، كما نص على أن يكون «مجلس تجارة الخدمات» المركز المحورى لتبادل المعلومات حول نشاطات هؤلاء المحتكرين وغيرهم من منتجى ومتاجرى الخدمات المالية بصفة حصرية.

ولم يغفل اتفاق الخدمات المالية ظاهرة التكتل الاقتصادى المتعاظم شأنه على الساحة العالمية، حيث أكد حق أى عضو فى «الانضمام الى أية اتفاقات اخرى ذات الارتباط بتكامل وتحرير تجارة الخدمات المالية، مع أى دولة (أو دول) أخرى غير أعضاء فى الاتفاق المعنى (اتفاق الجات)، شرط أن تكون تلك الاتفاقات (الأخرى) تشمل تغطية قطاعية واسعة، ولا تحتوى على أية إجراءات تمييزية، وأن يتم إعلان «مجلس تجارة الخدمات» بها.

وأخيراً وليس آخراً، ينص الاتفاق على أنه «يحق لأى دولة عضو أن تطلب إجراء التعديلات على أى التزام أو الانسحاب منه فى أى وقت بعد ثلاث سنوات تنقضى من تاريخ دخول الالتزام حيز التنفيذ. وتبلغ رغبة هذه الدولة بذلك الى «مجلس تجارة الخدمات» خلال مهلة أقصاها ثلاثة أشهر قبل موعد تنفيذ التعديل أو الانسحاب منه.. ويمكن أن يتم دفع التعويضات لهذه الدولة عن الأضرار التى قد تلحق بها جراء التعديلات أو الانسحاب، وذلك بالاستناد إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية». ويكرس الاتفاق، فى هذه الحالة، أن «أى دولة عضو أخرى قد تجد نفسها متضررة من التعديلات أو الانسحاب من التزام معين من قبل الدولة العضو الأولى، فإنه يحق لهذه الدولة الأخرى أن تجرى تعديلات مماثلة أو انسحابا مماثلا».

ثانياً: الانعكاسات المرتقبة لاتفاق الخدمات المالية على الصناعة المالية العربية

لم تشهد أى من جولات «الجات» السابقة من الجدل والخلاف وتقييم النتائج. مثلما شهدت جولة أورجواى، وذلك بسبب النتائج العديدة التى توصل إليها المشاركون فى الجوانب المختلفة للتجارة الدولية، وخصوصاً بالنسبة للدول النامية.

ومما لا شك فيه أن اتفاق الجات الخاص بالخدمات المالية سوف تكون له انعكاسات إيجابية على تجارة الخدمات المالية الدولية ومن ثم على اقتصاديات العديد من دول العالم، وإن كانت معظم المزايا أو الاستفادة ستحظى بها الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، وسوف تكون له أيضاً انعكاسات سلبية على الدول النامية الأخرى، وخصوصاً تلك المستفيدة حالياً من اتفاقية «لومى» ونظام التفضيلات العامة.

ووفق رأينا، فإن الدول العربية التى قد تنضم إلى اتفاق «الجات» الخاص بالخدمات المالية قد تجد بعض فرص الاستفادة والمكاسب على المدى الطويل. أما على المديين القصير والمتوسط، فإنها ربما تتضرر من جراء تطبيق أحكام الاتفاق المذكور.

وفيما يلى أبرز الآثار الإيجابية والسلبية المرتقبة على الدول العربية من جراء تطبيق اتفاق الخدمات المالية المذكور.

١ - الآثار الإيجابية المحتملة للاتفاق:

تنقسم الفوائد أو المكاسب التى تعود على الدول العربية من جراء تحرير تجارة الخدمات المالية على المستوى العالمى إلى فوائد أو مكاسب ساكنة (Static gains)، وفوائد أو مكاسب ديناميكية (dynamic gains). ومن المعروف أن قياس الفوائد الساكنة من خلال النماذج الاقتصادية يعتبر أسهل وأدق إلى حد كبير من قياس الفوائد الديناميكية.

بالنسبة للمكاسب الساكنة، فإنها سوف تتحقق من الاستغلال الأمثل للموارد المالية وزيادة الكفاءة الانتاجية والتوزيعية، وذلك من خلال ترشيد توزيع هذه الموارد التى تمتلكها الدول.

أما بالنسبة للمكاسب الديناميكية، فإنها تتحقق أساساً من المكاسب الخارجية

(Externalties) والناتجة عن زيادة المنافسة، والانتشار التكنولوجى، والأثر الإيجابى للإنتاجية على معدلات الادخار والاستثمار، وما لذلك كله من آثار إيجابية على تجارة الخدمات المالية.

إلى ذلك، فإن الآثار الإيجابية المتوقعة لاتفاق الجات الخاص بالخدمات المالية على الدول العربية يعتمد بشكل رئيسى على المزايا التى يوفرها الاتفاق لهذه الدول وغيرها من الدول النامية المنضمة إلى الاتفاق، لاسيما لناحية إقرار مبدأ التحرير التدريجى لتجارة الخدمات المالية، وعدم التمييز فى المعاملة، ولحل المشكلات التنموية لهذه الدول، واحترام أهداف السياسات الوطنية، إضافة إلى إقرار حق هذه الدول فى اتخاذ تدابير مالية رقابية ووقائية تهدف إلى حماية صناعة الخدمات المالية فى الدول العربية التى مازالت فى طور التكون...

وفيما يلى أبرز الآثار الإيجابية المحتملة لاتفاق «الجات»:

أ ـ زيادة كفاءة وفعالية الأسواق المالية المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية

من المرتقب أن تزداد درجات كفاءة وفعالية أسواق المال العربية مستقبلاً، مع تدرج ظاهرة تحرير الخدمات المالية على المستوى العالمى وانفتاح الأسواق على بعضها البعض، مما يسمح بدخول المنافسة الأجنبية إلى الأسواق المحلية، وبالتالى تصبح حركة هذه الأسواق خاضعة للتفاعل الحر بين الطلب والعرض على الخدمات المالية، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى تحديد السعر التوازنى لهذه الخدمات، وبما يكفل جذب المستثمرين المحليين والأجانب وهذا أفضل من تدخل الحكومات فى تلك الأسواق وتأثيرها المباشر أو غير المباشر على الأسعار التى تصبح مشوهة وغير حقيقية فى كثير من الأحيان. ويبقى أن تعير الحكومات العربية الأهمية لضمان شروط صحية للمنافسة بين المؤسسات المالية العربية والأجنبية فى الأسواق المحلية.

هذا وترتبط كفاءة وفعالية الأسواق المالية بشكل مباشر بدرجة الإفصاح المالى عن أعمال المؤسسات التى تؤدى خدمات مالية للعملاء والمستثمرين. ولا شك أن تركيز اتفاق «الجات» فى أحد جوانبه، على الإفصاح المالى هو فى غاية الأهمية لأسواق

المال فى الدول النامية عموماً والعربية على وجه الخصوص، نظراً لما يتيحه هذا الإفصاح (من خلال نقاط التجارة بشكل خاص) من توفير كافة المعلومات حول القوانين والتشريعات ومبادىء الرقابة والمواجهات الإدارية المتعلقة بالخدمات المالية.

وهذه الإحاطة المعلوماتية من شأنها أن تلعب دوراً محورياً فى مواكبة حركة التكنولوجيا المالية ونظم الجودة الشاملة والمتكاملة للارتقاء بنوعية الخدمات المالية فى الوطن العربى وكذلك أدوات وأساليب توفير هذه الخدمات. ومما لا شك فيه أن تعزيز الإفصاح المالى عن المؤسسات والخدمات المالية فى الدول العربية يعتبر أحد أهم العناصر الأساسية لجذب الاستثمارات الخارجية إلى الميدان المالى ومن ثم توزيعه على المشروعات التنموية فى الوطن العربى.

ب ـ القيام بأعمال مالية شاملة وتعزيز دور الوساطة المالية

إن انفتاح المؤسسات المالية العزبية على العالم الخارجى، وتحديداً على أسواق المال العالمية التى ستصبح أكثر تحرراً (Deregulated) وتكاملاً (Globalized) فى ظل اتفاق «الجات» الخاص بالخدمات المالية، سيؤهل هذه المؤسسات لامتلاك قدرة أكبر على مواكبة ظاهرة الأعمال المالية الشاملة البعيدة عن التخصص القطاعى الضيق وكذلك اضطلاعها بأدوار متعددة فى أسواق رأس المال خاصة نشاطات الصيرفة والوساطة المالية والاستثمارية.

عند ذلك يمكن أن نرى أعداداً من «المصارف الشاملة» (Global or Universal Banks) تبدأ بالظهور فى الأسواق المالية العربية والتى تعمل فى مجالات الترويج للمشروعات والفرص الاستثمارية الجديدة، وعمليات الصيرفة الاستثمارية، وتقديم خدمات الوساطة المالية، والاستثمار فى الأوراق المالية، كما تقدم مصادر التمويل بآجالها المختلفة (قصيرة ومتوسطة وطويلة) إلى القطاعات الاقتصادية المتنوعة والمرتكزة إلى ودائع وموارد أخرى تحصل عليها من كافة القطاعات أيضاً. كما قد نشهد ولادة بعض «مصارف الاستثمار» (Investment Banks) والتى تمارس نشاطات وأعمالاً استثمارية ومالية متنوعة تتراوح بين تقديم الاستشارة والنصح المالى حول

الإصدارات الجديدة لأسهم وسندات الشركات العالمية والمساهمة فى تسويقها وحتى الإقبال على شرائها لحسابها الخاص أو لحساب الغير. وربما تظهر أيضاً بعض مؤسسات «السوبر ماركت المالى» (Financial Supermarkets) التى تختص بتقديم حزمة متكاملة ومتنوعة من الأعمال المصرفية والاستثمارية والمالية، لا سيما فى مجالات الأوراق المالية والوساطة القطاعية خاصة الوساطة العقارية وخدمات بوليصات التامين والسياحة والائتمان الاستهلاكى... الخ.

كما قد تتمكن المؤسسات المالية العربية من مواكبة التبدل الجذرى الحاصل فى الأسواق المالية العالمية لجهة تحول أسلوب الإقراض من صيغة القرض المصرفى إلى صيغة الأوراق المالية؛ إذ من المعلوم أن هذه المؤسسات لاتزال تركز نشاطها بصفة رئيسية على أعمال الوساطة النقدية وتعتمد بذلك عليها فى توفير هامش من الأرباح يتأتى من الفارق بين سعرى الإقراض والاقتراض. هذا فى الوقت الذى بدأت فيه المؤسسات المالية العالمية بالتركيز على أعمال الوساطة المالية، ومعها غدت هذه المؤسسات تعتمد فى جزء هام من إيراداتها على العمولات المكتسبة من العمليات والصفقات الاستثمارية والمالية من خارج ميزانياتها العمومية. عندها تغدو المؤسسات المالية أكثر قدرة على تطوير تشكيلة متنوعة من السندات والأسهم التى تأخذ من صفات حقوق الملكية والمديونية وتضيف إليها صفات أخرى كمزيج منها. فيتزايد استخدامها للأدوات المستندة إلى التعامل المستقبلى أو «المستقبليات» (Futures) وكذلك استخدام الوقاء (Hedging) فى العمليات المصرفية والمالية: وذلك لمواجهة التعرض للمخاطر (Risk Exposure) الناجمة عن المضاربة (Speculation) أو تقلبات أسعار الصرف والفوائد ضمن تشكيلة متنوعة من الأدوات التى تتراوح بين مبادلات أسعار الصرف الأجنبية والفوائد (Swaps) وخيارات هذه الأسعار (options) ... الخ، هذا إلى جانب «توريق» القروض المصرفية (Securitization) أى تحويلها إلى أوراق مالية...

ج ـ تنمية القدرة على الدخول إلى أسواق التمويل الدولى وتمتين القواعد الرأسمالية:

استجابة للمتطلبات والمعايير الدولية الخاصة بتكوين قواعد رأسمالية كافية لرفع معدلات كفاية رأس المال إلى ٨٪ على الأقل، فقد بذل العديد من المؤسسات المالية العربية (لا سيما المصارف منها) خلال السنوات القليلة الماضية جهوداً حثيثة وجبارة لبناء قواعد رأسمالية مليئة وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية هى كالتالى :

ـ زيادة رساميلها، لا سيما من خلال الزيادات النقدية من قبل المساهمين، بالإضافة إلى طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام أو الخاص.

ـ احتجاز معدلات ملحوظة من الأرباح المحققة عن الأعوام الماضية وإعادة تدويرها للأعوام القادمة.

ـ عمل مناقلة بين بنود الموجودات باتجاه تخفيض البنود الخطرة منها.

وكانت محصلة محاولات هذه المصارف فى مجال زيادة رساميلها ومعدلات كفايتها أن تمكن القسم الأكبر منها من تجاوز المعدل المطلوب للملاءة، فيما بقى القسم الآخر منها دون المعدل المنشود، علماً بأن عدداً كبيراً من المصارف المشمولة بهذا القسم تدنت معدلات ملاءتها المالية إلى «المنطقة الحرجة» (Critical Zone) أى دون ٤٪ .

ومما ساهم فى فشل بعض المصارف العربية فى تدعيم قواعدها الرأسمالية بالمعدلات الكافية والمطلوبة دولياً أن الاكتتابات فى رساميلها الأساسية لم تتم بمبالغ كبيرة من قبل المساهمين، كما أن هذه المصارف ـ نظراً لعدم توافر أسواق رأس مال عربية متطورة ـ لم تتعود بعد على أدوات رأس المال المساند المتمثلة بصفة رئيسية فى طرح سندات من الدرجة الثانية وغير مضمونة وأسهم ممتازة أو سندات قابلة للتحويل إلى أسهم، وذلك للاكتتاب الخاص أو العام. هذا وقد واجهت تلك المصارف صعوبات عدة فى مجال عمل مناقلات بين بنود الموجودات سواء على صعيد التوظيفات والاستثمارات من المساهمات فى مصارف ومؤسسات أخرى إلى سندات حكومية أو إلى أرصدة نقدية، أو على صعيد المناقلة بين القروض من خلال تحويلها إلى قروض مضمونة بدلاً من كونها غير مضمونة؛ إذ غالباً ما تؤدى مثل هذه المناقلات إلى

تخفيض أرباح المصارف، وربما أدت أيضاً إلى تحميلها بعض الخسائر، وهذا ما حصل بالفعل بالنسبة لبعض المصارف العربية.

وبالنظر إلى مبدأ تحرير الخدمات المالية وفق اتفاق «الجات» فإن المؤسسات المالية العربية ستكون فى وضع أكثر ملاءمة لدخولها إلى أسواق التمويل الدولى والحصول على مصادر تمويل بشروط مناسبة تبعاً لحالة المنافسة الشديدة فى تلك الأسواق، والتى غالباً ما تؤدى إلى انخفاض فى أسعار الفائدة على الاقتراض. وهكذا ستتمكن المؤسسات المالية العربية من طرح جزء من أسهمها وسنداتها للاكتتاب العام أو الخاص، ومن ثم تجميع حجم ملحوظ من الأموال يساهم فى تدعيم وتمتين قدراتها الرأسمالية ورفع معدلات ملاءتها المالية لتتناسب والمعايير الدولية المستحدثة.

د - تدعيم التواجد المالى العربى فى الخارج ووضع حد لسياسات التمييز والإجحاف:

إن إقرار اتفاق الجات الخاص بالخدمات المالية لمبدأى عدم التمييز فى المعاملة بين الدول الأعضاء وإقامة التعامل متعدد الأطراف على أساس معاملة الدولة الأولى بالرعاية، مع تركيزه على ضرورة إلغاء التقييدات والعراقيل فى وجه تحركات المؤسسات المالية والرساميل، فإن ذلك من شأنه أن يساهم فى تدعيم وتمتين التواجد المالى العربى فى الخارج، وذلك بالاستناد إلى النواحى التالية:

١ - أصبح بإمكان المؤسسات المالية العربية تعزيز انتشارها وتواجدها فى الخارج من خلال إقامة فروع لها أو شركات تابعة (Subsidiaries)، سواء فى أسواق الاتحاد الأوروبى (التى تستوعب نحو ٦٠٪ من التواجد المصرفى العربى الخارجى) أو فى أسواق جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

٢ - الحد من - أو وقف - السياسات التمييزية والإجحافية التى تطبقها السلطات النقدية والمصرفية فى بعض دول العالم (لا سيما فى أوروبا وأمريكا) بحق فروع بعض المؤسسات المالية العربية العاملة على أراضيها. علماً بأن هذه السياسات تشتمل على مضايقات متنوعة تتراوح بين إحراج هذه الفروع بإجراءات لا تطبق على غيرها، أو إرغامها على الإقفال والتصفية...

٣ ـ الحد من المضايقات التى تلحق بالمال العربى فى الخارج، لا سيما لناحية تجميد الأصول لبعض المصارف العربية (كما حدث للمصارف الليبية).

٤ ـ واستناداً إلى الحرية المتزايدة التى ستكتسبها المؤسسات المالية العربية فى الأسواق الخارجية، فإنه من المتوقع أن تبادر ـ وبالتعاون مع المؤسسات المحلية ـ إلى استقطاب جزء من الأموال العربية فى الخارج وإعادة تدويره إلى داخل الوطن العربى للمساهمة فى عملية إنمائه الاقتصادى.

٥ ـ إنشاء نقاط تجارة كوحدات معلوماتية:

تعتبر فكرة إنشاء نقاط تجارة إحدى أهم الأفكار العملية التى جاء بها اتفاق «الجات» حيث من المتوقع أن تكون لهذه النقاط آثار إيجابية على نمو وتطور المؤسسات المالية والتجارية العربية. ذلك أن هذه النقاط تمثل وحدات معلوماتية تغطى كافة المعلومات المتوفرة عن إمكانات التصدير والاستيراد فى بلد معين مع إجراءات الدفع والمواصفات والتسهيلات. وقد أثبتت التجارب العملية لهذه النقاط فعاليتها الكبيرة فى تسهيل التبادل التجارى والمالى من خلال توسيع قاعدة المعلومات المتوفرة عن إمكانات التصدير والاستيراد والمدفوعات المالية فيما بين الدول المختلفة.

ويكمن دور نقاط التجارة من الناحية المالية فى كونها تشكل القناة الأهم والأسهل لتعزيز قدرة المؤسسات المالية على توفير حزمة واسعة من الخدمات المالية لعملاء تلك النقاط. وهكذا تلعب نقاط التجارة دور الوسيط على أساس غير حصرى، للمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية التى تقوم بتوفير خدمات مالية لا يمكن توفيرها بسهولة فى أسواق المال المحلية.

وجدير بالذكر أن هناك نشاطاً قطرياً وإقليمياً فى المنطقة العربية فى هذا الصدد. فعلى المستوى القطرى، تعمل مصر والمملكة العربية السعودية على تأسيس نقاط تجارة فيها لتسهيل معاملاتها التجارية مع بقية دول العالم. وعلى المستوى الإقليمى، تم تأسيس شبكة للمعلومات التجارية ضمن برنامج تمويل التجارة العربية فى صندوق النقد العربى يهدف إلى خدمة المنطقة فيما يختص بتوفير المعلومات التجارية البينية.

والخدمات المالية التى توفرها نقاط التجارة يمكن تصنيفها فى الخدمات الأساسية التالية:

١ - توفير المعلومات الخاصة بفرص التمويل والمعلومات الأخرى ذات الصلة، والضرورية للعملاء التجاريين.

٢ - توفير خدمات التمويل بشقيها الوساطية وغير الوساطية.

٣ - توفير خدمات الاعتمادات المستندية والتحصيلات والمدفوعات المالية (فى حالة المدفوعات يتم الارتكاز فى الغالب إلى خدمات السويفت).

٤ - توفير خدمات إدارة المخاطر المالية الناجمة عن غير مخاطر التسليف.

٢ - الآثار السلبية المحتملة للاتفاق:

فى مقابل الإيجابيات التى سيوفرها اتفاق «الجات» الخاص بالخدمات المالية، فإن من المتوقع أن تبرز بعض الآثار السلبية والتحديات على الساحة العربية جراء تطبيق اتفاق كهذا، لا سيما ناحية المواجهة التى ستواجهها المؤسسات المصرفية والمالية العربية من قبل التكتلات المالية الدولية وفروع المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية أو شركاتها التابعة والعاملة فى الأسواق المالية العربية، هذا إلى جانب التأثيرات السلبية التى قد تفرزها نشاطات تلك التكتلات والمؤسسات الأجنبية فى سياق ممارستها لأعمالها والتى تجىء أهدافها لتصب فى خدمة أهداف مؤسساتها الأم المستوطنة فى أسواق المال العالمية، بالإضافة إلى دورها السلبى فى تعميق مشكلة تدوير الأموال العربية إلى الخارج.

أ - مجابهة التكتلات المالية العالمية:

حدث خلال الأعوام القليلة الماضية، فى الأسواق الدولية، العديد من عمليات التكتل والاندماج والاحتواء، حيث تم ظهور وحدات مصرفية ومالية عملاقة تناهز أرقام الميزانية الموحدة للقطاع المصرفى العربى بكامله، بوحداته الداخلية والخارجية على حد سواء، كما تفوق هذه الأرقام الدخل الوطنى لعدة دول عربية مجتمعة.

وفى مقابل هذا الواقع، نرى المصارف والمؤسسات المالية العربية مبعثرة وصغيرة

الحجم تتخم الأسواق المالية العربية بتزايد أعدادها. الأمر الذى أضعف على امتداد السنوات الماضية، وسيضعف مستقبلاً، من قدرة تلك المصارف على تقديم وتطوير خدمات متكاملة وشاملة، لا سيما فى الحقلين الاستثمارى والمالى، ومن قدراتها على التجديد واستيعاب التقنيات الحديثة المعقدة. وقدرتها على تحمل الهزات المصرفية أو تقلبات الأسواق، وأيضاً قدرتها التنافسية فى أسواق تشتد فيها كل يوم حمى حدة المنافسة خاصة بعد دخول المؤسسات المالية حلبة الصيرفة المصرفية والمالية والاستثمارية والتى بدأت باقتطاع جزء متزايد من السوق..

وعلى الرغم من الدعوات المتكررة فى السابق بشأن ضرورة إعادة النظر فى أحجام المصارف والمؤسسات المالية العربية والسعى لتكوين وحدات كبيرة من خلال عمليات الدمج والاحتواء وبما يمكنها من مقاومة زخم المنافسة من قبل الوحدات المالية والمصرفية العالمية العملاقة، فإن خريطة هذه المصارف والمؤسسات المالية العربية لا تشتمل سوى على عدد محدود من عمليات الاندماج. حتى إنه لا يندرج فى الوقت الحالى أى مصرف ومؤسسة مالية عربية على قائمة المصارف العالمية المائة الأولى، الأمر الذى يعكس ضعف القوة المالية لعدد كبير من الوحدات المالية والمصرفية العربية العاملة فى النطاقين العربى والعالمى.

ولا شك فى أن عمليات الانفتاح والتحرير التى ستبدأ فى نطاق اتفاق «الجات» الخاص بالخدمات المالية سيكون لها أثرها (السلبى) الكبير على الوحدات المالية والمصرفية العربية. إن فى الداخل أو فى الخارج. فهى لن تستطيع الوقوف فى وجه التكتلات المالية والمصرفية العملاقة فى الأسواق الخارجية. كما أنها ستكون معرضة لخسارة جزء من حصتها فى الأسواق المالية المحلية بعد قيام التكتلات المصرفية والمالية الدولية بإنشاء فروع لها أو شركات تابعة فى الأسواق العربية. وذلك يعود بصفة رئيسية إلى التقدم التكنولوجى الذى تتمتع به تلك التكتلات إضافة إلى الخدمات المصرفية والمالية الحديثة التى ستدخلها إلى الأسواق المحلية والتى لم تستطع بعد المصارف والمؤسسات المالية العربية استيعابها وإدخالها بين خدماتها التقليدية.

ب ـ التأثير على السياسات النقدية المحلية:

إن دخول فروع المصارف الأجنبية أو شركاتها التابعة إلى الأسواق المالية العربية وعملها فى محيط متحرر من القيود المالية على اختلاف أنواعها، ومنفتح على الخارج إلى أقصى الحدود، قد يكون له أثر سلبى على السياسات النقدية والائتمانية التى تنتهجها السلطات النقدية العربية. ذلك أن السياسات الائتمانية والاستثمارية لهذه الفروع والشركات التابعة هى من صنع المؤسسات المصرفية والمالية الأم المتواجدة خارج البلاد والتى تقوم برسم السياسات العامة وفق أهداف بلدانها وليس البلدان المضيفة.

والحال أن هذه السياسات قد تكون توسعية (Expansionary)، بمعنى أن الفروع والشركات التابعة (الأجنبية) قد تخصص نسباً عالية من موجوداتها لاستثمارها أو إقراضها لقطاعات اقتصادية عربية، الأمر الذى قد لا يتماشى مع أهداف السياسات الوطنية التى قد ترمى مثلاً إلى ضبط حدة الضغوط التضخمية فى البلاد عبر تقييد التوسع النقدى. وبذلك تتحول هذه السياسات الائتمانية أو الاستثمارية التوسعية لتصبح أداة لإنتاج المزيد من التضخم وعرقلة عملية التنمية المنشودة.

كما أن تلك السياسات قد تكون انكماشية (Depressionary)، بمعنى أن الفروع المصرفية أو الشركات التابعة الأجنبية قد تحجم عن تسليف الاقتصاد المحلى أو الاستثمار فى مجالاته، وتفضل بدل ذلك توجيه جزء من موجوداتها إلى الخارج لاستثماره فى مجالات ذات ربحية أعلى أو جدوى أفضل. وهنا تتحول تلك الفروع والشركات التابعة لتصبح وسيلة لزيادة حدة هروب الرساميل العربية إلى الخارج، مما يحرم خطط الإعمار والتنمية من هذه الموارد المالية، علماً بأن الدول العربية هى حالياً فى أمس الحاجة لهذه الموارد لتفعيل النشاط الاقتصادى فى اقتصادياتها.

أثر جولة أورجواى على قطاع التأمين:

فى دراسة للاتحاد العام العربى للتأمين قام بها بعض الخبراء لبيان آثار اتفاقية

الجات على قطاع التأمين وإعادة التأمين العربى[1] ، أشارت الدراسة إلى ما يلى:-

١ - تشمل الخدمات المالية (ضمن أمور أخرى) التأمين والخدمات المتعلقة به ويقصد بذلك:

أ - التأمين المباشر فى الحياة وأنواع التأمين الأخرى.

ب - إعادة التأمين وإعادة إعادة التأمين.

ج - الخدمات المكملة كالاستشارات والخبرة الاكتوارية وتقدير الخطر وتسوية الخسائر.

د - الوساطة فى التأمين كالوكالات والفروع.

٢ - يثير تحرير خدمات التأمين بحث الجوانب التالية على وجه الخصوص:

أ - حصر نشاط التأمين فى القطاع العام

أن هذا الوضع يعنى (الاحتكار) وهو يتعارض مع شروط الاتفاقية التى تتطلب حرية ممارسة نشاط التأمين، ذلك أن الاتفاقية لا تطلب فقط السماح للقطاع الخاص المحلى بممارسة نشاط التأمين بل منح شروط وفرص مماثلة لرأس المال الخارجى لأن يعمل فى نشاط التأمين.

إذن فإن الانضمام إلى الاتفاقية يتطلب توفير فرص وشروط موحدة لتأسيس شركات تأمين تعمل جنباً إلى جنب مع شركات تأمين مملوكة للدولة بالكامل، ولكنها لا تتمتع بأية امتيازات خاصة لغيرها.

ب - فرض إجراء التأمين على الممتلكات والمسئوليات المحلية داخل البلد المعنى

يبدو أن الاتفاقية لا تعارض مثل هذا الشرط على ألا يكون مقيداً بإجراء التأمين لدى شركة معينة دون غيرها. بل تكون المنافسة والإرادة الحرة هى التى تختار الشركة المناسبة لإجراء التأمين لديها.

ج - اقتصار ممارسة نشاط التأمين على الشركات المملوكة بالكامل لمواطنى البلد:

هذا الوضع يتعارض مع أحكام الاتفاقية: إذ تتطلب الاتفاقية السماح باستثمار

---

(١) الاتحاد العام العربى للتأمين - الأمانة العامة - اتفاقية الجات وآثارها على قطاع التأمين وإعادة التأمين دراسة أولية ١٩٩٥.

رأس المال الخارجي في نشاط التأمين على أن الاتفاقية لا تشترط أن يكون رأسمال الشركات التي يشارك في تأسيسها مواطنو البلدان الأخرى مملوكاً بالكامل لهؤلاء، بل هي لا تمنع أن تكون أكثرية رأس المال لمواطني البلد، و٤٩٪ منه على الأكثر لغيرهم، على أن تتمتع هذه الشركات المشتركة بنفس الحقوق والامتيازات، وتخضع لنفس قواعد الرقابة والتنظيم، وتكون عليها نفس الواجبات والالتزامات التي تطبق على الشركات المملوكة لمواطني البلد بالكامل والشركات المملوكة للدولة.

ويبدو أن الاتفاقية اشترطت السماح للوكالات أو فروع الشركات غير الوطنية بممارسة النشاط، وللبلدان المعنية اشترطت حصر النشاط في شركات مساهمة يشارك فيها رأس المال الخارجي، وتؤسس وفق أحكام القوانين النافذة.

د - فرض إعادة إلزامية على الشركات المحلية لصالح شركة إعادة تأمين محلية

ليس في الاتفاقية ما يمنع إعادة إلزامية لصالح شركة إعادة تأمين محلية على أن يتساوى في ذلك جميع الشركات المحلية بغض النظر عن ملكية رؤوس أموالها، حكومية كانت أو وطنية أو مشتركة.. المهم ألا يكون هناك تمايز في التعامل مع شركات التأمين المباشر.

هـ - فرض تنفيذ الاستيرادات بشروط C & F

يبدو أن مثل هذا الشرط لا يتفق مع الحرية التي تستهدفها الاتفاقية ، علي ان ذلك لا يمنع أن توجه الدولة تنفيذ استيرادات أجهزتها المختلفة بشروط C & F ، أما لغير الاستيرادات الحكومية، ومادامت الحكومة غير ملزمة بتوفير العملة الصعبة لاستيرادات القطاع الخاص فلهذا القطاع تنفيذ استيراداته بالشروط التي يرتئيها .

و - فرض إجراء التأمين على تنفيذ المشاريع بوثائق CAR و EAR محلياً

مادامت المشاريع المطلوب التأمين عليها بالوثيقتين المذكورتين هي مشاريع تنفذ في إقليم البلد المعني فإنها تعامل معاملة الممتلكات والمسئوليات المحلية في تأمينها محلياً.

ز - حصر أعمال التأمين لصالح الحكومة في شركات معينة

لا تفرض الاتفاقية قيوداً على حرية أية جهة ومنها الحكومة، على إجراء تأميناتها

لدى أية شركة تختارها، ومن الطبيعي أن تختار الحكومة التأمين لدى شركة تأمين تملكها هي أو لها مصلحة معينة فيها، مادام مثل هذا الحق في الاختيار متاحاً للمجموعات الاقتصادية التي تمتلك شركات تأمين أو لها مصالح معينة فيها.

ح ـ ممارسة نشاط إعادة التأمين

حيث إن نشاط إعادة التأمين بطبيعته هو نشاط دولي، بمعنى أنه يتم بين شركات في دول مختلفة فلا يبدو أنه يشكل أية عقبة أو عائقاً يحتاج إلى معالجة خاصة.

الخدمات المكملة لنشاط التأمين

تحدد الاتفاقية في هذا المجال الاستشارات التأمينية، والاكتوارية وتقدير الأخطار وتسوية الأضرار. إن أية دولة تملك تنظيم ممارسة هذه الأنشطة في إقليمها، فإذا فعلت ذلك فيفترض أن تشمل القواعد التنظيمية والشروط التي يخضع لها مواطنوها، مواطني البلدان الأخرى على قدم المساواة.

موقف البلدان العربية من الاتفاقية

تضم قائمة الموقعين على الاتفاقية في الوقت الحاضر ستة أقطار عربية من أصل ٢٢ عضواً في جامعة الدول العربية وهي الكويت وموريتانيا ومصر والمغرب وتونس والبحرين. وما دامت هذه الأقطار قد وقعت على الاتفاقية فيفترض أنها قد قبلت شروطها، وتعهدت بتكييف أوضاعها القانونية والهيكلية بما ينسجم مع متطلبات الاتفاقية. وحيث إن قطرين عربيين آخرين هما السعودية والأردن قد نقل عنهما تقديمهما طلب انضمام إلى الاتفاقية فإنهما يمكن أن يصنفا مع الأقطار الستة الأخرى في مجموعة واحدة.

وما دامت هذه المجموعة قد اختارت الانضمام إلى الاتفاقية فإنها قد لا تجد نفسها معنية بما ينتهي إليه هذا التقرير لأنها وجدت مصلحتها في هذا الانضمام ولابد أنها ستكيف أوضاعها بموجبها.

أما الأقطار العربية الأخرى فيمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات كالآتي:

١ ـ مجموعة يحتكر القطاع العام فيها نشاط التأمين ولا يسمح للقطاع الخاص

الوطنى فيها بممارسة هذا النشاط، فإذا وجدت هذه المجموعة أن مصلحتها هى فى الانضمام لهذه الاتفاقية لأنها تحقق لها منافع فى مجالات أخرى فى النشاط التجارى السلعى أو الخدمى فعليها حينئذ السماح لمواطنيها بتأسيس شركات تأمين خاصة سواء برؤوس أموال وطنية أو بالمشاركة مع رأس المال الخارجي والخبرة الخارجية، عربية كانت أو أجنبية، وينبغى عندئذ وبصورة متزامنة وضع وتعزيز قواعد لتنظيم ورقابة نشاط الشركات الجديدة بشكل أكفأ وأوسع وأشمل لحماية مصالح مواطنيها المتعاملين مع هذه الشركات.

٢ ـ مجموعة تتمتع فيها الشركات الأجنبية بحرية العمل ليس عن طريق الشركات المشتركة فقط، بل عن طريق التوكيلات والفروع وبصورة أوسع وأكثر تحررا مما تسعى الاتفاقية إلى تحقيقه؛ لذلك فإن قرار انضمام هذه المجموعة إلى الاتفاقية يعتمد على تقييمها لمصالحها الأخرى من خلال الانضمام إلى الاتفاقية.

٣ ـ مجموعة أخيرة تأخذ بتعدد الشركات الوطنية ولا يتطلب تكييف أوضاعها لتتجاوب مع متطلبات الاتفاقية إلا تغييرات هيكلية غير جوهرية. وهذه المجموعة إذا وجدت لها مصلحة وطنية فى الانضمام إلى الاتفاقية فإن تكييف أوضاعها التأمينية يعتبر أمرا ثانويا.

أن الاتفاقية فى الأساس تختص بالتجارة الدولية للسلع وما تجارة الخدمات إلا إضافة لا ترقى فى أهميتها إلى أهمية تجارة السلع. وضمن تجارة الخدمات قد تكون تجارة الخدمات الأخرى غير نشاط التأمين ذات أفضلية وأولوية على خدمات التأمين، وحيث إن نشاط التأمين فى الأقطار العربية قد شهد قدراً كبيراً من التطور والتقدم، فإنه لم يعد مهدداً بشكل مقلق بالمنافسة الأجنبية خاصة إذا تعززت أجهزة الرقابة الفنية والمالية والإدارية على نشاط التأمين بما يحمى القطاع الوطنى من المنافسة غير المشروعة، ويحمى المواطنين من الممارسات غير السليمة. وقد تكون للمنافسة الأجنبية فى مجال تطوير الخدمات أثر إيجابى فى تطوير وتقدم قطاع التأمين الوطنى لمصلحة

المواطنين وإدخال أغطية تأمينية جديدة وخطط تسويقية وأساليب اكتتابية غير متعارف عليها.

ومادام هذا هو واقع قطاع التأمين العربى فإنه لا يكون العامل الجوهرى والحاسم فى اتخاذ أى قرار بشأن الانضمام أو عدم الانضمام إلى الاتفاقية فى ضوء العوامل الأخرى ذات العلاقة بالمصالح الاقتصادية الأكثر أهمية.

إن حجم التأييد الذى تمتعت به الاتفاقية حتى الآن المتمثل بتوقيع /١٢٤ / دولة عليها فى آن واحد وتوقع انضمام دول أخرى إليها فى المستقبل سيجعل الدول التى قد تختار عدم الانضمام إليها بصورة قاطعة فى حالة عزلة دولية عن حركة التجارة العالمية.

وفى حالة اختيار أية دولة الانضمام إلى الاتفاقية فإن عليها تكييف أوضاعها خلال خمس سنوات من تاريخ إقرارها، وعليها اتخاذ الإجراءات الآتية:

١ ـ وضع دراسة اقتصادية دقيقة لمدى حاجة السوق إلى المزيد من الشركات تعتمد فى اتخاذ أى قرار بشأن إجازة شركات جديدة وطنية أو مشتركة.

٢ ـ وضع شروط مشددة لتأسيس شركات التأمين تتناول على سبيل المثال لا الحصر الأمور الآتية:

أ ـ تحديد حجم رأس المال المدفوع.

ب ـ تحديد حصة رأس المال الوطنى ورأس المال الأجنبى فى الشركات المشتركة.

ج ـ تكوين مجلس الإدارة والشروط الواجب توافرها فى أعضائه.

د ـ تحديد الحد الأدنى للمؤهلات الفنية والمالية للمدراء التنفيذيين فى الشركات.

هـ ـ تحديد مبالغ مناسبة كوديعة لقاء ممارسة أنواع التأمين المختلفة.

و ـ تحديد أسلوب استثمار أموال الشركات بما يخدم الاقتصاد الوطنى.

٣ ـ وضع نظام شامل وكفء للإشراف والرقابة وتكوين هيئة متخصصة تضم مؤهلات فنية ومالية وإدارية تتولى تنفيذ نظام الإشراف والرقابة.

٤ ـ الاستفادة من تجارب الدول الأخرى فى ممارسة الإشراف والرقابة.

٥ ـ تضمين نظام الإشراف والرقابة إجراءات رادعة وعقوبات مشددة لتجنب ارتكاب المخالفات والتجاوزات.

٦ ـ الاهتمام ببرامج التدريب للعاملين فى قطاع التأمين وفى هيئات الرقابة والإشراف.

٧ ـ إلزام الشركات بوضع خطط وبرامج لتنمية الوعى التأمينى وتوسيع قاعدة انتشار التغطيات التأمينية المختلفة.

٨ ـ إيجاد جهاز خاص لمتابعة شئون الاتفاقية ومراقبة حسن تنفيذها.

٩ ـ تضمين مناهج الدراسة فى الكليات المختصة تدريس الاتفاقية وعلاقتها بالشئون الاقتصادية الدولية مع الاتفاقيات الأخرى أيضاً.

الفصل التاسع عشر

آثار الجات على اقتصاديات الدول العربية (٣) (دراسات قطرية وإقليمية)

هناك العديد من الدراسات التى بحثت فى آثار الجات على بعض الدول العربية، ولكن حسب قراءات المؤلف، فإن معظم هذه الدراسات قد تركزت فى دراسة آثار الجات على اقتصاديات دول الخليج العربية والاقتصاد المصرى، وفيما يلى سوف نستعرض بعض تلك الدراسات.

الجات ودول مجلس التعاون الخليجى :

فى دراسة لمصرف قطر المركزى عن تأثير الجات على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورد ما يلى:-[(١)]

يتعين على دول مجلس التعاون الخليجى أن تتجه قدماً للانتهاء من إقامة اتحاد جمركي فيما بينها بأسرع فرصة ممكنة، فالتطورات الأخيرة فى العالم، وخاصة توقيع اتفاقية الجات، زادت من أهمية التكامل الإقليمى. فالجات تعتبر المبادلات ضمن الكتلة الاقتصادية الواحدة مسألة داخلية لا تطبق عليها قوانين المنظمة، كما أنه سيكون من الأسهل بالنسبة لدول المجلس التفاوض كمجموعة موحدة بدلاً من كل دولة على حدة بهدف تسهيل دخول منتجاتها مثل البتروكيماويات والالومنيوم والتى تصدر إلى الأسواق الأجنبية، وستتمكن دول الخليج من مواصلة تقديم دعم لصناعاتها

---

(١) مصرف قطر المركزى ،التقرير السنوى، ١٩٩٥.

الناشئة التى توجه انتاجها للاستهلاك المحلى وللسوق الإقليمية الموحدة، فى حين أن اتفاقية الجات تشير إلى ضرورة إزالة الدعم تدريجياً عن الصناعات الموجهة للتصدير.

وسيكون لاتفاقية الجات تأثير ملموس على دول الخليج يتطلب إعادة النظر فى العديد من السياسات المعمول بها لتقليص الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق الاتفاقية وتعظيم الفوائد التى يمكن جنيها من حرية التجارة الدولية. وقد انضمت الكويت وقطر والبحرين والإمارات إلى الجات وتقدمت السعودية بطلب انضمام. ويتوقع أن تحذو سلطنة عمان حذوها قريباً. وعلى الجانب الإيجابى فإن تحرير التجارة العالمية، وتقليص التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الحمائية يتوقع له أن يؤدى إلى زيادة حجم التبادل التجارى فى العالم بما قيمته ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٥ (وهو ما يعادل ١٪ من الناتج العالمى فى ذلك الوقت)، وسيساهم ذلك فى زيادة الطلب العالمى على النفط والبتروكيماويات والألومنيوم، وهذه أبرز صادرات المنطقة، وبالإضافة إلى ذلك فإن تقليص التعريفات الجمركية القائمة حالياً، ونظام الحصص على الواردات فى الدول المستوردة للبتروكيماويات الخليجية سيساعد دول مجلس التعاون على زيادة صادراتها إلى الأسواق القائمة ودخول أسواق جديدة.

وعلى الجانب السلبى، فإن رفع الدعم وإزالة الحواجز الحمائية فى الدول المصدرة الرئيسية سيؤدى إلى تقليص فائض الإنتاج فى تلك الدول وخصوصاً اللحوم والدواجن والمنسوجات والأدوية والمنتجات الغذائية والزراعية بشكل عام، وهى منتجات يجرى طرح الفائض منها حالياً فى الأسواق العالمية بأسعار منخفضة، وسيؤدى هذا إلى ارتفاع تكلفة واردات دول المنطقة من هذه المنتجات. وبالإضافة إلى ذلك فإن البنود المتعلقة بضمان مشاركة الشركات المحلية فى المناقصات الحكومية واشتراط استخدام المواد الخام المحلية فى تنفيذ المشاريع تتناقض مع اتفاقية الجات التى تدعو لإقرار مبدأ المعاملة بالمثل للشركات المحلية والأجنبية، ومن شأن هذا أن

يضعف مستقبلاً قدرة الشركات المحلية على المنافسة على العقود الحكومية.

وطبقاً لاتفاقية الجات فإنه يتعين كذلك إلغاء أو تقليص الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية وخاصة القمح مما سيؤثر بشكل سلبى على القطاع الزراعى فى بعض الدول الخليجية. أما فى القطاع الصناعى فإن العديد من الصناعات الناشئة تتلقى من الحكومة دعماً سواء عن طريق الحماية الجمركية أو من خلال توفير المواد الخام والأراضى والخدمات بأسعار مدعومة والحصول على القروض الميسرة، وإذا تقلص الدعم المقدم لهذه الصناعات فستصبح عندها معرضة إلى المزيد من المنافسة وقد يجد بعضها صعوبة فى الاستمرار.

ومن الأمور الأخرى التى ستؤثر على المنطقة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات، المسألة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية إذ تضع الجات مقاييس جديدة فى هذا المضمار تقلص بشدة عمليات القرصنة التجارية فى الأسواق العالمية. وقد يؤدى ذلك إلى ارتفاع أسعار واردات المنطقة من بعض المنتجات التى غالباً ما تطرح منها نوعيات غير أصلية أو مقلدة بأسعار منخفضة.

ولابد من التأكيد مرة أخرى على ضرورة قيام دول المجلس بإنشاء اتحاد جمركي فيما بينها بهدف تحقيق قدرة تنافسية أكبر وإعطاء سوق أوسع للصناعات المحلية. أما الصناعات ذات الإنتاج الموجه للتصدير والقادرة على المنافسة فإن أنشطتها يمكن أن تزدهر إذا ما ركزت على تطوير وتعزيز قدراتها الإنتاجية. فالخسائر قصيرة الأمد المرتبطة بالإنضمام للجات سيتم تعويضها بشكل أكبر على المدى الطويل، مع تحول تركيز الموارد إلى القطاعات الأكثر كفاءة، كما أن دول المجلس ستستفيد من القدرات الأوسع التى تتيحها حرية التجارة.

وفيما يلى سوف نشير إلى آثار الجات على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كما وردت فى دراسة لويس حبيقه [١].

انضمت قطر والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة إلى الاتفاقية. وتقدمت المملكة العربية السعودية بطلب الانضمام منذ أشهر قليلة. أما عمان، فمازالت خارجها تماماً بانتظار درسها واتخاذ القرار المناسب. ومع أن التقييم الكمى لحساب الأرباح والخسائر من دخول اتفاقية الجات لأى دولة أو مجموعة من الدول سابق لأوانه، إلا أنه بالإمكان منذ الآن معرفة مدى التأثير الذى ستلحقه بالاقتصاديات الخليجية عموماً. وفى نظرنا أن التأثيرات الإيجابية تتلخص فيما يلى:

١ - إن الدخول فى الاتفاقية يؤكد التزام دول مجلس التعاون الخليجى المبدئى بحرية التجارة العالمية وبالمنافسة الشرعية الحقيقية. ومن حيث المبدأ، من الصعب البقاء خارج نادى الجات فى وقت تعم فيه مبادىء الاقتصاد الحر العالم أجمع من أقصاه إلى أقصاه، فالدخول إلى الجات يعطى لدول الخليج العربية إمكانية الحوار والمناقشة مع كافة الأطراف على قدم المساواة. أما البقاء خارجه فيعنى الانعزال والانكفاء وما يمكن أن يتبعه من ردود فعل من الدول الصناعية وغيرها.

٢ - إن الدخول فى اتفاقية الجات سيرفع دون شك من مستوى وجودة الانتاج فى كافة القطاعات نتيجة زيادة حدة المنافسة. وقد أثبتت الصناعات الخليجية جدارتها فى خرق الأسواق العالمية بكل فعالية وبسرعة، وستستفيد بشكل خاص الصناعات التى لها فيها مزايا نسبية واضحة كالصناعات البتروكيماوية. فبينما بلغت صادرات دول مجلس التعاون الخليجى من المواد الكيماوية ٨٦٣ مليون دولار سنة ١٩٨٣، أصبحت قيمة تلك الصادرات حوالى ٣ بلايين دولار سنة ١٩٩١، ونظراً للتخفيضات الجمركية التى ستطبق فى الدول المستوردة، فمن المتوقع أن يزيد الانتاج وتزيد

---

(١) حبيقه، لويس. «انضمام دول مجلس التعاون الخليجى إلى الجات» مجلة التجارة والصناعة ١٩٩٤.

الصادرات وبذلك تستفيد الدول الخليجية.

٣ - ازدياد معدلات النمو فى الدول الصناعية فى السنوات القليلة القادمة نتيجة التوقيع على الجات، ونتيجة اتخاذ تلك الدول للعديد من السياسات الاقتصادية السليمة. فمن المرجح أن تكون معدلات النمو فى حدود ٣٪ سنوياً كما يتوقعه صندوق النقد الدولى، وبذلك يزداد الطلب على النفط وعلى كل المنتجات الصناعية وغيرها. فهذه الزيادة بالإضافة إلى التخفيضات الجمركية سيسهلان عملية تسويق البضاعة الخليجية إلى كل دول العالم.

٤ - إن الصناعات الخليجية تشكو فى العديد من الأحيان وفى الكثير من القطاعات من سياسة الإغراق التى تعتمدها بعض الشركات الأجنبية. فالدخول فى الاتفاقية سوف يحد من هذه الإمكانية إلى حد بعيد.

٥ - سوف يسهل لدول مجلس التعاون الخليجى فى اتفاقية الجات الحصول على التكنولوجيا الحديثة المتطورة نتيجة التزامها بحماية الحقوق الفكرية والإبداعية.

أما التأثيرات التى من الممكن أن تكون سلبية فى أول الطريق لتعود ذات فائدة فيما بعد، فيمكننا إيجازها فيما يلى:

١ - سياسة الدعم المعتمدة على الأخص فى القطاع الزراعى فى بعض الدول الخليجية ستزول مع الوقت مع تطبيق الاتفاقية. وبذلك، من الممكن أن تزول معها بعض المنتجات الزراعية التى تكلف تلك الدول الأموال الباهظة. ودون شك، فإن استيراد تلك المنتجات سيكون أوفر على اقتصاديات الدول الخليجية. من هنا نتوقع أن تراجع الحكومات الخليجية سياسة الأمن الغذائى الحالية التى ربما فقدت معناها فى ظل الظروف الدولية الاقتصادية الجديدة. وهنا لابد من التأكيد أن درجة حمايتها للقطاع الزراعى تقل عن غيرها من الدول.. فقيمة الإعانات نسبة إلى قيمة الإنتاج بلغت فى سنة ١٩٩١ مثلاً ٨٠٪ فى سويسرا و٦٦٪ فى اليابان و٥٩٪ فى السويد، ٤٩٪ فى السوق الأوروبية المشتركة و٣٠٪ فى الولايات المتحدة و٤٤٪ فى السعودية

فقط. فتخفيف الدعم عن القطاع الزراعى العالمى سيعيد فى رأينا توزيع الإنتاج على كافة الدول حسب ميزاتها ويساهم فى تخفيض كلفتها.

٢ ـ حماية الحقوق الفكرية والأدبية والإبداعية والتصاميم الصناعية وغيرها يعنى أن أسعار هذه المنتجات ستزداد فى الأسواق الداخلية. وفى المقابل، ستتحسن نوعية تلك المنتجات التى ستصبح مستوردة أو مصنعة داخلياً من قبل صاحب الفكرة أو من يمثله كما سيزداد وجودها، وبذلك تكون ذات فائدة على الصناعى والتاجر والمستهلك.

٣ ـ رفع الدعم عن بعض المنتجات المصدرة فى الدول الصناعية يؤدى إلى ارتفاع سعرها داخل الدول الخليجية. ولكن هذا ربما يشجع على إنتاجها داخليا؛ إذ تصبح المنافسة ممكنة أكثر.

٤ ـ ازدياد قيمة وكمية المواد الزراعية المستوردة نتيجة رفع الدعم عن الزراعة المحلية وارتفاع أسعار المواد المستوردة. وتقابل هذه الزيادة وفراً يحصل من جراء تخفيض ومن ثم إلغاء الدعم المكلف جداً عن القطاع الزراعى.

ويصعب منذ الآن تقييم تأثير الدخول فى الجات على ميزان مدفوعات دول مجلس التعاون الخليجى بشكل قاطع؛ إذ إن التغييرات ستكون فى كل الاتجاهات.. فى اعتقادنا أن دخول الجات ستكون له فوائد هامة على الاقتصاد الخليجى فى المدى القصير وفوائد أكثر أهمية على المدى البعيد، وفى الواقع، أعطت اتفاقية الجات الدول النامية وقتاً أطول لتصحح سياساتها الاقتصادية، وخاصة سياسات الإغراق والحماية التى تضر فى الواقع فى القطاعات التى تحميها إذا ما استمرت لمدة طويلة: لذلك فدخول الجات مع العمل الجدى على تحسين مستوى وكلفة الانتاج بالاضافة إلى اعتماد سياسة تسويق هجومية سيغير هيكلية الاقتصاد الخليجى ويساعد دون شك فى التعجيل فى عملية التنويع الاقتصادى.

إن دول مجلس التعاون الخليجى ستستفيد دون شك من دخولها نادى الجات. فازدياد الحرية والمنافسة فى العالم سيكونان ذات فائدة على الجميع. فعليها أن

تستفيد إلى أقصى حد من التسهيلات المعطاة إلى الدول النامية وتستمر فى سياسات التنويع الاقتصادى والتركيز على دور أكبر للقطاع الخاص وتصحح فى نفس الوقت سياساتها، كما هو موضح فى الاتفاقية.

وهنا لابد لنا إلا أن نأمل فى أن تأخذ الدول الخليجية الست الاتجاهات التالية:

١ ـ هناك استفادات أعطيت لاتحادات الجمارك ومناطق التجارة الحرة يمكن أن تستفيد منها الدول الخليجية فى حال اعتمادها ذلك. وتوحيد التعرفة الجمركية يسير على خطى ثابتة وصحيحة وينتظر أن تتم خلال السنوات القادمة، واعتماد التوحيد الجمركى للتعرفة بالإضافة إلى التكامل الاقتصادى بين الدول الست سوف يساعد على التخفيف من المساوىء القليلة للجات، ويقوى فى نفس الوقت المزايا المتعددة لها.

٢ ـ البدء بتخفيض الحمايات التى يتمتع بها بعض القطاعات، لإعطائها الوقت الكافى لتغيير نمط ونوعية انتاجها حتى تستطيع الاستمرار بقوة بعد الجات.

٣ ـ الاهتمام جدياً بتسويق الانتاج الخليجى، نظراً لازدياد المنافسة وتقليص دور القطاع العام فى الانتاج. فمن الضرورى تعريف المستهلك الدولى بالإنتاج الخليجى عبر وسائل الإعلام حتى يقدم على شرائه. فيجب أن تكون للدول الخليجية ولقطاعها الخاص استراتيجية إعلامية تسويقية قوية فى العالم الصناعى خاصة حتى تستطيع خرق كافة الجدار والعوائق المعنوية والعقلية التى لا أساس لها من الصحة.

٤ ـ من الضرورى أن تتابع دول مجلس التعاون الخليجى محادثاتها مع دول السوق الأوروبية المشتركة لإثنائها عن تطبيق ضريبة الكوبون، التى فى حال تطبيقها ستحدث اضراراً بالغه فى اقتصاديات الدول الخليجية وتعيد أجواء التجارة العالمية إلى الوراء. ففى اعتقادنا أنه لا مبرر لهذه الضريبة التى تقف فى وجه حرية التجارة الدولية ونمو وتطور اقتصاد الدول المصدرة للنفط، وبالتالى تمنع التواصل الاقتصادى الخليجى الأوروبى.

آثار الجات على مصر:

أما بالنسبة لآثار الجات على الاقتصاد المصرى فقد جاء فى دراسة ممتازة لبنك مصر، ونذكرها كما هى فيما يلى[1] :-

سوف نحاول إلقاء الضوء على الآثار والأبعاد الاقتصادية لنتائج جولة أوروجواى على مصر:-

١ - اتفاقية الزراعة:- لا شك أن هناك مخاوف من زيادة تكلفة وارداتنا من المواد الغذائية فى المستقبل - حيث إن مصر دولة مستوردة للغذاء - وذلك نظراً لإلغاء الدعم على السلع الزراعية، ولقد تنبه المفاوض المصرى إلى الآثار السلبية التى سوف تنجم عن إلغاء الدعم على السلع الزراعية بكافة أشكاله وقام بالتنسيق مع الدول النامية المستوردة للغذاء، وتم التوصل فى المفاوضات إلى مبدأ تعويض الدول النامية المستوردة للمواد الغذائية ويكون هذا التعويض فى شكل منح ومساعدات ومبيعات ميسرة أو تقديم قروض من المؤسسات الدولية بشروط ميسرة لاستيراد المواد الغذائية.

كما أن اتفاق الزراعة الجديد له آثار إيجابية فى المدى البعيد على الاقتصاد المصرى حيث إن ارتفاع الأسعار العالمية - نتيجة إزالة الدعم - من شأنه زيادة فرص التوسع فى إنتاج المحاصيل الزراعية - مثل القمح والحبوب الزيتية - والتى كان انتاجها غير اقتصادى نظراً لانخفاض أسعار استيرادها، كما أنه من شأنه إضافة مساحات زراعية جديدة من الأراضى المصرية لاستزراعها والتى كانت تكلفة إصلاحها مرتفعة.

وأيضاً فإن إزالة الدعم على السلع الزراعية من شأنه تعزيز القدرة التنافسية للسلع الزراعية التى تصدرها مصر وأهمها القطن والأرز والخضر والفاكهة.

---

(١) بنك مصر. «النشرة الاقتصادية» العدد الثانى ١٩٩٥.

٢ ـ إتفاقية المنسوجات: فى إطار هذه الاتفاقية تم الاتفاق على فترة انتقالية مدتها عشر سنوات لإلغاء كافة القيود على المنسوجات، ولتصبح حرة شأنها فى ذلك شأن كافة المنتجات، ولمواجهة ما تم الاتفاق عليه ولتعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات لابد من اتخاذ العديد من الخطوات منها ما يلى:ـ

ـ تطوير الصناعات النسيجية مع الأخذ فى الاعتبار التطورات الفنية واستخدام التكنولوجيا العالمية، وكذا تقديم كافة التسهيلات للمصدرين.

ـ ضرورة الارتقاء بمستوى المنتجات من حيث الجودة ومطابقة المواصفات القياسية العالمية، حيث إن المواصفات القياسية تشكل عائقاً كبيراً أمام الصادرات المصرية.

ـ ضرورة الإسراع بإنشاء جهاز لمكافحة الإغراق والدعم، وهذا الجهاز يحتاج إلى لائحة لتطبيق معنى الدعم والإغراق فى ضوء اتفاقيات الجات، وأن تكون وسائل مكافحة الدعم مناسبة مع الالتزامات الدولية.

٣ ـ اتفاقية الملكية الفكرية:ـ لا شك أن هناك بعض الجوانب بالنسبة لمصر فى هذه الاتفاقية حيث إنها تتضمن حماية حق المؤلف وحقوق أصحاب الفكر، ونظراً لأن مصر لها نشاط كبير فى سوق الكتاب والأفلام وشرائط الكاسيت فى الدول العربية ودول المهجر فإن مصر سوف تستفيد كثيراً من هذه الحماية.

ومن جهة أخرى فثمة احتمال أن يترتب على هذه الاتفاقية ارتفاع ما فى تكلفة الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا..

٤ ـ اتفاقية التجارة فى الخدمات:ـ بالنسبة لموقف مصر أثناء المفاوضات الخاصة بالتجارة فى الخدمات فقد أعلنت مصر استعدادها المبدئى لقبول الدخول فى التنظيم الدولى للتجارة فى الخدمات مع إعطاء المرونة للدول النامية فى التطبيق، كذلك أعلنت مصر استعدادها لتقديم التزامات أولية فى قطاعات السياحة والتأمين وسوق المال والبنوك والتشييد والبناء والنقل البحرى، هذا وقد تم تحديد الشروط والقواعد التى يسمح فيها دون غيرها بدخول مورد الخدمة الأجنبى إلى السوق المصرى، والشكل

الذى يسمح له بذلك وفقاً لما هو قائم فعلاً فى القوانين الوطنية، وبما يتماشى مع سياسة الاصلاح الاقتصادى التى اتخذت فيها مصر خطوات إيجابية فى السنوات القليلة الماضية.

بعض الآثار المتوقعة للاتفاقية الجديدة

يشير تقرير لصندوق النقد الدولى فى تقرير له عام ١٩٩٢ إلى أن معدل التعريفة الجمركية على الواردات فى مصر يبلغ فى المتوسط نحو ٢٥٪ فى مايو عام ١٩٩١، كما أن معدل التعريفة الفعال Effectiv Rate يبلغ نحو ١٣٪ فى المتوسط، وهى معدلات تقترب من تلك السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة والتى تقدر بنحو ٨٪ على إجمالى وارداتها بعد جولة طوكيو (١٩٧٣ - ١٩٧٩) ثم إلى ٥٪ طبقاً لتقارير حديثة، كما أن الحوافز غير التعريفية فى مصر سواء على الواردات أو الصادرات أصبحت منخفضة للغاية كما سبقت الإشارة، ومن ثم فإنه يمكن لمصر الوصول إلى التزاماتها التعريفية وغير التعريفية طبقاً لمقررات الجات بدون أى تأثير يذكر على هيكل الحماية الفعلية، وفى مدى سنوات قليلة للغاية بالمقارنة بالفترة المصرح لها وهى عشر سنوات على بدء تنفيذ الاتفاقية فى أول عام ١٩٩٥، على ذلك يمكن القول بأنه ليس هناك تأثير جوهرى يذكر على هيكل الحماية الفعلية نتيجة إلغاء القيود غير التعريفية أو تخفيف القيود التعريفية.

ومع ذلك فقد يحدث تغير فى هيكل الحماية نتيجة لعوامل أخرى بخلاف الحواجز الجمركية وغير الجمركية مثل الضرائب غير المباشرة على الصادرات والواردات ومن الدعم الذى يقدم فى أشكال مختلفة لكافة المشروعات ولاسيما المشروعات التابعة لقطاع الأعمال العام، ويتطلب هذا وقتاً أطول نسبياً لإحداث تغيير فى هذا الجانب وحتى تتكيف الصناعات المحلية على الوضع الجديد وهذا الجانب محل اهتمام السلطات الاقتصادية منذ وقت مبكر نسبياً منذ أوائل عام ١٩٩١، حيث أصبحت امكانية الحصول على الائتمان الرخيص ضئيلة للغاية نتيجة تحرر أسعار الفائدة

وإنشاء الشركات القابضة التى أصبحت لديها السلطة الكاملة فى إدارة الشركات التابعة لها دون أى تدخل من الحكومة، بما فى ذلك إمكانية تحويل الشركات إلى وحدات خاصة تابعة للقطاع الخاص.

وأياً كان الأمر فإن تحرير التجارة طبقاً للجات سيؤدى إلى تعرض قطاعات الإنتاج المحلية بما فيها الخدمات لقدر من المنافسة العالمية، الأمر الذى يعنى ضرورة إصلاح هيكل الحماية الفعلية بما لا يتعارض مع مفهوم الميزة النسبية التى تتمتع بها بعض قطاعات النشاط الاقتصادى، وبما يتفق مع متطلبات تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، وخاصة أن معظم الدول ستلجأ إلى وسائل وأشكال أخرى للحماية أطلق عليها فى الفترة الأخيرة «الحمائية الجديدة»، ومنها الإجراءات الرمادية فى ظل بنية اقتصادية دولية تتسم بسيادة التكتلات الاقتصادية.

ـ الآثار المتوقعة على أداء الميزان التجارى

نظراً لأن الصادرات والواردات تتضمن مجموعات سلعية مختلفة محل اتفاقيات وترتيبات مختلفة للجات، فإنه من الأفضل أن نحاول أن نلمس الأثر المحتمل لكل اتفاقية على المجموعات المختلفة من الصادرات والواردات.

(١) الصادرات السلعية

أ ـ البترول ومنتجاته

تمثل الصادرات من البترول ومنتجاته نحو ما يزيد على ٤٥٪ من إجمالى الصادرات السلعية لمصر فى الفترة الأخيرة، وتأثرت حصيلة مصر من صادراته فى الفترة الأخيرة بالتقلبات الشديدة فى أسعار البترول، ومن المتوقع ألا يترتب على إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية طبقاً للجات أى آثار على صادرات البترول المصرية، ذلك أن البترول ومنتجاته خرج من اتفاقية الجات باعتباره سلعة استراتيجية تدخل فى كل السلع الأخرى، وتخضع أسعاره العالمية طبقاً لحالة العرض والطلب فى الأسواق العالمية، ومن المتوقع بصفة مبدئية أن يزداد الطلب العالمى على البترول، ومن

ثم على صادرات البترول المصرى نتيجة التوسع الاقتصادى المتوقع حدوثه نتيجة توسيع حركة التبادل الدولى على إثر اتفاقية الجات الأخيرة، ونخلص من ذلك إلى إمكانية حدوث تحسن فى صادرات البترول المصرى وزيادة حصيلته.

ب ـ المنسوجات القطنية والملابس الجاهزة

تمثل صادرات المنسوجات القطنية والملابس الجاهزة وغزل القطن نسبة كبيرة من الصادرات السلعية فى مصر تقدر بنحو ٣٧٪ فى عام ١٩٨٩.

وأتاحت اتفاقية التجارة فى المنسوجات الموقعة ضمن اتفاقية الجات الأخيرة للدول الصناعية المتقدمة إمكانية استمرار نظام حصص التصدير فى المنسوجات والملابس الجاهزة مع ضرورة إلغائه تدريجياً على مدى ١٠ سنوات، تنتهى فى عام ٢٠٠٥، مع السماح بزيادة الحصص المخصصة للدول الصغيرة والتى منها مصر؛ ولذلك فإنه ليس من المتوقع أن يترتب على تطبيق الاتفاقية الجديدة تأثر صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة، بل من الممكن أن تشهد صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية زيادة واضحة فى السنوات القليلة القادمة، وإن كانت سوف تتجه للتقلص تدريجياً مع الانخفاض التدريجي فى الحصص لدى الدول الصناعة المتقدمة.

جـ ـ الصادرات الزراعية

تمثل الصادرات الزراعية من القطن الخام والبطاطس والبرتقال والأرز المبيض والبصل المجفف نحو ٦٪ من إجمالى الصادرات السلعية المصرية فى المتوسط. ويتوقع أن تزداد قدرة الصادرات الزراعية المصرية المذكورة على النفاذ إلى الأسواق الدولية نتيجة زيادة القدرة التنافسية أمام المنتجات المناظرة، لاسيما فى أسواق الدول المتقدمة وخاصة أسواق الاتحاد الأوروبى نتيجة انخفاض الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فيها تدريجياً مما سيؤدى إلى ارتفاع أسعارها، ومن جهة أخرى يتوقع أن تنخفض وارداتنا من تلك السلع الزراعية المذكورة بفعل تأثير عاملين:-

ـ ارتفاع أسعار الواردات المناظرة بالأسعار المحلية، مما سيشجع بعض المنتجين

المحليين الحاليين على زراعة وإنتاج تلك السلع.

- ارتفاع أسعار الواردات المناظرة بالأسعار المحلية سيشجع المنتجين المحليين الحاليين على إحداث مزيد من الكفاءة الاقتصادية والتركيز على تحقيق مزيد من الجودة فى الانتاج وفى طرق التسويق والتعبئة بهدف الاستحواذ على نصيب أكبر فى السوق المحلى والسوق الخارجى، خاصة مع الانخفاض المتوقع فى أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى المستوردة الناتجة من انخفاض معدلات التعريفة الجمركية.

د - الصادرات من السلع المصنعة

مثل الصادرات من الأثاثات الخشبية والأحذية ومنتجات الألومنيوم والمصنوعات الجلدية والسلع الهندسية والكيماوية، ومن المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة منافسة حادة بين المنتجات المحلية وبين المنتجات الأجنبية سواء فى السوق المحلى أو الخارجى، ويترتب على ذلك وجود حالتين متناقضتين من حيث تأثير الواردات المنافسة على مستوى الصادرات، الحالة الأولى تقلص أو انكماش لبعض الصناعات المحلية التى كانت مستمرة فى الانتاج رغم انخفاض كفاءتها الاقتصادية تحت ستار الحماية المرتفعة، وفى هذه الحالة من المتوقع أن تزداد الواردات وتنخفض، أو حتى تنقرض الصادرات المدعومة، أما الحالة الثانية فتنطوى على توسع الصناعات المحلية القائمة وراء ظهور صناعات جديدة أو مشروعات جديدة، كانت مصر تتمتع فى إنتاجها بميزة نسبية كامنة غير مستغلة نتيجة تحيز هيكل الحماية ضدها ولصالح الإنتاج البديل للواردات؛ ومن ثم نتوقع ارتفاع معدل نمو الصادرات. وفى صناعات أخرى قد تؤدى إمكانية الحصول على الخامات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار بالأسعار العالمية المنخفضة عن الأسعار المحلية إلى إمكانية تخفيض تكاليف المنتج النهائى التى تدخل تلك السلع الوسيطة فى انتاجه عن ذى قبل، ومن ثم تتحقق لتلك الصناعات ميزة تخفيض التكاليف وتحسين مستوى الجودة وبالتالى زيادة الصادرات.

- الواردات السلعية

أ - الواردات من المواد الخام الزراعية والسلع الغذائية من أصل زراعي

تتمثل في مدى واسع ومتنوع من السلع مثل القمح والذرة والدخان والصوف والسكر المصفى والشاى والألبان ومنتجاتها ودقيق القمح، وهى تزيد على ٣٥٪ من الواردات السلعية فى مصر عام ١٩٩٢. وأن الانخفاض التدريجي فى الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فى الدول الصناعية ولاسيما دول الاتحاد الأوروبى سيؤدى إلى تفاع أسعار الواردات المذكورة تدريجياً، وقد تشجع هذه الأسعار المرتفعة المنتجين حليين فى مصر على زيادة المساحة الزراعية المخصصة لإنتاج تلك المحاصيل أو ـل منتجين محليين جدد في انتاج تلك المحاصيل الزراعية للاستفادة من الأسعار جنية المرتفعة، وفى كلتا الحالتين سوف تقل الواردات الزراعية إلى المدى الذى ستطيع فيه المنتجون المحليون الإنتاج بتكلفة أقل وبمستوى جودة معقولة ومن زيادة ـــدير لتلك المنتجات بعد استيفاء الطلب المحلى.

- الواردات من السلع الوسيطة

تشكل الواردات من السلع الوسيطة نحو ٤٠٫٧٪ من إجمالى الواردات السلعية عام ١٩٩٢ وقد اتخذت تلك الواردات اتجاهاً متزايداً مع بداية استراتيجية إحلال ـ ردات. ومن المتوقع أن تزداد الواردات من السلع الوسيطة نتيجة انخفاض أسعارها المحلية بعد تخفيض التعريفة الجمركية عليها طالما كانت الصناعات (صناعات المنتج النهائى) المستخدمة لها قادرة على إنتاج المنتج النهائى بأسعار تقل عن الأسعار العالمية للمنتجات المماثلة المنافسة، ومن ثم الوفاء باحتياجات السوق المحلى والتصدير فى الصناعات المنتجة لسلع قابلة للتصدير، وفى هذه الحالة فإن التوسع فى استيراد السلع الوسيطة قد يصاحبه انخفاض فى الواردات من السلع تامة الصنع التى تستخدم تلك السلع الوسيطة فى إنتاجها. أما إذا كانت الصناعات المستخدمة للسلع الوسيطة المستوردة غير قادرة على الإنتاج بتكلفة منخفضة وبجودة

مقبولة بالمقارنة بالمنتجات المناظرة المنافسة، فإنه من المتوقع أن ينخفض استيرادها بشكل واضح، وبالتالى يمكن القول بأن مستوى الواردات من السلع الوسيطة سيتوقف فى النهاية على مدى قدرة الصناعات المستخدمة لها على الإنتاج بتكلفة منخفضة وبجودة معقولة أى باختصار على مستوى كفاءتها الاقتصادية.

جـ ـ الواردات من السلع الاستثمارية

وتشكل نحو ١٢.٦٪ من إجمالى الواردات السلعية المصرية فى عام ١٩٩٢، وينطبق عليها ما ينطبق على الصناعات المستخدمة للسلع الوسيطة المستوردة أى أن مستوى الواردات من السلع الاستثمارية سيتوقف فى النهاية على مستوى الكفاءة التى تعمل بها الصناعات المستخدمة لتلك السلع الاستثمارية.

ـ الآثار المتوقعة على أداء ميزان الخدمات

بداية تلزم الإشارة إلى أن مصر سبق أن تقدمت هى وست دول أخرى (الصين ـ الهند ـ كينيا ـ نيجيريا ـ تنزانيا ـ الكاميرون) بمشروع اتفاق لمبادىء وقواعد تجارة الخدمات وذلك إلى مجموعة التفاوض حول التجارة فى الخدمات فى إطار الجات فى مايو ١٩٩٠، والاتفاق الذى تم التوصل إليه فى نهاية جولة أورجواى أخذ بوجهة نظر الدول النامية، حيث أقرت الاتفاقية مبدأ تحرير التجارة فى الخدمات فى القطاعات المحددة فقط فى جدول التزامات كل دولة ووفقاً للشروط التى تتماشى مع ظروفها الاقتصادية.

وقد أتاحت اتفاقية التجارة فى الخدمات لكل دولة نامية الحق فى تحديد التزاماتها بشأن القطاعات الخدمية التى تقبل أن يعمل بها الموردون الأجانب، وبالتالى فإن مصر قد التزمت بالآتى:

ـ السماح بإنشاء بنوك مشتركة، وبفتح فروع للبنوك الأجنبية فى مصر وفقاً للشروط التى يحددها البنك المركزى المصرى ووزارة الاقتصاد.

ـ السماح بإنشاء شركات تأمين سواء مشتركة أو فروع لشركات أجنبية بعد خمس

سنوات من بدء تنفيذ الاتفاق، مع السماح لشركات إعادة التأمين بممارسة نشاطها فوراً مع ضمان نسب إعادة التأمين التي يتم إسنادها إلى كل من الشركة المصرية لإعادة التأمين أو الشركة الأفريقية لإعادة التأمين، وكذلك السماح بممارسة الأنشطة التأمينية المعاونة مثل الخدمات الاكتوارية والاستشارات.

- السماح بالعمل للشركات العاملة فى مجال تقديم خدمات سوق المال مثل خدمات ضمان الاكتتاب والسمسرة والمقاصة والتسوية وحفظ الأوراق المالية والتسويق والترويج وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وإدارة وإنشاء صناديق الاستثمار الجماعى.

- السماح بإنشاء الفنادق والمطاعم بعد الحصول على التراخيص اللازمة لذلك من السلطات المسئولة.

- السماح للوكالات السياحية بالعمل فى السوق المصرى بعد الحصول على التراخيص اللازمة لذلك، والسماح بعمل الأجانب فى خدمات النقل السياحى والبرى والبحرى والنهرى وإنشاء معهد للتدريب السياحى والمؤتمرات السياحية.

- السماح بإنشاء شركات مشتركة لنقل الركاب والبضائع بشرط ألا يقل رأس المال المصرى فيها عن ٥١٪ من إجمالى الشركة، وألا يقل حجم العمالة المصرفية فيها عن ٩٥٪.

- السماح بإنشاء شركات مشتركة لمشروعات تطوير الموانىء بشرط ألا يزيد رأس المال الأجنبى فيها على ٧٥٪ والأفراد الأجانب العاملين بها على ٧٥٪ من إجمالى العمالة فيها.

- السماح بإنشاء شركات مشتركة لخدمات الإنشاءات والاستثمارات الهندسية بحيث لا يقل رأس المال المصرى فيها عن ٥١٪ فى المشروعات الكبيرة.

وبذلك كانت الالتزامات المصرية بمثابة دعوة للاستثمارات الأجنبية للدخول فى مصر طبقاً للقوانين والتشريعات المصرية، وشملت قطاعات البنوك والتأمين وإعادة

التأمين وسوق المال.

أما الأنشطة غير السابقة والتى لم تتقدم فيها مصر بالتزامات محددة فإنها مفتوحة للأجانب للعمل فيها، مثل الخدمات المهنية والاستشارات بأنواعها بالاضافة إلى الأنشطة التى لا تتوافر لها بدائل محلية بهدف نقل التكنولوجيا واكتساب الخبرة المحلية منها.

وتكاد تجمع الآراء فيما يتعلق باتفاقية التجارة فى الخدمات، إلى أن الاتفاقية تسمح بإمكانية نفاذ الصادرات المصرية من الخدمات إلى الأسواق العالمية، وخاصة الأسواق العربية والأفريقية وخاصة فى بعض القطاعات المتميزة، مثل الطب والخدمات الاستشارية بأنواعها المختلفة، وكذلك شركات المقاولات التى يمكن لها فتح أسواق جديدة فى الدول العربية والافريقية بدون قيود بعد وضع الاتفاقية موضع التنفيذ.

كما أن الاتفاق من شأنه توفير إمكانية نفاذ خدمات البنوك المصرية إلى الأسواق الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد الحد من القيود التى تفرضها السلطات النقدية فى تلك الدول على وجود البنوك الأجنبية فيها، مما سيمثل مكسباً للجهاز المصرفى المصرى الذى أثبت نجاحه فى العمل فى الخارج خلال الفترة الماضية، أما فيما يتعلق بالأعباء التى ترتبت على إنشاء بنوك أو فروع أجنبية فى مصر، فإن بعض الآراء تتوقع ألا يترتب على ذلك اضرار على الجهاز المصرفى المصرى، الذى يواجه منافسة حقيقية من البنوك الأجنبية منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى والسماح بعمل البنوك الأجنبية.

أما فيما يتعلق بالأعباء التى ستوجدها قيام المكاتب الاستشارية الأجنبية فى مصر، فإن الآراء تتوقع عدم حدوث أى تأثير على أداء المكاتب الاستشارية المحلية، حيث من المستبعد أن تقوم تلك المكاتب بتقديم نفس الخدمة فى السوق المحلى بتكلفة أقل؛ ذلك لأن تكلفة خدمات المكاتب المحلية أقل بالمقارنة بتكلفة المكاتب الأجنبية؛ نظراً

لانخفاض تكلفة عنصر العمل المحلى الذى يشكل العنصر الأساسى فى التكلفة، بالمقارنة بنظيره الأجنبى. وبناء على ذلك يتوقع أن تأتى المكاتب الاستشارية الأجنبية ومعها عاملوها فى البداية، ثم تفرض عليها أعباء واعتبارات التكلفة أن تستعين بالموظفين والكادرات المحلية وتدريبهم وإكسابهم الخبرة. ثم ينتهى بها الأمر إلى احلال المصريين محل الأجانب فى إدارة تلك المكاتب، وهذا ما أثبتته التجربة فى مصر كما فى غيرها من دول العالم النامى، وهذا قد يعد مكسباً بالغ الأهمية للاقتصاد المصرى، حيث يستفيد المصريون من التكنولوجيا المتقدمة التى تجلبها تلك المكاتب، بالاضافة إلى تدريب الخبرات المحلية على استخدامها، بالإضافة إلى أنها توفر العمل للمصريين.

وبناء على ما تقدم يتوقع ألا تترتب على تنفيذ الالتزامات المصرية ـ وفقاً للاتفاقية الأخيرة ـ آثار سلبية على الأداء المتميز لميزان الخدمات الذى تحقق فى الفترة الأخيرة، ويزيد من توقع عدم نشوء آثار سلبية على أداء ميزان الخدمات أن العديد من بنود ميزان الخدمات بمثابة إيرادات سيادية نتيجة أوضاع جغرافية تمتاز بها مصر، مثل رسوم المرور فى قناة السويس، بالإضافة إلى الرسوم والإيرادات الناتجة عن الأماكن والمزارات السياحية فى مصر، ويمكن أن نلمس ذلك بالتفاصيل كما يلى:-

(١) السياحة

قد لا يترتب على تنفيذ التزامات مصر فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات أى آثار سلبية على قطاع السياحة، ومن ثم على الإيرادات السياحية التى تشكل جانباً هاماً من المتحصلات فى ميزان الخدمات، بل على العكس من المتوقع أن يشهد قطاع السياحة انتعاشاً كبيراً فى الفترة القادمة تحت تأثير عدة عوامل مترتبة على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات وأهمها:-

أ ـ إن اتساع حركة التجارة العالمية وبالتالى الانتعاش الاقتصادى المتوقع فى الدول الصناعية المتقدمة سيؤدى بالضرورة إلى انتعاش السياحة العالمية، وبالتالى

استفادة قطاع السياحة المصرى، خاصة فى ظل ما تتمتع به مصر من مزايا نسبية فى قطاع السياحة وعلى الأخص ما يوجد بها من آثار فرعونية وإسلامية وقبطية ويهودية.

ب - إن السماح بإنشاء الفنادق والمطاعم الأجنبية وعمل الوكالات السياحية فى مصر من خدمات النقل السياحى البرى والنهرى والبحرى سيدعم بلا شك من كفاية وفعالية الخدمات السياحية فى مصر، وسيؤدى إلى جذب العديد من السياحة وبالتالى زيادة الإيرادات السياحية فى مصر.

جـ - إن تحرير التجارة فى مجال الخدمات السياحية سيتيح للشركات السياحية التواجد فى الدول المتقدمة والاحتكاك بالمنافسة العالمية، مما سيؤدى بالضرورة إلى اكتساب المزيد من الخبرة الأجنبية، وإتاحةِ الفرصة لجلب المزيد من الأفواج السياحية الأجنبية إلى مصر.

(٢) رسوم المرور فى قناة السويس

من المتوقع ألا يترتب أيضاً على تحرير التجارة فى الخدمات تأثر عائدات مصر من رسوم مرور السفن والبواخر الأجنبية فى قناة السويس، بل العكس من المتوقع أن تزداد تلك العائدات نتيجة ما تؤدى إليه الاتفاقية من انتعاش حركة التجارة العالمية، ومن ثم حركة النقل البحرى فى العالم، وبالتالى زيادة العوائد التى تحصل عليها مصر من مرور السفن فى قناة السويس.

(٣) إيرادات الخدمات الملاحية

من المتوقع ألا يترتب أيضاً مع تحرير التجارة فى الخدمات أى آثار سلبية على إيرادات مصر من الخدمات الملاحية التى تقدمها الشركات المصرية العاملة فى إصلاح وتزويد السفن القادمة من الخارج باحتياجاتها، وكذلك إيرادات الشركات المصرية العاملة فى النقل فيما وراء البحار.

فأولاً: فإنه لن يترتب على السماح بإنشاء وكالات ملاحية أجنبية أى آثار سلبية

على إيرادات الشركات المصرية الوطنية العاملة فى ميدان الخدمات الملاحية؛ نظراً لانخفاض تكلفة أداء تلك الخدمات محلياً بالمقارنة بنظيرها الأجنبى، لانخفاض تكلفة عنصر العمل المحلى بشكل واضح عن نظيره الأجنبى، الأمر الذى قد يؤدى إلى استخدام الشركات الملاحية الأجنبية لعنصر العمل المحلى، ومن ثم اكتساب الفنيين المصريين للخبرة الأجنبية وخلق مزيد من فرص التوظيف أمامهم.

ثانياً: من المتوقع أن يترتب على ازدياد حركة النقل عبر قناة السويس زيادة الطلب على الخدمات الملاحية التى تقدمها الشركات المصرية للنقل البحرى وإصلاح السفن، ومن ثم زيادة إيراداتها بشكل واضح (عنصر جغرافى فى صالح مصر).

ثالثاً: من المتوقع أن تتيح الاتفاقية لشركات النقل الملاحى المصرية فرصة أكبر فى النفاذ إلى الأسواق العالمية، ولاسيما الأسواق الأفريقية والعربية، ومن ثم زيادة إيرادات الخدمات الملاحية.

رابعاً: إن طول واتساع الحدود البحرية المصرية وكثرة الموانىء المصرية سيتيح إمكانيات أكبر لتوسيع نشاط الخدمات الملاحية التى تقدمها الشركات الملاحية للسفن والبواخر العابرة.

(٤) إيرادات الخدمات المصرفية والمالية

من المتوقع ألا يترتب على الالتزامات المصرية - فيما يتعلق بتحرير الخدمات المصرفية والمالية - آثار سلبية، بل يتوقع أن يؤدى تحرير الخدمات عالمياً إلى زيادة فرصة نفاذ الخدمات المصرفية المصرية إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى أن السماح بدخول الخدمات المصرفية والمالية الأجنبية لن يترتب عليه آثار سلبية سواء على أداء الوحدات المصرفية المحلية أو على متحصلات ميزان الخدمات من إيرادات الخدمات المصرفية والمالية، وربما يكون من المفيد أن نشير بشكل أكبر تفصيلاً إلى القطاع المصرفى فى ظل الاتفاقية الجديدة.

(٥) الخدمات المهنية والاستشارية بأنواعها المختلفة

إن الاتفاقية ستتيح فرصة أكبر للخدمات المهنية والاستشارية المصرية بأنواعها المختلفة للنفاذ إلى الأسواق العالمية لاسيما الأسواق العربية والأفريقية؛ نظراً لما تتمتع به الخدمات المهنية والاستشارية من انخفاض تكلفتها بالمقارنة بنظيرها الأجنبى، وتمتعها أيضاً بدرجة معقولة من الكفاءة، فكما سبق أن أشرنا إليه أن أهم شىء فى الخدمات هو انخفاض أثمانها فى ظل مستوى رفيع من الجودة، وتتميز الخدمات المهنية المصرية ـ مثل خدمات الأطباء والاستشارات الهندسية والفنية وغيرها ـ بانخفاض تكلفتها بالمقارنة بنظيرها الأجنبى؛ لانخفاض تكلفة العمل بشكل واضح. ولذلك فإن السماح للأجانب بالعمل فى الخدمات المهنية والاستشارية لن يترتب عليه أى أضرار على المكاتب المهنية والاستشارية المحلية، حيث تتمتع الأخيرة بميزة انخفاض أثمانها؛ نتيجة انخفاض تكلفة عنصر العمل، فالتجربة أثبتت فى مصر وفى غيرها من الدول النامية أنه غالباً ما تلجأ المكاتب المهنية والاستشارية الأجنبية إلى الاستعانة بالكوادر المحلية وتدريبها وتزويدها بمزيد من الخبرة نتيجة انخفاض مستويات أجورها، إلى أن ينتهى بها الأمر إلى إسناد مهام إدارة تلك المكاتب إلى الكوادر المحلية، ومن ثم فإن تحرير التجارة فى الخدمات المهنية والاستشارية سيؤدى إلى مزايا هامة للاقتصاد المصرى بالاضافة إلى فرصة أكبر فى النفاذ إلى الأسواق الخارجية، ولاسيما الأسواق الأفريقية والعربية.

(٦) الآثار المتوقعة على أداء ميزان التحويلات:

(أ) التحويلات الرسمية

وهى تتوقف فى الأساس على عوامل سياسية بحتة أكثر منها اقتصادية وبالتالى قد لا يكون للاتفاقية تأثير سلبى عليها.

(ب) تحويلات المصريين العاملين بالخارج

لن تسفر المفاوضات متعددة الأطراف فيما بين الدول الموقعة على الجات إلى

اتفاقيات بشأن تحرير حركة انتقال العمل فيما بين الدول، إلا أنه من المتوقع أن تؤدى المفاوضات التى ستجرى فى مايو القادم عن المزيد من فتح الأسواق فى الدول المتقدمة أمام الأيدى العاملة المصرية.

ولا شك أن مصر تتمتع بسوق عمل يتسم بوفرة العمالة الفنية والمتخصصة الرخيصة، فالأرقام تشير إلى أن حجم البطالة يتراوح بين ١.٥ مليون وثلاثة ملايين عاطل معظمهم من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والفنية، ولاشك أن تحرير سوق العمل ما بين الدول سيتيح إمكانيات أكبر للأيدى العاملة المصرية، ومن ثم زيادة تحويلاتهم للداخل.

ومن العوامل المساعدة على زيادة تحويلات المصريين العاملين الحاليين فى الخارج تحرير سعر الصرف وسعر الفائدة؛ لتعكس القيمة الحقيقية لتحويلاتهم بالعملات الأجنبية للداخل.

٣ ـ الاتفاقية الجديدة والقطاع المصرفى

الملاحظ أن الالتزامات التى تقدمت بها مصر فى قطاع البنوك تمت فى إطار ما يسمح به قانون البنوك، حيث تتيح التشريعات المصرفية فى مصر ـ وقبل إقرار الاتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات ـ بإنشاء كل من البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية وكذا مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية، والنتيجة الثانية هى أن التشريعات المصرفية وضعت عددا من الضوابط لعمل كل من البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية ومكاتب التمثيل، بالإضافة إلى خضوعها لكافة التشريعات التى تحكم العمل المصرفى بما يحقق الأهداف المرجوة من ضبط الأوضاع النقدية والائتمانية مع المحافظة على مصالح المودعين وتطوير الخدمات المصرفية.

منظمة التجارة العالمية وسورية [1]

من المعروف أن سورية هى إحدى الدول العربية التى لم تنضم إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، ولم تقدم حتى الآن طلبا للانضمام لعضوية المنظمة.

لذا أصبح موضوع انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية من الموضوعات التى تثير الجدل بين المؤيدين لانضمام سورية إلى المنظمة والمعارضين لها، حيث إن لكل من الطرفين حججهما وأسانيدهما.

فى هذا القسم سوف نستعرض وجهات النظر المختلفة حول إمكانية انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية، كما وردت فى دراسة شومان (١).

ثالثاً - سورية بين معارضى ومحبذى الانضمام إلى اتفاقيات الجات

بالرغم من أن آثار النظام التجارى العالمى الجديد سوف تطول الجميع، وبالرغم من أن الدول النامية ومنها سورية لا تملك خيار عدم الانضمام إلى هذا النظام ومؤسساته التى أصبحت تضم أكثر من ١٢٤ دولة وتسيطر على ما يزيد على ٩٥٪ من التجارة العالمية. لا يزال الجدل محتدماً فى سورية بين محبذى الانضمام إلى اتفاقيات الجات وبين معارضيها. ولا شك أن لاتفاقيات الجات آثاراً سلبية وأخرى إيجابية. وتختلف وطأة هذه الآثار من دولة إلى أخرى؛ إذ يتوقف ذلك على مدى قدرة الدولة فى إعادة هيكلية اقتصادياتها وتوفير الظروف الملائمة للاستفادة القصوى من النصوص الاستثنائية والمزايا التفضيلية التى توفرها اتفاقيات الجات. كما يتوقف أيضاً على صدق التزام الدول الصناعية بتطبيق نصوص الاتفاقية وتسهيل تمتع الدول النامية بالإيجابيات وتخفيف وطأة السلبيات عليها. وهذا ما يقلق معارضى الانضمام ويجعلهم يشككون في نيات الدول الصناعية لتغيير مواقفها القديمة تجاه الدول النامية. وفيما يلى نلخص حجج كل من الفريقين لنصل فى النهاية إلى محصلة

---

(١) شومان، عدنان، «اتفاقية الجات الدولية الرابحون دوما والخاسرون دوما» ١٩٩٤.

قد تساعد على اتخاذ القرار السليم.

١ - آراء وحجج محبذي الانضمام:

أ - يرى محبذو انضمام سورية إلى الجات أن بقاءها خارج الاتفاقية لن يحول دون تأثرها بأحكامها. خاصة أن النظام التجاري الدولي الجديد بعد عام ١٩٩٥ سيشمل الجوانب التجارية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية (التكنولوجيا) وتجارة الخدمات المختلفة (سياحة - نقل - مصارف - استشارات وغيرها) والجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار والتنمية.

ب - ستصبح اتفاقيات الجات الجديدة نافذة في مواعيد محددة، والغرض من ذلك إعطاء الوقت الكافي للدول لتسوية أوضاعها بما يتلاءم مع الإجراءات والسياسات التي تستدعيها اتفاقيات الجات. وأن أية دولة تنضم في المستقبل ستكون ملزمة بتطبيق الاتفاقيات في مواعيدها المحددة. ولهذا فإن تأخير انضمام سورية للجات ليس في مصلحتها؛ لأن ذلك سيقصر المدة المتاحة لإجراء الإصلاحات المطلوبة في هياكلها الاقتصادية وأنظمتها التجارية.

جـ - إن انضمام سوريا إلى اتفاقيات الجات لا يتعارض مع مبدأ مقاطعة إسرائيل استناداً إلى المادة ٣٥ من الاتفاقية.

د - كما أن انضمام سورية إلى الجات لا يتعارض مع تطبيق مبدأ الحماية للصناعة المحلية وفق منطوق المادة ١٩ التي تسمح للدول الأعضاء وخاصة الدول النامية باتخاذ إجراءات وقائية ضد إدخال أي سلعة فيما إذا كان استيرادها يسبب ضرراً فادحاً للمنتجين المحليين.

أما الآثار المتوقعة من انضمام سورية إلى الجات من وجهة نظر محبذي الانضمام يمكن تلخيصها بما يلي:

(١) الآثار على السياسات الاقتصادية المحلية والدولية:

إن بقاء سوريا خارج الجات لا ينسجم مع السياسات الاقتصادية التي تنتهجها

منذ عقد الثمانينيات والتى تتصف بالمرونة. وترمى إلى تطبيق اقتصاد السوق عن طريق التنمية الوطنية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتشجيع الإنتاج والتصدير والمساهمة فى السوق التجارى العالمى بإيجاد الأسواق للمنتجات المحلية.

وأن سورية تطبق هذه السياسات بخطى وئيدة كى لا تصاب بهزات عنيفة تسبب لها إشكالات اقتصادية واجتماعية كما حدث فى بلدان أخرى عندما غيرت مسارها الاقتصادى دفعة واحدة.

ثم إن وجود سورية داخل الجات سيمكنها من المشاركة فى صياغة وبناء النظام التجارى الجديد ويجعلها تتبوأ مكانتها فى الدفاع عن قضايا الأمة العربية والدول النامية على الساحة الدولية.

(٢) ـ التأثير على سياسات التصدير:

أ ـ تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن تحرير المستوردات يؤدى إلى توسيع القاعدة الانتاجية وتطويرها وتحديثها. ويعمل على تخفيض كلفة الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛ لمجابهة تحدى منافسة المنتجات الأجنبية سواء فى السوق الدولية أو فى السوق المحلية. فإن عملية ترشيد الاستثمار وتخفيض التكاليف ورفع مستوى الإنتاجية تشكل فى حد ذاتها شرطاً ضرورياً لدخول السوق الدولية فى حلبة المنافسة، وعلى سورية أن تتقيد بالمعايير الدولية للجودة والمواصفات وخاصة نظام ايزو ٩٠٠٠ الذى أصبح مقبولاً ومعترفاً به على النطاق الدولى.

ب ـ إن وجود سورية داخل الجات يدفع المنتجين السوريين إلى الإسراع فى تطوير مشروعاتهم الإنتاجية، بحيث ينعكس ذلك على المستوى الاقتصادى العام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة حجم التصدير وبالتالى زيادة الدخل الوطنى.

(٣) النفاذ إلى الأسواق الخارجية:

إن هدف تشجيع التبادل التجارى وإيجاد الأسواق التجارية للمنتجات السورية يصعب تحقيقه بوجود سورية خارج الجات؛ نظراً لما يمكن أن تستفيده فيما لو كانت

عضواً. وخاصة الاستفادة من مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية في النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء والتخلص من العوائق التقييدية والجمركية الأخرى التي تفرضها الدول الأعضاء في الجات على الدول غير الأعضاء.

(٤) ـ التأثير على المنتجات الزراعية:

تنص الاتفاقية الزراعية على تحويل جميع الإجراءات المعيقة لتجارة السلع الزراعية إلى تعرفة جمركية وإجراء تخفيض على الدعم الحكومي المقدم للمنتجين وللمصدرين. كل ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية مما يحفز المنتجين السوريين على زيادة الإنتاج الزراعي والتقيد بالشروط والمواصفات المطلوبة في السوق الدولية للاستفادة من أسعار السلع الزراعية العالية في أسواق الدول المتقدمة والحصول على أرباح مجزية؛ نظراً لأن سوريا تعتبر من الدول المصدرة للمنتجات الزراعية كالقطن والقمح والزيوت النباتية والخضار والفاكهة. ولا يمكن لسورية الاستفادة من التسهيلات والمزايا المنصوص عنها في اتفاقيات الجات إلا إذا كانت عضواً ؛ خاصة مزايا النفاذ إلى الأسواق ومعاملة الدولة الأكثر رعاية ومعاملة السلع المستوردة معاملة السلع الوطنية.

(٥) ـ التأثير على حصيلة الرسوم الجمركية والضريبية:

أ ـ إن أحكام الجات تلزم الدول النامية الأعضاء بتخفيض التعرفة الجمركية على السلع الزراعية بنسبة ٢٤٪، وعلى مدى عشر سنوات بعد أن تستبدل كافة الإجراءات والعوائق التجارية بتعرفة جمركية. إن هذا الإجراء بالنسبة لسورية سيؤدي إلى زيادة المتحصلات الجمركية كما حصل لدى السماح باستيراد السلع التي كان استيرادها محظوراً كالموز والليمون والأسماك المعلبة والسيارات بمختلف أنواعها من خلال شركات النقل العديدة التي سمح لها بالاستيراد وفق قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠.

ب ـ يصعب معرفة أثر انضمام سورية إلى اتفاقية الجات على المتحصلات

الجمركية بشكل دقيق قبل معرفة نتائج المفاوضات مع أهم الدول التى لها تبادل تجارى معها حول تحديد مستويات التعرفة الجمركية. غير أنه من المعروف بأن مستويات التعرفة الحالية لعدد كبير من السلع هى منخفضة بما فيه الكفاية ويستحسن على كل حال قبل تقديم طلب الانضمام إعادة النظر فى التعرفات المنخفضة ورفعها إلى مستويات معقولة: لأنه فور الموافقة على جداول التعرفة مع الدول المعنية وصدور بروتوكول القبول بعضوية الجات لا تستطيع سورية أن ترفع هذه التعرفات إلا بعد إجراء مفاوضات جديدة.

ج ـ وبصورة عامة فإن التأثير السلبى لانضمام سورية إلى الجات على المتحصلات الجمركية ـ إذا وجد ـ سوف لا يشكل خسارة كبيرة كما يروج البعض؛ لأنه سينجم عن تحرير التجارة الخارجية وإزالة العوائق الأخرى زيادة فى المتحصلات الضريبية الأخرى بنتيجة تطور القدرات الانتاجية وتحقق نموا ملموسا فى النشاط الاقتصادى العام. مع الإشارة إلى أن معدلات الرسوم المطبقة حالياً فى سورية على المستوردات من السلع الغذائية والمواد الأولية والتجهيزات الرأسمالية ليست مثقلة بنسب عالية.

د ـ ثم إنه يمكن للدولة فرض ضريبة القيمة المضافة VAT والتى باتت تشكل وارداتها القسم الأكبر من التحصيلات الضريبية فى عدد كبير من الدول، ومنها المغرب والأردن وتونس ومصر وغيرها.

(٦) ـ تأثير الانضمام على الصناعة الوطنية:

تجيز اتفاقية الوقاية لعام ١٩٩٤ للعضو حماية الصناعة الوطنية الناشئة باتخاذ إجراءات حمائية ضد أى سلعة بدون تمييز بين بلدان المنشأ فيما إذا كانت تشكل ضرراً بالغاً أو تهدد بحدوث مثل هذا الضرر للصناعة الوطنية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يجوز لأى دولة صناعية أن تفرض إجراء وقائياً ضد سلع سورية ما دامت نسبة تصديرها لا تتجاوز ٣٪ من مجموع الواردات فى الدولة المستوردة شريطة ألا تبلغ نسبة الواردات من مجموع الدول النامية الأعضاء أكثر من ٩٪ من

جملة الواردات من السلعة ذاتها.

(٧) ـ التأثير على الميزان التجارى:

أ ـ سيتقلص حجم استيراد السلع الصناعية التى تشكل تحدياً للصناعات الوطنية بسبب حماية هذه الصناعات الناشئة إلى حين تمكنها من منافسة السلع المماثلة الأجنبية. أما المستوردات الكمالية فيمكن لسورية أن تفرض عليها ـ بالإضافة إلى الرسوم الجمركية ـ ضرائب داخلية خارجة عن نطاق أحكام الجات؛ لأنها تعتبر رسوماً غير تمييزية وليست موجهة ضد بلد معين، بل موجهة إلى المواطنين للحد من الاستهلاك.

ب ـ بالمقابل فإن سورية ستعمل على زيادة الصادرات بعد تمتعها بمزايا الدولة الأولى بالرعاية والنفاذ إلى أسواق الدول الأخرى الأعضاء.

ج ـ ومن محصلة هذه الإجراءات فى المدى القصير ربما يبقى ميزان المدفوعات فى عجز بسبب تحرير التجارة وإزالة العوائق أمام الاستيراد غير أنه مع تطور الصناعة السورية وزيادة قابليتها إلى للمنافسة سيتقلص هذا العجز إلى الحد الأدنى.

(٨) ـ المساعدات الفنية:

أ ـ يمكن للدولة العضو فى الجات أن تطلب المساعدة الفنية من الأمانة العامة فى مجال اختصاصاتها حول التقييم الجمركى والتعرفة والسياسات التجارية والإعفاءات الجمركية المقدمة من قبل كافة الدول الأعضاء.

ب ـ الاستفادة من تدريب عناصرها وحضور الدورات التدريبية التى تنظمها الأمانة العامة للجات حول عملها ونشاطاتها.

ج ـ إن الاتصالات بين الموظفين والمسئولين عن التجارة مع أجهزة الجات وحضور اجتماعاتها ستؤدى إلى تطوير مداركهم وخبراتهم، وكذلك قدراتهم التفاوضية ومعرفتهم فى أساليب تجارة السلع والخدمات وقضايا الاستثمار وخفايا الجمارك العامة المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والمشتريات الحكومية وغيرها.

د - إن ندرة المختصين لدى الدوائر الرسمية وندرة الدراسات والمعرفة حول الجات ونشاطاتها وفعالياتها ستتأمن بعودة سورية إلى الجات واستفادتها من خدمات الأمانة العامة فى تأمين ذلك.

ب - أراء وحجج معارضى الانضمام:

يرى البعض أن اتفاقيات الجات تشكل أداة جديدة لمضاعفة الاستغلال الاقتصادى مع كل ما يحمله ذلك من مخاطر سياسية واجتماعية واقتصادية؛ وذلك لأنها صيغت فى الأساس لتأمين مصالح الدول الصناعية الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واليابان بعد أن حصنت أسواقها الداخلية برسوم جمركية وغيرها من إجراءات تحت اسم حماية الصحة العامة والبيئة وتكتلت مع بعضها البعض وفتحت أسواقها لبعضها البعض تطبيقاً لنصوص اتفاقيات الجات نفسها.

وإن ثلاثة أرباع العالم قد ابعدوا عن صياغة هذه الاتفاقيات خلال المفاوضات الطويلة التى بدأت أول جولة لها فى ١٩٤٧ وانتهت فى عام ١٩٩٤. وما على الدول النامية إلا أن تذعن وتنضم إلى الاتفاقيات وتطبق نصوصها وتتحمل سلبياتها.

وبالرغم من هذه النظرة التشاؤمية فإن معارضى انضمام سوريا لاتفاقيات الجات لا ينكرون أن لها بعض الإيجابيات غير أنهم يقولون إن سلبياتها أكثر من إيجابياتها، ويستندون فى معارضتهم إلى النقاط التالية: -

١ - فى مجال حماية الصناعة:

إن الأخذ بمبدأ السوق المفتوحة تنفيذاً لأحكام اتفاقية الجات سيلحق ضرراً بالغاً بالصناعة السورية ويفقدها قدرتها التنافسية بالرغم من النصوص التى تسمح لسورية بفرض إجراءات وقائية مؤقتة لحماية الصناعة الناشئة وذلك للأسباب التالية:

(١) - فى ظل اتفاقيات الجات سترتفع كلفة الإنتاج بسبب اتفاقية حماية الملكية الفكرية وارتفاع قيمة التكنولوجيا وأسعار الآلات الرأسمالية الحديثة المصنعة فى البلدان المتقدمة.

(٢) ـ عدم تمكن الصناعة السورية فى المراحل الأولى من الوصول بالإنتاج إلى الجودة والمواصفات المطلوبة ولا فى إجراءات وعمليات التعليب والتعبئة وأساليب الدعاية والنقل والشحن؛ لأن هذه الأساليب الحديثة ستزيد من أعباء كلفة الانتاج وتفقد الصناعة السورية القدرة التنافسية.

(٣) ـ إن أغلب الصناعات السورية تعيش تحت ظل الحماية والدعم ولا تملك إمكانيات التطوير؛ لأن غالبيتها تعتمد على تقنية بسيطة ومتخلفة نسبياً. هذا بالإضافة إلى أن بعضها قام على أساس استيراد معامل وآليات مستعملة، وربما منسقة فى بلدان المنشأ، مما يحد من قدرتها على التطوير لتتمكن من منافسة إنتاج معامل حديثة تعتمد على تكنولوجيا متطورة.

إن هذا يقودنا إلى القول بعدم قدرة منتجات سورية على دخول الأسواق الدولية سواء تمتعت سورية بالدولة الأولى بالرعاية أو بالمعاملات التفضيلية الأخرى أم لا. حتى لو افترضنا تمكن سورية من اتخاذ إجراءات لحماية صناعتها الوطنية فى ظل نصوص اتفاقية الحماية إلا أن هذه الحماية تبقى مؤقتة، بحيث لا تستطيع الصناعات تسوية أوضاعها وتطوير إجراءاتها ضمن مهلة الحماية لتصبح فى مصاف الصناعات الحديثة: نظراً لما ذكرناه فى البند ج أعلاه. ومن جهة أخرى على سوريا أن تكون مستعدة لدفع التعويضات اللازمة للدول المتضررة من إجراءات الحماية التى فرضتها لصالح صناعاتها.

وبصورة عامة تحتاج الصناعات السورية إلى تطوير شامل فى أساليب الانتاج والتعليب والدعاية والتسويق لتتمكن من تطبيق نظام الجودة والمواصفات الدولية المطلوبة؛ لكى تستطيع دخول حلبة المنافسة. إن معالجة هذه النواقص يحتاج إلى فترة زمنية طويلة قد تفوق الفترة الممنوحة بموجب اتفاقيات الجات لإجراء إصلاحات فى هيكل الاقتصاد السورى والتى تشمل التشريعات والقوانين والأنظمة التنفيذية والسياسات المالية والنقدية والسياسات التجارية والانتاجية وسياسات التنمية

وإصلاح الجهاز الادارى واستكمال البنى التحتية من مواصلات واتصالات وطاقة وغيرها من مستلزمات ومتطلبات التنمية والاستثمار. إن الانضمام إلى اتفاقيات الجات والدخول إلى السوق الدولية المفتوحة قبل معالجة هذه النواقص ستكون له آثار سلبية خطيرة على الأوضاع الاقتصادية بشكل عام.

٢ - فى مجال التجارة الخارجية:

يقر معارضو الانضمام بأن تحرير التجارة الخارجية سيؤدى إلى توسيع القاعدة الانتاجية وتطويرها وتحديثها، ولكن يبقى هذا الأمر نظرياً ويحتاج تنفيذه إلى شروط ومتطلبات غير متوفرة لسورية فى ظل الظروف الحالية والمستقبلية.

كما يقرون أيضاً بأن انضمام سوريا سيضع المنتجين السوريين أمام تحديات كبيرة تدفعهم إلى بذل مجهودات كبيرة من أجل تطوير صناعاتهم. ويعترفون بأن التزام سورية بحماية الملكية الصناعية يؤدى إلى تحسين شروط نقل التكنولوجيا إليها. كما أنهم يقولون إن انضمام سورية إلى الجات سيؤدى إلى:

(١) - تقييد لحرية إصدار القرارات الاقتصادية؛ نظراً لارتباط هذه القرارات بالسياسة الاقتصادية العالمية المبنية على تحرير الاقتصاد من القيود والإجراءات غير الملائمة لحرية التبادل التجارى.

(٢) - تعديل أنظمة التجارة الخارجية بما يتماشى مع مبدأ اقتصاد السوق المفتوح، وذلك بإلغاء القيود الإدارية والكمية والحظر والمنع وتبسيط إجراءات تراخيص الاستيراد والتصدير.

(٣) - تقييد القدرة التنافسية فى إطار التجارة الحرة للمنتجات السورية، وذلك بسبب ارتفاع أسعار التكنولوجيا وزيادة أعباء المديونية وإحداث الخلل فى ميزان المدفوعات.

(٤) - حدوث المزيد من الخلل فى الميزان التجارى من جراء ازدياد عمليات الاستيراد لسد الاحتياجات وتلبية الرغبات المكبوتة بعد تحرير عدد كبير من السلع

من القيود والحظر التى كانت مفروضة عليها.

٣ ـ فى مجال الخدمات المالية المصرفية:

(١) ـ فى حالة انضمام سورية إلى الجات عليها أن توافق على جميع الاتفاقيات بما فيها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، والتى تشمل الخدمات المالية والمصرفية والسياحية والاستشارية وغيرها من الخدمات. وستتعرض مؤسسات الخدمات فى سورية عندئذ إلى منافسة فاشلة، لأنها غير مؤهلة وغير قادرة على الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المتطورة وخاصة فى مجال العمل المصرفى.

(٢) ـ إن أجهزة المصارف السورية قد فقدت الكثير من الخبرات والممارسات عبر سنين طويلة ولم تواكب التطورات التكنولوجية التى طرأت على القطاع المصرفى العالمى ولهذا سوف لا تكون قادرة على الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المصرفية المتطورة والتى تملك الوسائل العديدة والأداء المميز فى الخدمات المصرفية والمالية التى ستقدمها.

(٣) ـ ثم إن المؤسسات المصرفية الأجنبية ستعمل وفق سياسات مالية لتأمين مصالح أصحابها وليس بالضرورة أن تكون هذه المصالح متطابقة مع المصالح الوطنية وغالباً ما تكون متناقضة مع أهداف خطط التنمية الوطنية.

(٤) ـ كما ستعمل المؤسسات المصرفية الأجنبية على تحويل أرباحها أو جزء كبير منها إلى الخارج مما يحرم سورية من مصادر مالية لتمويل خطط التنمية الوطنية.

(٥) ـ أما فى مجالات الخدمات الأخرى فإنها لا تختلف كثيراً فى نتائجها عن ممارسات الخدمات المصرفية الأجنبية. أضف إلى ذلك ما قد تناله مؤسسات هذه الخدمات الأجنبية من مزايا واعفاءات وما ستتمتع به من استعمال رخص اليد العاملة والتمتع باستخدام البنى التحتية من طرق وكهرباء ووسائل اتصالات ومرافىء ومطارات بأجور زهيدة.

٤ ـ الشرط الاجتماعي:

عند انضمام سورية إلى الجات ستكون عرضة فيما بعد لتطبيق الشرط الاجتماعي المتعلق بالتجارة والذى أجل بحثه وإقراره إلى مفاوضات قادمة. وهذا الشرط يقضى باحتساب أجور اليد العاملة وكلفتها العامة من تأمينات وتقاعد واجازات على نفس الأسس التى تحسب فيها فى دول الجات الأخرى. مما يحرم الدول النامية ومنها سورية من أهم ميزة نسبية تتمتع بها الآن إلا وهى رخص كلفة اليد العاملة لديها وإنعكساتها على التكلفة العامة للانتاج والأسعار. هذا وأن استطاعت الدول النامية تأجيل طرح ومناقشة هذا الشرط الاجتماعى لتحرير التجارة وطالبت ببحث موضوع إجراءات الهجرة وحماية اليد العاملة المهاجرة جنباً إلى جنب مع مناقشة الشرط الاجتماعى إلا أن هذا الموضوع سيكون على رأس قائمة الموضوعات التى ستعمل المنظمة العالمية للتجارة على مناقشته وإيجاد الوسائل الكفيلة لتلبية متطلبات الدول الصناعية المتقدمة وتأمين مصالحها فى هذا الشأن.

٥ ـ المتحصلات الجمركية:

ـ يركز معارضو الانضمام معارضتهم على أساس أن انضمام سورية إلى الجات سوف يؤدى إلى تخفيض حصيلة الرسوم الجمركية مما يضعف موارد الخزينة للأسباب التالية:

ـ تنص أحكام اتفاقيات الجات على تحديد سقوف للتعرفة الجمركية، وتجرى المفاوضات مع فريق العمل عند الانضمام على تحديد التعرفة لجميع السلع فى جداول تلتزم بها الدولة طالبة الانضمام، ولا يجوز لها أن تعدلها بعد ذلك إلا عن طريق إجراء مفاوضات جديدة حولها.

لقد بنى معارضو انضمام سورية على وجود سقف للتعرفة الجمركية نتائج أوصلتهم إلى القول: بتوقع حدوث انخفاض كبير فى موارد الموازنة من جراء تطبيق مثل هذا السقف، خاصة أن بعض السلع مثل السيارات والأدوات الكهربائية والسلع الكمالية وشبه الكمالية قد تصل نسبة التعرفة الجمركية فيها إلى ما يفوق ٢٥٠٪ وهذا لا تقبل به ولا تقره اتفاقيات الجات.

ويرد معارضو الانضمام على محبذى الانضمام حول موضوع فرض ضرائب جديدة لتلافى انخفاض التحصيلات الجمركية بسبب تحرير التجارة والتى منها ضريبة القيمة المضافة VAT بأن هذه الضريبة فيما إذا فرضت ستحل محل عدد أخر من الضرائب والرسوم غير المباشرة المطبقة حالياً، لذلك سوف لا تشكل فى النهاية رقماً يعوض عن انخفاض التحصيلات المتوقعة.

٦ ـ الإضرار بالاقتصاد السورى:

يصر معارضو الانضمام بأن عودة سورية إلى الجات ستسبب خسائر كبيرة للخزينة بسبب تراجع حصيلة الرسوم الجمركية. كما ستسبب أضراراً لا يستهان بها بالصناعة الوطنية التى تتمتع الآن بدعم وحماية كبيرة من قبل الدولة، كما يؤكدون أن الانضمام سيفقد سورية حق حماية صناعتها الوطنية؛ لأن جواز اتخاذ إجراءات وقائية مشروط بإجراء اتصالات ومفاوضات مع الأطراف الأخرى، وربما يطلب من سورية أن تدفع تعويضات لتلك الدول بما يعادل الإجراءات الحمائية التى ستتخذها فيما إذا ثبت تضررهم من تلك الإجراءات.

أما ما يتعلق بالجودة ونوعية التغليف والتعبئة والدعاية والتسويق وفق المعايير والمواصفات الدولية فإن ذلك سيزيد من أعباء التكلفة للصناعة السورية، مما يفقدها قدرتها التنافسية.

ويتوصل معارضو الانضمام إلى القول إن الانتاج الصناعى والزراعى لن يستطيع الصمود أمام تحرير التجارة الخارجية العالمية، لذلك يقترحون ضرورة إعادة النظر فى السياسات الاقتصادية والمالية بحيث تؤدى إلى تحسين المواصفات للمنتجات السورية إلى مستويات مقبولة دولياً لتتمكن من المنافسة وتوجيه سياسات التنمية والإنتاج نحو إنتاج سلع التصدير وتطويرها وتحسين شروط انتاجها.

بعد أن استعرضنا الآثار السلبية والآثار الإيجابية التى من المتوقع أن تنعكس على اقتصاديات الدول العربية من اتفاقيات الجات، نعتقد أن المجال مازال مفتوحاً لإجراء مزيد من الدراسات لتقييم أثار الجات على اقتصاديات الدول العربية، وخصوصاً بعد بدء تنفيذ الاتفاقية، حيث تكون الرؤية قد اتضحت بدرجة أكبر.

الفصل العشرون

الاقتصاد العربى والنظام الجديد للتجارة العالمية (التحديات والتوصيات)

أصبحت العولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية أمراً واقعاً. يرى كثير من المثقفين والأكاديميين العرب أن الآثار السلبية للعولمة بأجنحتها المختلفة (السياسية، الاقتصادية، الثقافية.. الخ) على العالم العربى تفوق الآثار الإيجابية، ومن ثم ينادى البعض بألا تندمج الدول العربية فى العولمة.

ونعتقد أن هذا الطرح فى الوقت الراهن يعتبر طرحاً غير واقعى، وأن السؤال يجب أن يتغير من: هل يجب على الدول العربية أن تدخل فى العولمة أم لا؟ إلى سؤال آخر هو: كيف تستطيع الدول العربية أن تحقق أقصى استفادة من العولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية وأن تقلل الآثار السلبية الناتجة عنها؟

الإجابة على هذا السؤال هى الهدف الرئيسى لهذا الفصل. وقد يبدو للوهلة الأولى أن الإجابة على هذا السؤال ستنصب على قطاع التجارة الخارجية للدول العربية باعتبارها أكثر اتساقا مع عنوان هذا الفصل. ولكن عند إلقاء نظرة أكثر شمولا وعمقا لأن اندماج الاقتصاد العربى فى النظام الجديد للتجارة العالمية والاستفادة منه بأقصى درجة ممكنة، وتجنب آثاره السلبية لا يستلزم تطوير قطاع التجارة فقط ولكن يمتد أيضا ليشمل القطاعات الاقتصادية الأخرى وكذلك السياسات الاقتصادية التى يجب أن تكون مؤهلة تأهيلا جيداً بما يضمن علاج المشاكل الاقتصادية التى يواجهها الاقتصاد العربى أو تقليل حجمها على أقل تقدير وبما يضمن دخول الاقتصاد العربى بقوة إلى القرن الحادى والعشرين.

هناك العديد من الأمثلة التى توضح ارتباط القطاعات والسياسات الاقتصادية بالنظام الجديد للتجارة العالمية، فعلى سبيل المثال تشجيع الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبى يؤدى الى زيادة انخراط الدولة فى النظام الجديد للتجارة العالمية بصورة مباشرة بالنسبة للاستثمار الأجنبى المباشر وبصورة غير مباشرة بالنسبة للاستثمار الخاص، فبالنسبة للاستثمار من قبل القطاع الخاص، يلاحظ أن تشجيعه يستلزم استيراد مواد وسيطة وسلع رأسمالية، وكذلك يقوم بتصدير كل أو جزء مما ينتجه، وهذا يعنى أن تشجيع القطاع الخاص له علاقة وثيقة بالنظام الجديد للتجارة العالمية.

ومثال آخر على ارتباط القطاعات الاقتصادية والمالية بالنظام الجديد للتجارة العالمية، وهو القطاع المالى، فإذا تم تحرير وإصلاح القطاع المالى فإن ذلك يرتبط ارتباطا مباشراً بالنظام الجديد للتجارة العالمية. الارتباط المباشر من خلال اتفاقية الجاتس (GATS) وهى الاتفاقية العامة للخدمات، والارتباط غير المباشر يتم عن طريق العلاقة بين القطاع المالى وخصوصاً البنوك، وقطاع التجارة الخارجية والأخير مرتبط ارتباطاً مباشراً بالنظام الجديد للتجارة العالمية، وتتمثل علاقة القطاع المالى بقطاع التجارة الخارجية، فإن تمويل معظم الصادرات والواردات يتم من خلال القطاع المالى وخصوصا البنوك. وقس على ذلك باقى القطاعات مثل قطاع الصناعة وقطاع الزراعة... الخ.

لذا فإن التوصيات التى سنقدمها فى هذا الفصل ستتناول القطاعات التى لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع النظام الجديد للتجارة العالمية.

مما سبق يتضح أن تطوير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية للدول العربية بمفرده وبدون تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى والسياسات الاقتصادية سيكون محفوفا بالمخاطر وسيؤدى إلى نتائج سلبية وسيكون الفشل مصيره الحتمى.

فى هذا الفصل سنستعرض أولا المشاكل والتحديات التى يواجهها الاقتصاد العربى، والتى لاتؤثر فقط على أدائه الاقتصادى والتنمية الاقتصادية، ولكنها تؤثر

أيضا على درجة سرعة انخراطه فى العولة والنظام الجديد للتجارة العالمية والاستفادة منها بدلاً من قبوعه على هامش النظام.

يفتح استعراض المشاكل والتحديات التى يواجهها الاقتصاد العربى مجالاً رحبا لتقديم التوصيات اللازمة لعلاج المشاكل الاقتصادية ومواجهة التحديات، وهذا ماسنختتم به هذا الفصل والكتاب.

أولا: المشاكل والتحديات الاقتصادية: -

عانى الاقتصاد العربى ومازال يعانى من بعض المشاكل الاقتصادية، وتواجهه العديد من التحديات والتى يمكن إجمالها فيما يلى: -

١- اختلالات اقتصادية كلية:

عانى الاقتصاد العربى ومازال يعانى من اختلالات اقتصادية كلية وخصوصا عجز الموازنات العامة وعجز موازين المدفوعات. إن وجود هذه الاختلالات يجعل من الضرورى على الدول العربية أن تفرض قيودا على اقتصادياتها، وبالتالى تصبح عملية زيادة درجة انفتاح اقتصادياتها على العالم الخارجى عملية صعبة.

هناك العديد من الدول العربية التى تفرض قيوداً على اقتصادياتها، مثل كبر حجم التدخل الحكومى في الاقتصاد الوطنى ودعم الأسعار مما يجعلها لا تمثل التوازن السوقى، بالإضافة إلى فرض القيود على الصرف الأجنبى. ومما لا شك فيه أن مثل هذه القيود تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص وخصوصا الاستثمار الخاص فى السلع التجارية (الصادرات) وتؤثر سلبا على قطاع التجارة الخارجية. هذا بالاضافة إلى أن نسبة كبيرة من إيرادات الصادرات توجه إلى تمويل عجز الحسابات الجارية، ومن ثم يتم تأجيل الإصلاحات الاقتصادية، ومنها إصلاحات قطاع التجارة الخارجية.

من الجدير بالذكر أن هناك بعض الدول العربية التى حققت نتائج اقتصادية إيجابية، مثل خفض معدلات التضخم وخفض عجز الموازنات العامة.

هذا لا يعنى أن الصورة أصبحت وردية، حيث إن هناك حاجة إلى خفض معدلات التضخم وتصحيح الاختلالات الموجودة، وخصوصا أن وضع الموازنات العامة

وخصوصا فى الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط عرضة للتقلبات الحادة بسبب التقلبات فى أسعار النفط فى السوق العالمية.

٢ ـ عوائق هيكلية: ـ

تعتبر السياسات الاقتصادية الكلية الجيدة شرطا ضرورياً لضمان الوصول إلى الأسواق العالمية، ولكنها لا تعتبر شرطا كافيا لذلك، بمعنى أنه يجب أن تكون هناك عوامل أخرى تؤدى إلى ضمان وصول اقتصاديات الدول العربية إلى الأسواق العالمية، وأهم هذه العوامل هى البنية الهيكلية الجيدة.

وهناك الكثير من العوائق الهيكلية التى تواجهها اقتصاديات الدول العربية وخصوصا فى مجال قطاع التجارة الخارجية والضرائب والقطاع المالى وقطاع البنية الأساسية بما فيه الاتصالات والمواصلات، ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية قد قامت فى السنوات الأخيرة بقطع شوطاً لا بأس به فى مجال إصلاح هذه القطاعات.

بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، فإنه على الرغم من الإصلاح الذى قامت به بعض الدول العربية فى هذا المجال، إلا أنه مازالت توجد كثير من العوائق، مثل ارتفاع التعرفة الجمركية والقيود الكمية بالإضافة إلى عدم الشفافية (سنشير الى ذلك بشىء من التفصيل لاحقا).

بالنسبة للقطاع المالى، فإن هناك أيضاً كثير من العوائق التى تحد من كفاءته وفعاليته، وقد أدت تلك العوائق إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد المالية (وقد أشرنا إلى ذلك بشىء من التفصيل فى الفصل الثامن عشر).

يأتى كبر وسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادى فى كثير من الدول العربية فى مقدمة العوائق الهيكلية، وقد أدى كبر وسيطرة القطاع العام إلى مزاحمة القطاع الخاص وتقليص فرص الاستثمار المتاحة أمام القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى، وقد أدى ذلك الوضع الى تشوهات الأسعار وانخفاض درجة المنافسة، وقد أثبتت بعض الدراسات أن سيطرة القطاع العام فى بعض الدول العربية قد أثرت

سلبا على النمو الاقتصادى[1]. وللدلالة على مدى تغلغل الحكومة فى الدول العربية فى النشاط الاقتصادى، فإن البيانات تشير إلى أن حجم النشاط الحكومى فى الاقتصاد فى الدول العربية يزيد على مثيله فى الدول النامية بنسبة ٩٪.

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الدول العربية قد تبنت برامج لخصخصة القطاع العام، ولكن النتائج التى تحققت ختى الآن تعتبر محدودة مقارنة بالأهداف المرجوة.

أما بالنسبة للبنية الأساسية فى العالم العربى، فإنه يعتريها الضعف ، وقد لعب ضعف البنية الأساسية فى العالم العربى دوراً رئيسيا فى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبى، ومن الجدير بالذكر أن ضعف البنية الأساسية يعتبر عاملا هاما فى إعاقة عمليات التنمية الاقتصادية.

٣ ـ القصور المؤسسى: ـ

يعتبر القصور أو الضعف المؤسسى من العوامل التى تؤدى الى إعاقة التنمية الاقتصادية، ومن المعروف أن الاستثمار الخاص، والذى أصبح مطلبا وظاهرة عالمية الآن، يجب أن يدعم ببيئة اقتصادية مناسبة تعمل فيها المؤسسات طبقا للمبادىء التجارية وتتميز نشاطاتها بالشفافية والبعد عن الضغوط السياسية، وتجدر الإشارة إلى أن البيئة الاقتصادية التى يتواجد فيها قصور مؤسسى وقصور فى الأطر القانونية الخاصة بالاستثمار تؤدى إلى عدم الشفافية، ويؤدى ذلك إلى زيادة المخاطر وزيادة التكلفة الاقتصادية.

وبالنسبة للدول العربية، فإن معظمها يعانى من قصور مؤسسى، وفى نفس الوقت فإن قوانين الاستثمار والمنافسة لا تتناسب مع التطورات الاقتصادية الدولية ولا تساعد على التأقلم مع العولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية. هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الدول العربية التى تغير قوانينها الاقتصادية؛ لتحقيق هدف معين وغالبا

---

(1) Hashad, Nabil. " The Performance and Growth of the Egyptian Econmy. An Anlysis of Some Econonic Indicators." University of Connecticut. 1988.

ما يكون هدفاً قصير الأجل، ولا تؤخذ فى الحسبان أهمية الاستقرار والشفافية، وبالتالى يؤدى ذلك إلى انخفاض درجة الثقة فى اقتصاد تلك الدول.

٤ ـ عوائق اقتصادية وسياسية: ـ

هناك بعض العوائق الاقتصادية والسياسية والتى لا تؤثر سلبا فقط على النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ولكن تؤثر أيضاً سلبا على انخراط الاقتصاديات العربية فى العولمة والنظام الجديد وأهم هذه العوائق هى: ـ

ـ الزيادة الكبيرة فى معدل نمو السكان فى كثير من الدول العربية مقارنة بمعظم الدول النامية، ومن المعروف أن زيادة معدل النمو السكانى بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادى يؤدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

ـ مستويات التعليم ـ على الرغم مما ينفق عليه ـ أقل من المستوى الذى يتسق والتطور الحديث، ولم يقتصر الأمر عند مستوى التعليم وجودته فقط، ولكن أيضا عدد المنخرطين فى التعليم وخصوصاً فى الجامعات يعتبر فى الدول العربية أقل من مثيله فى الدول المتقدمة وكثير من الدول النامية، فعلى سبيل المثال تشير بيانات اليونسكو إلى أن نسبة الطلاب فى الجامعات العربية والذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ سنة الى ٢٣ سنة تبلغ ١١٪، بينما تبلغ النسبة ٧٦٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية.

عائق آخر يتعلق بالتنمية البشرية ويتعلق بالتعليم وهو ارتفاع معدلات الأمية فى كثير من الدول العربية، ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع معدلات الأمية فى الدول العربية يعيق عملية الإسراع بالانخراط فى العولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية.

ـ تعانى منطقة الشرق الأوسط، والتى تشكل الدول العربية غالبيتها العظمى، من حالة عدم الاستقرار السياسى، وخصوصا بعد الغزو العراقى الغاشم على دولة الكويت الذى مزق الحلم العربى، بالإضافة إلى حالة الشد والجذب فى مفاوضات السلام بين بعض الدول العربية وإسرائيل.

لا شك أن هذه الحالة تؤثر سلبا على اقتصاديات الدول العربية وتؤثر سلبا أيضا على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر بما يملكه من تكنولوجيا متقدمة إلى الوطن العربى.

- تعتبر الإرادة السياسية أحد أهم العوامل فى تحقيق التكتلات الاقتصادية، ولعل مسيرة التعاون الاقتصادى العربى تبرهن على ضعف هذه الإرادة.

يلاحظ مما سبق أن التحديات التى تواجهها الاقتصاديات العربية تحديات جسام. لم تؤثر فقط على معدلات النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية، ولكنها أثرت أيضا على درجة انخراطها فى العولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية.

ولمواجهة هذه التحديات، فإن على الدول العربية الكثير لتفعله، وهذا يستلزم الجدية والالتزام والصبر إذا كانت هناك رغبة حقيقية للتأقلم مع النظام الجديد للتجارة العالمية والاستفادة من مزاياه والتقليل من آثاره السلبية.

ولضمان نجاح الدول العربية فى الاستفادة من النظام الجديد للتجارة العالمية، فإنه يجب أن تقوم بإصلاح وتطوير اقتصادياتها بقطاعاتها المختلفة وليس قطاع التجارة الخارجية فحسب.

ثانيا: التوصيات

فيما يلى سوف نقدم العديد من التوصيات لإصلاح وتطوير الاقتصاديات العربية؛ وذلك لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وخصوصا متطلبات النظام الجديد للتجارة العربية، وتنقسم هذه التوصيات إلى توصيات عامة وتوصيات خاصة بالقطاعات الاقتصادية وخصوصاً تلك التى لها علاقة سواء مباشرة أو غير مباشرة مع النظام الجديد للتجارة العالمية.

التوصيات العامة

١- لعل من أهم العوامل المحفزة للنشاط الاقتصادى والتى تعمل على نموه واستقراره وخلق الثقة فيه، هو استقرار القوانين والتشريعات الاقتصادية والتجارية، واتساقها مع الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

تتسم القوانين والتشريعات الاقتصادية فى كثير من الدول العربية بقدمها وعدم مواكبتها للتطورات الجسام التى حدثت فى العقد الماضى والوقت الراهن. كذلك يلاحظ أن هناك تضارباً بين بعض القوانين، هذا بالإضافة إلى عدم استقرار

القوانين، فعلى سبيل المثال تصدر دولة قانونا خاصاً بسرية الحسابات المصرفية، ثم بعد فترة وجيزة تصدر قانونا بإلغائه، وكذلك تصدر دولة قانونا يسمح باستيراد سلعة معينة، ثم تقوم بعد فترة بإلغائه بقانون آخر.

لا شك أن هذه الحالة لا تخلق بيئة اقتصادية مستقرة، ولا تؤدى إلى ثقة الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبى، وهذا مايفسر إلى حد كبير انخفاض حجم الاستثمار الأجنبى فى الدول العربية. هذا بالإضافة إلى أن عدم اتساق القوانين والتشريعات الاقتصادية والتجارية فى العالم العربى يعتبر عاملاً هاماً فى عدم تأقلم الاقتصاديات العربية مع النظام الجديد للتجارة العالمية. والتوصية هنا، هى أنه يجب على الدول العربية أن تطور قوانينها وتشريعاتها الاقتصادية والتجارية حتى تستفيد من مزايا النظام الجديد للتجارة العالمية وتنخرط فيه بشكل ملائم.

من الجدير بالذكر أن التجربة العالمية تشير إلى عدد من المعايير الهامة ينبغى مراعاتها عند تنفيذ الإصلاح المؤسسى ويمكن تلخيص أهم هذه المعايير فيما يلى: -

أ - ضرورة أن تتسق عملية الإصلاح الاقتصادى مع الإصلاح التنظيمى الشامل، وهو مايتضمن ضرورة تفعيل الهيئات المسئولة عن مكافحة الاحتكار والمحافظة على حقوق الملكية واللوائح والنظم التحوطية الرشيدة.

ب - من الضرورى رفع كفاءة التنسيق بين مختلف السلطات الاقتصادية والمالية، وذلك بهدف تعزيز مراقبة التطورات الاقتصادية فى إطار اقتصادى كلى شامل.

جـ - يجب أن يتم توجيه المؤسسات تجاريا، وأن تتسم أنشطتها بالشفافية والقدرة على التنبؤ بها وحمايتها لأقصى حد ممكن، من الضغوط السياسية.

٢- قطعت معظم الدول العربية شوطاً جيداً فى مجال تنفيذ سياسات الاستقرار، ومازال أمامها الكثير فى مجال السياسات الهيكلية، وتعتبر الإصلاحات الهيكلية وتحرير النظم فى القطاع الحقيقى والتجارة الخارجية والقطاع المالى من المتطلبات الرئيسية لزيادة النمو الاقتصادى ومعدلات التنمية الاقتصادية، وكذلك سرعة اندماج الاقتصاديات العربية فى النظام الجديد للتجارة العالمية والاستفادة من مزاياه.

ففى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يلاحظ أن الحكومات تساهم بنسبة كبيرة فى الطلب الكلى الفعال والعمالة، وعند قيامها بالإصلاحات المشار إليها آنفا فإن ذلك سيساهم فى تخفيف الأثر الانكماشى لقيود المالية العامة على الانشطة غير النفطية، ولعل التوصية هنا هى أن القضايا الرئيسية فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يجب أن تنصب على الخصخصة وإصلاح أسواق العمل وتحرير النظم، ثم تخفيف القيود المفروضة على مشاركة الاستثمار الأجنبى.

أما بالنسبة لباقى الدول العربية وخصوصا تلك التى لم تقطع شوطاً فى إصلاح اقتصادياتها أمامها الكثير لتفعله فى مجال الخصخصة وتحرير القطاع الحقيقى والتجارة الخارجية وباقى الإصلاحات الهيكلية، حيث إن التباطؤ فى الإصلاح أدى إلى ضعف تكامل تلك الدول فى الاقتصاد العالمى من خلال التجارة مع ما يعنيه ذلك من انتشار الآثار العكسية التى تؤثر على روابط الاستثمار الأجنبى، ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادى. ولضمان تحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاحات الهيكلية، فإنه من الضرورى أن تكون هذه الإصلاحات مصحوبة بإجراءات تعمل على زيادة المنافسة وإزالة القيود الإدارية، وبذلك يتم الحد من تجزئة السوق وهياكل الأسواق الاحتكارية بالإضافة إلى تحسين أطر العمل القانونية والتنظيمية.

٣ ـ أشرنا فى الفصل الأول إلى أن أحد المعايير التى تقيس مدى انخراط الدول فى العولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية هو نسبة صادرات السلع المصنعة إلى إجمالى الصادرات. وزيادة هذه النسبة لا تدل فقط على سرعة انخراط دولة ما فى العولمة ولكن تدل أيضا على أن هذه الدولة قد حققت تقدما فى مجال التصنيع الذى يعتبر أحد المفاتيح الهامة فى عمليات التنمية الاقتصادية، ونجاح هذه الدولة فى تنويع قاعدة الإنتاج ومصادر الدخل.

أما بالنسبة للدول العربية، فإنها لم تحقق درجة النجاح الذى حققته كثير من الدول النامية فى هذا المجال (تنويع قاعدة الإنتاج ومصادر الدخل). ومازالت معظم الدول العربية تعتمد فى دخلها الوطنى على ماليها من القطاعات القائمة على أحد الموارد

الطبيعية، وبصفة خاصة النفط والغاز والتعدين، وفى بعض الدول العربية مثل الجزائر ومصر وعمان وسوريا يمكن أن تنفذ احتياطيات النفط والغاز خلال العشرين إلى الأربعين عاماً القادمة.

وفى بيان أهمية تنويع قاعدة الإنتاج ومصادر الدخل قام ريوردان وآخرون [1] بتحليل مدى السرعة التى ينبغى أن تنمو بها الصادرات غير النفطية؛ لكى تتمكن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من تحقيق معدل نمو لإجمالى الناتج المحلى بنسبة تقرب من ٥ فى المائة سنويا. تبين انه بالنسبة لبعض البلدان ـ الأردن والمغرب وتونس ـ التى بادرت بإجراء إصلاحات هيكلية مبكرة فإنه يمكن تحقيق النمو المطلوب فى الصادرات فى ضوء نتائج أدائها الأخير. ومن المفارقات، فإن افتقارها لإيرادات النفط الذى كان يعنى أن تلك الدول لا يمكنها تأجيل التصحيح، قد أدى إلى كونها فى موقف أفضل بالمقارنة بالدول التى كانت تتمتع بالحصول على هذه الإيرادات، وكانت قادرة على تحقيق السبق فى الإصلاحات. أما بالنسبة لمجموعة ثانية من دول المشرق ومجلس التعاون الخليجى فإن المعدلات المطلوبة لنمو الصادرات كانت ضعف القيم التاريخية التى اعتادت تحقيقها فى السابق. إلا أنه يمكن تحقيقها شريطة انتهاج الإصلاحات الهيكلية المناسبة. غير أنه لابد وأن يقوم الكثير من الدول المنتجة للنفط، بشكل هائل بزيادة معدلات نمو صادراتها غير النفطية؛ لكى يمكنها المحافظة على مستوياتها المعيشية ناهيك عن تحسينها. وهو ما سوف يتطلب إجراء تغييرات جوهرية فى السياسات الاقتصادية بالإضافة الى البحث عن مصادر بديلة لإدرار عائدات النقد الأجنبى.

والتوصية هنا واضحة جداً وهى أهمية قيام الدول العربية بتنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل وتقليل اعتمادها على عدد محدود من الموارد التى تكون عادة عرضة

---

(1) Riordan,E.et al. 1995, " The World Economy and Implication For the Middle East and North Africa 1995 - 20 / 0. " Washington. World Bank.

للتقلبات فى الأسواق العالمية، ومن ثم تؤثر سلبا على الدخل الوطنى والنمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية.

٤ ـ تعتبر الموارد البشرية وتنميتها من العوامل الهامة فى عمليات التنمية الاقتصادية بل وفى رقى الأمم، وقد أثبتت بعض الدراسات أن الكفاءة البشرية وخصوصا ارتفاع مستوى التعليم والمستوى الصحى يؤدى إلى زيادة الإنتاجية، ومن ثم إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية، ناهيك عن أن ارتفاع مستوى التعليم يخلق مجتمعا مثقفا وذا وعى سياسى يؤدى إلى تقدم المجتمع.

يلاحظ فى الدول العربية أن مستويات التعليم لا ترقى إلى الآمال المرجوة ولا تتسق مع المتغيرات المحلية والإقليمية، ومما زاد الطين بلة ظهور بعض الجامعات والمعاهد العلمية الخاصة فى بعض الدول العربية. هدفها الأول تحقيق الربح، ولو كان ذلك على حساب المستوى التعليمى ومستوى الخريجين. هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التسرب من التعليم وانخفاض نسبة الملتحقين بالمدارس والجامعات مقارنة بنفس النسبة فى الدول المتقدمة وكثير من الدول النامية. من ناحية أخرى يلاحظ ارتفاع نسبة الأمية فى كثير من الدول العربية.

لسنا فى حاجة إلى توضيح أثر ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى التعليم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن الأثر واضح ولا يخفى على فطنة القارىء.

أما بالنسبة للمستوى الصحى، فإنه مرتفع فى بعض الدول العربية مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنخفض فى كثير من الدول العربية. ومما لاشك فيه أن ارتفاع مستوى الصحة يؤدى إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادى، هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع مستوى الصحة يؤدى إلى زيادة الوعى الثقافى، وكما يقول المثل «العقل السليم فى الجسم السليم».

فى دراسة لشفيق [1] استنتجت أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

(1) Shafik,N. "Big Spending, Small Returns: The Par - adox of Human Resource Development in the Middle East." Washangton. World Bank. 1994.

(معظمها الدول العربية) تخصص الكثير من مواردها العامة للإنفاق على التعليم والصحة، إلا أن محصلة ذلك فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية قد جاءت مخيبة للآمال، وذلك للأسباب التالية: -

أ- قضايا التكوين (كتخصيص نصيب كبير للغاية للتعليم العالى بالمقارنة بالتعليم الأساسى).

ب - نظم التوزيع الضعيفة.

جـ - عدم كفاية الحوافز لتحقيق أقصى استفادة من عائدات الاستثمار فى رأس المال البشرى (بصفة أساسية، تشوهات سوق العمل).

والتوصية هنا: أنه يجب على الدول العربية أن تهتم بالتنمية البشرية سواء من حيث التعليم أو التدريب أو الصحة، وذلك لضمان زيادة الإنتاجية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومما لاشك فيه أن زيادة معدلات التنمية البشرية، وخصوصا فى مجال التعليم والتدريب يساعد كثيراً على الاستفادة من النظام الجديد للتجارة العالمية، وخصوصا فى مجال الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التى يستقدمه معه الاستثمار الأجنبى المباشر، مما يؤدى إلى زيادة الانتاج وزيادة الصادرات، ومن ثم الاستفادة من المزايا النسبية والنظام الجديد للتجارة العالمية.

ويجب أن نشير هنا إلى أن اهتمام الدول العربية بالتنمية البشرية يجب ألا ينصب على الحفاظ على مستوى مرتفع من الإنفاق على التنمية البشرية فقط، ولكن يجب أن يركز أيضا على تحسين عائد كل ماينفق على التنمية البشرية.

٥ - تعتبر متانة وقوة البنية الأساسية لأية دولة، أحد العوامل الرئيسية فى تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة، وكذلك الإسراع فى عمليات التنمية الاقتصادية.

وعلى الرغم مما قامت به الدول العربية من إنفاق على البنية الأساسية، إلا أنه يمكن القول إن مستوى البنية الأساسية مازال ضعيفا فى معظم الدول العربية، وعند مقارنة مستويات البنية الأساسية فى الدول العربية وما ينفق عليها فى كثير من الدول

النامية، يلاحظ أن البنية الأساسية فى الدول العربية (مثل الطرق والكبارى والمواصلات والاتصالات) ضعيفة مقارنة بمستويات البنية الأساسية فى كثير من الدول النامية مرتفعة ومتوسطة الدخل.

ونظرا لأهمية البنية الأساسية فى النشاط الاقتصادى بصفة عامة وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبى بصفة خاصة، فإن التوصية هنا، هى أنه يجب على الدول العربية أن تنفق المزيد فى مجال البنية الأساسية وتعمل على تحسينها وتحسين العائد على كل دينار عربى ينفق عليها.

بعد أن استعرضنا أهم التوصيات العامة اللازمة لاستفادة الدول العربية من النظام الجديد للتجارة العالمية وانخراطه فيه، سوف نستعرض فيما بعد التوصيات المتعلقة بالقطاعات الهامة والتى تدخل فى محور النظام الجديد للتجارة العالمية.

التوصيات المتعلقة بالقطاعات:

التجارة الخارجية

يعتبر تطوير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية فى الدول العربية من أهم العناصر الفاعلة فى اندماج الاقتصاد العربى فى العولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية. وبدون هذا التطوير والإصلاح، سيحتل قطاع التجارة الخارجية العربى دوراً هامشيا فى النظام الجديد للتجارة العالمية.

سنشير فيما يلى إلى أهم المقترحات والتوصيات المتعلقة بتطوير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية فى الدول العربية، وذلك بالتفصيل المناسب..

١ـ أثبتت الدراسات النظرية والتطبيقية أن سياسة تشجيع الصادرات أفضل من سياسة إحلال الواردات التى اتبعتها معظم الدول العربية، حيث إن (سياسة تشجيع الصادرات) تؤدى إلى زيادة النمو الاقتصادى والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. من ناحية أخرى فإن سياسة إحلال الواردات تعنى الانغلاق عن العالم الخارجى والبقاء على هامش النظام الجديد للتجارة العالمية، وهو أمر أصبح غير مرغوب فيه حاليا.

والتوصية هنا: أنه يجب على الدول العربية التى مازالت تنتهج سياسة إحلال الواردات بدرجة أو بأخرى أن تتجه إلى سياسة تشجيع الصادرات؛ لتستفيد من المزايا النسبية التى تتوفر لديها ولزيادة دورها فى النظام الجديد للتجارة العالمية.

٢ـ ارتباطا بالنقطة السابقة، فإن سياسة تشجيع الصادرات تستلزم تطوير المؤسسات والتشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية، حيث إن الأطر العامة لهذه المؤسسات والتشريعات مصممة لخدمة سياسة إحلال الواردات، وحيث إن هناك اختلافاً جوهرياً بين السياستين، فإن الأطر العامة للمؤسسات والتشريعات يجب أن تعدل، بحيث تخدم سياسة تشجيع الصادرات وتزيل العوائق والقيود المفروضة فى وجه الصادرات.

من المعروف أيضا أن هناك الكثير من التشريعات الاقتصادية والتجارية فى بعض الدول العربية لم تتغير منذ عقود، وهذا يعنى جمودها وعدم مواكبتها للتطور سواء على المستوى الدولى أو الاقليمى، وبالتالى فإنه يجب تغيير هذه التشريعات لتواكب العصر الحالى الذى أصبح مختلفا تماما عن عقود مضت عفا عليها الزمن وتراكم عليها الغبار، وبالتالى فإنه يجب تغيير هذه التشريعات: لتكون أكثر اتساقا مع النظام الجديد للتجارة العالمية.

٣ ـ يجب أن يكون برنامج تحرير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية للدول العربية مصحوبا بسياسات اقتصادية كلية سليمة حتى تضمن نجاح البرنامج، وعادة ما يكون برنامج تحرير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية ضمن برنامج شامل ومتكامل لإصلاح وتحرير الاقتصاد بصفة عامة.

وخير مثال على أهمية تكامل برامج التحرير الاقتصادى، دعنا نفترض أن دولة ما قامت بتحرير قطاعها التجارى ولم تقم بتحرير سياسة سعر الصرف، بمعنى أنها أبقت سعر الصرف مقيداً ولم تجعل عملتها قابلة للتحويل، ذلك سيؤدى إلى التأثير السلبى على تحرير التجارة الخارجية؛ لذا فإن التوصية هنا، هى أن برنامج تحرير التجارة الخارجية يجب أن يكون مصحوبا بسياسات اقتصادية كلية سليمة وتطوير

وإصلاح القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٤- هناك موضوع هام ومازال مثاراً للجدل، وهو موضوع سرعة تحرير قطاع التجارة الخارجية (بل والتحرير الاقتصادى بصفة عامة)، حيث يرى البعض أنه يجب الاسراع فى عملية تحرير التجارة الخارجية؛ وذلك لأن التحرير البطىء سيمنح فرصة لقوى معارضة التحرير لكسب تأييد سياسى ضد عملية التحرير، وقد أظهرت دراسة للبنك الدولى [(١)] أن معظم الإصلاحات البطيئة تفشل لسببين. هما أن عملية التحرير البطيئة تفشل فى تحقيق المردود المناسب الذى يبررها سياسيا، والسبب الثانى هو أن عملية التحرير شديدة البطء تتيح وقتاً لمعارضيها السياسيين لشن حملة معارضة قوية.

هذا بينما يرى البعض الآخر أن عملية التحرير السريع لقطاع التجارة الخارجية قد تؤدى إلى صدمات واختلالات تؤثر سلبيا على الاقتصاد الوطنى: لذا فإنهم يرون أن تكون عملية التحرير بطيئة.

وفى رأينا أن الأنسب لاقتصاديات الدول العربية هو التحرير المتوازن والتدريجى. بمعنى ألا يكون ببطء شديد ولا سرعة كبيرة. ليس هذا موقفا وسطا بين المدرستين. ولكنه موقف يتسق وظروف ومعطيات الاقتصاد العربى الذى هو بحاجة إلى انتهاج سياسات اقتصادية كلية سليمة تعالج الاختلالات الاقتصادية التى يعانى منها فى الوقت الراهن.

والتوصية هنا: أن تحرير قطاع التجارة الخارجية فى الدول العربية يجب أن يكون تدريجياً ولكن ليس ببطء شديد وأن يكون التحرير فى هذا القطاع مصحوباً ببرنامج إصلاح اقتصادى متكامل لضمان نجاحه.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول حررت قطاعها الخارجى تدريجيا مثل اليونان وأسبانيا والبرتغال قد حققت نجاحاً كبيراً، ويمكن أن تستفيد الدول العربية بتجارب هذه الدول.

---

(1) World Bank. " World Development Report. " 1998.

من المعروف أن القيود التى تفرض على التجارة الخارجية تنقسم إلى التعريفات الجمركية والقيود الكمية، مثل رخص الاستيراد وحصص الاستيراد ورخص التصدير والقيود شبه الجمركية... الخ.

ومن المعروف أيضاً أن النظام الجديد للتجارة العالمية يعمل على إلغاء القيود الكمية؛ لأنها بالإضافة إلى إعاقتها للتجارة العالمية، فإنها تختص بعدم الشفافية، وتعتبر الشفافية من عناصر النظام الجديد للتجارة العالمية.

وتعتبر الدول العربية بصفة عامة من أكثر الدول التى تستخدم القيود على التجارة الخارجية سواء كانت تعرفة جمركية أو قيوداً كمية ـ باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تعتبر نسبة التعرفة الجمركية منخفضة وكذلك القيود الكمية محدودة للغاية ـ وسوف نتناول ذلك بشىء من التفصيل كما يلى: ـ

أـ تعتبر التعرفة الجمركية كبيرة فى معظم الدول العربية، فعلى سبيل المثال يبلغ الحد الأعلى للتعرفة الجمركية فى السودان ٢٥٠٪، و١٧٥٪ فى موريتانيا، و١٥٠٪ فى سوريا، ويتميز هيكل التعرفة الجمركية بمعدلات تصاعدية تبعا لدرجة تصنيع السلعة المستوردة، وكذلك بالنسبة للسلع الكمالية أو مايطلق عليها فى كثير من الأحيان السلع الاستفزازية.

وعلى الرغم من الأسباب التى قد تبدو وجيهة لفرض تعرفة جمركية عالية فى كثير من الدول العربية، مثل تمثيلها لجزء لا يستهان به فى الإيرادات الحكومية وحماية الصناعة الوطنية والمساهمة فى علاج مشاكل ميزان المدفوعات، إلا أنها من ناحية اخرى لها آثار سلبية تتمثل فى تأثيرها السلبى على استخدام الموارد الاقتصادية وتشوهات الأسعار بالإضافة إلى أنها تعمل على زيادة الضغوط التضخمية.

والتوصية هنا: أنه يجب على الدول العربية أن تخفض مستويات التعرفة الجمركية المرتفعة باعتبارها مطلبا من مطالب إصلاح قطاع التجارة الخارجية، وكذلك لضمان الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتحديد الأسعار فى نطاق آليات السوق، وعلى أية حال فإن الدول العربية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية ستقوم بتخفيض

التعرفة الجمركية بالنسب المحددة لها ضمن التزاماتها فى المنظمة، وكذلك خلال الفترة الزمنية المحددة لها أيضا من قبل المنظمة.

أما بالنسبة للقيود الكمية فهى: -

ب - تفرض كثير من الدول العربية قيوداً شبه جمركية، وهى مشابهة للتعرفة الجمركية، نظراً لأنها رسوم تفرض على التجارة الدولية ليس على الواردات فقط، مثل التعرفة الجمركية، ولكنها تفرض أيضاً على الصادرات، والغرض من قيام كثير من الدول بفرض هذه الرسوم هو تغيير الطلب على الواردات بسبب سياسات إحلال الواردات وتشجيع الصناعة الوطنية، ولكن الفرق بين القيود شبه الجمركية والتعرفة الجمركية هو أن التعرفة الجمركية تمتاز بالشفافية والوضوح حتى لو كانت معدلاتها مرتفعة، بينما لا تتميز القيود شبه الجمركية بالشفافية، ولكن يغلفها الغموض ومما لا شك فيه أن القيود شبه الجمركية تؤدى إلى تشويه أنماط التجارة.

والتوصية هنا: أنه يجب على الدول العربية التى تستخدم هذه القيود أن تزيلها، وذلك كخطوة ضرورية لتحرير التجارة الخارجية، وحتى لا تؤدى إلى تشوهات الأسعار.

جـ - تفرض كثير من الدول العربية رخص الاستيراد وحصص الاستيراد، والغرض من فرض هذه القيود هو تقييد الاستيراد، ومن الجدير بالذكر أن كثيراً من الدول النامية قد استخدم رخص الاستيراد والحصص كقيود كمية، وذلك وقت أن كانت هذه الدول تتبع سياسة إحلال الواردات. ولكن بعد أن بدأت هذه الدول فى تحرير قطاعها الخارجى واتباع سياسة تشجيع الصادرات، أزالت كثير من الدول هذه القيود.

والتوصية هنا: أنه يجب على الدول العربية التى مازالت تستخدم هذه القيود أن تتخلى عنها؛ وذلك لتفعيل المنافسة وآليات السوق وإزالة التشوهات.

د - تحتكر الدولة - فى كثير من الدول العربية - استيراد السلع الأساسية، مثل المنتجات الزراعية والمنتجات النفطية والمعادن، وتختلف درجة احتكار مؤسسات الدولة لهذه السلع من دولة الى أخرى، وإن كانت درجتها كبيرة فى دول مثل سوريا والعراق

والجزائر وليبيا، وأقل فى دول مثل مصر وتونس وموريتانيا.

ويعتبر احتكار استيراد السلع أحد القيود الكمية التى تفرضها بعض الدول العربية على تجارتها الخارجية، ويؤدى احتكار استيراد الدولة للسلع الأساسية إلى تعطيل آليات السوق والحد من المنافسة، ويؤدى ذلك إلى تشوهات الأسعار وزيادة النشاط غير الرسمى فى الأسواق الموازية.

والتوصية هنا: أنه يجب على الدول العربية التى تحتكر استيراد السلع الأساسية أن تزيل هذا القيد، وأن تفتح باب المنافسة أمام الجميع بما يضمن تفعيل آليات السوق، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر فى النشاط الاقتصادى.

هـ - تفرض كثير من الدول العربية قيوداً نقدية على الاستيراد، بمعنى أن المستورد يجب أن يودع فى البنوك جزءاً أو كل قيمة السلع المستوردة قبل الاستيراد، ويشترط فى بعض الدول العربية أن يكون جزء من هذا المبلغ بالعملة الأجنبية والتى تتميز بالندرة فى بعض الدول العربية، وهذا القيد يؤثر على التجارة الخارجية، حيث انه، يقيد المنافسة ويؤدى إلى تشويه نمط التجارة.

والتوصية هنا، هى إزالة هذا القيد، بالإضافة إلى عنصر آخر وهو تحرير أسعار الصرف (سنشير إلى ذلك فيما بعد).

أسعار الصرف :-

- مازالت بعض الدول العربية تتبع نظام تقييد سعر الصرف وعدم قابلية العملة للتحويل ووجود أكثر من سعر للعملة الوطنية[1]. وفى أغلب الأحوال يكون سعر الصرف الرسمى للعملة الوطنية أقل بكثير من سعر السوق. هذا الوضع يؤدى إلى خلق تشوهات فى الأسعار ولا تعكس القيمة الحقيقية للسلع والخدمات مما يؤدى إلى إهدار الموارد المتاحة للدولة، وقد أثبتت نتائج الدراسات النظرية والتطبيقية صحة النتائج المشار إليها آنفاً.

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر. نبيل حشاد «اتجاهات أسعار الصرف فى الدول العربية» مجلة المال و الصناعة بنك الكويت الصناعى. ديسمبر ١٩٩٤.

لذا يجب على الدول العربية التى مازالت تقيد سعر الصرف أن تعمل على تحريره تدريجيا تبعاً لظروفها الاقتصادية والمالية. ومن الجدير بالذكر أن هناك مدرستين فكريتين، أحداهما تنادى بأهمية تحرير سعر الصرف المباشر والفورى، والمدرسة الأخرى ترى أهمية التحرير التدريجى، وعلى الرغم من أن كلا من المدرستين لهما حججهما وأسانيدهما، إلا أن قرار سرعة تحرير سعر الصرف وجعل العملة قابلة للتحويل يجب أن يتخذ فى إطار الظروف الاقتصادية والمادية لكل دولة على حدة، وبالنسبة للدول العربية التى مازالت تفرض قيوداً على سوق الصرف وعدم قابلية العملة للتحويل مازالت ظروفها الاقتصادية والمالية غير مهيأة للتحرير الفورى، وبالتالى فإن التحرير التدريجى هو الأنسب لحالتها حتى لا يعرض اقتصادها لصدمات.

تجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة وطيدة بين سياسات سعر الصرف والتجارة الخارجية، حيث إن سياسات أسعار الصرف تؤثر على أسعار الصادرات والواردات. وتستخدم سياسات أسعار الصرف لعلاج مشاكل ميزان المدفوعات.

القطاع المالى[1] :-

أ - التدفقات الرأسمالية

١- أثبتت الدراسات أن الاستثمار الأجنبى المباشر يفيد الدول النامية بدرجة تفوق الاستثمار الأجنبى غير المباشر، لذا يجب على الدول العربية أن تعمل على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر وخصوصاً إلى القطاعات الاقتصادية الحيوية والمنتجة. وفيما يلى بعض المقترحات (المتعارف عليها) لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر.

أ - العمل على تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة مع توفير حرية حركة رأس المال.

ب - تطوير التشريعات والقوانين الاقتصادية بصفة عامة والمتعلقة بالاستثمار

---

(١) حشاد: نبيل. «العلاقات المالية للدول العربية فى القرن الحادى والعشرين» مرجع سبق ذكره.

الأجنبى بصفة خاصة، مثل إزالة العوائق التى تقف فى وجه الاستثمار الأجنبى المباشر.

ج - إزالة القيود المتعلقة بالصرف الأجنبي.

د - تقديم بعض الحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبى وخفض معدلات الضرائب وخصوصاً فى السنوات الأولى من بدء المشروع الأجنبى فى مزاولة عمله.

٢ - انفتاح الاقتصاديات العربية على أسواق المال الدولية بدرجة أكبر فى السنوات القليلة الماضية، وكذلك من المتوقع أن تزداد درجة الانفتاح فى القرن الحادى والعشرين، تجعل إمكانية حدوث أزمات مالية أمراً وارداً؛ لذا يجب على الدول العربية أن تراقب عن كثب إشارات الإنذار المبكر التى تدل على إمكانية حدوث أزمات مالية، وأهم هذه المؤشرات زيادة عجز الحساب الجارى على ٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى وارتفاع سعر صرف العملة الوطنية أكثر من قيمتها الحقيقية بصورة مبالغ فيها والارتفاع الكبير فى أسعار الأصول العقارية وأسعار الأسهم بدرجة كبيرة لا تعكس حقيقة الوضع المالى للشركات وإفراط البنوك فى تقديم قروض للاستثمارات غير المنتجة (الاستثمار السلبى)

إذا بدأت هذه المؤشرات فى الظهور، فيجب على السلطات المسئولة أن تتخذ الإجراءات المناسبة لعلاجها فوراً ولا تركن إلى التأجيل اعتماداً على أن بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى جيدة، مثل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى وانخفاض معدلات التضخم وإنخفاض عجز الموازنة العامة.

٣- العمل على جذب الاستثمارات العربية المستثمرة بالخارج إلى الداخل، وذلك بتهيئة المناخ المناسب، مثل الاستقرار السياسي وخلق فرص استثمارية ذات عائد مناسب وتوفير الأسواق ومنافذ التصريف.

ب- الديون الخارجية

فيما يلى نقدم بعض التوصيات التى تعمل على خفض حجم الديون الخارجية: -

١- العمل على خفض عجز الموازنات العامة سواء عن طريق زيادة الإيرادات أو

خفض النفقات أو كليهما معاً.

٢- الإسراع في عمليات الخصخصة التى تعتزم حكومات الدول العربية تنفيذها، حيث إن ناتج عمليات الخصخصة سيمثل إيرادات عامة، ويمكن استخدام جزء من هذه الإيرادات في سداد الديون الخارجية، هذا بالإضافة إلى أن هذه الشركات لو كانت خاسرة، فإنها لن تمثل عبئاً على الدولة فيما بعد.

٣- عدم اللجوء إلى تمويل عجز الموازنة عن طريق الديون الخارجية بقدر الإمكان، ولكن من المفضل أن يتم تمويل العجز داخلياً، ولعل من أنسب طرق التمويل في حالة الدول العربية إصدار سندات حكومية وأذون خزانة.

ويستلزم ذلك تطوير الأسواق المالية وخصوصاً السوق الثانوية، وفى هذه الحالة لن تستخدم هذه السندات والأذون كأداة مالية فقط، ولكنها ستستخدم كأداة نقدية يمكن للبنوك المركزية من خلالها التحكم فى عرض النقود من خلال عمليات السوق المفتوحة.

أما فيما يتعلق بالنسبة للمؤسسات المالية: -

أ - البنوك

هناك العديد من التوصيات بالنسبة للبنوك يمكن تلخيص أهمها فيما يلى:

١ - لا شك أن أداء البنوك وخلق بيئة تنافسية أفضل بينها يعتمد بدرجة كبيرة على أدوات السياسة النقدية المتبعة، وقد أثبتت الدراسات المختلفة أن استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة أكثر فعالية من الأدوات المباشرة[١]، لذا يجب على الدول العربية أن تستخدم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة مع شرط أهمية توفير البيئة الاقتصادية والمالية التى يمكن أن تعمل فيها هذه الأدوات بكفاءة، ولا تؤدى الى نتائج سلبية، كما حدث فى بعض دول أمريكا اللاتينية والدول التى تمر

---

(١) التفاصيل في حشاد، نبيل الإصلاح النقدى والمصرفى فى الدول العربية، بحث مقدم فى المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ١٩٩٧م.

بمرحلة التحول الاقتصادى.

٢ ـ إعطاء درجة أكبر من الاستقلالية للبنوك المركزية فى الدول العربية، حيث إن الدراسات أثبتت أن هناك علاقة طردية بين درجة استقلالية البنوك المركزية والأداء الاقتصادى، بمعنى أن البنوك المركزية ذات درجة الاستقلالية الكبيرة تتمتع بقدرة أكبر فى تحقيق أهدافها.

٣ ـ تقييم الوضع الحالى للبنوك العربية، لمعرفة البنوك الضعيفة واتخاذ القرار المناسب حيالها، سواء كان بالتصفية أو بالاندماج مع بنك آخر أو تقوية رأس المال، وترجع أهمية تقييم وضع البنوك إلى أن وجود البنوك الضعيفة فى الأسواق يؤدى إلى آثار سلبية على القطاع المالى ككل، ولا يصح أن تدخل البنوك العربية القرن القادم وبعضها يعتريه الضعف.

٤ ـ قام كثير من الدول العربية بتحرير القطاع المصرفى، وحتى يؤدى هذا التحرير الى النتائج المرجوة منه، لابد أن يتم تقوية ودعم القواعد التى تحكم عمل البنوك، وكذلك تقوية وتطوير طرق الإشراف والرقابة على البنوك بما يعمل على سلامة أدائها وبعدها عن المخاطر العالية[١].

٥ ـ يعتبر حجم البنوك العربية، بصفة عامة، صغيراً مقارنة بحجم البنوك فى الدول المتقدمة وكثير من الدول النامية؛ ونظراً لأن ظاهرة الاندماج أصبحت ظاهرة عالمية ستحتل مكانا هاماً فى القرن الحادى والعشرين، وذلك لما تتميز به المنشآت ذات الحجم الكبير من مزايا اقتصادية لا تتوافر لدى المنشآت صغيرة الحجم، فإنه يجب على البنوك العربية أن تندمج مع بعضها لتكون كيانات أكبر تستطيع منافسة البنوك والمؤسسات المالية الدولية التى ستجد مرتعاً خصباً لها فى الدول العربية فى القرن الحادى والعشرين بعد تطبيق اتفاقية الجات.

---

(١) التفاصيل مذكورة فى حشاد، نبيل «إدارة الأزمات المالية» بحث مقدم فى المؤتمر الثانى لإدارة الأزمات ـ كلية التجارة، جامعة عين شمس ١٩٩٧م.

٦ - تبنى أنظمة تأمين على الودائع وحماية المودعين صريحة، تعمل على حماية صغار المودعين وليس كبارهم، ويمكن الاسترشاد بتجارب الدول الأخرى الناجحة وتطبيق هذه الأنظمة.

٧ - الاهتمام بالعنصر البشرى والعمل على رفع كفاءته مع التركيز على الإدارة العليا فى البنوك مع أهمية إطلاعها على المستجدات الحديثة فى الصناعة المصرفية العالمية وإمكانية تطبيقها فى الدول العربية.

٨ - يجب أن تزيد درجة التعاون المصرفى بين الدول العربية، وهناك مجالات عديدة للتعاون المصرفى العربى، منها تمويل التجارة العربية البينية والتمويل المشترك للمشروعات الاستثمارية الضخمة.

ب - البورصات

١- على الرغم من أن السنوات الأخيرة شهدت تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية وإنشاء هيئات مستقلة لادارتها وتنظيم شروط الادراج وتفعيل آليات الإفصاح تحقيقاً للشفافية فى بعض الدول العربية، فإنه مازال هناك الكثير من التطويرات التى يجب اتباعها طبقاً للمستجدات المالية والاقتصادية، وخصوصاً تلك المتعلقة بفتح الأسواق فى إطار اتفاقية الجات.

٢- تطوير النظم المعمول بها حالياً فى البورصات، مثل أنظمة التداول والمقاصة حتى تعمل بكفاءة أكبر، هذا بالإضافة إلى تأهيل الكوادر العاملة فى البورصات العربية التأهيل المناسب للاستفادة من التطورات الهائلة فى أسواق المال الدولية.

٣ - العمل على زيادة نشاط الوعى الاستثمارى لدى الأفراد من خلال برامج وخطط مدروسة بدقة، بالإضافة إلى توفير المعلومات عن أنشطة الأسواق المالية العربية للمستثمرين.

٤ - فى إطار تفعيل آليات العمل العربى المشترك فى مجال البورصات، يجب العمل على التوسع فى ربط البورصات العربية لتحقيق إقامة سوق مالية عربية مشتركة.

٥ - دعم مشروع اتحاد البورصات العربية وهيئات أسواق المال لإنشاء المؤسسة

العربية للتقاص والتى من المقرر أن يكون مقرها بيروت.

جـ ـ التأمين

١ـ اندماج شركات التأمين وخصوصاً الصغيرة حتى تحسن من وضعها التنافسي.

٢ـ تطوير المستوى العلمى والفنى للعاملين فى مجال التأمين، حيث إن كثيراً من العاملين بمجال التأمين دون المستوى المطلوب، وهذا سوف يؤدى إلى تحسين مستوى الخدمات التى تقدم للعملاء، ومن ثم تزيد القدرة التنافسية لشركات التأمين العربية.

٣ـ تطوير الأجهزة الفنية وطرق التسويق حتى تحسن من وضعها التنافسى، حيث إنه عندما يتم فتح الأسواق بموجب اتفاقية الجاتس، فإن شركات التأمين الأجنبية ستدخل الأسواق العربية بأجهزتها الفنية وطرق التسويق عالية الكفاءة. مما سيؤثر سلباً على شركات التأمين العربية، إذا لم تطور نفسها.

٤ـ دراسة أسباب ضعف الوعى التأمينى لدى الأفراد والعمل على نشر الوعى التأمينى باستخدام الوسائل الممكنة مثل استخدام وسائل الإعلام.

٥ ـ تطوير أجهزة الرقابة والإشراف على التامين من خلال تطوير التشريعات بما يحقق التوازن بين مصالح كافة الأطراف المعنية فى سوق التأمين وتطوير كفاءة المسئولين على هذه الأجهزة.

قطاع الصناعة:

١ـ يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الهامة فى اقتصاد أية دولة ويعتبر مقياس التقدم الصناعى أحد المقاييس التى يمكن أن يقاس بها تقدم الأمم، بل إننا نلاحظ فى الفصل الأول أن أحد مقاييس سرعة اندماج دولة ما فى العولمة هى نسبة الصادرات المصنعة إلى إجمالى الصادرات، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة، فإن ذلك يدل على سرعة انخراط الدولة فى العولمة والنظام الجديد للتجارة العالمية.

على الرغم من المجهودات التى قامت بها الدول العربية في تنمية قطاعاتها الصناعية، إلا أنه يمكن القول إن مستوى التصنيع فى الدول العربية أقل من مستوى

التصنيع فى كثير من الدول النامية، وأن مستوى التصنيع فى الدول العربية لم يحقق الآمال والأهداف المرجوة.

أشرنا فى هذا الفصل إلى أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية فى الدول العربية ومصادر الدخل لمواجهة التحديات سواء الداخلية أو الخارجية التى تواجهها الدول العربية. ومما لا شك فيه أن تنويع القاعدة الإنتاجية يعنى بالدرجة الأولى زيادة نصيب الصناعة والتصنيع فى الناتج المحلى الإجمالى: لذا فإن التوصية الأولي، فى هذا المجال هى أن على الدول العربية ان تعمل جاهدة على تبنى سياسة تنويع قاعدة الإنتاج مع الاهتمام بالصناعة التى لديها ميزة نسبية فيها، وذلك للاستفادة من الفرص التي يوفرها النظام الجديد للتجارة العالمية.

٢ ـ من المعروف أن الدول العربية تعتمد فى التصنيع على القطاع العام، وعلى الرغم من اختلاف نسبة مساهمة القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى المباشر فى قطاع الصناعة فى الدول العربية من دولة الى أخري، إلا أنه يمكن القول إن نسبة مساهمة القطاع الخاص فى قطاع الصناعة فى الدول العربية يعتبر محدوداً للغاية. ولسنا هنا فى مجال لسرد إيجابيات وسلبيات القطاع العام، ولكن يمكن القول إن تجربة الدول العربية مع القطاع العام كانت مخيبة للآمال: لذا فإن التوصية هنا هى أهمية الخصخصة وعدم التباطؤ فيها، ولا تعنى التوصية هنا بعدم التباطؤ فى خصخصة الشركات الصناعية هو أن تتم عملية الخصخصة بسرعة كبيرة وبدون خطوات مدروسة، ولكن التوصية تعنى أنه يجب أن تتم عملية الخصخصة فى إطار خطوات مدروسة، مثل سياسة تحديد أى المشروعات يتم بيعها أولاً، وماهى الطرق المثلى للخصخصة، حيث إن خصخصة مشروع ما قد تناسبه طريقة أفضل من طريقة أخرى تناسب مشروعاً آخر، هذا بالإضافة إلى أهمية التقييم الموضوعى لأصول الشركات الصناعية المزمع تخصيصها.

٣ ـ ارتباطا بالتوصية السابقة ـ وهى تشجيع القطاع الخاص على زيادة مشاركته فى نشاط الصناعة، فإن نفس التوصية تنطبق على الاستثمار الأجنبى المباشر، حيث إنه

يملك التكنولوجيا المتقدمة... الخ (أشرنا إلى ذلك بشئ من التفصيل فى الجزء الثانى).
وذلك عن طريق تقديم الحوافز المناسبة (راجع التوصيات المتعلقة بالقطاع المالى).

٤ ـ يجب تطوير القوانين والتشريعات الاقتصادية بما يعمل على تشجيع الصناعة وتطويرها. هذا بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة التى تعمل على إزالة القيود المفروضة على التجارة الخارجية، وخصوصا فيما يتعلق باستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للصناعة. وكذلك تيسير استيراد المواد الوسيطة التى تدخل فى الإنتاج الصناعى.

٥ ـ استخدام التكنولوجيا الحديثة فى مجال الصناعة من خلال استيراد الالات والمعدات المتقدمة والتى يستوردها عادة القطاع الخاص. وكذلك المستثمر الأجنبى الذى لديه أساليب وآلات ومعدات حديثة.

هذا بالاضافة إلى الاهتمام بعنصر التدريب على الأساليب التكنولوجية الحديثة، حيث إن ذلك سيزيد الإنتاجية، ومن ثم الناتج المحلى الإجمالى.

قطاع الزراعة:

١ـ كثيراً مايقال إنه لو تم استزراع الارض الصالحة للزراعة فى الدول العربية: لحققت الدول العربية الاكتفاء الذاتى من الغذاء. بل إنه يقال فى بعض الأحيان أنه لو استزرعت الأرض الزراعية فى السودان لكفت احتياجات الدول العربية من الغذاء والمنتجات الزراعية.

انطلاقا من هذه المقولة، تاتى التوصية الأولى الخاصة بقطاع الزراعة، وهى أنه على الدول العربية التى لديها أراض صالحة للزراعة وتفيد دراسات الجدوى بجدوى زراعتها أن تقوم بذلك حتى يمكن أن تسد جزءاً من الفجوة الغذائية التى يعانى منها الوطن العربى. هذا لا يعنى أن قطاع الزراعة لا تواجهه أية مشاكل، حيث فى واقع الأمر هناك كثير من المشاكل يأتى فى مقدمتها شحة المياه، حيث إنه دائما يقال «إن الوطن العربى غنى بالنفط شحيح فى الماء»، لذا فإن هذه التوصية يقترح تنفيذها إذا كانت الفوائد العائدة من استزراع الأراضى الزراعية أكبر من التكلفة.

٢ ـ تتدخل حكومات بعض الدول العربية فى سياسات الزراعة بشكل أدى إلى

انخفاض الإنتاجية، وتشوهات الأسعار.

لذا فإن التوصية هنا أنه يجب على الدول العربية أن تقلص إلى أكبر حد ممكن التدخل الحكومى فى السياسات الزراعية، حيث إن ذلك سيؤدى إلى تفعيل آليات السوق وتحرر قطاع الزراعة من القيود التى تفرضها عليه الحكومة، وبالتالى سيؤدى ذلك إلى زيادة الإنتاج الزراعى وزيادة معدلات النمو الاقتصادى.

٣ - شمل التقدم التكنولوجى القطاعات الاقتصادية المختلفة فى العالم بما فى ذلك قطاع الزراعة، ولكن يلاحظ أن الأساليب والأدوات التقنية المستخدمة فى الدول العربية، مازالت أساليب وأدوات قديمة، وبالتالى فإن الإنتاجية الزراعية فى الوطن العربى تعتبر منخفضة على الرغم من جودة كثير من الأراضى الزراعية.

لذا فإن التوصية هنا: إنه يجب على الدول العربية أن تستخدم الوسائل التكنولوجية الحديثة لزيادة الإنتاجية.

٤ - تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالزراعة والقوانين الاقتصادية والتجارية التى لها علاقة بالزراعة، وذلك لضمان تفعيل آليات السوق وزيادة الاستثمار فى هذا القطاع.

المالية العامة:

- تعتبر اختلالات الموازنات العامة واحدة من أهم المشاكل التى تواجهها معظم دول العالم سواء دول نامية أو دول متقدمة، وكانت الدول العربية من ضمن الدول التى عانت من اختلالات الموازنات العامة، وقد ترك عجز الموازنات العامة تركة ثقيلة على اقتصاديات الدول العربية، حيث إنها كانت أحد العوامل الهامة التى أدت إلى انخفاض المدخرات التى تعتبر أحد أهم متطلبات التنمية الاقتصادية، ولعبت دورا بارزا فى إحداث ضغوط تضخمية، وأدت إلى تراكم الديون المحلية والخارجية وأدت أيضا إلى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، وبالتالى أدت إلى خلق حالة من عدم اليقين حول السياسات الاقتصادية المستقبلية ومدى نجاحها.

قامت الدول العربية باتخاذ خطوات هامة لإصلاح خلل عجز الموازنات العامة منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن. وعلى الرغم من أن الدول العربية مجتمعة قد حققت

إنجازا طيبا فى هذا المجال، حيث انخفضت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٢١٪ فى أوائل الثمانينيات إلى حوالى ٤٪ فى عام ١٩٩٥، إلا أن درجة نجاح علاج الاختلال فى الموازنات العامة قد اختلفت من دولة عربية إلى أخرى. ومن الجدير بالذكر أن الموازنات العامة للدول المصدرة للنفط قد تأثرت سلبا فى الفترة الاخيرة بسبب انخفاض أسعار النفط فى الأسواق العالمية.

فيما يلى بعض التوصيات الخاصة بإصلاح الموازنات العامة: ـ

يمكن تلخيص أهم التوصيات المتعلقة بإصلاح المالية العامة فيما يلى: ـ

١ـ تخفيض الإنفاق الحكومى غير الإنتاجى، حيث إن ذلك يعتبر إهداراً للموارد المتاحة، وترشيد استخدام الدعم، وبما يضمن وصوله إلى مستحقيه، مما يسهم فى تحقيق الاستقرار الاجتماعى والسياسى.

٢ ـ على الرغم من ان الهدف الرئيسى لإصلاح المالية العامة هو خفض عجز الموازنات العامة وذلك من خلال ترشيد الإنفاق أو زيادة الإيرادات أو كليهما معا، إلا ان تنمية الموارد البشرية فى الدول العربية تعتبر مطلبا أساسياً وعنصراً هاماً من عناصر التنمية الاقتصادية، فإن التوصية هى زيادة الإنفاق على الموارد البشرية، باعتبار أن ما ينفق على الموارد البشرية يعتبر استثمارا طويل الأجل، ويؤدى إلى زيادة الإنتاجية والإسراع فى عملية التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى زيادة القدرة على المنافسة.

٣ ـ يلاحظ أن أجهزة الخدمة المدنية فى معظم الدول العربية ـ إن لم يكن كلها، متضخم بالوظائف، وقد اثبتت دراسات عديدة أنه توجد بطالة مقنعة فى الاجهزة الحكومية، وبالتالى انخفاض الإنتاجية. والتوصية هنا هى أنه يجب أن تقوم الدول العربية بإصلاح نظام الخدمة المدنية، وذلك بهدف خفض نفقات الأجور والرواتب التى تمثل جزءا كبيراً من الموازنات العامة فى الدول العربية. وكذلك بهدف تحسين كفاءة إدارة العمليات الحكومية.

٤ ـ نظرا لانضمام العديد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، وتقديم

بعض الدول العربية طلبات انضمام لمنظمة التجارة العالمية، فإن هذه الدول ستقوم بتخفيض الرسوم الجمركية تنفيذا لالتزاماتها فى إطار قواعد منظمة التجارة العالمية، وحيث إن الرسوم الجمركية فى الدول العربية غير المصدرة للنفط تعتبر من الموارد الرئيسية للإيرادات العامة، فإن التزام الدول العربية بتخفيض الرسوم الجمركية سيؤدى الى انخفاض الإيرادات العامة للدولة؛ ولذا فإن التوصية هى: أنه يجب على الدول العربية أن توسع نطاق ضرائب الاستهلاك المحلى لتعوض النقص الحاصل عن تخفيض الرسوم الجمركية.

٥ ـ بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، يلاحظ أن الاتجاه العام للأسعار الحقيقية للنفط خلال السنوات الماضية كان هو الانخفاض، وقد أدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات العامة وأثر سلبا على الموازنات العامة وخطط التنمية، والتوصية هنا هى: أنه يجب على الدول العربية المصدرة للنفط أن تغير هيكل الإيرادات وتنوع مصادر الدخل للتغلب على مشكلة تذبذب أسعار النفط فى الأسواق العالمية.

٦ـ تعتبر معدلات الضريبة فى كثير من الدول العربية مرتفعة، ومع ذلك فإن حصيلة الضريبة تعتبر منخفضة مقارنة بالمعدلات القائمة، ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى انخفاض درجة كفاءة إدارة الأجهزة الضريبية، والتوصية هنا هى: أنه يجب على الدول العربية أن تعمل على تقوية الإدارة الضريبية عن طريق اتخاذ إجراءات فعالة وذات كفاءة مرتفعة لتحصيل الضرائب ومنع التهرب الضريبى.

٧ ـ تعتبر ضريبة الدخل مرتفعة فى كثير من الدول العربية، مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص، والتوصية هنا هى: أنه يجب على الدول العربية أن تخفض معدلات هامش ضريبة الدخل المرتفعة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وزيادة حجمه فى النشاط الاقتصادى.

٨ ـ وضع معدل موحد لضريبة الشركات يتسق مع الهامش الأعلى لمعدل ضريبة الدخل على الأفراد.

٩ـ العمل على زيادة مرونة النظام الضريبى عن طريق تقليل الاعتماد على

الإيرادات غير الضريبية مثل الرسوم والأتعاب وإلغاء الإعفاءات.

التعاون الاقتصادى العربى:-

تراكم الغبار على التعاون الاقتصادى العربى لفترة طويلة من الزمن، ولكن أمرين قد حدثا فى السنوات القليلة الماضية أديا إلى ظهور قضية التعاون الاقتصادى العربى الى حيز الوجود مرة أخرى، هما التوصل الى اتفاقية مراكش بنهاية جولة أورجواى، والأمر الثانى ظهور مشروع السوق الشرق أوسطية، والذى جعل كثيراً من الدول العربية تعمل على إحياء مشروع السوق العربية المشتركة من جديد باعتباره الاختيار الأنسب.

فى هذا الإطار نقدم التوصيات التالية: -

١ - تعتبر الادارة السياسية أحد أهم العوامل (إن لم تكن أهمها على الأطلاق) فى تحقيق التكتلات الاقتصادية لأهدافها وضمان نجاحها. ولكن من الملاحظ من خلال مسيرة التعاون الاقتصادى العربى أن الإدارة السياسية العربية لم تكن بالقدر الكافى الذى يضمن نجاح قيام السوق العربية المشتركة وتكوين عملة عربية موحده (كما كان ينادى البعض بذلك).

ونعتقد أن الظروف الاقتصادية والسياسية التى يشهدها العالم وتشهدها المنطقة العربية تدعو بصورة ملحة إلى أهمية التعاون الاقتصادى العربى، وبالتالى فإنه لابد من توافر الارادة السياسية لتحقيق ذلك.

٢ - هناك العديد من مؤسسات ومنظمات عربية مشتركة مثل صندوق النقد العربى والمجلس الاقتصادى والاجتماعى.. ألخ. ونعتقد أن العالم العربى ليس بحاجه إلى مزيد من تلك المؤسسات والمنظمات لتحقيق مزيد من التعاون الاقتصادى ولكن نعتقد أن تفعيل المؤسسات والمنظمات القائمة حاليا سيعمل بدون شك على تحقيق درجة أكبر من التعاون الاقتصادى بين الدول العربية.

٣ - لا شك أن التكتلات الاقتصادية تملك قدرة أكبر على تبوؤ موقع أفضل فى العولمة. وقد أثبتت تجربة الدول العربية فى هذا المجال ضعفاً ظاهراً. لذا يجب على

الدول العربية أن تبدأ فى إتخاذ صيغة مناسبة من صيغ التكامل الاقتصادى والبناء عليها مثل تعزيز وتعميق منطقة التجارة الحرة الكبرى، وذلك ضمن خطوات أوسع نحو تحقيق التكامل الاقتصادى الكامل. وهذا يستلزم توافر الإرادة السياسية لتحقيق هذا الهدف والذى سيجعل موقف الدول العربية كمجموعة اقتصادية واحدة أقوى فى عالم لن يعرف الحدود والقيود الاقتصادية.

٤ ـ إذا كان التعاون العربى بين الدول العربية فى مجال التكتلات الاقتصادية فى مواجهة العالم الخارجى مطلباً حيويا، فإن التعاون فى مجال التجارة البينية بين الدول العربية أمر لا يقل أهمية عن التعاون فى مجال التكتلات الاقتصادية. لذا يجب على الدول العربية أن تذلل الصعاب التى تقف فى وجهه التجارة البينية مثل الإجراءات والشفافية وغيرها، وأن تتخذ إجراءات حاسمة لتسهيل وتيسير التجارة البينية، ويمكن للدول العربية أن تستفيد من تجربة السوق الأوروبية المشتركة والتى استطاعت أن تجعل لكل دولة عضو مصلحة ذاتية من انتمائها للسوق مقترنة بالمصالح المشتركة لباقى الدول الأعضاء. أما إذا عجزت الصيغة التى سوف يقوم عليها السوق العربى الموحد عن خلق رباط للمصالح المشتركة وتعزيز المصالح القطرية ضمن منظومة السوق الموحد، فإن عقد السوق قد ينفرط مكرراً الصيغ والتجارب والاطروحات العربية ولم تحقق إلا القليل.

خاتمه:

إن النظام الجديد للتجارة العالمية والعولمة أصبح أمراً واقعا وإن انخراط كثير من الدول العربية فيه ومحاولة البعض الانضمام إليه، ما هى إلا رغبة منها فى اللحاق بركاب النظام الجديد للتجارة العالمية بدلاً من أن تقبع على هامشة.

إن استفادة الدول العربية من النظام الجديد للتجارة العالمية سيعتمد بالدرجة الأولى على ما تحققه من نتائج فى مجال إصلاح اقتصادياتها وإحرازها لدرجة أكبر من التعاون الاقتصادى فيما بينها.



مراجع عربية

الاتحاد العام للتأمين. «اتفاقية الجات وآثارها على قطاع التأمين وإعادة التأمين.» ١٩٩٥.

بنك مصر «النشرة الاقتصادية» السنة السادسة والثلاثون. العدد الثانى ١٩٩٣.

الجبالى، عبد الفتاح «أثر جولة أوروجواى على الاقتصاديات العربية» بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين. ديسمبر ١٩٩٥.

حبيقة، الياس. «انضمام دول مجلس التعاون الخليجى إلى الجات: الآثار الإيجابية والسلبية.» دراسة منشورة فى مجلة التجارة والصناعة ـ غرفة تجارة وصناعة قطر ـ يونيو ١٩٩٤.

حشاد، نبيل. «العلاقات المالية للدول العربية فى القرن الحادى والعشرين.» بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. نوفمبر ١٩٩٨.

ـ، ـ «الاقتصاد العربى : مسيرة التنمية وأفاق التعاون» رسائل بنك الكويت الصناعى. العدد ٤٨ ـ مارس ١٩٩٧.

ـ، ـ «الجات ومستقبل الاقتصاد العالمى والعربى.» القاهرة ـ ١٩٩٥.

ـ، ـ «الجات والنافتا.» مجلة التجارة والصناعة ـ غرفة تجارة وصناعة قطر ـ يناير ١٩٩٥.

ـ، ـ «الجات وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية.» بنك الكويت الصناعى ـ رسائل بنك الكويت الصناعى، العدد ٤٢ سبتمبر ١٩٩٤.

ـ، ـ «النافتا: مولد أكبر تكتل اقتصادى دولى» مجلة التجارة والصناعة ـ غرفة تجارة وصناعة قطر ـ مايو ١٩٩٤.

شومان، عدنان. «اتفاقية الجات الدولية: الرابحون دوماً والخاسرون دوماً.» دمشق ـ دار المستقبل ١٩٩٦.

صندوق النقد الدولى. «أفاق الاقتصاد العالمى.» مايو ١٩٩٤.

صندوق النقد العربى «التقرير الاقتصادى العربى الموحد.» أعداد مختلفة.

المالكى، ماجد. «التكامل الاقتصادى العربى فى ظل اتفاقية الجات.» بحث مقدم إلى المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب. الإسكندرية مايو ١٩٩٥.

مراد، عبد الفتاح. «شرح اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية.» ١٩٩٦.

النجار، فريد. «إنتاج وتسويق السلع الصناعية العربية فى ظل منافسة الجات.» بحث مقدم لاجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الإقتصاديات العربية. القاهرة، يوليو ١٩٩٤.

الهندى، عدنان. «تأثير الجات على تجارة وإنتاج الخدمات المالية والمصرفية فى الدول العربية.» المصارف العربية ـ تشرين أول ١٩٩٤.

مراجع أجنبية

Balassa, B.And Constantine, M. 1985. "Liberlizing World Trade". Development Policy Issues Series Report VPERS4. World Bank.

Ben-David, Dan. 1993. "Equalizing Exchange: Trade Liberalization and Income Convergence. "Quarterly Journal of Economics 108.

Bhagwati, J. "Regionalism and Multilateralism. An Overview" in New Dimensions in Regional Intergration, ed. by J. de Melo and A. Panagariya (Cambridge, Massachustts: Cambridge University Press,1993).

Borenszteing, Eduardo, Jose de Gregorion, and Jong - Wha Lee. 1995. "How Does Foreign Direct Investment Affect Growth?" NBER Working Paper 5057. National Bureau of Economic Resarch, Cambridge, Mass.

Braga, Carlos Alberto, "Regional Integration in the Americas," World Economy, Vol. 17 (July 1994) . PP. 577 - 601.

Dearodorff, Alan V., and Robert M. Stern. 1990. "Computational Analysis of Global Trading Arrangements." Ann Arbor: University of Michigan Press.

De la Torre, Augusto, and Margaret R.Kelly, "Regional Trade Arrangements. "IMF Occasional PaPre, No. 93 (Washington: International Monetary Fund, March 1992).

Edwards, Sebastian. 1990. "Capital Flows, Foreing Direct Investment, and Debt-Equity Swaps in Developing Countries." NBER Working Papers. National Bureau of Economic Research, Cambrige, Mass.

Fischer, Stanley, "Prospects for Integration in the Middle East."

paper presented at the World Bank and CEPR Conference on New Dimension in Regional Integration, Paper No. 2 (Wasgington: The World Bank and CEPR, April 2-3, 1992).

GATT, 1952. "Basic Instruments and Selected Documents". Vol. 1. Geneva.

1979. "The Tokyo Round of Multilateral Trade Negotiations" Vol. 1. Geneva.

______ 1980. "The Tokyo Round of Multilateral Trade Negotiations" Vol. 2. Supplementary Repot. Geneva.

______ 1984. "Textiles and Clothing in the World Economy: Back-Ground Study". Geneva.

______ 1985. "Trade Policies for a Batter Future". Geneva.

1986. "Draft Ministerion on the Uruğuay Round". Geneva.

______ 1993. " An Analysis of the Proposed Uruguay Round Agreement". With particular emphasis on Aspects of Interest to Developing Countries. Geneva.

Harrison, Ann, and Ana Revengn. 1995. "The Wffects of Trade Policy Reform: What Do We really Know?" NBER Working Paper 5225. National Bureau of Economic Research, Combridge, Mass.

Hashad, Nabil. "GATT and Its Implicatopns For the Arab Economies" in Arab Banking & Finnance Directory. 1995.

1988. "The performance and Growth of the Egyption Economy. Anaylsis of Some Economic Indicators." University of Connecticut. USA.

Hoda, A. 1994. "Trade Liberalization Results o the Uruguay Round." Paper presented at the OECD Workshop on the New World Trading System, Paris (25-26 April).

Internatonal Monnetary Fund. 1997. "World Economic Outlook." Wahington, D.C.

Jackson, John H. 1994. "Managing the Trading System: The World Trade Organization and post-Uruguay Round GATT Agenda." In Peter B. Kenen ed., Manging the World Economy: Fifty Years after Bretton Woods. Washington: Institut for International Economics.

Lawrence, R.J., "Emerging Regional Arrangements: Building Blocks or Stumbling Blocks?" in Finance and the International Economy, ed. by Richard O,Brien, Vol. 5. (London: Oxford University Press, 1991). pp. 22-23.

Ilovd, P.J., "Regionalization and World Trade." OECD Economic Studies No. 18, (Paris: OECD, 1992).

Maddison, Angus. 1989. "The World Economy in the 20th Century." OECD Development Centre Studies, paris.

Sachs, Jeffrey, and Angus. Warner. 1995. "Economic Refrom and the process of Global Integration." Brookings papers on Economic Activity 1. Washington, D,C: The Brookings Instiution.

Schott, Jeffrey J., ed 1990. "Completing he Urugay Round: A Results-Oriented Approach to the GATT Trade Negotiations." Washington: Institute for International Economics.

World Bank. 1995. "Cloiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa," Washington, D.C.

World Bank. 1996. "Global Economic Prospects and the Developing Countries." Washington, D.C.

الفهرس

رقم الإيداع ١١٦٨١ / ٢٠٠١
I.S.B.N. 977-01-7335-5

تم طباعه الكتاب بالتعاون مع
شـركـة ايجي مـصـر للطبـاعـة والنشـر

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب





بين الحلم والواقع كانت مسافة زمنية ربما بدت لى طويلة أو مختلفة ولكن الأهم أن الحلم أصبح واقعًا ملموسًا حيًا يتأثر ويؤثر، وهكذا كانت مكتبة الأسرة تجربة مصرية صميمة بالجهد والمتابعة والتطوير، خرجت عن حدود المحلية وأصبحت باعتراف منظمة اليونسكو تجربة مصرية متفردة تستحق أن تنتشر فى كل دول العالم النامي وأسعدنى انتشار التجربة ومحاولة تعميمها فى دول أخرى. كما أسعدني كل السعادة احتضان الأسرة المصرية واحتفائها وانتظارها وتلهفها على إصدارات مكتبة الأسرة طوال الأعوام السابقة.

ولقد أصبح هذا المشروع كيانًا ثقافيًا له مضمونه وشكله وهدفه النبيل. ورغم اهتماماتى الوطنية المتنوعة في مجالات كثيرة أخرى إلا أننى أعتبر مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة هى الإبن البكر، ونجاح هذا المشروع كان سببًا قويًا لمزيد من المشروعات الأخرى.

ومازالت قافلة التنوير تواصل إشعاعها بالمعرفة الإنسانية، تعيد الروح للكتاب مصدرًا أساسيًا وخالدًا للثقافة. وتوالى «مكتبة الأسرة» إصداراتها للعام الثامن علي التوالى، تضيف دائمًا من جواهر الإبداع الفكرى والعلمى والأدبى وتترسخ على مدى الأيام والسنوات زادًا ثقافيًا لأهلى وعشيرتى ومواطنى أهل مصر المحروسة مصر الحضارة والثقافة والتاريخ.

سوزان مبارك



مكتبة الأسرة 2001
مهرجان القراءة للجميع

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٤٠٠ قرش